

٢١٧٣

ك . ت

كفاية الأخبار في حل غاية الاختصار، تأليف تقي
الدين الحصني، أبي بكر بن محمد ٨٢٩هـ. كتبه علي بن
عراق بن سليمان العشاري سنة ٨٧٢هـ.

٢١٠ ق ٢٧ س ٢٧ ١٧٥٠م

٦٢٩٠

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، بأولها وبآخرها

فوائد، تسبع.

٤١٥٨٩

الأعلام ٤٥:٢ بروكلمان ١١٧:٢ الذيل ١١٢:٢

١١٤/٨١٨١٤

المذهب الشافعي، فقه المذاهب الإسلامية

أ. المؤلف ب. الناسخ ج. تاريخ النسخ

د. شرح غاية أبي سجع .

المملكة العربية السعودية



DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia
Universtiy OF Riyadh

الرقم : No. التاريخ : Date.

مكتبة جامعة الملك سعود قسم التطورات
الرقم: ٦٢٩ - في ١٢٨٩
العنوان: كفاية الخطار في حل غلبة الاحصاء
المؤلف: تقي الدين الحصري، أبو بكر محمد - ٨٢٩
تاريخ النسخ: ٨٤٢ هـ -
اسم الناسخ: علي بن عمارة بن سليمان المشاري
عدد الأوراق: ٢١ -
ملاحظات: - - - - -

سنة المور
والاخر
لاب والعم المشقيق
نعم للاب والاب وروذ والاب

٤ - ثم قال يا محمد لما سئل موسى ربه قال له قدام خلق الخلق
 ولا ينطقون انك ربي فبعض الناس قالوا انما جاء به الله
 مع الشياطين انما هم من
 قالوا ان هذا القول منه اصد وهذا القول
 عندنا نقول ان العلم انما هو في
 ٤ - ثم خرج اليهم صلى الله عليه وسلم فسلموا عليه
 ثم خرج اليهم صلى الله عليه وسلم فسلموا عليه
 ثم خرج اليهم صلى الله عليه وسلم فسلموا عليه

تخل من كان كاتباً

هذه الروايات الأربع

جمل اللون وقالوا لعلي والسواد من العنبر والبنفسج

حفظه الله تعالى

3. المذنبان و قد خد في ضم الثور

و بعضی از عروق

وایلیک یقین

بروق الارض الى

(هاتف)

المستفاد

100

ای صاحب جماع شرحها المول وحقو

في الدين واني نازح والباقي

الحمد لله الذي
لا يفتقر لطلاق ولا

ای سوره و سورهها

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. There is no text or other markings on the page.

6-10-18

10
 11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525
 526
 527
 528
 529
 530
 531
 532

هذا الكتاب

11

وہو ح ما

١٠٠٠

100

تاریخ

٤١

حاجه

میں نے یہ سچا ہے

[Faint handwritten text]

18

١٥١٩

وَالْأَحَابِلُ

والله اعلم

[Faint handwritten text]

انک
ماتینھی

من انا الذهب والفضة لصفاء جوهرها لكنه يحتم استعمالها على ايات فلو صبت الماء المشمس
من انا الذهب والفضة في اناسباح لا يكره لعقد الزهوية وكذا في اكره في اراي الخوف وغيرها
لنقد العامة الشرط الثاني ان يقع القنيس في البلاد الشديدة الحرارة دون الباردة والمقدلة
فان تأثير الشمس فيها صغيف ولا فرق بين ان يقصد القنيس ام لا لوجود المحذور ولا يكره الشمس
في الحياض والبرك بلا حلال وهل الكراهة شرعية او ارشادية فيه وجهاً اصحها في شرح
المذهب انها شرعية فعلى هذا يتبين ان علي ترك استعماله على الثاني وهي انها ارشادية لا ثواب
بها الا انها من جهة الطب وقيل ان الشمس لا يكره مطلقاً وعنه الرازي في الائمة الثلاثة قال
التوري في زيادة الروضة وهو الراجح من حيث الدليل وهو مذهب اكثر العلماء وليس للكراهة
دليل يعتد اذا قلنا بالكراهة فهي كراهة تنزيه لا تمنع صحة الطهارة في تحضر استعماله
بالبدن وتزول بالتبريد على الاصح والوجه وفي الثالث يراجع الاطباء والله اعلم انتهى ما صححه
من زوال الكراهة بالتبريد قد صحح الرازي في التلح الصغيف نقارها وقال في التلح المذهب الصواب
انه لا يكره وحديث عائشة صديق باتفاق الحديث ومنهم من جعله موصوعاً وكذا ما رواه
الشافعي عن عمر بن الخطاب في حديثه لا اتفاق الحديثين على تصغير ابراهيم اب محمد وحديث ابن
عباس غير معروف والله اعلم بما ذكره من اثر عمر ممنوع ودعواه الاتفاق على تصغير ابراهيم
في احد الرواة غير مسلم فان الشافعي وثقه وفي تزيق الشافعي كفاً وقد وثقه غيره احدث من الحفاظ
ورواه الدارقطني باسناد اخر صحيح قال التوري في زيادة الروضة ويكره تشديد الحرارة والبرود وتعالفه
اعلم والعلة فيه عدم الاسباح وقال في ايار محمود انه منهي عنها فائدة الراتب انه يكره استعمالها **قال**
وطاهر غير مطهر وهو الماء المستعمل هذا هو القسم الثالث من اقسام الماء وهو الماء المستعمل في رفع
المسحاة ازالة الخبث اذ لم يتغير ولا زاد وزنه فهو طاهر لقوله صلى الله عليه وسلم لم يخلق الله الا طهور
لا ينجسه شيء الا ما غشي طهره او رعد وفي ابن ماجه اولونه وهو صغيف والثابت طهره او رعد
فتنه اذ هو طهور يرفع الحدث وينزل الخبث ايضا فيه خلاف المذهب انه غير طهور لان الحاجة
رضي الله عنهم مع شدة اعتنائهم بالدين ما كانوا يجمعونه ليتوضأ به فابادوا وكان ذلك سابقاً
لغيره واختلاف الصحاح في حلية منع استعماله ثانياً بالصحيح انه نأدي به ومن وقيل لا نأدي به
عبادة ومظهر زيادة الخلاف في كون الاولي بمنى استعماله في نفل الطهارة كجذب الوضوء
والغسل السوننة واما العلة الثانية والثالثة فغاي الصحيح يكون الاطهور لا انه لم يتأدي به
منه وعلى الصغيف لا يكون طهوراً لا ناديه عبادة ولا خلاف انه في الرابعة فهو لا
يتأدي به من من ولا هو مشورعة والعلة الاولي غير طهور على العلمين لتأدي الغرض والعلة

عاقلاً

فان الح
في الح
المهز
سها
الغرة
دليل
باليد
من ز
افلا
الشاه
عباس
الحار
وردا
علم
ظاهر
المدر
للاخت
فتة
رضي
الغرة
عبادة
والا
رض
تلا
بنا

بما بها الصورة الثانية الماء الذي اغتسل به الكتابية عن جبين لخل لزوجها السلم على طهوره
على انما واسل على انما اعادة الغسل في حلقه قلنا لا يلزمها وهو غير طهور وان قلنا يلزمها
اعادة الغسل وهو الصحيح من الماء الذي استعملته حال الكفر وجها من بينا على العلق ان قلنا ان
العلقة تاردي العرض فالاعتر طهور وان قلنا ان العلة تاردي العبادة فهو طهور لان الكثرة ليست
من اهل العبادة واعلم ان الزوجة المحبوبة اذا حاصت وعسلها زوجها حكمها حكم الكاتبة
فيما ذكرنا وهي سلة حسنة ذكرها الرافعي في صفه الوضوء واستقطها النووي من الوضوء
واعلم ان الماء الذي توصاه الصبي عن طهور وكذا في الماء الذي يوصاه به المتفطر وكذا ان لا يعتد
وجوب النية على الصحيح في الجمع ثم ما دام الماسر دأ على الصبي لا يثبت له حكم الاستعمال ولو
جرب الماسر عضو الوضوء الى عضو اخر صار مستحلا حتى لو انتقل من اجزى اليدين الى الارض
صار مستحلا ولو انتقل الماء الذي يغلب فيه الانتقال من عضو الى موضع اخر من ذلك العضو
كالخامل عند نقله من الكف الى الساعد ورده الى الكف وجوه لا يصح انتقاله وان خرقه
الهود في سلة حسنة ذكرها الرافعي في اخر الباب الثاني من ابواب التيمم واهلها النووي
الا انه ذكرها من زيادة الرخصة انه لو انفصل الماسر بعض اعضا الخشب الى بعضها وجهين
جانب في ماء دون القلبي وغير جميع بدنه ثم نوى ارتفع جنباً بلاء خلان وصار المستعمل
بالنسبة الى غيره ولا يصير مستحلاً بالنسبة اليه صرح به الخوارزمي حتى انه قال الواحد حدثنا
ثانياً حال الغاسه جاز ارتقاعه به وانوى للجنب قبل تمام الغاس ارتفعت جنباً به عن القوي والملاق
لما بالاختلاف ولا يصير المستعمل له ان يتم الغاس وترفع جنباً به عن الباقي على الصحيح المذهب
وايه لعلم **قال** والتغير باخالطه من الطاهرات هذا من تنمة القسم وتقدير الكلام والماء المتغير
بشي من الطاهرات طاهر في نفسه غير مطهر كالماء المستعمل وضابطه ان كل تغير يغير ينجس
اسم الماء على الاطلاق بسلب الطهورية والافلو تغير تغيراً يسيراً قاله صح انه طهور لبقا الاسم
وقوله بغيره احترزه عما اذا تغير بالجلوره ولو كان تغيراً كثيراً فاندباني على طهوره
كما اذا تغير بدنه او شمع وهذا هو الصحيح لبقا اسم الماء لانه ان يكون الواقع في الماء ما يمتنع
عنه كالزعمان والخص ونحوها اما اذا كان التغير بالماء يستغنى للعند كالمطبخ والمطبخ لا يمتنع
والزنج ونحوها في مفر الماء وده والتغير بطول المكث فانه طهور للعسر وبقا اسم الماء يمتنع في
التغير احداً لوصان الثلاثة الطعم واللون والرائحة على الصحيح وفي وجه صغيف بشرط اجتماعها

والراجح انما لا يصح عند الماوردي والرواية ان لا يصير مستحلاً وقال الامام ان نقله قصد اصار
غيره منه بغيره مستحلاً والافلو صح في التحقيق انه يصير مستحلاً ووجه ابن الرخصة انه لا يصير مستحلاً ولو عظم
جنب في ماء دون القلبي وغير جميع بدنه ثم نوى ارتفع جنباً بلاء خلان وصار المستعمل

الثالث

ولا فرق بين التغير بالشاهد او التغير بالمعقوب كما اذا اختلط بالماء ما يوافقه في صفاته كما لو ورد القطع
الرائحة وما الشجر والماء المستعمل فاما نقدر ان لو كان الواقع بغيره ما يدرك بالمحوس وبسلب الطهورة
فاما حكم سلب طهوره هذا الماء الذي وقع فيه من المانع ما يوافقه في صفاته والافلو بسلب الطهورية
ولو تغير الماء لثواب المطروح فيه قصد انه طهور على الصحيح والتغير بالماء فيه اوجه اصحاب سلب
طهوره الجبل دون الماني ولو تغير الماء باوراق الاشجار المتناثرة بنفسها ان لم تنفقت في الماء فهو
طهور على الاطلاق وان تنفقت واخطلت فوجه الاصح انه باق على طهوره لغيره لاعترا ان عنها
فلو اطرحت الاوراق في الما قصدوا تغيره فالذهب انه غير طهور سواء طرح في الما صحبة او
مدققة والله اعلم **قال** وتاخذت فيه نجاسة وهو دون القلبي او كان قلبي فتغير هذا هو القسم
الرابع من المياه وهو كما ذكره ينقسم الى قليل وكثير فالماء القليل نجس بملاقاة النجاسة الموضوعة
سواء تغير ام لا كما اطلقه الشيخ المشهور قوله صلى الله عليه وسلم ابلغ الما قلبي لم يجل خبثاً
وفي رواية نجس قلبي انه اذا كان دون قلبي ينجس بالنجاسة واحترزنا بالنجاسة الموضوعة
عن غير الموضوعة قال النووي في الرخصة كالمغنية التي لا تقس لها سائل مثل الذباب والحشرات
ونحوها كالنجاسة التي لا يدركها الطرف وكما اذا راحت الهرة التي نجس فيها ثم غابت
واحتل طهارة فيها فان الماء القليل لا نجس في هذه الصور ويستثنى ايضا اليسير من الشعور الخضر
ولا ينجس الماء القليل صح به النووي في باب الارابي من زيادته ونقله عن الاصحاب قال لا ينجس
بشعر الاذي في الاصح اي تغيراً على نجاسة شعر الاذي ثم قال ويعرف اليسير بالعرف قال الامام
العله الذي يغلب انتفاة لكنه قال في شرح المذهب يعني عن الشعرة والشعرتين والثلاث ويستثنى
ايضا الحيوان اذا كان على منغذ نجاسة ثم وقع في الماء فانه لا ينجسه على الاصح لمصلحة صوته
ذكره الرافعي في شروط الصلاة بخلاف ما لو كان مستحلاً نجس فانه ينجسه بخلاف كما قاله
في شرح المذهب وان المسح بالجر وعزه يمكنه الاحتراز ويستثنى ايضا ما اذا كان احمل
الصبي شياً نجساً غاب واحتل طهارة منه كالهرة فانه لا ينجس الماء القليل وذكر ذلك ابن الصلاح
وهي سلة حسنة وقال يالك رحمه الله الماء القليل لا ينجس بالانغير كالكثير وهو وجه في مذهبا
واختاره الرواية وفي قول تدبر ان الماء الطاهر لا ينجس بالانغير واختاره جماعة منهم الغزالي و
البيضاوي في كتابه غاية القوي وهو توري من حيث النظر لان دلاله خلق الله الما طهوراً
دلالة نطق وهي ارجح من دلاله المفهوم قوله عليه الصلاة والسلام ابلغ الما قلبي الحديث وام
الكثير وهو قلبيان فضلاً عن ان ينجس بالانغير بالنجاسة لقوله صلى الله عليه وسلم خلق الله الما طهور
الحديث والاجماع يستفقد على نجاسته بالتغير ثم لا فرق بين القبر اليسير والكثير وسواء تغير الطعم

الحديث المذكور

استاذ

أو نضفة أو على ما حكى عن داود وقول قديم للشافعي أنه يكره والمحقق لا يعتقدون خلاف داود وكلام
 الشافعي مؤيد كما قاله صاحب التفرير مع أن الشافعي جمع بين هذا القديم فحصل أن الإجماع منعقد
 على تحريم استعمال الذهب والفضة في الأكل والشرب والطهارة والأكل على عهده من أحدهما
 والتحرر بحجر منها جميع وجوه الاستعمال ومنها الكحل والميل وضرب الغالبية وغير ذلك سواء
 الأنا الصغير والكبير ويستوي في التحريم الرجل والمرأة فلا خلاف وإنما فرق بين الرجل والمرأة في
 العقل لقصد زينة النساء للزينة والسيد وتحريم استعمال ما لا يورد ولا دهان في تمام الذهب والفضة
 وفي الثياب وكذا تحريم تزيين الحوائط والبوت والمجالس وأما الذهب والفضة هذا هو الصور
 وجوه بعض الاستعمال وهو غلط وقد نص الشافعي في كتابه أنه لو توضع أو توضع أو غسل من أيا
 ذهب أو فضة عصى وتحرم اتخاذ هذه الأواني من غير استعمالها على الصحيح لأن ما حرم استعماله حرم
 اتخاذها كالأواني للهوعا فإن الله الكريم من تعاطى بها هو سبب النار عسى على الصانع صنعته ولا يستحق
 أجره لأن فعله بعصية ولو كسر شخص هذه الأواني فلا إثم عليه ولا يخلل له جواز يطالبه بالمال
 ولا رفعه إلى طام من حكمه وإنما لا نهم جهلة ويتعاطون هذه الأواني حتى يشرب السكر مع الأواني
 اللهي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمع أناس من أمي في آخر
 الزمان تردة وخباير قالوا يا رسول الله ليس يشهدون أن لا اله إلا الله وأنك رسول الله قال
 لي ولكم الخنزير والمعاذ والفيتات فبأنواعي لهم ولعصم فاصبحوا قد سجدوا قردة وخنازير
 وفي حديث آخر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جلس إلى نكبة يستمتع منها صب
 في أذنيه إلا نك والآنك بضم النون والمد هو الرصاص الذهب والله أعلم وأما أواني غير الذهب والفضة
 فإن كانت من الخواصر الفعيسة كالباقوت والغيرونج وغيرها فهل تحرم بيده خلاد يخلع حرم لما فيها
 من النفاق من الخيل والسوق وكسر تلعب الفتور والصحاح أنه لا يحرم ولا خلاف أنه لا يحرم إلا الذي نقاسنه في
 صفتيه ولا يكره كلبس الكتان والصوف النقيين **قوله** لو اتخذنا من خباير وخوة وبوقه
 بالذهب أو الفضة أن حصل بالعرض على النار منه شيء حرم على الصحيح وإن لم يحصل بالعرض على
 النار في المخرج في هذا الباب أنه لا يحرم والمخرج في باب ركعة التقدير أنه لا يحرم قال النووي في
 شرح المهذب ولو موه السيف وغيره من آلات الحرب أو غير ما يذهب بموئها لا يحصل منه شيء
 بالعرض على النار فبقاها أصحها وبه قطع العراقيون التحريم للحديث ويدخل فيه الخاتم والذئبة
 والرملة وغير ما لا يلحق بذلك والله أعلم فالمراد في شرح المهذب وعموده سقوا البيت وجداره
 بالذهب أو الفضة حرام قطعاً إن حصل منه شيء بالعرض على النار حرم استدامته وألا
 فلا وتبعد ابن الوفاء على الحزم بذلك والله أعلم **قال فصل** السواك سبعت في كل حال

قاله

الأبعد الزوال للصائم وهو ثلثة مواضع أشد استحباباً عند تغير الغيم من أزم وغيره وعند القيام من النوم
 وعند القيام إلى الصلوة السواك سنة مطلقاً لقوله صلى الله عليه وسلم السواك تطهرة للنفس مرضاة للرب
 وهو حديث صحيح رواه ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي والنسائي بإسناد صحيح وذكره البخاري تعليقاً
 بصيغة الجزم وتعلقاً به بصيغة الجزم صحيحه ومطهرة لباح الميم وكسرها هي كل ما يتطهر به شبه
 السواك بذلك أنه يطهر الغم وهل يكره للصائم بعد الزوال فيه خلاف الراجح في الواقع والروضة
 أنه يكره لقوله صلى الله عليه وسلم لا تكون في الصائم أطيب عند الله من ريح المسك رواه البخاري وفي
 رواية مسلم يوم القيامة والخلون بضم اللام هو النقي وحسن بعد الزوال لا تغير الغم بسبب
 الصوم وحسنه يظهر فلو تغير منه بعد الزوال بسبب آخر كغثوم أو غيره فاستاك له جلد ذلك
 لا يكره وتيل لا يكره الاستياك مطلقاً وبه قال الأئمة الثلاثة ورحمهم النووي في شرح المهذب
 وقال القاضي حسين يكره في الغرض دون النفل خوفاً من الزوال وقول المصنف للصائم يؤخذ منه أن
 الكراهة تزول بغروب الشمس وهذا هو الصحيح في شرح المهذب وتيل بقي الكراهة إلى الغروب والله
 أعلم ثم السواك يتأكد استحبابه في مواضع منها عند تغير الغيم من أزم وغيره والله أعلم
 السكون الطويل وتيل ترك الأكل وقوله وغيره يدخل فيه ما إذا تغير ياكل بالمال بعد
 كراهة كالنوم والبصل ونحوهما ومنها عند القيام من النوم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا استيقظ استاك وروي يشوص فاه بالسواك ومعنى يشوص يتنظف ويغسل والحديث
 رواه الشيخان ووجه تأكد الاستحباب عند القيام منه أن النوم لم يتلزم ترك الأكل والسكون
 وهما من أسباب التغيم وهما من أسباب النقي ومنها عند القيام إلى الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم
 لو أن أشق علي امتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة رواه الشيخان وعن عائشة رضي الله عنها
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ركعتان بالسواك أفضل من سبعين ركعة بلا سواك رواه
 أبو نعيم من حديث الحميدي بإسناد كل رجاله ثقات والسواك متأكد عند القيام إلى الصلوة
 وإن لم يكن الغم متغيراً ولا فرق بين صلاة العزيم والنفل حتى لو صلى صلاة ذات سلمات كالصبي
 والنارنج والتجديد استحب له أن يشاك لكل ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين
 الصلوة بالوضوء أو بالتميم أو عند فقد الطهورين وتياكده استحبابه أيضاً عند الوضوء إن لم
 يصل يروي الشافعي أنه لو أن أشق علي امتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء وصححه ابن خزيمة
 وعلقها البخاري في ١١٠٠٠ وسحب عن قراءة القرآن وعند أصغر الأئمة أن لم يتغير الغم ولم
 وأعلم أنه حصل الاستياك بغيره وبكل خنثي مزيل والعود أولى وألا ركاك أولى والله بصير أن
 يكون بأشياء يدي بالماء ويحب غسله ليستاك به ثياباً ولو استاك بأصبع غيره وهي خبيثة

من النوم
 يضاف

خطبة يذكر فيها
الحمد لله المتصف بصفات الكمال المتعبد
لغيره وانه يوفقنا في الحال والمآل
من مخلوقاته وسأوي فيه بين
الشر والضعيف والوضع والعدا
منها وول عدل الاخرة بين برياته
البنيا وتوطنها وليست لحي و
الاستاذ اخوة والتخاضح الا
الروح من المجددين هذه
الشقاوة والعنا هذه ترتع في
معلقة في العرش في لذة ونعيم وتلا
عنا شاد من فصل فقول اركان وصور
الا لله وحده لا شريك له اله مخيب
وتقيا احسانه العيم وعطائه واستهم
وحليته الطيب الروح واليسد سيد
اللهم صلي على هذا النبي الكريم سيدنا
برو ام السماء والارض باقية الى ان يرد
وسلم تسليم الله الناس تقوا الله جنة
عن المصالح والمفاسد لما ذكر النواصي
والعاصي وقتلوا او قوكم بالقراب صاد
ترو الحقابق وتنقطع وتنقطع
يوم هذا اليانهارا ونشرا لنا فز على
ويجسر المنقولة الى الرحمن وفرا و يساق
الشاقة والخطوب العديدة والاهوال
الحدود البسيم الذي اقل ما فيه من الاعداء

من النوم
يفضف

من الله
طالع

راعين اوسهم وتركوا ما على احوالهم
 في حبيد الله في غفلة وغفلة وعلوا
 عشر وحقا في حيا عا عا عا
 الكاوا قيا ما سكونا لا يتكلموا في حيا
 هم في الارض سبعين ذراعا وبعثهم حتى
 لا يرون طريقا فينفذون انا الله وانا
 احيى يحيى الله عنه انه قال انا الله يحيى
 فيها من الملائكة فينفذون في حيا
 فيها ثلث الثالثة ومن فيها ثلث الرابعة
 اوسعة ومن فيها ثلث السابعة ومن
 هضمتهم في جوق بعض اهل الارض
 اوسعة من هاضمتهم في حيا
 في والانس ان الله عظم استلهم
 في فاقفوا الا تفقدوا الا سلطان
 طلبة
 وكونها وفيل الصور ولونها
 اظهر احسنها وحفظ قلوبهم
 ما وندرها بحد ايتها وحيث
 مننها وشدا يد هونها
 لا شير له كلمة في القلوب
 فيها وعلى الاسماع ما احسنها
 ورسوله ارسله في امة
 ما جري في بحر الهداية

من النوم
 ينصف

من الله

عالم

احذر انقطاعه قاله في شرح المذهب وفي اصبعه خلال الواجب في الروضة لا يجوز في الواجب في شرح
 المذهب للجزء اربعة قطع القاضي حسن والمجالي والبغوي والشيخ ابو جلد واختاره الروياني في البحر
 ولا بأس ان يستاك بيديه والجانب الايمن من يمينه وان يمر على سيق حلقه امرأاً وكذا راسه
 وينوي بالسواك السنة يستحب عند دخوله المتروك وعند اذنه الخوف والله اعلم **قال فصل**
 وفرض الوضوء ستة الشيء اعلم ان الوضوء له شروط وفرضه في الشرط الاسلام والتبني وتطهير
 والظهورية المار عدم المانع المانع كالمسح وعدم المانع الشرعي كالمسح والنفاس ودخول
 الوقت في حق ذوي الضرورات كالسجادة ومن به الزرع والدم وما الموضع فستة كما ذكر
 الشيخ احدها النبي لقوله عليه الصلاة والسلام اما الاعمال بالانابة وراه الشجر وفي بعض في
 طهارات الا حدث ولا نجس في ازالة النجاسات على الصحيح والفرق ان المقصود من النجاسات تركها
 وهو حصل بالفضل خلال الاحداث فان طهارتها عبادات تنقسم الى بيعة كسائر العبادات كما
 قاله الرازي وشروط صحة الاسلام فلا يصح وضوء الكافر ولا غسله على الصحيح لان النية عبادة
 والكافر ليس من اهلها ولا تصح طهارة المرتد قطعاً تحليفاً عليه ووقت النية عتبار الواجب
 عند غسل اول جزء من الوجه لانه اول العبادات ولا يقاب على السنن الماضية وكيفية ان كان
 المتوضي سليماً لا علة به ان ينوي احد ثلاثة امور احدها رفع الحدث او الطهارة عن الحدث الثاني
 ان ينوي استحادة الصلاة او غيرها لا يباح الا بالطهارة الثالث ان ينوي اداء الوضوء وان كان
 الناري صبيها قال النووي في شرح المذهب ولو نوي الطهارة او الصلاة او غيرها استأثرت
 على الوضوء كفي وذكره في التيمم ولو نوي الطهارة ولم يقل عن الحدث لا يجوز على الصحيح
 لان الطهارة تكون عن الحدث وعن النجس فلا بد من نية نية ولو نوي الوضوء فقط صح على الصحيح
 في التحقيق وشرح المذهب خلال ما اذا نوي الغسل وهو ختف فلا يكتفي برفع الماروي بان
 الوضوء لا يطلق على غير العبادات خلال الغسل ولو نوي رفع الحدث والاستباحة فهو بها لانه
 النية واما ان به علة كمن به سلس او كانت مستحاضة ينوي الاستباحة على الصحيح
 يصح ان ينوي رفع الحدث لان الحدث مستند ولا يتصور رفعه وقيل يجب ان يجمع بينهما وقيل
 يكفي احدهما **ترغ** شرط النية الجزم فلو شك في انه محدث فتوضأ بمسح طاهر لم يقبل
 محدث لم يعتد وضوءه على الصحيح لانه قضا متروك ولو ثبت انه محدث وشك في انه تطهر
 ثم بان محدثاً اجزاء قطعاً لان اصل بقا الحدث فلا يصح تروكه معه فتوجب جانب النية
 باصل الحدث خلال الصورة الاولى والله اعلم **ترغ** لو كان يتوضأ فليس له في المرة الاولى
 ما فصلت في الفسلة الثانية والثالثة اجزاء على الصحيح خلال ما اذا غسلت القدمين

في سوال
 غايه باو
 وسبق
 ان يقال

فرض الوضوء

صوب

تجد بد الوضوء فانه لا يجوز به على الصحيح والفرق ان نية التجديد لا تشمل على نية من خلال الفسلة
 الثانية والثالثة فان نية من الوضوء شملت الثلاث فالنيتهم الاولى لا تحصل الثانية والثالثة والخطا
 في الاعتقاد لا يقتضي الا ترى ان الصلي لو ترك سجدة من الاول ناسياً وسجد في الركعة الثانية
 تحت الاول وان اعتقد خلال ذلك والله اعلم **قال** وغسل الوجه الغرض الثاني غسل الوجه وهو
 اول الاركان الظاهرة قال الله تعالى فاعسلوا وجوهكم وتجب استيعابه بالغسل وحده من مجلد
 سطح الوجه الى منتهى الذن طوله من كاذن الى اذن غرضاً والصدغان ليسا من الوجه على
 الاصح في الشرح والروضة ورجح في المحرر انهما من الوجه ثم الشعر الثابت في الوجه فبان احدهما
 احدهما يخرج عن حد الوجه والثاني خارج عنه والذي يخرج عن حد الوجه قد يكون نادراً
 الكثافة وقد يكون غير نادراً الكثافة فالنادر الكثافة كالحاجبين والاهواب والثالث
 والعذارين يجب غسل ظاهر هذه الشعوب وباطنها مع البشرة تحتها وان كثفت لانها من الوجه
 واما شعر العارضين فان كان خفيفاً وجب غسل ظاهره وباطنه مع البشرة وان كان كثيفاً وجب
 غسل ظاهره على الظاهر ولو خفف بعضه وكثف فالدراج ان الحقيقة حكم الحقيقة المحض وفي ضبط
 الحقيقة والكثيبي خلال الصحيح ان الحقيقة مازي البشرة تحتها في مجلس الشاطب والكثيبي ما
 يمنع الروية القسم الثاني الشعور الخارجة عن حد الوجه وهو شعر الحية والعارض والسباطلة
 وعوضاً فالدراج وجوب غسل ظاهرها فقط لا يحصل به الواجبه وقيل لا يجب لانها خارجة عن حد
 الوجه قال في زيادة الروضة يجب غسل جزء من راسه ورقبته وياخت رقبته مع الوجه ليجتمع
 استيعابه ولو قطع افنته او شقته لزمه غسل مظهره بالقطع في الوضوء والغسل على الصحيح لانه
 بقي وجهه ويجب غسل باطنه من حمة الشفتين ويستحب ان ياخذ المايد وحيثما الله اعلم
قال وغسل اليدين مع المرتقين الغرض الثالث غسل اليدين مع المرتقين لقوله تعالى يا ايها
 الذين آمنوا اذكروا ان الله يحب المتقنين مع كافي قوله تعالى من انصاري الى الله اجمع الله به ذلك
 ما روي جابر رضي الله عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدير اليه الموقد وراه الوار
 قطني واليه يهني ولم ينعفاه وروي ادا المايلي سرفقيه وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به
 وتجب ايصال الماء الى جميع الشعر والبشر حتى لو كان تحت الطهارة وخرج يجمع وصول الماء بصح
 وضوءه وصلاته باطله والله اعلم **قال** ومسح الرأس الغرض الرابع مسح الرأس لقوله واستحوا رؤسكم
 وليس المراد هنا مسح جميع الرأس الحديث الغيرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مسح
 بناصيته وعلى عاتقه وعلى الكتفين وراه مسلم ولان من يريده على عاتقه ليمسح ان يقال مسح براسه
 وجنبه فالواجب ما يطلق عليه اسم المسح ولو بعض شعره او قدره من البشرة وشروط الشعر

وهذا الجاذبان
 بالادب بين
 الصدق والعارف
 والمحض

ام السيم

المسوح ان لا يخرج من حيز الرأس لومده بان كان متجعدا ولا يصير جازة فثبت المسوح على الصحيح
ولو غسل راسه بدل المسح او القى عليه قطرة ولم تسدل او وضع يده التي عليها الماء على راسه لم يبرأ
احداه على الصحيح قال في زيادة الروضة ولا يتعين اليد للمسح بل يجوز خشبة او خرقه او غيره مما
يجزى به مسح غيره له والمرأة كالرجل في المسح والله اعلم **قال** غسل الرجلين مع الكعبين لقوله
فقال وارجلكم الى الكعبين فغسل قزاة النصب يكون الغسل متعينا والتقدير واغسلوا ارجلكم
وعلى قزاة الجوف السنة ثبتت الغسل ولو كان المسح جازيا لم يثبت عليه ولم ولو مرة كما
صلى الله عليه ولم في غيره ذلك قال النووي في شرح مسلم وانفق العلماء على ان الراد بالكعبين العمل
الناظرين بين الساق والقدم وفي كل رجل كعبان وشذت الرافضة فهم الله فقالوا في كل رجل
كعب وهو العلم الذي في ظهر القدم وحكي هذا عن محمد بن الحسن ولا يصح عنه وجه العلم
في ذلك نقل اهل اللغة ولا شقاق وهذا الحديث الصحيح الذي في يده يدل لذلك فثبت
رجله اليمنى الى الكعبين ورجله اليسرى كذلك فثبت في كل رجل كعبين والله اعلم **قلت**
وحديث الثعلبي بن يحيى رضي الله عنه صرح في ذلك قال قال لارسول الله صلى الله عليه وسلم ايتوا
صنفكم فرائت الرجل منا يلقى منكبه عنك صاحبه وكعبه بكعبه رواه البخاري وعلم
ان هذا في كعب الغسل ولا ياتي في الذي على ظهر القدم والله اعلم واعلم ان الغسل واجب اذا لم يمسح
على الخف وقراءة الجرح حوله على ما صح الحنفى وجب غسل جميع الرجلين بالمارني الشرة والشعر
حتى يجب غسل ما ظهر بالشق ولو وضع في الشق شعرا وحنا وله جرم لا يجزى وضوءه ولا تقص
صلاته وكذا يجب عليه ان لا يخرج الا غلظت حيث استيقظ من نومه وليحترق من شدة ذلك
فلو توضا وسما رائته ثم علم وجب عليه غسل ذلك المكان واعادة الصلاة والله اعلم **تقع** اذا
اجتمع على الشخص حدث اصغر وهو الوضوء وحدث اكبر وهو الغسل ففيه خلاف فثبتوا
المعنى به يكفيه غسل جميع يديه بنية الغسل ولا يجب عليه الممسح بين الوضوء والغسل والله
ترتيب في ذلك والله اعلم **قال** والترتيب على ما ذكرنا في الفرض السادس الترتيب وفيه
استفادة من الآية اذا قلنا الواو للترتيب واللام من مخله وقوله صلى الله عليه وسلم اذا لم ينقل عنه
عليه الصلاة والسلام الا توضا لا سربا ولا نه عليه الصلاة والسلام قال بعد ان توضا سربا هذا وضوءه لا
ينقل الله الصلاة الله به اي يثله رواه البخاري ولان الوضوء عبادا به ترجع في حال العبد الى وضوءها
فوجب فيها الترتيب كالصلاة فلو سبى الترتيب لم يجز به كما لو سبى الفاتحة في الصلاة او الفاتحة
عليه بده **تقع** خرج من نوحه بل لا يجوز ان يكون مينا ونحوه ان يكون مينا واشبهه عليه الحال
في الذي يجب عليه يند خلاف منشر علقته في بعض الكتب اكثر من ثلاث عشرة مقالة والراجح

في الرافعي والروضة انه يصير يدا شاحله مينا واغتسل واد شاحله مينا وغسل باصابه من يديه
وقوبه وتوضا لانه اذا جعله مينا وتوضا مقدان بما يقتضي الوضوء مع حدثه الا صغيرا في الحدث
الا في مشكوك فيه والله اعلم مذكر كذا يقال اذا اغتسل وقيل يجب عليه الاخذ بالاحتياط
المتقنا شغل دمه باحد الحدين ولا يخرج عن ذلك يعني الا بان احتياط كماله فيمنه
من صلاتين لم يعرف عينها عليه ان يطيبها وهذا قوي ورجحه النووي رحمه الله في شرح
المسند وفي ريس المسائل له والله اعلم **قال** وسنة غسل الشبهة للوضوء سن منها التسمية في ابتداء
الوضوء صلى الله عليه وسلم وضع يده في الماء وقال لا صابيه توضا باسم الله ربه اليسهقي قال النووي
السادة جيد وفي الحديث كل امرئ ذي بال لا يبدأ بيده باسم الله فهو احدم امرئ قطع وهو سنة متأكدة
قال الم احمد بن حنبل في مسنده في ابتداء الوضوء ان يهاقي ذكر ما في الوضوء كما في سنة
اعلم ولو تركها عذرا فهل يشرع تداركها فيه خلاف والراجح نعم وفي الحديث من توضا وذكر اسم الله
كان ظهوره جميع بدينه وان يذكر اسم الله كان ظهوره اعضا وضوءه رواه الدارقطني والبيهقي
وسنة من جميع طوره **قال** وغسل الكفين قبل غسل القدمين في الوضوء سن من الوضوء سن من الوضوء
الوجه ولها احوال احوال ان يتفق بخاستها فهذا يكره له عن كعبه في الا تأجيل غسلها ثلاثا
كراهة تخبرم لانه يفسد الماء لانه ان يشك في نجاسته كان نام ولا يدري ان كانت يده
هذه يكره له ايضا عن كعبه في الا تأجيل غسلها ثلاثا لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم من وضوءه
فليصل يديه قبل ان يدخلها في الا ثلاثا فانه لا يدري ان كانت يده وفي رواية فلا يغسل يده
ولا تأجيل غسلها ثلاثا وهذا مذهب الشافعي ومالك وذهب بعض العلماء الى وجوب غسلها
ثلاثا داخلها في الا تأجيل عند الاستيقاظ من النوم لظاهر المعنى ولم يفرق بين نوم الليل والنهار وذهب
الامام احمد الى وجوب ذلك من نوم الليل ونوم النهار لقوله ان كانت يده والبيت يكون بالليل
دون النهار والشافعي رحمه الله حمل النبي على غير الوجوب لغزيرة الحالة الثانية ان يتيقظ طهارتها
في الا يكره له عن كعبه في الا تأجيل غسلها ولكن مسح هذه الحالة هي التي ذكرها الشيخ
فما خذها انه الوارد في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم من غير توضي لسبق نوم وانقبت الخرافة
لفقد الهملة الواردة في الخبر الحكم بدور مع العلة وجوده والله اعلم **قال** والمصنعة والاستنشا
اغسله صلى الله عليه وسلم وقال احمد رحمه الله بوجوبها رجحة الشافعي قوله عليه الصلاة والسلام عشر
من السنة وموسمها المصنعة والله استنشا في رواه مسلم ثم اصل السنة عمل بان يقال الا الى القسم
الا في مواءم ادم له وهذا هو الراجح لكن نص الشافعي على ادائه في الغم ولا يشترط في غسل
السنة ادخ المباحي لو ابتلعه تأدت السنة قاله النووي في شرح المذهب وذهب جماعة الى اشتراط

بني الله عليه وسلم قال من
غسل يديه في الوضوء

اشهدك واشهد

بكتك وجميع حلالك

الله الا انت الله لا

الله اعلم الله اعلم

الله اعلم الله اعلم

الله اعلم الله اعلم

الله اعلم الله اعلم

الله اعلم الله اعلم

الله اعلم الله اعلم

الله اعلم الله اعلم

الله اعلم الله اعلم

الله اعلم الله اعلم

كما قال الشيخ
المهذب

وقال حسن بن سعيد

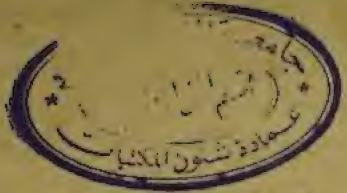
الزواج

الراجح المختار وكذا اختاره في التحقيق وتحليل اصاح الدين بالشك ثم ان كانت الاصاح ملتبسة
لا يصلح الا الى الله بالتحليل وجب وان كانت الحققة قال لا يجب تفهها ولا يستحب قال في زيادة الرتبة
لا يجوز والله اعلم **قال** وتقديم النبي على النبي والطهارة ثلاثا ثلاثا عن ابي هريرة رضي الله عنه
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأتم فابدوا بالسنن رواه ابو داود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة
ابن حبان وعن عاتبة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التبن في تعمله وتجليه
لمهورة وفي شانه كله ومعنى التزجل التزج بعد الشق الايمن وفي الطهور يبدأ باليد اليمنى
الرجل الميمنى في الوضوء والشق الايمن في الفصل واما الاذان والاقامة فيطهران معا فان كانا
طع قدم النبي والله اعلم واما استحباب كونه ثلاثا في حديث عثمان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ
ثلاثا ثلاثا رواه مسلم واكثر في ذلك الرازي وغيره واستحب بعض اصحاب سماع الرازي واخرج
احاديث عثمان رضي الله عنه الصالح تدل على سماع الرازي قال وقد جاني مسلم في وصف
الله ان زيد وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ مسح مرة واحدة وقد قيل ان التزويج حكاية عن
الشافعي والمشهور من مذهب الشافعي وبه حزم الجمهور انه يستحب مسح ثلاثا رجعة
كحديث عثمان رضي الله عنه وفي ابي داود في حديث عثمان رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام
مسح راسه ثلاثا ثم في مسنده علي بن ابي طالب في حديثه في الحاكم لا اعلم في عاصم طحايا يوجد من الوضوء
وفي ابن ماجه ان عليا رضي الله عنه توضأ ثلاثا ثلاثا مسح راسه ثلاثا وقال هذا وضوء رسول الله
صلى الله عليه وسلم والله اعلم واهل المصنف رحمه الله تعالى سئنا منها مسح الرقبة ومسح الرازي في
شرح الصغير ان اسنده واخرج في الشرح الكبير بانه عليه الصلاة والسلام قال مسح الرقبة لسان من الغل
انقرض النوري قال لا يمسح لانهم لم يثبت فيها شي ولها لم يذكره الشافعي ومتقدموا الاصحاب
هو الصواب قال في شرح المذهب والحديث موضوع والله اعلم قال النوري شارح التبيين للحد يدان
مسح الرقبة ليس بسنة ومقتضاه ان في ذلك قولين والله اعلم ومنها الدعوات على اعضاء الوضوء
الرازي قال النوري هذه لا دعيتها لا اصل لها ولم يذكرها الشافعي والجمهور والله اعلم ومنها
استعاذة عند ركعة وحيث قال النوري الوجهان فيها اذا استعان بن يصب عليه واجهها لا يكره اما
استعان بن يصب اعضاءه فمكروه قطعاً وان كان باحضار الماء فلا بأس ولا يقال خلاف الاول
حيث كان له عند فلا بأس بالاستعاذة مطلقاً والله اعلم ومنها هل يستحب ترك التشفيف
نارجه الصحيح ان تركه مستحب كذا صححه في اصل الوضوء وفيه انه مسح فله وتركه
سواء واختاره النوري في شرح المذهب وقبل استحباب مطلقاً وقبل يكره التشفيف مطلقاً وقبل
كرهه في الصبي دون الشافعي قال النوري في شرح المذهب محل اللعان اذا لم يكن حاجة الى التشفيف

باب ال
باب ال
باب ال
باب ال
باب ال
باب ال
باب ال

ولا يقال انه خلاف

لما ورد في التصاقها سنة فان كان فلا اكراه قطعاً ولا يقال انه خلاف المذهب والله اعلم ومنها
 يستحب ان لا ينقض يديه لقوله عليه الصلاة والسلام اذا توضعت يداك فامسحوا اليدين فانها مارج التيمم
 الشباطين رواه ابن ابي حاتم وغيره فلو خالف وتنقض فالذي حرم به الرازي انه يكرهه وخالفه النووي
 فخرج انه لا يكره بل هو صحيح فلهذا تركه سواء قال في التحقيق انه خلاف الاول والحديث قال
 شرح المذهب انه صحيح لا يعرف والله اعلم ومنها الموالاة وهي راجية في القديم وان يقول بعد
 الحمد لله الذي جعل المظهر والخلل قائم فينقض ما يحتاج اليه الا حياطاً يريد ابا علي الوجه وهو
 الرازي وفي اليد والرجل بالمران الا صاع اذ صحت على نفسه وان صحت عليه غيره بداهة المرفعين والكر
 وان لا ينقض الوضوء عن سد ولا يبرن ولا يزيد على ثلاث مرات ولا يتكلم في اثناء الوضوء ولا يلبس
 وجهه بالمران يقول بعد الوضوء اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله اللهم اجعل
 من التوابع واجعلي من التطهير سبباً لك اللهم ومحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفر
 اليك رقيب سنن آخر من كونه في الكتب الطويلة تركها حاشية المطالعة والله اعلم **فخرج**
 في غسل بعض اعضائه في اثناء الطهارة لم يحسب له وبعد الفراغ لا يصير الشك على الراجح لكنه الت
 مع ان الظاهر كمال الطهارة ويشترط في غسل الاغصان ان لا يكون على العضو الغسل بلا خلاف
 اعلم **قال فصل** والاستنجاء واجب من البول والغائط احج له بقوله صلى الله عليه وسلم ويستنج
 بثلاثة اجار وهو اسوأ طهره الوجوب وعن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم قال اذا ذهب
 احدهم الى الغائط فليد فثلاثة اجار يستطيب بهن فانها تجري عنه رواه ابو داود
 واحمد والدارقطني وابن ماجه باسناد حسن صحيح وقوله من البول والغائط يؤخذ منه انه لا يجب
 من الزرع بل قال الصحاح ولا يستحب بل قال الجرجاني انه مكرهه بل قال الشيخ بصحة
 رواه قال النووي في شرح المذهب قوله بدعة صحيح واما الاثم فلا الا ان يعتقد وجوبه مع
 علقته عليه بدنه والله اعلم وقال ابن الرفعة اذا كان المحل رطباً ينبغي ان يجني وجوب الاستنجاء
 منه خلاف ما على خمسة دكان الجحانة كما قيل مثله في تجسس الثوب الذي يصبه وهو
 رطب ثم قال وقد يجب بانه لا يزيد على الباق على المحل بعد الاستنجاء والله اعلم **قال**
 ان يستحب بالاجار ثم يمسح بالمارجوراة فيمسح على المار على ثلاثة اجار يعني رواه
 الا تنص على اجارها فالما افضل الا فصل في الاستنجاء ان يجمع بين المار والمجروراة في جوارها
 تعالى اثني على ما قيل بذلك وانزل فيه رجال يعنون ان يتطهروا والله يحب التطهير واما
 من طريق المعنى ان العين تزدل بالمجرور والآن يزدل بالماء فلا يحتاج الى ملاحة الجحانة
 يقدم المجرور لا ثم تضيء التعليل انه لا يشترط طهارة المجرور به صحيح العمل وقوله من الغر



لما علم ان الحديث ضعيفه رواه البزار باسناد ضعيف ولعله من المار النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك
 فقالوا اتبع الحارة المار وانكر النووي هذه الرواية في شرح المذهب فقال كذا رواها الفقهاء كذبهم
 وليس له اصل في كتب الحديث بل المذكور فيها كذا ينبغي بالمار وليس فيها ما يحرك كذا رواه
 جماعة منهم الامام احمد وابن حنبله والله اعلم ولو انصرت على المار اجزأ لا يزدل العين ولا اثر وهو
 الا ينقل عند الا تنص على اجارها ويجوز ان يقتصر على ثلاثة اجار على جوارها ثلاث اجار والواجب
 الاستنجاء فان حصل الاستنجاء والا وجبت الزيادة الى الاثنا ويستحب الاثنا والله اعلم ان كلاً
 هو في معنى المجرور الاستنجاء به وله شروط احدها ان يكون طاهراً فلا يستنجى نجس
 فين المابعد على الصحيح الشرط الثاني ان يكون ما يستنجى به طاهراً لا نجساً منسفاً
 لا ينجس الزرع ولا القصب ولا التراب المتناثر وجوز الصلح فلا يستنجى به الا ينجس به
 ولو استنجى برطب من جوار غيره لم يجز به على الصحيح الشرط الثالث ان لا يكون محترقاً ولا
 مجوراً الاستنجاء بطهر من الجوار والعظم ولا ينجس منه كبد وبذره ولا ينجس جوار من مثل
 به كذب البعير لا يحترق واما الاستنجاء بحرم عصي ولا ينجس به على الصحيح نعم يجوز المجرور
 بشرط ان لا تستقل الجحانة واما الجحانة فلا تظهر انه اركان مبروراً جاز الاستنجاء به والا فلا
 ثم يشترط ذلك ان لا ينجس الخارج فان جرت المالة لا يمكن ان لا ينجس ذلك والله اعلم

قال وجب استقبال القبلة واستدبارها في العجوة اذا اراد قضاء الحاجة في العجوة حرم عليه
 الاستقبال ولا استدبارا الم يستتر شي يستتره معجوة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا التبتيم
 الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ببول ولا غائط ولكن شرفوا العجوة رواه الشيخان
 ففي ذلك وظاهره التحريم واختلاف في علته ذلك فقيل ان العجوة لا تقبل من كل مكان
 حتى ارادني نزولاً وقع بصورة علي زوجة فينادي به قال النووي في شرح التبيين هذا التعليل على طهر
 صغير والتعليل الصحيح ما ذكره القاضي حين والعمري والرواية في غيرهما ان جهه القبلة
 عظيمة فوجب صلاتها في العجوة ورجح في البيان للشيعة والله اعلم **قلت** وتكره هذا التعليل
 الشيخ تقي الدين دتق العبد واحتج له بخبر يروى عن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول اذا ان احكم البول فليكرم قبلة الله عز وجل فلا يستقبل القبلة قال وهذا ظاهر قوي في
 التعليل باذكار الله اعلم قال النووي كان بين يديه سائر مرتفع تد رطلتي ذراع وقرونة
 على ثلاثة اذرع حاد الاستقبال سوا كان في البيان اربي العجوة هذا هو الصحيح ومنهم
 من حرم من العجوة مطلقاً والله اعلم قاله في شرح المذهب وقوله في العجوة احترق به عن غيرها
 لا يجره استقبال القبلة واستدبارها في البيان قال ابن عمر رضي الله عنهما ارقبت على طهر بيت انا
 ثلاثاً ولا اوزر

قال النبي صلى الله عليه وسلم
 فاما فكاكنا بال
 الكعبه
 بال على الزرع فكاك
 بال على قنور
 التلحين وسن
 ذكره على الارض
 فكاكنا زرعنا مع
 ثلاثاً ولا اوزر

راي رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبتين مستقبل بيت المقدس وفي رواية البخاري مرآته مستدير
 القبله مستقبل الشام والله اعلم **قال** والبول في الماء الراكد تدبر كلام الشيخ ويحتمل البول في
 الماء الراكد وتدعو الراعي عدم البول فيه من الاداب وتعد في الرخصة واحتج لذلك بقوله صلى الله
 عليه وسلم لا يؤمن احدكم في الماء الايم وفي رواية الراكد قال الراعي وهذا المنع مثل التلبيل والكثير
 لما فيه من الاستغفار والشهي في القليل اشد لما فيه من تجسس المادي في الليل اشد لما قيل ان الماء الحين بالليل
 فلا ينبغي ان يبال فيه ولا يقبل فيه خوفا من ان يصبه منهم هذا كله في الراكد واما الماء الجاري
 فقال النووي في شرح المذهب قال جماعة ان كان قليلا كره وان كان كثيرا فلا ريب فيه ونظره ينبغي ان
 يحرم البول في القليل وطحا لان فيه اتقا عليه وعلى غيره لا جمل الجان والله اعلم واما الكثير فالله
 اجتنابه والله اعلم لكن حزم ابن الرفعية بالكراهية في الكثير لما في ليل **قال** وحت التهمة التمه
 اي ويحتمل البول تحت الشجرة المثمرة والغايط ادي والحكمة في ذلك حتى لا تنجس الثمرة فتفسد
 او تعافها الا نفس والمراد بالثمرة التي من شأنها ان تثمر قاله النووي في شرح المذهب ولهذا تكون
 الكراهية في غير وقت الثمرة احق والله اعلم **قال** وفي الطريق اي ويحتمل البول في الطريق والغايط
 ادي لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الصابن قالوا وما الصابن قال رسول الله قال الذي يتجلى في طريق الناس
 اوفي ظلمهم رآه مسلم **قال** والنقي اي ويحتمل البول في نقي وهو ما استدار وبعير عند بالحش
 لانه عليه الصلاة والسلام نهى ان يبال في الحجر لانه ما كان للحي رآه ابو داود والنسائي وقال الحاجم
 علي شرط الشيخين **قال** والظل اي ويحتمل البول والغايط ادي في ظل الناس لقوله صلى الله عليه وسلم
 اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموائد وقارعة الطريق والظل رآه ابو داود والواردي في الرافع الي
 بره الناس اليها وقيل طرق الموائد وقارعة الطريق اعلاه وقيل صدره وقيل بامر منه ومواضع الشمس
 في الشتاء كمواضع الظل في الصيف ويحرم البول على القبر كما يحرم البول على كذا في تحريم البول
 في المسجد وان كان في اناه على الراعي المنع به ويكره البول فاما لا لعذر لانه صلى الله عليه وسلم
 فعله لعذر والله اعلم **قال** ولا يتكلم على البول والغايط اي يد بالابر سجد رضي الله عنه سمع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يخرج الرجلان الرجلان يصومان الغايط كاشق عورتها فيحدثان فانه
 الله بمقت على ذلك رآه ابو داود والفت اشد النووي والحديث معكروه ولم يقص الي التحريم
 كما في قوله صلى الله عليه وسلم بعض اللال الى الله الطلوع في معنى الكلام رد السلام وتسميت العالي
 والتخدير ولو عطر جده الله عليه ولا يجوز كسائه **قال** المحب الطبري ويخبر ان لا ياكل ولا يشرب ويخبر
 ان لا ينظر الى الجرح من رجليه ولا الى النساء ولا يبحث بيده ويكره الحالة المقنعة على القنق
 ويكره ان يكون بعد شي منه ذكر الله كالحائض والهرام وكذا ما كان منه في الحق باسم

قطع

الله اسم رسول الله تعظيما له كما فعله الصلاة والسلام اذا دخل الخلا وضع خاتمه لانه كان عليه محمد رسول الله
 رآه النبي في رآه الحسن صحيح وقال الحاكم هو علي شرط الشيخين واعلم ان كل اسم عظيم لمحق
 كذا في الترفع صحيح به امام الحرمين وتعد ابن الرفعية ويدخل فيه اسما جميع الرسل والله انبأ عليهم
 الصلاة والسلام **قال** ولا يستقبل الشمس والقر لا يستدبرها استقبال الشمس والقر في حال قضاء الحاجة
 رواه الصخر ابي والبيان لانها من ايات الله الباهرة ومنه حديث وهل يكره استدبارها
 النووي في شرح المذهب الصحيح المشهور وبه قال الجمهور انه لا يكره لكن حزم الراعي في
 يوجب انه يكره كالا استقبال واتفق النووي عليه في مختصر التذنيب ثم ان النووي خالف الامرين
 في الوسط فقال لم يذكر الثاني ولا كثر من ان قاصي الحاجة يترك استقبال الشمس في النهي
 في انرا انه مباح فله وتركه سواء قال في التحقيق ان الكراهة لا اصل لها والله اعلم **قال** في
 سببه ولا يمنع ثوبه حتى يدنو من الارض يعني عن عورتها لانه صلى الله عليه وسلم كان يفعل رآه ابو
 داود وهو يدب قال ابن الرفعية وكونه يدنا فيه نظرا لان الصحيح ان كشق العورة في الخلوة بلا حاجة
 ولا حاجة قبل الدخا وما جند ابن الرفعية يخرج النووي في شرح التنبه على ذلك لكنه قال في شرح
 المذهب ان هذا بالاتفاق وليس بواجب صحيح ابو حنيفة وابن الصباغ والنووي وغيرهم والله اعلم قال النووي
 يجب اذا فرغ ان يسبل ثوبه قبل انتهائه قائما قال النووي في شرح المذهب وما قاله حسن اذا لم يفرغ
 فليس ثوبه فان خان رفع قدر حاجته والله اعلم ومن اداب قضاء الحاجة ان لا يبول في مهب الريح
 وان يجتهد على رجله اليسرى ويقعد ملامع محل البول وان يهي ارجاء الاستحاضة جلوسه وان لا
 يستنجي بالماء يرضع قضا الحاجة الا في الميضي وان يقول عند الدخول بسم الله اللهم اني اعوذ بك من الخبيث
 والنجس وعند الفراغ الحمد لله الذي اذهب عني كذا في رعافا في وان يعبد عن الناس وان يتخذ موضعاً
 لئلا يبول وان ينصع مزجده وسراويله بعد الاستحاضة دفعا للوسواس ولو غلب على ظنه روال الحاجة
 ثم شرب به وحقا بهل يدل على غا الحياة في الحل كالبدايح لا والله اعلم **قال** فضل
 يقص الوضوء خمسة اشياء ما خرج من السيليين ويقص الوضوء ايضا شفا دايم الحدث كمن به سلس من
 يبول او غيره وشفا المستحاضة ويقص ايضا انقصا مدة المسح وقد ذكر في فضل مسح اليدين الخ
 يقص ايضا كالحل للزور على اختياره النووي وقوا وقال ابن حزمين صحيح ابن عمر لما جاب
 علي بن ربيعة اختاره جماعة من اصحابنا الحديث قال وهو ما يقصده رجاءه والله اعلم والصحيح الذي
 عليه جرحه ولا يحجب انه لا يقص الوضوء واجابوا عن هذا بما روي جابر رضي الله عنه انه اخذ له من من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء ما سته النار اه اعرفت هذا فالحاج من السيليين وهو القبل
 والنووي في الوضوء عينا كان او رجعا معا اكان او ادا اكا الدم والحيض حتى العتي كان او

لو كان
ما في
المختار
فانما
استدل
بما في
المقدار
فقله

ظاهر احكام الدود والاعلى في ذلك قوله تعالى ارجا اخر منكم من الغايط وسيل ابو هريرة رضي الله
عنه عن النبي قال فقال فسا اطرا راءه الجارية وحديث علي رضي الله عنه عند رجل اذا قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل ذكره ويتوضأ راءه الشيطان ويستغفر من ما خرج من السبيل
علي المذهب في الرائي والروضة ووجه بان ما اوجب اعظم العرب بخصوصية فلا يوجب ادوية
بعبودية كذا المحسن لما اوجب اعظم للمدين وهو الرجم بكونه كذا ما يحصى لا يوجب ادوية
والتعريب بكونه زنا وقيل ان خروج النبي ينقض الوضوء ايضا ويوجب الغسل كما اهلته الشيخ
وكذا الفظ التنبيه وبه قال القاضي ابو الطيب وابو محمد الجويني وجماعة منهم الامام الغزالي وصرح
ابن شريح بانه ينقض واطلاق الشافعي يقتضيه فانه قال ذلك السنة على الوضوء من المذي والجماع
كالزنا وكل ما خرج من واحد من الفروج ففيه الوضوء وقال ابن عطية في تفسيره الاجماع على ان
المني ناقض للوضوء واستدل به الرازي من ان الشيء اذا اوجب اعظم الا سبب الياء في نقصه للماء
بالحيض وقال انه ينقض الوضوء بالانقباض ودلت ان الرخصة على انه ينقض الوضوء والله اعلم قلت
ورأيت بخط الجارودي ان الحيض في نفسه خلاف وعذاه الى بعض العراقيين وقوله ما خرج من
السبيلين احتراز به عما اذا خرج من غيرهما كالمصدا والحجامة والتي وعذرك فانه لا ينقض الوضوء
الله عليه وسلم احتيم وصلي ولم يتوضأ ولم يغسل بحاجه ولان النقص بثلث ما رآه في السنة غير
معتول المعنى فلا يصح القياس عليه ولان الخروج من السبيلين له خصوصية لا توجد في غيرهما
واذا علم **قال** والنزاع على غير هيئة المتكبر من الارض متعده وزاد العقل في كونه ناقض
الثاني زوال الغسل وله اسباب منها النوم وحقيقته استرخا البدن وزوال شعوره وخفا كلامه
عنده وليس في معناه الغفاس فانه لا ينقض الوضوء بكل حال ودليل النقص بالنوم قوله صلى الله عليه
وسلم العيان وكما السنة فاذا انما كانت العيان استطلق الوضوء تام فليتوضأ راءه ابوداود ورايماجه
وذكر ابن السكن في سننه الماتورة الصحيح ومعني الحديث القطة وكذا الذي فاد انما ذلك الصبي
ويستغفر ما اذا نام ممكنا متعده من الارض على الصحيح ولو كان مستنقذا اليحيى بحيث لو انزل
لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون راءه
سلم زاد ابوداود حتى تخفف رءسهم وان ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجل
استاده كلهم ثقات ومنها اي من اسباب زوال العقل الانما والجنون والسكندر ورواه
للوضوء بكل حال لان النوم اذا كان ناقضا فهذه اولي لان الزوال عن هذه الاسباب يلغ النوم
قوله اذا نام ممكنا متعده من الارض من التا احدى اليقية عن الارض فان كان متعديا متعده
انتقض وضوءه وان كان بعده فلا ينتقض وكذا ان كان الزوال معه او شك فلا ينتقض وضوءه

الوضوء

كان

لان اصل ثبا الطهارة ولو نام على ثبائه ملصقا متعده بالارض انتقض ولو كان مستنقذا بشي انتقض
ايضا على المذهب واعلم ان الشافعي ولا صاحب قالاوا يستحب الوضوء من النوم وان كان متعديا متعده
من الارض للخروج من الخلاء والله اعلم **قال** وليس الرجل المرأة الأجنبية من غير خيلاء بينهما غير محرم في
الاجماع من نوافض الوضوء ليس رجل بيشرة امرأة مستنقذة غير محرم لقوله تعالى ولا تستمن النساء منكم
ولا الحي من الغايط ورتب عليها الا سبب اليتم عند فقد الماخذ على اند حوث كالحج من الغايط والبشرة
ظاهرة للجلد ولا فرق في الرجل بين ان يكون شحنا فائز للشهوة ام لا ولا بين الحيض والعين فانه
ينتقض وضوءه وكذا المراهق فانه ينتقض وضوءه ولا فرق في المرأة بين الشابة والعجوز التي لا تستحي
في المني بخلاف صحيح النوري في شرح المذهب النطق بالانقباض وصرح في كتابه بروس المسائل عدم
النقض والخلاء مني على النطق والمحي كالحارم فعلى ما في شرح المذهب وهو النقص بالفرق بين
الحارم والميتة وفي الفرق عسر وقد يفرق بامكان عود الحياة في الميتة بخلاف الحارم والله اعلم
واوكان العوض المملوس اثل او زاياد وقع المس بغير قصد وبغير شهوة وينتقض الوضوء في
كل ذلك لان المس حوث لظاهرة الالية الكريمة ولا ينقض لمس الشعر والظفر والسن على الراجح لان
اعظم الا لتداز بهذه الاشياء بالظفر فليست في مظنة الشهوة بالمس وليس عضو امسا ثامن امرأة
او لم صغيرة لم تبلغ حدة الشهوة لم ينتقض الوضوء على الراجح لان ذلك ليس في مظنة الشهوة بالحرم
واذا لم يحرم ثايسب ارضاع او مصاهرة وهل ينتقض الوضوء لان احدهما ينتقض لعزم الالية والراجح
انه لا ينتقض لان الحرم ليست في مظنة الشهوة ويجوز ان يستتبط من النقص معنى يخص عموم
والعني في نقص الوضوء كون غير المحرم في مظنة الشهوة وهذا مفقود في المحرم وقوله لمس الرجل
المرأة احتراز به عما اذا لمس امرؤا فانه لا ينقض وهو الراجح ولنا وجه ان لسة ينقض كالمراة وقوله لا يخل
فانه لا ينقض والله اعلم **قال** ومن الفرج يطن الكن من نوافض الوضوء من نوح الادي سوا كان
من نفسه او من غيره من ذكر او انثى من صغير او كبير من حي او ميت قبل ان كان المملوس اردب الصدق
الفرج على الكل ومن الذخير المتطوع والاشل والمس باليد الشلا ناقض ايضا على الراجح ولو لم
باصبع رايدان كانت على استواء الاصابع نقصت والا فلا على الراجح وهذا كله في المني باطن
الكف فان س بظهر الكف فلا ركد اذا س من غير الكف او برء من الاصابع او بايديها فلا
ينتقض وضوءه وعلى الراجح وقال الامام احمد تنتقض الطهارة بالمس بباطن الكف وظاهرها لا يخلان
النوري لا يخلان ورد الشافعي بذلك بان يجرى لا حجاب لفظ الا نقضنا وعلم ان المراد من
الاحياء واحد والا فضا في الكف هو المس بطن الكف وقول الشافعي في اللغة حجة مع ان
ذلك مستبعد بن اللغة قال في الجملة الا فضا لغة اذا صين الى اليد كان عبارة عن المس

والاصح

عما اذا لمس
صغيرة لا تستحي
وقوم من
احتراز به عما اذا
لمس بباطن الكف

يا طيب الكفر يقول العرب انصبت يدي الى آلهم صباحا واما من ساجدا اذا سهايا طمها
 وكذا ذكره الجوهرى وذهب بعض العلماء الى ان المس لا ينقض نجاسة الحدث طلق ونحوه الشافعي
 حديث بشير بن الوليد عن ابي عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سجد ذكره
 فليكن صلاته امام احد والتمسدي وغيرها وقال لكلام هو على شرط الشيخين وقال البخاري انه اخبر
 شي في الباب قال ان حبان وعنه وخبر طلق في عدم النقص منسوخ به ولا ينقص من دين الله
 قال الرازي بلاحلاق وبه خلاف وفي من قبلها قوله ان القديم انه ينقص لانه يجب الغسل بالابح
 فيه ينقص كخرج المرأة والعبد لا يظهر انه لا ينقص مسكاته لا يجب ستره ولا يحرم النظر اليه
 مغلي الاظهر لو ادخل يده فيه لم ينقص وضوءه على الراعي والله اعلم **فتح** من التواعد المتقدمة التي
 ينهي عليها كثير من احكام الشريعة استحباب الاصل وطرح الشك رقبا كان على ما كان قد اخرج
 الناس على الشخص لو شك هل طلق زوجته ام لا يجوز له وطبعا كما لو شك في امرأة هل تزوج
 ام لا يجوز له وطبعا من ذلك ما اذا اتقن الطهارة وشك في الحدث فلا صلوة الطهارة وعدم الحدث
 ولو اتقن الحدث وشك في الطهارة فلا صلوة الطهارة وعدم الطهارة ولو اتقن الطهارة والحدث
 جميعا بان يجرى ان بعد طلوع الشمس مثلا انه تطهر وحدث ولم يعلم السابق منها فادى ايا
 به فيه خلاف الراعي في الراعي والروضة انه ينظر ان كان قبل طلوع الشمس حدثا فهو الاثبات
 مستطهر لانه الحدث قبل طلوع الشمس يرفع الطهارة بعد طلوع الشمس بغيره والحدث بعد طلوع الشمس
 يحتل ان يكون قبل الطهارة وبعد ما نصرت الطهارة اصلا بهذا الاعتبار وان كان قبل طلوع
 الشمس مستطهر فهو الاثبات بيقين الطهارة قبل طلوع الشمس يرفع بيقين الحدث بعد الطلوع ويخوف
 ان تقدم الطهارة على الحدث وتناحر بيقين الحدث اصلا وعلى ذلك جوي في النجاسات وقال في الزينة
 واما من يعتاد تجديد الوضوء والامهواله ان مستطهر لان الطهارة ترفع طهارته وقبل لا ينظر اليه
 ما قبل طلوع الشمس ويجب الوضوء بكل حال قال النووي في شرح المذهب وشرح الوسيط وهذا
 هو الاظهر المختار قال القاسمي ابو الطيب وهو قول عامة اصحابنا والله اعلم ولو لم يعلم ما قبل طلوع
 الشمس نوضا بكل حال ومن هذه القاعدة ما اذا شك من نام قاعدا ثم مالوا فقامت ايها استيقظ
 او شك هل يراه روبا او حدث نفس او هل لمس الشوارب البثرة وخو ذلك فلا ينقص الوضوء
 في جميع ذلك والله اعلم **قال الفصل** والذي يوجب الغسل ستة اشياء ثلاثة يشترط
 فيها الرجال والنساء وهو التفلح لثناين وانزال المني والموت فيتحقق اليقين ويحكمه قاله النووي في المحرم
 وقال الجوهرى هو بالفتح اسم للفعل والضم اسم للذكر والله اعلم واما الوضوء فتصح الواضحة
 لما وبضمها اسم للفعل على الاكثر اذا عرفت هذا فلفعل اسباب منها التفلح لثناين ويجب

ان

حدث لان
 يعني اخذ
 حتمه فلو كان
 اذا كان
 مستحبا

الفعل

عن

عنه ايضا بالجماع وهو عبارة تقييد للمشفقة او تدبرها في نوح كان سوا غيب في قبل امرأة
 او بهيمة او دبرها او دبر رجل صغير او كمين حي ارميت ويجب ايضا على المرأة باي ذكر دخل
 في مزجها حتى ذكر البهيمه والميت والصبي وعلى الذكر المروج في دبره ولا يجب اعادته غسل المبلل المروج
 فيه على الاصح وبصير الصبي والمجنون المروج فيها جنين بلاحلاق فان اغتسل الصبي وهو
 ميت صح غسله ولا يجب اعادته اذا بلغ وعلى الولي ان يامر الصبي المميز بالغسل في الحال كما
 يأمره بالوضوء ثم لا فرق في ذلك بين ان يتولى منه شي ام لا والاصل في ذلك حديث عائشة
 رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا التقي الختانان وجب الغسل مغلته انا ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا والمراد بالالتقاء التقاء في لانه لا يتصور تصادمهما لان ختان المرأة
 اعلى من دخول الذكر ونقال التي العارسان اذا اخذا ذيا والله اعلم وسما انزال الذي يني خرج التي
 وجب الغسل سوا خرج من الخرج المعتاد او من ثقبه في الصلب او من الضبي على الذهب والاصل في
 ذلك قوله صلى الله عليه وسلم انما المان الماراه مسلم وسوا خرج في الثقبه او في النوم وسوا خراج
 شهوة او غيرها الا طلاق الخبز للثلاث خواص يتبعها عن الذي والذي احدها له راحة
 كراحية العين والطلع مادام رطبا فاذا جف اشبهت راحية راحية العين الثانية التذوق
 برفعات قال الله تعالى من ماء ذاق الثالثة التلذذ فخرجته واستغفابه يتور والذكر
 وانكسار الشهوة ولا يشترط اجتماع الخواص بل يكفي واحدة في كونه مينا بلاحلاق
 والمرأة كالرجل في ذلك على الراعي في الروضة وقال في شرح مسلم لا يشترط التذوق في
 حقها وتجب ابصلاح **فتح** لو تشبه من زوجه نام بعد الاغتسال والياض فلا غسل لان الخدي
 يشترك المني في الخانة والياض بل ينحصر بين حمله وذيها او مينا على المذهب ولو اغتسل
 ثم خرجت منه بغيره وجب الغسل ثانيا بلاحلاق سوا خرجت قبل البول او بعده ولو راى
 المني في ثوبه او في ثوبه لا ينام فيه غيره ولم يذكر احتلا بالزبد الغسل على الصحيح المخصوص
 الذي فلع به الجمهور وقال الماردي هذا اذا كان المني في باطن الثوب فان ظهر ظاهره فلا غسل
 لا حتمل حتمال اصابت من غيره ولو احس بانتقال المني وتزده فامسك ذكره فلم يخرج
 منه شي في الحال ولا علم فخرجه بعده فلا غسل والله اعلم وسما الموت وهو يوجب الغسل لما
 روي عن ابي عيسى رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي وضعت
 ناقته اغسله باي وسد برفاه الشيطان وظاهره الوجوب والرتص كسر العلق **قال** ولا
 يخص بها النساء في الحيض والناسد الولاده من الله سبب الوجوب للفعل الغسل قال الله
 تعالى ولا تقربوا ما بينكم وبينه فاذا تطهروا فانه من حيث امركم الله ينزل عن من ياتهن

او من الختان للختان
 والله اعلم

الخصية

علمه المذني

يمكن مقعده من الارض وكذا الوانك ينظر ونكر لشدة غلظه وسها اذا اراد في دينه
او برز كبره عانا الله من ذلك والله اعلم **قال** راسر اليه على الجسد والوالاة وتقدم اليه على
السري من سنن الغسل ذلك الجسد ليحصل انما البثرة وبلا الشعر وتعد سوا مع الاقطان
والالتواكالا ذين وعصون البطن وكل ذلك قبل افادة الماء على راسه وانما يفعل ذلك
ليكون بعد غسل الاسر ان الماء وانزل الي التفة يوصل الى **الوجه** من الغسل والوالاة وتقدم
اليه لانه عبادته فيستحب ذلك فيها كما في الوضوء من سنن الغسل استحباب النية الى اخر
الغسل والبداء باعضاء الوضوء ثم بالراس ثم شدة الايمن ثم اليسور يكون غسل جميع البدن
ثلاثا كما في الوضوء فان اغتسل في يهر وقوه انفس ثلاث مرات ويدل كذا في كل مرة ويستحب
لا ينقص بالغسل عن صاع والوضوء عن ثلث والمدرطه ثلث بالمغذي هنا على المذهب وقيل
رطلان والصاع اربعة امداد ويستحب ان لا يغتسل في الماء الا كل وان يقول بعد الفراغ اسهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان سجد بعده ورسوله **قوله** يحرم على الشخص ان يغتسل
بعضه الناس بكثون العورة ويعوز على ذلك تضرر يلبق بحاله وتخدم على الحاضر بين اقراره
على ذلك يجب عليهم انكاره عليه فان سكتوا او انما وعزروا او تيمون ذلك في الحلة
والستوا فضل لان الله تعالى احق ان يستغنى منه ولا يجب غسل داخل العين ولا يستحب كما لا
يستحب تجد يد الغسل على الارح بخلان تجد يد الوضوء والله اعلم **قوله** لو احسرت في انما غسل
اجاز ان يتم غسله ولا يمنع الحديث صحته لكن لا يصلح حتى يتوضا والله اعلم **قال** والاضالاة
المستوفى سبعة عشر غسل الجمعة والعيدون والاستسقاء والكسوف والخسوف سنن الغسل
لا موريتها الجمعة واحتج **قوله** صلى الله عليه وسلم من جاتكم الجمعة فليغتسلوا واهل
بعضهم على وجوب الغسل بهذا الحديث قال الامير للوجوب وقد جابه بصرفه في حديث اخر
ولفظه غسل الجمعة واجب على كل محتلم وبوجوبه قال طائفة من السلف وحكوه عن بعض
الصحابه رضي الله عنهم وهو قول الظاهرية وحكاها ابن التذرعن مالك والخطابي عنه و
الحسن البصري ومذهب الشافعي انه سنة وبه قال جمهور العلماء من السلف والملك وهو المعروف
من مذهب مالك واصحابه ومحمد الجمهور احاديث صحيحة منها قوله صلى الله عليه وسلم من توضا
يوم الجمعة فبها ونعت ومن اغتسل بالغسل اغتسل قال النووي حديث صحيح **قوله** صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم لو اغتسلتم يوم الجمعة وسجدت عثمان رضي الله عنه لا دخل وعنه خطب **قوله** صلى الله عليه وسلم
الغسل ذكره سلم فاقره عنه من حضر الجمعة وهم اهل الحل والعقد ولو كان واجبا لما تركه
ولا ان يندبه الحاضرون فاذا نزل الجمل الا على الاستحباب مجابا بين الالة ويجعل لفظه واجب

غسل

قوله صلى الله عليه وسلم
لو اغتسلتم يوم الجمعة

التاكيد

التاكيد كما قال حنك واحب علي ما كدر وكيفيته كحاس ويدخل وقد بطلع الغبر على
المذهب وفي رحيه شاذ سكر قبل الغبر كغسل العيد ويستحب تقريبه من الراح الى الجمعة لان
المقصود من الغسل قطع الراح الكريهة التي تحدث عن الراح من ريح وعينه وهل يستحب لكل
حذو يوم العيد ام لا الصحيح انه اذا استحب ان يحضر الجمعة سواي ذلك من حب على الجمعة
ام لا ولو اجنب لراح او غيره لا يبطل غسله ويغسل الجنابة ولو عجز عن الغسل لعدم الماء اخرج
يبدنه تيمم راح الفضيلة قاله جمهور الاحباب وهو الصحيح قياسا على سائر الاغتسال اذا عجز
عنه والله اعلم ومنها العيدان فيستحب ان يغتسل لهما من قبلين عيسى رضي الله عنهما كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل يوم الفطر ويوم الاخي وكان عمر رضي الله عنه يغتسله وكذا ابن
عمر والله امر بجمع له الناس فيستحب ان يغتسل له قياسا على الجمعة ويجوز بعد الفطر الا حلال
بيله على الراح وتختص بالنصق الاخير على الراح وقيل يجوز تيمم الليل ومنها الاستسقاء
فيستحب ان يغتسل له لاجل قطع الراح لانه محل شرب فيه الاحتجاج فاشبه الجمعة ومنها
الكسوف والخسوف ويقال بينهما كسوف وخسوف اذا ذهب وضوء القمر وقيل الكسوف
الشمس والخسوف للقمر قاله الجوهري مع انه قال ان الكسوف والخسوف يطلق عليهما معا
والسنة ان يغتسل لهما لانهما صلاة ويشترع الاحتجاج لهما فيستحب الاغتسال لهما كاجتماع **قال** والغسل
بين غسل الميت والكافر اذا سلم والمجنون اذا افاق والمغني عليه اذا افاق الغسل من غسل الميت هل هو
واجب او مستحب قولان القديم انه واجب وللحديث وهو الراجح انه مستحب والا صلي ذلك
قوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فليغتسل ومن حملة فليغتسل قال الترمذي حديث حسن لكن
قال الامام احمد انه موقوف على اي مريته وذلك لم يقل بوجوبه وقال الشافعي لو صح الحديث
لثبت بوجوبه ومن الاغتسال المستوفى غسل الكافر اذا سلم روي انه عليه الصلاة والسلام امر
نبي ان عاصم وثامه ان اغتسل ان يغتسلان كما اسما وان توجه لان جماعة السلف ائتموا به
ولان الاسلام قربة من معصية فلم يجب الغسل منه كسائر المعاصي وهذا في كافر لم يجب في
كفره فان اجنب فالمدح له بلغته الغسل بعد الاسلام لعدم صحة النية منه حال كفره ومن
الاغتسال المستوفى غسل المجنون اذا افاق وكذا في المغني عليه لان ذلك مظنة انزال الجن قال
الشافعي باحتمال ان انزل قال بعضهم اذا كان المجنون نزل غالبا ينبغي ان يجب الغسل
كالنوم يقتضي الوضوء لانه مظنة للحديث واجاب الجمهور الذي قالوا بالاغتسال بان النوم مظنة
لا علامة فيم على الحديث بعد الاقامة والله نزال عن يمينه والله اعلم **قال** والغسل عند
الحرام ودخول مكة والوقوف بعرفة ولرمي الجمار الثلاثة والطواف بتعدد الغسل المتعلق بالالحج

الشمس

لا يور منها الا حرام من زياد ان ثابت رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجد له ماله واغتسل
رواه الترمذي وقال حسن عريب ويستوي في استحبابه الرجل والصبي والمرأة وان كانت حائضا
او نفثا لان اسمائت عميت رجة الصديق رضي الله عنها نفثت بذي الطليعة فاسرار رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان تغتسل للاحرام رواه مسلم ولا فرق في الرجل بين العاقل والمجنون ولا بين الصبي
المميز وعينه فان لم يجد المحرم المائتم فان وجد ما لا يكفيه قرضا بماله البغوي والمجاهل قاله
ان يتم مع الوضوء فحسن وان اقتصر على الوضوء فليس بجيد لانه المطلوب الغسل واليتم يقوم به
دون الوضوء قال الاساني نص المشافعي على الاستحباب في الوضوء ولا يقتصر عليه بدون التيمم
الذي نقله المجاهلي والمأوردي ومنها دخول مكة كان ابن عمر رضي الله عنهما لا يقدم مكة الا بآب
بذي طوي حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة بها لا يذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان
يفعله رواه الشيخان واللفظ لمسلم ثم لا فرق في استحباب الغسل من دخل مكة بين من احرم الحج
والعرة او لم يحرم البتة وقد نص الشافعي في الام ان لم يحرم يغتسل واحتج بانه عليه الصلاة والسلام
عام الفتح اغتسل لدخول مكة وهو حلال بسبب الطيب نعم قال المأوردي المحتواذ اخذ من مكة
فاحرم واغتسل لا حرامه ثم اراد دخول مكة فظن ان كان احرم من مكان بعيد كالبحران فله
والحديث استحب الغسل لدخول مكة وان احرم من التيمم لا لقربه قال ابن الرنعة ويظهر ان يقال
تملوي في الحج ومنها الوتر بعرفة ويستحب ان يغتسل لان ابن عمر رضي الله عنهما كان يفعل ذلك
ابن الخليل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه موضع اجتماع ينس منه الغسل كالجمعة
ومنها الذي ايام الترتيب يغتسل كل يوم غسلا ينكون الاعمال ثلاثة له موضع يخرج منه
الناس فين فيه الغسل كالجمعة ولا يستحب الغسل لري حرة العقبة لقربه من غسل الوتر
خلاف بقية الجرات لبعدها وايضا فرق الجرات الثلاث بعد الزوال وهو وقت تيمم هذه الجرات
الغسل لمن بعد الزوال ومنها بين الغسل للطوان ولفظ الشيخ بتمل طوان التقدم وطوان
الفاضة وطوان الوداع وقد نص الشافعي على استحباب الغسل لهذه الثلاثة في القديم لان الناس
يجمعون له فيستحب له الاغتسال والجديد انه لا يستحب لانه وقت مومع ولا يغلب فيه الا
جلائ ماير المراتن كذا قاله الراعي والتوري في الرخصة وشرح المذهب وهو قسمة
المنهاج لا يذم بقوله انه في المناسك قال يستحب الغسل للثلاثة ويشهد الجديد وهو عدم
الاستحباب بآراء عايشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم اول شيء بدأ به حين قدم مكة
انه قوضا ثم طاف بالبيت رواه الشيخان وكذا التعليل والله اعلم واهل الشيخ اعمالا منها
الغسل من الحجامة والحام قال الراعي والاكثر من لم يذكرها قال النووي في زياد الوتر

يستحب

يجوز

الغسل

للغسل من الحجامة باستحبابها وقد نقل صاحب جمع الخواص في منصوصات الشافعي انه قال احب الغسل من
الحجامة والحام وكلاهما يغني للجسد وأشار الشافعي بذلك الى ان حكمته ان ذلك يغني للجسد
ويضعفه والغسل يتدنه ويتعشده والله اعلم وليس الاغتسال للاعتكاف نص عليه الشافعي وبين
الغسل لكل ليلة من رمضان نقله العبادي عن الحلبي ومن الغسل لخلق العانة قاله لقمان في الغسال
بين الغسل لدخول مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله النووي في المناسك واما الغسل لدخول
الكعبة فقد نقله ابن قسطل الرنعة صاحب المناسك وهذا النقل غلط والله اعلم **قال فضل**
والح على الغنن جارية ثلاثة شرايط ان يبتدي لبسها بعد كمال الطهارة وان يكونا ساترين لمحل
الغسل من القدمين وان يكونا ما يمكن تناع المشي عليها الا صلى جواز المسح بارواه مسلم عن
حريز قال قال راي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتم توضع مسح على خفيه وكان يغنيهم هذا
الحديث لان اسلام حريز بعد نزول المائدة فلا تكون اية المائدة الواقة على غسل الرجلين فاحتج
للمسح قال النووي رعيه واجمع من تفسيره في الجماع على جواز المسح على الرجلين في الضنود السبعة
سوا كان للحاجة او غيرها حتى يجوز للمرأة الملائمة لبسها والذين لا يمشي والله اعلم
وانكره الواضحة ومن تبعهم للجواز وكذا الشيعة والخواص قال الحسن البصري من حدثني
سبحون بن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه عليه الصلاة والسلام كان يمسح على الرجلين
وقد روي المسح من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم خلايق لا يحصون نعم هل الغسل
افضل لانه الاصل ربة قالت الشافعية رجاعة من الصلاة منهم عمر ابن الخطاب وابنه عبد الله
وابن ابي الاضرى رضي الله عنهم ام المسح افضل ربه قال جمع من التابعين منهم الشعبي وحامد
والحكيم خلاف وعن احمد ورايتان والراجح فيها المسح افضل والثانية ما سوا واختاره
ان المتن من اصحاب الشافعي والله اعلم وبه احاديث مسورة ما في محلها اذا عرفت هذا
فلجواز المسح على الرجلين شرطان احدهما ان يلبس الرجلين جميعا على طهارة كالماء ولو غسل رجلا
ثم لبس خفها ثم غسل الاخرى وليس خفها بجزء المسح لانه لم يدخلها بعد طهارة كالماء ولو لبس
اللبس وهو مستطير احذرت قبل ان وصلت الرجل الى قدم الفول يجوز المسح نص عليه الشافعي في
الام لان الاغتسال يغزى للفق لا بالسات واحتج لذلك باحاديث منها حديث الغيرة رضي الله عنه
قال سكت الوضوء لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انتهت الى رجله اهرت الى الخنن فخرعها
قال وعلمها ناي ادخلتها وها طاهر تاني رواه الشيخان والوضوء يفتح الواو فغل عليه الصلاة والسلام
جواز المسح بطهارتها عن اللبس والحكم بدور مع العلة وصرح من هذا ما رواه الشافعي
عن الغيرة قال قلت لارسل الله اسح على الرجلين قال نعم اذا ادخلتها طاهرتين ولفظا انما شرط

التخييص

والسلام

وان كانت طرقتا الشرط الثاني ان يكون الحق صالحا للمسح ولصلاحيته امور الله ان يستلحق جميع
 محل الفصل من الرجلين فلو انصرف عن محل الغرض لم يحرم المسح عليه فلا خلاف لان ما ظهر واجبة الفصل
 وموضع المستوي للمسح ولا قابل بالمع بها فيغلب الفصل لانه الاصل في جواز المسح على الخوف
 قوله في الشافعي القديم الجواز ما لم يتفاحش لان المسح رخصة والتخوف يغلب في الاسفار وفي محل
 يتعدى الاصلاح فيه غالباً ولو مضى المسح لصاق باب الرخصة ولا يظهر انه لا يجوز لما قبله
 ان ما ظهر كجب غسله ولو تحققت الطهارة او البطالة جاز للمسح ان كان الباقي صفيقاً والله لا
 على الصحيح وقياس على هذا ما اذا انقرب من الطهارة موضع ومن البطالة موضع لا يجازيه
 ولو كان الحق مستوفى القدم وشربا بالحق الشق فان ظهر مع الشد شي لم يحرم المسح وان لم
 يظهر جاز على الصحيح الذي نص عليه الشافعي فلو انفتح منه شي في محل الغرض يسلل المسح
 في الحال وان لم يظهر شي له اذا مشي ظهر الامر الثاني ان يكون الحق قويا بحيث يمكن متابعه
 عليه بقدر ما يحتاج اليه المسافر في حوائجه عند الخط والترحال لان المسح رخصة لا بعدد المسح
 الحاجة في لبسه ما يمكن متابعه الشيء عليه هو كذا كما لا فلا قال الشيخ ابو محمد وانما جاز
 المتابعة على التقريب لا التحديد مسافة القصير وقال الشيخ ابو حنيفة ثلثة اميال والهرل
 المعتدل ولا فرق فيما يمكن متابعه الشيء بين ان يكون من جلد او شعر او فظي او ليد اما لا يمكن
 متابعه الشيء عليه اما لضعفه كالتحديد من الخوف الخفيفة وخوها وكذا جوارب الصوفية التي
 لا تمنع نفوذ الماء فلا يجوز المسح عليها واما القوتية كالتحديد من الحديد وخوها فلا يجوز المسح عليه
 وقول الشيخ علي الخليلي يوجب من ان لا يسمي خفاها يجوز للمسح عليه حتى لو شرب على رجله
 قطع جلد بحيث لا ترمي البشرة ويمكن متابعه الشيء عليها لم تجز المسح على اللدغ وقطع به
 في الروضة الامر الثالث ان يمنع نفوذ الماء ان لم يمنع فلا يجوز المسح عليه على الراجح لان الغالب في
 الحفان كونها تمنع نفوذ الماء فتتصرف النصيحة في الامر الرابع ان يكون الحق طاهراً قال ابو محمد
 اتفق كافة الاصحاب على اشتراط طهارة طاهر فلا يجوز على خفي يتخذ من جلد ميتة لم يبرح
 قال في الاختيار او دبح وتحت لم يظهر له متناع الصلاة به وكذا في صرح به النووي في
 شرح المذهب والله اعلم **قوله** لو لم يمسح خفا فوق خفي لشدة البرد نظر ان كان الله على صالحا
 للمسح عليه دون الله غسل لضعفه او خرقه جاز مسح كالأعلى دون الله غسل وان كان الله غسل
 صالحاً دون الله على المسح على الله غسل جاز ولو مسح كالأعلى بوصول الماء الى الله غسل فان قصد
 مسح الله غسل جاز وكذا ان تصدقها على الراجح وان قصد الله على فقط لم تجز وان لم يقصد
 واحداً منها بل تصد المسح في الجملة اجزاء على الراجح لتعدد اسقاط فرض الوحد بالمسح وان كان

يوجب

علي

الاصح

كل من الغنن صالحاً للمسح في جواز المسح على الأعلى وحده قوله في القديم الجواز لان الحاجة تد
 تدعو اليه كما تدعو الى الحق الواحد والعديد وهو الاظهر عند الجمهور انه لا يصح ونص عليه
 الشافعي في الام لان غسل الرجل اصل والمسح رخصة عامة وردت في الحق لغرض الحاجة اليه
 الحاجة الحق فوق خف خاصة فلا تنقضي الرخصة اليه وكان الله على ما في المسح فلم يفرق
 اسقاط الغرض للمسح كالعمامة والله اعلم **قال** ومع المقيم يومئذ ليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليهن
 الاصل في ذلك حديث ابن بكير رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص للمسافر ثلاثة
 ايام ولياليهن والمقيم يوم وليلة اذا تطهر فليس عليه ان يمسح عليها رواه ابن خزيمة وابن حبان
 في صحيحهما قال الشافعي اساده صحيح صحيح وقال البخاري حديث حسن وعن صفوان بن عسال
 رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح اذا كان مسافراً ان لا تنزع خفافاً ثلاثة ايام
 ولياليهن الا من حنائه ولكن من بول او غائط يوم رواه النسائي والترمذي وقال البخاري اساده
 صحيح حديث في التوقيت وللشافعي قول قديم انه لا يثبت له مسح على جليله فلا يتعدى المسح على
 البصرة وبه قال مالك واحتج له الحديث اي ابن عماره وانفق الحفاظ على انه صفيق لا يمتنع به
 والقياس ملق مع وجود النص **قال** وابتدأ المدة من يحدث بعد لمس الخفين اذا فرغ من علي الصحيح
 وهو نقد المدة يوم وليلة للمقيم وثلاثة ايام ولياليهن للمسافر فابتدأ المدة من الحدث بعد لمس
 الحق لان المسح عبادة موقته وكان اول وقتها من وقت جواز فعلها كالصلاة ومقتضى هذا
 التحليل ان ما مسح الحق لا يجوز له تجديد الرضوخ لكن قال ابن الروضة انه مكره بلا شك وتده
 حق في التوروي في شرح المذهب بالتحديد مستحب وحكي الواقع من داود ان ابتدأ المدة من
 اللبس وحكاة التوروي في شرح المذهب عن ابن المنذر رواي ثوري قال انه المختار لانه مقتضى
 احاديث الباب الصحيح والله اعلم واعلم ان المسافر انما يمسح ثلاثة ايام الا اذا كان سفره طويلاً
 فان تعذر مسح يوم وليلة ويشترط أيضاً ان لا يكون سفره معصية فان كان معصية كمن
 سافر لخذل المكس او بغيته ظالم لا خذ الرشي والبراطيل والمصادرة وهو ذلك اركان عليه
 حق لا يوجب عليه اذارة اليه فلا يترخص بثلاثة ايام وان كان سفره واجياً كسفر الحج وفل يترخص
 يوم وليلة قبل لا يترخص يوم وليلة البتة لان المسح رخصة فلا تتعلق بالمعصية والراجح انه
 يترخص يوم وليلة والخلان جاز في العاصي بالله فانه كالمقيم يلبس بطرح على الناس السلع
 ومتابعه وكالعبد الذي رخصها جاز في العاصي بالله فانه كالمقيم يلبس بطرح على الناس السلع
 سائر اتم مسح مقيم لان المسح عبادة اجتمع فيها الحضور والسفر فغلب حكم الحضور كالوكان معنياً
 في احد طرفي الصلاة لا يجوز له التفرغ وقوله فان مسح في السفر ثم اقام اي اذا لم يمضي يوم وليلة

في سفر

حين

ولياليهن

جانب

فانه حينئذ يتم مسح مقيم اما اذا مضى يوم وليلة فاضرب في السفر فانه يستأنق المسح وتوله ناس مسح
على المراد انه مسح كلا الطرفين ثم يمسح في الجبهة وتظهر نايذة للثلاث فبدا اذا مسح لحدوي رجله
في الحضر ثم مسح الاخرى في السفر هل مسح مسح مقيم ام مسح مسافر الذي جزم به الراعي انه مسح
مسح مسافر قال لان الاعتبار بتمام المسح وقد وقع في السفر وقال النوري الصحيح المختار انه مسح
مقيم للتباعد بالعبادة في الحضر والله اعلم **قوله** لو شك المسافر هل ابتدأ المسح في الحضر او في السفر
اخذ بالحضر ويتنصر على يوم وليلة كما لو شك الماسح في السفر او في الحضر في انقضاء المدة فان
شك بالاحضار بانقضاءها والله اعلم **قوله** اقل المسح ما ينطق عليه اسم المسح من محل فرض الفصل
الرجل من اعلا الخف فلا يجوز الا تنصاع على اسفله ولا على عقب الخف ولا على حافته ويجوز مسح
خزفة وخشبة وخوها ولو قطر الماء على الخف اجزاه كما في مسح الرأس والسنة ان يمسح اعلاه وانطه
ولو كان عند المسح على اسفله خفة خاصة لم يجوز المسح عليه والله اعلم **قال** وبطل المسح ثلاثة
اشيا خلعهما وانقضا المدة وما يوجب الفصل لحوان المسح غايات فاد او جواهما بطل المسح
سواء اذا خلع خفيه او احدهما او خلع الخف بنفسه او خرج الخف عن صلاحية المسح عليه
لخزفته او ضعفه او غير ذلك فانه لا يمسح والمالة هذه اذا كان على طهارة المسح لانه يوجد
ذلك وجب الاصل وهو الفصل وهو يلزمه استيناف الوضوء غسل الرجلين فقط فلو كان الراجح
غسل القدمين فقط وسقط انتصافه المسح فاذا مضى يوم وليلة للمقيم اثنان ايام للمسافر بطل
مسحه واستأنف لمسا حديد اكل في الابرار الحديث ابي بكره وصغوان رضي الله عنهما ومنها
ان يلزم الماسح غسل حديث صفوان ابن ابي رباح رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا تنزع خفافا الا من حيا به
ولو تيممت رجلاه في الخف ولم يمكن غسلها منه وجب النزاع لغسلها فان امكن غسلها في الخف
غسلها فيه لم يبطل المسح **قوله** اذا كان الشخص سليم الرجلين ولم يخف اي احدهما لا يمسح به
فلو لم يكن له الا رجل جاز المسح على خفها ولو كانت احدي رجليه مليئة بحيث لا يجيب غسلها
نظم الخف في الصحبة قطع الدارم بان يمسح المسح عليها وقطع العراقي بالمنع والله اعلم
قال وبطلان التيمم خمسة اشيا وجود العذر بسفر او مرض التيمم باللغة هو النقص
يقال بمسك فلان بالخبر اذا قصدك في الشرح عبارة عن ابطال التراب الى الوجه واليدين
بشرائط مخصوصة والاصل في حوازه الكتاب والسنة وسور الدلالة في مواضع ثم ضابط
التيمم المحذور استعمال الماء المتعدده او غيره كفون صور ظاهر وللحق اسباب منها السفر
والمرض والاصل في ذلك قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر الى قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا
قال ابن عباس رضي الله عنهما المعنى وان كنتم مرضى فتمسحوا وان كنتم على سفر ولم تجدوا

مسافر

الدلالة

الما تتموا ثم الما في حق المسافر اربعة احوال احدها ان يتيقن عدم الماحولة بان يكون في بعض
رمال الجوازي نهلا يتيمم ولا يحتاج الى طلب على الراجح لار الطلب والمالة هذه عبث للمالة الثانية
ان يجوز الماحولة بجوبه اربعه احوال يجب عليه الطلب بالخلان لان التيمم طهارة فطورية مع اتمام
الطهارة بالمالة الثالثة ان يتيقن وجود الماحولة وهذا له ثلاث مراتب الاولى ان يكون
الما على سائمة ينتشر اليها النازلون للخطب والخشب والري فيجب السعي الى الماء ولا يجوز التيمم
قال هذا بن يحيى لم يقر من نصن فرسخ وهذه المسافة فوق المسافة عند الترم المربعة الثانية
ان يكون بعيدا بحيث لو سعي اليه لخرج الوقت فهذا انهم على المذهب لانه فائد الما في الحال
ولو وجب انتظار المانع خريج الوقت لما ساع التيمم اصلا بخلاف ما لو كان المانع وخان فوت
الوقت لوقضي فانه لا يجوز له التيمم على المذهب لانه ليس بفائد الما في الحال ثم هذه المسافة
تقسم بوقت الصلاة الحاضرة بكما له حتى لو وصل الى المزالة في اخر الوقت وجب قصد المسا
والوضوء وان تات الوقت ولا اعتبار بوقت الطلب ولا نظرا الى اول الوقت على الراجح عند الراعي
الاول وهو الاعتبار بكل وقت تلك الزبينة ورجح النوري الثاني وهو الاعتبار بوقت
الطلب المربعة الثالثة ان يكون الما بين المرتبتين بان يزيد على مسافته على ينتشر اليه النازلون
وتقصو عن خروج الوقت وفي ذلك خلاف منتشر والمذهب حوا التيمم لانه فائد الما في الحال
وفي السعي زيادة مشقة للمالة الرابعة ان يكون الما حاضرا لكن تقع عليه زحمة المسافر
بان يكون في بئر ولا يمكن الوصول اليه الا بالة وليس هناك الا آلة واحدة او لانه موقوف
لا يستطيع الا سعي الا واجدا وفي ذلك خلاف والراجح انه يتيمم للجهل بالحصى ولا اعادة عليه
على المذهب والله اعلم واما الموضع فهو على ثلاثة اقسام الاول ان يخاف سعة الوضوء ففوت
الروح او فوت عضو او فوت منقعة العضو ليجف بذلك ما اذا كان به مرض من غير محوون
الا انه يخاف من استعمال الماء ان يصير مرضا محرقا فيباح له التيمم والمالة هذه على المذهب
القيم الثاني ان يخاف زيادة العلة وهو كثرة الماء وان لم تزد المدة او خاف بطو الري وهو
عول مدة الموضع وان لم يزد الماء او خاف شدة الصفا وهو الرض الذي جعله ضيفا
او خاف حصول شي قبيح كالسواد على عضو ما هو كالحرجة وغيره ما يبدوا عند التيمم
في الغدبة وفي جميع هذه الصور خلاف والراجح حوا التيمم وعللة الشيخ الفاضل انه
شوة للخلقة ويدوم ضرره فاشبه تلف العضو القسم الثالث ان يخاف شيئا سمي اكار
للمدري او سوادا قليلا او خاف شيئا تيمم على غير الاعضاء الظاهرة او يكون به
مرض لا يخاف من استعمال الماء محذورا في العائنة وان تالم في الحال لمواحدة او بر دارج

قريب
والضرورة

مضرا

مفسر

فلا يجوز التيمم من هذه بلاخلان والله اعلم **تنبيه** للمريض ان يعتمد على معرفة نفسه في
كون المرض محوذا اذا كان عاديا وجوز ان يعتمد على قول طبيب حاذق فلا يتكبر قول
غير الحاذق ويستطيع حذو السلام فلا يتكبر قول الكافر لان الله مشتقة فيلقى ما افاء الله
تعالى ولا يفتقر بصنع فقها الرخص ويستطيع ايضا البلوغ فلا يتكبر قول الصبي ويستطيع
فيه العدة ايضا فلا يتكبر قول الفاسق لان الله تعالى اوجب الوضوء فلا يعذر عنه الا بقوله
يتكبر قوله وقد افاء الله تعالى قول الفاسق فيلزم من قوله الفاسق مخالفة الرب الذي امر
بترتيب وتكبر قول العبد والمراة ويكفي واحد على المشهور وقيل لا بد من اثنين كما في المرض المحو
في الوضوء فان المذهب الجوزم باستراط العدة هناك وكان الفرق ان في الوضوء يتعلق ذلك
بالحقوق المأمن من الورقة والوصي لهم فاشتراط العدة وفي التيمم الحق لله تعالى وحده يعني على
المساحة وكان الوضوء له بدل وهو التيمم ولا عذر في الوضوء ولو لم يوجد طبيب بشرطه
قال الرباني قال الشنقي لا تيمم قال النووي ولم يخبره بما يخالفه ولا ما يوافقه قال الاسناني
تأوي الغيوب الجوزم بان تيمم فتعارض الجوابان واجاب الوضوء والفعل لم يجز في حال العلة
التي هي في بطنه الهلاك بعيد عن محاسن الشريعة فتستجير بالله تعالى ونفث ما قاله
النووي والله اعلم **قال** ودخول وقت الصلاة وطلب المأوى واستحالة بشرط صحة التيمم
دخول وقت الصلاة لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا اياهم والقيام اليها لا يكون
الا بعد دخول الوقت خرج الوضوء بدليله وبقي التيمم على ظاهره لا بد لقوله صلى الله عليه وسلم
جعلت لي الله من مسجد اوترايا طهورا اينا ادركتني الصلاة تيممت وصليت ولان التيمم
طهارة ضرورية ولا ضرورة اليه قبل دخول وقت الصلاة والله اعلم ويستطيع صحة التيمم
طلب المأوى لقوله تعالى فلم يجدوا ماء فتيمموا اصبوا بالتيمم عند عدم الزجران ولا يعلم عدمه
بالطلب ويستطيع في الطلب ان يكون بعد دخول الوقت لانه وقت الضرورة وله ان يطلب
بنفسه وكذا يكفي طلبه من اذن له على الصحيح تلك بشرط ان يكون موثوقا به في
الطلب والله اعلم ولا يكفي طلبه من ياد له بلاخلان وكيفية الطلب ان يثبت رجل
لا احتمال ان يكون في حله ما هو لا يتحرران لم يجد نظرا ميثا وشالا وامانا خلفا
ان استوي موضع وتخص موضع الضربة واجتماع الطوبى بمزيد احتياط وان لم يستوي
الموضع نظرا فان كان على نفسه او ماله لوتره لم يجب التردد الى جدار الخوف
يخرج له التيمم عند نقص الماء فعند التيمم اولي وان لم يخف وجب عليه التردد الى جدار الخوف
عوث الرافق مع ما هم عليه من التشاغل بغيرهم والتفارض في امرهم ويختلف ذلك

قول

أري

الارض واختلافها صعودا وهبوطا فان كان معه رفقة وجب سواهم ايا ان يستوعبهم ارضيت
الوقت ولا يجب ان يطلب من كل واحد من الرفقة بعيد بل يكفي ان يادي فيهم من بعد ما جود
بالماء ونحوه ولو نعت النازلون فقه يطلب لهم كقام كلم ثم سقي عرق معهم ما رجب عليه طلبه
ولو كان على وجه القبة على الراجح ولو اعير الدلو وجب قبوله ولو اقرض الماء وجب قبوله على الصحيح
وجب عليه ان يستوي بالوضوء والغسل ويصون اليه اي نوع كان معه من المال الا ان يحتاج
الى التيمم لو لم يكن من سقره في ذهابه وايضا لا يجب السراخيز ولا عليه ان يشترطه زيادة ولا يجب
ان يمشي مشاه وان قلت الزيادة على الراجح ولو لم يجد احد الله الاستسقاء الا بالحق وجب عليه
اجارتها باخرة الثلث ولو قدر على ان يدي عامته في الليل وبعضها رجب عليه ذلك ولو لم تصل
الى الماء او كان شققا وشد بعضا بعضا لتصل لانه ذلك اذا لم يحصل في التيمم نقص زيد **العمامة**
على ثمن الاراحة الجبل وفي ضبط ثمن الثلث اوجه الراجح ثم في ذلك الموضع تلك الحالة
وقوله وتعدراستحالة يشتمل انواع اسباب اباحة التيمم وتذكر سفره والمرض ومن
اسباب الاباحة ايضا اذا كان بقرية ما ويحان لوسعي اليه على نفسه من سبع ارجل
عند الماء ويحان على ماله الذي معه او الخلف في رحله من غاصب او سارق او كان في سفينة
لا استلقي في الجوف فله التيمم في ذلك كله ولو خان الاقطاع عن الرفقة ان كان عليه
حرج ولا يتعد المأوى التيمم قطعاً وان لم يكن عليه ضرر فخلان والراجح ان له ان تيمم الوضوء
ومن اسباب اباحة التيمم الحاجة الى العطش اما العطش او عطش رفيقه او عطش حيوان
محرم في المال او المستقبل ولو كان رجل وله ما ورفقته عطاش مشربوه وبهموه ووجب عليهم
تمه وحمله في سواته وتمه قمته في موضع الاطلاق في وقتهم وان اسباب عدم استعماله لاجل
الجراحة وما في معناه كالدمامل ونحوها سواء كان ثم جيرة ام لا وتذكرها الشيخ بعد ذلك
لاجل حكم القضاء والمعتقلان والعطشان ان ياخذ الماء من صاحبه فله ان يبيد له بشرط عدم
احتياجه اليه وعليه قمته **قال** والترايب الطاهر لا يصح التيمم الا بتراب طاهر خالص
غير مستعمل فالتراب مقيمين سواء كان احمر او اسود او اصفر او اعفر وموانيه الا رمي وغروره
ولا يصح بالثورة والحصى وسائر اللعائن ولا يصدق اسم التراب بالجار المرفقة والقوارير على شكل
المسحوقه وشبه ذلك وفي جهة يجوز جمع ذلك على حله وهو غلط واجم الغالبون به بقوله
تعالى فتمسكوا صعيدا وهو يقع على التراب وهو كالما على وجه الارض وثبت ذلك الى مالك والراجح
في جهة ايضا ان لا يجوز جمع انواع الارض حتى بالحجارة والفصول ونقل الرافعي عن مالك
ان يجوز ايضا ما هو متصل بالارض كالشجر والزرع وقيل النووي في شرح مسلم عن الاوزاعي

ح
فلا يبيح ما سيع
الصلوة على الراجح
وقيل يستوعبهم
ولو خرج الوقت

ولا يجب

العمامة

الماء

انما هو المستعمل

وسميان التورم يانه يجوز بك ما على وجه الارض حتى بالتلج وبذهاب الشاقي وجهها النفا
وبه قال الامام احمد وابو النضر ودارد انه لا يجوز التيمم بالتراب طاهره غير تيمم بالوجه واليد
لان الصعيد يصدق على التراب وعلى وجه الارض وعلى الطريق فهو محل ينه رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول التراب كائينك وقال صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا وتربتها طهورا
اذ لم يجد الماء راه سلم عدل عليه الصلاة والسلام الى ذكر التراب بعد ذكر الارض ولو لا اختصاص
الطهور به لقال جعلت لي الارض مسجدا وطهورا وترتبتها اي ترابها لانه بيتا كما رواه الله
الدارقطني في مسنده وابو عوانة في صحيحه وترابها طهورا وقال ابن عباس الصعيد هو تراب
الحرث ومن علي ابن مسعود انه التراب الذي يغبر وقال الشافعي انه كل تراب ذي غبار وقوله في الله ثم
التراب ان لا يخرج عن حاله الى حالة اخرى يمنع الاسم حتى لو اخرج التراب حتى صار رمادا او حتى
الخرق ان يخر التيمم به ولو شوي الطين وسحقه في جوار التيمم به وجها ولم يبرح الراعي في هذه
الصورة شيئا ولا التودي ولو اصاب التراب نار فاسود ولم يحترق فيه الوجهان صح التودي
في هذه الصورة القطع بالجواز وهل يجوز التيمم لرمال ان كان خششا لم يرتفع منه غبار بالصرب
لم يجز وان ارتفع كفي وان كان ناعما حاز لانه من جنس التراب قاله الراعي وجرم به التودي
في كتابه لكنه قال في شرح المذهب وشرح الوسيط وتصحيح التبيين انه لو تيمم بتراب مخلوط
برمل ناعم لا يجوز فالرمال الصوف اول ما منع ثم يشترط التراب ان يكون طاهرا لقوله تعالى صعيد
طيبا والطيب هنا الطاهر لان الطيب يطلق على ما يتلذذ به النفس وعلى الجمال وعلى الطاهر
والاولان لا يلف وصف التراب بهما فنعين الثالث في قوله صلى الله عليه وسلم وترتبتها طهورا ما يدل
عليه وان الما الحسن لا يجوز الوضوء به وكذا التراب الخس وقوله طاهر يوحد منه لو تيمم به
طاهر على شي خس فانه لا يجوز وهو كذلك ثم لا بد في التراب من كونه خالصا والاول
بلا تيمم بتراب مخلوط بغيره وزعفران وخوفه بلا خلان وكذا الركنان للطينة قليا على
والكثير ما يرا القليل لا يظهر قاله الامام ثم لا بد في التراب ايضا ان يكون مستويا
كما على الصحيح لانه ايج به ما كان موعنا منه والمستعمل بالصق بالعضد وكذا اذا كان
منه على الراجح بشرط المتاثر ان يكون من العضو ولا فهو غير مستعمل قاله التودي في شرح
المذهب **قال** ومما يصد اربعة اشياء النية واجبة في التيمم الخس المشهور بالا على
بالبان وانه عبادة فانظر الى النية كالصلوة والوضوء وكيفيته ان يروي استباحة
الصلوة ولا يكون ان يوي رنع الحدث لان التيمم لا يرفع حدثه بل يزيل قوله صلى الله عليه وسلم
لعمرو ان العاص لما اصابه جنابة فتميم رمل باصحابه فقال عليه الصلاة والسلام اصليت

جاء
رضي الله
عنه

في الروضة

في

فلا يصح التيمم

كما الوضوء

وات حجب ولا لله لورنعه لما بطل برده الما ولا يكون فيه الطهارة عن الحدث على الصحيح ولو توب
ادام من التيمم فوجب ان احدها يكون كالوضوء واحدها لا يكون والفرق انه الوضوء في ثوبه مقصورة
في نفسه ولهذا ينبغي ان يجد به غلظان التيمم فانه لا يبرح بغيره ولو انصرف على يد التيمم بغيره
في الما وروي واعلم انه لا يجوز ان تخرج اليد عن اول مفروص واول افعال المروضة نقل التراب
والراد بالنقل الصرب فلا بد من النية قبل رفع يديه من التراب فاذا اثارته وعزيت قبل مسح وجهه
الوجه على الراجح في الشرح والروضة قال ابن الروضة اصحابنا لا يجزيه ان النقل وان ركب الله الله
غير مقصود في نفسه ثم اذا نوي الاستباحة فله اربعة احوال احدها ان ينوي استباحة العرض
والنقل معا فيستباحهما وله النقل قبل المروضة وبعدها في الوقت وخارجه ولا يشترط تعيين
المروضة على الراجح ويكفي نية العرض مطلقا ويصل اي مروضة شاوان نوي معينة فله ان يصل
غيره في الحالة الثانية ان ينوي المروضة سواء كانت احد المفروصين او من ذرة ولا يخطئه النافلة
فيباح له المروضة لانه نواها وكذا النافلة قبلها وبعدها وبعد الوقت على الراجح لان النقل
يجب للعرض في الحالة الثالثة ان ينوي النقل وحده فلا يستباح العرض على الراجح لان العرض مستوع
ولا يصح ان يكون تابعا لمروضة ولو نوي مسح الوجه بالجنب لا اعتكاف فهو كنية النقل فلا
يستباح العرض على المذهب ويستباح ما نوي على الصحيح ولو نوي التيمم لصلاة للبانة فهو كالنيم
للفعل على الصحيح لانه وان تعينت عليه فهي كالنقل من حيث انها غير متوجهة عليه بعينه التوي
انها مشقة بفعل غيره في الحالة الرابعة ان ينوي الصلوة طائفا ان حدثه اصغر وكان اكبر او طائفا
حدثه اكبر وكان اصغر صح بلا خلان لان سوجب الحدثين واحدا والله اعلم **قال** ومسح الوجه واليد
الى المرفقين والزيب من نواض التيمم مسح الوجه واليد لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم
وامسحوا على ارجلكم والصلوة والسلام اما الوجه فيجب استيعابه كالوضوء فله يجب اتصال التراب الى منابت
الشعر الذي يجب اتصال الما اليها على المذهب المسقة وقال القاضي حسن لا من ايضا ويجب اتصال
التراب الى ظاهر راسه من الحية على المذهب الما ظهر كالوضوء واليد يجب استيعابه بالتراب مع
المرفقين وهذا هو المذهب في الراعي والروضة واحتج له بقول ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال التيمم فان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين رواه الحاكم واثنى عليه
وخالفه البيهقي وقال الصواب وقفه على ابن عمر والقياس على الوضوء في قول قديم مسح الكفين
فقط واحتج له بقول النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد ان يكتفي كان يقول بيديك هكذا ثم ضرب بيديه
الارض ضربة واحدة ثم مسح الشال على اليدين وظاهر كنية وجهه وهو حديث صحيح رواه الشيخان
واما مطلق الشاقي في القديم لا تقتصر على الكفين على حد حديث عمارة وقد صح وهو حذف الشاقي

او وضوء التيمم

انما يبرح بغيره ولو انصرف على يد التيمم بغيره

فلا يصح التيمم

بعد ان علم ان ارجح المذهب فانعموا على الله مذهبى وهذا من مذهب الامام احمد والى اختاره النور
 في شرح المذهب انه انما في الدليل وانتم الى ظاهر السنة الصحيحة والله اعلم وقال ابن الوفاء بعد
 كلام ذكره الامام بتعين ترجيح القديم والله اعلم قال النور في اصل الروضة واعلم انه قد مر في
 العزيز في الاخبار تحريم طائفة من الاصحاب على الظاهر وقالوا لا يجوز القصص عن ضربين
 ويجوز الزيادة والله صح ما قاله اكثر من ان الواجب اتصال التراب سواء حصل بضربة او اكثر
 لكن يستحب ان لا يربط على ضربين ولا ينقص وسواء حصل بيد او خذقة او خشبة ولا يشترط
 امرار اليد على العضو على الارض ولا يشترط الضرب ايضا حتى لو وضع يده على تراب ناعم
 بغير عيار بها كفى ولو كان يمسح بيده في موضعها في اثناء العنونة ردها جاز ولا يقتصر الى اخذ
 تراب جديد على الاصح والله اعلم ومن ترايع التيمم الترتيب فيجب تقديم الوجه على اليدين سرا
 في ذلك تيمم للصورة او الحباثة لان التيمم طهارة في عصور فاشبهت الوضوء فتركها فاشبهت
 لم يصح على المذهب كالوضوء لا يشترط وحديث عماره رضي الله عنه الترتيب في اخذ التيمم
 للعضوية على الاصح حتى لو ضرب يديه على الارض واسكنه مسح الوجه بيده ومسح يديه
 بيساره جاز وكذا الوضوء بغيره ومسح بعضهما وجهه وباله خزي اليدين كفى وتجب
 عليه نزع الخاتمة في العزيمة الثانية ولا يكون تحريكه بخلاف الوضوء لان التراب لا يدخل في
 والله اعلم **قوله** لو تيمم على يده نجاسة وظهر بها على تراب طاهر ومسح وجهه جاز على الاصح
 مسح الجبهة لا خلاف كما لا يصح غسلها عن الوضوء بها نجاسة ولو تيمم ودفع عليه نجاسة
 يبطل تيممه على المذهب ولو تيمم قبل الا جئنا في القبلة في صحة تيممه وجها كان عليه نجاسة
 والله اعلم **قال** في سنة ثلاثة اشياء التيمم وتقديم النبي على اليسرى والملازمة قياسا على الوضوء ومن
 سنه ايضا تحميم التراب المأخوذ اذا كان كثير او ان ينزع خاتمة في العزيمة الاولى وان يستقبل
 القبلة كالوضوء وان شبك بين اصابعه بعد الضربين قال في اصل الروضة وينبغي استحباب
 الشهادتين بعد التيمم كالوضوء والغسل والله اعلم **قال** والذي يبطل التيمم ثلاثة اشياء استل
 الوضوء وروية المأني غير الصلاة والردة اذا صح التيمم بشرطه ثم احدث بطل تيممه لانه طهارة
 يمسح الصلاة فيبطل بالحدث كالوضوء ولا فرق في هذا بين التيمم عند عدم الماء او مع وجوده كتيمم
 المزبوع فتيمم لقتل المأني راء المأني الدخول في الصلاة يبطل تيممه لقوله عليه السلام
 الصعيد الطيب طهور المسلم ولو لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد الماء لم يمسح به يهرقه قال الترمذي
 حديث حسن صحيح وان المأني لا يبيح بدل فاشبهه روية المأني انما التيمم فانه يبطله قال ابن الوفاء
 بالاجماع واعلم ان نومه وجود المأني كرويته كما اذا راى سرايا مظنة ماء او اظلمت بقية ما

او طلع عليه جماعة يجوز ان يكون معهم يار هذا كله اذا لم يبارك الماء يمنع القدرة على استعماله
 فان هناك ما يمنع استعماله كما اذا راى ما هو محتاج اليه لعطش كاس او كان دون المأني
 من سبع او عدي او راى في موضع هو يعلم حال رويته تغذ استعماله فلا يبطل تيممه لان هذه
 الاسباب لا تمنع صحة التيمم ابتداء فلا يبطله اولا اما اذا راى المأني انما الصلاة بغير ان كانت الصلاة
 تقيد عن القضا كصلاة المسافر فظاهر المذهب رخص عليه الشافعي انه لا يبطل صلاته ولا تيممه
 لانه متيمم دخل في صلاة لا يعيدها فاشبهه لو راى بعد الفراغ من ركعة ان فيه ابطال عبادته فحزبه
 ولا بالشرع بالصلاة قد تلبس بالمقصود ووجوه ان الاصل بعد التلبس بمقصود البول لا يبطل
 حكم البول كما لو شرع الكف في الصيام ثم رجع الرتبة لا يلزمه اخراج الرتبة وان كانت
 الصلاة لا تقيد عن القضا كصلاة الحاضر بالتيمم بطلت على الصحيح لا يقال يعتد بها اذا تمت
 يجب تصورها فلا حاجة الى اتمامها واعادتها وقيل يمسحها ويبيدها **قاعدة** اعلم ان المصل بالتيمم
 في موضع يغلب فيه عدم الماء لقضا عليه مطلقا ساو كان مسافرا او مقيما وان كان في موضع
 يغلب فيه وجود المأني عليه القضا مطلقا ساو كان مقيما او مسافرا كما ذكره النور في
 المذهب وقد ذكر ذلك الرازي في احزاب التيمم في فصل القضا بالاعذار وجنيد تيمم
 القضا بالسفر حتى ياتي الغالب في ان السفر يغلب فيه عدم الماء بخلاف الحضرة فانه يغلب
 وجود الماء فمن ذلك فانه مسموح له اعلم واعلم ان قول الشيخ والردة يعني يبطل التيمم ان الردة
 وهذا هو الصحيح ونبه مع الوضوء ثلاثة اوجه الصحيح يبطل تيممه دون وضوءه والفرق ان
 التيمم مسح ولا اباحة مع الردة بخلاف الوضوء فانه رافع فله قوة استوائية حكمه ولهذا لا
 يبطل غسله بالردة على المشهور وقيل هو كالوضوء والله اعلم **قال** وصاحب البيان مسح عليها
 وتيمم وقيل ولا اعاده عليه ان رصعها على طهر اعلم ان رصع اللباني تكون لكر او لخلع ولجب دون وضوءه
 ذلك تدخيل في رصع الجيرة وقد لا يحتاج فان احتاج الى رصعها بان خان على نفسه
 او عصفو على يمين الرصع رصعها ثم ينظر ان قدر على نزعها عند الطهارة من غير ضرر
 الامور المتقدمة في الرصع وجب النزاع وغسل الصحيح وغسل موضع العلة ان امكن ولا مسح
 بالتراب ان كان في موضع التيمم وان لم يتدر على نزع الجيرة الا بضرر من الامور المتقدمة في الرصع
 كحرق فزات القصر والعنصر او رصعته ارجح حصول شين فاحش في عضو طاهر فلا يكلف
 نزع الجيرة لكن مسح عليه اموز منها غسل الصحيح على المذهب يجب غسل ما يمكن غسله
 حتى ما غفل اطراف اليدين من الصحيح بان يضع حرقه لمولة رصعها القفل تلك المواضع
 اطراف وسفوح الجيرة بالماء المشهور كما ذكره الشيخ لا حل باخذ الجيرة من الصحيح

رحمه الله
 وهذا هو الصحيح
 وتيمم مع الوضوء
 ثلاثة اوجه
 لا يبطل التيمم
 بالفسخ
 والفرق ان التيمم

عليه

وجب مسح كل الجبهة على الصحيح ومنها انه يجب التيمم مع ذلك على المشهور ثم ان كان جنباً
فلا يصح ان يحل عليه ما قدم غسل الصحيح على التيمم وان شأخذه وان كان محدثاً الحدث الاصغر
فالسجدة ان لا يتقل عن عصوي حتى يتم طهارته فان كانت الجبهة على اليد مثلاً وجب تقديم
التيمم على مسح الرأس ولو كانت اليدين على عصوين او ثلاثين بعد التيمم قال النووي ولو عمت
للمراحم اعضاء الاربعة قال لا يصح ان يكتفى بيمين واحدة عن المربع لانه سقط الترتيب لسقوط
الفصل والله اعلم ثم ما ذكرنا من وجوب غسل الصحيح ومسح الجبهة والتيمم انما يكون شرطاً في
احدها ان لا يحصل تحت الجبهة من الصحيح الا ما لا بد منه للاسك والثاني ان يضعها على طهر
فان لم يكن كذلك وجب التيمم واستيناف الوضوء على طهره ان امكن والا فليترك الجبهة ويجب
التقصا عند البرق قال في الروضة تبعاً للرافعي بالاخلان اما اذا لم يمتنع الى وضع الجبهة لكانت
من ابصال الما بفصل الصحيح بقدر الامكان بالتسلط بوضع حزمة مبلولة وتجايل على
لتفصل بالمتطابقين الصحيح ويجب التيمم والحالة هذه بالاخلان كما قاله النووي ليلالقي موضع
الكسر بلا طهارة ولا يجب مسح موضع الخلة بالماوان كان لبيان منه كذا قاله الاصحاب ثم اذا تم الوضوء
في محل التيمم اسر التراب عليها وكذا لو كان المراحة اقرباً متقبة وامكن اسرار التراب عليها
وجب واعلم ان المراحة تدل على ان يترك عليها حزمة او قطعة وغوها فلها حكم الجبهة
في كل ما سبق وقد لا يحتاج الى وضع لينة يجب غسل الصحيح والتيمم عن التيمم بالماوالا يجب عليه
وضع اللينة والجبهة لا حل ان يمسح على ما قاله الجمهور وهو الصحيح ثم اذا غسل الصحيح وتيمم
او جرح مع المسح على جليل او دونه وصلي منبضة ثم خص منبضة اخرى لم يجب اعادة الفصل
ان كان جنباً ولا اعادة الوضوء وان كان محدثاً على الصحيح وليس على الجنب الا التيمم وفي المحدث
رجحان اصحابنا عند الرافعي انه يجب عليه ان يغسل ما بعد العليل لاجل الترتيب لانه اذا بطلت الطهارة
في العليل بطل ما بعده واصحابنا عند النووي انه لا يجب الا التيمم فقط كالجنب لان التيمم طهارة
مستقلة في الجملة فلا يلزم من ارتفاع حكمها بطلان طهارة اخرى وقوله ولا اعادة عليه ان وضعها
على طهر مفهومه انه اذا وضعها على غير طهره ان يعيد وهو كذلك على الصحيح المخصوص
مؤدراً لا يفعل لما رواه الله اعلم **قال** وتيمم لكل منبضة ربيصين تيمم واحداً من الزايف
ولا يصلي بالتيمم الا منبضة واحدة واحتج الرافعي بقول ابن عباس رضي الله عنهما من السنة ان
لا يصلي بالتيمم الا مكتوبة واحدة والسنة في كلام الصحابي تنص على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم في اسناده شي نعم روي البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال في كل صلاة
وان لم يحدث رواه البيهقي باسناد صحيح لكن خالفه ابن حنبل واحسن لم يجمع به قوله

ولا يجب مسح
الشرع
وهو عاظمه

تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الى قوله فممسوا ارجاء الرضوء والتيمم لكل صلاة
وكان ذلك ثابتاً في احوال الاسلام ثم خرج الوضوء بفعله صلى الله عليه وسلم فانه صلى يوم الفتح
حسن طوان بوصوه واحد حدث صحيح رواه ابن عمر رضي الله عنهما يقتضي الآية ولا يمكن ان يقاس
التيمم على الوضوء لان التيمم طهارة ضرورية لا رفع للحدث لما مر من قوله صلى الله عليه وسلم الحمد وان العاصي
اصلت باصحايك وانت جنب رذهب المروي اليان يجمع بيمين واحدة وايضاً روافل وهو ياتسبه
على اصله وهو ان التيمم يرفع الحدث وهو مردوباً برفع الصحيح لا يجمع بين منبضتين سواك
المنبضتان متفقتين او مختلفتين كصلاة وطوان وسواك انما مقتضيتان واحضة ومقتضية
وسواك انما مكتوبة او مندورة او مندوريتين وفي رجب يجمع بين مندورة ومقتضية وفي
اخرى مندوريتين وفي وجبه شاذ يجوز في زوايت ومداة والصحيح كالبالغ على الذم
لان ما يورده حكمة حكم الغرض الا ترى انه ينوي بصلاته الغرض ركز الابع بين خطبته
بمعه وصلاتها نعم صلاة للبيان لا حكم للنافلة على الراجح من طرق يجوز الجمع بين صلوات جنبان
وبين صلاة جنبان ومكتوبة وبين جنبان ومكتوبة لان صلاة الجنبان فرض كفاية ومردس
الكفاية ملحقه بالزوايل في جواز الترك وعدم الاختصاص بخلاف من عن العيين ويحوز ان يصلي
بيمين واحدة ما من الزوايل لان الزوايل في حكم صلاة واحدة الا ترى انه اذا اقرم بركعة له
ان يركعها يجعلها مائة ركعة وبالعكس ولان في تكليف التيمم لكل نافلة مشقة فربما
ادري الي تركها والشرع خفف فيها بخبرها فاعداً مع القدرة على القيام وعلى الراحة وغيره
القبلة في السجدة اكثر ولا ينقطع الشخص عنها والله اعلم **قال** ولو لم يجد الجنب ارجاء الحدث الا ما
يكتفيه رجعة عليه استعماله على الراجح ويجب التيمم للباقي ولو لم يجد الا تراكب لا يكفي
وجب استعماله على المذهب وكذا لو كان عليه نجاسة من جرح من الماء بفصل بعضتها وجب
مسحه على المذهب ولو كان محدثاً ارجئاً عليه نجاسة وجب ما يكفي احوالها غسل النجاسة
ثم يقيم لان النجاسة لا بد لها ولو حاز المسامير في الوقت فلم يتوصا منه الى ان يمسح يمينه صلى جاز
ولا اعادة عليه على المذهب ولو لم يجد ما رآه تراكباً فالصحيح انه يصلي لمرة الوقت ويعيد صلاته
فرضه بالصحة فاذا تدبر على الماء اعاد وان تدبر على التراب فهل يعيد نظر ان تدبر عليه في موضع
يسقط به التمسك اعاد ولا فلا يعيد اذا لا يابده في صلاة بالتيمم فاعاد بل في كلام بعضهم ما يقتضي
عدم الجواز ثم فانه المار التراب اذا صلى فهل يقرأ الفاتحة اذا كان جنباً مقتضي كلام في هذا الراجح
باب التيمم انه لا يقرأها وابتات بالزجر وتبعه النووي لكن محي في باب الفصل انه يجب عليه
ان يقرأ الفاتحة ولو تيمم من جنبان ثم احدث حرم عليه بالجموع على المحدث ولا يجوز القراءة ولا اللبث

كصلاته

في المحدثين بريقه في القراءة وكل ما كان حراما حتى يقتل بالدم يمتنع ما يقع ما شرعي كالعلم
او حسي كسبح وعباد وحذر ذلك والله اعلم **مسألة** وجد السائر على الطريق خائبة سبلة
للشرب لا يجوز له ان يتوضأ منها ويقيم لها النار وصفت للشرب ذكر التوليد والروايات ونقله عن
الاصحاب والله اعلم **الفصل** كل ما يقع خرج من السبيلين من غير ان يكون يعرفه الجاني
اولا لان ما خرج من السبيلين هو احد انواع نجاسة ثم النجاسة في اللغة كل مستقذر روي الشيخ
عبارة عن كل عني حرم تناولها على الاطلاق مع امكانه للحرمتها واستقذارها او صيرها في موضع
او قيل نقوله على الاطلاق احتراز به من النباتات التي تسمى فانه يباح منها القليل دون الكثير
وقوله مع امكانه احتراز به عن الحجارة والاشياء الصلبة فانه لا يمكن تناولها اي اكلها ومثاله
الحرمتها احتراز به عن المحترم كالدواب وقوله واستقذارها احتراز به عن المخاط وحرقه
وبقية ما ذكر في المحذورين من التراب فانه يصير باليد والعقل وينبغي ان يبرئ من المحذور
في حال الاختيار ليدخل في الحد الميتة فانه يباح اكلها عند الضرورة مع النجاسة في ذلك الوقت
حتى انه يجب غسل منه اذا عرفت هذا فاعلم ان المتفصل عن باطن الحيوان نوعان احدهما ما ليس له اجتماع
واستحالة في الباطن وانما يشرع في شفاك العباد والعروق ونحوها فله حكم الحيوان المشرع
ان كان نجسا نجس والا فظاهر النوع الثاني ما له استحالة كالبول والعدنة والخصون والدم
والتي نهذه الاشياء كلها نجسة من جميع الحيوان المأكولة وغيرها وانما وجد ان بول ما يركب
لحمه وورثه طاهران وبه قال الاصطفي والروايات وهو مذهب مالك واحمد وجزي
عنهما وتيسروا باحد ما يشرع في عارضة قد تقع الاجماع على نجاسة هذه الاشياء من غير المأخوذ
وقياس المأكول على غيره لانها متغيرة مستحيلة مستقدرة واجتمع النجاسة البول عند حديث
الاعراب الذي يروي في المحدثين امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمسح ثوب من ماء عليه
والذي يروي بفتح الذال هو الاول المملوق لالتوي وبه اثبات نجاسة بول الادي وهو مروي
عليه ولا فرق بين الصغير والكبير باجماع من يعتد باجماعهم نعم يكفي في بول الصغير الصحيح
واحتج به ايضا حديث ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام مريقون فقال الله
يعزبان فكان احدهما يمشي بالنيه واما الاخر فكان لا يستتر من بوله وفي رواية لا يستر
وفي رواية لا يستبرئ وكلها صحيحة ومعناها ان لا يحتسب ويحترز عنه واما نجاسة الغائط
فثبتت باجماع تواتر الله عليه وسلم انما يقتل ثوب من البول والغائط الذي والفقير
رواه الامام احمد وخرجه الدارقطني والبخاري ويدخل في قول الشيخ الذي لا يخرج من احد
السبيلين ووجهه نجاسة حديث علي رضي الله عنه في قوله كنت رجلا اذا استحييت ان

كذا

عليه

فصت

وما بعد بان
في خبر

لغار

اسال رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر القدر ان الاسود يقال يغسل ذكره ويترسا رواه
مسلم والدي ابي بن رقيق ان خرج بلا شهوة عند الملاعبة والنظر ويدخل في كلام الشيخ
ايضا الذي وهو ابي بن كندة فحين يخرج عقب البول من مجز البول ولا فرق في نجاسة
ما خرج من السبيلين بين ان يكون معناه اكل البول والغائط او لا كالدم والقيح نعم يستثنى من
ذلك الدور والقصاة وكل متصل لم تحله العدة فهو من جنس النجس وعند ابي الشيخ بقوله
مايع واما الذي قيل هو نجس لم طاهر نظرا ان كان من الادي فغيره خلاص من الادي وفيه نجاسة
والذي ذهب اليه مالك وابو حنيفة انه نجس ووجهها رواية الغسل واظنها كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يغسل المني ثم يخرج الى الصلاة في ذلك الثوب ويذهب الشافعي واصحاب
المحدثين وذهب اليه خلق منهم علي ابناي طالب ومعدان ابناي رافع بن عازبة رضي الله
عنهم انه طاهر وموافق الروايتين عن الامام احمد وبه قال داود ودليله رواية الغسل واظنها
بول عازبة لقد روي عن ابي كندة من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم تركا متصل منه ولو كان نجسا
لم يكن تركه كالدم ورواية الغسل بحمولة على البدن واختيار النجاسة جوازها في الادلة ولا فرق
الكن بين بين الرجل والمرأة على المذهب والامام في غير الادي فان كان من كلب او خنزير او راع
او دابة فهو نجس بلا خلاف كما صرحوا واما اعداها من بنية الحيوان فان نجسه خلان الرايح عند
الشافعي انه نجس لانه مستحيل في الباطن كالدم واستثنى من الادي تكرما لله والرايح عند التوي
انه طاهر وقال انه لا ينجس عند المحققين ولا اكثر من لانه حيوان طاهر وكان طاهرا كالهدي
وفي وجهه انه نجس من غير المأكول طاهر منه كالبن والله اعلم **قال** وغسل جميع البول والله اعلم
راجب البول الصبي الذي لا ياكل الطعام فانه يظهر بوش الماعلي حجة الوجوب حديث
الاعراب وغيره واما كنيته القليل فالنجاسة تارة تكون عينية اي تشاهد بالعين وتارة
تكون حكمية اي حكمنا على محل نجاسته من غير ان نرى عين النجاسة فان كانت
النجاسة عينية فلا بد من ازالة العين من محل ازالة ما وجد منها من طهر او لون او ريح فان وقع
في محل النجاسة لم يظهر محل النجس لاننا الطميد على بقا النجاسة وصورتها اذا انجست
وان بقي الاثر مع الراجحة لم يظهر ايضا وان بقي لون النجاسة وحده وهو غير عر الالة لم يظهر
وان عر كدم للعين يصيب الثوب من الالة تزل بعد المبالغة فالصحيح انه يظهر للعين
وان بقيت الراجحة وحدها في عر الالة كراية العند مثلا يظهر محل النجاسة على الله
من اللون والراجحة مع العر طاهر على الصحيح وقيل نجس معر عنه ولا يشترط في حصول
الطهارة عر الثوب على الراجحة ثم شرط الطهارة ان يسكب الماعلي محل النجس فلو عر الثوب

رضي الله عنها

الندب

اهل

وهو في طشت فيه ما دون القليل فالصحيح الذي قاله المهور لا يحل انه لا يظهر لانه وصوله
الى الماتيس لثقله ويكفي ان يكون الماء من الحفاضة على الصحيح وقيل شوطا ان يكون سبعة
اصنعان البول والبالغة للحكمة فيشترط فيها الفصل ايضا والاصل ان الواجب ان اذله الغالب
غسلها المغارعتين ينزل الماء للثقل والحق صافيا الا ان البول صبي لم يطعم ولم يشرب سوى
الذين يمتنعون فيه الرش ولا يدين الرش من اصابه جميع موضع البول وان يغلب الماء على البول ولا يشترط
في ذلك السيلان قطعا والسيلان والنقاط هو القارت بين الفصل والرش واعلم انه لا يشترط
في الفصل التصديك الوصل الماءي ثوب لا يقصد فانه يظهر وكذا الوصل مطاوسا وادعى
بعضهم الاجماع على ذلك لكن ابن المنج والفعال من اصحابنا اشتروا النية في غسل الحفاضة
على الحديث وقول رقد الفرق وقول الشيخ لا بول الصبي احتراجه عن الصبية فانه لا يكفي
غسل بولها الصحيح بل يتعين الفصل على الذهب ودليل الفرق حديث عائشة رضي الله عنها
ان النبي صلى الله عليه وسلم ان يصبى يوضع في يده في حجره فمعه عليه وفي رواية لم ينزل
ان لم يصب بالماء وفي رواية من شدة وفي رواية شحبه عليه ولم يغسله وكلها صحيحة وفي رواية
الترمذي يصب من بول الغلام ويوش من بول الجارية ومنق بينهما من جهة المعنى بوجوه
ان بول الجارية يتوترش فاحتج فيه الى الفصل بخلاف بول الصبي فانه يقع في محل واحد ومنها
ان بول الجارية يقيض اصفرتين بل يصب في محل بخلاف بول الصبي فانه لا يقيض شيئا من ذلك
دقيق العيد ومنق بينهما بوجوه باهورة كيك جده الاستحقاق ان يذكر واتوي ما قيل
الغوس اعلق بالذكور من الالفات فيكثر حال الصبي فناسب التحفيف بالمضغ وتقال للغوس
وهذا المعنى مفقود في الالفات فحزب الفصل فيهن على القياس والله اعلم فقلت روية نظري
من جهة انه لو كان كذلك لوقع الفرق بين الرجل والمرأة في الفصل يتوترش من بولها بالنسبة
الى المرأة والله اعلم وقول الشيخ لا يحل الطعام اي ما لم يطعم ما يستقل به كالحبز ونحوه قاله
ابن الرفعة وقال النووي في شرح مسلم الصحيح انما يحزى ما دام الصبي يتصور على الصانع اما ان
احل الطعام على جهة التقدير فانه يجب الفصل بخلاف رامة اعلم **قال** ولا يعني من شي
من الحفاضة الا اليسير من الدم وما لا نفس له سائلة اذ ايات في الاقليل من الدم والقيح معفو
عنه في البدن والثوب فتصح الصلاة معه وظاهر اطلاق الشيخ يقتضي انه لا فرق بين ان يكون
منه او من غيره ومسله العفو عن الحفاضة المذكورة في محلها وهو من ذكر شرط
الصلاة وياتي في كلام الشيخ هناك ان الله تعالى راما الميتة التي لا نفس لها سائلة اي لا
لها يسيل كالذباب والبعوض والعقارب والحفاس والوزغ على ما صححه النووي دون الحفاضة

مترو

منها

والصالح

والصالح ليس من ذلك اذا وقعت في انا فيه مانع سواء كان بالرجوع من الاوهان كالزيت
والسمن او غيرهما الطعام ويات فيه فصل الحفاضة منه بخلاف الذهب عدم التحصن لقوله صلى الله عليه
وسلم اذا وقع الثياب في شرب احدكم فليغسله كله ثم ليسرعه فان احرجا حبه دارا لا غرسا
رواه البخاري زاد ابوداود وابن خزيمة وابن حبان وانه ينبغي بغسله الذي فيه الماء وحده لا يستدل
ان الحصى قد ينصلي الى الثوب لا سيما اذا كان الطعام حارا فلو كان الحصى لم يوسعه وايضا فصور
الارابي عمن عن هذه الجبرانات فيه عسر ومشتة فني عن تحصيل ذلك وقيل نجس لانه ميتة
كسائر النجاسات قال ابن المنذر لا يعلم احد ان قال هذا القول غير الشافعي وفي قول اخوان كان
ما تم به البلوي كالذباب ونحوه فلا نجس وان شئتم كالحفاس والعقارب وهذا جزم الفقهاء
متبعة قوي لان محل النجس وهو الذباب فيه تعيينان مشتقة الاحتراز بعدم الدم السائل وفي علة
مركبة نادا فتداحدها الغدوت العلة اذا العلة تتعدى بعدم احد جزئها وهذا فقدت مشتقة
الاحتراز واعلم ان محل الحفان في ادم يتغير المانع فان تغير بكثرة الميتة نجس على الصحيح ومحل
الحفان ايضا في ادم يتغير المانع فان شأنيته كدور الحفل ونحوه فانه لا نجس بخلاف قاله الشافعي
في الرافعي والروضة وصل احله بعد الاستبراء ذكره النووي في باب الاطعمة ثم حله ايضا اذا وقعت
الميتة التي لا نفس لها بنفسها في المانع اما اذا طرحت فانه يخرج من به الرافعي في الشرح الصغير
وبه اجاب في الماروي الصغير واعلم ان كل رطب في معنى لا احمي لو كان ثوبا رطبا او فاكهة فهي
كالمائع واعلم ايضا ان الحفاضة التي يدركها الطرن اي تشاهد بالبصر لقولها كنقطة البول
وما علق برجل الذباية من الحفاضة حكمه في عدم التحصن حكم الميتة التي لا نفس لها سائلة
على الرابع عند النووي لا يتعدى الاحتراز عن ذلك ناسبه دم البراءة وقال الرافعي انها نجس
ويستثنى مع ذلك مسيل ذكواتها في كتاب الطهارة والله اعلم **قال** والحجوان كله طاهر الا الكلب
والخنزير وما تولد منهما ارم احداهما اصل في الطهارة لا يخالطه ثلثا من العباد ولا يحصل
الاتقاء الكامل الا بالطهارة واستبراء رضي الله عنه على ذلك واستثنى الشافعي من عاقره
الكلب والخنزير ومنع احدهما راحق له بمهوم حديث الهرة وانما الميتة نجسة بقوله صلى الله
عليه وسلم طهرها اذا خرج من الكلب ان يغسل سبع مرات اولها من التراب وجهه والاسنة
ان الطهور رجاء الطهر والتطهير لا يكون الا من حدث او نجس صلي ولا حدث على الا
تعيين النجس والحفاضة الخنزير فاحتج للحفاضة بانه اسوأ حلال الكلب لانه لا يجوز الاتقاء
به وهو غير مسلم لان المشرقات كذلك وهي طاهرة وقيل ان النذر والاجماع على نجاسته وفيه نظر
لان حكمه عن الكلب احملها ربه ولهذا قال النووي ولا نجاسته ضعيفة واحتج الماوردي

الحجوان

في ذلك

وهو حديث حسن صحيح

هو الطهر من الماء المنيه حتى يذهب

بقوله تعالى اولم يخفوا انه يحس المراد جله الخزي لان لحمه دخل في عروق الميتة وما تولد منها لا لها
لهله او من احداهما وجوان طاهر تعليلها للنجاسة وكلام الشيخ يشتمل طهارة بقاءه للمبررات
حتى الدور المتولد من النجاسة وهو كذلك وفي رده انه يحس كاصلة قال الرافعي وهو ساقط والاسلام
قال والميتة كلها نجسة الا السمك والجراد وان ادم الميتات كلها نجسة لقوله صحت عليكم
الميتة وقوله لا حرمته ولا ضرره في الكلب يدل على نجاسته والميتة كل ذات حنق اغرة او
لقتل فيه شرط من شروط التزكية كذبيحة المحرمي والمحرمة وما ذبح بعظم ونحوه وكذا ذبح ما
لا ياكل وصابطه ان تقول الميتة ما زالت حياته بغير ذكاة شرعية ويستثنى من الميتات السمك
والجراد اما السمك فلقوله صلى الله عليه وسلم احلت لنا ميتتان السمك والجراد رآه ابن ماجة
باسناد ضعيف نعم رآه البيهقي موقوفا على غير ذلك قال انه صحيح وحكمه حكم المذوق ويستثنى الذي
اصيبا فلا نجس بالوت على الراجح مسلما كان او كافرا لقوله تعالى ولقد كرمنا بني ادم وقصبة
التكريم ان لا نجعلكم نجاسة في الصلاة والسلام لا تنجسوا موتاكم فان الموتى لا نجس حيث
اكثرنا رآه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين في الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا رهو وجنب سبحان الله الرحمن الرحيم لا نجس وهو في الميت
وقيل نجس بالوت لانه حيوان طاهر في الحيوة غير ما كثر بعد الموت فنجس بوجه تغيره واستثنى
ايضا الجنين الذي يوجد ميتا عند ذبحه لانه طاهر جلال وكذا الصيدا ايضا اذا ما بالضعف
اي بالضعف فانه يصل في اصح القولين وكذا البعير اذا مات بالسهم في غير الخرافة جلد
ان هذه ذكاة شرعية **قال** ويفعل الا ناس ولوغ الكلب والخنزير سبع مرات احدها من بالتراب
وفعل الا ناس سائر النجاسات مرة ثالثة عليه والثلاث افضل اما الكلب فلقوله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ
الكلب في الماء احدهم فليرقه ثم يغسله سبع مرات رآه مسلم وفي رواية اخرى لا يطهر انا احدهم
اذا ولغ فيه الكلبا يغسله سبع مرات اولاهن وفي رواية فاغسلوه سبع مرات وعقروه الثامنة
في التراب والولوغ في القعة الشرب يطهران اللسان وجهه الدلالة انه عليه الصلاة والسلام امر بالغسل
وظاهر الوجوب وقوله صلى الله عليه وسلم يطهر يد علي التطهير والطهارة تكون عن حدث وعن
نجس ولا حرج هنا فتعين النجس فان قيل المراد هنا الطهارة للغويرة فالجواب ان حمل اللفظ على الحقيقة
الشرعية مقدم على الحقيقة اللغويرة مع انه صلى الله عليه وسلم ثبت لبيان الشرحان في الحديث دلالة
على نجاسة ما ولغ فيه الكلب وانه ان كان طهرا ما يباح حرم اكله لانه ارقته اطاعة بالذلة
كان طهرا لم يؤمر بارتقائه مع ان قد نهى عن اصنافه المال ثم لا فرق بين ان نجس بولوغه او
اودمه او عرقه او شعره او غير ذلك من جميع اجزائه وفصلاته فانه يغسل سائر اجزائه بالتراب

ان الشراعي يحرم اما الميتة او طهرها او يغسله

قال النووي في اصل الرخصة وفي رده شاذ انه يكفي غسل اسوي الولغ مرة كغسل سائر النجاسات
وهذه الوجه قال في شرح المذهب انه متجه وتؤيد حديث الدليل لان اسوي الغسل سقا انما
كل لا ينفق عن مواكبة الكلام وهل يغسل من الخنزير كالكلب ام لا لان الحديث فيه قطع
بعضهم نعم لانه يحس العين فكان كالكلب بل اولى لانه لا يجوز اقتنائه بحال وقال القديم انه يغسل
مرة كسائر النجاسات لانه تعليل في الكلاب ما ورد فطهرهم ما يتوارونه من حالطتها وزجرها كالحية
في الحذر وهذا القول وجه النووي في شرح المذهب ولفظه الراجح من حيث الدليل انه يكفي غسله
والجدة بلا تراب ربه قطع اكثر العلماء الذين قالوا بنجاسة الخنزير وهذا هو المختار لان الغسل عدم الوجوب
حتى في الشريعة لا سيما في هذه المسئلة النبوية على التعبد وذكره في هذا في شرح الوسيط ايضا وفي
يقوم الصابون ولا تشان مقام التراب فيه اقول احدها نعم كما يقوم غير المبرقاسة في الاستحباب
وكما يقوم غير المشب والقرص في الوراق مقامه وهذا ما صح في النووي في كتابه وروى السليل والظاهر
في الرافعي والرخصة وشرح المذهب انه لا يقوم لانه طهارة متعلقة بالتراب فلا يقوم غيره مقامه كالانيم
القول الثالث ان وجد التراب لم يتم والا قام وقيل يقوم بما يقسده التراب كالتياب دون الاواني
سوط التراب ان يكون طاهرا فلا يكفي النجس على الراجح كالانيم نعم الارض الترابية يكفي فيسها
الاعلى الراجح ان لا معنى كتعفير التراب ولا يكفي استعمال التراب ذره على الجبل بل لا بد من جرد
المصل التراب بواسطة المزج بجميع المصل النجس **قال** هل يكفي الرمل الناعم قال الاسناني دخل
الحجاب الرمل الناعم في اسم التراب وخوف التيمم به قال النووي في تناوبه لو سحق الرمل وتيمم به جاز ومقتضاه
اجزؤه فيلان التراب اما للاستطهار او للجمع بين نوعي الطهور او للتعبد باطلاق الاسم وكذا لو وجد
هنا والله اعلم **قال** لو ولغ في الماء كلاب او كلبين رأت فيه خلاف الراجح يكفي بسبع ولو رقت نجاسة
اعرب في الاواني الذي ولغ فيه الكلب كفي سبع ولو كانت نجاسة الكلب عقيمة فلم يقله لان غلظ
الاجنب واحدة على الصحيح ولو ولغ في شيء نجس فاصاب ذلك شي اخر نجسه وجب ذلك الاخره
سجدا ولو ولغ في طعام جائد الا انما اصابه وما حوله وبقي الباقي على طهارته ولو ادخل كلب اسنانه
في اناء به ماء لم يعلم هل ولغ فيه ام لا فان خرج منه باسنا لم يحكم بالنجاسة وكذا ان خرج رطبا
على الراجح لانه لا سل عدم الولوج وبقي ما على الطهارة وطلوبه فمخبره انما من اعابه فلا يطرح الاصل
في الشك والله اعلم وقول الشيخ احدها من بالتراب يقضي لاكتفا بالتعفير بغير الارض والاخره
ان اصل الرخصة ويستحب ان يكون في التعفير التراب غير السائبة والاول اولى قال الاسناني
وجوان التعفير في غير الارض او لا حجة مردود دليلا وقلا اما الدليل فان الروايات اربع اولاهن
وعلى سبيل الثانية السابعة بالتراب رداها ابو داود وفي رواية مسلم وعقروا الثامنة بالتراب

في معنى

وسميت ثامنه باعتبار استعمال التراب والرواية الثالثة اوله من ارجازهم بار واما الدار فطبي باسناد
صحيح صافه في شرح المذهب والرواية احدى قال في شرح المذهب ولم يثبت وقال في توابه انها
ثابته معناه بدو ثوبها في مطلقه ويثبت بالاولى والآخرى فلا يجوز العدول الى غيرهما لان اتفاق
المعتدين على ثوبها واما التعليل فقد نص الشافعي على تعيين الاول والآخرى في البيهقي وكذا في
الام واخذ بهذا الصرح جماعة من اصحاب منهم الزبيدي والمرعشي وابن جابر فثبت ان هذا ذهب
الشافعي وانه الصواب من جهة الدليل والتعليل فتعين المأخوذ به والله اعلم وقول الشيخ في فصل من
سائر النجاسات مرة قدس دليله وكيفية الفصل وقوله والثلاث انصل لان ذلك ان الله نجس
فيستحب التثليث فيها كالحديث ولان ذلك مستحب عند الشك في النجاسة فيقتضيه تحقيقها
اولى وهذا فيما اذا زالت النجاسة بالفسل الواحدة على ما امر اذا لم تزل الا بالثلاثة وجبت الثلاث
ويستحب بعد ذلك ثمانية وثلاثة والله اعلم **مسألة** الما الذي يفصل به النجاسة ويجبر عنه
بالفسل هل هو طاهر ام نجس ام كفي الحال تغاير تغير بعض اوصافها بالنجاسة فيجسسه
فقط او لا يتغير فان كانت قلتين قال الرازي فطاهرة بلا خلاف قال النووي ومطهرة على الذم
وان كانت دون قلتين ففيه خلاف والمجدي لا يظهر ان حكما حكم الفصل ان كان نجسا
فجسسه وان طهر فطاهرة غير مطهرة فلو وقع من غسل الكلب شي على شي فان كان من
الفسل الاول غسل ما وقع عليه ستر ويجوز ان لم يكن التراب في الاول وان وقع من السابعة شي
لم يغسل ولو لم يتغير الفسل ولكن زاد وزنا فطهران احدى التعليل بالنجاسة والثانية على الخلاف
وهذا كله في غسله استعمال في واجب الطهارة ايا الما المستعمل في مندوبها كالثانية والثالثة
فطاهر على المذهب والله اعلم **قال** واذا غلظت الخزة بنفسها طهرت وان خللت لم تطهر اعلم ان تطهير
الاشياء تارة تكون بالفسل وقدس وقد تكون بالاستحالة ومعنى الاستحالة انقلاب الشيء من صفة
الى اخرى فاذ غلظت الخزة ايا انقلبت بنفسها سواء كانت حرة او غير حرة طهرت لان النجاسة
والنجس انما كانا لاجل الاسكار وقد زال ولان العصي لا يغلظ الا بعد التحم فلو لم تغلظ بالظهور
لغدر انها لغلظت قال النووي في شرح مسلم واجمعوا على انها اذا انقلبت بنفسها خلط طهرت وحكي
عن حنوف انها لا تطهر بالغسل عند من يوجبها باجماع من قبله وان خللت بطرح شي من وسط من بصل
او خبز او غيره لم تطهر ولا يظهر هذا الفصل منه اذ لا يغسل ولا يغيره واجمع لذلك بان
علم الصلاة والسلام سئل عن الخمر تغلظت خلا قال لا ردها مسلم واجمع لتحريم القليل اجماعا بان
ابطالها رضي الله عنه اسلم وعنده خبر لا يبيح ما لم يمسها قال لا يمسها قال لا يمسها قال لا يمسها
الحل بفعل محرم كما لو تلى سورة لا يستحل الارض فانه لا يمسها له بتعيين مقصوده

فقط
وملأه

طرح شي

وان خللت لا يطرح شي منها انقلت من شئ الى شئ او عكسه فانما تطهر على الراجح وكذا الوجه
الوعا حتى يدخل الهواء والعز بين هذا وبين ما اذا طرح منها شي اوقع بنفسه ان الواقع نجس الخمر
فاذا استحال تخلل نجس بالعين الحاصلة فيط ولا يظهر نجس الله بالما والله اعلم **قوله** المراسم
للكبر من ما لعب عند الله كثير ولا يظن على غيره الا بحج اكاذ كره الرازي في ايراد
الحج ومقتضاه ان التبيذ لا يظهر بالخلل وبه صرح القاضي ابو الطيب رحمه الله عليه انما الوضوء وانته
على ذلك لكن ذكر النووي البعوي انه لو اقي الما في عصي العنب حالة عصره لم يضر للاختلاف
لان من صودرته غلظان البصل حذوه وما ذكره يدل على طهارة البصل بطريق الاول والله اعلم
وقول الحق بعضهم بالحج العلقه اذا استحال ان تصارت ادميا والبيضة اللززة اذا صارت مزجا
ودم الضبي اذا صارت مسكا والميتة اذا صارت دودا وفي الاحكام نظر والله اعلم **قال فصل**
في خروج من الفرج ثلاثة دماء الدم الحيض ودم النفاس ودم الاستحاضة فالحيض هو الخارج على سبيل
الشفة من غير سبب للولادة والناس هو الخارج عقيب النجاسة الولاة والاستحاضة هو الخارج
في غير ايام الحيض والنفاس الدم الخارج من الرحم ان كان خروجه بلا علة بل جيلة اي يتصبه
لجميع الطباع السليمة فهو دم حيض وهو شئ كسبه تعالى على بيان ادم كما جاز به السنة الشريفة
وهي في اللغة السيلان يقال حاجر الرازي اذا سال وفي الشرح دم خرج بعد بلوغ المرأة من اقصى
جها يشترط تكرر في وقتها واسما الحيض والعراك والضحك والابكار والاعصار والعلك والاراس
قال الامام ربي فاشاله انه عليه الصلاة والسلام قال العائشة رضي الله عنها انفت والذبي يحفظ
من الحيوان اربعة الحواة والصنيع والارنب والنفاس وامام النفاس وهو الخارج عقب لادة
ما تنقصني به العدة سواء وصفت حيا او ميتا كما لا كان او ناقضا وكذا الوضوء علقه او وضوء
جزم به في الوضوء وسواء كان احرا او اضرعا مبتدأة كانت في الولادة او لا وبوخ من كلام
الشيخ ان الدم الخارج مع الولد ارقبله لا يكون نفاسا وهو كذلك على الراجح والنفاس في اللغة
هو الولادة وفي اصطلاح الفقهاء كما ذكره وبسم هذا الدم نفاسا لانه يخرج عقيب نفس واما الدم الخارج
ولم ينجس ولا بعد الولادة فان كان في من يخرج منه الحيض انه خرج في غير اوقات الحيض لم ينجس
او ساء من عرفت فقه في ارضي الرحم سبي العاذل بالذال المعج وبقال بالمهله وهو استحاضة وما عدا
هذا لو ما اذا خرج من الفرج وهو دم ساء كالحاج قبل من البلوغ والله اعلم **قال** وانما الحيض يوم
وليله وغالبه ست اوسبع واكثره خمسة عشر يوما وانما الحيض يوم وليله للاستبراء وهو الشجع
وروي ذلك عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في عان كتنه ونصه في موضع اخر ان اقل يوم مراد
الشافعي ليلة وغالبه ست اوسبع لقوله صلى الله عليه وسلم لئن لم يمتحن خفي حتى ست ايام او

الشيخ

سبعة في علم الله ثم اغتسل واذا رايت أنك طهرت واستنقأت فصل اربعاً وعشرين او ثلاثاً
وعشرين ليلة واليهن وصوي فان ذلك يجزئك وكذلك فاصلي في كل شهر كما يطهرون لميتات
حيضهن وطهرهن راء ابو داود والنسائي وقال حسن صحيح واكثره خمسة عشر يوماً ليس
للاستبراء وروي عن علي رضي الله عنه ايضا قال الشافعي رايت نساء اثنتي عشرة منهن اربع
لخصن خمسة عشر يوماً ليس لالاستبراء وروي عن علي رضي الله عنه ايضا قال الشافعي وروي
وعطائفة والعمري في ذلك الاستبراء لا يصح الاستبراء بخلاف حديث مكشاحوا من شرطه ورواه
لانه حديث باطل لا يعرف قاله العمري في شرح المذهب **قال** واقل النفاس خمسة وستون يوماً
وغالبه اربعون يوماً اقل النفاس خمسة وهي عبارة النكاح وفي التنبيه اقله مجده وقال في الرخصة تبعاً
للموافي للصلاة فله بل يرخض حكم النفاس بما وجدته رخصة ذلك الاستبراء واكثره ستون يوماً
للاستبراء قال الرازي عن امرأة تزوجت شهرين وقال ربيعة شيخ مالكا اوردت الناس يقولون
اكثر ما تنفس المرأة ستون وغالبه اربعون لا ردت ام سلمة رضي الله عنها قالت كان النفاس علي ع
رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعدت فاسها اربعين يوماً راء ابو داود والترمذي وصححه الحاكم وقال العمري
في شرح المذهب انه حسن واثنى عليه البخاري واحتج بعضهم بهذا الحديث على اكثره اربعين
والمذهب الاول للوجود والحديث محمول على الحال جماعة بينه وبين الاستبراء **قال** واقل الطهر
للحيضين خمسة عشر يوماً ولا حول الاكثره ارجح بالاستبراء ولانه اذا كان اكثر للحيض خمسة
لزم في الطهر ما ذكرنا ولا حول الاكثر الطهر لان من النساء من تحيض في السنة مرة كل ثمانية
سنة وتوله بين الحيضين احترزه عن الطهر بالاصل بين الحيض والنفاس فانه يجوز ان يكون
اقل من خمسة عشر يوماً كما ارات الحامل مثلاً وتكون بالاصح ان الحامل تحيض فولات بعده مثلاً
بعضه ايام بان هذا طهر فاصل لكن بين حيض ونفاس قال ابن الرقعة واحترزه عن طهر المبتدئة
والاستبراء **قال** واقل زمان تحيض فيه الحائض تسع سنين دليلاً للرجوع قال الشافعي رضي الله عنه
اعمال من سعت من النكاح حتى يساقا فاحض تسع سنين وفيه حديث راء البيهقي عن
عائشة رضي الله عنها وكان كلاماً لا يثبت في الشرع ولا في اللغة يرجع فيه الى الوجود وقد حرم
الشافعي ثم المراد بالتسع استكمالها على الصحيح وقيل نصف التسعة في زمن لا يسع طهر اربعين يوماً
كان حيضاً حرم به الرازي والترمذي وان كثرها لا يكون حيضاً وقال الماوردي ان تقدم او
كان حيضاً والا فلا وقال الرازي لا يصح نقصان شهر وشهران والله اعلم **قال** واقل مدة الحمل
سنة اشهر واكثره اربع سنين اما كون اقل مدة الحمل ستة اشهر فلان عثمان رضي الله عنه
ايت باثني عشر ولدت لستة اشهر فتشا وبالقوم في رجحانها فقال ابن عباس رضي الله عنهما ان الله

عند المرأة

القالب

وقال الطبري فيها
فعلى الصحيح المراد
التقريب لا التقييد
على الصحيح فلهذا
اوردت الدم قبل
استكمال التسعة

قال

انزل الله تعالى وحله وفصله ثلاثون شهراً وانزل وفصله في عامين فالفصل في عامين والحمل
في ستة اشهر من جملة الى قوله فصار اجاماً واما كون اكثر مدة الحمل اربع سنين فلهذا استقر
قال مالك هذه جارية امه ابجد ابن عبد الله امرأة صدق وزوجها رجل صدق وحملت ثلاث اطفال
النفاس سنة كل بطن اربع سنين ورواه مجاهد ايضا وجارجل الى مالك ابن دينار فقال انك ابا
نبي ادع لاسرة حبل منذ اربع سنين في كبر شديد يدعها لجارجل الى الرجل فقال ادركك امك
فدعها الرجل ثم جاز الرجل وعلي رقبته غلام ابن اربع سنين قد استوت اسنانه والله اعلم **قال**
ويحرم بالحيض ثمانية اشياء الصلاة والصوم يحرم على الحائض الصلاة كذا سجود التلاوة والشكوى
لقوله صلى الله عليه وسلم اذا جئت الحيضة فادعي الصلاة والحديث والاجماع منعقد على التحريم ولا
تفتيها ايضا لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت كنا نحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
لهم نفوس يقضوا الصوم ولا يؤمر بها الصلاة وكما يحرم على الحائض الصلاة يحرم عليها الصوم
لحديث والاجماع منعقد على تحريم الصوم ولكن تقضي الحائض الصوم لحديث عائشة رضي الله
عنها **قال** وتراة القرآن ومن المصنف واحتج القراءة بقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقرا المصنف
في الحائض شيان القرآن راء ابو داود والترمذي لكنه ضعيف قاله في شرح المذهب واحتج
بالمصنف بقوله تعالى لا يمس الا الطهرون لقوله صلى الله عليه وسلم لا يمس القرآن الا طاهر راء
الرازي عن ابن عمر واذا حرم منه فله اولي الا ان يكون في امتعة ولم يقصد حمله بخصوصه
قاله في هذا المقصود حرم جزءه بذلك الرازي **قال** ودخول المسجد ودخولها المسجدان حصل به
جلوس او ثبوت وقائمة او ترددت حرم عليها ذلك لان الجناب يحرم عليه ذلك ولا شك ان حدوثها
اشتمل على النجاسة وان دخلت مرة فالتصحيح للجواز كالجنب وبحال الخلق اذا انتقلت من المسجد
بان ثبوتها واستنفرت فان خازنت التلوث حرم بالاختلاف قال الرازي وغيره وليس هذا من خاصية
للحيض بل من به سلس البول او به جراحة نضاجة وتخشي من مروره التلوث ليس له العبور ولو
كان مثل الداخل يتجنب ويتجنب منه المسجد لطبيعة النجاسة فلهذا لم يدخل وهذا الدالك
واجب يحرم تركه **قال** والطوان لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها وقد حصلت في الحج اغتسل
بخل الحائض غيوان لا ينظرون بالبيت حتى تطهر يرواه الشيخان والمفتي البخاري وقد اتفق الا بمة
لاربعة على منعها من هذا الحديث وتبوع بزيادة عملها الحج وفي ان الحائض اذا اغتسلت وطافت
طوان الا ان لم يصح طوافها وانجبر يوم غدو الحائض وتبني على امرائها وقالت الحنفية يصح طوافها
ولم يمسها بدنة ولا يصح سعيها بعده لكثرة جبريشة وقال المغيرة من اصحاب مالك لا تشوط
الطهارة بل هي سنة فان طاف بمحدثا فعليه شاة وان طاف جنبيا فعليه بدنة **قال** والوطي والاستماع

هذا

هذا

وعلى

م

٣٣
 الله تعالى جل
 الليل كن اوله
 ثم جده في ذلك وال
 اعاد في الا

مخالف

2

حسن

حاشية
ومن التواضع وهو
بني ابراهيم رحمان
عليه السلام واحدهم
من الانوار
حاشية
قال سوره
في العنكبوت وما
اكرم الله في الدنيا
الذين يمشون
فخضروا في راي
هم واما قوله
صلى الله عليه
وآله وسلم في
ركعة وفي
الفصل خبره
وما فيها

زاد الجاري لا يعمون ثم اتى الصبي ركعتان واما اكثرها فالذي ذكره الرازي في العمدة والشرح الصغير
ونقله في الشرح الكبير عن الرواية واخره انها اثنتي عشرة ركعة واجتمع له قوله صلى الله عليه وسلم
لا يديان صليت الصبي اثنتي عشرة ركعة بين الله لك بيتا في الجنة رواه البيهقي وضعفه وقال القوي
في شرح المذهب اكثرها ثمان ركعات قاله الاكثرون ورواه الشيخان من حديث ابي هاشم بن ربيعة
في التحقيق قال الرازي وروى عنها من حين ترتفع الشمس اي قد رجع الى الاستراحة وبعده الزوي على ذلك
في شرح المذهب وكذا ابن الرقعة لكن قال الزوي في الوردية الذي قاله صاحب ان رتبته لا يدخل
بطلوع الشمس لكن يجب تأخيرها الى ارتفاع الشمس وقال الماوردي وروى عنها الخليلي في ربيع النها
يرجم به الزوي في التحقيق قال الغزالي والمعني فيه حتى لا يغفلوا ربيع النها عن عبادة ربه اعلم وان
صلاة التراويح فلا شك في سنها وانقضاء الحجاج على ذلك قاله غيره لحدود العبادة سواء الاقوال
وفي الصحيحين من تمام رمضان اجازة واحتمال اغفاله ما تقدم من ذنبه وما بعده من حديث
رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام صلاها ليالي فصولها ثم صلى في بيته باقي الشهر وقال الشيخ
ان تقرر من عليكم فنجوز اعنائهم انه عليه الصلاة والسلام استعمله ذلك وكذا الصديق رضي
الله عنه وصدر من خلافة الفاروق ثم رآه الناس يصلونها في المسجد فزاد في اثنين اثنين **فصل**
على اي رضي الله عنه ورضي عنهم عشر ركعات واجمع الصحابة بعد علي ذلك ومغل
لا يثبت من المأثورات وسبقت بالتراويح لا تقبل كذا يستريحون بعد كل تسليتين ويروي في كل ركعة
التراويح اوقيتا رمضان ولوصلا ما رتبنا بسلامة تصح فلان ما وصلي سنة الظهر اربع ركعات
فانه يصح والعز ان التراويح شرعت فيها الجماعة فاشبهت الغزاة من لا تقرب عما وردت وروى
ما بين صلاة العشاء وطلوع الفجر يفعلها في الجماعة افضل لا سوي قبل الافراد افضل كسابر العز
وبل ان كان حاضرا للقرآن اما من الكسل ولم يحضر الجماعة فيحلفه فلا يقرأ افضل والحمد لله
افضل ربه اعلم **فصل** في شرائط الصلاة قبل الدخول فيها اعلم ان الشرط في اللغة الغلا
ومنه اشتراط الساعد وفي الاصطلاح ما يلزم من عدم الصحة وليس بركي وهذا هو الذي
هناك ذكره بعض الشراح وهو صحيح ان عددنا البطلان شرطا واما ما ذكره الشيخ فهو
ثم ان الصلاة لها شروط واما ان كان رايها من وحيات فالشروط كما ذكره الشيخ خمسة
الزوي في المنهاج ايضا حجة لانها اختلاف في الكيفية واشترط الشيخ بقيل الدخول
عما رخصه فيها وهو مبطل فانه لا يبعد شرطا بل بعد ما تقدم هو اصطلاح جماعة منهم قال
في شرح المذهب الصواب انها مبطلات لا شروط وعرف في الوردية البطلان شروطا تذكر
ثم قال السادس يكون عن الكلام السابع الكن عن الاله تعالى الكثيرة الشروط الثامن حاله

عند
رضي الله عنه
فجوزهم

الثاني

الاول

والوسيط قال

عن الكل نصارى ثمانية وهذا قال في اصل الوردية بشرط ثمانية واعلم ان الشرط والركن له بد
منها في صحة الصلاة ولكن يترقان بان الشرط ما كان خارجا من ماهية الصلاة والركن ما كان داخلها
واما الاصلان فيجب سجود السهو بخلاف الهيات وسياق ذلك **قال** ولطاهرة الاغصان عن الحدث
والخس يشترط لصحة الصلاة الطهارة عن الحدث سواء في ذلك الاغصان والاخر عن القدرة لان ثلثه
المطهورة يجب ان يصل على حسب حاله ويجب الاعادة ونوصن صلاته بالصحة على الصحيح
والدليل على اشتراط الطهارة الكتاب والسنة واجماع الامة قال الله تعالى اذا قمتم الى الصلوة
فاغسلوا وجوهكم وايديكم وارجلكم الى المرافق واما صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهورة الاحاديث
في ذلك كثيرة جدا فلو صلى بغير طهارة فكان محدثا عند احواله لم تنفذ صلاته عما اذا كان
او ناسيا وان احوه مستطهر اثم احدث باختيار بطلت صلاته سواء علم انه في الصلاة ام لا وان احدث
بغير اختيار بطلت طهارته بلا خلاف وبطلت صلاته ايضا على المشهور لغيره لا تنفذ شرطها وبغير حديث
ابو داود وحسنه الترمذي في قوله تدعى بغير اذا تطهر واخبروا له حديث صغير الشرط
اشترط الطهارة عن نجاسة في البدن والثوب والمكان اما البدن فلقوله تعالى والرجز فاهجور والرجز
وفي الصحيحين احاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها اذا اغتسلت لميصة
الصلاة واذا ادبرت فاغسل عنك الدم وصل منها حديث القبرين انها لا يغد بان اما احدهما
فان لا يتنزه من البول وفي اضافة عذاب القبر الى البول خصوصية تخصه دون بقية المعاصي وقد
اخره من البول فان عجمه عاتق عذاب القبر من عذاب الله تعالى من عذابه واما الثوب فملأه الكوفة
من الحديث في دم اللعين يصيب الثوب قال ثم اغسله بالما حديث صحيح واما المكان فلقوله صلى الله
عليه وسلم لا يبالى بالحدادي والمجد صواعليه وروى في حديث صحيح متفق عليه اذا عرفت هذا فاعلم
ان النجاسة تسبب نجاسة رابعة في مظنة العفورة ستة لا يغني عنها النجاسة غير المعفورة عنها
يجب اجتنابها في الثوب والبدن والمكان فلو اصاب الثوب نجاسة لا يغني عنها غسله وضعفها
اخره ويلزم ذلك اذا عجز عن الغسل وكان الباقي يسترا العورة بشرط ان لا يغني من قيمته
القطع اكثر من اجرة الثوب وان لم يعرف موضعها من البدن والثوب وجب غسل كله ولا يجوز
اجتنابها ولو اصاب طرف ثوبه او عاتقه نجاسة بطلت صلاته سواء كان الصاب يفر كبركته فلو
لا يقرب من طرف جلي او شدة في وسطه وطرفة الاخر نجاسة او يلق على نجاسة فبطلت الصلاة
والرازي الكبير والوردية البطلان كالعانة والثاني لا يطل قال الرازي في الشرح الصغير
وهو اوجه الوجهين ولو كان الجبل في يده او شدة في وسطه وطرفة الاخر مربوط في عنق
حمار وعلى الحمار جل نجاسة فبطلت الصلاة ولا يبيد البطلان لان بين الجبل والنجاسة واسطة

والثاني

عظماء فلو انقطع موضعها

ولو صلى على سبيل الحق نجاسة او على طرد من نجاسة او على سرير من نجاسة لم يضر ولو كانت
نجاسة غاذية صدره في حال سجوده او عين من نجاسة لا تصل صلاته لا بد من غسل النجاسة
ولا صلى عليها ولو صلى وهو حامل نجاسة لم تنقض صلاته لا بد من غسل النجاسة ولو كان في ابهامه كسرة
غير طاهر وبالنسبة ذلك القسم الثاني النجاسة الواقعة في مظنة العفورة من اذرع منها الاثر الباق
على محل الاستنجاء بعد المجرى يعني عند ولو حل ثوبا عليه نجاسة معفو عنها لم تنقض صلاته كما لو حل
سترا المجرى ولو انشئت بالعرف عن محل الاستنجاء فالاصح العفو عن الاحتراز ولو حل حيوانا نجس
منفذه بالخارج منه في بطلان صلاته رجحان الاصح عند ايام الحرمين البطلان وتطوع به الترف
والاصح عند العراقي صحة صلاته ولو حل بيضة مذقة خشوها دم وظاهرها طاهر فالاصح بطلان
الصلاة ومنها طين الشوارع يتقن النجاسة يعني عاتية ذرة او اثار الاحتراز منه غالبا ويختلف
بالوقت فيعفي في الشوارع الصفي ويمنع النجاسة من البدن فيعفي عن الاذيال دون الاكشاف
والرائحة والاكمام وكل ذلك في القليل دون الكثير فالقليل لا ينسب صاحبه اليه اليه القلة تنقض
بطلان الكثير فانه ينسب فيه اليه القلة تحفظ ولو اصاب اسفل للمق او النعل نجاسة فلهذا لا بد
حتى ذهب احرازها في صحة صلاته قوله ان الصحيح لا يصح سفل لان النجاسة لا يظهرها الا الما حل
في الاحاديث الصحيحة ومنها دم البراغيت فيعفي عن قليله في الثوب والبدن لشدة الاحتراز
يعفي عن كثيره في الاصح عند النووي والاصح عند الرازي يعني والقليل البراغيت ويحل في
كالبراغيت وكذا بول الخفاش وفي صنبط القليل والكثير خلاف الاصح الرجوع فيه اليه العرب
ويختلف ذلك باختلاف الاوقات والبلاد ولوشك هذا هو قليل او كثير فالراجح انه قليل لان الله
عدم الكثرة ولو قتل جملة او برع ثوبا في ثوبه او بدنه او بين اصابعه فتلوث به او سبط الثوب
الذي عليه الدم المعفو عنه صلى عليه ارجله فان كان كثير لم تنقض صلاته وان كان قليلا فالاصح في
الحقيق العفو ونقاه في شريح المذهب عن المتولي واقره ولو كان الثوب زائدا على لباسه لم تنقض
صلاته لانه غير يصير اليه والله اعلم ومنها دم البثور وتيجها وصدورها كدم البراغيت فيعفي
قليله وعن كثيره في الاصح ولو عصبه على الراس والبثورات جمع بثور وهو خراج صغير ولو اصابه
شي من دم نفسه لان البثورات بل من الدمامل والقروح وموضع الفصد والحامية ففيه خلاف
والاصح عند النووي انه كدم البثورات ثم بالقروح والنفطات ان كان له راحة فهو نجس
والاصح انه طاهر ولو اصابه دم غيره فان كان كثير لم يعفي عنه لانه لا يثق الا بغيره
منه وان كان قليلا لم يقله الا حسن عند الرازي عدم العفو والاصح عند النووي العفو ويستثنى
دم الكلب والخنزير لفظل نجاستها **فروع** اذا صلى نجاسة لا يعفي عنها وهو حامل بها حال

ان كان نجاسة من الميت
ما اذا كان طاهر ولا ينقض
ان قال المصنف في صلاة الخوف

الصلاة سواء كانت في بدنه او ثوبه او موضع صلاته فان اعلم بها البتة فتقولان الجديد لا يظهر
نجس عليه القصة لانها طاهرة واجبة فلا تستقطب بالجهل كطهارة العود والقديم انه لا نجس وتقلد
ابن النذر عن خلايق واختاره وكذا النووي في شريح المذهب وان علم بالنجاسة ثم نسيها فطرقتان
احدهما على القولين والمذهب النقطع بوجوب القضا لتقصيره ثم اوجبت الامادة فيجب عليه اعادة كل
صلاة صلاها مع النجاسة يتيقن ان احتمال حدوثها بعد الصلاة فلا شيء عليه لان الاصل عدم وجوبها
في ذلك الزمن ولو راي شخص يريد الصلاة وفي ثوبه نجاسة والصلي لا يعلم بها لم يعلم العالم اعلامه بذلك
لان الاسر المعروف لا يتوقف على العصيان بل هو المستندة قال الشيخ عن الذين امن عبد السلام هي
مسئلة حسنة والله اعلم **قال** وستر العورة بلباس طاهر والوقت في مكان طاهر او طهارة اللباس في
المكان عن النجاسة فقدر ما استتر العورة فواجب مطلقا حتى في اللثة والعلية على الراجح لان
الستار احق ان يسبحي منه سواها الصلاة وغيرها والعورة في اللغة القصر والليل وبالسبحي
منه هي هنا ما يجب في الصلاة والدليل على ان سترها شرط لصحة الصلاة قوله صلى الله عليه وسلم
لا صلاة حايض الا بغير قال النووي حديث حسن وقال الحاكم هو على شرط مسلم والمراد
بالاخذ بالبالغ والاجماع منع عدم ذلك عند القدرة فاذا عجز عن السترة صلى عريانا ولا اعادة
عليه على الراجح لانه عند زعمهم وربما يديم ثوبا او جينا الاعادة لشق ثم شرط السترة ان تمنع لون البشرة
سواء كان من ثياب او جلود او ورق او حشيش وخود ذلك حتى الطين والمالك كدر وصورة الصلاة
في الما على المنارة والاصح وجوب التطين لانه تاد على السترة ولا يكون الثوب الرقيق مثل غزل البنات
ومنه لانه لا يمنع لون البشرة وكذا العكاس الذي له الخاش ولو كانت عورته ترى من جيبه
في ركوعه او سجوده لم تكن فيجب امانه او وضع شدة عليه ويجوز لو لم يجد الا ثوبا نجسا
ولم يجد ما يغسله فتقولان لا يظهر انه يصلي عريانا ولا اعادة عليه والثاني يصلي بينه وبينه ولو كان
محبوسا في موضع نجس وسعد ثوبا واحدا لا يكفي للعورة والنجاسة فتقولان ايضا اظهرها بيسطه
للنجاسة ويصلي عريانا بلا اعادة والثاني يصلي بينه على النجاسة ويبيد ولو لم يجد العاري الا ثوبا
العري حرم عليه لبسه بل يصلي عريانا ولا يعيد وليس له اخذه منه تهرأ ولو ربه له لم يلزمه
قبوله في الاصح للمنة ولو اعاره لم يذم قوله لصنع المنية فان لم يقبل صلى عريانا لم تنقض صلاته لقد ربه
على السترة ولو باعه اياه او اقرضه كالماني المتيهم ويكره ان يصلي في ثوب فيه صورة ومثلها
والمرأة منقبه لان يكون في مسجد وهناك اجاب لا يتردد عن التطهر فان خيف من النظر اليها
بالحوالي الفساد حرم عليها ربح النقاب وهذا كثير في مواضع الزيارات كبيت المقدس زاده الله
خاله ترقا لم يجنب ذلك ويستحب ان يصلي الشخص في احسن ثيابه والله اعلم **قال** والعلم بوجوب

اختاره

اذا

سنة

الوقت لا شك ان دخول الوقت شرط في صحة الصلاة فان علم ذلك فلا كلام وان جهله وجب عليه
الا حجة دلالة ما مر به ولا فرق في الجهل بين ان يكون لعينه او حسي في موضع مظلم او غير ذلك ولقد
عليه الخروج من البيت المظلم لروية الشمس فهل يلزم ذلك وجهان احدهما في شرح المذهب له الاحتياط
ولو اخبره عدل عن مبانة بان قال ايت الغرط العا او الشفق عاربا او اخبره عدل ان يرويه ان منع
عليه الاحتياط كما لو اخبر شخص بنص من كتاب او سنة في مسألة لا يجوز التخييل مع وجود النص
ثم الاحتياط يكون بوردين قراة ودرس علم ونبا وسبح ونسخ ونحو ذلك وسواء منه او من غيره
كما قاله ابن الرفعة ومن الامارات صياح الديك المحرب والفرق الواحد ان لم يكن ثقة فلا با حذر
احدا اذ انه وان كان ثقة وهو غير عالم بالوقت فكذلك وان كان ثقة عالما بالوقت وجها
قال الرافعي لا يخرجه له لا يخرجه عن احتياط والمجتهد لا يقلد مجتهدا غير انما اذا اذن يوم الاحد
فانه يخرجه عن مشاهدة وقال النووي ياخذ بقوله ونقله عن نص الشافعي فانه لا يتقاعد عن صياح
الديك ثم حيث امره بالاحتياط نظر ان كان عاجزا عن الدلالة فلا يصح في شرح المذهب به نقله
وان كان يحسنه نظر ان صلى بالاحتياط لم يصح صلاته وجب عليه ان يعيد ان صلى في الوقت
وان اجتهد نظر ان لم يقبل على طه شي اخر الحصول القن والاحتياط ان يدخل في زمن يقبل عليه
انه لو اخرج لمخرج الوقت وان غلب على طه دخول الوقت صلى ان لم يبين له الحال فلا شيء عليه
وان بان وخرج في الوقت فلا كلام وان بان بعده صحت وان يؤكل اذا صرح به الرافعي في
الصيام وان بان انها قبل الوقت تصح على المذهب ولو علم المجتهد دخول الوقت بالمسب قاله
المذهب انه يعمل به بنفسه ولا يعمل به غيره والجميع الموقت للمجته عرف الناس كقولهم الذي
يصرون بالرمل فانه مشتقة منهم يكون من الاعتقاد وهو نذوق كافر وقد صح عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال من اتي عزا قال لم يقبل له صلاة اربعين يوما ورايه مسلم من اتي عزا قاله من
شيئ صدقه ولو اخبره بنص بان صلاته وقعت قبل الوقت نظر ان اخبره عن علم او مشاهدة وجبت
للاعادة وان اخبره عن احتياط فلا والله ما علم **قال** واستقبال القبلة في الكعبة وسبقت قبلته
لان المصلي يقابلها وكعبة لا ارتفاعا واستقبالها شرط لصحة الصلاة في حق القادر لا في شدة
المعروف وفي نقل السفر المباح لقوله تعالى فوجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم
شطره الاستقبال لا يجب في غير الصلوة فتعين ان يكون في الصلاة ولقوله صلى الله عليه وسلم المصلي صلاته
واستقبال القبلة وكبر ثم الغرض في حق القريب من القبلة اصابة قبيلتها وانما اذا جامع بينه
فلو خرج بعض بدنه عن مساحتها فلا تصح صلاته على الاصح واما المجتهد في الغرض في حقه
فان اظهره ايضا اصابة العين للآية لكن يكفي غلبه الظن بخلاف القريب فانه يلزمه ذلك

يقين

يقين لغرضه عليه بخلاف البعيد والغلة الثاني ان الغرض في حق المجتهد الجهد واعلم انه يشترط ايضا
ان يكون بصلي الغرض مستقرا فلا تصح من الماشي وان استقبل ولا من الراكب الذي يتغير دأبه
لعدم استقراره فلو كانت الدابة واقفة استقبل ولا يحل بالقيام صحت على الاصح وقطع به الجمهور
ثم تصح في السفينة السائرة بخلاف الدابة والفرق ان المخرج من السفينة في اوقات الصلاة الى السيرة
يتعذر او متعسر بخلاف الدابة ولو كان من النزول عن الدابة او الدابة انقطاعا عن رفقة او كان
يخاف على نفسه او ماله صلى عليها واعاد واعلم ان القادر على تبين القبلة لا يجوز له الاحتياط واما من
القادر على التيقن فان وجد من يخبره عنها عن علم اعتد به ولم يجتهد بشرط عدالة المخبر يستوي
في ذلك الرجل والمرأة والمروءة العبد فلا يفتل قول الكافر قطعاً وكذا الفاسق كقصاة الرشي وائمة
الظلمة وشهودهم المهور وكذا لا يقبل قول الصبي المميز على الصحيح ثم المخبر قد يكون باللفظ
وقد يكون دلالة كالحارب المجتهد وسواي ولك في العمل بالخبر اهلا حجة وغيره حتي ان العمي
يخبر بالحرب بالمرجح جتهد البصير وكذا البصير في الظلمة ولو اشتبه عليه موضع فلا شك
انه يصير حتى يخبره غيره صريحا فان خاف من الوقت صلى على حسب حاله واعاد هذا كله اذا
وجد من يخبره عن علم وهو من يعتد قوله اما اذا لم يجد العاخر من يخبره فتارة يقدر على الاحتياط
انه لا يدرى ان قدر لزمه الاحتياط واستقبل ما ظنه القبلة ولا يصح الاحتياط الا باذنه القبلة
في كثيره واضعفها الرياح لا اختلافها واذا ما القطب وهو في صغير في نبات نغسي الصغري بيت
الغرضين والمجته اذا جعله الواقف خلق اذنه النبي كان مستقبلا القبلة ان كان بناحية الكوفة
عزاد دهران وحر جان وما والاها يكون على عاتقه الايسر ان يعلم بمصر ويكون خلق ظهره
بومشق وليس للمقادر على الاحتياط تقليد غيره فان فعل رجب قضا الصلاة وسواها خرج
الوقت ام فان صار الوقت صلى كمن كان رجب للاعادة هذا هو الصحيح وقيل تقليد عند خوض الغزاة
ولو خفيت الادلة على المجتهد لغيره لوطلمة او تقارصت الادلة ففيه خلاف منتشر لخصه قولان
اظهرهما لا يقلد قال امام الحرمين **قال** الخلاف عند صيق الوقت ام اذا لم يصيق فلا يقلد قطعاً لعدم
المصلحة هذا في القادر **قال** يدر على الاحتياط بان كان عاجزا عن ادلة القبلة في الاصح البصير
العمي لا يقلد ادلة ولا له اهليه معرفتها وجب عليه تقليد عدل عارف بالادلة سواءه الرجل
والمرأة والعبد واعلم ان التقليد هو قبول قول المحدث في الاحتياط وقولنا يصير راي القاطن
او راي الخلق الكثير من المسلمين **قال** هنا عا ان الاحتياط قبوله حتى لا تقليد **قال** انه لم
يستند الي الاحتياط بل الي الروية ولو اخبر عن الاحتياط مجتهد بنقل من شامها على الصحيح
والادلة تقليد الادق اعلم وقيل يجب ذلك روجه الرافعي في الشرح الصغير قال ابن الرفعة

القبلة

سليم

ونقله القاضي ابو الطيب عن نصر الشافعي في الام قال ان الرخصة لا تكون الا كثيرا على التخييل واعلم ان
المصلح بالاحتياط اذا ظهر له الخطا في الاحتياط فان كان قبل الشروع في الصلاة اعرض عنه واعتد
للمهية الذي يعلمها او يظنها فان تساوت عنده جهتان فله الخيار بينهما على الاصح ولو يتيقن الخطا
بعد الفراغ من الصلاة وجبت الاعادة على الاظهر لغوات الاستقبال وقيل لا بعيدا اعتبارا بما ظن
رقت الفعل لانه ما يورث الصلاة والاول مذهب الفقهاء والثاني مذهب المتكلمين ولو لم يتيقن الخطا
ولم يتيقن الصواب بل ظننه فلا اعادة عليه لان الاول يجتهد فيه فلا يتيقن الاحتياط ولا الاحتياط حتى لو
صلى اربع صلوات الى اربع جهات باحتياط فان تلا اعادة على الصحيح ولو يتيقن الخطا في اثنا الصلاة بطلت
على الاظهر وظن الخطا فالاصح انه يخرج من صلاته حتى لو صلى اربع ركعات الى اربع جهات
باحتياط فان تلا فصار لو صلى بالاحتياط ثم اراد صلاة فريضة اخرى حاضرة او نائية وجب
الاحتياط وعلى الاصح سعيه في اصابة الحق ولا يحتاج الى اعادة الاحتياط للثالثة قطعاً قاله في الروضة
ولو اجتهد اثنان وادى احتياطاً لكل واحد منهما الوجهة على كل منهما باحتياطاً ولا يقتضي بطلان
لا ركلا منهما بغير خطا صاحبهما لو اختلفا احتياطاً دما في الاماين او التوبين المتصير اخرجهما
ولو شرع في الصلاة بالتقليد فقال له عدل خطاك فلان فان كان يخبر عن علم ومعاينة وجب السجود
الى قوله وان كان يخبر عن احتياطاً فان كان قول الاول عنده ارجح لزيادة عدالة او هو ائنه لا يوجب
ار هو مثله اولى يعرف انه شله ام لا لم يجب عليه العمل بقول الثاني ولا يجوز على الصحيح وان كان
الثاني ارجح فقول ربي على الصحيح كتغير احتياطاً به ولو قال له المجتهد الثاني ذلك بعد الفراغ
من الصلاة لم تلزمه الاعادة قطعاً وان كان الثاني ارجح كما لو تخير احتياطاً به بعد الفراغ ولو قال
الثاني ان علي الخطا قطعاً وجب قبوله قطعاً سواء اختلف هذا القاطع بالخطا عن الصواب متيقناً
او مجتهداً يجب قبوله لان تقليد الاول بطل يقطع هذا انه اعلم بالشرط السادس السكون عن
الكلام بالتمكلم ان كان غير معذور ونطق بحرف منهم مثل ق وتث يبطل ان كان نطق
بحرفين بطلت انهم كنتم اولا كمن وعين وبطلانها بالثلاثة فصاعداً اولى ولا فرق في البطلان
بين ان يكون لمصلحة الصلاة كقوله للامام ثم ام لا ولو نطق بحرف بعده مدة فالاصح بطلانها
لان المدة حروف وبالنسبة خلاف الراجح انه ان بان منه حرفاً بطل ولا فلا هذا اذا كان
غير عذري فان كان مخلوقاً فلا بأس ولو تعذرت القراءة الواجبة لا بالنسخة تنسخ وهو
معذور وان تعذر الجهر فالراجح انه ليس بعذر ولو تنسخ الامام وظاهر من حرم ان ينقل
للخامس ان يبدو على متابعه وجهان الراجح نعم والظاهر انه معذور واما الضحك والبكا
والاين فان بان منه حرفان بطلت والا فلا وسواء كان البكا للدين او للاخرة وان تكلم

م
الثاني مجتهد فيه

المصلح

المصلح هو معذور كمن سبق لسانه الى الكلام بلا قصد او غلبه السعال او الضحك وباد منه
حرفان او تكلم ناسياً او جاهلاً بقرينة الكلام وهو قريب عهد بالاسلام فان كان يسيئ لم يبطل
صلاته وان كثرت بطلت على الاصح والقلة والكثرة يرجع بينهما الى العرف ومنه الى ذلك في شرح المذهب
كثر العطاس وقال انه يبطل ولو جهل كونه التنصيص مبطلاً فهو معذور بخلاف حكمه على العوام
ولو اكره على الكلام بطلت صلاته على الاظهر لانه نادر كما لو اكره على الصلاة بلا طهارة او على
ان يصلي وهو قاعد فانه يجب الاعادة ولو اشرى انسان على الهلاك فادان اذاره ولم يحصل الا بالظلم
وجب وبطلت صلاته على الاصح لوجوب الكلام ولو قال المصلح انه من حزن النار بطلت صلاته على الصحيح
الشرط السابع الكف عن الافعال اعلم ان الفعل الزايد على الصلاة ان كان من جنسها كالركوع
والسجود وزيادة ركعة ان اعتمدت على بطلت مساوئ الزايد او كثر وان كان من غير جنس
الصلاة فاتفق الاصح على ان القليل يبطل والكثير يبطل ويصنع القليل والكثير ارجح الصح
الرجوع منه الى العادة فلا يصح ما بعده الناس قليلاً كما اشار به السلام وخلع النعل وخزها
ثم قالوا الفعلة الواحدة كالخطوة والصرة قليل قطعاً والثلاث كثيرة قطعاً والاثنتان قليل
على الاصح واتفق الاصح على ان الكثير ما يبطل اذا نزل الى ان تفرق بان خطا خطوة ثم بعد ذلك
من خطوة اخرى وكرره لك مرات فلا يطر قطعاً قاله في الروضة وسيشهد له حديثاً انه
صلى الله عنهما فلو تردد في فعل هل وصل الى الحد الكثرة ام قال الامام الاظهر انه لا يؤثر لان الاصل
عدم الكثرة وعدم بطلان الصلاة ثم جرد الحرفين فبان ان عيد الثاني منقطع عن الاول واعلم ان
شرط الفعلة الواحدة التي لا تبطل ان لا تتعاضد فان اتمت طلت كالروية الفاحشة
ابطلت قطعاً قاله في الروضة لانها مائة للصلاة واعلم ان الحركات الخفيفة كتحريك
الاصابع في حكة لا تضر على الاصح وان كثرت وقولنا انها تضر بهية تقطع الصلاة ولا
بالخشوع اما الوجز كفه فلا تا على جسده يهتريش فان صلاته تبطل قاله في الكافي الا ان يكون
به حرب لا يقدم معه على عدم الملح فيعذر واعلم ان كثير الفعل حيث اطل عند العذر
فكذا يبطل عند فعله شهراً على المذهب لانه يقطع نظم الصلاة والله اعلم الشرط الثامن
الاساك عن الاكل فان اكل المصلح شيئاً بطلت صلاته وان قل لانه ينا في الخشوع وفي وجبه
لا تبطل بالقليل وهو غلط ولو كان بين اسنانه شيء فابتلعه ارنزلت من راسه فامسك
فابتلعها عامداً بطلت صلاته ولو كان مغلوباً بان جري الريق يباقي الطعام او نزلت
الغابة ولم يمكنه اساكها لم تبطل صلاته لانه معذور وان اكل ناسياً او جاهلاً بالتحريم
فان قل لم تبطل وان كثرت بطلت على الاصح واعلم ان المضغ وحده فصل يبطل كثيره الصلاة

الفعل

يشترط

وان لم يصل شي الى الجوف ولو كان فيه عقيدة فذات وتر الى خوفه منها شي بطلت صلاته
وان لم يحصل منه نقل او وصول المنكر الى خوفه وبغير عن هذا بان الاساك شرط في الصلاة
ليكون حاضر للذهن تاريخا للاور العادية فعلى هذا تبطل الصلاة بكل ما يبطل به الصوم
فلا تكسر اذنه شي ودخل باطن اذنه بطلت صلاته والله اعلم **قال** ويجوز ترك الاستقبال
في حالتي في شدة الخوف والناقلة في السفر على الراحلة اذا التحم القتال ولم يتمكن من تركه
بحال لقتلهم وكثرة العدو واشتد الخوف ولم يلتم القتال ولم ياتوا ان يركب العدو واحتافهم
لو لم ياتوا ولو لم ياتوا لم يكن لهم التأخير عن الوقت للالة الدالة على اقامة الصلاة
في وقتها ويصلون ركبا ثا وشاة مستقبل القبلة وغير مستقبلها لقوله تعالى فان خفتم
من رجاله او ركبائهم فاصبوا بآذانهم ولا يفسر مستقبل القبلة وعين مستقبلها كذا
رواه مالك عن نافع قال نافع لا اري ذلك الا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اوردني وقد
رواه الشافعي بسنده عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ضرورة تدعو الى الصلاة
على هذه الحالة ولا يجب الاستقبال في حال التحم ولا في غيره وان كان راحلا قال العوفي
ولا اعاده عليه واعلم انما يعني عن ترك الاستقبال الا اذا كان بسبب العدو وتلو الخوف عن
القبلة بخارج الدابة وطال الزمان بطلت الصلاة ولو لم يتمكن من اتمام الركوع والسجود اقتصروا
على الايام ويجعل السجود اخف من الركوع ويجب الاحتراز عن الصياح بكل حال لعدم الحاجة
اليه ولو احتاج الى الغلات الكثيرة كالطعنات والفتريات المتوالية فبطلت الصلاة
على الصحيح كما لو اضطر الى المشي وتبدل بطلت بعض عليه الشافعي وقوله في شدة الخوف
كل ما ليس بمجعية من انواع القتال فيجوز في قتال الكفار ولا هذا العدل في قتال الغاة
وتال في قطاع الطريق ولا يجوز للبقاء ولا لقطاع الطريق ذلك لعصيانهم فلا يخفف عنهم
ولو قصد شخص نفس شخص او حريمه انفس غيره او حريمه واشتغل بالرفع عنه ذلك
صلى على هذه الحالة ولو قصد ماله نظرا انه كان حيوانا صلى كذلك وان لم يكن حيوانا
فقله ولا يظهر الجواز ويشمل مطلق الخوف كما لو هرب من سبيل او حريق ولم يجد مخرجا
عنه ولو كان على الشخص دين وهو مهسر وعاجز عن بيعة الا عسار ولا يجوز له السبق
ولو نظره حبه فله ان يصل عاريا على المذهب ولو كان عليه قصاص ويرجو العفوان
سكن الغضب قال الاصحاب الهرب وله ان يصلي صلاة شدة الخوف في حربه واستبعد
الامام جواز هربه بهذا التوقع ولو طالت الوقت على المحرم وخان ان صلى مستقرا فان
الوقوف بعرفة فيه اوجه الذي يحتمل الرافعي انه يصل مستقرا وان فان الوقوف والتأنيب يصل

ولا يقصد به

صلاة شدة الخوف جفا بينها والثالث يرخى الصلاة وتحصل الوقوف لان تصالح صعب قال النووي
ان الثالث هو الصواب وراي حجة الراعي ضعيف والله اعلم **قال** والناقلة في السفر على الراحلة
يجوز للسائر التنقل راكبا واثباتا الى جهة مقصده في السفر الطويل والقصير على الوجهين
الراكب مالا راء الشبخان عدا عن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل على
راحله حيث اوجبه الله واذا اراد الفريضة نزل واستقبل والسبب في ذلك ان الناس يحتاجون
الى الاسفار ولم يلم ولم اراد وقصد في الناقله فلو شرط الاستقبال في التنقل لادى الى ترك الاراد
او ترك مصالح معاشهم واما الماشي فيا لقياس على الراكب لوجود المعنى ثم هذا الراكب
الذي لا يمكنه انما الركوع والسجود فان امكنه ان كان في سرقة كالحجارة وخوفه ان يراه
ذلك لانه لا شقة عليه كراكب السفينة واما من لا يمكنه ذلك في وجوب الاستقبال
التحتم اوجه الصحيح ان سهل عليه ذلك بان كان الزمان في يده وهي سهلة التبادا
كانت نائمة وان كان الخوف عليه ان يخربها لزمه ذلك وغير السهلة بان تكون مخطورة
او صعبة الاقباد واجتهدوا بان عليه الصلاة والسلام كان اذا سافر واراد ان يتطوع استقبل
بما تته القبلة وكبر وصلى حيث وجه ركابه رياه ابو داود ومن رواية الشافعي باسناد صحيح حسن
المعنى فيه وقوع اول العبادة بالشروط والباقي يقع تبعا كالفنية يجب ذكرها في ادل
الصلاة ويكفي دوامها حكما لا ذكر العسر واذا شرطنا الاستقبال عند الاحرام لم يشترط
عند السلام على الراجح كما في سائر الاركان ثم معها امكنه الاستقبال في الصلاة وجب
بان وقت الدابة لحاجة سواي ذلك وقت التحم او غيره فاعرفه واعلم ان صوب يرد
مقصود المسافر هو قبلة فلو اخرج عن بطلت صلاته لانه لا حاجة له في ذلك وان اخرج
ناسيا وعلم يقرب لم تبطل وكذا الوعلطي الطريق ولو اخرج من الجاه الدابة وطال الزمان
بطلت صلاته على الصحيح كما لو انا له شخص عن صوب مقصده وان قصر لم تبطل للعموم
الحاج واذا لم تبطل في صورة النسيان فان طال الزمان سجد للسجود والاملا ولم انه لا يجب
على الراكب وضع جبهته على عرف الدابة ولا على السرج والا كان يلحقني للركوع والسجود
ويكون السجود اخف من الركوع يحصل التيميم بينهما وهو واجب عند التمكن نعم الراكب
في سرقة وخوفه ما يسهل فيه الاستقبال وانما الاركان يجب عليه الاستقبال في جميع
الصلاة وانما الاركان لقد رته هذا في الراكب اما الماشي فبغيره اقوال اطهرها انه
يركع ويسجد على الارض وله التشهد ماشيا لقوله في القيام ويشترط ان يكون
ما يلاقي بطن المصلي على الراحلة طاهرا مكو وطيت الدابة النجاسة في ترك الوطأ ما

في السفر
وفي رواية البخاري
يقضي على حالته
حيث توجهه

على الوجه ولورد الماشي خاصة إذا بطلت صلاته ثم لا يكلو الخط ولا احتياط في الشيء للشيء
واعلم أنه يشترط في جواز التفضل ركبا ومائتا دوا من السجود والسير فلو وصل التركب
خلال الصلاة اشترط انما سها الى القبلة متمكنا ويترك ان كان راكبا ركبا لو وصل
الى مكان اقامته وجعله التزول وانما الصلاة مستقبلا باراد دخول البنيان وحكم
بنية الاقامة حكم من وصل منزل اقامته **فروع** يشترط في حق الراكب والماشي الاحتراز
عن الافعال التي لا يحتاج اليها فلو ركض الراكب حاجة فلا بأس ولو اوجها بالاعذار او كان ماشيا
فعد بالاعذار بطلت على الراح والله اعلم **فروع** راكبا القاسم وهو الهام الذي ليس له مقصد معين
لا يستقبل القبلة مرة ويستدير بها اخرى ليس له ترك الاستقبال في شيء من نافله **فروع** راكبا
السفينة لا يجوز له التقليل منها الى غير القبلة لتكنه من ذلك نص عليه الشافعي كالراكب في السفينة
وهو يشترط الملاح ويتفضل حيث توجه لحاجته الى ذلك راجع الراجعي عدم استثنائه صرح بذلك
في الشرح الصغير وقال لا فرق بينه وبين غيره ورجح النووي انه يستثنى قال لا بد من استنباط
لحاجته من السفينة والله اعلم **قال فصل** باركان الصلاة ثمانية عشر ركنا البنية قد علم
ان الصلاة الشرعية تستعمل على اركان واسعا من وهين من الاركان البنية لانها واجبة في الصلاة
بغير ذكرها وهو اركان ركعتي التكبير والركوع وغيرها ومنهم من عد شرطاً قال النووي
في الشروط اشبه ورجحها انها تعين دواها حكما الى اخر الصلاة فاشبهت الوضوء بالاستقبال
وهو توجيه ثمة البنية قصد ملابد من قصد امور احدها فقل الصلاة لتمامها من سائر الافعال والثاني
بتعين الصلاة المات بها من كونها ظهرا او عصر او جنة وهذا لا بد منها لاختلاف الوضوء فمن
الوقت بالظهور او العصور يصح على الوجه لان الفاتحة تشاركها في كونها في بيضة الوقت الثالث ان يتر
الغريضة على الوجه عند الاكثرين سواء كان الماردي بالغا او صبيا وسواء كانت الصلاة تنصا ادا
ويشرح المذهب ان الصواب في الصبي انه لا يتوب في الغرض وفي اشتراط الاضادة الى الله تعالى بان
يقول الله وجهان الاصح انه لا يشترط اربع هل يشترط تعيين الاداء من القضا وجهان احدهما
في الراجعي لا يشترط لانها تعني ولهذا يقال ادب الدين وقصبت الدين والذي قاله النووي
ان هذا من جهل خرج الوقت لغيره وقال النووي في شرح المذهب صرح المذهب بانها اذا
نوي الاداء في وقت القضا وعكسه لم يصح قطعا والله اعلم ولا يشترط الغرض لعدد اركانها
ولا لا يستقبل القبلة على الصحيح ثم لو نوي الظهور حشا لم ثلاثا لم تنفقد واعلم ان البنية
في جميع العبادات معتبرة بالتبلي فلا يكفي نطق اللسان مع عقله التلب نعم لا ينعقد في
اللسان كن قصد قلبه الظهور وجوبه على لسانه العصر فانها تنفقد ظهرا والله اعلم ان من

النية

قال النووي في شرح المذهب صرح المذهب بانها اذا نوي الاداء في وقت القضا وعكسه لم يصح قطعا والله اعلم ولا يشترط الغرض لعدد اركانها ولا لا يستقبل القبلة على الصحيح ثم لو نوي الظهور حشا لم ثلاثا لم تنفقد واعلم ان البنية في جميع العبادات معتبرة بالتبلي فلا يكفي نطق اللسان مع عقله التلب نعم لا ينعقد في اللسان كن قصد قلبه الظهور وجوبه على لسانه العصر فانها تنفقد ظهرا والله اعلم ان من

واعلم ان شر البنية المحرم ودوامه فلو نوي بنية اثنا الصلوة المخرج منها بطلت وكذا لو نوي ان يخرج
او يستمر بطلت ولو علق المخرج منها على شيء فان قال ان عيط لي فلان اودق الباب خرجت منها
بطلت في الحال على الراح كما لو دخل في الصلاة على ذلك فانها لا تنفقد لاختلاف لغز المخرج
ركبا لو علق المخرج من الاسلام فانه يكفر في الحال بلاحلاف ولو شك في صلاته هل ان بكمال
النية او تركها او ترك بعض شروطها نظرا تذكر انه ان يكملها قبل ان ياتي بشي على الشك
وتصور الزمان لم تبطل صلاته لان موضوع الشك ودوامه كثير فعني عنه وان طال الزمان ما لا صح
البطلان لا يقطع نظم الصلاة ويندرش ذلك وان تذكر بعد ما اني على الشك بكوني في الموضع
والصحو بطلت وان اني يقول كالتقراء والتشهد بطلت ايضا على الاصح المصروف الذي قطع
به الجمهور وقال النووي قال الماوردي لو شك هل نوي ظهرا او عصر لم يجزه عن واحدة تشهدا
فان يفتقها بغير التفصيل المذكور والله اعلم واعلم انه يشترط ان تقارن البنية لتكبر الاحكام
بشيء ذكرها واما معنى المقارنة فيه اوجه احدها في الودعة هنا انه يجب ذكرها من اول التكبير
الى نزاعها والثاني ان الواجب استحضارها لاول التكبير فقط قال الراجعي في كتاب الطلاق
وهو الاظهر والثالث تكن المقارنة العرفية عند العوام بحيث بعد استحضار الصلاة وهذا ما
اختلفه الامام والغزالي والنووي في شرح المذهب والله اعلم **قال** والقيام مع القدرة اعلم ان القيام
او ما يقوم مقامه عند العجز كالعود والاصطباح ركن في صلاة الغرض الماردي عمران ابن حصين
رضي الله عنه قال كانت في بواسير وضأت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال علي ما عيا
فان لم تستطع فقا عدا فان لم تستطع بغير جني رواه البخاري وزاد النسائي فان لم تستطع
فقلعتا لا يكلف الله نفسا الا وسعها ويشترط في القيام الانتصاب فلو انحنى مغشعا
وكان قريبا الى جدار الركوع لم تصح صلاته ولو لم يقدر على القيام الا بجمع ثم لا يتأذي بالقيام
لزمه ان يستعين بمن يقيم فان لم يجد متبرعا لزمه ان يستأجر اخره المشدان وجدها
ولو قدر على القيام دون الركوع والسجود لعلته بظهوره لزمه ذلك لقد زنه على القيام ولو احتاج
في القيام الى شيء يعتمد عليه لزمه ولو كان قادرا على القيام واستند الى شيء بحيث لو انحنى سقط
محتم صلاته مع الكراهة ومن عجز عن الانتصاب وصار في عدا الركوع لم ينعقد بظهوره
لعجز او زمانة لزمه القيام على تلك الحالة فاذا اراد الركوع زاد في الانحناء منه وعليه وهذا
هو الصحيح وبه قطع العراقيون والمثولي والبخاري ونص عليه الشافعي والله اعلم **قال** والتكبير
الاحرام تكبيرة الاحرام ركن من اركان الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام مفتاح الصلوة
الوضوء وخبرهما التكبير وتطليها التسليم رواه ابو داود والنووي وعينها باسناد صحيح

في الحال

وقال الحاكم هو على شرط مسلم وفي الصحيحين في حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما اتيت الى الصلاة فاسبح
الحمد ثم استقبل القبلة وكبر قال النووي وهو احسن الا دلالة الله عليه الصلاة والسلام لم يرد
له في هذا الحديث الا الغرض واعلم ان تكبيرة الاحرام يقوي فيها امور فلو انقضى واحد منها
لم تجز ولم تصح صلاته احرها انه ياتي بضععة الله اكبر بالعريضة اذا كان فادرا لما رواه ابو حميد
الساعدي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة استقبل القبلة
ورفع يديه وقال الله اكبر رواه ابن ماجه وصححه ابن حبان فلو قال الرحمن الرحيم اكبر او اجل او
قال الرب اعلم وخوذه لك لم تجز ولو قال الله هو الاكبر اخذاه على المشهور انه لعطف يدل على
التكبير وهذه الزيادة تدل على التعظيم فصارت كالقائل الله اكبر من كل شيء فانه يجوز ولو عكس
فقال اكبر الله لم تجز على الصحيح ونصر عليه الشافعي لانه لا يسي تكبيرا بخلاف ما لو قال عند الخروج
من الصلاة عليكم السلام فانه يجوز لانه يسي صلاتا كما قاله ولو حصل بين الاسم الكوم ولقطة
الله اكبر فصل نظر ان قل لم يصح كالقائل الله الجليل اكبر ان طال الفصل كالقائل الله الذي لا اله الا
الله الملك القدوس اكبر لم تجز قطعا لخروج عن اسم التكبير ومنها انه لا يحصل بين الاسم
ولفظ اكبر وقفه ومنها ان لا يزيح ما قبل المعنى بان يجد الهوة من الله لانه يخرج الى الاستنها
او بان يشيع حركة الباء اكبر تنقي اكبار وهو اسم المحض او يزيدي في اشباع الهاء فتقول
واو او سوا كانت ساكنة او متحركة ومنها ان ياتي بالتكبير بكالها وهو مقتضب فلو
بعضها وهو في الهوي وقد وصل الى الحد اقل الركوع فلا تتعقد من صاها هل تتعقد نقلا
انه ان كان جاهلا انقعد ولا تلازمنا ان ينوي بها تكبيرة الافتتاح وهذا يقع كثيرا
من اذرك الامام راكعا وخوذه فلو نوي بها تكبيرة الاحرام والركوع لم تتعقد صلاته فزما
ولا نقلا على الصحيح للشريك ولو لم ينوي تكبيرة الاحرام ولا تكبيرة الركوع بل اطلق فالحق
الذي نصر عليه الشافعي وتطاع به جمهور الاصحاب لا تتعقد صلاته لانه لم يقصد تكبيرة الاحرام
وقيل تتعقد لغزنية الافتتاح وبال اليه الامم للمؤمن وبوده فزنية الركوع وهذا كله في
القادر على النطق بالعربية اما العاجز فان كان لا يتدبر على التعلم ما لم يحرس او بان لا يطاوعه
لسانه ان يترجم في ذكر اخر جميع اللغات في الترجمة سواء على الصحيح واما القادر على
التعلم فيجب عليه ذلك حتى لو كان بناحية لا يجد من يعلمه فيها لزمه السفر الى موضع
يتعلم فيه على الصحيح لانه سفر ورسيلة الى واجب ولا يتم الواجب الا به فهو واجب ولا يجوز
الترجمة في اول الوقت لمن امكنه التعلم في اخره فلو صلى بالترجمة من لا يحسن التعلم بالكلية
فلا اعادته عليه واما من تدبر على التعلم ولكن صان الوقت عن تعلمه لبلادة ذهنه او قلت يا

ولا بعد

ادركه من الوقت فلا اعادته عليه ايضا وان احسن التعلم مع التمكن وصان الوقت صلى بالترجمة
لحرمة الوقت ولجب الاعادة على الصحيح الصواب لتقصيره وهو اثم ولو كبر تكبيرات ودخل بالانذار
في الصلاة وخارج منها بالاشفاق لانية الافتتاح تنقض قطع الصلاة ولو لم ينوي غير الاول لا فتاح
ولا للخروج من الصلاة صح وحوله بالاولي ويا في التكبيرات ذكر لا تبطل الصلاة والوسوسة عند
تكبيرة الاحرام من تلاعب الشيطان وهي تدل على خجل بالعقل او الجهل في الدين والله اعلم
قال وقراءة الفاتحة بعد اسم الله الرحمن الرحيم وهي اية منها من اركان الصلاة وقراءة الفاتحة
لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب رواه البخاري ومسلم روي راية لا تجزي
صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة الكتاب رواها الدارقطني وقال اسنادها صحيح ورواها ابن حبان
وابن خزيمة في صحيحهما وروى راية ام القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها مستلحا عوضا رواها
الحاكم وقال انها على شرط الشيخين وروى الشافعي بسنده في حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه عليه
الصلاة والسلام قال فكبر ثم اقرأ بالكتاب وهذا ظاهر في دلالة الوجوب قال في الروضة بسم الله الرحمن
الرحيم كلمة من اول الفاتحة بلا خلاف بلا خلاف ووجه ذلك انه عليه الصلاة والسلام عد الفاتحة سبع
ايات وعد البسلة اية منها وعزاه الامام والغزالي الى البخاري وليس كذلك صحيحه نعم ذكر في
بارئيه وروى ابو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأتم الحمد فادركوا اسم الله
الرحمن الرحيم انما الحمد والكتاب والسبع المثاني وسم الله الرحمن الرحيم احدي اياتها رواه
الدارقطني وقال رجاله كلهم ثقات وعن ام سلمة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يمسك اية
الفاتحة رواه ابن خزيمة في صحيحه قال ابو نصر المودن اتفق قرا الكوفة وقها المدينة على انها
اية منها فان قلت وصحاح مسلم عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يمسك
الصلاة بالتكبير والقراءة والقراءة بالمحمد لله رب العالمين فالجواب ان القراءاة سورة الملقنة
بالحمد لله رب العالمين فان قيل هذا خلاف الظاهر فالجواب يقين ذلك جمعا بين الأدلة **قاعدة** هل
ثبوت البسلة قرآنا بالقطع ام بالظن قال في شرح المذهب الامم ان ثبوتها بالظن حتى يكتفي فيها اخبار
الاحاد لا بالقطع ولهذا لا يكفر فائتها جامع المسلمين قال ابن الوضحة حكي الغزالي ان صاحب
الغزير طاب تكبيرة جاحداها وتبين تاركها والله اعلم **قلت** قد حكي الماوردي والمحلي
وابن العربي وجهين في البسلة هل هي في الفاتحة قرآن على سبيل القطع كسائر القرآن ام على
سبيل الحكم بمعنى الحكم ان الصلاة لا تصح الا بها في اول الفاتحة قال الماوردي قال جمهور اهلنا
هي اية حكاها قطعا مغلطون الجمهور يقبلون اثباتها حتى الواحد كسائر الاحكام وعلى الآخر
لا يقبل كسائر الغرانات وانما ثبتت بالثقل القوي عن الصحابة في اثباتها في المحقق والله لم

واعلم ان القادر على قراءة الفاتحة يتعين عليه قراتها في حال القيام وبما يقوم مقامه ولا يقوم غيره
مقامها لما من الادلة ولا يجوز ترجمتها للايمان وسيأتي في تعيينها الامام والا موم والمفتون
في السرية وكذا في الجمهور وفي قول الجنب على الماسوم في المهرية بشرط ان يكون يسمع
القراءة ولو كان اصم او جديلا لا يسمع القراءة لزمه على الراعي تجنب قراءة الفاتحة بجميع حروفها
وتشديداتها قلوا سقط حرفا او خفف مشددا او بدل حرفا غير سواي ذلك الضاد وغيره
لم يصح قراته ولا صلاته ولو لم يكن لثاني المعنى كضمه قال نعم او كسرها او كسر كان اياك
لم يجز به ويتطل صلاته ان تعذر وجب اعادة القراءة ان لم يتجدد وجب ترتيب قراتها ولو قدم سحر
ان تعذر بطلت قراته وعليه استئنافها وان سبى لم يعتد بالمحذوبين على المرتب الا ان يطول
تستأنف القراءة وتجب المراجعة بين كل امان الفاتحة فان اخل بالمولاة نظر ان سكنت وطالت مدة
السكون بان اشهر تقطع القراءة او اعراضه عنها بطلت قراته ولزمه استئنافها فان قصر
مدة السكون لم يوتر ولو قصد مع السكون اليسير قطع القراءة بطلت قراته على الصحيح
الذي قطع به الجمهور ولو غفلها ذكر او قراته اية اخرا واجابة فترد ان وقع على غير الامام
غلط شخص في القراءة فردد عليه وكذا لو جملها طسه بطلت قراته وان كان ما غفل منه
في صلاته كتابه لقراءة امانه وقعه عليه رساله الرحمة والتعود من العذاب عند قراتها
ايها فلا يتطل قراته على الاصح هذا كله في القادر على قراءة الفاتحة امانا للحنن الفاتحة
حفظا لزمه تعلمها او قراتها من صحف ولو شيا ارجاء او اعارة ويزم له تحصيل الصفح
في الظلمة وكذا لزمه ان يتلقها من شخص وهو في الصلاة ولا يجوز ترك هذه الامور الا عند
التعذر فان عجز عن ذلك اما لصيق الوقت او بلادة ذهنه او عدم المعلم او المصحف او غيره
تراجع ايات ولا يترجم عنها ولا يقتل اليه الا كراهية عليه الصلاة والسلام قال للمسي صلاته
فان كان معك قراتها فاقرا لا فاجد الله وهله وكبره قال الترمذي حسن والمعنى ان القراءة
بالقرآن اشبه واشترط سبع الايات لا يقابل رهل شيطان تكون الايات بدل الفاتحة
متواليات فيه وجها ان احدهما عند الراعي نعم لان المتواليات اشبه بالفاتحة والاصح عند
النوري المنصوص انه يجوز المتفرقة مع القدرة على التوالي كما في قصار صلاته فان عجز
اي ذكر الحديث وروى صحيح ابن حبان ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
ان لا استطع اتعلم القرآن فغلني بالخبريني من القرآن فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا
اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهل بشرط ان ياتي بسبب
انواع من الذكر قال الراعي انهما نعم ولا يجوز نقص حروف البدل عن حروف الفاتحة

سوا

سوا كابد البدل قراتا او غير ذلك الاصل ولو كان يحسن اية من الفاتحة اي بها وبدل الباقي
ان احسنه ولا كرها ولا بد من مراعاة الترتيب فان كانت الاية من اول الفاتحة اي بها او لا
ثم بالبدل وان كانت من اخر الفاتحة اي بالبدل ثم الاية فاما يحسن شيئا رفق بقدر الفاتحة
لان القراءة واجبة والحوادث تترد فواجب فاذا تعذر احدها بني احدها في الاخر مثله
التشهد الاخير قال ابن الرنعة ومثله تشهد الاول والفتور وقال في الاخير لا يفي وقعة
الفتور لان قيا به مشروع لغيره ويجلس في التشهد الاول لان جلوسه مقصود في نفسه
والاعمال **قال** الركوع والطائفة فيه من هيئة الركوع ثابتة بالكتاب والسنة واجماع
الامة ووجوب الطائفة لقوله صلى الله عليه وسلم للمسي صلاته ثم اركع حتى تطير راعيا
وانزل الركوع ان يغني القادر المعتدل الخلقه حتى تبلغ راختاه ركبتيه يعني لو اراد ذلك
بدون اخراج ركبتيه يعني لو اراد ذلك بدون اخراج ركبتيه واخراجهما من لفتار ركبتيه
لان دون ذلك لا يسمى ركوعا حقيقة ولزمه قد راعيا لاختنا الى هذا الحد المذكور لا يجمع
ليسه وعذا ليرى الاعتناء على شي فان لم يقدر راعيا القدر الممكن فان عجز ارمي بطوفه
بغيره من قيام هذا في القيام واما القاعدة فكل ركوعه ان يغني قدر راجي اذي وجهه عاررا
ركبتيه من الاذن لا يجز به غير ذلك واكمله ان يغني بحيث تقاوي جهته موضع سجوده
ثم انزل الطائفة ان يصير حتى يستوعبها في هيئة الركوع ويفصل هويته عن رنقه ولو
وصل الى حد الركوع وزاد في الهوي ثم ارفع والحركات متصلة لم تحصل الطائفة وبشرط
ان لا يقصد بهويته غير الركوع حتى لو هوي لسجود لا لارة وصار في حد الركوع وارا ذلك كله ركوعا
لا يعتد بذلك الهوي لانه صوته عن هوي الركوع الهوي بسجود التلاوة واعلم ان اكل الكراع
ان يغني بحيث يستوي ظهره وعنقه ويدها كالصفحة وينصب يمينه ويأخذ ركبتيه
بكفيه ويفرن اصابعه ويوجهها نحو القبلة جائز السنة بذلك **قال** الاعتدال الطائفة
فيه الاعتدال ركعتي لقوله صلى الله عليه وسلم للمسي صلاته ثم ارفع حتى تقدر قائما واما وجوب الطائفة
فله حديث صحيح رواه الامام احمد وابن حبان في صحيحه وثبتا على الجلوس بين السجدين ثم الاعتدال
الراجح ان يبعد ركوعه الى الهيئة التي كان عليها قبل الركوع سوا صلاها قائما او قاعدا
ولو رجع الركوع راسد ثم سجود وشك هل تم اعتداله وحيث ان يعتدل قائما ويبيد السجود وجب
ان لا يقصد برنقه غير الاعتدال فلو رجع في ركوعه حية فترجع من غير اعتداله يعتد به ويجب ان لا يطول
الاعتدال فان طوله عدل اي بطلان صلاته ثلاثا او حدة اصحها عند امام الحرمين وقطع به النوري
بطل الا حيث ورد الشرع بنطويله في الفتور لم يتطل وهذا اختاره النوري وقال انه لا راجح

او صلاة التيمم
والثاني لا يتطل
سجدة واحدة
ان طولها قد اتم
الفتور لم يتطل

1301

بنظر

النصف

عليه السلام قال في الرخصة ويستحب القنوت في آخر ركعة في الثاني من رمضان كذا رواه
الترمذي عن علي بن ابي داود وعن ابي ابن كعب وقيل بقيت كل السنة في الوقت قاله الموردي
في التحقيق فقال انه قد ثبت في جميع السنة وقيل بقيت في جميع رمضان ويستحب فيه قنوت
عمدتين الله عنه ويكون قبل قنوت الصبح قاله الرازي وقال النووي لا يصح هذه لان قنوت الصبح
ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان تقديمه اولي والله اعلم **قال** وهما خمسة عشر شيئا
رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام وعند الركوع والرفع منه رفع اليدين سنة ينادي كذا
الشيخ لا ذلك عن نفعه صلى الله عليه وسلم سواي ذلك من علي قايما او قاعدا او مضطجعا
وسواي ذلك الموضع والنقل وسواي الرجل والمراة وسواي ذلك الامام والامور وكيفية الرفع
ان يرفعها بحيث يمازي اطاران اصابعه اعلى اذنيه واربعا يديه شحمتي اذنيه وكناه منكبيه
وهذا عن قول الشافعي والاحباب يرفعها حذو منكبيه وحجة ذلك ما رواه ابن عمر رضي الله
عنه انه عليه الصلاة والسلام كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة رواه الشيخان
وكذا استحب رفع يديه اذا قام من التشهد الاول ولو كان بكفيه علمه رفع المعصية او كل ارفع
رفع الساعد ويستحب ان يكون كفه للقبلة ويستحب كشف اليدين ونشر الاصابع والله اعلم
قال ووضع اليمنى على الشمال والرجلة والاستقامة يستحب ان يضع كفيه اليمنى على اليسرى
وتعيين بكفه اليمنى كوع اليسرى ثبت ذلك عن نفعه صلى الله عليه وسلم وكون القبض من
رصعة الكف واول اصبع اليسرى وقال الفقيه هو الجار بين بسط اصابع اليمنى في عرض القفص
وبين شترها في صوب الساعد ويستحب جعلها تحت صدره رواه ابن حزيمة في صحيحه وقيل
تحت المرة وقال ابن النضر ما سألناه لم يثبت فيه حديث ولو ارسل يديه ولم يقبض كرهه قاله الترمذي
وقال المتولي انه ظاهر المذهب لكن نقل ابن الصباغ عن الشافعي انه ان ارسلها لم يبعث فلا بأس
وعلمه الشافعي بان المقصود تسكين يديه بل نقل الطبري قوله انه يستحب والله اعلم ويستحب
ان يقول عقب تكبيرة الاحرام وجهتي وجهي للذي خلق السموات والارض حنيفا مسلما وما
من المشركين ان صلاي ونسكي ومحياي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك اسرت واناء
المسلمين رواه مسلم من رواية علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام كان اذا
استفتح الصلاة كبر ثم قال وجهتي وجهي الى اخره الا ان مسلما بعد قوله حنيفا للبت في
رواه مسلم بل زافا ابن حبان في صحيحه ومعنى وجهتي وجهي قصدت بعبادتي وميل اليك
بوجهي وحنيفا يطلق على المائل والمستقيم نقل الاول يكون بوضاء مائل الى الحق والسير
العبادة ولو ترك دعاء الاستفتاح وتعود لم يعد اليه سوا تعدا وسني لغوات محله ولو ادنا

في التور
صح

المسوق الامام في التشهد الاخير وسلم عقب خروجه نظران لم يتعد استفتح وان تقدمت الامام
فلا ياتي به لغوات محله ولو انه مجرد ما احرم فتح الامام من الفاتحة فقال ابن ابي داود لا افتتاح
لان الثانيين يسي يلقه في الرخصة عن البغوي واقره **قلت** وجزم به الشيخ البغوي
والفاصي حسين ايا ردت القراءة وعن جبروان مطلع رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان اذا افتتح الصلاة قال الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا ثلاثا
اللهم ان اعود بك من الشيطان الرجيم من هذرة وهذرة ونفخة الكبر ونفخة الشجر وكذا ورد تفسيره في الحديث
الحاكم صحيح الاسناد هذه هو المحبون ونفخة الكبر ونفخة الشجر وكذا ورد تفسيره في الحديث
قال الشافعي وتصل الاستعاذة بكل لفظ يستعمل عليها والاحباب اعود بالله من الشيطان الرجيم
وقيل اعود بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ويستحب القنوت لكل ركعة لو وقع الفصل
بين القرائين بالركوع وغيره وقيل تختص بالركعة الاولى **قال** والمحرم في موصفه والا سراري
موصفه والثامن للجهر بالقراءة في الصبح والاولين من المغرب والعشاء مستحب للامام
والاجماع المستفاد من نقل الحسن عن الحسن واما المنفرد فيستحب له ايضا لانه غير مأثور بالانصات
باشبه الامام وبين الجهر بالمسئلة بما يجهر فيه لانه صح من رواية علي بن عباس وابي عمر في هروية وعامة
عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر بها في العاقبة فلو صلى فائتة فان قضى
فائتة الليل بالليل جهر وان قضى فائتة النهار بالنهار وان قضى فائتة الليل بالليل او بالعكس
فأوجه الامح ان الاعتبار بوقت القضا فيسري في العشاء نهارا ويجهر في الظهر ليلا ولا يستحب في
الصلاة الجهرية الجهر بدعوى افتتاح قطعا وفي التعداد خلاف المذهب انه لا يجهر كدعوى افتتاح
ويستحب عقب الفاتحة لفظة امين لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام غير المعصوب عليه
ولا الضالين فقولوا امين فان من راقى قوله قول الامام والملايكة غير له ما تقدم من دينه رواه الشيخان
واللفظ للجهرية ومعنى امين استجب ثم ان الثانيين يوت به سرا في الصلوات السرية واما الجهرية
فيجهر به الامام والمنفرد في الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من قراءة القرآن
رفع صوته وقال امين رواه الدارقطني وقال اسناده حسن وصححه ابن حبان والحاكم وقال انه
على شرط الشيخين وفي الامور طرق الرايح انه يجهر قال الشافعي في الام احبنا مسلم ابن خالد عن ابن
جريح عن عطاء قال كنت سابع الامة ابن الزبير من بعده يقول امين ومن خلفهم امين حتى ان الجهر
للجدة ذكر البخاري ذلك عن ابن الزبير تعليفا وقد مر ان تعلقات البخاري بصيغة الجزم
على هذا تكون صحيحة عنده وعند غيره والجهة اخلاط الاصوات والله اعلم **قال** رواه
سورة بدو سورة الفاتحة بين الامام والمنفرد قراءة شي من القرآن بعد قراءة الفاتحة في صلاة الصبح و

والله اعلم
ويستحب ايضا
التعود لقوله تعالى
واذا قرأ القرآن فاستمعوا
لأنه من الشيطان الرجيم

والاولين من سائر الصلوات والاصل في مشروعية ذلك ما رواه ابو قتادة رضي الله عنه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الاولتين بأم القرآن وسورتين وفي الركعتين الاخريتين بأم
الفرقان الكتاب ويسبحنا الله احياناً ويطول في ركعة الاولى ما لا يطول في الثانية وكذا في
العصر رواه الشيخان واللفظ للبخاري واعلم انه يحصل الاستحباب بأي شيء تقرأ في السورة الكاملة
او فصل وان قصرت احب من بعض السورة وان ظالم صحيح به الراعي في الشرح الصغير والذي
قاله النووي ان كان ذلك عند السأدي اما بعض الصورة الطويلة اذا كان اطول من القصيرة فهو
اولي ذكره في شرح المذهب وغيره **قلت** قول الراعي انما لا يكون بعض الطويلة قد
اشتمل على معاني ثمانية الاشارة او الاشارة والمعنى فلا شك حينئذ في تفصيل ذلك على السورة
القصيرة والله اعلم ولا يستحب السورة في الثالثة والرابعة على الراجح الا ان يكون مسبوقة
بقراءة فيها من عليه الشافعي واما المأموم الذي لم يسبق فالمستحب له الانصات لقوله تعالى
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له اليه وحاجي الحديث السهي قراءة المأموم وقال لا تقطعوا الا بقراءة
الكتاب قال الترمذي والدارقطني اسناده حسن ورجاله ثقة واحسنه ابن حبان في صحيحه
وهذا اذا كانت الصلاة جهرية وكان المأموم يسبح اما اذا لم يسبح لصغير بعد او كانت الصلاة
سرية او اسراً لم يأم بالجهرية فانه يقرأ في ذلك لا تنفعا المعنى نعم الغيب اذا فتد الطهورين لا يجوز
له قراءة السورة وقوله بعد سورة الفاتحة يرخد منه انه لو قرأ السورة قبل الفاتحة لا تحصل
السنة وهو كذلك على المذهب وبعض عليه الشافعي والسورة يجوز فيها الهزو وتركه والله اعلم
قال والتكبيران عند الخفض والرفع وقول سيع الله لمن حده وبنالك الحمد والتسبيح في الركوع
والسجود الاصل في ذلك ما رواه ابو هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم يكبر حين يركع ثم يقول سيع الله لمن حده حين يرفع
صلبه من الركوع ويقول وهو قائم ربنا لك الحمد ثم يكبر حين يركع ثم يكبر حين يرفع
رأسه فيعبد لك في صلاته كلها وكان يكبر حين يقوم لاثنين من الجلوس رواه البخاري
وسلم وسيع الله لمن حده ذكر الرفع وبنالك الحمد ذكر الالهة والوقوف وقوله ربنا لك الحمد حاجي
الصحيح هكذا لا يقرأ وجابا الواردي يعني سيع الله لمن حده اي تقبله منه وجاباه عليه واما
التسبيح في الركوع والسجود فقد روي ابو داود انه عليه الصلاة والسلام لما نزل قوله تعالى
نسبح باسم ربك العظيم قال اجعلوها في ركوعكم ولما نزل سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها
في سجودكم وروي مسلم عن حديث حذيفة رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام كان يقول
ذلك ويستحب ان يقول ذلك ثلاثاً وتدحاجي حديث حذيفة وبنه احاديث وهو ادنى الكلام

واكمل من تسبحات الاحاديث عشرة فانه الماردي وفي الانصاح يسبح في الاولتين احد عشر
تسبيحة وفي الاخريتين تسبعا وسبعاً وهل يستحب ان يصنع سجدة قال الراعي استحبه بعضهم
قال النووي استحبه الاكثر ونحوه في الحقيقة والله اعلم **قال** ووضع اليدين على الخدين
في الجلوس وبسط اليسرى وتقبض اليمنى الى المسجدة الجلوس الاول والثاني يستحب للمصلي
ان يضع يديه فيها على خديه وبسط اليسرى بحيث يسامت رؤسها الركبة وتقبض من
اليمنى الخنصر والخنصر والنصر والوسطى والابهام ويرسل المسجدة رواه ابن عمر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وسبب المسجدة لا يفتقره الرب اذا تسبىح التثنية ويرفعها عن قوله الا
الله لا اله الا الله الى التوحيد فيجوز في ذلك بين القول والفعل ويستحب ان يبذلها قليلاً عند
رفعها ومنه حديث رواه ابن حبان وصححه ولا يحركها لعدم وروده وقيل يستحب تحريكها وبها
حديثان صحيحان قاله البيهقي وفي وجوب حرام سبيل الصلاة حكماء النووي في شرح المذهب
والله اعلم **قال** والاقتراس في جميع اللباسات والتورك في الجلوس الاخيرة والسليمة الثانية
اعلم انه لا ينبغي في الصلاة جلوس بل كيف تعد المصلي جاز وهذا الاجماع سواي ذلك جلوس
الاستراحة والجلوس بين السجدين والجلوس لتابعة الامام ثم يسبح في غير الاخير جلوس
التشهد الاول الا تقرأ فيجلس على كعب يسراه بعد نواشها وينصب رجله اليمنى ويجعل
الطرف اصابعه للقبلة وفي الاخير تورك وهو مثل الاقتراس الا انه يقتضي يدركه الى الارض ويجعل
يسراه من جهة يمينه وهذه الكيفية قد ثبتت في الصحيحين ووجه الفرق بين الجلوس **الاجماع**
وعنه ان الجلوس الاخير ركن خفيف والصلب بعده له حركة فاسب ان يكون على هيئة المستوفى
فخلان الاخير فليس بعده عمل فاسب ان يكون على هيئة المستوفى واعلم ان المسبوق تجلس
مفتراً وكذا الساهي لا يجوز جلوسهما حركة ويستحب السليمة الثانية لانه عليه
الصلاة والسلام كان يسلم عن يمينه وعن يساره رواه مسلم من رواية ابن مسعود رضي الله عنه والله اعلم
قال الفضل المرأة خالق الرجل في اربعة اشياء فالرجل لها في مرفقيه عن جنبه وقيل
بطنه عن خديه في السجود والركوع ويصنع الجهر وان نأى شيء في الصلاة يسبح
وعورته ما بين سرة وركبته يستحب للراعي اولا ان يمد ظهره وعنفقه لانه صلى الله عليه
وسلم كان يمد ظهره وعنفقه حتى لو صب على ظهره ما لم يكد قال الشافعي ويجعل رأسه
وعنفقه حيا لظهره ولا يجعل ظهره محدواً ويستحب نصب ساقيه ويكنى ان يطأ الى راسه
لان ذلك كذب الخمار كما ورد في الخبر التميمي عنه ويستحب ان يجازي مرفقيه عن جنبه
لان عائشة رضي الله عنها روت انه عليه الصلاة والسلام كان يفعلها والمرأة تضم بعضتها الى بعض

لانه استر لها المستحب للرجل ان يبعد من رقبته عن حبيبه في سجوده في الصحيحين انه عليه
الصلاة والسلام كان اذا سجد فرج بين يديه حتى يرى بياض ابطيه ويستحب ايضا ان يقل بطنه
عن تخديه لما روي انه عليه الصلاة والسلام كان اذا سجد حقيب رواه مسلم ورواه ابان داود
كان اذا سجد لو رادت بهمة لتفوت البهية الاثني من صفار المعز والراة تضم بعضهما الي بعض
لانه استر لها واما الظهر فتدور بالنسبة الي الرجل واما المرأة اذا امت او صلت متفردة فانها
تجهز ان لم يكن حفرة الرجال الا جانب لكن دون جبهه الرجل وتستر ان كان هناك اجانب وقال
القاضي حبي السنه ان تحفص صوتها سوا فلتا صوتها عورة ام لا فان جهوت وقلنا صوتها
عورة بطلت صلاتها والرجل اذا نابه شي في صلاته كتسبيح اياه وانذاره اعجزه نحوه كخافيل
وكن تصد ظالم او سبع ويؤخذ لك يستحب له ان يسبح والمرأة تصفق لقوله عليه الصلاة والسلام
من نابه شي في صلاته فليسبح فانه اذا سبح التفت واما التصفيق للنساء رواه الشيخان وفي
رواية البخاري من نابه شي في صلاته فليقل سبحان الله اذا سبح ينبغي له ان تصد الذكر لا كلام
رفع التسبيح والتصفيق مع اللبسة عليه ان كان التسمية قربة للتسبيح والتصفيق قربتان
وان كان مباحا فباحان ولو صفق الرجل وسجدت المرأة لم يصح لكنه خلاف السنة وحي
وجه ان تصفيق الرجل يصح ولو تكررت تصفيق المرأة لم يصح ولا خلاف قال ابن الرفعة
وفي كيفية تصفيق المرأة وجه الصحيح انها تصوب بطن كفها الايمن على ظهر الايسر فتلو
اضربت بطن كفها على بطن الاخر على وجه اللعب عللة بالخوف بطلت صلاتها وان قل قال
الرافعي وتبعه النووي في شرح المذهب وابن الرفعة في المطلب والله اعلم **قال** وعورة الرجل
ما بين سرتة وركبته اي حوا كان او عبدا مسلما كان او مائتا لقوله صلى الله عليه وسلم لم يجزهد
وهو يحيم رها مفتوحين ودال مهله قط فخذك فان الفخذ عورة قال الترمذي حديث
حسن وقوله ما بين سرتة وركبته يؤخذ منه ان السرة والركبة ليسا من العورة وهو كذلك
على الصحيح الذي عليه الشافعي واما المرأة فغورتها في الصلاة جميع بدنها الا الوجه واليدين
ظهرها وبطنها الي الكوعين لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها قال المنزور
وابن عباس رضي الله عنهما هو الوجه والكفان ولا نكحها لو كانا من العورة لا كشفتهما
في حال الاحرام وقال المزني القمعي ليسا من العورة مطلقا واما الامة ففقط وجهان
الاصح انها كالرجل سوا كانت قنة او مستولدة او مكاتبه او مدبرة لان راسها ليس
بعورة بالاجماع فان عمر رضي الله عنه ضرب ابنة لال ابني رها تده سفرت راسها وقال النبي
بالحراب ومن لا يكون راسه عورة فكون عورته ما بين سرتة وركبته كالرجل

وقيل

وقيل لا يبد راسها في حال الخدمة ليس بعورة وهو الواجب والرتبة والساعد وطرف الساق و
ليس بعورة لانها محتاجة الي كشفه ونفس عليها ستره وما عدا ذلك عورة والله اعلم
قال فصل والذي يبطل الصلاة احد عشر شيئا الكلام العذر والعجل الكثير اذا تكلم
المصلح عابدا لما يصلح لخطاب الادميين بطلت صلاته سواء كان يتعلق بمصلحة الصلاة او
غيرها ولو كلمة كما روي عن زيد بن ارقم رضي الله عنه قال كنا متكلم في الصلوة حتى نزل
وقوموا لله فانتمين ما رنا بالسجود وبهنا عن الكلام وقال عليه الصلاة والسلام لمحوية ابن
الحكم السلي وقد تمت غاطسا في الصلاة ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شي من كلام الناس
انما هو التسبيح والتكبير ورواه القرآن اخرجه مسلم قوله عدا احتز به من السنان وفي معناه
المجامل بالحق لم يقرب عهده بالسلام وفي معناه من بدو الكلام بلا قصد ولم يطل ركعا
عليه الضحك لقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن النبي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه
نعم لو اكره علي الكلام بطلت صلاته على الاصح لانه نادى ولهذا تمهة مهمة ذكرناها في شروط
الصلاة واما العمل الكثير كالمطويات الثلاث المتواليات وكذا الصلوات تبطل الصلاة ولا فرق
في ذلك بين العذر والنسيان كما اطلعه الشيخ والاصل في ذلك الاجماع لان العمل الكثير يغير نظرها
ويذهب الخشوع وهو مقصودها ويخضع من كلام الشيخ ان العمل التليل لا يبطل ووجهه بان التليل
في محل الحاجة وايضا لان ملازمه حالها ما يعجز خلاف الكلام فانه لا يعجز فلهذا بطلت بالكلمة
دون الخطوة وقد قال صلى الله عليه وسلم في من الحصيان كنت فاعلا نزة واحدة رواه مسلم واما
بدن المار وبقتل الحية والعقرب واذا راى ابن عباس رضي الله عنهما من سياره اليهم وعجز رجل
عائشة في السجود راى اثار لجارب وكذا في الصحيح ولهذا ائوت في شروط الصلاة **قال** والحدث
الحدث في الصلاة يبطلها عدا كان او ستهوا وسوا سبقه ام لا لقوله صلى الله عليه وسلم اذا نسا
احدكم في صلاته فليست من فليتوضا وليعد صلاته رواه ابو داود وقال الترمذي انه حسن والاجماع
منعقد على ذلك في غير صورة السبق ولهذا تمهة تربت في شروط الصلاة **قال** وجدون الحاجة
وانكشاف العورة اذا نكح اصابة النجاسة التي غير عفوا عنها بطلت صلاته كما لو تعد للحدث واما
المعفو عنها مثل ان تدن ثلثة ويخوضها فلا يبطل لان دنها معفو عنه كذا قاله البدريني وانه تغت
عليه نجاسة نظوان عاها بان تقصها لم تبطل لغد والاحتراز عن ذلك مع انه لا تقصير منه
ونارت هذه الخصلة تسقى الحدث لان زين الطهارة يطول واما انكشاف العورة فان كشفها
عدا بطلت وان اعادها في الحال لان الستر شرط وقد اراد الله بفعله فاستب بالواحد وانكشافها
الترخ فاستتر في الحال فلا يبطل وكذا الواجل لا اراد تركه اللباس فاعاده عن مرتبة

بالحال الصلاة
في الدنيا

فلا تبطل كما ذكرنا في الخامسة قال الامام وحده الطول مكث محسوب والله اعلم **قال** وتغير النية
فيه مسائل الاولى اذا قطع النية مثل ان يركب الخروج من الصلاة بطلت بلا خلاف لان من شرط
النية بقاؤها وقد ثبت وهذا الخلاف ما لو ترك الخروج من الصوم حيث لا يبطل على الصحيح والفرق
ان الصوم اساك فهو من باب التزك فلو توارى النية في ابطاله بخلاف الصلاة فانها انما يحل
مختلفة لا يربطها الله النية فاذا زالت زال الرباط الثاني لو نقل النية من موضع الى موضع اخر او من
موضع الى فضل فالصحيح البطلان ومنهم من قطع يبطلانها الثالثة اذا عزم على قطعها مثل ان حزم
في الركعة الاولى ان يقطعها في الثانية بطلت في الحال لقطعها موجب النية وهو الاستمرار الي
الفراغ الرابعه اذا شك هل يقطعها مثل ان تردد في انه هل يخرج منها او يستمر بطلت لان
الاستمرار الذي اكتفى به في الدوام زال بهذا التردد قال الامام للومين لم اربيه خلافا قال الامام
وليس من الشك عروضا بالبال كما يجوز للموسوس فانه قد يعرض بالذهن تصور الشك
وما يترتب عليه فهذا لا يبطل **قال** واستد بار القبلة اذا استدبر القبلة بطلت صلاته كما لو
احدث اذا المشروط بيقوت بقوات شرطه وقد تقدم في فصل الاستقبال فروع مهمة فلتراجع
قال والاكل والشرب والتفقه والردة من بطلان الصلوة الاكل لانه اذا ابطل الصوم به
وهو لا يبطل بالافعال فالصلوة اولي ولا يبعد معرضا عن الصلاة اذا التصور من العبادات
الدينية بخبره لا يمانه ومحادثة القلب بالمعرفة والرجوع الى الله تعالى والاكل لانه يفتن ذلك
وهذا اذا كان عاصدا فان اكل ناسبا او جاهلا بالخبر لم يفسد الصوم ولا يوجب عليه الاكل بالسلام وهو كما
سرى شروط الصلاة فلا تبطل كالصوم وهذا اذا كان قليلا فان اكثره فالصحيح البطلان
قال القاضي حسين ان اكل اقل من سبعة لم تبطل وفي السبعة او ثمرها وحل الصبح
البطلان والشرب كالاكل ولا التفقه وهي الصلوة فان تعدد ذلك بطلت صلاته لانه ينافي
الصلاة وهذا اذا بان منه حرمان لم يثبت فلا يبطل لانه ليس بكلام وقد مر لهذا اتمه في شروط
الصلاة واما الردة وهي قطع الاسلام انا بفعل كان سجدة في الصلاة لصنم او للشمس او قوله كان
ثلث او اعتقادا كان فكري الصلاة في هذا العالم بفتح اللام فاعتقد قدمه دبا الشك
ذلك والله اعلم **قال** فصل ركعات الصلوات المفروضة سبع عشرة ركعة هذا اذا
كانت الصلوات في المفرد او كان **قال** فصل ركعات الصلوات المفروضة سبع عشرة ركعة
الباخرة يعرف بالتأني ولا يترتب على ذلك كثير فائدة والله اعلم **قال** ومن عجز عن القيام
في الفريضة صلى جالساً فان عجز عن الجلوس صلى مضطجعا اذا عجز المصل عن القيام في صلاة
الفرض صلى قاعدا ولا ينقص ثوابه لانه بعدد ركعات رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجد ان ابن

وتغيرت الجمعة
فان كان في جماعة
نقص ركعتان وان كانت
مفردة خمس

حصين

حصين صلى فاما ان لم يستطع فاعاد فان لم يستطع فبقي جنب رواه البخاري زاد النسيء فان لم
يستطع بمسقطاً لا يكون الله نفساً لا وسعها وبقول الاجماع على ذلك واعلم انه ليس بالمواد المعجز
عدم الاكان بل عجز الهلاك او زيادة الرضوخون مشقة شديدة ارجوز العجز ودون
الراسي في حق ركب السعينة وقال الامام ضبط العجز ان تلحقه مشقة تذهب حشوه
كذا نقله عن الفودي في الردضة وانتهى الى انه في شرح المذهب قال المذهب خلافه وقال الشافعي
هو ان لا يطبق القيام الا بمسقة غير محتملة قال ابن الرفعة اي مشقة عارضة واعلم الله لا يتعين
لنقوده هبة وكيف تعد جاز وفي الاماثل قوله ان اصحها الاقتصار على ما اقرب الى القيام وان التبع
نوع من ربه والله لثاني التبع انصل ليعجز بقوله البدل عن نقوده الاصل بان عجز عن التبع صلى
مضطجعا للمفسر السابق ويكون على جنبه الا ين على المذهب المنصوص وتجب ان يستقبل القبلة
فان لم يستطع صلى على ثنائه ويكون اياه في الركوع والسجدة الى القبلة ان عجز عن الاتيان
بهما ويكون سجدة اخفض من ركوعه فان عجز عن ذلك اوصى بطرفه لانه حد ما قسمه
فان عجز عن ذلك احرم افعال الصلاة على قلبه ثم ان قدر في هذه الحالة على النطق بالتكبير
والقراءة والشهادة والسلام اتي به والا حرمه على قلبه ولا ينقص ثوابه ولا يترك الصلاة مادام
عقله ثابتا واذا اصاب في هذه الحالة لاعادة عليه واجه الغرابي لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم
اذا امرتكم باس فاقوا منه ما استطعتم ونازعوا الرافعي في الاستدلال ولنا وجيه ان في هذه الحالة
لا يصلي ويبعد واعلم ان المصلوب بلزومه ان يصلي نص عليه الشافعي وكذا الغزي على لو ح
قاله حسين وعنه **فصل** في اركانها يمكنه القيام او صلى منفردا او صلى في جماعة فعد في بعضها
نص الشافعي على جواز الامرين وان الاول افضل محافظة على الركن وحري على ذلك القاضي
حسين وتليها البيهقي والمتولي وهو الاصح وقالوا لو امكنه القيام بالمناخه فقط ولو قرأ بسورة
عجزه فلا فضل القيام بالمناخه فقط وقال الشيخ ابو حامد الصلاة في الجماعة افضل والله اعلم
قال فصل في المترك من الصلاة ثلاثة اشياء من رسته وهيبه فالفرض لا ينوب عنه
سجود السهو بل ان ذكره الزمان قريب اتي به وبني عليه وسجد السهو وسجود السهو مشروع
للحال الحامل في الصلاة سرائي ذلك صلاة الفرض او النفل وفي قول لا يشع في النفل ثم ضابط
سجود السهو اما بارتكاب شيء مني عنه في الصلاة كزيادة قيام او ركوع او سجود او تقويم
في غير محله على وجه السهو او ترك ما يورثه كترك ركوع او سجود او قيام او ركوع واجب او
ترك قنائة او تشهد واجب وقنوات محله فانه يسجد للسهو بعد تركه ما تركه
ثم ان تذكر ذلك وهو في الصلاة اتي به وتم صلاته وان تذكره بعد السلام نظر ان لم يبطل

القاضي

الزمان تدارك ما فات من سجدة السهو وان طال استبان الصلاة من اولها ولا يجوز البناء على نظم
الصلاة بطول الفصل في ضبط طول الفصل قولان للشافعي لا يظهر في نص عليه في الام انه يرجع
بينه الى العرف والقول الاخر ونص عليه في البويطي ان الطويل ما يزيد على ثلث ركعة ثم حيث
جاز البناء لم يرد بين ان يتكلم بعد السلام ويخرج من المسجد ويستند برقبته وبين ان لا يفعل ذلك
هذا هو الصحيح ثم هذا عند ثبوت تركه اما اذا سلم من الصلاة وشك هل ترك ركعة او ركعتين
فالمذهب الصحيح انه لا يلزمه شيء وصلاته ما ضاع على الصحة لا الظاهر انه ان يكملها وعوض
الشك كثير لا سيما عند طول الزمان فلو قلنا بان اثر الشك لا يبيح في الدين وهذا جائز
عروض الشك في الصلاة فانه يبيح على اليقين ويعمل بما اصل كما ذكره الشيخ من بعد فاذا شك
في اثنا الصلاة هل صلى ثلاثا ام اربعاً اخذ باليقين رأت بركعة ولا يتقدم عليه الظن انه
صلى اربعاً ولا اثر الاحتياط في هذا الباب ولا يجوز العمل فيه بقول الغير ولو كان المخبر عن عدد
كثير ومن وثقات لم يجب عليه ان ياتي بما شك فيه حتى لو قال له صلى اربعاً يقيناً وهو شك
في نفسه لا يرجع اليه ولا يصح في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ان شك احدكم في صلاته فلم
يذكركم صلى ثلاثاً لم ارم اربعاً فليطرح الشك وليكن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل ان
يسلم فان صلى حينئذ شفع له صلاته وان كان صلى ثماناً لا يرجع كاشراً عنهما للشيطان رواه
مسلم ثم هذا في حق الامام والمفرد اما المأموم فلا يسجد اذا سمع خلفه امامه ويجوز له ان يسجد
حق لو ظن ان الامام سلم فسلم ثم بان انه لم يسلم فسلم بعد فلا يسجد عليه لانه سجد في حال
اقتداء ولو ثبتن المأموم في تشهد انه ترك الركوع او القنعة مثلاً في ركعة ناسياً
او شك في ذلك فاذا سلم الامام لم يزمه ان ياتي بركعة ولا يسجد للسهو لانه شك في حال
الاقتداء ولو سمع المأموم المسبوق صوتاً فظن سلام الامام مقام ليتدارك ما عليه وكان عليه
ركعة مثلاً فاتي بها وجلس ثم علم ان الامام لم يسلم وتبين خطأ نفسه لم يقدر تلك الركعة
لا بها فعوله في غير محلها لان وقت التدارك بعد انقطاع القدرة فاذا سلم الامام قام والى
بركعة الثانية ثم ولا يسجد للسهو لتباح حكم القدرة ولو سلم الامام بعد ما قام فهل
يجب عليه ان يعود الى القعود لانه قايماً عن ما ذكره فيه ام يجوز له ان يمضي في صلاته
وحكام اصحابنا في شرح المذهب والتحقيق وجوب العود والله اعلم **قال** والمسنون
لا يعود اليه بعد التلبس بغيره لكنه يسجد للسهو فتقدم ان الصلاة تشمل على اركانها
وابعادها هيئات فالاركان ما لا بد منها ولا تنص الصلاة بدونها جميعاً واما الاعيان
وهي التي سهاها الشيخ سنناً ما وليت من صلب الصلاة ويجزى بسجود السهو عند

استسقاء الصلاة

تركها

سجود

تركها سهواً بالاحلال وكذا عند العود على الراجح لو جرد الخلل الحاصل في الصلاة بسبب
تركها بالعد استند خلافاً لموارد السجود وهذه الاعيان ستة التشهد الاول والقعود
له والقنوت في الصبح وفي النصف الاخر من شهر رمضان والقيام له والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول والصلاة على الاله في التشهد الاخير والاصل في التشهد
الاول ما رواه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عبيدة ان النبي صلى الله عليه وسلم ترك
التشهد الاول ناسياً يسجد قبل ان يسلم واذا شرع السجود له شرع للقعود لانه مقصود
ثم سنا عليها القنوت وقايمة لان القنوت ذكر مقصود في نفسه شرع له على مخصوص
وهذا في قنوت الصبح ورمضان اما قنوت النافلة واما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
في التشهد الاول فبما سأل على التشهد وعلى القنوت اختصاص بهذه الامور لا بما سألنا في
الظاهر المخصوصة بالصلاة وقوله والمسنون لا يعود اليه بعد التلبس بغيره كما اذا قام من
التشهد الاول او ترك القنوت وسجد فلو ترك التشهد الاول وتلبس بالقيام ناسياً
لم يجوز له العود الى القعود فان عاد عما كان يجزى بطلت صلاته لانه زاد قعوداً وان عاد ناسياً
لم يتطهر عليه ان يقوم عند ذكره ويسجد للسهو وان كان جاهلاً بغيره فله ان يصح ان يركع
كالناسي هذا حكم المفرد والامام واما المأموم فاذا تلبس امامه بالقيام فلا يجوز له الخلق
عند اجل التشهد فان فعل بطلت صلاته ولو انتصب مع الامام ثم عاد الامام الى القعود
لم يجز للمأموم ان يعود معه فان عاد الامام عالماً بالتحريم بطلت صلاته وان كان ناسياً
ارجأ ملاً لم يتطهر ولو قعد الامام يوم فانتصب الامام ثم عاد الامام الى القعود لزم للمأموم
القيام لانه تزجده على المأموم القيام بانتصاب الامام ولو قعد الامام للتشهد الاول وقام
المأموم ناسياً في الصبح وجوب العود الى منابذة الامام فان لم يجد بطلت صلاته هذا كله
ممن انتصب قائماً اما اذا انتهض ناسياً وذكر قبل الانتصاب فقال الشافعي والاصحاب
يرجع الى التشهد والمواحد من الانتصاب الاعتدال والاستواء هذا هو الصحيح الذي قطع
به الجمهور ثم اذا عاد قبل الانتصاب فهل يسجد للسهو قولان الاظهر في اصل الرواية
انه لا يسجد وان صار الى القيام اقرب وصحة في التحقيق وقيل في شرح المذهب انه لا يحج
عند الجمهور والذي في الحرر انه ان صار الى القيام اقرب سجد ولا تلا وتبعه النووي
في المنهاج وقيل الرافعي في الشرح الصغير ان طريقه التفصيل اظهر ان الالهي القوي
على ما في شرح المذهب لموافقته الاكثر من هذا كله اذا ترك التشهد الاول ونهض
ناسياً اما اذا قعد ذلك ثم عاد قبل الانتصاب والاعتدال فان عاد بعد ما صار الى القيام

صحيح
فلا يسجد للشك
على الاصح في التحقيق
والفرق في كونه
بدليل الاتفاق على
انها مشروعة
بحلق النازل
فلانه لا ريب
الايمان به في الملوك
الاخير في سجود
في التشهد الاول
في التشهد

قال النبي صلى الله عليه وسلم
 من ترك صلاة الجماعة
 فقد كفر
 قالوا يا رسول الله
 انما نرى الجماعة
 في بعض الايام
 فقال صلى الله عليه وسلم
 ان الجماعة
 هي التي لا يتركها
 الا الكافر

قال النبي صلى الله عليه وسلم
 من ترك صلاة الجماعة
 فقد كفر
 قالوا يا رسول الله
 انما نرى الجماعة
 في بعض الايام
 فقال صلى الله عليه وسلم
 ان الجماعة
 هي التي لا يتركها
 الا الكافر

عليه السلام

عليه السلام
 من ترك صلاة الجماعة
 فقد كفر
 قالوا يا رسول الله
 انما نرى الجماعة
 في بعض الايام
 فقال صلى الله عليه وسلم
 ان الجماعة
 هي التي لا يتركها
 الا الكافر

عليه السلام

لان عماد سلة رضي الله عنها كان يوم نومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن سنة او سبع
سنتين رواه البخاري نعم البالغ اولي وان كان الصبي اقله واقرا للاجماع على صحة الاقتداء به
مخلان الصبي وان البالغ صلاته واجبة عليه فهو احرص بالمحافظة على حد ردها وكلام الراعي
يشعر بعدم كراهية امانة الصبي لكن في التورط التصريح بالكراهة وهذا كله في الصبي المميز
اما غير المميز بصلاته باطله لقصد ان النية **قَالَ** لا يات رجل يامة ولا تاري يامة لا يصح اقتداء الرجل
بالمرأة لقوله تعالى الرجال قوامون على النساء لقوله صلى الله عليه وسلم اخبرهن من حيث اخبرهن الله
ولقوله صلى الله عليه وسلم الا لا يرس امرأة رجلا رواه ابن ماجه الا ان في رجاله من تكلم فيه واحتج
بعضهم بقوله ان يرفع يده ولو امرهم امرأة وان المرأة عورة وفي امانتها بالرجال ثقة واما اقتداء
الفاخر به وهو هنادي بن الحسن الفقيه بالاممي وهو هنادي لا يفيظها عن صحة اقتدائه به فوالان الجديد
الظاهر لا يصح لقوله صلى الله عليه وسلم يوم القوم انوارهم فلا يجوز مخالفتهم بحمله ما سوا ولا ان الامام
يصدر ان يتخلل من الامام القراء لو ادركه ركنه واكفا والاممي من اهل الخلل ويدخل في الامم المرات التي
يدغم حرفا في حرفي في غير موضع الا دغلم والافخ وهو الذي يبدل حرفا بحرف كالدال الفين والكان
بالهمزة ولا يصح الاقتداء **الاممي** في سلة رخصة من التشديد ثم محل الخلاف هو بين لم يطاعه
لسانه او طاعه ولم يرضى من يمكن التعلم فيه اما اذا مضى من يمكن ان يتعلم فيه وقصر ترك
التعلم فلا يصح الاقتداء به بلا خلاف لان صلاته حينئذ مقضية كصلاة من اتجد ما ولا تراها يصح
ويصح اقتداء امي بامي مثله كاتقدا المرأة بالمرأة **فَرَعَ** اقتداء في صلاة سرية من لا يعرف هل هو
امي ام لا يصح والحب المحب بل يجوز حمل امره الى الغالب في انه تاري كالجوز حمل الامر على انه يظهر
وان اقتدي به في صلاة جهرية فاسروجهت الاعادة حكاه العراقيون عن نص الشافعي لان الظاهر
ان ذلك كان تاريا لجهري فلو قال ان اسررت سنيانا او لكونه جانيا لم تجب الاعادة والله اعلم
قَالَ واي موضع صلى في المسجد بصلاة الامام وهو عالم بصلاته اجزاء ما لم يتقدم عليه اعلم ان لصحة
الاقتداء شروطا احدها العلم بصلاة الامام اي العلم بانعال الامام الظاهر وهذا لا بد منه وفي
عليه الشافعي واقف عليه لا يحجب ثم العلم قد يكون بمشاهدة الامام او مشاهدة بعض الصفون
وقد يكون سماع صوت الامام او سماع صوت المبلغ ولو كان المبلغ صبيها هل يكفي قال الشافعي محذور
في العروة وادب الاستاذ في شرح الوسيط شرط المبلغ كونه ثقة ومقتضاه انه يقبل
خبره لكن قال النووي في شرح المذهب في باب الا ان الجهور قالوا فيلحق الصبي في طويقة
كذلك لانه اعني على القبلة وخوها وهي فاعده ومسلتنا يزيد من انادها وهي سلة حسنة الشوط
الشاهد ان لا يتقدم الاممي على الامام في الوقف لان القديس قال النبي صلى الله عليه وسلم

لم ينقل

لم ينقل عنهم التقدم وكذا القندون بالخلفا الراشدون لم ينقل عن احد منهم ذلك لم يتقدم و
الاموم على الامام بطلت صلاته على الجديد كما لو تقدم عليه في انعاله واخره بل هذا الغش في مخالفة
ولو تقدم عليه في انصالته ايضا لوجود المخالفة ولو شك هل تقدم فالصحيح صحة صلاته مطلقا بطلت
كذا قطع به المحققون ونصر عليه الشافعي في الامم الاصل عدم التقدم وقال القاضي حين ان جاس
ورا الامام صحت وان كان جاس قواما فلا يصح خلا بالاصل قال ابن الرفعة وهذا هو الاوجه
ولا تنص المسارات لعدم التقدم ثم الاعتبار في التقدم بالعقب وهو موخر الرجل ويحل ذلك في القيام
فان كان قاعدا فالاعتبار بالاية وان صلى مضطجعا فالاعتبار بالجانب قاله البيهقي ثم هذا في غير
المستديرين بالكعبة اما المستديرين بها فلا يصح كون الاموم اقرب الى القبلة في غير جهة الامام
على الراجح المقتطوع به اذا عرفت هذا فلامام والموم ثلاثة احوال احدها ان يكون خارجا المسجد
الثاني ان يكون الامام والموم في المسجد وفي ذلك ذكرها الشيخ بقوله واي موضع صلى في المسجد عالما
بصلاة الامام جاز وذكر الشارطين الذين ذكرناها بقوله وهو عالم بصلاته ما لم يتقدم عليه فاذا جعلها الامام
مسجدا او جامع صح الاقتداء سواء انقلعت الصفون بينهما او اتصلت وسوا حال بينهما جاز الام لا وسوا
جمعها مكان واحد ام لا حتى لو كان الامام في منارة وهي المادية والاموم في يبر او بالعكس صح لا نه
كله مكان واحد وهو صبي للصلاة ولو كان في المسجد فهو لا لخصوصه الا الساج فهل يمنع قال الرضا
لا يمنع قطعاً وان جوي في مثل ذلك خلاف في الموات وقال القاضي حسين ان حفرة بعد جعله مسجدا
لم يمنع وحفره حينئذ لا يجوز وان حفرت قبل ذلك فوجها قال الراعي وفي كلام ابى محمد انه لو كان
في جوار المسجد مسجدا شغرا بامام وجاعته ومودون فيكون حكم كل منهما بالاضافة الى الثاني
كالملك المتصل بالمسجد قال الراعي وظاهره يقتضي تفريق الحكم اذا انفرد بالامور المذكورة
وان كان بابا احدهما نائما الى الاخر وانتقله عن ابى محمد جزم في الشرح الصغير وقال النووي في
زيادة الروضة وشرح المذهب الصواب الذي صرح به كثير من منهم الشيخ ابو حامد وصاحب
النسائل التتمة وغيرهم انه المحذور الذي نتج بعضها الى بعض لها حكم مسجد واحد وحصة
المسجد منه هو الاكثر من والرجح في الخارج عند متصلة به محجرا عليها قاله ابن عبد السلام وحججه
النوي **قَالَ** وان صلى خارج المسجد قريبا منه وهو عالم بصلاته ولا حائل هناك جاز الحالة الثانية
اذا كان الامام في المسجد والموم خارج المسجد وليس بينهما حائل صح الاقتداء اذا لم تزد المسافة
على ثلاثية ذراع وتعتبر المسافة من اخر المسجد على الاصح لان المسجد يبي للصلاة فلا يدخل في الحد
الفاصل بصورة المسجد المسلة في اصل الرخصة بان يقع الموم في موان متصل بالمسجد وصورها
في الحاج بالموان ولم يشترط الاتصال وعليه عدم الاشتراط جري ان الرفعة قال النووي في اصله

الروضة ولو وقف المأموم في شارع متصل بالمسجد فهو كالمكان على الصحيح ولو كان الفضا الذي وقف فيه المأموم متصلاً بالمسجد وهو ملوك فهل حكمه حكم الموات أم لا نقل في أصل الروضة عن البغوي أنه لا يصح الاقتداء حتى تتصل الصفون وكذا لو وقف على سطح ملوك متصل بسطح لا يصح الاقتداء به حتى تتصل الصفون به لا يبقى بين الواقفين موضع يسع واقفاً كما لو كان في دار ملوكة متصلة بالمسجد بشرط الاتصال بأن يقف واحد في آخر المسجد متصل بعتبة الدار وأخرى الدار متصل بالعتبة بحيث لا يكون بينهما موقف رجل قال في أصل الروضة وما ذكره في الدار فهو الصحيح وأما ما ذكره في الفضا فتشكل وينبغي أن يكون كالموات هذا كله إذا لم يكن حائلاً فإن كان للمسجد جدار نظر أن كان له باب مفتوح ووقف مقابل جدار حتى لو اتصل صف بالمحاذي وخرجوا عن المحاذاة جاز وإن لم يكن في الجدار باب أو كان لم يقف بمجاورة فالصحيح الذي عليه الجمهور أنه لا يصح الاقتداء وإن كان الحائلي غير جدار المسجد لا يصح الاقتداء وإن كان الحائلي غير جدار المسجد لا يصح الاقتداء بالاحلاف لا خلاف ولو كان باب المسجد مغلقاً أي مسكراً أو مسكراً ويعبر عنها بالصنبة في بعض البلاد أو بفال أو قفل وعنده ذلك فحكمه حكم الجدار فلا يصح الاقتداء على الصحيح وإن كان باب المسجد مردداً فقط أو كان بينهما شباك والمأموم يعلم انتقال المأموم من مكان لأخر لا يصح الاقتداء لأن الباب يمنع المشاهدة والشباك يمنع الاستطراق نعم قال البغوي لو كان الباب مفتوحاً حالة التحريم بالصلاة فالتعلق في أثناء الصلاة لم يصح كذا ذكره في فتاويه والله أعلم بالحالة الثالثة أن يكون المأموم في المأموم في غير المسجد فتارة يكون في فضاء وتارة يكون في غير فضاء الصواب الأول أن يكون في فضاء فيجوز الاقتداء بشرط أن لا يزعم ما بينهما على ثلثي ذراع تقريباً في الأصح لأن الواقفين في الفضا هكذا بعدوا في العادة مجتمعين ولأن صوت المأموم عند الجهر المقادير يبلغ المأموم غالباً في هذه المسافة ولو تلاخت الصفون فالاعتبار بالصق الأجر على الصحيح وقيل بالمأموم وأعلم أنه لا فرق في ذلك بين الفضا الموات أو المملوك أو الموقوف أو الذي بعضه موقوف وبعضه مملوك وسواء كان محوطاً أو غير محوط ولو حال بين المأموم والمأموم أو بين الصنيتين فهو بمنزلة العيوب فيه فلا سباحة يصح على الصحيح وكذا الشارع المطروق والله أعلم بالصواب الثاني أن يكون في غير فضا كما إذا وقف المأموم في محن دار والمأموم على صفة منها أو في بيت آخر منها أو كان في مورة أو رباط مشتمل على بيوت وأربعة ووقف المأموم في الدار أو في محراب الدار وصق خلفه في الدار المأموم فإن توقف المأموم في بيت أو رواق آخر عن يمين المأموم أو عن يساره وخلفه في كيفية الاقتداء الطريقان أحدهما وفي طريقة المرازمة وصحها الواقف أن كان بنا المأموم عن يمين المأموم أو يساره واشتراط الاتصال بحيث لا يبقى مزجة تسع واقفاً بين المأموم والمأموم والصق

الذي

الذي حصل به الاتصال فإن بقيت مزجة لا تسع واقفاً يصح على الصحيح ولو كان بين المأموم وبين المأموم اشتراط الاتصال به عتبة مربعة تسع واقفاً اشتراط أن يقف بينهما متصل وان كانت لا تسع واقفاً يصح على الصحيح ووجه وجوب الاتصال بهذه الكيفية أن اختلاف الأنبياء يوجب الاختراق فاشتراط الاتصال يحصل الربط بالاجتماع وإن كان بنا المأموم فالصحيح صحة الاقتداء للحاجة إلى الاقتداء خلف الإمام كما جاء في الاقتداء عن يمينه ويساره فغلب هذا اشتراط الاتصال وهو هنا أن لا يكون بين الصنيتين أكثر من ثلاثة أذرع تقريباً فلا يصح زيادة ما لا تتبين في الحس بلا ذرع وقيل لا يصح الاقتداء لأن اختلاف البناء يوجب الاختراق ولا يجوز ذلك بالاتصال المحسوس بتواصل المناكب بخلاف الاتصال عن اليمين واليسار فقد حصل حساً والطريقة الثانية وهي طريقة العراقيين وصحها النوري أنه لا يشترط الاتصال الذي ذكرناه بل المستبر القريب والبعد المذكور في الفضا ثم هذا كله إذا لم يكن حائلاً أصلاً أو كان هناك باباً فاقف بمجاورة فلو وقف بمجاورة رجل أو صف فإنه يصح بل هو حال حائل يمنع الاستطراق والمشاهدة لم يصح الاقتداء بالاحلاف وإن منع الاستطراق دون المشاهدة كالشباك فالصحيح عدم الصحة تنبيه لو كان الشباك في جدار المسجد فإنه كثير من القرب والربط والدارس ووقف المأموم في نفس الدار تحت الصلاة لأن الجدار للمسجد من المسجد والصلوة في المسجد بين المأموم والإمام لا يجوز أن ينفك في شرحه المساجد وفي فتاويه وهو سهو والمقول في الواقف أنه لا يصح مزاجته والله أعلم ثم إذا صح الاقتداء تحت صلاة الصفون الذي خلف المأموم وأن حال بين هذه الصفون وبين الإمام اثنين وذلك بطريق التبع والصفون مع المأموم كالمؤمنين يدرحق لا يجوز تقديمهم عليه في الموقف وإن كانوا متاخزين عن الإمام قال القاضي حسين ولا يجوز تقديم تكبيرهم على تكبيرة نعم لو أحدث هذا هذا المأموم المتبوع أو ترك الصلاة لا تبطل قدره الصفون التابعين له لأنه يقتضيه ذلك وما إذا دون والمأموم لا تبدأ فإله البغوي ثم بشرط صحة ذلك ما إذا حصل بين المأموم والإمام مجازاة كما إذا أصلى الإمام على صفة عالية والمأموم في محن أو عكسه فلا بد من مجازاة بينهما ولو كان محاذي رأس الأسد قدم الإمام على وقيل بشرط مجازاة الرأس للركبة ولو كان في الجرد والمأموم في سفينة والإمام في الأخرى وهما مكشوفتان بالصحيح أنه يصح الاقتداء إذا لم يزد ما بينهما على ثلاث يديه ذراعاً كان جهر قال النوري وكذا لو كان أحدهما في سفينة والآخر على الشط وإن كانا سقفتين بها كالدارين والسفينة التي بينهما يوت الدارين والحيات كالبيوت والله أعلم **قال قائل** ويجوز للمأموم قصر الصلاة الرباعية بأربعة شرائط أن يكون سفره في غير معصية السفر بركة المشقة وهي تجلب التيسر فلهذا أحاطت الصلاة الرباعية ركعتان والكتاب والسنة وإجماع الأمة

والصحيح
خلف الإمام

لا تشرأت السف
عالمها وسيلة إلى
للأصغر من ضرر
أو الوصول إلى المطلوب

رضی اللہ عنہ

طوبلا

الطريق

اول من حضر

او الفاسد لم يقدر اوقا

هذا الحديث يدل على ان الصلاة واجبة على كل مسلم الا اربعة مبد
مملوك وامراة وصبي ومجنون وبأبوابه باسناد على شرط الشيخين ولما المحزون فلا غير
مكلف **قال** والذكورة والصحة والاستيطان احراز الشيخ بالذكورة عن الاثر فلا غيب
الجمعة على المرأة الحديث المتقدم ولا في خروجها الى الجمعة تكليف لها ورفع مخالطة بالرجال ولا
ثامن المسكدة من ذلك وقد تحقق لان الفاسد لا سيما في مواضع الزيادة بحيث المقدس شرعية
الله وغيره فالذي يجب القطع به منعهم في هذا الزمان الفاسد لئلا يتخذوا شرع القبايع مواضع الفساد
واحتراز الشيخ بالصحة عن الرخص فلابد للجمعة على مريض ومن في سجنه كالحرج والعطش والغرب
والخوف من الظلمة وانما عليهم ان يعلم الله ما افسد لهم الشريعة وحجة عدم الوجوب على المريض الحديث السابق
والباقي بالقياس عليه وفي معنى المريض من بد اسهال ولا يقدر على ضبط نفسه وتخشي ثلوث المسجد ورجله
المسجد والحالة هذه حرام صرح به الرازي في كتاب الشهادات وقد صرح المتولي بسقوط الجمعة عنه
ولو خشى على الميت الاتجار او غيره كان عذرا في ترك الجمعة فليبار الى جهنمه ودينه وقد صرح
بذلك الشيخ عز الدين ابن عبد السلام وفي مسنده حسن وقوله الاستيطان احترازه عن غير المتوطن
كالسائر ونحوه فلا جمعة عليهم كالمقيم بوضع لا يصح النوازل الموضع الذي يقيم فيه الجمعة اذا لم ينقل
عند صلى الله عليه وسلم انه صلى الجمعة في سفر وقد روي الجماعة على صاحبنا انه لا جمعة في السفر قال البيهقي
والصحيح وثقه علي بن عمر انه اعلم **قال** وشرايط فعلها ثلاثة البلد مصر كان او قرية وان يكون
العدد اربعين من اهل الجمعة والوقت فان خرج الوقت ضلت طهر الجمعة شروط مع بقية
شروط الصلاة منها دار الامة وهي عبارة عن الامة التي يستوطنها العدد الذين يصلون الجمعة
سواي ذلك المدن والقرى والمقر التي تحت وطنا وموامينه البناء من حرا وطين او خشب ونحوه ووجه
اشتراط ذلك انه لم ينقل اقامتها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والمخلفا الراشدين الا كذلك
ولو جازت في غيره ذلك لم تكن الجمعة ولو فعلت لقتل ويشرط في الامة ان تكون مجمعة
فلو تفرقت لم يكن ويعرف التعريف بالعرف والجمعة على اهل الطام وان لا رسوا مكانا واحدا صيفا
وتشال في غير اهل حية المستوطنين ومنها ان تمام في جماعة لا على الصلاة والسلام والمخلفا الراشدين
من بعدهم لم ينقل عنهم ولا عن غيرهم فعلها من ادي ثم شرط الجماعة ان تكون اربعين ربه قال الامام
احمد رضي الله عنه وقال الامام ابو حنيفة رضي الله عنه تتعقد بأربعة ادم الامام وعن مالك
روايان احداها مثل مذهبنا والاعراب ان الاعتبار بعدد في موضع قريب من مكانهم الامة
فيه ويكون بينهم البيع والترويض ونقل صاحب القليل من اصحابنا قوله عن القديم انه يتعقد في
شلاته ولم يثبت عامة الاحباب والمذهب الصحيح المشهور انه لا بد من اربعين واخرج الحديث

المفاسد

منها

هذا الحديث يدل على ان الصلاة واجبة على كل مسلم الا اربعة مبد
مملوك وامراة وصبي ومجنون وبأبوابه باسناد على شرط الشيخين ولما المحزون فلا غير
مكلف **قال** والذكورة والصحة والاستيطان احراز الشيخ بالذكورة عن الاثر فلا غيب
الجمعة على المرأة الحديث المتقدم ولا في خروجها الى الجمعة تكليف لها ورفع مخالطة بالرجال ولا
ثامن المسكدة من ذلك وقد تحقق لان الفاسد لا سيما في مواضع الزيادة بحيث المقدس شرعية
الله وغيره فالذي يجب القطع به منعهم في هذا الزمان الفاسد لئلا يتخذوا شرع القبايع مواضع الفساد
واحتراز الشيخ بالصحة عن الرخص فلابد للجمعة على مريض ومن في سجنه كالحرج والعطش والغرب
والخوف من الظلمة وانما عليهم ان يعلم الله ما افسد لهم الشريعة وحجة عدم الوجوب على المريض الحديث السابق
والباقي بالقياس عليه وفي معنى المريض من بد اسهال ولا يقدر على ضبط نفسه وتخشي ثلوث المسجد ورجله
المسجد والحالة هذه حرام صرح به الرازي في كتاب الشهادات وقد صرح المتولي بسقوط الجمعة عنه
ولو خشى على الميت الاتجار او غيره كان عذرا في ترك الجمعة فليبار الى جهنمه ودينه وقد صرح
بذلك الشيخ عز الدين ابن عبد السلام وفي مسنده حسن وقوله الاستيطان احترازه عن غير المتوطن
كالسائر ونحوه فلا جمعة عليهم كالمقيم بوضع لا يصح النوازل الموضع الذي يقيم فيه الجمعة اذا لم ينقل
عند صلى الله عليه وسلم انه صلى الجمعة في سفر وقد روي الجماعة على صاحبنا انه لا جمعة في السفر قال البيهقي
والصحيح وثقه علي بن عمر انه اعلم **قال** وشرايط فعلها ثلاثة البلد مصر كان او قرية وان يكون
العدد اربعين من اهل الجمعة والوقت فان خرج الوقت ضلت طهر الجمعة شروط مع بقية
شروط الصلاة منها دار الامة وهي عبارة عن الامة التي يستوطنها العدد الذين يصلون الجمعة
سواي ذلك المدن والقرى والمقر التي تحت وطنا وموامينه البناء من حرا وطين او خشب ونحوه ووجه
اشتراط ذلك انه لم ينقل اقامتها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والمخلفا الراشدين الا كذلك
ولو جازت في غيره ذلك لم تكن الجمعة ولو فعلت لقتل ويشرط في الامة ان تكون مجمعة
فلو تفرقت لم يكن ويعرف التعريف بالعرف والجمعة على اهل الطام وان لا رسوا مكانا واحدا صيفا
وتشال في غير اهل حية المستوطنين ومنها ان تمام في جماعة لا على الصلاة والسلام والمخلفا الراشدين
من بعدهم لم ينقل عنهم ولا عن غيرهم فعلها من ادي ثم شرط الجماعة ان تكون اربعين ربه قال الامام
احمد رضي الله عنه وقال الامام ابو حنيفة رضي الله عنه تتعقد بأربعة ادم الامام وعن مالك
روايان احداها مثل مذهبنا والاعراب ان الاعتبار بعدد في موضع قريب من مكانهم الامة
فيه ويكون بينهم البيع والترويض ونقل صاحب القليل من اصحابنا قوله عن القديم انه يتعقد في
شلاته ولم يثبت عامة الاحباب والمذهب الصحيح المشهور انه لا بد من اربعين واخرج الحديث

منها حديث جابر رضي الله عنه انه قال نصت السنة ان في كل اربعين فانزلتها جمعة رواه
البيهقي واحتج بها حديث جابر رضي الله عنه وتول الصحابي نصت السنة
كقوله صلى الله عليه وسلم نعم قال البيهقي حديث جابر رضي الله عنه ومنها حديث كعب بن مالك
قال اول من صلى بنا الجمعة في بقيق الحصان اسعد ابن زبارة وكنا اربعين صحبه ابن حبان
والبيهقي وقال للحاكم انه على شرط مسلم بعد ان يحج وجه الدلالة ان الغالب على احوال الجمعة
التعبد والاربعون اقل ما ورد ومنها انه على الصلاة والسلام مع بالدنية وانقل مع باقل
من اربعين واقفنا على اقامتها بالا اربعين من ادي اقامتها بدون ذلك فليد بالادلة ونقل
عن الامام احمد انه يشترط خمسين واحتج حديثه والرواية في رجاله حفصون الزبير
وهو مترك الحديث واعلم ان شرط الاربعين الذكورة والتكليف والحوية ولا ثمانية على سبيل
الموطن لا يصحون شتاء ولا صيفا الحاجة فلا تتعقد بالاث ولا بالصبيان ولا بالعبيد ولا بالمالا
ولا بالموطن شتاء دون الصيف وعكسه والغريب اذا اقام ببلد واخذ وطنا صار له حكم
اهله في وجوب الجمعة وان لم يتخذ بل غيرة الرجوع الى بلده بعد مدة يخرج بها من كونه
سائرا قصيرة كانت او طويلة كالتاجر المتفقه والذي يرحل من بلده من ثلثة الما اخرون
الطرفة فانهم الله ثم يعود اذا اخرج امره فهو لا يلتزم الجمعة ولا تتعقد بهم على الاصح **قوله**
اذا تقارب قربان في كل منهما دون اربعين بصفة الكمال ولو اجتمعوا بعد اربعين لم
تتعقد بهم الجمعة وان سمعت كل شربة بدا الا حزي لانه اربعين عني مقيمين في موضع الجمعة
رااه اعلم ومنها اي من شروط صحة الجمعة ان تقع في الوقت وقتها وقت الظهر فلا تنقضي
على صورتها بالانقضاء وقال الامام احمد يجوز قبل الزوال محضتا ما رواه البخاري عن اسر رضي
الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة حتى تزول الشمس وروي مسلم عن سلمة ابن
الاكوع رضي الله عنه قال كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة اذا زالت الشمس
ثم يرجع فنشبع النبي اهل طلل الحيطان ولوصات الوقت عن الجمعة يصلوا ظهورا ولا يجوز الشروع
في الجمعة نزع على الشافعي في الامم ولو خرج الوقت وهم فيها لم يظفروا وان صلوا ركعة في
الوقت ولو شكوا هل يخرج الوقت ام لا لا يشرعوا في الجمعة وصلوا ظهورا نص على الشافعي في
الامم والله اعلم **قال** وفرايضها ثلاثة اشيا خطبتان تقوم بينهما وتجلس بينهما وان تخطي
ركعتين في جماعة من شروط صحة الجمعة ان يتقدمها خطبتان في جمع مسلم عن سمرة رضي الله
عنه انه عليه الصلاة والسلام كان يخطب خطبتين يجلس بينهما وكان يخطب قائما وفي رواية
انه عليه الصلاة والسلام كان يخطب خطبتين يقرأ القرآن ويذكر الناس والخطبة منه اركان

هذا الحديث يدل على ان الصلاة واجبة على كل مسلم الا اربعة مبد
مملوك وامراة وصبي ومجنون وبأبوابه باسناد على شرط الشيخين ولما المحزون فلا غير
مكلف **قال** والذكورة والصحة والاستيطان احراز الشيخ بالذكورة عن الاثر فلا غيب
الجمعة على المرأة الحديث المتقدم ولا في خروجها الى الجمعة تكليف لها ورفع مخالطة بالرجال ولا
ثامن المسكدة من ذلك وقد تحقق لان الفاسد لا سيما في مواضع الزيادة بحيث المقدس شرعية
الله وغيره فالذي يجب القطع به منعهم في هذا الزمان الفاسد لئلا يتخذوا شرع القبايع مواضع الفساد
واحتراز الشيخ بالصحة عن الرخص فلابد للجمعة على مريض ومن في سجنه كالحرج والعطش والغرب
والخوف من الظلمة وانما عليهم ان يعلم الله ما افسد لهم الشريعة وحجة عدم الوجوب على المريض الحديث السابق
والباقي بالقياس عليه وفي معنى المريض من بد اسهال ولا يقدر على ضبط نفسه وتخشي ثلوث المسجد ورجله
المسجد والحالة هذه حرام صرح به الرازي في كتاب الشهادات وقد صرح المتولي بسقوط الجمعة عنه
ولو خشى على الميت الاتجار او غيره كان عذرا في ترك الجمعة فليبار الى جهنمه ودينه وقد صرح
بذلك الشيخ عز الدين ابن عبد السلام وفي مسنده حسن وقوله الاستيطان احترازه عن غير المتوطن
كالسائر ونحوه فلا جمعة عليهم كالمقيم بوضع لا يصح النوازل الموضع الذي يقيم فيه الجمعة اذا لم ينقل
عند صلى الله عليه وسلم انه صلى الجمعة في سفر وقد روي الجماعة على صاحبنا انه لا جمعة في السفر قال البيهقي
والصحيح وثقه علي بن عمر انه اعلم **قال** وشرايط فعلها ثلاثة البلد مصر كان او قرية وان يكون
العدد اربعين من اهل الجمعة والوقت فان خرج الوقت ضلت طهر الجمعة شروط مع بقية
شروط الصلاة منها دار الامة وهي عبارة عن الامة التي يستوطنها العدد الذين يصلون الجمعة
سواي ذلك المدن والقرى والمقر التي تحت وطنا وموامينه البناء من حرا وطين او خشب ونحوه ووجه
اشتراط ذلك انه لم ينقل اقامتها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والمخلفا الراشدين الا كذلك
ولو جازت في غيره ذلك لم تكن الجمعة ولو فعلت لقتل ويشرط في الامة ان تكون مجمعة
فلو تفرقت لم يكن ويعرف التعريف بالعرف والجمعة على اهل الطام وان لا رسوا مكانا واحدا صيفا
وتشال في غير اهل حية المستوطنين ومنها ان تمام في جماعة لا على الصلاة والسلام والمخلفا الراشدين
من بعدهم لم ينقل عنهم ولا عن غيرهم فعلها من ادي ثم شرط الجماعة ان تكون اربعين ربه قال الامام
احمد رضي الله عنه وقال الامام ابو حنيفة رضي الله عنه تتعقد بأربعة ادم الامام وعن مالك
روايان احداها مثل مذهبنا والاعراب ان الاعتبار بعدد في موضع قريب من مكانهم الامة
فيه ويكون بينهم البيع والترويض ونقل صاحب القليل من اصحابنا قوله عن القديم انه يتعقد في
شلاته ولم يثبت عامة الاحباب والمذهب الصحيح المشهور انه لا بد من اربعين واخرج الحديث

احد هاجد الله تعالى وتعين لفظ الحمد والثاني الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعين لفظ الصلاة
الثالث الوصية بقول الله تعالى قال يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا السرايع بل لا بد من الخلق على طاعة الله عز وجل والنوع من
الحاصي بالخلق ولو قال اطيعوا الله كفي السرايع الدعاء للمؤمنين وهو ركز على الصحيح ولا تصح الخطبة
بدونه وهو مخصوص بالثانية ويكنى ما يقع عليه اسم الدعاء الخامس قراءة شيء من القرآن وان كان نص
عليه الثاني بواكيات وعدا او عيدا او حكما او قصدا ويستوي كون الآية مفهومة فلا يكتفى ثم
نظروا ان كانت آية واختلفت في محل القراءة والصحيح الذي نص عليه الشافعي الام انها تجب في كل
الخطبتين لا يعيبها والله اعلم هذه اركان الخطبة انا شرطها ستة احدها الوقت وهو بعد
الزوال فلا يصح تقديم شيء منها عليه الثاني تقديم الخطبتين على الصلاة الثالثة القيام فيها مع
القدرة الرابع الجلوس بينهما ويجب العارضة فيه ولو كان عاجزا عن القيام وخطب جالسا وجب
ان يفصل بينهما بسكتة على الاصح الخامس الطهارة عن الحدث والنجس في البدن والثوب والمكان
وكذا يجب ستر العورة على الجديد الشرط السادس رفع الصوت بحيث يسمع اربعين من اهل الكمال
ولا يحصل المقصود من شرعية الخطبة وهذا شرط كونه عريضة الصحيح ثم نقل الخلاف عن
السلف ذلك وقيل لا يجب حصر ولا معنى فغلب على الصحيح لولم يمكن فيهم من حسن العربية حاز
بغيرها ويجب على كل واحد ان يعلمها بالعربية كالعامة عن التكبير بالعربية فان مضت
مدة امكن النظم ولم يعلم احد من عوامهم ولا جمعة لهم بل يصلون الظهر كذا قاله الرافعي
ورجوب تعلم الخطبة على واحد ذكره في التمهيد ذكره غيره رجوز به ان الوضوء وعبارة الوضوء
وتجيب ان يعلم كل واحد منهم الخطبة قال السنائي وهو غلط قال القاضي حسيق واذ لم يعرف
القوم العربية مما فائدة الخطبة واجاب بان فائدة الخطبة العلم بالوعظ من حيث الجملة وتول النسخ
وان يصل ركعتين في جماعة لقول عمر رضي الله عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصير على لسان محمد
صلى الله عليه وسلم وكذا نقله الملق عن السلف قال ابن المنذر وهذا بالاجماع وكذا في جماعة
قد مر الله اعلم **قال** روي بها اربع الفصول وتنصيف الجسد وليس الثياب واخو الطيب السنائي اراد
الجمعة ان يفصل بل بكرة تركه في اصح الوجهين في الصحيحين اذا احذر كجمعة الجمعة فليفصل في
الصحيحين ايضا حق الله على كل مسلم ان يفصل في كل سبعة ايام يوما زاد الشافعي هو يوم الجمعة
واسناده صحيح وافضل الجمعة تنمة ملكة ممت في فصل الاعمال المسبوبة والفضل وان صدق
بكب المال على الجسد الا ان المقصود منه تنصيف الجسد من الارواح التي يحصل بلبسها كربة
فلهذا ذكر الشيخ تنصيف الجسد ومن السنن ايضا ان يتزين بلبس احسن ثيابه ويتطيب لقوله

بسكتة

صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة وليس من احسن ثيابه ومن طيب اذ كان عنده ثم اتى الجمعة
فلم يخطب احدا من الناس ثم صلى يا كتيب له ان تصمت اذا خرج امامه حتى يفرغ من صلاته كانت
كفارة لما بينهما وبين جمعة التي قبلها روى ابن حبان وصححه الحاكم وقال هو صحيح على
شروط مسلم والايض من الثياب افضل وكما يستحب افضل والطيب يستحب ازالة الظفر والشعر
المستحب ازالتهما والحكمة في الفصل ان لا يجرد للجسد من جلده ما يكره فيتأذى قال العلماء
ويؤخر من هذا ان الجلوس لا يتعاطى ما ينادي منه جليسه من كلام سي وعبره ومسر وعية الطيب
حتى يجرد للجسد من جلده ما يستنع به من طيب الرائحة وحسن الثياب لا حل النظر فلا يجرد ما ينادي
به بصره صلى الله عليه وسلم من شرع هذا الخبر والله اعلم **قال** ويستحب الامساك في حال الخطبة
هذه يحرم الكلام وقت الخطبة فيه قوله ان احدها ونص عليه الشافعي في القديم والجديد انه يحرم
وبه قال الكرابي وحذيفة واحد في ارجح الروايتين عنده لقوله صلى الله عليه وسلم واذا قرأ القرآن فاستمعوا
له وانصتوا قال اكثر السمرين نزلت في الخطبة وسبقت الخطبة قرأنا الاستماع لها على التران الذي يقرأ فيها
ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا قلت لصاحبك ولا تأم خطب يوم الجمعة انصت فقد لغوت واللعوا لا تأم قال
الله تعالى والذين هم عن اللغو معرضون والحدود ان الكلام ليس يحرم ولا انصات بسببه ما رآه الشيخان
ان عثمان دخل وعمر يخطب فقال عمر ما بال رجال يتأخرون عن الزاوي فقال عثمان يا امير المؤمنين
ما زدت حين سمعت النداء وان تروا ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليه رجل وهو يخطب
يوم الجمعة فقال حتى الساعة فامسى الناس اليه فلم يقبل واغاد الكلام فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم له بعد الثالثة وتحرك ما عدت لها قال حب الله ورسوله فقال انك مع من اجبت رواه
البیهقي باسناد صحيح وجه الدلالة انه عليه الصلاة والسلام لم ينكر عليه ذلك ولو كان حراما
لا نكره ويجوز الكلام قبل التروع في الخطبة وبعد الفراغ منها وقبل الصلاة قال في الموطأ حتى
في حال الدعاء للاسراء وفيما بين الخطبتين خلاف وظاهر كلام الشيخ انه لا يحرم وبه جزم في المذهب
والعز الدين الوسيط نعم في السائل وعنه اهل الثقلين ثم هذا في الكلام الذي لا يتعلق به عزم
مهم ناجز فاما اذا راي اعني يقع في بي او عقر يدب على انسان فانذره ان علم ظاهرا لم يسلط على خطاء
بغير حق كخوف الاسوان ورسول قصاة الرشي فلا يحرم بالاختلاف وكن لو امر مجروح او يلهي عن
منكره لا يحرم قطعاً وقد نص على ذلك الشافعي رافق عليه الا صاحب **فتح** لو سلم الداخل
حال الخطبة فانه لما بالقديم يحرم الكلام حرم اجابته باللفظ ويستحب الاشارة كما في خلاف
الصلاة ولو عطل شخص محرم تشبهت على الصحيح كورد السلام وان قلنا بالحدود ان لا يحرم
الكلام فيجوز رد السلام والتمتيت للاختلاف وهل يجب رد السلام فيه خلاف الصحيح في الشيخ

فان قيل

الصغير انه لا يجب له سجد والصحيح في شرح المذهب انه يجب رد السلام وانما سجد العاطس
ما الصحيح في الشرح الصغير استحبابه ايضا لا وجوبه وكذا صححه النووي في شرح المذهب واصل
الروضة والله اعلم **قال** ومن دخل الامام خطب علي ركعتين خفيفتين ثم جلس اذا حضر خطب الامام
يخطب لم يخط رقاب الناس لقوله صلى الله عليه وسلم من خطب رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ حبرا الى جهنم
رأه النبي ويشتكي من ذلك الامام ومن بين يديه مخرج ولا طريق اليها الا بالخطي لانهم قصروا
بعدم سدها ثم المنع من الخطي لا يقتصر على الخطبة بل الحكم بطلها كذلك ثم الداخل هل يصل الفحمة
اختلف العلماء في ذلك فقال القاسمي عياض قال مالك وابو حنيفة والثوري والليث وجمهور السلف
من الصحابة والتابعين لا يصلونها روي عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وجمهور الامم الا انها
وقد اختلفوا في الوارد في قضية فليكن علي انه كان عرفا فافهم بالقيام ليراها الناس ويتصدقون
عليه وقال الشافعي والامام احمد واسحق وقتها الحديث انه يستحب ان يصلي بحبة السجدة ركعتين خفيفتين
ويكره ان يجلس قبل ان يصلها وحتى هذا المذهب عن الحسن البصري وغيره من المتقدمين وخرج
هؤلاء يقول النبي صلى الله عليه وسلم لم يسلك حتى جاز النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة وقد جلس
اصلت يا بلان قال لا قال قم فاركع وفي رواية ثم فصل الركعتين وفي رواية صلى ركعتين وفي رواية
اذا جازك يوم الجمعة وتخرج الامام بليصل ركعتين وفي رواية الامام يخطب بركعة ركعتين
وليتجوز بينهما وهذه الروايات كلها في صحيح مسلم قال النووي وهذه الاحاديث كلها صريحة
في الالة لمذهب الشافعي واحمد وقاويل من قال ان الله صلى الله عليه وسلم يسلك بالقيام ليتصدق
عليه باطل ثم يرد صريح قوله صلى الله عليه وسلم اذا جازك يوم الجمعة والامام يخطب بركعة
ركعتين ولتجوز بينهما فقد انص صريح لا يتطرق اليه تأويل ولا اطلاق عالما بلغة هذا القطع
فيما لم يرد الله اعلم وقول الشيخ ومن دخل الامام يخطب بركعتين في الصلاة من الحاضر من ان لا يتخطا سوا
ان ذكره في العبارة الرافعي والروضة ينبغي ان ليس في الصلاة من الحاضر من ان لا يتخطا سوا
السنة ام لا وفي الحاوي الصغير بالكرامة والذي ذكره النووي في شرح المذهب انه حرم وقيل
الاجماع على ذلك ولعله قال اصحابنا اذا جلس الامام على النبي حرم على من في المسجد ان يسجد صلاة
ان كان في صلاة خلفها وهذا اجماع قاله الماوردي وكذا ذكره الشيخ ابو حامد والله اعلم **قلت**
هذه سنة نفيسة قل من يعرفها على وجهها ينبغي الاعتناء بها ولا يغفل عنها ضعفا الطلبة
وجاهلة التصوف فان الشيطان يلاعب بصوته زمانا كملاب الصبيان بالكرة واكثرهم صوم
عن العلم شقة الطالب فاستدرجهم الشيطان قال السيد الجليل ابو يزيد مقدون ثلاثين سنة
في المجاهدة فلم اري اصعب علي من العلم قال السيد الجليل ابو بكر الشبلي ان في الطاعات

من الامان

من الامان بانفسهم ان تطلبوا المعاصي في غيرها قال السيد الجليل ضرار ابن عمرو ان فركا تركوا
العلم وبجالتة العلماء واخذوا بحاربي وصلوا وصاوا حتى ليس جلا اخدم على عطفه خالفوا
فهلكوا والقي الله غيره ما عمل على جهل الا كان يفسد اكثر مما يصلح وهذه زيادة
خارجة عن الفن الذي نحن منه من اراد من هذه المادة فليعلم بكتاب سبي السالك في اسفل المسالك
والله اعلم **قال فصل** وصلاة العيدين سنة وهي ركعتان يكر في الاولى سجدة سوي تكبيرة
الاحرام وفي الثانية خمسا سوي تكبير القيام يخطب بعد ما خطبتين العبد مستق من العود لانه
يعود في السنين او يعود السرورم يعود اول كثره عواياهم يقال على عبادته بينه اي انضاله ثم صلاة
العيد مطلوبة بالكتاب والسنة واجماع الامة قال الله تعالى فضل الربك ولغيره قيل المراد بالصلاة هنا عيدين
الحرم ولا خلاف ان صلى الله عليه وسلم كان يصليها هو والصائفة معه ومن بعده وروي انه عليه الصلاة والسلام
اول عيد صلاه عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة وفيها فرضت ركعة الفطر قال الماوردي ثم الصلاة
اسند لقول الاموي هل علي غيرها اي غير الخمس الصلوات قال لا الا ان تطوع وهو في الصحيحين
وهذا ما نص عليه الشافعي وقيل انها من كفاية لا تكفي شعائر الاسلام وتركها تهاون في الدين وتشيع جماعة
بالاجماع والمذهب بها شرع للنفوذ والمساورة والعبد والمرأة لا لها نافذة فاشبهت الاستسقاء والكوف
ثم يكره للشابة الجميلة ودران الهيئة المحضور ويستحب للمهور المحضوري ثياب بيضاء لا طيب تلبس
ينبغي القطع في زماننا بخرم خروج الشابة ودران الهيئة لكثرة الفساد وحديث ام عطية وان دخل المخرج
الا ان المعنى الذي كان في جنس القرون قد زال والمعنى انه كان في السلف ثلة ما ذن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في المخرج ليصل بهم الكثرة ولهذا اذن للحسن مع ان الصلاة معقودة بما حقه من تعليقه صلى الله عليه وسلم
شبهه وبهم الخير ودعوة المسلمين لا ثبات في ثلثه وايضا كان الزمان زمان ابن فكي لا يدين زينة
ويقتض من ابصارهم وكذا الرجال يقتص من ابصارهم واما زماننا فخر وجهت لاجل ابصارهم ولا يقتض
من ابصارهم ولا يقتض الرجال من ابصارهم ومناسد خروجهن تخففه وتزجج من عايشه رضي الله
عنها انها قالت لو راي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احرق النساء لهن المساجد كما منعت نساء بني اسرائيل
فهد استوى لهم المؤمنين في حرم القرون فكيف زماننا هذا الناس وقد قال يمنع النساء من المخرج الى
المساجد خلق عني عايشه منهم عورة رضي الله عنه والقاسم ونجى الانصارى ومالك وابو حنيفة مرة ومرة
اجازه وكذا سفيان ابو يونس وهذا في ذلك الزمان واما زماننا هذا اما اتوقف احدهم المسلمين في منعهم
الا عني دليل البصاعة في معرفته اسرار الشريعة فانه يسكن بظاهره دليل على طاهره دون منهم
معناه مع اهل العلم عايشه ومن خاخواها ومع اهل الالات الا على حرم الظاهر الزينة وعلى وجوب
غض البصر والصواب للغير بالتحريم والفتوى به والله اعلم ثم رتقا ما بين طلوع الشمس والزوال وقيل

صلاة

ومر

لا يدخل وقتها الا بارتفاع الشمس قد روي والصحيح الاول ولا ارتفاع قد روي مستحب ليرد وقت
الكراهة وكيفية ركعتي اللادة واجماع الامم ويؤيد صلاة عيد الفطر والاصح يكبر في الاول
سبع تكبيرات غير تكبير الاحرام وفي الثانية خمس سوى تكبيرة الاحكام القيام من السجود روي
انه عليه الصلاة والسلام كان يكبر في الفطر والاصح تسعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة وراه
التزويدي وقال انه حسن وقال البخاري ليس في الباب شيء صحيح منه وثبت في كل تكبيرتين قدر اية معتدله
ببلا ويكره ويجوز رواه البيهقي عن ابن مسعود قوله لا يعني تهليل الله الا الله والتعظيم وهو
اشارة الى التسبيح والتحميد وخمس سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر لا ياتي بالمحال جامع
الافعال المشروعة للصلاة وهي الباقيات الصالحات كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما وجماعة ولو سيء
التكبيرات وشرع في القراءة فانت وقراء بعد الفاتحة في الاول وفي الثانية اقترنت بها الهاء وراه
مسلم وتكون القراءة بهذه السنة واجماع الامة وكذا الجهر بالتكبير ان ثم بين بعد الصلاة خطبتان
لما روي الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر رضي الله عنهما
كانوا يصلون العيد قبل الخطبة فلو خطب قبل الصلاة لم يعتد بها على الصحيح الجواب الذي نص عليه الشافعي
وتكبر الخطبة هو القياس على الجمعة ولم يثبت فيه حديث قاله النووي في الخلاصة ويستحب ان يفتح
الاول بتسعة تكبيرات والثانية بتسعة تكبيرات واعلم ان الصلاة تجوز في الصحراء وان كان بمكة
فالمسجد الحرام افضل قطعاً والحقبة الصيد لا يبيت المقدس وان كان في غير مكة فان كان عذر
كمطر فالمسجد افضل وان لم يكن عذر فان ضاق المسجد فالصحن او اولى بذلك فخطب في المسجد وان
كان المسجد واسعاً فالصحن ان المسجد اولي والله اعلم **قال** يكبر من غروب الشمس ليلة العيد الى ان
يدخل في الصلاة وفي الاصح خلق صلوات الغرابين من صبح يوم عرفة الى الفجر من اخر ايام التشريق
ويستحب التكبير بغروب الشمس ليلي العيد الفطر والاصح ولا فرق في ذلك بين الساحل والبيوت
والاسواق ولا بين الليل والنهار ولا عند ازحام الناس الناس لو افقوه على ذلك بين الحاضر
والماضي بغروب الشمس ليلة في عيد الفطر قوله تعالى وتكبروا لله على ما هو احق وفي عيد الاضحى
بغروب الشمس بالقبائس عليه يعني عند ما روي البخاري عن ام عطية قالت كانوا يؤمرون العبدن بالخروج حتى
تخرج الحصن فيخرج خلق الناس يكبرون تكبيرهم واما اخذت التكبير في عيد الفطر
حتى يحرم الامام بصلاة العيد هذا هو الصحيح واما في الاصح فالصحيح عند الراغب ان اخذ
عقب الصبح اخر ايام التشريق وعند النووي الصحيح انه عقب العصر اخر ايام التشريق قال وهو
الاظهر عند المحققين الحديث وانتداه صبح يوم عرفة وشرع في عيد الاضحى خلق الغرابين الحاضر
والقائمه وكذا في صلاة نافلة كانت ذات سبب او مطلقة او فرض كفاية كصلاة جنازة

العصر

بغروب الشمس

وهل يستحب عقب الصلوات في عيد الفطر فيه خلاف الاصح في اصل الروضة انه لا يستحب لعدم نقله
روح النووي في الاذكار انه يستحب عقب الصلوات كما لا يخفى ويستحب رفع الصوت بالتكبير للرجال
دون النساء والتكبير في وقت افضل من غيره من الاذكار لانه شعار اليوم والله اعلم **قال** الحاج يكبر
من ظهر يوم الفطر هو يوم العيد ويستم بصبح اخر ايام التشريق والصحيح عند الراغب ان غير الحاج كالحاج
والله اعلم **قال** فصل روي لكسوف الشمس وحسنون القمر ركعتين في كل ركعة قياماً
بطل القراءة فيها دون الحمد اعلم ان الكسوف والحسنون يطلق على الشمس والقمر جميعاً نعم لا يجوز
كما قاله الجوهري ان الكسوف للشمس والحسنون للقمر ولا لصلاة لها سنة لقوله صلى الله عليه وسلم
ان الشمس والقمر لا ينكسان لموت احد ولا لحاية فاذا رايت ذلك فقلوا وادعوا الله تعالى رواه
الشيخان وفي رواية مسلم ادعوا الله وصلوا حتى ينكشف ما يركب ثم اقلها ان يحرم بنية صلاة الصبح
وقرأ الفاتحة ويركع ثم يرفع بقراءة الفاتحة ويركع ثم يركع ثانياً ثم يرفع بقراءة الفاتحة ثم يركع
ثالثاً ثم يرفع ويطين ثم يسجد بهذه ركعة ثم يصلي ثانية كذلك فهي ركعتان في كل ركعة
قياماً وركوعاً وقرأ الفاتحة كل قيام فلو استمر الكسوف فهل يزيد ركوعاً ثالثاً وجهاً الصحيح
لا يجوز كسوف الصلوات كما لا يجوز زيادة ركوع ثالث لا يجوز نقص ركوع واحد ولا يحصل الا بخل أو سلم من الصلاة
والكسوف باق بغيره ان يستفتح صلاة اخرى على الذهب والاكمل في هذا ان يقول القيام الاول بعد
الفاتحة وما يستحب من الاستفتاح وغيره سورة البقرة فان لم يحسنها فراقدها وفي القيام الثاني
كما في ايدها وفي القيام الثالث يقرأ راية وجسين وفي الرابع قدر راية كذا رواه الشيخان
عن ابن عباس رضي الله عنهما ويستحب ان يطول في الركوع الاول بالتسبيح قدر راية اية من البقرة
وفي الثاني يأتين وفي الثالث سبعين وفي الرابع خمسين لحجبه في الخبر ولا يطول السجود على الصحيح
كلا معتدلاً قاله الراغب روح النووي التطويل قال ثبت في الصحيح ونص عليه الشافعي في الويل
ويستحب الجماعة في صلاة الكسوفين ويأدي لها الصلاة جماعة ولو ادرى المسكون الامام في الركوع
الثاني لم يدرك الركعة على الذهب لان الركوع الثاني تبع للاول والله اعلم **قال** ويخطب بعد الخطبتين
رسول في كسوف الشمس ويهجر في حسنون القمر من ان يخطب بعد الصلاة خطبتين كخطبتين الجمعة
للعلة صلى الله عليه وسلم وفيه فام خطب فاتي على الله تعالى الى ان قال يا امة محمد هل من احد اعير من الله
ان يزين عبده ورامته يا امة محمد الله لو تعلمون ما اعلم لبعثتم كثيراً وصحتم كثيراً الا هل بلغت
وروي الخطبة جمع من الصحابة في الصحيح وينبغي ان يحرس على الامانة والصدق وتخذرهم
العفلة والاغترار وفي صحيح البخاري انه عليه الصلاة والسلام امر بالعتاة في كسوف القمر ومن صلى
شغراً لم يخطب ويستحب الجهر بالقراءة وحسنون القمر والاسرار في كسوف الشمس جان به السنة

احد الصفتين ووقف الصف الاخر يسلم فاذ رفع سجدا وحقوقه هذا هو الصنيع الثاني وهو ان يكون
العدوي جهة القبلة فيرتب الامام الناس صفتين يحرم بالجميع فيصلون معهم حتى ينتهي اليه الاعتدال
عن ركوع الركعة الاولى فاذ اسجد سجدة واحدة مع احد الصفتين اما الاول او الثاني هذا هو الصحيح ولا يبعد
صحة للامامة فاذ قام الامام ومن معه الي الثانية سجدة الصف الاخر وحقوقه وفرا بالجميع وركع بالجميع
فاذا اعتدل حرم الذي سجد في الاول وسجد الصف الاخر فاذ رفعوا ورسى سجدة الصف الحارس
وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعصفان رواها ابو داود وغيره وان كان في رواية مسلم ان
الصف الذي يليه هو الذي حرم ولا وقام الصف الاخر في غير العدو وقال الاحباب ولهذه الصلاة
ثلاثة شروط ان يكون العدو في جهة القبلة وان يكونوا على جبل او منسدين الارض لا يستريح
شي من ايام المسلمين وان يكون في المسلمين كثرة لتجد طائفة وقدر من احرار واعلم انهم لو دبرهم صفوا
حاز ركع الوحيين بعض صف والله اعلم **قال** الثالث ان يكونوا في شدة للوف والحق للمسلم فيصلي
كنيا سكنه راحلا وراكبا مستقبل القبلة وغير مستقبل لها الصواب الثالث صلاة شدة للوف
فاذا اشتد للوف ولم يمكن تسعة القوم لكثرة العدو وخوف ذلك والتم القتال فلم يتدبروا على النزول
حيث كانوا ركبانا ولا على الفرار ان كانوا رجالا صلوا راحلا وركبا ثالي القبلة واليه غير ما قال
الله تعالى فان خفتهم زوجا لا اوركبا ثالي القبلة قال ابن عمر مستقبل القبلة وغير مستقبلها
كذا رواه مالك عن نافع بن مولي بن عمر قال يا ابا راء الا ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا محارب
يكون نجس الا مكان وليس لهم تاخير الصلاة عن الوقت واذا صلوا على هذه الكيفية فلا حادة
عليهم ولهذا اتهم موت في فصل استقبال الله اعلم **قال** يحرم على الرجال لبس الحرير والذهب
ويحرم للنساء لبس الذهب وكثيره سوا الحرير على الرجال لبس الحرير وكذا النقطة به والاستناد اليه
وافتراشه والتدثر به وكذا الفاضة بطنه وستر اساور وجوه الاستعمال وحجة ذلك نهية صلى الله
عليه وسلم عن ذلك وفي رواية البخاري بها نارسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباغ والبلع
عليه وعنه النبي ان فيه خيلا وخشونة لا تليق بشهامة الرجال ولهذا لا يليسه الا الراذل الذين
يتشبهون بالنساء اللغوون نعلي رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحرم لبس النساء قوله صلى الله عليه وسلم
احل الذهب والحرير لاثنا اثني وحرر علي ذكرها رواه الامام احمد في مسنده وقال الترمذي
حديث صحيح رفيه لطيفة شرعية وهو ان لبسه بيد الطبع الى وطى النساء فيؤدي الى ما طلبه بعد
الارلين والاخرين صلى الله عليه وسلم وهو كثرة النسل وهل يحرم على النساء اقتراض الحرير فيه وحيث
اصحها عند الراغب يحرم لما فيه من السون والفيل الا ترى انه يجوز لبس الحرير والذهب دونه الاكل
في اية الذهب وله المعنى الذي ذكره في اللبس بتمامه مفقود في الفواش والامح عند النوري

الزور

للبيان وقوله يحرم على الرجال يخذ منه انه لا يحرم على الصبيان حتى انه يجوز لولي الصبي ان يليسه
وهو كذا على الصحيح عند الراغب والشرح الكبير بشرط ان يكون دون سبع سنين والصحيح في
الحرم وعند النوري الجواز مطلقا وهو شحى كلام الشيخ وقول الشيخ سيبويه والذهب وكثيره سوا يعني
في الحرير والاصالة لك قوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا الحرير والديباغ ولا تلبسوا في اية الذهب
والفضة فانها لم في الدنيا ولكم في الآخرة رواه البخاري ومسلم ولهذا اتهم هذه موت في اول الكتاب
والله اعلم **قال** واذا كان بعض الثوب ابرسما وبعضه قطن او كتنا اجاز لبسه بلم يكن الا برسم
غالب ما حرم استعماله من الحرير والصوف اذ ركب مع غيره مما يباح استعماله كالكتان وغيره ما
حكمه نظوان كان الا غلب الحرير حرم وان كان الا غلب مما يباح استعماله كالكتان وغيره ما
من اسباب الترجيح فان استويا فزحطان الاصح للحل انه لا يمس ثوب حرير ولا صلب المانع الا باحة
وقيل يحرم ثقل الحجاب التحريم وهو التماس لان القاعدة التحريم عند اجتماع اللال والحرام والصحيح
ان الاعتبار بالوزن في الثمرة والقلة وقيل الاعتبار بالظهور وهو قوي لوجود المعنى من الخيلا
وسيل النفس واعلم انه يحل الثوب المطرور والمطرون الذي جعل طرفه حريرا كالطوق والفرج وورد
الاكمام والذيل ظاهر اكان التطويق او باطنا والاصل في ذلك احاديث منها ما رواه مسلم عن عروبة
الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير الا في موضع اصبع او اصبعين او ثلاث
او اربع وهذا هو في التطويق والتطريق بالحرير اما الذهب فانه حرام لشدة السون وقد صرح بذلك
النوري وفي سلة حسنة ينبغي ان يتنبه لها فاذ كثير من الراذل من اتى الدنيا يدفع اليه في وقت الرقوة
والعام شملة او مشقة مطرقة بالذهب فيسعملها ورجاها الى المسجد ووضعا تحت جبهته في وقت
الصلاة قال الله تعالى فليحذر الذين يخافون عن امره ان يصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم قال بعض
العلماء الفتنة الكفر عا فان الله تعالى من ذلك والله اعلم **قال** فصل ويلزم في الميت اربعة
اشياء غسله وتكفينه والصلاة ودننه لا خلاف انه الميت المسلم يلزم الناس القيام بامره في هذه الاربعة
والقيام بهذه الاربعة فرض كفاية بالايجاع ذكره الراغب والنوري وعنيها وبنه شي والغزق بين من
العني والكفاية ان الخطاب في من العني يتعلق بكل واحد بعينه كالصلوات للميت واما من الكفاية
فهو الذي يفادل سبعا غير عني الجهاد وسمى من كفاية لان فعل العني كان في تحصيل المقصود اذ ا
هو اني تحقق موت المسلم يستحب المبادرة الى تجهيزه واقل افضل استيعاب بدنه بالغسل بعد ازالة
الخصلة ذلك هو الواجب في حق الميت غسل للميتة وهذا شرط في الغسل في غسل الميت رجحان
الامح عند الراغب في الحور لا يجب لان المقصود من غسل الميت النظافة وهي تحصل بلا ميتة لان الميت ليس
من اهل الميتة بخلاف الحي يعني هذا لا يكتفي غسل الكافر ولا يغسل لحصول النظافة والثاني انه بشرط

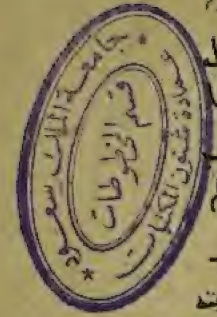
الزور

عليه

النية فعل هذا لا يمكن على الكافر ولا العزيم وعلى ما يات في نفسه وحج النوري في المنهاج
وجوب غسل العزيم بعد تنحيه عدم اشتراط النية والحجبان الداخلي وشرحه وجوب غسل العزيم
ويستحب ان يوضيه القائل كوضوء المحي ثلاثا ثلاثا ولو خرج من شيء بعد الغسل وجب ان لا ينقطع
دون الوضوء والغسل على الصحيح ولو خرجت من تحت ثوب لم يغسل تحتها بعد ان كان قد خرج من عليه
تسارع البلا بعد الوضوء غسله لا يصليرون اليه ولا يجتنبت الميت على المذهب والله اعلم والله اعلم فاعلمه ثوب
واحد في الرجل المرأة لقصة مصعب بن عمير وهي في الصحيحين وحكم الصلاة بآية واما الوضوء فاعلمه
حقة تكتم رايته الميت وتوضئه عن السماع بغير نيت مثلها غايبا والله اعلم **قال** واثنان لا يغسلان ولا
يغسل عليهما الشهيد في معركة المشركين والسقط الذي لا يستعمل ويغسل عليه ان اختلف اعلم ان الشهيد
يصدق على كل من قتل ظلم ارباب بعون او حريق او هدم ارباب بطونا او مطبونا ارباب عتقا ارباب
امراء ورايات في الطلق ونحو ذلك وكذا من مات مجاعة او في دار الحرب قاله ابن الوضوء ومن صدق
انهم شهداء فهو لا يغسلون ويغسل عليهم كما في النوري وبمعنى الشهادة لم اتم احيا بعد يومين
واما من مات في قتال الكفار مدبر غير متحارب لقتال او متحارب اليه او كان يقاتل ربا وسعد فهذا
شهادته في الحكم معني لا يغسل ولا يغسل عليه وهو شهيد في الدنيا دون الآخرة واما من مات في قتال
الكفار بسبب القتال على الوجه الرضي فهذا شهيد في الدنيا والآخرة لمن قتله مشركا او صابا
سلاح صلب خطأ او عاد عليه سلاح نفسه او سقط عن منبره او رجمته دابة او قرد في هذه المات
رعدا او وحدا فقتل عند انكشاف الحرب ولم يعلم سبب موته سوا ذلك عليه ان يردم ام لا لان الظاهر
انه مات بسبب القتال فهذا لا يغسل ولا يغسل عليه سوا ذلك المانع والصبي والمرد والعبد والرجل
والمرأة لما رآه البخاري عن جابر رضي الله عنه انه النبي صلى الله عليه وسلم لم يغسل قتلى احد ولم يغسل
عليهم واما من مات حال هركمة الكفار بسبب القتال بل بغيره او مجاعة فالذهب انه ليس شهيد
ولو خرج في القتال ومات بعد القتال فاقطع بونه من تلك الحياضة وبقي فيه حياة مستفوه بعد
انقضاء الحرب فغيره خلاف الصحيح انه ليس شهيد وان تصور الزمان وان بقي اياها فليس شهيد
بلا خلاف واعلم ان ظاهرا ملاقات النسخ يشهد الشهيد المنيب وهو كذلك فلا يغسل ولا يغسل عليه
وحقة ذلك ان حنيفة قتل يوم احد فلم يغسله النبي صلى الله عليه وسلم وقال رايته المنيب الملائكة
تغسله فلو كان راجيا لم يسقط الا يغسل والله اعلم واما السقط فله حالتان الاولى ان يستعمل
اي نوع صوته بالبكال او يستعمل ولكن شرب اللبن او نظر او تحرك حركه كثيرة تدل على الحياة
ثم مات فانه يغسل ويغسل عليه بلا خلاف لاننا نقفنا حياته في الحرب او الاستعمال الصبي ورث وصلي
عليه رده النسي ووجه ابن حبان والحاجم وقال انه على شرط الشيخين لكن قال النوري في شرح

الهدى

المذهب انه يصح نعم قال ابن المنذر ان الجماعة منعقد على الصلاة على مثل هذا وعلى تغيبه وفي
دعوى الجماعة تنبى بالنسبة الى الصلاة للمائة الثانية ان لا يتبين حياته بان لا يستعمل ولا ينظر
ولا يسمع ونحوه ينظر عن اماره الحياة كالاختلاج ونحوه ينظر ايضا ان لم يبلغ حد ان يفتح فيه
الروح وهو اربعة اشهر فصاعدا لم يصل عليه بلا خلاف في الروضة ولا يغسل على المذهب لان الغسل
احق من الصلاة ولهذا يغسل الذي ولا يصل عليه وان بلغ اربعة اشهر فنقلنا لا يظهر انه اغسل
لا يصل عليه لكن يغسل على المذهب واما اذا اختلف او تحرك فيصلي عليه على الاظهر يغسل على المذهب
واعلم انه لا يظهر منه خلقه اذ يكتفي فيه المراءة كمن كان ومظهر خلقه لا يفي حكم التكفين كما
الغسل والله اعلم **قال** ويغسل الميت وتر او يكون في اول غسله سدر في اخوه شي يسير من كافور
قد سدر كراة الغسل واما اكمله فامور كثيرة منها ما ذكره الشيخ فيغسل بعد وضوئته راسه ثم تحت
سدر ويغسل ويغسل الشق الايمن ثم الايسر ثلاثا للمراءة البخاري عن ام عطية رضي الله عنها
قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل يمينه فغسل يمينه ثلاثا او خمس او اكثر
من ذلك وان راين وذكاء يسدر وا حلق في الآخرة كافورا او شيئا من كافور وابداه بها سنها
وموضع الوضوء منها قالت فظفرنا شعرها ثلاثا ثلاثا فغسلها وابداه بها سنها
خلفها ويستحب شتر تحتها راسه ان كل عليها شعر بمسط رابع الأسنان ويكون مرقق لئلا
يتفتق فان افتتق شي رده بعد غسله اليه ووضعه بعد في الكفن اكراما لاجزائه كذا يجرم به
الداعي والنوري وعن القاضي انه لا يرد عنه انه يرد اليه واعلم انه يجب الاحتراز عن كبه
علي وجهه فاذا غسله بالسدر ونحوه ازال ذلك ثم بعد ذلك يغسل بالمال القراح ثلاثا ويجعل في غلته
كافورا وفي الصلوة الآخرة احد وليسكون الكافور قليلا لئلا يتغير المايه فيسلبه الطهورية
ولا يكتفي ذلك في الغسل كما لا يمكن الا القاطط بالسدر ونحوه فليقتنه لذلك والى هذه الاشارة
يقول الشيخ شي يسير من كافور والله اعلم **قال** ويكفن في ثلاثة اقواب يعني لا فيها يصور ولا عمامه
وقد تقدم ان الكفن ويستحب ان يكون الرجل في ثلاثة اقواب وافضلها البياض وله يكون فيها
فنيص ولا عمامه بل ازان ولها ثنان قاله زامن سرقه الى ركبته والثاني من عنقه الى كعبه والثالث
يستر جميع بدنه واما المرأة فتفي خمسة اقواب ازار وخمار وبنيص ولها ثنان وهذا المورثا بته
بالسنة واعلم ان كل شخص يكفن باي نوع له لبدنه في حياته فيجوز تكفين المرأة في اللباس لكن بكرة
وتحرم ذلك في حق الرجال ويكره الوضوء والمصفر ثم المودة والردة تغلق خيال الميت قاله كان
بكثر من جوار الخيل الثياب وان كان متوسطا من متوسطا من وسطها وان كان مقلا
من خشن الثياب وتكره المغالات في الكفن والمغسل اولي لان المغسل اولي بالتوضوء الحي يكون سنيقا



غير رقيق لان المقصود ببقائه دون الزينة والله اعلم **قال** ويكره على اربع تكبيرات بقراءة الفاتحة
بعد الاولى ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ويدعو للميت بعد الثالثة ويسلم بعد الرابعة
تدعى ان الصلاة على الميت من كفاية ميت شرط فين يصلي عليه ثلاثة اموه وان يكون ميتا مسلما غير
شاهد كما مر اذا عرفت هذا فان الصلاة على الميت سبعة اركان الاول الميت ويشترط التعرض
لذكر الفريضة على الصحيح ثم ان كان الميت واحدا نوى الصلاة عليه وان حضر مويت نوى الصلاة عليهم
ولا يشترط تعيين الميت بل لو نوى الصلاة عليهم ولا يشترط تعيين الميت بل لو نوى الصلاة على من صلى عليه
الامام كفي نعم لو عين الميت واخطأ لم تنجح ويجب فيه الانتداع الفرض الثاني القيام عند القدرة الركن
الثالث التكبيران وهما ركنان ولو كبر خفية خاصة لم تبطل صلاته لثبوت ذلك في صحيح مسلم
ولانه ذكر الركن الرابع السلام للحائض قراءة الفاتحة بعد الاولى لما روي النسيب باساده على شرط
الصحيح عن سهل قال السنة في الصلاة على الحائض ان تقري التكبير الاول باليمنى والقول بحائض
والخاتمة السركا قاله الرافعي في المحرر وقال اللوزي في التبيان انها تجب بعد التكبير الاول بطم
وحالف ذلك في الروضة قال تبع الرافعي في الشرح انه يجوز تأخيرها الى الثانية وخالف ذلك في النجاشي
فقال غزوي بعد غير ذلك وذكر نحوه في شرح المذهب ومقتضاها انها تجزى بعد الثالثة او الرابعة والله
اعلم السادس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية لو رده في الحديث والصحيح ان الصلاة على
الاله لا تجب لان الصلاة الحائض مستبينة على التحقيق الركن السابع الدعاء للميت بعد التكبير الثالث
والواجب ما يتطرق عليه اسم الدعاء اما الاكمل فادعية كثيرة ومن احسنها ما رواه مسلم عن عون
ابن مالك رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم على جنازة سمعته يقول اللهم اغفر له وارحمه
عنه وعافه واحرم تدله ووسع موخله واغسله بأولاه ويرد نفعه من الخطايا كما تقي الثوب
الابيض من الدنس وابله دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله وزوجا خيرا من زوجته وقم
تغنى القبر وعذاب النار قال عون فتمت ان يكون الميت ويقول في الطفل اللهم اجعله نزل
لا يوبه ويلقا ورحمته وعظمة واعتبارا وشفيقا وتقلبه موازينها وافرح الصبر على قلوبها
وهو مناسب لا يتيق بالمال ويسر بعه ولا تفتنهما بعده ولا تخرمها الجرة قاله اللوزي ويقول بعد
الرابعة اللهم اغفر له الجرة ولا تفتننا بعده نصلي عليه الشافعي رحمه الله عليه الصلاة والسلام كان
يدعوا به وسين ان يزير واغفر لنا وله والله اعلم **قال** لا يلزم في الصلاة على الامام بلا عذر
فلم يكره حتى يكره الامام اخرج بطلان صلاته لان الخلاف بالتكبير وكما تختلف وكيفية في غير
صلاة الحائض واما المسنون في كبر ويكره بقراءة الفاتحة وان كان الامام في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
ارفي الاعمال يدعي نظم صلاة نفسه ولو كبر الامام اخرج قبل شروعه في الفاتحة كبر معه

وستط

وستطت القراءة كما لو كبر الامام في الصلاة فانه يركع معه ولا يقرا وان كبر الامام والمسوق في الفاتحة
ترك البقية وتابعه على المذهب محافظة على المتابعة فاذا سلم الامام تدارك باقي الصلاة بتكبيراتها
واذا كرها ويستحب ان لا ترتفع الحائض حتى تنقضي صلاتهم ولا يصير رخصا قبله ويصل على
الغائب عن المدينة لانه عليه الصلاة والسلام صلى على الغائب وهو بالمدينة وراه الشيخان زاد الدار
بعد شهر ولو صلى على من مات في يومه وعسل صح قاله الروياني ولو صلى على من دفن تحت صلاته
لانه عليه الصلاة والسلام صلى على من دفن بعد ما دفن وراه الشيخان زاد الدار قطني بعد شهر والله اعلم
قال ويدفن في القبر مستقبل القبلة ويسطح القبر بعد ان يعق ولا يني عليه ولا يخصص فيه تقدم
ن الاذن من كفاية وان اقله حفرة تمنع الرياح والسباع ويستحب ان يدفن في القبر وهو افضل من
لشق للروى مسلم عن سعد بن ابى وقاص انه قال اخذوا لي لحدا واضوا علي اللبن نصيا كما فعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الترمذي راي داود اللؤلؤي يلحد بالنبا والحدان في قبره في اسفل القبر ما يلي القبلة
الارض رخواه يقين الشق وقال اللؤلؤي يلحد بالنبا والحدان في قبره في اسفل القبر ما يلي القبلة
حفرة تسع الميت والشق ان يحفر في وسط القبر كالنهر وينى جانيه ويوضع الميت بينهما
ويستق باللبن وتجب ان يدفن الميت مستقبل القبلة حتى لو دفن مستديرا او مستلقيا فانه يني
ويوجه الى القبلة مالم يتغير ويستحب ان يوسع القبر ويغرق تدفينة وسبحة رجل معتدل لان
هنا روي بذلك والزيادة على هذا المقيوم غير باثورة المراد رجل معتدل يقوم ويسيطر
بديه من روعتين وذلك ثلاثة اذرع ويصف قاله الرافعي وقيل اربعة ويصف وصوبه في الروضة
ونقله عن الجمهور وقال في الدقايق الاول غلط وقيل المستحب تدفينة فقط وهو بلائه اذرع
ويوضع القبر تدشيم فقط ليعرف تزار ويحتم روي ابن حبان في صحيحه ان قبره صلى الله عليه
وسلم كذلك والصحيح ان تسطيه افضل من تدشيمه روي ان قبره صلى الله عليه وسلم والاسناد في
الصدوق والفارق رضي الله عنهما كذلك رواه ابو داود والحاكم وقال صحيح الاسناد فان
قلت روي البخاري عن سفیان التمار انه رأى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم مستويا فاجاب كما قاله
البيهقي ان كان اوله مسطويا فلها سقط الحداري وفي الوليد وقيل لم يرض عبد العزيز جعل مسطويا
المستحب ان لا يزار في القبر على تزاره الذي خرج منه ويكره تخصيصه والكتابة عليه
وكذا البناء فوقه عليه ما قبله اما محوطا ونحوه نظران كان في مقبرة مسطوية هدم لان البناء
ولما له هذه حرام قال اللوزي هذا لا حلال ولا يطين القبر قاله الحرمي والغزالي لا يكره
جعل راسه على راسه وقيل الترمذي عن الشافعي انه قال لا بأس بالنطين ويستحب ان يرش على
باري وضع عليه حصي وان وضع عودا راسه حصرة او خشبة ونحوها ويكره ان يضرب عليه خيمة

ولا بأس بالشيء بالنقل بين القبور ولا يستند أحد إلى قبر ولا يجلس عليه ولا يطأ في صحيح مسلم لا يخطو
على القبور ولا يمشي عليها وفي الترمذي النهي عن وطئها وقال انه حسن صحيح وكل ذلك حرام صرح
صريح به الترمذي في شرح مسلم وحزم به في آخر كتاب الجنائز وان كان في الرازي والروضة والاعلام
انه مكره **قال** لا بأس بالبكاء على الميت قبل الموت وبعده اما قبله فلما رواه اسير رضي الله عنه قال دخل
علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وابراهيم ولده يهود بنفسه فجلت عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
تذرفان يعني تسيلان وراهما الشيخان واما بعده فلما رواه اسير ايضا قال شهدنا دفن بليت لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فزانت عيناه تذرفان وهو جالس على قبرها رواه الشيخان ايضا وفي صحيح عن ابي
هريرة رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام زار قبره فبكى وابكى من حوله واعلم الله وليم
البكاء بعد الموت وقد قال بعضهم بالكراهة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا وجبت فلا تكون باكية
اسناده صحيح ومعني وجبت خرجت والبكاء بالقصر الدمع والمد رفع الصوت وتحميم البياحة
على الميت ولصاحبها عقوبة عظيمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التلحية اذ لم تنبتقام يوم القيامة
وعليها سرايل من نظران ودرع من حارب وراه مسلم والفجره رفع الصوت بالندب والندبان
تقول الحاشرة واستنداه واصرفني الشايل ومخوذك الا وكل به لكان يهلز بانه اهكذا كلف
رواه الترمذي وقال انه حسن والهلز منه صوب الصدر باليد وهي مقبوضة واما شول الجيب وصوب
الصدر والخذ ونشئ الشعر والاعمال بالويل مفرذ لك فهذا كله حرام وارجاه لي قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليس منا من صوب الخدود ووشق الجيوب ودعي يدعي الجاهلية رواه الشيخان وفي
الصحيحين يري رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلابة والخالقة والشاذ والصلق رفع الصوت
عند المصيبة والمعني في تخريم ذلك ان يشبه التظلم من ظلمه والاستغاثة من ذكرك وذلك بعد
من الله العزيز الحكيم وقد جازي للمحدث الصحيح ان الميت يبكا اهله عليه ولو وقعت هذه الأمور
هل يغير الميت بهذه الافعال الجاهلية ننظر ان اوصي بذلك كما ينعله بعض اهل الترددة وبعض
اهل الجواديب بان يوصي بذلك ويقول اذا مت فتوجوا علي خزنهم بذلك فهذا يعذب الله اوصي
بما جاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتركه واما تده وان لم يوصي بل فعل اهله ذلك لا يجرأه ولا باحة
فلا يندب ان شا الله تعالى والله اعلم **قال** ويعني اهله ثلاثة ايام من دفنه التعزية في اللغة
التسليمه عن غير اعليم وعند جملة الشرع بعة للعل علي الصبر عن الميت بذكر ما رعد الله تعالى
من الثواب والتحذير من الفزع الذهب للاجر والمكسب للوزر والاعمال الميت بالمحقة ولصاحب
المصيبة خير مصيبتة وهي سنة لما رواه البخاري ومسلم من اسامه رضي الله عنه قال اريد
احدي بناتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم تدعوه وتحبه ان ابنا لها في الموت فقال رسول

سلي الله عليه وسلم للرسول ارجع اليها ما خبرها ان الله ما اخذ ربه بالاعطي وكما يشي عند
يا جلي مسمي قاسم فان تصبر وتحسب وفي هذا الحديث فابيدتان جليلتان من استعملها بايمان
قلب فقد رأت حلوة الايمان وذلك ان الشخص اذا ذاق طعم الله ما اعطى ولذا اخذ فلا يملك
له فلا يشق عليه امر مصيبتة فان فاته ذلك وعلم عليه الوانغ الطبيعي دفعه الوانغ الشرعي
بالصبر والاحتساب فان فاته ذلك فقد ردت مصيبتة وهذا انما يشي من فزع النفس عن الله تعالى
مخلان العامية فانه بر الاموال والا سوال فتنة وبعثا عن بعثته ولهذا لما حجب اصحاب ابن مسعود
من حسن اولاده قال لهم لعلمكم يحبون من حسنهم والله لفرغ بي من تزيينهم احب الي من قايهم
علم انهم مظنة قطعهم عن محبته تعالى على ذلك خشية الشغل بهم عند ينفوته المقام الاسني رضي الله
عنه ويستحب ان يعزى التعزية اهل الميت صغيرهم وكبيرهم وكرمهم وانما هم يوم لا يجري الشابة الله
محارمها والارل يكون قبل الدفن له وقت ثلثة الغزن ويكون في ثلاثة ايام لان قوة الحزن لا تزيد
عليها في الغالب وبعد الثلاثة مكره لا يخالجده الحزن وقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاية
الحزن ثلاثة ايام في الصحيحين لا يحل الاسراة يوم بالله واليوم الاخر ان يحول على بيت فوق ثلاث الا على زوج
اربعة اشهر وعشر اربعا الثلاثة من الدفن حزم به الترمذي في شرح المذهب ونقله عن الاصحاب
فم حزم الماوردي انما من الموت وبه حزم ابن الوفعة وصححه الموارزي ويستثنى ما اذا كان المعزي
او المعزى غائبا فالما تمتد الى قدم الغائب فاذا قدم هل تمتد الى ثلاث ايام فخصه ذلك خاله المحض
قال الاسني كلام الرافي والتوري يوم شرعية الثلاث عند قدم الغائب وهو كذلك ان يخص
خال المحض قال الحب الطبري شيخكم ارضيه نقلا والظاهر سرعية الثلاث بعد المحض والله اعلم
كتاب الزكاة خب الزكاة في خمسة اشيا من الماشي والاثان والزرع والثمار
وعرض التجارة الزكاة في اللغة النع والبركة وكثرة الخير يقال زكي الزرع اذا انتي وزكي فلان
اي خضر بزه وخيره وفي الشرع اسم لقدر المال مخصوص بعرض لا صان مخصوصه بشرائط وسيت
بذلك لان المال ينمو ببركة اخر اجوار دعا للاخذ قال الله تعالى وما ابنيتم زكاة فتريدون وجه الله
فادليكم المضعفون ثم وجوب الزكاة ثابت بالكتاب والسنة وابع الامة قال الله تعالى وانك اركاة
ومن السنة حديث نبي الاسلام علي خمس ومنها الزكاة ولهذا كانت احدا ربحان الاسلام من محمد
كفر الا ان يكون قريب عهد بالاسلام فيعرفن ومن منعها وهو يعتقد رجوعها اخذت منه مهره
ثم الزكاة نوعان احدهما تتعلق بالبدن وهي زكاة الفطر وستاني ان شا الله تعالى والثاني تتعلق
بالمال وهي هذه الامور التي ذكرها الشيخ وستاني مفصلة في محلها والله اعلم **قال** انما الماشي نجس
الزكاة في ثلاث احناس مستها وهي الابل والبقر والغنم دليل رجوعها في هذه الثلاثة الاجماع وفيه

والمعين في تخصيصها أكثرها وكثرة ما فيها وكثرة الاستفاد بها مع كونها مأكولة فاحتلت الواسطة
تخلل عن غيرها وإن عدم الوجوب في غيرها إلا ما ثبت بدليل خاص **قال** وشرايط وجوبها ستة
أشياء الإسلام والعربية والملكية التام والنصاب والخلو والسوم متى اجتمعت هذه الشروط فلا نزاع في
وجوب الزكاة وأما الإجماع فيستقر على ذلك وأما الشك في الإسلام عن الكفر فالكفر إن كان أصليا
فلا زكاة عليه لفهم قول الصادق رضي الله عنه هذه ترضى الصدقة التي تؤمنها رسول الله صلى الله عليه
ولم على المسلمين وإن كان لا يطالب بها في حال الكفر ولا بعد الإسلام فاشبهت الصلاة وأما الموت
فلا يسقط عنه ما وجب عليه في الإسلام وإن حال الخلو على ماله وهو يرتفع فيه خلاف الصحيح أنه
يبنى على أن مال ملكه والصحيح أن ماله موقوف فإن عاد إلى الإسلام وجبت وألا فلا وأما زكاة الشيخ
بالحرية عن الرق فلا تجب الزكاة على العبد لأنه لا ملك له ولو ملكه السيد أو غيره ماله لا يملكه على
الصحيح والمذاهب والولد كالنفس وأما المكاتب فلا زكاة عليه أيضا لأن ملكه صفيق رلاه على السيد
لأن المكاتب مع تدبيره على التصرف في المال لا تجب عليه الزكاة فلأن لا تجب على السيد أولى
فإن عتيق ويؤده مال ابتداء الخلو فيه وإن عجز نفسه وصار ماله لسيده ابتداء السيد للقول عليه
وأما زكاة الشيخ بالملك التام عن الملك الصفيق فلا تجب فيه الزكاة ويظهر لك بذكر صورة
وأما رقع ماله في بضعة أو سرقا أو غصب أو أودعه عند شخص فحده فكل تجب الزكاة الزكاة
منه خلاف القديم لا تجب الزكاة لصفيق المكاتب من التصرف فاشبه مال المكاتب والمجرب بالظاهر
أنها تجب لأن ملكه مستقر عليه يعني هذا لا تجب إخراج الزكاة قبل عود المالك حتى لو تلقى في
من الخلو لولا عجزه يعني أحوال سقطت الزكاة ومن الصور التي لا تجب على العتيق وله أحوال أخرها
أن لا يكون له رأس المال المكتوبة فلا زكاة منه لصفيق الملك المأله الثاني أن يكون له رأسا وهو
ما شابه بأن اقترضه أربعين شاة أو أسلم إليه فيها ركذا النصاب من الأبل والبقر رضي عليه
حول قبل قبضه فلا زكاة لأن السوم شرط وما في الزكاة لا يتصف بالسوم ولأن الزكاة إنما
تجب في المال التام والثانية في الزكاة لا تتناول الأجزاء الثانية في الزكاة فإن سبب الزكاة
فيها كونها بعدة للعرض والماله الثالث أن يكون الدين دراهم أو دنانير أو عرض تجارة في
وجوب الزكاة منه قوله أن القديم لا زكاة في الدين بحال لصفيق التصرف فيه فاشبه مال الكاتب
والمذهب الصحيح المشهور وجوب الزكاة فيه في الجملة وتفصيله أنه إن كان متعذرا لاسمه
لا عيار من ماله أو حجوده ولا يبيده لملا وطلعه أو غلبته فهو كالعضوب وتقدر وإن لم
يتعذر لاسمه إن كان على ما بذل أو على جاحد عليه بينه فإن كان حاله رجب الزكاة
ورجب إخراجها في الحال لأنه مال حاضر وإن كان موقفا فهو كالعضوب ولا زكاة

حتى يفيضة على الأصح ومن الصور المال المنقط في السنة الأولى يترك على كل المال فلا زكاة فيه
على المنقط وفي وجوبها على المال الخلاق في العصبوب والصلب وهذا إذا لم يعرفها فإن عرفها
ومضى الحول وتلقا بالصحيح أن المنقط لا بد من احتياؤه للملك بعد التصرف ينظر أن لم يملكها فهي
بانية على ملك المالك وفي وجوب الزكاة عليه طريقتان أحدهما على مؤلفين كالسنة الأولى والثاني
للازكاة قطعاً لتسلط المنقط عليها في التملك ومن الصور التي تذكر ما يتبع به عدم الملك التام
وتشترط فيه فإذا كان شخص له مال يجب فيه الزكاة وعليه ديون قدر ما له إذا كثرت فهل يمنع الدين من الزكاة
فيما نوال أظهرها وهو الذهب الذي يص على الشافعي أكثر كتبه للحدود أنه لا يمنع وجوبها
سواء كان الدين موجلاً أو حالاً وسواء كان من جنس المال له فعلى هذا الوجه عليه القاضي في ماله
وحال الحول في زمن الحجز فهو العصبوب فيه الخلاق وهذا إذا لم يعين القاضي لكل نوع شيئاً
فإن عين وسلطه على أخذه فلم يتفق إلا في حال الحول فالذهب الذي يتبع به الجمهور أنه لا زكاة
عليه لصنف ملكه تسلط الغرماء قبله فيه خلاف العصبوب وصانور كثيره لا يطول ذكرها إذا انضمت
موضع على الإيجاز ولا ففي التلب تبيين عدم العصبوب في عينه والله أعلم وأما النصاب ففيه
احترار عن ما إذا ملك دون النصاب فهذا لا زكاة فيه فلا يجب في الأصل والفقهاء الغنم حتى تكمل النصاب
من كل نوع على ما ياتي وأما الحول ففيه احتراز عما إذا ملك نصيباً فأكثروا لم يحل عليه الحول ما أنه
لا يجب أيضاً الزكاة لقوله عليه الصلاة لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول رواه أبو داود وفي بعضه
راجع عليه التابعون والفقهاء في الماردي وإن خالف فيه بعض الصائفة وسمى حوله لأنه
ذهب وأنت عينه الشرط السادس السوم وهو الرعي في السباح وأخرج له بكتاب أبي بكر رضي الله عنه
وفي الصورة والغنم في سائمة الغنم إذا كانت أربعين إلى عشرين دابة شاه رواه البخاري وذكره عنه
عليه أنه لا زكاة في العلوفة ووجه الوجوب في السائمة أن سمنتها لما تزوت بالسوم احتملت المساواة بخلاف
العلوفة ثم إن علمت تدور أقيش بدونه بلا ضربين وحيث الزكاة لحقة المونة وإن كانت لا تقيش
بدونه أو تقيش ولكن ضربين فلا زكاة لظهور المونة ثم محل الخلاف إذا علم لا صور قصد فإن
علم على قصد قطع السوم فيقطع به إلا خلاف وإن قل وتدفع على ذلك الشافعي وأعلم أن الصحيح أن
اشتراط تصد السوم دون العلم فأعزته ولو علم سائمة لا يتناع الرعي بالتلج وعزته وتعد سائمة
عند المكان فلا زكاة على الأصح لحصول المونة والسائمة العاملة في حرق أو ربح أو نقل المتعة
وحدود ذلك فلا زكاة فيها معتدة لا استعمال صباح فاشبهت ثياب البدن ولا فرق بين أن
يقبل المالك أو باعته والله أعلم **قال** وأما الثمان فقسمان الذهب والفضة وشرائط وجوب
الزكاة فيها خمس الإسلام والحرية والملك التام والنصاب والحول من تلك نصاً من الذهب أو الفضة

[illegible]

قال ابن القيم في الزكاة...
 قال ابن القيم في الزكاة...
 قال ابن القيم في الزكاة...

في الصحيحين ليس بها دون حرام أو صدقة وكانت الأوقية في عهده عليه الصلاة والسلام أربعين وقد جازى حابه في حديث روافق في الفضة بين المصروفة وغيرها كالقراضية والنبر والسبيل وبعض المال على ما ياتي وأما الذهب فنصابه عشرون مثقالا وثاني ثمنه هذا عند الوضع الذي ذكره الشيخ **قال** وأما الزرع فيجب فيها الزكاة بثلاثة شرائط أن يكون مما يزرعه الأديميون وأن يكون ثمره حراما وأن يكون نصابا تجب الزكاة في الميعود بشرط أن يكون ما يقرب في حال الاختيار والوقت عبارة عما يستمسك في المعد وأن يكون ما يقرب الأديميون لا ما يزرع جنسه الأديميون وأن يثبت بنفسه كما إذا تاجر في ثمر الزكاة أو حاله الماء الهوي وأن يزرعه الأديمي وذلك كالخضرة والشعير والذرة والذرة والذرة وما أشبه ذلك وكذا التينين أي التفاحين كالعدس والحمص والماتر والبازلاء وهو الغول واللوبياء واللوبان وهي الحلبان وقد ثبت وجوب الزكاة في بعض هذا ونسبها ما هو في معناه وعموم قوله وأن يحق له يوم حصاده ووجه اختصاص وجوبها بما يقرب أن الأقيان ضروري للحياة بدونه فذلك واجب الشارع صلى الله عليه وسلم ومنها ثمانية أرباب الضرورات بخلاف ما لا يقرب من الأرباب الكون والكواكب وكذا الضرورات كالقوت والبطيخ ويخوذ لك فلا ضرورة فيه تدعو إليه لا أكمله تمام ولا يبيع ذلك من وجود النصاب وقد انصاف بآية أن شاء الله تعالى وقول الشيخ مخرجا كذا شرطه العراة في الله أعلم **قال** وأما الثمار فيجب في شتين منها غير الخلد وثمر العنبر وشرائط وجوب الزكاة فيها أربعة أشياء الإسلام والعربية والملكانام والنصاب من ملك ثم الخلد والكرم ما يجب فيه الزكاة وهو من صنعه بشرط وجبت الزكاة عليه بالأجماع قال بعض الشراح في الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخص العنب كما هو من الخلد وتخذرك أنه ربيعا كما تخذ صدقة الخلد تزاروا والتمزي وحسنه محمد ابن حبان وقد انصاف بآية أن شاء الله تعالى ووجه اختصاص الثمر والربيعان بها يقيننا أنها للخب فخلان غيرهما من الثمار فإنه إنما يربى بخله فلا يربى بخله ولا يربى بخله بالمسألة في الواجب وذلك كالتمزيم والرومان والمزخ والسفرجل والتين قال ابن القيم في الزكاة لا تجب في التين إلا خلان تلك الميعود بعد الوجوب في التين منع فيه بقالة بالوجوب بل هو في معنى التين بل أوله لأنه في أكثر من التين فان صح الحديث في العنب فالتين في معناه وإن لم يصرح وهو الذي أدى عن التمر بزيادة منقطع بل قال البخاري أنه غير محفوظ لأنه رواه الترمذي من طريقين وفي كل منهما قاض وحيد فان لمقت العنب بالخل فالتين مثله وأولى ولا يمنع ذلك أنه في أقاله بالخطبة والشعير بالاشتراك معها في التوقيت وإن لم يكن فيه قوة الاقنيات التي

قال والمكفي بنفقه...
 قال والمكفي بنفقه...
 قال والمكفي بنفقه...

قال ابن القيم في الزكاة...
 قال ابن القيم في الزكاة...
 قال ابن القيم في الزكاة...

منها وقد جعلت على يد النبي لا يتصور منه الخرص والله أعلم ولا يجب في الميزان واللوز والشمش وكذا الزيتون على اليد الصحيح ويخوذ لك والله أعلم **قال** وأما عروس التجارة فيجب الزكاة فيها بالشرائط المذكورة في الأثمان العروس من هذا القديس كل من أمد التجارة بشرطها وجبت فيه الزكاة وأخرج لوجوب الزكاة في التجارة بقوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم قال مجاهد نزلت في التجار وفي السنة أنه عليه الصلاة والسلام قال في النصد تنهار رواه الحاكم وقال أنه على شرط الشئخين والزيطلق على الثياب المعدة للبيع عند البوارين وزكاة العين لا تجب في الثياب تنعين الجمل على زكاة التجارة وأعلم أنه يشترط مع ما ذكره الشيخ من الشرط أن لا بد في كون العروس نصيبا في التجارة أن يقصد التجار عند اكتساب ملك العروس ولا بد أن يكون الملك معاوضة محضه فلو كان في ملكه عروس من ثمنه فمخلفها للتجارة لم تصر عروس تجارة على الصحيح الذي قطع به المحققون لما هي سوا دخلت في مكة بارت أو هبة أو شرا وقولنا معاوضة محضه يشتمل ما إذا دخل في ملكه بالشر سوا الشريعي يعوض أو فنداد من حال أو موجد أو أثبت حكم التجارة لا يحتاج في كل معاملة الحية جديدة وفي معنى الشرا الوصلح من دين له في دينا انسان على عروس بنية التجارة لقصد التجارة وثبت دخوله في ملكه معاوضة محضه بخلاف الهبة المحض التي لا ثواب فيها وكذا الاحتطاب والاحتشاش والأصطيد والمارت فليست من أسباب التجارة ولا أثر لا تفران البنية بذلك وكذا اللود بالعيب ولا يستلحق لو باع عروسا للفقيرة يعوض للفقيرة ثم رجبها أخذها عينا فزده وقصر المردود عليه بأخذ التجارة لم يصير ما يجارقه وكذا لو كان عنده ثوب للفقيرة فاشترى به عبد للتجارة ثم رد عليه الثوب بالعيب انقطع حول التجارة ولم يكن الثوب له ود مال تجارة بخلاف ما لو كان للتجارة فإنه يبقى حكم التجارة وكذا لو باع تاجرا ثم نقا بلاس بكم التجارة في المالين ولو كان عنده ثوب تجارة فباعه بعبد للفقيرة فزده عليه الثوب بالعيب لم يعد حكم التجارة لأن قصد الفقيرة قطع حول التجارة والرد والاستزداد ليس من التجارة ولو خالف زوجته وقصد يعوض بالخلع التجارة أو تزوج امرأة وقصد بصرفها التجارة فالصحيح أنه عوض المانع والصداق يصير مال تجارة لوجود المعاوضة وقصد التجارة وقت دخولها في ملك الزوج والزوجة ولو أجزأ الشخص ماله أو نفسه وقصد بلا حرة إذا كانت عروسا التجارة تصير مال تجارة لا بلا حرة معاوضة وكذا الحكم فيما إذا كان تصرفه في المانع بأن كان يستاجر المستغلات ويؤجرها على قصد التجارة فإذا أردت بعونة ما يصير مال تجارة ماله يصير فاحوط الصار بطل كل عرض ملك معاوضة محضه بقصد التجارة فهو مال تجارة وإن لم يكن معاوضة أو كانت ولكنها غير محضه فلا يصير العروس مال تجارة وإن قصد التجارة ولهذا أنه تات عند كلام الشيخ وتقوم عروس التجارة والله أعلم

الصغيرة في الجذب والبرص في الرأب وفي الجاري في قصبة أبي بكر رضي الله عنهما
قال في أهل الردة والله لو سوري عناء كانوا يودون بها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نلتهم عليه
والعنان في الصفة من الغم لم يقدح وصورة كونه المأخوذ من الصغار بأن يموت الأهل في أثناء
الحول أو بان عليك أربعين من صغار البغايا والعز ولا تؤخذ الكولة أي المسند للأهل ولا اليد
جذبه العهد بالتاج لا يها من كرامة نوال ولا حامل لهنه عليه الصلاة والسلام عن ذلك ونقل
ابن الورع عن الأصحاب أن الذي يتركها الفحل كالحامل لأن الغالب في البهايم العلق من مرة
بخلان إلا دميان فلو كانت ما شئت كلها كرامة طائفة بواحدة منها بخلان بالوكانت كلها
حوامل لا تطالبه بحمل لأن الأربعين فيها شاة والحامل شاة كذا نقله الأمام عن صاحب
التقريب واستحسنه نعم لو روي المالك بأعطاء الكولة والحامل فانه يؤخذ منه وكذا الرعي
وسميت بذلك لا بفانزي ولدها وهذا الاسم يطلق عليها المنيمة عشرونياً من ولدها قاله
الازهرى وقال الجوهرى إلى تمام شهرين والله أعلم **قال** والخليطان تركان ركاة الواحد بشرائط
سبعة إذا كان المراح واحداً والسرحد واحداً والواهي واحداً والخذ واحداً والشرب واحداً والحاد
واحداً ووضع الحلب واحداً العلم أن الخلطة على نوعين أحدهما خلطة استراك وتسمى خلطة الشرج
والمراد بها أنها لا تتميز بنصيب أحد الرجلين أو الرجال عن نصيب غيره والثاني خلطة الجوز بأن يكون
ما ركاد أحد معينا مبراً عن مال غيره ولكن يجاوره مجاورة المال الواحد على ما ذكره الشيخ
ولكل واحد من الخليطين أثر في الزكاة فيجعلان مال الشخصين أو الأشخاص بمنزلة الشخص الواحد
ثم الخلطة قد توجب الزكاة وإن كانه عن أفراد لا يجب كما لو كان لواحد عشرين شاة والآخر
عشرين شاة فخلطوا وجبت شاة ولو انفردا وجب علي كل واحد شاة وقد تكرر للخلطة الزكاة
كما لو خلطت مائة شاة وشاة بمثلها فانه توجب علي كل واحد شاة ونصف ولو انفرد كل واحد
وجب عليه شاة إذا عرفت هذا فالصل في خلطة الجوز قوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين مفترق
ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فإنهما يتراخيان بينهما بالسوية رواه
البخاري ثم خلطة الجوز لا بد فيها من شروط أحدها الاتحاد في المراح بضم الميم وهو ما روي للماشية
ليلاً الثاني الاتحاد في السرح وهو المرمى ومنهم من يفسر السرح بالمكان الذي يجمع فيه قبل سوقها
إلى المرمى ولا يوسد أيضاً بالاتفاق كما قاله النووي في الروضة وكذا لا بد من الاتحاد في الممر
من السرح إلى المرمى قاله النووي في شرح المذهب الثالث الاتحاد في الراعي وبنيه خلان والأصح
أنه يشترط وعني الاتحاد أن لا يخص أحدهم براعي ولا بأس بتعدد الرعاة بلاخلان الرابع الاتحاد
في الفحل وبنيه خلان أيضاً والمذهب الذي قطع به الجمهور أنه يشترط في الحديث والخليطان

77
مها اجتماع الفحل والموضع والراعي رواه الأرقطبي نعم أسنده ضعيف والمراد بالفحل المنيمة
والشرط أن يكون برصلة بين الماشية لا يختص واحد بفحل سوا كانت الفحل مشتركة لأحدهما
أو مستفارة للخاص الاتحاد في الشرب روي له الشيخ أيضاً بأن شرب الماشية من نهرا وعين أو من
أرواح أو مياه متعددة بحيث لا يختص بغير واحد بالشرب من موضع دون غيره قال في التمهيد ويشترط
أيضا الاتحاد في الحالب وهذا ليس بشرط وكذا لا يشترط اتحاد الأنا الذي يحلب فيه ولا خلط اللبن
وكافية للخلطة على الصحيح في الأربعة السابغ الاتحاد في الحلب بفتح اللام وهو موضع الحلب وحكي
استكانها وهذا هو الصحيح المنصوص وأعلم أنه يشترط مع ما ذكرنا المجموع نصاً فلو ملك زيد
عشرين وأخوه عشرين وخطا وبقي لأحدهما شاة بلاخلط فلا زكاة أصلاً ويشترط أيضاً أن يكون
الخليطان من أهل الزكاة فلو كان أحدهما ذنباً أو مكافئاً لا أثر للخلطة بل إن كان نصيب المسلم
للمرئيات زكاة أنفراد ولا ثلاثي عليه ويشترط أيضاً إدراك الخلطة في جميع السنة فلو فرقنا
في شيء من ذلك فنقطع الخلطة وإن كان سيمناً لم يرفع التزويج اليسير لا قصد فلا يؤثر
ويقع ذلك مقتضياً نعم لو أطلعنا عليه ناس على ذلك ارتفعت الخلطة وأعلم أن الخلطة تؤثر في
الواشي بلاخلان فهل تؤثر في الثمار والزرع والثقديت وأموال التجارة وفيه قولان أصحهما نعم لأن
الارتفاع الحاصل في الماشية يحصل أيضاً في هذه الأنواع وأيضاً فنعوم قوله صلى الله عليه وسلم لا يفرق
بين مجتمع الحديث وهو سبباً وله هذه الأنواع فيشتري المشوات اتحاد الماشية والأكارة والخلط
والعمال الملقح والقاط والنهر والمجرى وهو البذر وفي غير ذلك اتحاد الحائض والماء والمراة
والوزان والناقد والنادي والمقاصي قاله السديني والحا إمام النووي في شرح المذهب وإن كان
في الوراثة ولكل واحد ليس بنسخة الصدوق وفي أشعة التجارة بأن يكون في محزن واحد
ولم يتميز أحدهما عن الآخر في شيء ما سبق وحينئذ تثبت للخلطة والله أعلم **قال** وأول نصاب
الذهب عشرون مثقالاً وبنه ربع العشر من مثقالاً وما زاد فبجساده ونصاب الورق ما يتأد به
وفيها ربع العشر بنصف درهم وبما زاد فبجساده زكاة الذهب والفضة ثابت بالكتاب والسنة
وأجماع الأمة قال الله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم
عذاباً أليماً والمراد بالكنز هنا لم تؤد زكاة وفي صحيح مسلم بأن صاحب ذهب ولا فضة لا يورث
منها شيئاً إلا إذا كان يوم القيامة صحته صفائح من نار فاحمي عليها من نار جهنم فتكوي بها جبهته
وجنبه وظهره كالابردت أعيد له للحديث وحفظها زكاة تها وأما نصابها فكان ذكره الشيخ
في الحديث في الرقوع ربع العشر والرقعة الفضة والذهب وأدعي من المنذرة الإجماع منعقد على
أن نصاب الفضة ما يبي درهم وعليه أن نصاب الذهب عشرون مثقالاً إذا بلغت قيمتها

ما في درهم وعلى ان تصاب الذهب ولا فرق في ذلك بين الصرور وغيره كما في المتقال يختلف قدره
في الجاهلية ولا في الاسلام واما الدرهم فهو ستة دراهم وكل عشرة دراهم سبع مثاقيل ذهب وهذا
التقسيم على سبيل التقدير حتى لو نقص حبة او بعض حبة فلا زكاة وانه راجح النصاب التام
او زاد على التام لجودة نفعه ولو نقص في بعض الموازين رتبة في بعضها فالصحيح انه لا زكاة وتطلع
به جماعة ويشترط ان يملك النصاب حولا كاملا وان يكون الذهب والفضة خالصين فلا زكاة
في المعشوش منها حتى يبلغ الخالص من الذهب عشرين مثقالا ومن الفضة مائتين درهم وحينئذ
يجب تخرج من الخالص ما يخرج من المعشوش فالشرط ان يبلغ الخالص منها قدر الواجب ولو اخرج
حصة معشوشة فلا زكاة فاذا بلغت قدرا يكون الخالص قد رخص وجبت واذا اخرج منها
فجب ان يكون المخرج منه من الخالص قدر ربع العشر وقوله فيما زاد في حسابيه ولو قل بغيره فلا زكاة
النصاب في الموائش حيث كانت الا تخاص عقرا والفرق من المائش ركنه في الموائش وهذا لا يشترط
وايه اعلم **قال** لا يجب في الحللي المباح زكاة هل يجب الزكاة في الحللي المباح فيه قوله ان احدهما يجب فيه
الزكاة لان امرأة ات النبي صلى الله عليه وسلم وفي يد بنتها مسكتان عليقتان من ذهب فقال لهما انظري
زكاة هذا فقالا لا فقال اميركا ان يسورك الله بها يوم القيامة سوارين من فضتها والفتها الى
النبي صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله ولرسوله ربه ابو داود باسناد صحيح والقول الثاني وهو المظهر
وهو الذي حرم به الشيخ انه لا يجب لانه معدل استعمال مباح فاشبهه العاقل من الابل والبقرة
سالك في الوسط باسناد صحيح الى ابن عمر وما يشبه رضي الله عنهم وكانت عائشة رضي الله عنها
الحلي بنان اخيرا اياها في حجرها فلما خرج منها الزكاة واجيب عن الحديث الاول بان الحللي كان
في اول الاسلام محررا على النساء ما لا القاضي ابو الطيب وكذا نقله البيهقي وغيره واجيب ايضا
انه عليه الصلاة والسلام لم يحكم على الحللي بطلاقا بالوجوب انما حكم على من ذكاه من ذكاه وهو قوله
هذا لا يذبح فيه سون بدليل قوله عليقتان وحينئذ سلم ان ما فيه سون يحرم لانه يجب فيه
الزكاة وفي هذا الحديث فايد وهو قول اصحابنا الاصوليين وقايع الاعيان لا تتم ثم اذا جبت
الزكاة في الحللي اما على القول الذي يوجب الزكاة ارفنا منه التوضيح كالحلالي او السوارين
الذين رتبته ما يتا ديار فاختلف قيمته وورثته بان كان وزنه ما بينا وقيمته ثلثا ما اعتبرت
القيمة على الصحيح فيسلم للفقراء نصيبهم منه متاعا ثم يشترطه منهم ان ارادوا فقل يعطيه
حصة درهم وقوله في الحللي المباح احتراجه عن المحرم فانه يجب فيه الزكاة بالاجماع قاله النووي
من ذلك ما هو محرم له كالاواني واللائق والمجاسر والمكاحل وهو ذلك من الذهب والفضة
على ما سري الاواني او كان محررا بالتصديق بان يقصد الرجل على الناب الذي يملكه كالسواب

والحلالي

يليه

والحلالي والطوق ان يلبسه او يسهله فلما انه او تصدت المرأة على الرجال كالسيف ونحوه
ان يلبسه او يلبسه حواها او غيرهن من النساء او اعد الرجل على الرجال لسانيه وحوا ربه
او اعدن المرأة على النساء زوجها وعلمنا انها فكل ذلك حرام ويجب فيه الزكاة ولو اتخذ حلليا
وتصدقته فقط فالذهب الذي قطع به الجمهور وجوب الزكاة فيه وان تصد احبارته لمن له
استعماله فلا زكاة فيه على الاصح كما لو اتخذ لغيره ولا اعتبار بقصد الحرة كاحد العاقل من
البقر والابل واعلم ان حكم التصد الطاري كالتجارة في جميع ما ذكرنا فلو اتخذ فاقصد استعماله
محررا غير تصدده الى مباح بطرح حكمه فلو عاذا التصد المحرم ابتداء القول وكذا التصد الكثير
ابتداء القول ولنا نظايره واذا قلنا لا زكاة في الحللي فانكسر فله احوال احدها ان ينكسر بحيث
لا يمنع الاستعمال فلانما شغل انكساره الثاني ان يمنع الاستعمال وتحتاج الى سبك ونزع فهذا
يجب الزكاة فيه واول حوله من الانكسار الحالة الثالثة ان يمنع استعماله لانه لا يحتاج الى سبك
وقيل الاصلاح بالعام فان تصد جعله تبرا او دراهم او تصد كثره انفق للحول عليه من يوم الانكسار
وان تصد اصلاحه فلا يجب الزكاة على الصحيح لانه صورة الحللي قصد الاصلاح وان قصد شيئا فالصحيح
وجوب الزكاة والله اعلم **فقال** يجوز للنساء لبس انواع الحللي من الذهب والفضة كالطوق والسوار
والحلالي والغايد وفي المبرور وفي جواز اتقادهن النعال من الذهب والفضة خلاف الصحيح
لجواز وقيل لا لسراقة وقد تقدم جواب الحديث انما فيه سون يحرم لانه يحرم لانه يحرم لانه يحرم
بالحريم هناك ويقولون للجواز هنا وقد يقال بان السرقة امر نهي وفي جواز الحللي بالدرهم
والدنانير المثقوبة الذي جعل في القلادة وجها ان اصعبها في اصل الدرهم المثقوب وقال في شرح
المهذب في باب ما يجوز لبسه صح الرازي ان ذلك لا يجوز وليس الامر كما قاله بل الاصح للجواز قال
الاسناني رمان الروضة مسهر وحكاية الخلفان ممنوع بل يجوز لبس ذلك للنساء قطعاً وبلا كلفة
وصرح به في الجهر والله اعلم **قال** فضل رخص الزرع والثمار خمسة اوسق قدرها الف
وستائيه رطل بالعراقي وما زاد في حسابيه في الصحيحين ليس فيها دون خمسة اوسق صدقة وفي رواية
لمسلم ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة اوسق زاد ابن حبان في صحيحه باسناد متصل والوسق
ستون صاعا ولا اعتبار بمكيال المدينة قاله الغناطي وقد رهاها الوزن الف وستائيه بالصاع لحدادي
لان الوسق ستون صاعا ونقل ابن المنذر الاجماع على ذلك فيكون الحبة الاوسق ثلثا صاع
والصاع اربعة امداد وذلك الف وما يتا مد والدرهم رطل ثلث فيكون الحاصل ما ذكره الشيخ
وهو الف وستائيه رطل واما قدره بالعقدادي لانه الرطل الشرعي ووزنه بالمشقي ثلثا صاع وستة
اربعين رطلا وثلثا رطل وهذا تنوع عام يقول الرازي ان رطل بغداد مائة وثلثون درهما واما

واما عند التوري في كل بغداد ما به وثمانية وعشرون درهما واربع مائة درهم فكل هذا يكون الاوسق
ثلثا به واثنا واربعون وستة اسباع وكل هذا ثمانية اسباع واما في الروضة فقال الله بالوسق
ثلثا به واثنا واربعون رطلا ونصف رطل وثلاث رطل وسبع اوتيه واعلم ان الاعتبار في الاوسق
بالكيل على الصحيح لا بالوزن وانا قد راد ذلك بالوزن استظهارا وهذا على سبيل التحديد
او التقريب قال التوري في اصل الروضة الاصح عند الاكثر انه تحديد وتيل تقرب وصح في
شرح مسلم وفي كتاب الطهارة من شرح المذهب عكس ذلك فقال الصحيح انه تقرب وانما في تحديده
وكذا في كتاب ريس المسائل وعلمه بانه يجهل منه واعلم ان الاعتبار في ذلك المقدار
في الرطل اقل من اجافا وفي العبد اذا صار زبيبا هذا ان تتروا وتزب ولا اخذت الزكاة منها
في حال كونها رطبا وعينها لان ذلك هو حال احوالها بالاعتبارية واما في المصوب فوقت الاخراج
حال تصنيفها من بينها وشرها الا اذا كان به خريفه ويوجد بعد الزرة تعلق وتوكل مع قشرها
غالبا فانه يدخل العشر في الحساب لانه طعام وان كان يزال قشر الحنطة وفي دخول القشر السفلي
من القول وحمان الذهب انما لا تدخل في الحساب لانه لا طعام كذا نقله الرافعي عن صاحب
العدة واخره وتبعه في الروضة لكن قال التوري في شرح المذهب بعد نقله عن ابن عزيب وقول
الشيخ ومنازاد بمصاحبه يعني الزايد على النصاب فبها زكاة كذا نقله والله اعلم **قال** غلة القوت
وتار البستان الموقوفين على المساجد او الرباطات المدارس او على القضاة او على الفقهاء والساجين
لا زكاة فيها اذ ليس لها مالك معين وهذا هو الصحيح بل المذهب الذي قطع به الجمهور واما
الموقوف على معينين فبها زكاة كما اذا وقف على بستان فاشترت خبثه او سق بغيره لو وقف
اربعين شاة على جماعة معينين فان ملكا الملك في الموقوف فلا ينتقل فلا زكاة وان ملكه بكونه
ولا زكاة ايضا على الصحيح لصنف ملكه والله اعلم **قال** وفيها ان سقيت بالسا او السبع العشر
وان سقيت بدرايب او غروب نصف العشر فبها سقي بالسا ونحوه كالثلج او السبع وهو الملقب
على الارض بسبب سد النهر العظيم من الزرع والتار العشر وكذا السعد هو الذي يشرب
بحر وقد لقين من الماء ما يشرب بالواضح وهي ما يستقي عليها من اللوات وبالدراب او الشاة
او سقاء الغريب وهو الدلو الكبير فبها نصف العشر والمعين من جهة الفرض عدم الوتة في الاول
وحصول الوتة في الثاني ولا اصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام فباست السبا والعين اكره
عشر العشر وفيما سقي بالصح نصف العشر رواه البخاري وفي مسلم فباست الاثمار والغنم
العشر وفيما بالسا فبها نصف العشر وفي رواية ابي وفي النعل العشر واعتقد الاجماع على
ما ذكرنا قاله البيهقي وغيره والعشر بعين ماله وانما ثلثه متروكة واما ماله هو الذي

لا يشرب

لا يشرب الا من العسل او الحنفية فيرى فيها الا من السبيل الى اصل الشجرة وتسمى تلك الحنفية الحنفية
عائون لان الماشية فيها اذا شربها ولو سقيت النار والزرع باوجب العشر وما يوجب نصف العشر
على المصوب يجب ثلاث ارباع العشر بالتسسيط وان غلب احداهما ينقسط ايضا على الاظهر وان جهل
الاكثر فلم يدرك ما سقي اكثر جعلناه نصفين لان اصل كل واحد عدم الزايد على صاحبه وجنيد
يجب ثلاث ارباع العشر ولو غلب احداهما اكثر جعلناه عينه فندققنا ان الواجب ينقص عن
العشر ويؤدى على نصف العشر ياخذ قدر اليقين الى ان يبين الحال قاله الماوردي **قال** وتقوم عوص
التجارة عن المول بالاشترى به وتخرج من ذلك ربع العشر قد علمت ان النصاب والمول يعتبر في زكاة
التجارة وهذا الخلاف في اشتراطه لعدم الاجازة لكن في وقت الاعتبار في المول خلاف الصحيح لان
الوجوب يتعلق بالقيمة لا بالعين وتقوم الفرض في كل لحظة بسبق تخرج الى مداومة الاسواق ومداومة
ذلك واعتبر وقت الوجوب وهو آخر المول وتيل يقرب بحصه وتيل بطريقه يعني الصحيح ان كان
مال التجارة اشتراه بدراهم او دنانير وكان النقد نصبا فم به في آخر المول فانه بلغت قيمته نصبا
زكاة والا فلا ولو كان راس المال نقدا او كان دون النصاب فم بالنقد ايضا على الصحيح وهذا ينطبق
على كلام الشيخ بما اشترى به سوا كان ثمنه مال التجارة نصبا ام لا اما لو كان راس المال عرضا
بان ملك مال التجارة بعينه من القنية او غيره فيقوم بحال نقد البدل من الدراهم والدنانير فانه بلغ به
نصبا زكاة ولا فلا وان كان يبلغ بغيره نصبا ولو كان في البلد نقدا متساويا فانه بلغ باحدها
قوم به وان بلغ بهما فالصحيح ان المال كبحر فيقوم بما شامها وتيل لا غبط للساجين ولو كل
وال التجارة بنقد وعينه من العروض فاقابل الدراهم قوم به واما قبل العرض وتيل بنقد البلد
قاله الروياني في البحر هذا ما يتعلق باخر المول اما ابتد المول فنطوي راس المال ان كان نقدا
وهو نصاب بان اشترى بدينار درهم او عشرة دينارا مال التجارة فابتد المول من حين ملكه
النصاب وبني حول التجارة عليه وهذا اذا اشترى بعين النصاب اما اذا اشترى بنصاب
في الذرة فتم نقده في ثمنه فينقطع حول النقد ويبتدي حول التجارة من وقت الشراء وان كان
راس المال دراهم او دنانير الا انها دون النصاب فابتد المول من حين ملكه عرض التجارة
هذا كله اذا ملك مال التجارة بنقدا اما اذا ملكه بغير نقد فنسطر ان ملكه بعرض لا زكاة
كالتياب والعبيد فابتد المول من وقت ملك مال التجارة وان كان راس مال التجارة مما
يجب فيه الزكاة بان ملك مال التجارة بنصاب من السائمة فتيل بني على حول الماشية
كما لو ملك بنصاب من الدراهم او الدنانير والصحيح الذي قطع به الجمهور ان حول الماشية
ينقطع ويبتدي حول التجارة من حين ملك مال التجارة لا خلاف في زكاة الماشية والتجارة

تدرا وندنا بخلاف زكاة التقد مع التجارة **قوله** اذا مرنا على الاطهر ان الاعتبار باحوال المول
ملو باع العوض في اثنائها المول بقدر هو دون النصاب ثم اشترى به سلعة فالصحيح انه ينقطع
المول وينتهي حول التجارة من حين اشتراها لان النقصان عن النصاب قد تحقق بالتقصيص
واما قبل ذلك فان النقصان كان مطلقا ومثل لا ينقطع المول كما لو ابدل سلعة ناقصة
عن النصاب فان المول لا ينقطع على الصحيح لان المباداة معدومة من التجارة والله اعلم **قال**
وما استخرج من معادن الذهب والفضة يخرج منه ربع العشر في المال المعادن جمع معدن فخرج
المعدن وكسور الدال وهو اسم للمكان الذي خلق الله تعالى فيه للبراهمة من الذهب والفضة والمعدن
ومعدن ذلك وسمى بذلك لا فائدة ما انبت الله فيه تقول معدن بالمكان اذا قام به معدن حبات معدن
قال النووي وقد اختلفت الامم على وجوب الزكاة في المعدن ولا زكاة المعدن الا في الذهب والفضة
هذا هو المذهب الذي قطع به الاصحاب وقيل يجب في كل معدن كالحديد والحجر فاذا استخرج شخص
جب عليه الزكاة نصا لان المعدن والفضة وجبت عليه الزكاة ويشترط النصاب دون المول
اما النصاب فله عدم الدلة ووجه عدم وجوب المول ان وجوبه في غير المعدن لا حل تكامل النصاب
والاستخراج من المعدن ثمانية نفقة فاشبه الثمار والزروع ولما استخرج اثنا عشر معدن يملك
لها ارضها خارجت عليها الزكاة على الصحيح وزكاة المعدن ربع العشر لقوله الصلاة والسلام
في الرقوع ربع العشر والله اعلم **قال** وما يخرج من الركان ففيه الخمس الركان ركن الجاهلية ويجب
فيه الخمس لقوله صلى الله عليه وسلم وفي الركان الخمس رواه الشيخان ويصرف بصون الزكاة
على المذهب ولا يشترط فيه المول بل اختلاف وقال الماوردي بالاجماع لكن للمول بزيادة الاستفاضة
وهو كونه ياد لا مستفقه فيه غالبا ثم يشترط النصاب والفق على المذهب انه مستفاد من الاصل
فاختص بوجوب فيه الزكاة تدرا ونحوها كالمعدن والثاني لا يشترط ان يملك الامام مالك
وابو حنيفة واحمد لعدم قوله عليه الصلاة والسلام وفي الركان الخمس واعلم ان هذا في الموجود
الذي هو جاهلي يعني وجد على ضرب الجاهلية الذين هم قبل الاسلام وسمى بالجاهلية
لكثرة جهالتهم ويعرفون من يملكون يكون عليه اسم ملك من ملوكهم او صليب كما نقله ابن
الرفعة عن الاصحاب قال الرازي وفيه اشكال اذ لا يلزم من كونه على ضرب من ان يكون من نفسه
لحوال ان يكون اخذه مسلم دينة والعبرة انما هو بدنه وفيه ان الرفعة على هذا الاشكال
والجواب عن ذلك ان الاصل الظاهر عدم الاخذ ثم الدمن ولو كلفنا هذا الباب لم يكن لنا ركان
القبلة ولو كان الموجود عليه ضرب الاسلام بان كان عليه شيء من القرآن او اسم ملك من ملوك
الاسلام لم يملكه الواحد بمجرده الاخذ بل يجب عليه ان يبرده الى الملك ان علمه فاحذر الخط

مع العلم

مع العلم عصي فان لم يعلم صاحبه فالصحيح الذي قطع به الجمهور انه لقطة يعوده الواحد سنة
وقال ابو علي هو على ضائع يملكه الاخذ للمالك امدا يحفظه الامام في بيت المال ولا يملك
نحال قلت هذا في غير رباتنا الفاسد حين يبيت المال ينصفنا امامي زمانا فامام الناس هو راتبنا
ظلمه غشبه وكذا قضاء الرشي الذين ياخذون اموال الاصلان الذي جعله الله تعالى لهم بنصف
القران يدعونه الى العظيمة ليعتقونهم على الفاسد فيخرجونهم من ذلك واشباهه اليهم ومن دفع
شيئا من ذلك اليهم عصي عاتده لهم على تصحيح ما من جعله الله تعالى لهم وهذا النزاع فيه ولا
يتوقف في ذلك الا في رباتنا عاتدا اماما الله تعالى من ذلك والله اعلم ولو لم يعرف الموجد جاهلي
او اسلامي كالتي والملي ياخترت شدة في الجاهلية والاسلام ففيه قولان الا شهر الاظهر
انه تعليل الحكم الاسلام والله اعلم **قال فصل** وجوب زكاة الفطر ثلاثة اسباب الاسلام
وعزوب الشمس من احوالهم من رمضان يقال لها زكاة الفطر اي الملققة يعني زكاة البدن لا نفسا
تركي النفس اي يطهرها وتسمى علمها ثم الاصل في وجوبها ما رواه الشيخان عن ابن عمر رضي الله
عنهما قال يرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس عاغا من تمر ارضاغا من شعير
على كل حراد عبد ذكر او انثى من المسلمين وادعي ابن المنذر الاجماع على ذلك فلا نظرة على كافر
عن نفسه وهل يجب عليه ذلك عبد اسلامي فيه خلاف ياتي عند قول الشيخ عن ثمره نفقته
من المسلمين وبالحاجة فالصحيح انها يجب عليه لا حل عبده المسلم وفي رقت وجوبه اقوال اظهرها
وصح عليه الشافعي في الجديد انها يجب بغروب الشمس لانها مضافة الى الفطر كما في الحديث
والثاني انها يجب بطول الفجر يوم العيد لا يفرقة تتعلق بالعيد فلا تقدم عليه كالاخي والثالث
تعلق بالامور فلو ملك عبدا بعد الغروب فلا يجب فطرته على المشتري على القول الاظهر وكذا لو ولد
له ولد بعد الغروب او تزوج فلا فطرة عليه لعدم ادراك وقت الوجوب والله اعلم **قال** وجوب
الفطر عن توته وقوت عياله في ذلك اليوم ويكره عن نفسه وعن من تلزمه نفقته من المسلمين
هذا هو الصحيح السبب الثالث لوجوب زكاة الفطر وهو اليسار فالمعسر لا زكاة عليه قال ابن المنذر
بالاجماع ولا بد من معرفة المعسر وهو كل من لم يفيض عن توته وقوت من تلزمه نفقته ادنيا كان او
غني ليلة العيد ويومه ما يخرج في الفطرة فهو معسر وهل يشترط كون الصاع المخرج فاصلا
عن سكنه وخادمه الذي يحتاج اليه للمخدمة فيه وجبان في الرخصة بلا ترجيح وجمع الرافعي في المعسر
والترجيع الصغير انه يشترط ذلك وكذا صححه النووي في المهاج وشرح المذهب وكذا اشترط
انه يكون الصاع المخرج فاصلا عما ذكرنا وعن دست ثوب بلق به الامام والمتولي والنزدي
في نكث التبيد وهل يمنع الدين وجوب الفطرة ليس في الشرح الكبير والروضة ترجيح بل نقل عن

امام الحرمي الاتقان علي انه يمنع وجوب زكاة الفطر كما لا يمنع وجوب زكاة المال قال وفي كلام الشافعي
والاصحاب ما يدل علي ان الدين لا يمنع الوجوب لكن ربح صاحب الحايي الصعيان ان الدين يمنع الوجوب
وبه حزم النووي في نكث النسيه ونقله عن الاصحاب وقول الشيخ وعي من تلمذه نفقته اعلم انهما
تعمل زكاة الفطر ثلاثة المالك والفرابة من لزومه نفقة بسبب منها لزمه نظرة المتفق
عليه يستقي من ذلك ما يلزمه نفقة ذلك الشخص ولا يجب نظرة منه لانه يلزمه نفقة
درجة ابيه وفي وجوب زكاة الفطر عليه بسببها وجها اخرها عند الغزالي في جامعة انها يجب عليه
كالنفقة واصحابها عند البغوي وعي لا يجب وصحة النووي في زيادة الرضعة وصحة في الحور
والمنهاج وتجري الوجها في مستولاه الاب وسهالو كان للاب ابن بالغ والولدي نفقة ابيه فوجد
قوت الولد يوم العيد وليلتزمه ليجب نظرة علي الاب وكذا الاب الصغي اذا كانت المسئلة عاهلا
كالكبير ومنها القريب الكافر الذي يجب نفقته وكذا العبد الكافر ولا اله الكافرة خبيثهم
دون نظرتهم وكذا زوجته الكافرة وعن هولا احتقر الشيخ بقوله من السليم ومنها زوجة
العسر والعبد اذا كانت موسرة فان نفقتها مستفزة في دتمه ولا يجب نظرتها بل يجب عليها علي الاصح
عند الراعي وخالفه النووي فيصح عدم الوجوب وكذا لالة المذحجة بعد اربعين يجب نظرتها
علي سيدها علي الاصح دون نفقتها فانها واجبة علي الزوج ومنها اذا كان لها عبد لاله عيره
بعد ثوب يوم العيد وليلته وعيد صاع يخرج من نفقة نفسه وتلقا بالصحح انه في هذه الصورة
ان يبدل نفسه حكمي الامام فيه ثلاثة اوجه الاصح انه ان كان محتاجا اليه لخدمته فهو كما كان
الاموال والثاني يباع منه تقديرا الفطرة والثالث لا يجب اصلا فعلي الصحيح في معنى خدمته خدمة
من يلزمه خدمته من قريب ودرجة ولو كان محتاجا اليه لخدمته في ارضه او راسيته فان الفطرة
يجب قاله النووي في شرح المذهب واطلق في المنهج ولم يذكر التقييد بالخدمة وانه اعلم **قال**
صاعا من قوت بلده وتدره خمسة ارطال وثلاث بالعمالي من رجة علي زكاة الفطر يلزمه ان يخرج صاعا
من قوته لحديث ابن عمر المتقدم وهو خمسة ارطال وثلاث بالعمالي ووزنه ستمائة وثلاثة وتسعون
درهما وثلاث درهم وهذا عند الراعي لا نه يقول ان رطل بغداد مائة وثلاثون درهما وقال النووي ان
الرطلا مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم والاعتبار في الصاع بالكيل واما قد
العلم الصاع بالوزن استظهرها قال النووي قد يستشكل صفة الصاع بالارطال فان الصاع
المخرج به في زمنه علي الصلاة والسلام مكيال يعرفون وتختلف قدره وزنا باختلاف جنس
يخرج كالذرة والحب وغيرهما فالصواب الاعتداد علي الكيل دون الوزن فالواجب ان يخرج صاع
معاني بالصاع الذي كان يخرج به في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن لم يجد ه وجب عليه

ان يخرج

ان يخرج قد رأيت في ان لا ينقص عنه وعلي هذا التقدير خمسة ارطال وثلاث تقرير وقال جماعة
من العلماء انه قد رابع حضرات بكفي رجل محتدل الكفين والله اعلم اذا عرفت هذا فكل ما يجب
منه الصاع فهو صالح لاخراج الفطرة منه هذا هو الذهب المشهور وفي قول لا يجوز للمعسر
والعسر ويجزيه لا قط علي الصحيح وقال النووي ينبغي القطع بجواز له لصحة الحديث منه ولا صح
ان المعسر والدين في دعائه وهذا عين ذلك قوله والا فلا يجزي ولا خلاف انه لا يجزي السمت
ولا المعسر المترفع الزوج ولا يجزي البين ولا لم الصيد وان كان يقاتل في بعض الغزاه لان النص
ورد في بعض المعشرات وقسنا علي الباقي يباع الا نقيض واعلم ان شرط المخرج ان لا يكون سوتا
ولا معينا كالذي لحقه ما ولد او دابة الارض وغذو لك كالتقيق المتغير اللون والريح وكذا
المدود وشو المخرج ان يكون حيا فلا يجزي القيمة بلا خلاف وكذا لا يجزي الدقيق ولا السويق
ولا الخبز لان الحب يصلح له هذه الثلاثة وهو مورد النص فلا يصح الحاق هذه الامور بالحب
لانها ليست في معنى الحب فاعرفه ثم الواجب غالب قوت بلده لان نفوس الفقرا مستشوقة
اليه ونيل الواجب قوت نفسه وعلي الصحيح وهو ان الواجب غالب قوت البلد لو كانوا يقاتلون
احتمالا لا غالب فيها اخرج ما شا وتيل يجب الاعلا احيا طائم المراد بالغالب قال في اصل الرضة
قال الغزالي في الوسيط المعسر غالب قوت البلد وقت وجوب الفطرة لانه جميع السنة وقال في
الوجوب غالب قوت البلد يوم الفطر والله اعلم وما في الوسيط صرح به صاحب الذخائر وكلام
شرح المذهب قال لا اسناني يقتضي ان المراد بقوت البلد انما هو في وقت من الاوقات قال تفتن
له وصورة مسئلة شرح المذهب الذي ذكره الاسناني في اذ كانوا يقاتلون احتمالا لا غالب
فيها ولو كانوا يقاتلون تحت ظلوطا بشعب او ذرة او نخس وغذو لك وان كانا علي السواي
تجرا لا رجب الاخراج من الاكثر ونهم تاخير الزكاة عن يوم العيد ويستحب اخراجها قبل صلاة
العيد ويجوز تحيلها من اول رمضان **قريع** الواخرج من ماله نظرة ولده الصغير حازر ان
كان الصغير غنيا لا يستقل بملكه وكانه ملكه ثم اخرج عنه والجد في معنى الاب
بخلان الولد الكبير فانه لا يخرج عنه الا بانه كالا جنب نعم لو كان الابن الكبير محسونا
حازر ان يخرج عنه لانه يمكن ان يملكه واعلم ان التقييد بابا الولد لا يخرج الرضي والقيم
فانه لا يجوز ان يخرج عنه من ماله الا باذن القاضي كذا حزم به النووي في شرح المذهب لا يحد
الرجب والقابض نخس بالاب والجد ولا فصل صور الفطرة الي اقراره الذي لا يلزمهم
تتمهم ولا يلزم ان يبدل ابي الرحم كالاخوان والاخوة ولا اعلم والاحوال ويقدم الاقرب
والاقر بتم القرابة الذين ليسوا الحرمي علي كاوله والعلم والحال ثم الجا ر الله علم **قال فيصل**

ولا يعطوا الكفار من الزكاة بلا خلاف كعزم وهل يعطون من خمس الخبيث قبل ان يورثوا له من ماله
وهذا منهار الصحيح انهم لا يعطون شيئا البتة لان الله تعالى اعز الاسلام وانه عن تالف الكفار والذين
صلى الله عليه وسلم اعطاهم حين كان الاسلام ضعيفا وقد زال ذلك والله اعلم واما مولفة الاسلام
دخلوا في الاسلام ونسبهم ضعيفه فيعطون الفأ ليشبوا وصق اخر لم شرف في قومهم بظلمة الفهم
اسلام نظارهم وصق ان اعطوا اجاهدا من يلبسهم ارتبصوا الزكاة من مانعها والمذهب ان يعطوا
والله اعلم الصنف الخامس الرقاب للاية الكريمة وهم المكاتبون لان غيرهم من الاراق لا يكون
اليهم ما يعينهم على العتق بشرط ان لا يكون معه ما يفي بحورها ويشترط كون الكتابة عينية
وتجوز صون الزكاة قبل حول النجم على الاصح ولا يجوز صون ذلك الى سيده الا باذن المالك
لكذا ان دفع الى السيد سقط عن الكاتب بقدر المصروف الى السيد لاس ان ادى دين غيره
بغير اذنه بريت ذمته والله اعلم الصنف السادس العائسون للاية الكريمة والادوية ثلاثة
اصناف الاول الذين لم يمسوا للصحة ففسد يعطون من الزكاة ما يقضي بدينه ان كان دينه
في غير معصيته كالاسراف في التفتة والاسراف في التفقة حرام قاله الرازي هاتين الود
وقال في باب المجرأة مباح ويشترط ان لا يكون عند ما يقضي منه دينه ولو وجد ما يقضي منه
من نقد او عرص فلا يعطى على الاظهر لقد رتب على الوفا ولو وجد ما يقضي بعين الدين اعطى
البقية ولو كان بقدر على الكتاب ما لا يصح انه يعطى لانه لا يقدر على الوفا بعد من دينه
صرفه ولصاحب الدين وهذا يشترط ان يكون الدين حاله دينه خلاف صح الرازي انه لا يشترط
حلوله وصح النووي اشتراط الحل للضرب الثاني الدين الذي لم يمس له اصلاح وان الدين بقى ما
طائفتان او شخصان او خان من ذلك فاستاد ان طلبا للاصلاح واسكان الفتى وذلك بان يجاور
طائفتان في قتل ولا يظهر القائل فيقول الودية كذلك نصي دينه من ستم الغارمين ان كان فقيرا
او غنيا بغير قطع وكذا يعرفون وكذا ان كان غنيا بنقد على الصحيح الضرب الثالث الدين الذي
لم يمس بضمان وله احوال احوالها ان يكون الصان والمضمون عند مضمون يعطى الطائفتين
ما يقضي به الدين للحالة الثانية ان يكونا مضمونين فلا يعطى للحالة الثالثة اذا كان المضمون عند
موسر او الصان مضمون فان صحت باذنه لم يعط وان صحت بغير اذنه اعطى على الاصح لانه لا يرجع
عليه للحالة الرابعة انه انما يعطى الغارم عند ثبوت الدين فاما اذا اداه من ماله فلا يعطى لانه
لم يبق عارثا وكذا لو بذل ماله ابتداء لم يعط لانه ليس بغارم **منع** لو كان شخص عليه دين
فقال المديون لصاحب الدين ادفع الي من ركاكك حتى ارضيك دينك ففعل اجزاء من الزكاة
ولا يلزم المديون الدفع اليه عن دينه ولو قال لصاحب الدين اقضي ما عليك لارده عليك من ماله

ففعله

ففعله مع الفضا وبلغه رده فلو دفع اليه وشروط ان يقبضه ذلك عن دينه المجزء ولا يصح قضاءه
ولو بقا به بلا شرط جان ولو كان عليه دين فقال جعلته عن ركاك لا يجزئه على الصحيح حتى يقضيه
ثم يرده اليه وبطل مجزئه كما لو كان وديعة ولو كان له عند الفقير حنطة وديعة فقال اكل لنفسك
كذا وكذا وفاء زكاة فقي اجزاء عن الزكاة وجها وجها المنع ان المالك لم يكله فلو كان الفقير
وكيل بالشرافا مشراه وقبضه فقال المولى اكل خذ لنفسك وفاء عن الزكاة اجزاء ويجزئ الى كليله
والله اعلم الصنف السابع في سبيل الله للاية وهم الغزاة الذين رزق لهم في اليد اصحاب يهون المرونة
ولا يصون شي من الصدقات في الاصح والله اعلم الصنف الثامن ابن السبيل للاية وهو المسافر وسبى
به للملازمة السبيل وهو الطريق ويشترط ان لا يكون سفره بعصية فيعطى في سفره الطاعة وطعنا
وكذا في المباح كطلب الظالة على الصحيح ويشترط ان يكون معه ما يحتاج اليه فيعطى من ماله الا اصلا
وكذا من له مال في غير البلد المنقول منه والله اعلم **قال** ولا يقتصر على اقل من ثلاثة من كل صنف
الا العامل اعلم انه يجب استيعاب الاصناف الثمانية عند القدرة عليهم فان فرق بنفسه او فرق بالنام
وليس هناك عامل فرق على سبعة وان لم يجز ان يدفع الى ثلاثة من كل صنف لان الله تعالى ذكرهم
بلفظ الجمع الا العامل فانه يجوز ان يكون واحدا يعني اذا حصلت به الكفاية فلو صرف الى
اثنين مع القدرة على الثالث عدم الثالث ولو لم يجد الا اقل من الثلاثة من صنف اعطاه من واحد
وهذا يصون باقي السهم اليه ان كان مستحقا ثم ينقله الى بلد اخر قال في زيادة الرخصة الاصح
انه يصون اليه ومن صححه الشيخ نصر القدي ونقله هو وغيره عن الثاني ودليله ظاهر
والله اعلم **قال** وخمسة لا يجوز دفعها اليهم الغني بال او كسب لقوله صلى الله عليه وسلم لا حظ
فيما الغني ولا الذي يورثه وهي القوة نعم لو لم يجد من سبب نفسه اعطى فلا يعطى هو ولا
للموافقة ولا هذا البطالة من المستوفى من سبب له جلد في زاربه من زوايا الجاهع وليس
سوطا دلس به على الاغنياء من هذا الدنيا الذين لاحظ لهم في العلم يعطون بها لشرفهم ولا يستحق
ويؤدون المستحق والله اعلم **قال** والعبد اي ولا يجوز صون الزكاة الى العبيد لانهم اغنياء
منفقين بوالسهم ولا لهم ان يملكون **قال** وبني هاشم وبني المطلب اي لا يجوز دفع الزكاة لبني
المطلب الذين في هاشم وبني المطلب لقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقة ارساخ الناس وانها
على المجد ولا لا محمد ورضع الحسن في بيته ثمرة فخر على رسول الله صلى الله عليه وسلم بلعابه
قال في الاصح وفي موال بني هاشم وبني المطلب خلاف قبل يجوز ان يدفع اليهم لان منع ذوي
الغنى لشرفهم وهو مستحق دنيهم والاصح انها لا تجزئ لهم ايضا لان موال القوم منهم **قال**
لانهم الموزون نفقته لا بدفع اليه سهم الفقراء والمساكين لانهم مستحقون بنفقته فاشبهوا

قال

جونا خلان ما لوطن في بطنه فان جوف وانبلع الريق لا يفطر ولو احتلط بغيره سوا كان طاهر
كمن مثل خيطا مصوغا او خيطا كمن دبت الشدة وهي لم استانه وتسمى الريق بالدم فانه يفطر بالخلان
فلو ذهب الدم وايضا الريق فالصحيح انه يفطر ايضا لا تجس منه ولا يطهره الا المائنة مضمضة ولو خرج
الى شفته موده بلسانه وانبلعه انظر وكذا لو قتل خيطا كما لو بله بريقه ثم دخله فيه وهو رطب
وحصل من ريق الخيط ريقه الذي في فيه فانه يفطر بخلاف لو اخرج لسانه وعلى راسه ريق
ولم ينقص وانبلعه فانه لا يفطر على الاصح ولو زلت خاتمة من راسه وصارت فوق اللقمة نظر ان لم يقد
على اخراجها ثم تركت الى اللون لم يفطر وان قد رعل اخراجها وتركها حتى زلت بنفسها انظر ايضا
لتقصيره ولو غصصه واستشق فان بالغ انظر ولا فلا وهذا اذا كان ذا كرا للصوم فان كان
ناسيا فلا وسبق للمعتمد على الجاهل كالمقصود **قوله** اصبح شخص ولم يوصوفا فنهض
ولم يبالغ بسبق المال الى جوفه ثم نوى صوم تطوع صح على الاصح قال النووي وهو مسلم قيسه وقد
تطلبتهما سبق حتى وجدناه والله الحمد والله اعلم ولو اكل للصوم لم يفطر في الصحيحين من سي وهو
صحيح ناكل او شرب نية صومه فانما اكله الله وسفاهه فلو كثر ذلك فوجاهن الله عند الرافعي يفطر
لان النسيان مع الكثرة نادر ولهذا قلنا يبطل الصلاة بالكلام الكثير وان كان ناسيا والاصح عند
النوري انه لا يفطر لعدم الاخبار وليس الصوم كالصلاة والغزاة ان الصلاة لها افعال وانما تذكره
الصلاة فتندد وتروح ذلك منه بخلاف الصوم ولو اكل جاهلا لا يحرم الاكل نظر ان كان متريبا عهدا بالام
او شافي بادية بعيدة لم يفطر ولا انظر ومنها اي ومن الغفلات للجماع وهو بلا اجماع وكذا الاستسقاء باليد
وهي ما حكيه عن النسيان كالاكل والله اعلم **قوله** ونحو الذي وكذا المعونة بطريق النهار من اسباب الغفلان
الاستسقاء من تقي عدا انظر وان غلب الي لم يفطر لقوله صلى الله عليه وسلم من دعه الذي وهو صائم ليس عليه
قضا ومن استسقى فليصن رواه اصحاب السنن الاربعة وقال الترمذي حسن عزيز ومحم ابن
الدارقطني والمسلم وزدعه عليه وهو بالذال المختلطة واما معونة طريق النهار فلا بد من ذلك في الجملة
لحجة الصوم حتى لو نوى بعد طلوع الفجر لا يصح صومه اذا اكل فقتدا انه ليل وكان قد طلع الفجر لونه القضا
وكذا لو اكل معتقدا انه دخل الليل ثم بان خلان لونه القضا حتى لو اكل اخر النهار هجا لما ظن به حرام
بلاخلان نعم اذا غلب على ظنه الغروب بالاخترها دبور ودفعه جاز له الاكل على الصحيح وقال الامام
ابو الحسن لا يجوز لقدرته على التيقن بالصبر والاحتياط للصائم ان لا ياكل حتى يتيقن غروب الشمس
والله اعلم **قوله** والذي يفطر به الصائم مشقة امثيا ما وصل عدا الى الجوف او الواس والمقنة من
احوي السيلين عدا او الواس في الفرج والاذن عن مباشرة والحصى والنقاس واللون والردة
اذ اصح الصوم بشرطه واركاه فليظن ان اسباب سها او حال عين من الظاهر الى الجوف والارد

الشيخ

الشيخ بالجوف البطن ولهذا ذكره مؤلفنا لهذا الصاغة بعد ذكر الواس والمقنة ومنها التي عدا انا نده
يبطل ومنه احتراز عن غير العاقل وقدس دليله وسها الواس في الفرج لما تقدم وكذا انزال يعني
خروج المني بالجماع وقوله عن مباشرة يعني سوا كان حراما كما خراجته بيده او غير محرم كاخراجه
بيد زوجته او جاريته كذا ناله بعض الشراح رجة لا نظار ان المقصود انه عظم من الجماع الا انزال فاذا
حرم الجماع وقطر بلا انزال كان الاثر الاول بذلك واحتراز الشيخ عدا انزال بالضم والاحتلام
ولا خلان انه لا يفطر بذلك وادعي بعضهم الاجماع على ذلك واما النقاس والحصى والنقاس فقد نقل
النوري الاجماع على ائحة الصوم مترقنه على فقهها لو طرأ في اثناء الصوم بطل ركع الوطو واخبرون
اورده بطل الصوم للخروج عن اهلية العبادة ولو طرأ اغما نظر ان استغفر في جميع النهار فلا يصح صومه
والا فلا ظهر انما افاق في الحصة من النهار واما ان لا ينام جميع النهار فهل يصح صومه قبل لا
كالاغما والصحيح انه لا يصح لبقا اهلية الخطاب ولو نام جميع النهار لا الحصة فانه لا يصح الا اتفاق
وطرأ الردة سقط الحز وجده عن اهلية العبادة والله اعلم **قوله** ويستحب في الصوم ثلاثة اشياء
الغفر وتاخير السجود وترك النجوم والكلام بين الاصابع ان يجعل النظر عند تحقق هذه وبالنسبة
لقوله عليه الصلاة والسلام لا يزالوا الناس غير ما جعلوا الغفر رواه الشيخان ويكره التاخير
ان تصد ذلك ورايته فصيله فانه الثاني في الامم والا فلا بأس به ولا يستحب وقد روي ابن
حبان باسناد صحيح انه عليه الصلاة والسلام كان اذا كان صائما لم يصل حتى يروق برطب رما
بياكل راء اذا كان في الشتاء لم يصل حتى تاتيته بتمر وما يستحب ان يفطر على تمر ولا تغفل بالحديث
ولان اللواتي يوفى الغفر والماء يطهر وقال النووي ان لم يجد التمر فليحل له ان الصوم ينقص الصوم
والتمر يورده فالحلوي معناه وان كان بكفة مغلي ما زعم وقال القاضي حبيب الاول في زماننا
ان يفطر على ما اخذه بكفه من التمر لانه بعد عن التمسك به وقال النووي في شرح المذهب
واما ناله شاذ مخالف للحديث راء استحباب تاخير السجود من سنن المسلمين رواه ابن حبان
في صحيحه وفي الحديث ايضا انه عليه الصلاة والسلام قال لا تزال ابني مؤخرا ما جعلوا الغفر واخروا
رواه الامام احمد في مسنده والله في التاخير حكمة شرعية وهو التقوي على العبادة واعلم ان
استحباب السجود في سجدة عليه لم يحصل بقليل الاكل وبالمافي صحيح ابن حبان شمره ولو جردته
ما و ذكر ذلك النووي في شرح المذهب ويدخل وقت السجود ينص الدليل ذكر الرافعي في اخر
كتاب الايمان واعلم ان الصائم يتأكد في حقه صون الكساة لسانه عن الكذب والغيبة وعيب
ذلك من الامور المحرمة في صحيح البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس له حاجة في ان يدع
الحاجة وشواهده في الحديث وتبصير ليس له من صيامه الا الجوع ورت قايه ليس له من نية الا الشهد

رواه الحاكم وقال انه على شرط البخاري وكان الكلام البخاري الغش بخط الثواب وقد صرح بذلك الا وروي
والرواية ثلث ومن المصائب العظيمة ما يصفه الظلمة من توليد الظلم واخذ الاموال بالباطل ثم
يصنعون بذلك شيئا من الظلم يتصدقون به فيتعدي شومهم الى الفقراء واعظم مصيبة من
ذلك ترددها السور صوبه الرجس الى اسطة هوله الظلمة ثم يقولون هو شيئي في الذمة
وايضا يكره معاملته من اكله حرام والذي في شرح مسلم انه حرام وروى المسلم في جابر الاسراء
وكافرت في المعنى فاعرفه اوله يعلم هوله والخفان في ذلك اعز علي تعالى المحرمات وتضمن حاله
الفسقة رحمه حوام علي وجه الموانسة بلا حلال وقد عدها جمع من العلماء من الكبار ونسب
القاضي عياض الي المحققين رحمه علي ارتكاب ذلك لا يهونهم عن منكره ذلك كسب ارسال المصائب
علي الامم بل سب هلامهم ولعنهم علي لسان الانبياء وقد نص علي ذلك القرآن العظيم ولهذا تمت
مذكورة في كتابنا في التفسير والله اعلم **قال** وهو صيام خمسة ايام العيدين واما التثنية
الثلاثة عاذا لا يصح عيد الفطر ولا يصح بالاجماع ونعم عليه ذلك وهو اثم لان نفس العباد في
عني المعصية ربي الصالحين في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يومين الفطر ويوم الاحد
ولا من بين ان يصومهما تطوعا او عن واجب او عن نذر ولو نذر صومهما لم ينعقد نذره
حتى ينقل الامام عن الاتفال ان الاذات السلي عنها لا بد ان ياتي منها ميثاق للصوم وكما يحرم صوم
يوم العيدين يحرم صوم ايام التثنية وهي ثلاثة ايام بعد يوم الفطر وهذا هو المذهب الصحيح لانه انما
صلى الله عليه وسلم يفي عن صيامها رآه ابو داود باسناد صحيح وفي صحيح مسلم انها ايام اكل وشرب وذلك
انه تعالى وفي القديم انه يجوز للتمتع العادم للهدى ان يصوم ايام التثنية وفي المثار انها
في قوله تعالى ثلاثة ايام في الحج وفي البخاري عن عائشة واب عمر رضي الله عنهما انها قال
لم يرضع في ايام التثنية ان يصنع الا لمن لم يجد الهدي واختر ابو داود في هذا القول ونسجه
ابن حريجة الصلاح قبله والذهب انه يجوز فاذا قلنا بالقول القديم فهذا يجوز لعبه التمتع
صومها فيه وجهان الصحيح هو التحريم والله اعلم **قال** ويكره صوم يوم الشك الا ان يكون
واقف عاقده له او يصله بابتلاء محرم صوم يوم الشك تطوعا بلا سبب وكذا لم يصوم
معتزلا لاجل رمضان قاله البديعي لقول عمار بن ياسر رضي الله عنه من صام يوم الشك فقد
عصى ابانا فاسم محله التثنية اب حبان والحاكم ورواه البخاري تعليقا ولو صام يوم
الشك لم يصح في الاصح قياسا علي صوم يوم العيد بها مع التحريم وقبل يصح لانه قال في الصوم
في الجملة خلاف يوم العيد ولو نذر صوم يوم الشك لم يصح في الاصح وبسني ما ذكره الشيخ
وهو ان يوافق يوم الشك ما يقيد صومه تطوعا بان كان يبرد الصوم او يصوم يوما معينا

كالحبس او بعدم بياد يفطر يوماً ورجحه قوله عليه الصلاة والسلام لا تقدر ما رمضان بصوم
 يوم اذ يكون من الا رجل كان يصوم صوماً فليصمه رواه الشيخان وقوله عليه الصلاة والسلام
 لا تقدر ما هو يفتح التا لا نه مضاع اصله لا تقدر ما ولكن حرق منه احدي الثابن ويستثنى
 ما اذا وصله بما قبله لان بالوصل ينفق قصد التحول رمضان وقول الشيخ اصله بما قبله يصح
 ذلك على ما وصله يوم وفيه نظرين جهة الحديث وينبغي ان يحمل كلام الشيخ على ما اذا وصله
 باكثر من يوم وقد صح بذلك المبدئي فقال لا يتقدم الشهر يوم ولا يومين لان ما وافق
 ما كان ابدأ بصومه او كان سير الصوم ويستثنى ايضا ما اذا صامه عن نذر او قضاء وصار حرة
 الي براءة الذمة وكان له سبب تجار كمنظرة من الصلوات في الاوقات المذكورة
 وليس من الاسباب الاحتياط لرمضان بلا حيلان والله اعلم **قال** ومن لم يجلد في الفرج فعليه
 القضاء والكفارة عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام
 ستين مسكينا قول الشيخ ومن لم يجلد وهو مكلف بالصوم وقد نوى من الليل وكان الوطئ بها
 رمضان من غير عذر والشيخ رحمه الله تعالى يستوفى للحد وكان ينبغي ان يقول تجب الكفارة
 على من افسد يوم من رمضان لجماع اثم به لاجل الصوم وفي هذا الضابط فيودفنها الانسا
 من جامع ناسيا لا يفطر على الذم فلا كفارة حينئذ وهذا هو الذي لا يلزم الكفارة وتولنا
 اثم وقد ذكره الغزالي للاختراز عن الحاقه فانه لا يلزم منها الكفارة لانها تنظر بمجرد دخول بعض
 الحشفة تولنا اثم به اختراز عن المسافر فاما اذا جامع بنية الترخص فانه لا ياتم وكذا يغبر فيه على الجمع
 لان الاظهار مباح له فتصير سهد في ذر الكفارة وكذا كاهارة عاين ظن بقا الليل بان بها
 لا تنقض الاثم وتولنا لاجل الصوم اختراز عن مسافر انظر باننا متروضا فان الفطر جائز واثم بسبب
 الزنا لا تنسب الصوم فاذا اوجبت القيد كلها رجت الكفارة ورجحه ذلك ما رواه الشيخان
 ان رجلا جاء الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلكته فقال وما اهلكك فقال وقعت على امراتي
 في رمضان فقال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا فقال
 هل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فاتي النبي صلى الله عليه وسلم بعرق تمر فقال تصدق
 فقال اتقوا من الله ما بين يديها اهلك اليه منافضك النبي صلى الله عليه وسلم حتى ابدت لها به
 ثم قال اذهب فاطعمه اهلك وفي رواية البخاري فاعتق رقبة على الامر وفي رواية لابي فاتي بعرق
 فيه تمر فدر خمسة اربعة صاعا قال اليه في روي اصح من رواية مائة مائة عشرون صاعا واعلم انه كالج
 الكفارة تجب النحر او ابصارا دعي الغوي الاجماع مال ذلك والكفارة ما ذكره وهي كفارة ترتيب
 فاحجز عن الجمع استغفرت في ذمته ولو شرع في الصوم او الاطعام ثم قدر في الوتيرة المتقدمة لم يلزمه

والاكفارة على المفسد بالاكل
الشرب والاسهال
والسائر

أيناب الكفار والنزاجاج
وفي الأبرياء

لا اله الا الله

عليه السلام وكذا من تفرغ الكفارة فغيره من جهل يجوز له صرفها الى اهله منه وجهان احدهما انه الحديث
والصحيح انما يجوز كالزكاة وسائر الكفارات والى جواب عن الحديث من وجه اخر انه ليس في الحديث
ما يدل على وقوع التملك وانما اراد ان يملك ليحكمه فلما اجزى بحاله تصدق به عليه الثاني ان يحتل انه
ملكه اياه اي ان يتصدق به فلما اجزى بحالته اذ له في اطعامه لا يملكه الكفارة بالمال انما تكون بعد
الكفارة الثاني يحتل ان النبي صلى الله عليه وسلم تطوع بالتكبير عند وسوخ له صرفه الى اهله ويكون فائدة
الحشر انه يجوز للغير التطوع بالكفارة عن العتق اذنه وان يجوز للتطوع صرفها الى اهل الكفر وهذه
الاجابة وكروها الشافعي في الامم داه اعلم **قال** ومن مات وعليه صوم اطعم عنه لكل يوم من الشيع الثاني
ان يخرج عن الصوم بغير وطعم عن كل يوم من فاته صيام من رمضان نظرا ان مات قبل تمكنه من الفضا
بان مات وعذره فانه كما استدار المرض فلا قضاء ولا ندية ولا اثم عليه وان مات بعد تمكنه وجب تذكرك
ما مؤنة وفي كعبته التوارك قولان للجديد ونص عليه ايضا الشافعي في اكثر كتبه القديمة انه يخرج
من تركه لكل يوم من طعام انفي بذلك عايشه وان عباس ومنه حديث رواه الترمذي والصحيح
وتنه علي بن عمر والمدرج صاع الفطرة وهو رطل وثلاث بالهراقي والقول الاخر ينسب الى القديم ونص
عليه ايضا في الامم **قال** ان صح الحديث قلت به والا نالي من كتبه الجديد بل قال القاضي ابو الطيب قال الشافعي
في القديم يجب ايصام عنه رانه للجب الاطعام بل يجوز للولي ان يصوم عنه بل يسيح له ذلك كما نقله النووي
في شرح مسلم قال النووي القديم هنا اظهر بد الصواب الذي ينبغي الجزم به لصحة الاحاديث فيه وليس للجديد
حجة وللحديث الوارد في الاطعام ضعيف رانه اعلم معالي القديم كواثر الولي اجنبيا فصام عنه باجرة او بغيرها
حار كالحج ولو استعمل الاجنبى لم يجز علي الاصح وهل الخبر في القديم العويب الوارن ام العصبه ام مطلق
القرابة قال الرازي لا يشبه اعتبار القرابة قال النووي المختار مطلق القرابة قال الرازي لا يشبه اعتبار القرابة
قال النووي المختار مطلق القرابة وفي صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا امرأة تصوم عن امها وهل
يسئل احتمال العصبه ويضعف قول الارثاقا نعم مستغفركه المال ولم يستفسر منها النبي صلى الله عليه
وسلم عن ذلك والله اعلم راما الشيخ الهوم الذي لا يطبق الصوم او يلحقه به مشقة شديده لا صوم عليه
وجب عليه الندية على الاظهر ويجوز القولان في المريض الذي لا يرجى زوال مرضه والله اعلم **قال** والحامل
المريض اذا خافت على نفسها انظرتا وعليهما القضاء او خافتا على ولديهما انظرتا وعليهما القضاء والكفارة
عن كل يوم من اذا خافت الحامل او المرضع على نفسها خورا ايضا من الصوم مثل الضرر الناشئ للمريض
من المرض انظرتا وعليهما القضاء كالمريض وسوا تصور الولد ام لا كما قاله القاضي حسين ولا ندية
كالمرضى وان خافتا على ولديهما سبب اسقاط الولد في الحامل ونية اللبن في المرضع انظرتا وعليهما
القضاء لانظرتا والندية على اظهر الاول لكل يوم من طعام لقوله تعالى وعلى الذين يطعمونه ندية

طعام

طعام سكين وبذلك قال ابن عمر وابن عباس ولا يخالفان **قال** القاضي حسين يجب الا نظار ان يصوم
الصوم بالرضع ولو اراد ان واحدة ان ترضع صبيا فربما قال الله تعالى جاز الفطر لها ثم هذا اذا كانت
مقيمته صحيحة اما اذا كانت مسافرة فانظر تا بنية الترخص بالسفر او المرض فلا ندية عليها
وان لم يتوبا الترخص ففي وجوب الندية وجهان كالوجهين في نظر المسافر بالاجماع ولا يصح انه لا كفارة
هناك **قال** والمرضى والمسافر سفره طويل لا يفطران ويتصيان بياح للمريض والمسافر الا نظار في رمضان
قال الله تعالى من شئتم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر فتدبر لايه فافطر فعدة من ايام اخر ثم شرط
المرض ان لا يجد الماء شديدا ثم ان كان المرض طويلا فترك النية من الدليل وان كان منقطعا كمن تعم
وفقا دون وقت نظرا ان كان محمولا وقت الشروع جاز ان يترك النية ولا عليه ان يوي من الدليل فان
احتاج الى الاظفار انظر ثم هذا اذا لم يخش الهلاك فان خشية وجب عليه الفطر قاله العراقي والغزالي
فلوصام في انعاده احتملان قاله الغزالي واعلم ان عليه للبرع والعطش كالمريض واما المسافر فشرط
الاباحة له ان يكون سفره طويلا مباحا فلا ترخص في التصبي لعدم المسح ولا في سفر العصبه
لان الرخص لا تنطبق بالمعاصي فلا يصح قيامه مسافر فلا يفطر لانها عبادة اجتمع فيها السفر والحضر
فعلينا الحضر وقال المزني يجوز له الفطر قياسا على من اصبح صائما فمرض ثم لو اصابه المسافر والمريض
صاحبه فلهما الفطر لان السبب المرض موجود وقيل لا يجوز ولو اقام المسافر واشي المريض حرم الفطر
على الصحيح لزم السبب الاباحة ثم لا افضل في حق المسافر ننظر ان لم يتصور فالصوم افضل وان تصور
فالفطر افضل قال في التمه ولزم يتصور في الحال لكنه خاف الصف لوصام وكان في سفره وعذره
فالفطر اولي والله اعلم **قال** شيخ الاكابر من صوم التطوع وهو يكره صوم الدهر قال النووي
نعم وقال الغزالي هو مسنون وقال الاكثر ان خان منه ضررا فتركه والا فلا يستحب
الاثنين والخميس وايام البيض من كل شهر وفي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ومنهم من عد
الثاني عشر والاحتياط صومه ايضا ويستحب صوم ستة من شوال ولا افضل صومها متتابعة متصلة
بالعيد تا سوعا وعاشورا من المحرم ويستحب صوم عونه لعني الحاج واطلق كثير من كراهة صومه
لحاج لاجل الدعاء واعمال الحج فان كان شخص لا يصعب عن ذلك قال الترمذي الاول له الصوم وقال غيره
الاول ان لا يصوم ويوم افضل ايام السنة قاله البيهقي وعذره يستحب صوم ذي الحجة والصوم
ما حول كل شهر وافضل الاشهر للصوم بعد رمضان ثم شهر المحرم وفي ذوالقعدة وذو الحجة وجب
والمحرم وافضلها المحرم يليه في الفضيلة شعبان وقال الروداني وجب قال النووي وليس كما قال **قال**
قال الاصحاب يحرم على المرأة ان تصوم تطوعا وزوجها حاضرا ابا ذنه ومن شرع في صوم القضاء فان
كان على الغريم لم يجز الخروج منه وان كان على الزوجي فالصحيح ونص عليه الشافعي في الامم انه لا يجوز

لأنه ليس بفرض ولا عذر فلو لم يأت منه كما لو شرع في الصلاة في أول الوقت لا يجوز له قطعها والتفاد
الذي على الفور هو الذي تجزئ به بالنظر فيمن تأخر في قضاءه والذي على التراخي ما لم يبعد فيه
كالعذر بالمرض والسفر وقضاؤه على التراخي لم يحضر رمضان آخر من شرع في صوم قطع له بغيره
اتمامه وسبق له التام فلو خرج منه فلا قضاء لكن يستحب وهذا يكره أن يخرج منه نظراً عن عذر
لم يكره ولا كره ومن العذر أن يعز على من صيفه ابتداء من الأكل ويكره صوم يوم الجمعة وحده
تطوعاً وكذا أفراد يوم السبت وكذا أفراد يوم الأحد والله أعلم **قال فضل** الاعتكاف
مستحب وله شرطان النية واللبث في المسجد الاعتكاف في اللغة الإقامة على الشيء مكاناً أو شيئاً
وفي الشرع إقامة مخصوصة والأصل في استحبابه الكتاب والسنة وإجماع الأمة قال الله تعالى
وطهروني للطائفة والعالمين وقد ثبت اعتكاف النبي صلى الله عليه وسلم وهو سنة مؤكدة ينبغي الاعتناء
بها ويستحب في جميع الأوقات وفي العشر الأخرى من رمضان أحد انتداب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وطلباً لليلة القدر وليلة القدر أفضل ليالي السنة وهي ليلة نيف ليلة من يوم القيامة ومنه جمهور
العلماء في العشر الأخرى من رمضان وفي إسناده روى وسيل الشافعي إلى أن ليلة لادي والعشرون
قال ابن خزيمة وتنفق في كل سنة إلى ليلة حجابين الأدلة قال النووي وهو يقول عن الزبيدي أيضاً
وهو قوي ومنه ما لا يخفى أنها تليق ليلة بعينها والله أعلم **قال** وأركانها أربعة النية لأنه عبادة فأنفق
إلى النية كسائر العبادات أن في اللبث في المسجد ما للبت فلا بد منه على الصحيح ولا يفي بغيره العائنة
في الصلاة بل لا بد من زيادة عليه باسم عكوفاً وإقامته ولا يشترط السكن بل يصح الاعتكاف مع التردد
في أطراف المسجد كما يحرم ذلك على الجنب وكذا يصح الاعتكاف قائماً واستحب الشافعي أن يعتكف
ببيت المقدس من الخلق فإن أباحه في غيره وبالك لا يجوز أن الاعتكاف أقل من يوم وهو وجه يذهب
ولو كان كلاً دخل وخرج نوي لا اعتكاف مع على المذهب ولنا وجه أنه لا يشترط اللبث ويكتفي بالصور
كما يكفي للصوم في غيره وأما اشتراط المسجد فلا لأنه المنقول عنه عليه الصلاة والسلام وعن أصحابه
وسأله الركن الثالث المعتكف وشروطه السلام والعقل والتفاني للصوم والنسأ في الخبايا ويصح
اعتكاف العبد والمواة بأذن السيد الزوج فإن اعتكافاً بغير إذنها فلهما أحترجهما ولا يصح اعتكاف
السكون لعدم النية الركن الرابع المعتكف فيه وشروطه المسجد كما هو الجاهل أو لا يحتاج إلى الخروج
إلى الجمعة ولا إلى الجماعة فيه أكثر وقد اشترط ذلك الزهري وأبو إليه الشافعي في القديم والله أعلم
قال ولا يخرج من الاعتكاف النذور والحاجة إلا أن كان عذر من حصى أو فاس أو مرض لا يمكن
إقامته ويطلب بالوطي قد علم أن الاعتكاف قربة فإذا نذر من ثم أن نذره مدة معينة وقد رما
بأن نذره اعتكافاً في عتق أيام من كان أو هذه العشرة أو شهر رمضان أو هذه النشرة فعليه

الذنا

الذنا بذلك فلو أنسده آخره عذر أو غيره عذر بالخروج يجب الاستئذان ولو فاته الجمع لم يجب
التتابع في القضا لقضاء رمضان وهذا كله إذا لم يصح بالتابع ولو صح به فإلا اعتكاف هذه
العشرة أيام متتابعه وحسب الاستئذان على الصحيح لتصريحه بالتتابع ثم إذا نذر اعتكافاً متتابعاً
وشروط الخروج أن عزم عاز من شرطه على المذهب وبه قطع الجمهور ولو شرط الخروج للجماع لم يصح
نذره ثم إذا صح نذره فليس له الخروج إلا بعد زرع هو أنواع منها الخروج لقضاء الحاجة والمراد به الولد
والغايط وفي معناه الفصل والاختلام وذلك لا يصح قطعاً ومنها الخروج فيجوز للخروج للأكل على الصحيح
المخصوص ولو عطش فإن وجد الماء لم يجد فليس له الخروج والفرق بين الأكل والشرب أن الأكل
للجامع يستحق منه بخلاف الشرب وإن لم يجد فله الخروج وأعلم أنه لا يشترط الجواز للخروج بشدة
معتكف ولو جامع في ذلك بطل اعتكافه على الأصح وأعلم أنه لا يشترط الجواز للخروج بشدة
الحاجة وإذا خرج لا يكلل لأمره بل يمتشي مشيته المعهودة فلو تأخر أكثر من عادته بطل ما
اعتكافه على المذهب ولا يجوز الخروج لعبادة المريض ولا الصلاة للبناء وإذا خرج لقضاء الحاجة
فله أن يوصي خارج المسجد لأن ذلك يقع بغير بخلاف ما لا يحتاج إلى الوضوء من قضاء الحاجة فإنه لا
يجوز الخروج على الأصح إذا سكن الوضوء في المسجد ومن الاعتكاف إذا أصابت المرأة بلبسها الخروج
وهل ينقطع التتابع نظران كملت المدة التي نذر بها لم يلبس لا تنفك عن لبسها فإلا ينقطع وإن
كانت تنفك فالراجح أنها تنقطع وسواء أي الاعتكاف المرض أن كان شيق معه المقام كما أحسنه الفرس
والخادم وتزدد الطيب فيباح له الخروج ولا يبطل به التتابع على الظاهر وكذا لو خان فلو نيت
المسجد كاد رار البول ولا يسلم والمذهب أنه لا ينقطع التتابع واحترز الشيخ بقوله لا يمكن
المقام معه عن المرض الخفيف كالصداع والحمى الخفيفة فلا يجوز له الخروج بسبب ذلك فإن خرج
بطل التتابع ولو خرج ناسياً أو مكرهاً لم ينقطع تناه على المذهب ومن أخرجه الظلمة ظلم المصادرة
أخرجها وأخرج من ظالم مخرج واستتر في المحركه وإن أخرج لحق رجب عليه وهو ما بطل بطل التعصير
وأنجله وأخرج لم ولو ادعى كاد أو شهاده فإن تبين عليه أداها بطل اعتكافه سواء كان التحمل
مستحيلاً لا يحصل إلا استغناء عنه وإن تبين علم أداها نظراً لم تبين التحمل بطل تناه على
المذهب وإن تبين فوجهاً ناصحاً من زيادة الروضة لا يبطل ولو خرج للصلاة للجمعة بطل اعتكافه
على الظاهر مكان الاعتكاف في الجامع ولو خان فزان لم يخرج اليه وبطل اعتكافه ولو جامع
بطل اعتكافه لأنه من أن الاعتكاف وهذا بشرط كونه محضاً إذا أكره الاعتكاف عالم بالتحريم
قال الله تعالى ولا تأثروا من دأثر عاكفون في الساجد وأعلم أنه لو باشر بالسرقة وشهوة فأنزل
بطل اعتكافه ولا سيما بيده موب على البشارة ولو باشر ناسياً فنجح الصائم ولو جامع جاهلاً

بغيره فكيف يجره من الصوم ويصح اعتكاف الليل وحده والله اعلم
وشرائط وجوب الحج سبعة الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والحج في اللغة القصد وقال القليل
كثرة القصد وفيه الشرع عبارة عن قصد البيت للانفال قاله النووي في شرح المذهب وهو واجب
بالكتاب والسنة واجمع الامة قال الله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
وفي الحديث الصحيح بني الاسلام على خمس ومنها الحج ثم لوجوب الحج شروطها الاسلام لانه عبادة
تستلزم لوجوب الاسلام كالصلاة وفي حديث بعد ادعهم الي شهادة ان لا اله الا الله فان هم
اطاعوك فاعلمهم ان عليهم كذا وذكر الحج ومنها البلوغ فالصبي لا يجب عليه لغير ربح الفم عن ثلاثة
وسمى الصبي رقبا ساعا على سائر العبادات ومنها الحرية فلا يجب على العبد لقوله صلى الله عليه وسلم
ايمان عدي حج ثم اعتق فغلبه حجة اخرى لان للجمعة لا يجب عليه مع توب مسامحتها مراعاة لحق السيد
فالحج اول **قال** وجود الواحلة والزاد وتخلية الطريق وامكان السير هذه الامور تفسر للاستلزام
في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فلا بد لوجوب الحج من هذه الامور
منها الواحلة فلا يلزم الحج الا اذا قدر عليها بملك او استيجار سوا قدر على التسيار لا وهل الحج
ما شيا افضل من الحج بانه خلاف الصحاح عند الرازي المشي افضل لانه اشق والمذهب عند النووي
ان الركوب افضل لفعله عليه الصلاة والسلام ولا نه اعون لكن سيحان يركب على القتب والاعل
دون الحمل وحوزه اقتدا به عليه الصلاة والسلام ثم ان كان يستسك على الرحلة من غير حمل
والحلفة مشقة شديدة لم يعتبر بها حقه الا وحده الرحلة ولا يعتبر مع وجده الرحلة
وجده الرحلة وهذا بين بينه وبين مكة مسافة القصي فكل ما بين بينه وبينها دون ذلك
فان كان قويا على المشي لزمه الحج ولا تعتبر الرحلة وان كان ضعيفا لا يتوي على المشي او ناله به
صورتا هرا اشتربت الرحلة والحمل ايضا ان لم يكن الركوب بدونه ومنها الزاد يشترط لوجوه
الحج ان يجد الزاد واعينه ويكون ذلك بكيفية كذا به وعوده واعلم انه يشترط كونه الزاد
والراحلة فاصلين عن نفقة من تلزمه نفقته وكسوته مدة ذهابه ورجوعه ركذا يشترط
كونها فاصلين عن مسكن وخادم يليقان به ولتحتاج اليه لزمته او منصبه على الصحيح كما
يشترط ذلك في الكفاية وعن دينة ولو كان له رأس مال يجوز له او كانت له مستغلات
يحصل منها نفقته فهل يكلف بيعها فيه وحجها انصحها يكلفه كما يكلفه في الدين
وبالف المسكن والخادم ولا يحتاج اليها في الحال لما حق فيه يتخذة وحيزه ولو قدر على سون
الحج لكنه يحتاج الى انكاح لكون العنت وهو الزنا نصرة الى النكاح اهم من صونه الى الحج لان
حاجة النكاح ناجزة والحج على التراخي وان لم يخف العنت فتقدم الحج افضل ولا مانع من النكاح افضل

وسما

ومنها تخلية الطريق ومعناه ان يكون امثالي ثلاثة اشيا في النفس والبضع والمال وسواقل المال
او كثر حصول الضرر عليه في ذلك وسواك ان يكون من مسكين او كذا ولو كان في طريقة لم يعدل
عنه فان غلب الهلاك خصوصية ذلك الجرار لهيجان الاموال فلا يجب الحج وان غلبت السلامة
رحب وان استويا فخلان الاصح في زيادة الرخصة وشرح المذهب عدم الوجوب بل يخبرم واعلم انه
كاش شرط لوجوب الحج الزاد يشترط وجوب المال في الواضع التي اطردت العادة بوجوده في كل مكان
سنة حجب وخلا بعض تلك المنازل من المالم يجب الحج ومنها امكان السير وهو ان يبقى من الزمان
عند وجود الزاد والواحلة ما يمكن السير فيه الى الحج والوارد السير اليهود فان قدر لانه يحتاج الى
قطع من حطين في بعض الايام لم يلزمه الحج لوجود الضرر والله اعلم **قال** وان كان الحج خمسة الاحرام
والنية والوقوف بعرفة لما ذكر الشيخ شروط وجوب الحج شيوع في ذكر اركانها فهي الاحرام وهو عاز
عن نية الدخول في حج او عمرة قاله النووي وزاده ابن الرفعة او فيما يصلح لها اول احدها وهو الاحرام
المطلق وسما احراما لانه يمنع من المحرمات وسما في ذكرها ان شأ الله تعالى وحجته وجوبه قوله
صلى الله عليه وسلم انا الاحمال بالنيات وهو بعد الدخول في الفسك والمنكح العباد وكلمة عبادة لها
احرام وغلا فالاحرام ركن فيها الصلاة وهو جمع عليه واعلم ان الاحرام له ثلاثة وجوه الافراد
والتمتع والقران والاختلاف في حوا كل واحد منها لكن ما لا فضل فيه خلاف المذهب الذي نص عليه
الشافعي في عاينه كتبه ان الافراد افضل ولبه التمتع ثم القران بصورة الافراد ان يحرم بالحج
وحده ويرفع منه ثم سنة تكل من التمتع والقران افضل من الافراد لانها خير العروة عن سنة
الحج مكرره بصورة التمتع ان يحرم بالعروة من مبيقات بلده ويفزع منها ثم يحرم بالحج من مكة وهذه
الكيفية جمع عليها قاله ابن المنذر وسمى يتمعلا لانه يتمتع بين الحج والعروة بل كان محرم عليه بصورة
القوان الاصلية ان يحرم بالحج والعروة معا فتندرج اعمال الحج وتحد الميقات والنعاء الاجماع
تعتد على صحة الاحرام بها ولو احرم بالعروة في اشهر الحج ثم دخل الحج عليها في اشهره فان لم يكن
شرع في طوان العروة صح وصار قارنا والام يصح ارجاله عليها لانه بالشرع في الطوان شرع في اسباب
التحل وقيل غير ذلك ولو عكس فاحرم بالحج ثم اراد اذخاله العروة فنقول ان المجدي ان لا يصح وقول
الشيخ والنية يقتضي التطلعة والسلام ان النية عبر الاحرام وهو مجموع لما تدعوت ومنها اي
من اركان الحج الوقوف لانه عليه الصلاة والسلام امر صا ديا دي الحج عرفة ومعني الحج عرفة اي
عظم اركانها كما تقول معظم الركعة الركوع ويحصل الوقوف بصورة فخره من عرفات ولو كان
ما را في طلب اتيه اوصالة او غير ذلك ولو حضر عرفة وهو نائم حتى لو دخل عرفات قبل الوقوف
وانما حتى خرج الوقت احباه على الصحيح لنها التكليف عليه بخلاف المجنون ولو حضر وهو مبغض

عليه قال في اصل الرخصة اعزاه وهو سهوان الراعي صحيح عدم الاجزاء في الشرحين كالمحم ثم ان
التوجيه قال في زيادته قلت الاصح عند الجمهور انه لا يصح رتق المغني عليه والحاصل ان شرط اجزا
الوقوف ان يكون الواقع اهلا للعبادة ثم في اي موضع وقف منها جاز لان الكل عرفة ووقت الوقوف
من زوال الشمس يوم عرفة الى طلوع الفجر ولا يشترط للمع بين الليل والنهار حتى لو افاض قبل الفجر
صحيح وقوفه ولا يلزمه الدم على الصحيح وقيل يجب مغلي هذا الوعاء لئلا يسقط ولو انتصر على الوقوف
لا يصح فيه على المذهب الذي قطع به الجمهور والله اعلم **قال** والطوان بالبيت والسعي بين الصفا
والمروة من اركان الحج الطوان بالبيت اي طوان الله فاضله للجماع على انه الراعي قوله تعالى وليطوفوا
بالبيت العتيق ولحدوث حين صفيه قال القاضي وليس بين المسلمين خلاف في رجوبه ثم الطوان هو
واحبات لا بد منها الطهارة عن الحدث والخس في البدن والقياس والمكان فلو احدث في اثنا
طوانه لزمه الوضوء وبقي الصحيح وقيل يجب الاستئذان ومنها الترتيب بان يتدبر من المحجر
الاسود حين يصير جميع الحجر الاسود عن يمينه ثم ينوي حينئذ الطوان ونية الطوان عن واجبه
على الصحيح بتسليم الحج لها فلو حاد المحجر بعض بئر كان بعضه محجرا والى جانب الباب فالجواب
انه لا يبعد تلك الطوفة وسواء ان يكون خارجا لجميع بئر الله عن جميع البيت حتى لو شئ على
شبهه وان الكعبه اجمع طوانه فانه حزين البيت وكذا الطوان وكات يده فحاذي
الشاذ وان لم يصح وهي دقيقة فليس ينسبه لها فاعرفها وعرفها واما المحجر بكسر الحاء فليشترط
ان يطوف به او الشرط ان يترك منه قدر سبعة اذرع فيه خلاف قال الراعي يصح رجوعه وقال النووي
الاصح انه لا يصح الطوان في سعي الحج وهو ظاهر المتصور به قطع مطعم الاصح تصريحا وتلويحا
ردليله ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف خارج الحجر والله اعلم ومنها ان يقع الطوان في المسجد ولا يصح
لما يلبس الطائف والبيت كالسقاية حتى لو طاف بالاروقه جاز ومنها العدد وهو ان يطوف
سبعا ولا يجب الموالاة بين الطوانات على الصحيح وقيل يجب فيبطل التفريق الكثيرة بلا عذر على
الصحيح لا يصح رتق على لوانه والله اعلم ومن اركان الحج السعي لفعله عليه الصلاة والسلام ولقوله
عليه الصلاة والسلام وهو يسعى اسعوا فان الله كتب عليكم السعي ولانه منك بفعل في الحج
والعمرة فكان ركنا كالطوان ويشترط وقوفه بعد طوان صحيح سوا كان طواف
الافاضة او طوان القدوم هل سعي بعد طوان القدم اجزاء ولا ينبغي له ان يسي بعد طوان
الافاضة بل قال الشيخ ابو محمد يكره ويشترط الترتيب بايدي الصفا فاذا وصل الى المروة
ففي مرة ويشترط في الثانية ان يبدأ بالمروة فاذا وصل الى الصفا ففي مرة ثانية ويجب ان يسعى
بين الصفا والمروة سبعا لفعله عليه الصلاة والسلام ولا يشترط الطهارة ولا ستر العورة ولا سائر

وشروط الصلاة ويحرم ركبا والله فضل المشي ولو شك هل سعي سبعا او سبعا اذ لا يلزم كالمطوان
ثم السعي لا يجب بدم كحقيقة الاركان ولا يتخلل برونه كما في بقية الاركان والله اعلم وقد اهل الشيخ للفق
والتقصي وهو ركن على المذهب وادعى الامام الاتفاق على انه ركن وليس كما قال الله اعلم **قال** واحبات
عبر الاركان ثلاثة الاحرام من الميقات ورمي الجمار الثلاثة والعلقا علم ان الميقات ميقاتان رماي ومكاي
فالميقاتان الميقاتان الزماني بالنسبة الى الحج شوال وذي القعدة وعشر ليل من ذي الحجة اخرها
ليلة الفجر على الصحيح واما العمرة فجميع السنة وقت لها ولا تكرر في وقت منها ولو احرم بالحج في غير
اشهره لم ينقض حجها وانقضت عمرة على المذهب واما الميقات المكاني وهو الذي ذكره الشيخ
فالشخص اما مكيا رعيه فالمكي اي التيم بها سوا كان من اهلها او من غيرهم فيما تنه نفس مكة
على الراعي وقيل مكة وسائر الحرم يغلي الاظهر لو احرم من خارج مكة ولو في الحرم فقد اما
وعليه لم تعديه ان لم يعد اليه واحرام المكاني من باب داره افضل واما غير المقيم بمكة فان كان
منه بين مكة والمواقف الشرعية فبمكة القريبة التي يسكنها والحكمة التي بين لها البروي وان كان
سواه والمواقف فبمكة التي الذي يمر عليه والمواقف خمسة احدها والطفه وهو ميقات
من توجه من المدينة الشريفة وهو على عشرة ايام من مكة والثاني الحفة وهو ميقات التوجهين
من الشام وبصرى العرب والثالث بيلم وهو ميقات اهل اليمن والرابع قرن باسكان اثر الهمة
وهو ميقات التوجهين من نجد الحجاز وهذه الاربعة نص عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في اصل
الروضة بلا خلاف والميقات الخامس ذات عرق وهو ميقات التوجهين من العراق وخراسان وهذا
ايضا منصوب عليه كالاربعة على الاكثرين وقيل باحتمال عدم رعيه عنه اذا عرفت هذا
من جاز ميقاته وهو سبيل للنك واحرم دونه حرم عليه ولزمه دم لما روي عن ابن عباس وقوف
ومروعا انه عليه الصلاة والسلام قال من ترك سبعا فعليه دم وسواء ترك الاحرام عمدا او
سنايا ويلزمه العود الى الميقات الا عذر من حزن الطريق او نول الحج فان عاد الى الميقات سقط
عنه الدم بشرط ان لا يكون تلبس بنسك فان تلبس بنسك لم يسقط عنه الدم بشرط ان لا يكون
لتادي ذلك النسك باحرام ناقص ولا نزل في ذلك النسك بين الفرضين كالوقوف وبين السنة
كطوان القدوم وقول الشيخ روي الجمار ثلاثا اي ثلاث مرات يعني عن جرة العقبة وهو
التي يرمي يوم النحر يعني يوم العيد يرمي بها سبع حصيات فقط فانه اذا نزل سقط
عنه رمي اليوم الثالث من ايام التشريق فيبقى ثلاثا يرمي جرة العقبة ثم اليوم الاول من ايام
التشريق يرمي يوم القرفة ثم يوم القرفة من يومه يعني واليوم الثاني والقرفة الاول والثالث النفر الثاني واليوم
الذي وعد حصا كل يوم من هذه الايام احدي وعشرين حصاة لكل جرة سبع حصيات

في رمي الحجرات الترتيب فيهن بان يرمى اول الحجرة التي تلي مسجد الخيف ثم الوسطى ثم حمية العقبة
وهي الاخيرة ولا يعتد برمي الثانية قبل الاولى ولا بالثالثة قبل الاولى ولو ترك حصاة ولم يدرى
من ايها من الثلاثة حولها من الاول واعاد رمي الحجرة الثانية والثالثة هذا ما يتعلق بالحجرات
واما نفس الرمي فالواجب ما يقع عليه اسم الرمي فلو وضع الحجر في الرمي لم يعتد به على الصحيح لانه
لا يسمى رميا وشروط تصد الرمي ولو رمي في الهواء فوقع الرمي به في الرمي لم يعتد به ولا يشترط
بقا الحجر في الرمي فلا يصح تدرج حرجه بعد ذلك ونبغي ان تقع الحصيات في الرمي ولو ترك
في رتوق الحصى فيه لم يعتد به على الجديد ويشترط حصول الحصاة المرواة بفعله حتى لو رمى فوقع
الحصاة على راس رامي او غيره لم يعتد به ولو وقع في الرمي ولا يعتد به لانها لم تحصل في الرمي
بفعله ولو وقعت على الارض وتخرجت فوقع في الرمي اخذ الحصاة فيه بفعله ويشترط
ان يرمى بيده ولو رمى بها برجله او رامي بقوس لم يعتد به ويشترط ان يرمى السبع حصيات
في سبع مرات فلو رمى حصاة دفعة ودفعها في الرمي فهي حصاة حتى لو رمى السبع مرة فهي
حصاة ولو رمى واحدة وانبعثها باخرى وسبقت الثانية الاولى فريتان ولا يشترط كون
الحصى ارمي به حتى لو رمى بحجر رمي هو به او غيره اخرا هذا غيره وهذا الباب على الترتيب
لانه منه ما لا يعقل منه ان يجب الاتباع والله اعلم **فريع** اذا عجز عن الرمي بنفسه اما الرمي
او حبسه ان يستغيب من يرمى عنه لكن لا يصح رمي السبيل على المستغيب الا بعد رمي السبيل
عن نفسه ويشترط في حياض الغاية ان يكون العذر ما لا يوجب زواله قبل خروجه وقت الرمي
فاذا وجد الشرط ثم زال العذر عن المستغيب والوقت باق اخذ اعلى المذهب الذي قطع به
الاكثر من الله اعلم واما بعد الشيخ الحلق من الواجبات فهي طريقتان وقد تقدم انه ركن
وعلى كل حال فلا بد من الايمان به او بالتقصير واثله ثلاث شعرات وفي حديث جابر رضي
الله عنه انه عليه الصلاة والسلام امر اصحابه ان يخلعوا القمص وان لا يخلعوا الفضل للرجال الحلق
لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك في حجة الوداع رواه مسلم ولفعله عليه الصلاة والسلام اللهم
اعف عن الخلق وبن الثانية المقصود بغير لونه والخلق قال الغزالي لزمه بالاحلاق قال الامام ونص
عليه فلا يقوم التقصير بغيره مقام الحلق والرامي به اشكال والله اعلم **قال** وسن الحج سبع
الامزاد وهو تقديم الحج على العمرة والتلبية وطوان المقدم قد تقدم ان الحج على ثلاثة انواع وان
افضلها الا نرادوا بالتلبية تستحب حتى حال الاحرام ليقول الحلق عن السلف والسنة ان يحجروا
منها في دوام الاحرام ويستحب قانما وقاعداء وادكا واثنا وجبا وحايضا وياكداستجاب
في كل صعيد وهو شرط وعند حدوث امر من ركوب او نزول وعند اجتماع الرفاق وعند اجتماع

الذي

الليل والنهار وفي مسجد الخيف والمسجد الحرام ولا يستحب في طوان القدوم ولا في السعي على الجريد
لا يعتد بها اذ كانت تخصها ولا يلبي في طوان الا فاضلة والوداع بلا خلاف لخروج وقت التلبية
لا بد من الحج بالرمي بالحجارة العقبية ينقطع مع اول حصاة ويستحب للرجل رفع الصوت بهادون المزة
بل يقتصر على اسماع نفسه فان رفعت كرهه رتب لم يرم ويستحب ان يكون صوت الرجل بالصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم عقبها دون صوته بالتلبية ويستحب ان يقتصر على تلبية رسول الله صلى الله
عليه وسلم اللهم للمسلمك لمسلمك الحمد والمنة لك والملايك لا شريك لك والهم من ان الحمد تجوز نعمها
وكرها وهوانها ويستحب اذا فرغ منها ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وان يسأله رضوانه
والجنة وان يستغفر من الناس ثم يدعو بما احب ولا ينكلم في اناء التلبية ويكبره السلام عليه
لكن لو سلم عليه رد نص عليه الشافعي والله اعلم وانا الطوان فهو ثلاثة انواع الا فاضلة وهو ركن
لا بد منه ولا يصح الحج بدونه وطوان الوداع وهو واجب وقيل سنة وهي الذي اقتصر الشيخ عليه
وطوان القدوم وهو سنة وسمى ايضا طوان الورد وطوان النخبة لان نخبة التبعه في صحيح مسلم
انه عليه الصلاة والسلام طان حين قدم مكة فلو دخل فوجد الناس يصلون في صلاة مكتوبة
صلاها معهم اولا وكذا الواجبات الجامعة وهو انما الطوان قطعه وكنز الوخان فوت فريضة
او سنة مركبة والطوان نخبة البيت لان نخبة المسجد واعلم ان المزة الجيلة او الشريفة التي لا
تبرز للرجل حال تاخر الطوان الى الليل ولو كان الشخص يعتمد فطان للعمرة اخذاه عن طوان
القدوم كما يعتد به الفريضة عن نخبة المسجد والله اعلم **قال** والمبيت بمزدلفة وركعتا الطوان
المبيت بمزدلفة مختلف فيه فقيل انه ركن وبه قال ابن قتيب الشافعي وابن خزيمة وقال اليه
ابن المنذر وقواه السبكي والاسناني وقيل انه سنة وهو فضيلة كلام الراعي والمنهاج وهو الذي
قاله الشيخ وقيل انه واجب وحججه النوري في زيارة الروضة وشرح المذهب فعلى هذا لو لم يبيت
بها لم يزد دم ثم يحصل المبيت فيه طرق الراعي عند الراعي معظم الليل كما لو حلف لبيتين فانه
لا يرا الا بذلك والراعي عند النوري انه يحصل بفضلة من النصف الثاني والله اعلم واختلف في
ركعتي الطوان يعني طوان العزم فقيل بوجوبهما والصحيح عدم وجوبهما لقوله صلى الله عليه
وسلم حتى صلوات في اليوم والليله فقال هل علي غيرها قال لا الا ان تطرح والله اعلم **قال** والبيت
سبي وطوان الوداع اختلف في مبيت ليالي مني فقيل بوجوبه وحججه النوري في الروضة
لانه عليه الصلاة والسلام بات بها وقاله راعي ما سكتكم وقيل انه مستحب وهو الذي ذكره
الشيخ وحججه الراعي وبه قطع بعضهم كالبيت بمكة ليلة عمره ثم في القدر الذي يحصل
بها البيت خلال الوداع معظم الليل على ما يحججه النوري ولو ترك البيت ليالي مني لم يزد دم على

على الصحيح ويطلب لكل ليلة دم وان ترك ليلة فاقوالا ظهرها حتى يمد ويترك يورم وقبل ثلاث
دم ثم هذا في حق غير المعذورين ام من ترك الميت بعد دفنه ومنى لعذر كن وصل الي عرفة
ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن ميت من دفنه فلا شيء عليه وكذا الوافق من عرفة الى مكة
وطان للافاضة بعد نصف الليل فقاته الميت فقال القفال لا شيء عليه لا اشتغال بالطوان ومن
المعذورين من له مال خان صناعه واشتغل بالميت او من له مريض يحتاج الى تعهده او
لطلب طالة اراقى بالصحيح في هلاله وخوفه انه لا شيء عليهم ترك الميت ولهم ان ينفروا
بعد الغروب والله اعلم **قال** ويجوز عند الاحرام ويلبس ازارا وردا ابيضين اذا اراد الرجل
الاحرام نزع الخيط وهل نزع ذلك ادب كما ذكره الشيخ او واجب الذي حرم به الراغب في
احكامه انه يجب الخلود من الخيط قال الليالي لا يلبس الا في حال احرامه وبه حرم
النوري في شرح المذهب نعم كلام للحرر والمنهاج يقتضي استصحابه وبه صح النوري في مسائله
وجعله من الاداب قال السنائي وهو المنهج لا فقه قبل الاحرام يحصل بسبب وجوب النزع و
لهذا لا يجب ارسال الصيد قبل الاحرام بلا خلاف ويرويه ايضا انه لو علق الطلاق على الوطي
فان المشهور انه لا يمنع عليه فاذا تجرد يستحب ان يلبس ازارا وردا ابيضين وتغسل رجلي
عن ٧ البخاري ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام احرم في ازاره اوردوا وكذا صحابه ورواه
مسلم ايضا عن جابر وما ابيض فلقوله عليه الصلاة والسلام البوائن ثيابكم البياض فانها حرم
ثيابكم وكفتموا فيها موناكم رواه ابو داود والنسائي وقال حسن صحيح ويستحب ان يكونا
جديدين فان لم يكن منظفان ويكوه المصبوغ والله اعلم ويستحب ان يصلي ركعتين يقرأ في
الاول قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد وتكوه هذه الصلاة في الاوقات المذكورة
على الصحيح ولو صلى الفريضة اغتت عن ركعتي الاحرام وقال القاضي حين ان السنة الواحدة
تغني عنهما ايضا والله اعلم **قال فصل** ويجوز عليه عشرة اشياء للمخيط وتقطيعه
الرأس من الرجل والوجه من المرأة احرأ الاحرام الرجل حرم عليه انواع الاول المبرج بجميع بدنه
وراسه بما بعد لباسا سوا كان مخيطا كالقبض والسراويل او غيره كالعمامة والا زار لما في الصحيحين
ان رجلا سالا النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب فقال لا تلبسوا القصرة العمام ولا السراويل
ولا البراس ولا الخفاف الا ان لا يجد البخلين فيلبس الخفين وليقطعها اسفل من الكعبين ولا يلبس
من الثياب ما سده سرور وعقوان واما في الرأس فلقوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي خشي
عن بغيره ميتا لا تجوز راسه فانه يبعث يوم القيامة مليا رواه الشيخان ايضا ولا فرق بين المخيط
من الفطن والكتان والجلود واللبد والصابط انه يجب العذبة بستر ما بعد ساترا حتى لو لم

راسه بطين ثخين او حبي او رم ثخين وجبت العذبة ولا يصح وضع اليد على الرأس ولا حمل الزنبر
ولخوه ولا يشترط لوجوب العذبة ستر جميع الرأس كما لا يشترط في روية الملق استيعاب الرأس
بل يجب ستر قدر يقصد ستره لعرض كستر عصابة ولزود لخرج والصابط انه يجب العذبة
بما يسمى ساترا سوا ستر كل الرأس او بعضه ولا يجب العذبة بالقطعة بيد الغير على المذهب
ولو ان القبا او العزجيه على كتفيه لم تسته العذبة والله اعلم يخرج احكامه لصدق اسم الله
كذلك سوا مال الزمان ام قصر ولو ارتدى بالعزجيه او الخف بذلك وخوه فلا وكذا لو اتزر
بسراويل ولا عذبة كما لو اتزر بزار لفته من رفاع ويجوز ان يعقل الا زار وهو الذي يشده
لمنع عورة ويجوز ان يشده عليه خيطا ويجوز ان يجعل له مثل موضع الوكة ويدخل منه الخيط
واما الرداء وهو الذي يوضع على الاكتان فلا يجوز عقده ولا تحليله بخلاف ولا يسله ولا ربط
طرفه بطرفه الا من خيط كما يفعل العوام يضع احدهم حصة صفيه ويقعد فليخط والطون
الا من كذلك فهذا احرام ويجب منه العذبة وله ان يتقلد السيف ويشد الهيمان على سطره
هذا كله في الرجل اما المرأة فالوجه في حقها كحرام الرجل وتستر جميع راسها وبونها بالمخيط
ولها ان تستر وجهها بثوب وحرقه بشرط ان لا يمس وجهها وسوا كان لفرا حافة او حافة
من حرار براد حرقه فقه وخوذلك فلو اصاب الستر وجهها باخيارها الزمها العذبة وان كان
وان كان بغير اختيارها فان ازال في الحال فلا عذبة ولا وجبت العذبة ثم هذا كله حيث لا عذر اما
المعذور فيكون احتياجا الي ستر راسه او لغيره ثيابه لحرار براد او مداوة تستر وجبت العذبة والله
اعلم **فصل** في اداس الحرم وتطيب وخوذلك ما يحرم عليه تعدد العذبة سوا كان ذلك متواليا
او متفرقا لا اختلاف جنس ذلك كما لو زنا وسرق فانه يقطع ويجوز ان الخوا نوع بان ليس ثم ليس
وتكرره لك منه او تطيب ثم تطيب مرارا لزمه لكل مرة كفارة على الصحيح سوا كان بغيره
عذرا وعذر هذا اذا ضله في اوقات منفردة اما لو ادى بين المبرج مرارا او التطيب بحيث يعذب
العرن متواليا لزمه عذبة واحدة والله اعلم **قال** وتجبيل الشعر وحلق الشعر وتقليم الاظفار ترجيل
الشعر سبعة وهو مكروه وكذا حكه بالظفر قاله النوري في شرح المذهب ولو فعل فانتف
شعرات لزمه العذبة ولو شك هل كان منتفعا او انتف بالمشط فالواجب انه لا عذبة عليه الا حصل
براة الذمة ويمكن حمل كلام الشيخ على ما اذا علم ان التسريح ينتف الشعر لئلا وخوه واما ازالة الشعر
بالخيط فحرام لقوله تعالى ولا تعلقوا رءسكم حتى يبلغ الهدي محله ولا فرق بين شعر الرأس وشعر
سائر البدن ولا فرق بين الملق والتف والقص والاحراق وكذا ازالة النورة وخوذلك ولو عبر الشيخ
بالا انه يشتمل ذلك وازالة الطفوك الشعر ولا فرق بين القص والقطع بالسنة والكسر وغير ذلك

ولا فرق في ذلك بين الظفر الواحد وغيره كما في الشعر والله اعلم **قال** والطيب من انواع و
المحرمة على المحرم استعمال الطيب في الثوب والبدن لانه تزينه والمباح اشعث اغبر كما جازي للمحر
ولا فرق بين استعماله في الظاهر او الباطن كما لو استنشقه او احق به ولا فرق في ذلك بين
الاختتم وغيره كما قاله في شرح المذهب ثم الطيب هو ما ظهر فيه عوص التطيب كالورد واللبان
والبنفسج والزعفران الفارسي وما استعمله فهو ان يصبغ الطيب بيده او يديه على الوجه المعاد
في ذلك ولو احتوي على بخور او حل فارة مسك مشقوقة او مشقوقة او حل على مزارع طيب
او ارض بطيبة او شدي بطن ثوبه طيبا او جعله في جيبه او لبست المرأة الليلي المحشوة خرم
ولو حل مسكا او غيره في كيس او خرقه مشدودة لم يحرم سوا شجر ام لا نص على الثاني
ولو وطى بعله طيبا حرم عليه كذا الطلقه الرافعي وشروط الماوردي ان يعلق به شيء منه ونقله عن
الشافعي والله اعلم وكما يحرم عليه التطيب يحرم عليه اكل ما فيه طيب طاهر الطعم واللون
والرائحة لانه يستعمل للطيب فلو ظهر طعمه ورائحته حرم ايضا وكذا الطعم مع اللون وكذا الرائحة
والله اعلم **قال** وقتل الصيد اجع الناس على تحريم قتل الصيد على المحرم والصيد كل يتوخى طبعاً
لا يمكن اخذه الا بخلقة والمواد بالمتوخى الحسن فلا فرق فيه بين ان يستأنس ام لا ولا فرق في
الصيد بين الوحش والطير لصديق الاسم وكما يحرم القتل يحرم يحرم الا صطياد وهذا بالاجماع
وقد نص القزاق على منعده قال الله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً وكما يحرم قتله يحرم
التعريض له جزاؤه بالبحر وغيره وكما يشترط ان يكون وحشياً وان استأنس فيشترط ايضا ان يكون
ماكولاً او في اصله مأكول فلا يحرم الاستي ان يتوخى لانه ليس بصيد واما غير المأكول اذ لم يكن
في اصله مأكول فلا يحرم التعريض له ولا ذاعلي المحرم في قتله بل في هذا النوع ما يستحب قتله
للمحرم وغيره وهي المرويات بل في كلام الرافعي في باب الاطعمة ما يقتضي الوجوب كالحية والعقرب
والفأرة والكلب العمور والعزاب والشوحه والذبيب والاسود والنمر والذئب والنمر العقاب والبرص
والنور والذئب ولو ظهر القتل على المحرم لم تكره تحميته ولو قتله لم يلزم به شيء نعم يكره ان يقتل يائه
ولحيته فان فعل فاحترق قتله فقتلها تصدق ولو قتله نص على الشافعي وهذا التصديق مستحب
وقيل واجب لما فيه من ازالة الاذي عن الراس والصبيان وهو يصح القتل كالقتل نص على
الشافعي والله اعلم **قال** وعقد النكاح والوطي والباشرة بشهوة يحرم على المحرم ان يتزوج وان
يتزوج سواء كان ذلك بالوكالة او بالولاية وسواء في ذلك الولاية الخاصة او العامة لقوله عليه
الصلاة والسلام لا ينكح المحرم ولا ينكح وفي رواية لا يخطب الدار قطني لا يتزوج المحرم ولا يتزوج فان
فعل ذلك فلعقد باطل لان النبي يقتضي التحريم والفساد وهو اجماع الصابة وكما يحرم عقد النكاح

المحرم

محرم للمراجع وهو تعقيب المستفاد في نكاح تلاً كان او بدناً ذكر كان المولج منه او انثى او صبياً
كان او بهيمة لقوله تعالى فلا يرت ولا سقوت ولا حبال في الحج والرفق للمراجع ومعني لا يرت
لا ترتفوا فقطه خبر ومعناه لا يركب المحرم للمراجع محرم الباشرة فيا دون العزج بشهوة وكذا
الاستئناس لانه اذا حرم دراعي الوطى كالتطيب والعقد فلان يحرم هذه الاشياء اولاً ولا بها
محرم المصنوع ولا شك ان الاحرام اكثرت والله اعلم **قال** وفي جميع ذلك القديرة
لعقد النكاح فانه لا يعقد ولا يفسده الا الرطي في العزج ولا يخرج منه بالفساد هذه المحرمه
التي ذكرت من الطيب وغيره من فعلها او بفعل زوجها فبشرطه وجبت عليه القديرة
الا عقد النكاح لعدم حصول المقصود منه وهو الاغتناء بخلاف باقي المحرمات لانه استمتع بما
هو محرم عليه ويشترط الوجوب القديرة في المباشرة فيما دون العزج الا انزال صريح به الماوردي
واذا جامع من جهة ان كان قبل التحلل الا ان كان قبل الوتوف فبانه جامع قاله القاضي
حسين الماوردي وان كان بعده ففقد حائل فيه او حليفة فحلتا عليه انه لم يصادق احراً
صحياً الا حصل فيه التحلل الا ان فاشبه ما قبل الوتوف وان وقع بعد التحلل لم يفسد على المذهب
وكما يفسد الحج تقصد العمرة وليس للعمرة التحلل واحد وقوله ولا يخرج منه بالفساد يعني
يجب عليه ان يصح في حجه ونيمه وان كان فاسداً لقوله تعالى وانما الحج والعمرة لله وكل ما را
كاهم عليه ان يفعلوه وتحسبهم في الصبح تحبب الفاسد وجب مع ذلك القضاء سواء كان
الحج من طوعاً او تطوعاً ويقع القضاء عن المسند ان كان من طوعاً وقع عنه من طوعاً وان كان تطوعاً
فقد وجب القضاء على الفور على الاصح ويجب عليه ان يحرم في القضاء من الموضع الذي احرم
منه وان كان احرم من بعد صحاوة الميقات فان كان جازاً شيئاً احرم من الميقات الشرعي
فقطعه وكذا ان كان غير مشي على الصحيح باجازه غير يريد للسك ثم بداله فاحرم واما
المرأة فان جامعها مكرهه او نائمة لم يفسد حجبها وان كانت طائفة عالمة من حجبها والله اعلم
قال ومن فاته الوتوف بعزوة تحلل بعزوة وعليه القضاء والهدي ومن ركناً لم يحل من احرامه
حتى ياتي به اذا فات الشخص وهو حاج الوتوف بعزوة بان طلع الغيب يوم النحر ولم يحصل بعزوات
قد فاته الحج لقوله صلى الله عليه وسلم من ادرك عرفة ليلاً فقد ادرك الحج ومن فاته عرفة ليلاً فقد فاته
الحج فليس له بعزوة وعليه الحج من قابل وراه الدارقطني وفي سنده رحمه الله الفراء الواسطي وهو
صحيح ولا يركن مقيد بوقت ففات فواته كالحجفة وتحلل على الفور بعزوة وهو الطواف
والسعي والخطب ولا بد من الطواف بلا حلال وكذا السعي على المذهب ان لم يسعي عقيب الطواف
انورم واما الخطب والمسلم من الطواف بلا حلال وكذا السعي على المذهب ان لم يسعي ان جعلناه

نسكا وهو الدراج والافلا ولا يجب الرمي بمبي وكذا في الميت بها وان بقي وقتها وكما يجب
القضائى الهدي جازا من ان يذبح يوم النحر الى هجر من الله عنه فقال يا ايها المومنين اخطانا
العدد فقال له عمر اذهب الى مكة فطف بالبيت انت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة والغوا
هذيانا كان معكم ثم املقوا انتم وانتم ارجعوا فاذا كان عام قابل فحجوا واحدا منكم لم يجد نصيبا
ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذ رجع رواه مالك في الموطا باسناد صحيح قاله النووي في شرح المذهب
واشتهر ذلك ولم ينكره احد فكان اجماعا واعلم انه لا فرق في الغوات بين ان يكون تنقص
كالفوات باشتغال الدنيا او بلا تنقص كالنوم والله اعلم وقوله ترك ركنا لم يخل من احرامه
بان به يعني انه لا يجزيه دم بل يتوقف الحج عليه لان ما هيته الحج لا تحصل الا بجمع اركانه والله اعلم
نفوت نفوات جزى كل واحد في الصلاة قبل الايمان تمام اركانها فانه لا يخرج منها الا بجمع
ما هيته والله اعلم **قال فصل** والواقي الاحرام خمسة اشيا احدها الواجب تركه
وهو على الترتيب شاة فان لم يجد نصيبا عشرة ايام ثلاثة في الحج وسبعة اذ رجع الى اهل اوطان
ان الواقي الواجب في الناسك سوا غلقت بترك واجب او ارتكاب منهي اي فعل حرام فواجب
شاة الله في الجماع فالواجب بدنه ولا تجزي في الاضحية التي هي من الصبي
يجب فيها المثل في الصغير صغير وهو الكبي كسبي ثم هذه الكفارات قد يكون فيها واجب في
الترتيب وقد يكون فيها ما يجب على التخيير ومعنى الترتيب انه يجب عليه الذبح ولا يجوز العذر
الى غيره الا اذا عجز ومعنى التخيير انه يجوز له العذر الى غيره مع القدرة ثم ان الدم قد يجب
على سبيل التقدير يعني انه الشروع قد راد بدل العذر الى الله ترتيبا كان او تخييرا لا يزيد ولا ينقص
وقد يجب الدم على سبيل التعديل ومعنى التعديل انه امر فيه بالتعويض والعذر الى غيره
القيمة اذا عرفت هذا فالدم المتعلق بترك المأمورات وهو معنى قول الشيخ بتركه ترك
الاحرام من الميتات وترك الرمي والمبيت من ذلقة ليلة العيد وكذا في الميتات
لبالي الشترق وطوان الدواع وفي هذا الدم اربعة اوجه الصحيح ربه تنفع العراةيون وكثير
من غيره انه دم ترتب وتقدير كدم التمتع والقان والترتيب كما ذكره الشيخ انه يجب
عليه شاة فان لم يجد ما البتة او وجدها ثم غال عدل الى الصوم وهو عشرة ايام ثلاثة في الحج
وسبعة اذ رجع الى اوطان والاراء الرجوع الى الوطن والاهل فان توطن مكة بعد فرائضه
من الحج صام بها وان لم يوطنها لم يجز صومها ولا يجوز صومها في الطريق على المذهب الذي
قطع به العراةيون ولا يصح صوم شي من السبعة في ايام الشترق واذ قلنا انها قابلة للصوم
لانه بعد في الحج ولو لم يتفق انه الثلاثة فزجج لزومه صوم العشرة ويجب التفريق ايضا على

الصح

الصحيح روي ندره اقول الرابع انه يفرض باربعة ايام يصوم ومدة امكان السجدة الى الوطن
فلو لم يصم وكان قد تمكن منه حتى مات فقولان القديم يصوم عنه رايه كصوم رمضان والجديد
يطعم عنه من تركته لكل يوم فان كان تمكن من العشرة ايام تغشوا ابدار والافلا القسط
وهذا معنى التقدير ولا يعني صوما لا مراد اليه فقر الحرج على الاظهر وقد صح في الحور وتبعه
في المكاح ان هذا الدم دم ترتب وتقدير ويجب الشاة فان عجز اشترى قيمته الشاة طعاما
وتصدق به فان عجز صام عن كل يوم ما هو خلا في الشرحين والوضه وشرح المذهب
فاعرفه الله اعلم والثاني الدم الواجب بالحق والترفة وهو على التخيير شاة او صوم ثلاثة ايام
او التصديق ثلاثة اصاع على ستة مساكين من خلق جميع راسه او ثلاث شعرات او فعل في
الاطفار مثل ذلك لزمه العدية دم وهو دم تخيير وتقدير فيختر بين ان يذبح شاة وبين ان تصدق
بثلاثة اصاع على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من طعام وبين ان يصوم ثلاثة ايام هذا
هو المذهب وفي رجه لا يتقدر ما يعطي كل مسكين والاصل في التخيير قوله تعالى من كان منكم
مريضا او به اذى من راسه فدية من صيام او صدقة او نسك التقدير بخلق شعرا راسه
فدية ثمة كل واحد من هذه الثلاثة قد وردت في حديث ابي اسحق بن عمار وقد روى الشيخان
بانه عليه الصلاة والسلام قال له ابو ذر يك هوام راسك قال نعم قال انك شاة او صوم ثلاثة
ايام او اطعم ثمة من الطعام على ستة مساكين والفرق بفتح الفاء والهمزة ثلاثة اصاع فقد ورد
النسب في الشعر والتم في معناه وكذا بقية الاستتاعات كالطيب والادهان والتفليس
ومقدما للجماع عليا لا شراك الكل في الترفة والله اعلم **قال** والثالث الدم الواجب بالاحرام
فيختل ويهدى شاة الحاج والمعتمر اذا احصى ما يمنع من اتمام نسكه سواء كان في الحل والحرم
ولم يجد طريقا غيره وكما سوا كان المانع مسلما اركان التحلل ويشترط نية التحلل ويذبح هديا
حيث احصر واقله شاة تجزي في الاضحية لقوله تعالى فان احصرتم فاستيسروا الهدي
تقد بركا به فان احصرتم فلكم التحلل وعليكم بالاستيسار من الهدي وفي الصحيحين انه عليه
الصلاة والسلام تحلل بالحديسه لما صده المشركون وكان محروما بالعرة وكما يشترط نية التحلل
وذبح الهدي كذلك الملق اذا جعلناه نسكا وهو الاصح ولا بد من تقديم الذبح على الملق لقوله
تعالى ولا تعلقوا راسكم حتى يبلغ الهدي محله وقد صح بذلك الماردي وعنه والله
اعلم **قال** والرابع الدم الواجب بقتل الصيد وهو على التخيير اه كان الصيد ماله مثل احرج
شكله من النعم او الغنم وانه يكن له مثل ثمنه واحرج قيمته طعاما وتصدق به فان لم يجد
صام عن كل مذبوحا الصيدا اقله الحرم وكان مثليا لخمسين ذبح مثله والتصدق به على

مسكين للحرم ومن ان يقوم النفل درهم ويشترى بها طعاما لم يؤصم عن كل مد يوتا لقوله تعالى
فبما نزلنا من النعم بينكم به ذوي عدل منكم هديا بالغ الكعبة او كفارة طعام مسكين
او عدل ذلك شيئا وهذا الذي سمي دم خبيثا وتعدى الى ما لا يحصى فواضح انما التقدير لقوله
تعالى او عدل ذلك هديا كالمثل ما غير المثل فهو خبيثا انما يصدق قيمته طعاما او يصوم
عن كل مد يوتا كالمثل خبيثا بين ما بين المصلين والعوق في هذه القيمة موضع الاختلاف لا يمكن
على الاصح قياما على كل متلف بخلاف الصيد المثل فان الاصح فيه اعتبار القيمة بمكة ثم الاخراج
الذبح فاذا عدل عنه القيمة اعتبر ما كان في ذلك الوقت وقول الشيخ من النعم والغنم المراد بالنعم
البدن وان كان اسم النعم يصدق عليها وعلى البقر والغنم كما سمي الزكاة ثم المراد بالمثل ما يقارب
الصيد في الصورة لا المثل في الجنس حتى يجب في العامة بعامه وفي الغنم غزال وبديل لذلك
الايه وبطل الصحابة الا ترى قوله فبما نزلنا من النعم بينكم هديا بالغ الكعبة او كفارة طعام مسكين
عن الجنس الى الصورة من النعم وقد حكم جمع من الصحابة في عدم مودة في العامة ببديده وفي
حار الرش وبقوه ببقوه وقد قضا بذلك الصحابة وقتل لما قضاوا به في الحار وقضت البقرة
عليه وفي الضبع كثر اخبر به جابر رضي الله عنه عن قنبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا قضا
به جمع من الصحابة والصنيع الا ترى ولا يقال صبيحة والذكر صبيحان بكسر الصاد واسكان
البا وقضت الصحابة في الغزال بغير وفي الاربع علق بغير حكم بذلك عمر رضي الله عنه
وعطاء العناق الا ترى من المعزاة ان يكمل سنة والذكر حدي وفي الصغير صغير وفي الكبير
كبير وفي الذكر ذكر وفي الاثني اثني وفي الصحيح صحيح وفي المكسور مكسور وعابه في كل يوم ذلك
للمائة التي اقتضت الاية والله اعلم **قال** والخامس الام الواجب بالوطي وهو على الترتيب بدنة
فان لم يجد فبقرة فان لم يجد فسبع من الغنم فان لم يجد قوم البدنة ويشترى بغيرها طعاما او يذبحه
به فان لم يجد صام عن كل مد يوتا هذا هو الام الخامس وهو دم الجاهل وبه اختلاف كثير جدا
للاصحاب والمذهب انه دم قريب وتعدى بل يجب البدنة او لا فان عجز عنها فبقرة فان عجز عنها
فسبع من الغنم فان عجز قوم البدنة بدراهم والدراهم بطعام وتصدق به فان عجز صام عن كل مد يوتا
واجتج لوجوب البدنة بان عمر وابنه عبد الله امتيا بذلك وكذا ابن عباس وابوه ربيعة رضي الله
عنهم واما الرجوع الى البقرة والسبع من الغنم لا يها في الصحة كالبدنة واما الرجوع الى الطعام
فان الشروع عدل في جزا الصيد من الحيوان الى الطعام فزج الى هاهنا عند العذر فلا تصدق
بالدراهم لم يجز به وباي موضع تقبى القيمة فيه ارجح بل سمي ومثل بمكة في اغلب الاوقات
والثالث موضع مباشرة السبب والذي جزم به النووي في شرح المهذب انه بعزمه في حال

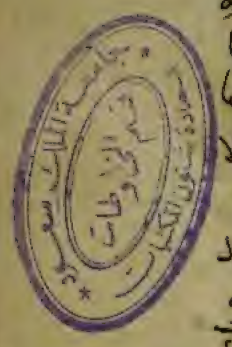
الوجوب

الوجوب واما الذي يدفع لكل مسكين فيه وجها ان يصحها في الرضخ انه غير مقدور على العمل
ان وجوب البدنة محلة في الجاهل المضلل او العرة اما اذا جامع بين المصلين ونزلنا لا يفسد الجاهل بذلك
فانه لا يلزمه بدنة بل يلزمه شاة لانه لم يحصل به مساوفا شبه الاستناعات والله اعلم **قال** ولا
يعني به الهدي والطعام الا في الحرم ويجز به ان يصوم حيث شاء اعلم ان الهدي قد يكون عن احصاء
فلا يشترط بيع الدم الواجب سببه الى الحرم بل يجز به حيث احصاه الله عليه الصلاة والسلام قدح من
وهو من اللؤلؤ وما سافه من الهدايا حكمة حكم دم الاحصاء واما الدم الواجب بفعل حرام او ترك
واجب فيختص بنحوه بالحرم في الاظهر لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ويجب صرفه الى المسكين
لحرم لان المقصود اللحم اذ لا حظ له في اراقة الدم ولا فرق في المسكين بين المقيمين والطارئين
نعم الصرن الى المتوطنين انما ينزل فلو ذبح في الحرم وسرق اللحم سقط حكم الذبح وتبي اللحم فاما ان
يدفع شاة ثاميا واما ان يشترى اللحم ولو كان يتصدق بالاطعام بدلا عن الذبح وجب تخصيصه
انما مساكين الحرم لانه بدل اللحم بخلاف الصوم فانه ياتي به حيث شاء والفرق انه لا عرص
للمساكين في الصيام في الحرم بخلاف الاطعام وانما يلزمه ان يدفع الى واحد الا ثلاثة مساكين
لحرم ان قدر فان دفع الى اثنين مع قدرته على الثالث ضمن وفي تدر الصان وحيث انما قيل
ما يقع عليه الاسم ويلزمه السنة عند التفرقة فان فرق الطعام فهل يعين لكل مسكين مد الواجب
انه لا يعين بل يجوز الزيادة على مد والقصر منه والله اعلم تيسر كثيرا من التفهيم وغالب
المصنفه رجل العوام فيقدر ان عرفات يجوز الذبح بها فانه يحون دما الحيوانان كما ركزا
دم التمتع والغنم ان ينفلون اللحم الى الحرم وهذا الذبح غير جائز ولا يجزى فليعلم ذلك والله اعلم **قال**
ولا يجوز قتل صيد الحرم ولا قطع شجرة الحرم للحل والحرم معا صيد حرم مكة حرام على المحرم
والحلل وكذا الجوز قطع بانه كاصطيا وصيده فيحرم التعرض لشجرة بالقطع او القلع اذا كان
وطيا غير موز واحترقنا بالرطب عن الياس فانه لا يحرم ولا حوائضه وكذا القود صيدا ميتا نصين
واحتراقه غير موز عن كل شجرة ان شوك فانه يجوز كالحوان الموزي فلا يتعلق بقطع
صان على الصحيح الذي نطق به للجهود والمجته على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لم يمتح مكة
ان هذا البلد حرام فحرمه الله لا يصد شجرة ولا ينفذ صيده ولا يلتقط القطنه الا من عرفها ولا يقبل
خلاده قاله ابن عباس يا رسول الله الا دخلوا فانه لغيرهم ويؤثم فقال لا الا دخلوا رواه الشيخان قوله
عليه الصلاة والسلام لا يصد معنى يقطع وقوله لا يقتل معنى لا يتزعج بالايدي ومعنى
كالمناجل واليقين للعدا ومعنى كونه ليسوتم انه لم يبق فيها بذلك موق الخشب وقول الشيخ
لا يقطع شجرة بوجوه منها انه يجوز اخذ الورق وهو كذلك لا يقطعها بخلافه ان يصيب

فيها وان لا تتغير وكان حيويا فالصحة لان الاصل عدم التغير فان وجدها متغيرة فله الجار
 فلو اختلفا فقال المشتري تغيرت وقال البائع هي تحالها فالصحة المخصوص ان القول قول المشتري
 مع يمينه لان البائع يدعي عليه العلم بهذه الصفة فلم يقبل كالأدعي عليه انه اطلع على العيب
 والله اعلم **قال** ويصح بيع كل ظاهر منتفع به مملوك ولا يصح بيع عبي نخس وبلا منفعة فيه
 اعلم ان المبيع لابد وان يكون حيا لان بيعه عليه والصلاحيته شروط خمسة احدها لو نه
 طاهر الثاني ان يكون منفعا به الثالث ان يكون المبيع مملوكا المن يقع العقدة وهذه الثلاثة
 ذكرها الشيخ الشرط الرابع القدرة على تسليم المبيع للماسكون المبيع معلوما فاذ اوجدت هذه
 الشروط صح البيع واخرها بالظاهر عن غير العيب وقد ذكره فلا يصح بيع الخمر والميتة والخمر من
 الكلب لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام وراه الشيخان
 ورويا ايضا انه نفى عن ثمن الكلب وجه الدليل ان فيها سنانع للميتة يطغى بها النار والميتة تطعم
 للمواضع ويؤخذ شحمها وودكها ويغلى بها السفن والكلب يصيد ويؤسس على ان العدة
 الخامسة واما التنجيس فان امكن تطهيره كالثوب وخوذه صح لان جوهره طاهر وان لم يمكن
 تطهيره كالدرس واللبن وخوذهما فلا يصح لانهما قد انفصل ووجود الخامسة ونقل النووي في شرح
 المذهب الاجماع على الامتناع واما الادهان المتخسة كالزيت وخوذه فهل يمكن تطهيرها فيه
 وجهان احدهما لا لانه على الصلاة والسلام سيل عن الفارضة يموت في المني فقال ان كان جازيا
 فالقوهما ما حولها وان كان ذائبا فارتبوه ولو امكن تطهيره لم تجز اراقة لانه اصناعة
 مال مع انه على الصلاة والسلام نفى عن اصناعة المال وهذا يجوز هب الزيت النجس وخوذه والحق
 به عن القاضي ابي الطيب معها قال الرافعي ويشبهه ان يكون فيها ما يفسد الكلب
 من الخلاق قال النووي ينبغي ان يتطعم بجمعة الصدقة به للاستصباح وخوذه وقد جزم المتولي
 بانه يجوز نقل البزينة بالوصية وعيونهما والله اعلم واما الشط الثاني وهو ان يكون منتفعا
 به فاحترت به عمالة منتفعة فيه فانه لا يصح بيعه ولا شراؤه واخذ المال في مقابلته من بائع
 المال بالباطل وقد نفى الله تعالى عنه من ذلك بيع العقارب والحيات والتمل وخوذه كولا نظر
 الى سنانعها المحدودة من خواصها وفي معنى هذه السباع التي لا تصلح للاصطياد والقتال عليها
 كالاسود والذئب والنمر ولا نظر الى اعتنا المالك السفلة المشغولين باللهو كما وكذا الهيموز بيع
 العذاب وخوذه ولا نظر الى الرشي لا جل النبل لانه نجس بلا تقصا وكذا الهيموز بيع السموم
 ولا نظر الى دسه في طعام الكفار واما ما يفعله المالك في دس طعام المني فهو من الهفان
 الحبيثة قال الله تعالى ومن يقل موثما بعد اخذ ارضه جهنم خالوا فيها وعصب الله عليه

واحد

واغنه واعدله عذبا عظيما واما الات اللهو المشغله عن الله فان كانت بعد كسرها لا بعد ما لا المتخذة
 من الشرب وخوذه فبطل لان منفعتها بعد ممة شرعا ولا ينعزل ذلك الا اهل المحاصي وذلك
 كالظهور والزمارة والياب وعيونهما وان كانت بعد كسرها وبطلانها كالمخذه من الفضة
 والذهب وكذا الصور وبيع الاصنام فالذهب القطع بالمنع المطلق وبه اجاب عنه الا صاحب لا بها
 على هبتها الله العتق ولا يقصد منها غيره واما الجارية الغنية التي تشاري القابل اغنا واذ اشتراها
 بالعين هل يصح قال لا يري يصح وقال المحمودي بالطلاق وقال ابو زيد ان قصد العتق بطل والله مثلا
 قلت في حديثنا رضي الله عنه من جلس الى قينة يستمع منها صوت في اذنيه الا انك والآن
 بالمد ومنه الزن هو الرصاص الذاب وراه ابن قيسمة وفي حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال سمع اناس من ابي في اخر الزمان قرودة وخنازير قالوا رسول الله
 اليس يشهدون ان لا اله الا الله وانك رسول الله قال بلى ولكنهم اشدرا المعازير والعتا
 والذين بناوا على لهوهم ولعبهم فاصبحوا ومنهم من قرودة وخنازير وخرج البخاري وخوذه والله
 اعلم وتجوز للطلاق المذكور في الجارية الغنية وفي ثمن الطلح والديك الهراش والله اعلم واما الشرط
 الثالث وهو ان يكون المبيع مملوكا المن يقع العقدة فان باشر العقد لنفسه فليكن له وان
 باشر لغيره اصابه لايه او وكالة فليكن لذلك الغير فلو باع مال غيره بلا لايه ولا وكالة فليجوز
 الاظهر بطلان البيع لقوله عليه الصلاة والسلام لا طلاق الا فيما يملك وله عتق الا فيما يملك ولا بيع
 الا فيما يملك ولا فناء ولا فناء يملك قال النووي في حقه قال النووي وقد روي من طرق مجموعها
 يرتفع عن كونه حسنا ويقتضي انه صحيح والقديم انه موثوق ان جاز بالكه نقد والله فلا وهذا
 مبصوح عليه في الجديد ايضا واحتج له حديث عمرو بانه قال دفع الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم دينار الا اشتريه لثاة فاشترت له ثايتين فبعت احدهما بدينار وجبت بالثاة والدينار
 الميرسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ما كان من امره فقال بارك الله لك في صفقة يمينك
 وراه الترمذي باسناد صحيح قال النووي وهو قوي وذكر الحاملي والستاشي والعراقي ونصر عليه
 في البويطي والله اعلم قلت ونصر عليه في الام في باب الغصب والله اعلم وشروطه اشارة من يملك الثمن
 وقت العقد حتى لو باع مال الطفل وبلغ واجاز له يملكه وكذا الوباغ مال الغير ثم ملكه واجاز
 لم ينفذ صح به الرافعي وقال والقولان جازان فيما لو زوج انه العير او ابنته اطلق من كونه
 او اعتق عبده او احب داره او رفقها بغير اذنه وصبط الامام محل القولين بان يكون العقد
 قبيلا الاستبانة والله اعلم واما الشرط الرابع وهو القدرة على التسليم فلا بد منه سواء القدرة
 الحسنة او الشرعية فلو لم يتدر على التسليم حثا لبيع الصال فلا يق فلا يصح لان المقصود



الا متناع بالمبيع وهو مفقود ولو باع العين الغصوبة من لا يتقدر على اشتراكها من العاصب فلا يصح
وان تدرى فالاصح الصحة لحصول المقصود بالمبيع ثم ان علم المشتري بالحال فلا خيار له ولو عجز المشتري
عن الانتفاع من العاصب لصعق عرضه لافرة عرصت للعاصب فله الخيار على الصحيح وان كان
حالة حال العقد فله الخيار ولو باع الاثني من يسهل عليه رده فبيده الوجبان في العصبوب ويجوز
توزيعه لا يقدر والعصوبة واعناقها ولا يجوز بيع الطيور في الهوي للعزير ولو باع الحمام طائرا
اعتمادا على عوده لبلأ فوجبان كما في الخل اصحها عند امام الحرمين الصحة كالعصير المجهول
في شغل واصحها عند الجمهور المنع اذ لا يتوق عودها لعدم عقدها وصح التوريث في الخل الصحة
ولو باعده نصن سيف وخوذه معي لم يصح لان تسليمه لا يصح الا بكسره وبه نقض وتصحيح للمال
وهو منسحب عنه بخلاف ما لو باع جذا امشاعا فانه يصح ويصير شريكا وكذا في حكم
الثوب النفيس الذي ينقص بالقطع ولو كان الثوب غليظا لا ينقص بالقطع صح البيع على الصحيح
اذ لا يحذور واداه علم هذا كله في المانع الحسي اما المانع الشرعي فكبيع التي الموهون بغير اذن
الراهن اذ كان الموهون مضمونا لانه من نوعه من تسليمه شرعا اذ لو جاز ذلك لبطلت فائدة
الرهن والله اعلم واما الشرط الخاص وهو كون المبيع معلوما فلا بد منه لانه عليه الصلاة والسلام
يقول عن بيع العزير رواه مسلم ثم لا يشترط العلم به من كل وجه بل يشترط العلم بعينه وقدره وصفته
اما العين فغناه ان يقول بغيرك هذا وخو مخلان بالوقال بغيرك عبدا بن عبد بن اوتاه من هذا
الغنم فهو باطل لانه غير معين وهو عزير وكذا الوقال بغيرك هذا القطع القطيع الا واحد لا يصح
وساوتساوت قبة العبيد والغنم ام لا واما الفدر فلا بد من معرفته حتى لو قال بغيرك مل هذه الغزاة
حنطة اوزنة هذه الصخرة زينا لم يصح البيع وكذا الوقال بغيرك مثل ما باع فلان سلعة او بغيرك
بالسعر الذي يسوي في السوق فلا يصح لوجود العزير بخلاف ما لو قال بغيرك هذا القمح كل كيل
بكذا فانه يصح وان كانت جملة القمح مجهولة في الحال لان الجهالة انتخت بذكر الكيل ولو قال بغيرك
من هذه الصخرة كل صاع بدرهم لم يصح على الصحيح لان البيع مجهول وذكره متباعدة كل كيل
بدرهم لا يخرج عن الجهالة واعلم ان قولنا مل هذه الغزاة حنطة اوزنة هذه الصخرة زينا
محله ان كان العقود عليه في الذمة اما اذا كان حاصرا بان قال بغيرك مل هذه الغزاة
من هذه الحنطة اوزنة هذه الصخرة من هذا الزين فانه يصح على الصحيح لانه لا عذر له ان كان
الشرع في الوفاء العقد وتدصح الرافعي في باب السلم بهذا الحكم والتعليل والله اعلم
واما الصفة فبها سائل منها ان استقصا الارضان على الحد المعترف في السلم هل يوزن بمقايير الريبة
وكذا الساع وصفه بطريق التواتر في خلاف الصحيح الذي تطع به العراقيون انه لا يصح اذ

الوصف في مثل لا يغم مقام الريبة ومنها ان يضمن المبيع دون بعض فان كان ما يستدل بريبة
بعضه على الباقي صح البيع مثل روية ظاهري صفة القمح وخوها ولا خيار له اذ اراد باطنها الا اذا
خالف ظاهرها في معنى الصفة والشعير صفة للوزن واللوز وخوها والذوق فلو كان منها
شي في وعاء في اعلاه او راي على السن والزيت وبقية المايان في ظرفها كفي ولا يكتفي بريبة
ظاهري صفة الزمان والبطيخ والسفرجل بل لا بد من روية كل واحد منها لا ختلانها واما التمر
فان لم يلزق حباته فقصيته كصبة للوزن واللوز وان التوت كالحقيرة كفي روية اعلاها
على الصحيح واما النطن في العود فهل يكفي روية اعلاه بل لا بد من روية جميعه فيه خلاف
حكمه الصوري وقال الاشبه عدوي انه كقصور التمر ومنها مسألة العين كما اذا كان عنده
قمح فاخذ شيئا منه وراه اغيرة كما يفعله الناس فان اعتدى في الشري على رويته نظران قال
بغيرك من هذا النوع كذا فهو باطل لانه لا يمكن اعتقاده بغيره لانه لم يبين بيعا ولا سائلا لعدم
الوصف وان قال بغيرك الحنطة التي في هذا البيت وهذا العين منها نظران لم يدخل العين في البيع
لم يصح على الصحيح لانه لم يرد البيع ولا شيئا منه وان دخلها بغير شرط ان يرد العين من غير ردة
فانه يكون كمن باع عينين راي احدهما للمري متين عن غير المري كذا قاله النووي ومنها الريبة
في كل شيء بحسب الاثني به بقي شرائها لا بد من روية البوت والسقون والسطوح والحدود داخلها
وخارجها والسقم والبالوعة وفي البستان يشترط روية الاشجار والحدود دون الاساس وعروق
الاشجار وخوها ويشترط روية سائل الماوي اشتراط روية طريق الدار ومحوري الما الذي
تروح به الرعي وجهان الاصح في شرح المذهب الاشتراط لا ختلان العرض به ويشترط في روية
العبد روية الوجه والاطراف ولا يجوز روية العورة في باقي البدن وجهان اصحهما الاشتراط وفي
المبارية اوجدها في زيادة الرخصة انها كالعبد وكذا يشترط روية الشعر على الاصح ويشترط في
الدراب روية مقدم الدابة وروحها وقوايتها ويشترط رفع السرج والا كان والحمل ولا يشترط حربي
الغرس على الصحيح ويشترط في الثوب المطوي نشره ثم اذا نشر التوركان صفيقا كالدراس ح
المنس والبساط الزلالي فلا بد من روية وجهيه معا وان كان لا يختلف وجهاه كالدراس كفي روية
احد وجهيه في الاصح ولا بد من شرائه المصن والكتب من قلب الاوراق ورؤية جميعها وفي الورق لا بد
لا بد من جميع الطاقات واما القناع فقال العبادي يفتح راسه وينظر فيه بقدر الامكان ليصح بيعه
واطلاق الغزالي في الاحيا المساحة روية قال النووي في الاصح قول الغزالي والله اعلم **قال** والرباب
الذهب والفضة والمطهومات ولا يجوز بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة الا متائلا نقدا
الربا بالقصور وهو في اللغة الزيادة وفي الشرح هو الزيادة في الذهب والفضة وسائر

محمّد بن عبد الله

29

اصحها في الشرح الكبير في كتاب الشفعة انه ثبت له الخيار لان اخذ بالشفعة خلقت له
بالمعاوضات بدليل الرد بالعيب والرجوع بالعهد وصرح في المحرر هنا انه ثبت للخيار واستورد
النوري في الرضة وصرح بعدم ثبوت الخيار وفعله عن الاكثرين في كتاب الشفعة واعلم ان الشفع
لا يملك بمجرد قوله اخذت المبيع بالشفعة بل لابد مع اللفظ من بدل الثمن او رضي المشتري بذمة
الشفيع لانه من المشتري ياخذ ارضه حكم الحاكم بثبوت الشفعة وانما الاجارة فهل ثبت فيها
الخيار فيه خلاف صحح النوري في صحيح التتبع ثبوت الخيار بطلان صح في اكثر كتبه وكذا الوافي
انه لا يثبت والمساواة كالاجارة والحل يثبت الخيار في عقد الصداق وحيان الاصح لا يثبت رقبته
بالم تقربا بانها عن مجلس العقد ولو اقام في ذلك المجلس مدة منقطا له او اقاما وتاسيا
من احدهما على خيارها على الصحيح الذي قطع به الجمهور فان نفوا بطل الخيار للرجوع والرجوع
في التفرق الى العادة فاعده الناس تفوقا لم لزوم العقد به والا فلا ملوكا نافي دار صغيرة فالشترق
ان يخرج احدهما منها او يصعد السلم فان كانت الدار كبيتين فخرج احدهما من البيت الى المحن
او عكسه وان كان في سوق او محرابا يولي احدهما ظهره ونحوه قليلا هذا هو الصحيح وكما
ينقطع الخيار بالتمترق كذا ينقطع بالتعاقب بان يقولوا اخترنا امنا المبيع او اخترناه او الزمناه وما
اشبه ذلك فان قال احدهما اخترت امنا العقد او اخترته انقطع خياره وبقي خيار الآخر ولو قال
احدهما للاخر اخترت اخيرتك انقطع خيار القابل لانه دليل الرضا ولينقطع خياره لو ان سكت
ولو اجاز واحد وفسخ الاخر فدم الفسخ ولو تابعا العوضين بعد تبصهما من المجلس بمقتضى
صح البيع الثاني ايضا على المذهب الذي قطع به الجمهور لانه رضي لمزوم الاول والله اعلم
واما خيار الشرط فانه يصح بالسنة والاجماع بشرط ان لا يزيد على ثلاثة ايام فان زاد بطل البيع وتجو
دون الثلاث روي ابن عمر رضي الله عنه قال سمعت رجلا يشكو الي رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه لا يزال يبيع في المبيع فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اذا بيعت فقل لا خلا به ثم انت بالخيار و
يكرر لعله ابتغى ثلاث ليالي رواه البيهقي وابن ماجه باسناد حسن قاله النوري ورواه البخاري
في تاريخه مرسل والرجل جاز ان منقذ وقال النوري المشهور انه منقذ ولو شرط الخيار لآخرها
صح وكذا لا يجزي في الظاهر القولين لان الحاجة تدعو الى ذلك لكونه اعين بالاعتقاد عليه
نعم لو كان متوليا العقد وكبلا جاز ان يشترط الخيار له ولو كله ولا يجوز لاجنبي والله اعلم
قال واذا خرج بالمبيع عيب للمشتري رده اذا ظهر بالمبيع عيب قديم جاز له الودع
كان العيب موجودا وقت العقد او حدث بعد العقد او حدث بعد العقد او حدث وقت العقد
اذا جاز الودع بالعيب الموجود وقت العقد بنا لا جماع وردن عايشه رضي الله عنها ان وجب

ايتاع غلاتا فانام عنده ماشا الله ثم وجد به عيبا فخاصه الى النبي صلى الله عليه وسلم فزده عليه رواه
الامام احمد وابوداود والنسائي وابن ماجه وقال الترمذي صحيح وقال الحارثي صحيح لا سناد وقضا
ما حدث بعد العقد وقبل القبض على الفاروق لانه من ضمان البائع ولان المشتري المبادل الثمن في مقابلة
مبيع سليم فاذا وجد عيبا فلا بد له ان يترك العقد للصيرور واعلم ان العيوب كثيرة جدا فمنها
كون العبد سارقا او زان او نقي او بهن ينيش من العدة دون ما يكون من تلح الانسان وكذا
الصنان المستحق من العار من لمركه او احتاج وصح وكذا كون الالة جرحا او عصابة
او رفاصة وكذا كون العبد ساجدا او قاذفا للحصان او مقامرا او فارقا للصلاة وكون الحارثية
لا تحبب في سن الحبيب غالبا وكون المكان ثقيل المزاج او سهل الظلم او خفيفون به بعلاتهم
لهم مكتوب يقضي وقت المبيع وعليه خطوط المتقدمين وليس في الحال من يشهد به قاله الرديان
ونقله ابن الرنفة عن العدة وصا بطا ذلك ان كل ما نقص العبد او القيمة نقصا ما يثبت به عرض صحيح اذا
عطب وجنس المبيع عدسه راجع الى القيمة او العيب اما القيمة وهو الذي ذكره الراعي فاختر من الثبابة
في الالة الكمية فاما ما نقص في الالة لغير الغالب عدم الثبوت واما العيب فاختر به عن قلع الاسنان
في الكبريانه لا رد به بلا شك وقد جزم ابن الرنفة بمنع الرد ببيان الشتر في الكبري والله اعلم
قوله لو باع شخص عينا وشروط البراءة من العيوب ففيه خلاف الصحيح انه يبرأ عن كل عيب باطن
في الحيوان لم يعلم به البائع دون غيره لان ابن عمر رضي الله عنهما باع عنهما مائة مائة وباعه بالبراءة
نقل الشتر في العبد بالبراءة من العيوب ما خصصا الى عثمان رضي الله عنه ففيه عثمان على ابن
عمران يملن لقد باعه العبد وما جابه ما يعلمه ناي عبد الله ان علفه وارتفع العبد باعه بالبراءة
نقل في عثمان على انه يبرأ من عيب الحيوان الذي لم يعلم به والفرق بين الحيوان وعينه ما قاله
الشافعي ان الحيوان ياكل في حالتي صحته وسقمه وتبذل احواله سريعا فتل ان يترك عن عيب
خفي او ظاهر فيحتاج البائع الى هذا الشرط ليشق بلزوم العقد والفرق بين العيب المعلوم وغيره
ان كتمان المعلوم تلبس وعشر فلا يبرأ منه والفرق بين الظاهر والباطن ان الظاهر يسهل
الاطلاع عليه ويعلم في الغالب ما عطينا حكم المعلوم وان كان قد عني على نذ ورتجج الاموال
انه لا يبرأ عن غير الباطن في الحيوان ولا عن غيره من غير الحيوان مطلقا سواء كان ظاهرا او باطنا
سواي ذلك الثياب والعقار وغيرها والله اعلم **قوله** شروط رد المبيع بالعيب المتقدم ان يترك
المشتري من الرد اما اذا لم يتمكن بان يترك المبيع او ماتت الالة او علق العبد او وقف المكان ثم علم
بالعيب التميمي لم يترك المشتري من فلا رد وله ارش العيب والارش جز من ثمن المبيع نسبت
اليه نسبت ما نقص العيب من القيمة عند الالة مثاله ثمنه مائة بلا عيب وتسعي

مع العيب

مع العيب فالارش عشر الثمن ولو كانت ثمانية فالارش خمس الثمن وعلي هذا الوزال ملك المشتري
عن المبيع يبيع فلا رد له في الحال ولا ارش عليه الاصح لانه لم ييسر المشتري من الرد لانه راجع اليه
ويحس من رد مخران الموت والوقف وكذا استيلا لهما فيه لانه تعذر الرد يرجع بارشها
واعلم ان الرد على العيوب لان اصل في المبيع المذوم فاذا امكنه الرد وقصر لزمه حكمه وحمل
العور في العقد على الاعيان اما الواجب في الزمته يبيع او سلم فلا يشترط العور كان رد ما في الزمة
لا يقتضي رفع العقد بخلاف المبيع المعين كذا قاله الامام وافرزه عليه الراعي في كتاب الكتابة
راب الرنفة في المطلب فاعر منه ثم حيث كان له الرد واعتبرنا العور فليبارر بالرد على العيوب
العادة فلو علم العيب وهو بطل او ياكل فله التاخير حتى يفرغ لانه لا يعد مقصرا وكذا لو كان
يقضي حاجته وكذا لو كان في الحام او كان ليل لا عني يصح لعدم التفصيل في ذلك باعبار
العادة ولا يكلن العبد ولا يركن الفرس ويخود ذلك ثم ان كان البائع حضرا رد عليه ولو رفع
الامر الى الحاكم فهو كد فلورد وكيله كفي وكذا الرد على الوكيل وان كان البائع غائبا رفع
الامر الى الحاكم ولا يؤخذ لقدمه ولا للسافة اليه والاصح انه يلزمه الاستشهاد على الفسخ ان
امكنه حتى يهيمه الى البائع والحكم لانه الممكّن واعلم انه يشترط ترك استعمال المبيع ولو
استخدم العبد وترك على الالة سرجها او بوعنها بطل حقه من الرد لانه مشعر بالرضا
قلت في هذا انظر لا يخفى لانه مثل هذا لا يعر فيه الا لخاص من الفقهاء فضلا عن احكام القوي
لا سيما اذا كان رجل الالة مبيعاً فليس في مثل ذلك لانه لا يبطل الرد ويورد ذلك
انه لو اخر الرد مع العلم بالعيب ثم قال اخرت لاني لم اعلم ان لي الرد فان كان ترسيب العهد
في الاسلام او شاف في بركة لا يعوزون الاحكام فانه يقبل قوله ولذا الرد ولا تلا لولف قال اعلم
انه يبطل بالتاخير قبل قوله وعله الراعي والنووي بانه يخفى على الفقهاء والله اعلم ثم حيث بطل
الرد بالتقصير بطل الارش ايضا ولو تراضيا على ترك الرد بخمس الثمن او مال اخر فالصحيح ان
المصلحة لا تمنع ويجب على المشتري رد ما اخذ ولا يبطل حقه من الرد على الصحيح وهذا اذا ظن
حجة المصلحة فان علم بطلانها بطل حقه من الرد بلا خلاف وراشترى بغير الوعد انضاع العيب
او ان العبد قبل القبض فاجاز المشتري المبيع ثم اراد الفسخ فله ذلك ما لم يعد البعير او العبد
اليه والله اعلم **قال** ولا يبرأ من العيب مطلقا الا بعد بدو صلاحها هذا معطون على قوله ولا
لا يجوز بيع العور بقدره ولا يجوز بيع الثمرة مطلقا الا بعد بدو صلاحها وبدو صلاحها ظهور
الصلاح فاذا بدا صلاح الثمرة بان ظهرت مبادئ النجس او بداء اللآلزة وراثت العفوصة
والجوصة المعطون وذلك بما لا يتلون او في المتلون بان يجر او يصفر او يسود جاز بيعها

مطلقاً وشروط القطع بالأجاء وشروط التقية لغزله عليه الصلاة والسلام لا تابعوا الثروة حتى
صلاحكم رآه الشيخان وإذا باع مطلقاً يعني بلا شرط استحق المشتري الاتفا إلى أن الجواد
للعادة ويؤخذ من كلام الشيخ أنه إذا لم يبدر الصلاح أنه لا يجوز مطلقاً وهو كذلك ويشترط
لصحة البيع أن يشترط قطع الثروة الصالحة للانتفاع وهذا أجاب عن الأجاء ولو جرت العادة
تقطع كما يكفي بل لا بد من شرط القطع وأن يبعث الثمرة قبل بدو الصلاح مع الاستحسان بل لا يشترط
الاتفاق والأصل غير متعرض للعاقبة بخلاف ما إذا انزلت الثمرة ولو شرط القطع ورضي البيع
بالاتفاق على الشجر جاز والله أعلم وكما يحرم بيع الثمر قبل بدو الصلاح إلا بشرط القطع كذلك يحرم
بيع الزرع إلا بشرط قطعه لما روي مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع عن بيع ثمرة
الخل حتى توهي والسبيل والزرع حتى تبيض وتبان العاقبة ولو بيع الزرع مع الأرض
مهر كسب الثمرة مع الشجر والله أعلم **قوله** إذا باع شخص ثمرًا أو زرعًا بأصله لزمه
سقيه تدريما يرواه مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أن كان ذلك قبل أن يخلو بين المشتري وبين
المبيع أو بعد التحليل حتى لو شرطه على المشتري بطل العقد لأنه مخالفة لقصص العقد ولا
يلزمه ذلك عند شرط القطع والله أعلم **قال** لا يبيع ما بينه وبينه الربا بخسره وطناً إلا اللين
تدريما الكلام ولا يجوز بيع شيء منه الربا بخسره حال كون المبيع رطباً كالرطب بالرطب
والعنب بالعنب ورجه البطلان أن الممانعة سرعية في الروبات وفي حال الرطوبة غير محتمة
والقاعدة أن الجهل بالممانعة حقيقة الفاصلة وقوله إلا اللين أي ما نهى عن بيع بعضه في
بعضه وأن يجزى له حالة كمال ولا فرق في اللين بين الحليب والرايب والمخيط ولا بين الحاضن
وغيره والعيار منه الكيل حتى يباع الرايب بالحليب وأن ثبات الوزن لأن الاعتبار
بالكيل كالمسألة الصلبة بالرحوة وشرطه أن لا يغلي فإن غلياً منعه لتأثير النار كما لا يجوز
بيع اللبن بعصه ببعضه بخلاف النار وكذا كل ما أثر فيه تأثيراً يمتد إلى الشوا الله أعلم
قال ويبيع السلم حالاً وموالياً إذا تكاملت منه خمسة شروط أن يكون مضبوطاً
بالصفة السلم والسلف معني واحد رسمي بذلك تسليم رأس المال في المجلس وسلفاً لتقديم
رأس المال وحده عقد على موصوف في الذمة متى بدل عاجل بأحد العطين والأصل منه
قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا بئتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه الآية قال ابن عباس
أراد به السلم وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدينه ولم يسلطون في القراض والسكن
والثلاث فقال من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم وفيه من جهة
المعنى الرقيق بالمعنى القديم لأن أصحاب الموعود قد يحتاجون إلى ما ينفقون على جوفهم من الغلال

والأمان وأرباب النقود يستغنون بالرخض يجوز ذلك وفقاً لهم وإن كان فيه غش كالأجارة
على المنازع المحدث لم يسأل الحاجه إلى ذلك ثم عقد السلم إن كان موجلاً فلا تنزع في صحته
وفي بعض الشروح حكاية الاتفاق على صحته ولأنه مودد المص وإن كان حالاً فهل يصح قال
الآية الثلاثة لا يصح وبذهبنا أنه يصح وذهبنا أنه إذا جاز في الموجد مع العذر فهو في الحال
أجوز لأن العذر ولو أطلق العقد جاز على الحال ما التزم في المبيع بما سمع ثبوت
كل منهما في الذمة ومثل لا ينعقد ثم إذا عقد فلا بد من وجود شروط صحة العقد منها
صنط بالصفة التي تنفي الجهالة على أي ياتي في كلام الشيخ لأن السلم عقد غير رر وعدم الصنط
بما ينفق للممانعة غشراً وإن غشراً على شيء واحد غير محتمل فلهذا **قال** وإن يكون خبثاً
الاعتناء بغيره ولم تدخل النار كالحالة بشرط صحة عقد السلم أن يكون السلم فيه
منظبطاً سواء المحدث جسد أو نقد وكما لو أسلم في ثوب قطع سداً أو رسم وكما منها
معلوم لا تنفاه الغرر في ذلك وخبره وإن تعدد الخلط والقياس للصوغه على ما يحكمه النودي
حال في المحرر لا في السلم الجواز وكذا لا يصح السلم في الأتواس البحرية لأنها مشتملة على أجناس
مقصوده وكل منها غير معلوم وكذا لا يصح السلم في التزيات المخلوط كالعالية وأعلم الاختلاف
ليس من شرطه التركيب من الأدمي كما مثلنا بل لو كان خلقاً فإنه أيضاً لا يصح ولو أسلم في الورس
فإن كان قبل التقية من الشعر فلا يصح جوازاً وإن كان بعد التقية من الشعر فصحته بخلاف
والصحيح أنه لا يصح أيضاً لاشتمالها على المناخر والمشاو وغيرهما وهي لا تنضبط ولأن معظمها
عظم وهو غير مقصود فيكتفي الغرر وحكم الإكارع حكم الورس ثم من قال بالجواز قال يكون
بالوزن وانتصر عليه الراعي وقال المارد يمي هو بالوزن والعذر لا يكفي أحدهما وقياس غير ما ذكرنا
ما ذكره والله أعلم وأما ما دخله النار لعين التميز كالنار القوية فلا يصح السلم فيه كالحذر والشوا
وما أشبه ذلك لأن تأثير النار فيها لا ينضبط وفي وجده يجوز السلم في اللبن وصحة الأمان
والغزالي وحكاية الرواية عن مشايخ هراسان وفي غسل المصني والسكرو والغايد
والدبس وجهان في أصل الروضة بلا ترجيح واستبعد الأمان عدم الصحة في هذه الأشياء
واختار الغزالي والمتولي وحكي الراعي طويقه فاطمة بالصحة في هذه الأشياء وتصنيته كلام
عدم الصحة لكن النودي صح في تصحيح التلبية الصحة في هذه الأشياء والله بان نار هذه
الأشياء لئنه وجعل هذه العلة صائبة فقلت وفي كون نار هذه الأشياء لئنه نظر ظاهر والمص
يدفعه إذا نار السكر في غاية القوة ولعل العلة الصحيحة كون نار هذه الأشياء منضبطة
والغزالي تدبر صاحب التقريب في صحة السلم في المارد في لم يصح الراعي ولا النودي

فيه شيئاً قال السامعي والملاحم اللذان قد قال الوريان انه الاصح عندي وعند عامة رتبته
في هذه الاشياء يقوى تصحيح حيز السلم في الخبر بل هو اوله لان ناره التي من نار هذه الاشياء
بلا شك بان على صحة هذه الاشياء يكون النار لها حد مضيوطاً عند اربابها فلما كان ذلك الخبر
والله اعلم **قال** وان يكون معياراً له من معين من شرط صحة عقد السلم ان يكون المسلم فيه
دينياً اديباً الذم له ورضع السلم انما هو على ما في الذم فلو قال اسلمت اليك هذا في هذا الثوب
او في هذا الحيوان ونحو ذلك لم يقع السلم لان اتفاق الدينين وهل يقع بعد ما قولنا الا ظهر
لا يقع لا اختلال اللفظ يعني الاختلال ان السلم يقتضي الدينين والدينين مع التعيين
تساويان ولو قال اشتريت منك ثوباً صفتة كذا بهذه الدراهم فقال بعثك انعقد معي
على الراجح نظر الى اللفظ وهذا لم يذكر بعد لفظ السلم فان ذكره فقال استر به سلماً
سألا ذكره الرازي في تعريف الصفقة عند ذكر الجمع بين عقدين مختلفي الحكم فاعرفه
قال اسلمت اليك هذه الدراهم في كيل من هذا الفسخ لا يصح ايضاً لما ذكرنا وهذا يعني قول ان
ولان معين والله اعلم **قال** ثم لخصه السلم ثلاثين ثمانية شروطاً ان يصعد بعد ذكر جنسه
بالصفات التي تختلف بها الثمن ويذكر قدر ما يفي بالمعالة عنه تدعى ان السلم عقد غير جوف
للمعاجة وافاع السلم فيه وصفاته بعد ذكر الجنس فختلفه بحسب ذلك الجنس والاعراض فختلف
في ذلك باعتبار المقاصد ولهذا اختلفت القيمة باختلاف الصفات المقصودة فلا بد من ذكر
تلك الصفات ليستفي العزم وينقطع النزاع وصور السلم فيه كثير فذكر منها ما يستدل به على
غيره منها اذا سلم في الثياب يذكّر بعد ذكر الجنس والجنس النطق والكتان والبلد الذي
ينسج فيه او اختلف به العزم ويذكر الطول والعرض وهما من صفات الثوب والرقعة والعظم
وهما من صفات العزل ويذكر الصفات وهي صفة الصفقة ويذكر الغرامة والحشونة لا لا
تختلف بذلك ويجوز السلم في الصورة كالحام فان اطلق العقد حمل على الحام لان القصوره صفة
زايدة فلا بد من ذكرها ولا يجوز السلم في الملبوس لانه لا ينصبط ويجوز في الثياب التي
غزلها قبل النسيج كالبرد لخلان المصوغ بعد النسيج فان العزم ان لا يصح السلم فيه
لعدم الضبط ومنها اذا سلم في الرقيق فلا بد من ذكر نوعه كتركه وكذا يذكر صفة العزم
اذا اختلف ككونه ابيض ويصف بياضه سمرة او شقرة ويصف السواد اذا ذكر
بالصفا او الكدورة وهذا اذا اختلف لون الصنفي فان لم يختلف كالزنج لم يجب التسمية
لألوانهم ولا بد مع هذا من ذكر الذكورة والا نوتة والسن في الكبير والصغير والطور
والقصر ولو ضبطه بالاشياء رجع وكل ذلك على التقريب حتى لو شرط كونه ابن عم

سنة لا تزيد ولا تنقص لا يصح السلم لندوره وهل يشترط مع ذلك القصر الكيل والسن ونحو
ذلك وحيز الاصح لا تسامح الناس اجمال ذلك والثاني يجب ان لا غرض مختلف بذلك قلت
وهو ان يكون هذه الاوصاف مطلوبة مقصودة وتختلف القيمة باختلافها لان كثير من الناس يهود
السمان ويحب انفسهم الزمان وهو لا يتقاعد عن ذكر بعض الصفات المتقدمة وقد اشترط ذلك
المورد في الحادي والله اعلم ويجب ذكر الثبابة والبكارة في الاصح ولو سلم في جارية معينة
فان كان غناها بغير الله محرمه صح وان كان يهود ورس فلا يصح ولو سلم في جارية زانية
فان كان ولو شرط كونها قزاة لم يصح ومنها التي يترك كونه ويذكره وبلده وصغر الجسم
وكبره وكونه عتيقاً او حديقاً والحطمة وسائر الجيوب كالتمر ومنها العسل يترك كونه حليلاً
او كذا وان كان صيني او عربي ايضاً لا يشترط العتاقة والحداثة لانه لا غرض مقصود به
قال المورد في قال المرددي ولا بد من بيان مراعاة وترتبه ورتبه واذا اطلق العسل حمل على عسل الخيل
نكت هذا المخرج اذا لم يلب استمال عسل القصب في ناحية فادخل في القصب عرن تلك الناحية
وقد ساعدت ذلك في ناحية فكاف اذا اطلق العسل لا يعرفون غير عسل القصب فاما ان يحمل
العقد عليه في تلك الناحية والاملايد من البيان لصحة العقد ولا فلا يصح لان الاطلاق يودي النزاع
لكثرة التعارض في القيمة بينهما والله اعلم ومنها التي يترك كونه لم صان او غير ذكر خصه غيره
معلوم اوصده ولا بد من اعلان يبلغ الى حد يثربها كالم لا يفي المنة والملاط التي لا تترك ويترك
ان من يخذل او يبيع وغير ذلك لا اختلال العرض في ذلك وقيل عطية العادة عند الاطلاق فان
شرط بيع العزم جاز ويجب قبول المجلدين او كل معية في العادة كالحديد الصغير والله اعلم ويقاس
بقية المسائل بما ذكرنا والصابط كما ذكره الشيخ ان يكره ان يفي بالمعالة والله اعلم **قال** وان كان
موجلاً ذكر رتبه معلوم وان يكون موجوداً عن الاستحقاق في الغالب وان يذكر موضع قبضه
مع السلم اذا عقد موجلاً فيشترط صحة معرفته الاجل الذي لا غرض فيه كان معين فيه مستهل
بمضان او سلخه ونحو ذلك فلو اوقت تقدم زيد فلا يصح وكذا لو اوقت بوقت البدر او الفراع من
الزمان ونحو ذلك لا يصح للعزم ولو اوقت العقد بالميسرة ونحوها قال ابن حنبل من اجها بنا يصح
وخرجوا به عليه الصلاة والسلام بعث الي يهودي ان يبعث لي ثوبين الى الميسرة فامنع رواه النسائي
والحاكم وقال انه على شرط التجاري وهذا مردود من وجهين احدهما قاله البيهقي بان هذا ليس
بعقد وانما هو استدعاء فاذا اجاب عقد بشرط ولهذا لم يرضي الثوبين والثاني انه اذ لم يرض
اليصل مسمى بالمديون وهو قوله عليه الصلاة والسلام الى اجل معلوم يرضاه وايضاً ان التاقت
بلا هذا عن رده في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزم وايضاً فلا يصح ذلك بالقياس على ما في الخبر

وقدوم زيد ونحوها فانه لا يصح اتفاقا والله اعلم وكما يشترط تعيين الاجل كذلك يشترط ان يكون
المسلم فيه موجودا عند الاستحقاق غالبا وهذا الشرط يعبر عنه بالقدرة على تسليم المسلم فيه ولو
اسلم فيما لا يوجد عند الحل كالرطب في الشتاء او فيما يعجز وجوده لم يصح لانه عزاء او فيما يحصل بمشقة
عظيمة كالسلم في قدر كثير من الباكورة فوجهان اقربهما الى الكلام الاكثرين البطان ولو اسلم فيما
يبر وجوده فانتقطع عند الحل لما فيه فتولا ان اظهره لا ينسخ العقد بل يحجر المسلم فان شافى
العقد وان شافى الى وجود المسلم فيه فتولا ان المسلم اليه لا يصح وحذر راس مالك لم يلزمه على الصحيح
واعلم ان الاعتياد من المسلم فيه لا يجوز كمالا يجوز بيعه لانه اعتبارا من بيع قبل القبض وهو من
عنه والله اعلم وكما يشترط القدرة على التسليم كذلك يشترط بيان موضع التسليم ان كان الموضع
يصلح للتسليم او كان يصلح للتسليم وكذا لتقدير المسلم فيه مونة لانه غرض مختلف بذلك وعلى ذلك
تعمل قول الشيخ وان يذكر موضع قبضه فان كان الموضع يصلح للقبض ولا مونة فلا يشترط ذكره
العقد عليه للعرف وهذا الذي ذكرناه هو الصحيح من خلافه بشرط ان كان الذي يوصف
فيه العقد بل الراد المحل فاعرفه والله اعلم **في** احضار المسلم اليه المسلم فيه قبل الحل فلهذا جبر المسلم
على تحوله ينظر ان كان له عرض صحيح في الامتناع لم يجبر ولا اجبر من الاعراض ان يكون المسلم
فيه حيوانا يحتاج الى بؤنة الى وقت الحل فلا يجبر على قبضه للضرر ومن الاعراض ان يكون وقت طاقه
ونهب فلا يجبر على القبض ومن الاعراض ان يكون المسلم فيه شجرة او لحما وهو يربو اكله طويلا في
وقت الحل فلا يجبر ومن الاعراض ان يكون المسلم فيه كتيلا يحتاج الى مونة في الزمن وغيره فانه
لم يكن عرض وكان المسلم اليه عرض صحيح فكذلك الرهن اجبر المسلم على القبول لانه امتناعه
عز من تعنت في معنى ترك الرهن عرض براءة ذمة السلم اليه ولا يظهر وكذا اقتض براءة ذمة
الصامن وفي عرض حزن انقطاع الجنس عند الحل وجهان اصحهما في الرخصة انه عرض صحيح فان
اجتمع عرض السلم وعرض السلم اليه فوجهان الاصح تقديم عرض المستحق والله اعلم **قال** وان يكون
الدين معلوما وان يقابضه قبل التفريق وان يكون العقد ناجزا لا يدخله حيا شرط يشترط ان يكون
الدين معلوما اما بالقدرة او بالمشاهدة على الاظهر فلا يصح بالمجهول لانه عزاء ويشترط ايضا ان يكون
عقد السلم تسليم راس المال في مجلس العقد لانه لو لم يقبض في المجلس لكان في معنى بيع الدين
وهو باطل للسهر عنه ولان السلم عقد عزاء احتمل الحاجة فجو تباكد قبض العرض الاخر وهو الدين
فتلوقا قبل القبض بطل العقد ولو قبض السلم اليه بعض الثمن وتفرقا بطل العقد بتمامه
وسقط بقسطه من السلم فيه ولا يشترط تعيين الثمن في العقد حتى لو قال استديت دينارين او كذا
بالصفاة المعينة ثم احضر الدين في المجلس سلمه الى المسلم اليه صح لان المجلس عوض العقد ولو را

يصح في الصرن وبيع الطعام بالطعام مع انه روي واعلم انه لا بد من القبض الحقيقي ولو احال السلم
المسلم اليه فلا يصح والعقد وان قبض السلم اليه من الحال عليه لانه ليس يقين حقيقي لان الحال عليه
يؤدي عن نفسه لانه الحيل بل الطريق في صحة العقد ان يقبضه المسلم ثم يسلمه الى السلم اليه
كذا قال بعض الشراح ولو احال السلم اليه اجنبيا براس المال على المسلم وهو باطل ايضا فتلوع
احصر المسلم راس المال فقال المسلم اليه سلمه اليه ففعل صح ويكون المحال وكذا لا عن المسلم اليه
في القبض ولو صالح عن راس المال على السلم اليه وان قبضه باصالح عليه ولو قبض المسلم اليه راس المال
راودعه السلم جاز ولو قبضه المسلم اليه ورده الى المسلم عن دين عليه ففعل الرابي عن الدين رابي
لانه لا يصح وانته قال الاسناني وليس الحكم كذلك بل يصح العقد لان التصرف في الثمن مع البايع
يكون للميار صحيح على الاصح ويكون اجازة وكذا بان يصرن المشتري في المبيع صحيح فيكون قابضا
عن الدين صحيحا والزائما والله اعلم وقول الشيخ وان يكون ناجزا لا يدخله حيا شرط وذلك لان
الشرع اعتبر فيه قبض راس المال ليمتكن المسلم اليه من التصرف ويلزم العقد كاني باب الربا وشرط
الميار رابي ذلك والله اعلم **قال في** كمالا جاز يبعه جاز رهنه في الدين اذا استقر
ثبوته في الدين الرهن في الغبة الثوب وقيل الاحتباس ومنه كل نفس بما كسبت رهينة وفيه
الشرع جعل المال وثيقة دين والاصل فيه الكتاب والسنة قال الله تعالى فزهن مقبوضة
وفي السنة ما رواه البخاري ان عليه الصلاة والسلام رهن درعا عند يهودي على شعير لا هله
ثم المقصود من الرهن بيع العين الموهوبة عند الاستحقاق واستيفاء الحق منها فهذا قال الشيخ كمالا
جاز يبعه جاز رهنه ومقتضاه انه لا يجوز رهن كالا يجوز بيعه وذلك كونه الموقوف ورهن
ام الولد وما اشبه ذلك فلا يصح رهنه وهو كذلك لغوات القصور منه ثم شرط الرهنون كونه
عقبا على الراجح فلا يصح رهن الدين لان الشرط الرهنون ان يكون مما يقبض والدين لا يمكن قبضه
واذا تبين خرج عن كون دينيا ويشترط في الرهنون به ان يكون دينيا مستقرا واخترنا الشيخ
بالدين عن العين فلا يصح الرهن على العين كالعقود المستفاد وجميع الاعيان المصونة
لان المقصود استيفاء الدين من العين الموهوبة ولا يتصور استيفاء العين من العين وقيل يجوز كما
صاحبها وقوله استقر ثبوته يقتضي ان الدين قبل استقواره انه لا يصح الرهن به وان كان لان
وليس كذلك فانه يصح الرهن بالدين اللازم وان لم يستقر وذلك كدين السلم كذلك يصح
ما تولا الى اللزوم كالثمن في رهن الميار ويشترط في الدين ان يكون معلوما لها قاله ابن عبد
وصاحب الاستقصا وابو حنيفة الطبري وحزم به ان الرهنه وهي صلة حسنة مهمة لم ارها
في الشرح والروضة والله اعلم **قال** ولما من الوجوع فيه لم يقبضه قبض الرهن احراز كان

عقد الرهن في لزومه فلا يلزم لا يقبضه قال الله تعالى من هن مقبوضه وصفة القبض فكان شرطاً
فيه كوصف الرقبة باليمان والشهادة بالعدالة فلو رهن ولم يقبض فله ذلك لأنه قبل أن يقبض عقد
جائز من جهة الرهن فله الرجوع فيه كمن أبيع في البيع فاذ قبض لم يملكه حينئذ الرجوع للزوم
العقد ثم الرجوع قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل فاذ انصرف الرهن في الرهن بما يزيل ذلك بطل
الرهن كالبيع والاعتاق وجعله صداقاً واجرة أو رهنه عند أخيه أو قبضه أو هبته وأقبضه فكذلك
رجوع وله ذلك ولو أحو الرهن فهل هو رجوع ينظر إن كانت الأجرة تنقص قبل محل الدين فليس
برجوع قطعاً عند العراقيين والمتولي وقطع به الشيخ أبو حامد والقوي ونص عليه السامعي كذا قال
الشرطي في زيادة الرصصة وإن كان الدين محل قبل انقضاء الأجرة فأنجزه رهن المساحور وبه
وهو الأصح فليس برجوع ولو وطى الجارية الموهوبة فإن أحبلها فهو رجوع وإن لم يحبل أو زوجها فليس
رجوع وقال الشيخ والمراهن الرجوع فيه يعني في الموهون ويجوز رجوعه إلى عقد الرهن وقوله ما لم يقبضه
راجع إلى الرهن ليس إلا والله أعلم **قال** ولا يقبضه الرهن إلا بالتعدي الموهون أمانة في يد الموهن
لأنه قبضه بأذن الراهن فكان كالعين المستأجرة فلا يقبضه إلا بالتعدي كما لو أمانات فلو
نلف الموهون بغير تعدي لم يقبضه ولم يسقط من الدين شيء لأنه وثيقة في دين فلا يسقط الدين بلفه
كمن الضامن والشاهد وأعلم أن الموهون بعد زوال الرهن أمانة في يد الموهن لا يقبضه إذا نلف إلا
بالتعدي ولو ادعى الموهن نلف الموهون صدق به منه لأنه أمين وهذا إذا لم يكر شيئاً أو ذكر شيئاً
خفياً فإن ذكر شيئاً ظاهراً لم يقبل إلا بيمينه لا بيمينه على السبيل الظاهر بخلاف الحق
فإن تعذر رأيه يفسر ولو ادعى الرهن لا يقبل إلا بيمينه لأنه لا تعسوا بيمينه وأنه قبضه لعرض نفسه
فلا يقبل كالمستعير وقول الشيخ لا بالتعدي بأن يتصرف فيها تصرفاً هو ممنوع منه وأنواع التعدي
كثيره وفيه بذكره في الوديعه ومن جليلها الانتفاع بالموهون بأن كانت دابة فركبها أو حمل عليها
أو أبنه فاستعملها بخلاف ذلك والله أعلم **قال** وإذا قضى بعض الحق بالخروج شيء من الرهن حتى يقضي
جميعه العين الموهونة وثبته بكل الدين وبكل جز منه فلا ينفك حتى يقضي جميع الدين وقال الشيخ
الرهن كالمكاتب لا ينفك إلا بأداء جميع لحوم الكتابه وادعى ابن المنذر الإجماع على ذلك والله أعلم
منع رهن المشاع من الشريك وغيره وثبته بيمين جميعه كالبيع ويجوز أن يستعير شيئاً
لموهنه بيمينه لأن الرهن وثيقه فيجوز ما لا يملكه كالصان فاذ أزم الرهن فلا رجوع للمالك
ولو أذن الراهن للموهن في بيع الموهون واستيفاء الحق فإن باعه بخسرة الراهن صح والله فلا لا
يبعده لعرض نفسه فأنهم في غيبته فلو قدر الثمن أنفت التهمة ولو شرط كون الموهون شيئاً
للموهن عن حلول الدين سدر عقد الرهن لتأنيته ولا يصح البيع لتعليقه ولو أضاف الموهون وثمن

بذله صار رهنًا كما أنه لا يملكه ولا يملكه في يوم كان الأصل في يده وللخصم في دعوى النلف الرهن
لأنه المالك ولو قال الراهن زني دينا وارهن العين الموهونة على الدين لم يبع على الراهن وطريقه
أن ينفك الرهن ويرهن بالدينين ولو اختلفا في أصل الرهن أو في قدره بأن قال رهنني هديت
الشيئين فقال بل أحدهما صدق الراهن ولو اختلفا في قبض الموهون فإن كان في يد الراهن فهو
المصدق وإن كان في يد الموهن صدق فإن ادعى الراهن أنه غصبه ولم ياذن له في القبض فالقول قول
الراهن لأن الأصل عدمه لأن عدم اللزوم وكذا القول الراهن أقبضه عن جهة الأجرة أو الأمانة
أو الإيداع فإنه المصدق على الأصح المنصوص فلو قال الراهن بأنه أقبضه ثم قال لم يكن إقراره عن
حقيقته فله تعليق الرهن على ما يدعيه لكثرة دوران ذلك بين الناس ولو أذن الموهن في بيع الموهون
فبيع ورجع عن ذلك قال رجت قبل البيع وقال الراهن عبده فلا يصح تصديق الموهن فلو أكره الراهن
أصل الرجوع فالقول قوله ومن عليه ربيان بأحداهما رهن فادى أحد الدينين وقال أدبته عن دين الرهن
فالقول قوله بيمينه لأنه آمن بيمينه والصحيح أن يعلق الدين بالتركة لا يمنع لأن تركة الزايد
من التركة للوازن ولا يتعلق بها الدين والله أعلم **قال الفضل** والمجبر على ستمه الصبي المحنون
والسفيه المذر له الحجر في اللغة المنع لهذا يقال للدار المحروطة حجره لأن بناها يمنع وفي الاصطلاح
المنع من التصرف في المال وهو نوعان كما أشار إليه الشيخ محرم لصلحة الحجر عليه وهو لصلحة الغير
النوع الأول الحجر لصلحة الشخص نفسه من ذلك الصبي والمقرب من له أدنى يمين ولم يكمل عنده
ومنها المحنون والمقرب به التام فإن تصرفه باطل ومنه حجر السفيه والمقرب به السكران والأصل في ذلك
قوله تعالى فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو مذنباً ولو كبيراً أرفضوا أوصياءكم أو محضاً أو لا يستطيع أن يعمل هو أي يحسن فليعلم وليه أخيراً سبحانه وتعالى أن هؤلاء ينوب عنهم
أولاً ولما قال تعالى وأتبعوا الصبي الآية **قال** والمفسر الذي ارتكبه الديون والمريض المحنون عليه
بما زاد على الثلث والعبد الذي لم يردن له في التجارة هذا هو النوع الثاني وهو الحجر لصلحة الغير في الغلس
لحق أصحاب الديون فلا يصح بيعه وأعتاقه وكتاتبه رهنه على الأظهر وكذا جميع التصرفات
المعقودة المال الموجود حال التصرف لأنه يصرف بفوت حق الغير فلا ينفذ فيه تصرف ولا إبطال بأيد
الحجر وأما حجر المريض فإنه لحق الورثة فيما زاد على الثلث بعد الديون ولا يجوز عليه في ثلث ماله
ولا اعتبار بحاله الموت على الصحيح لا بوقت الرصصة فلو أوصى بأكثر من ثلث ماله ولا وازن له فهي
باطلة بالنسبة إلى الزايد على الثلث ويصح في الثلث لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله أعطاكم عند
وفاتكم ثلث أموالكم زيادة في أعمالكم وإن كان له وارث سباني وأما كون الرهن محروفاً فلا بد
منه وبأنه باق في الرصصة إن شاء الله تعالى وأما الحجر في العبد فلا محل سببه فلا يصح منه بغير إذن

مولا له لا مال له ولا ولاية فلهذا لا يصح تصرفه واهل الشجر انشا منها حجر الموتى لاجل المسلمين
ومنها حجر الرهن لاجل الرهن ومنها الحجر على السيد العبد للمبايعة الحق المحني عليه ومنها الحجر على
الورثة في التركة لحق البت وحق اصحاب الحقوق ومنها الحجر على المتع من اعطاء الديون اذا كان
ماله زائدا على تدرايون وطلبه المستحقون ذكر الرافعي في باب الفليس ومنها اذا نسخ المشتري
ببيع كان له حصة المبيع الى قبض الثمن ويجوز له الرجوع في بيعه والحالة هذه ذكره الرافعي في حكم
المبيع قبل القبض عن المتولي واقفه ومنها الدار التي استقلت المعتد ان يعتد منها له الحجر ذبيحتها
لتعلق حق المراءة بها اذا كانت عدتها بالحمل او لا تزالان المدة عن معلومة قاله الاصحاب ومنها الحجر
على من اشترى عبدا بشرط الاعاق فان له لا يصح بيعه لان العتق مستحق عليه ومنها الحجر على السائر
في العمى التي استاجر شخصاً على البول فيما ذكره الرافعي في حكم المبيع قبل القبض وفي غيره ذلك وذكره
غيره بالكتاب والله اعلم **قال** وتصرف الصبي والمجنون والسفيه عن صحيح لا يجوز وتصرف الصبي
ومن في معناه والمجنون ومن في معناه في المالم لا عدم صحة التصرف هو فائدة الحجر نعم يصح تدبير
الصبي وصيته في وجدة لانه يعود فائدة ذلك عليه بعد الموت واما السفيه فكذلك لا يصح تصرفه
ولا لمطل فائدة الحجر فلا يصح بيعه ولا هبته وكذا نكاحه بغير اذن الولي وكذا لا يصح عقده
وكتابته وفي وجبة ينفذ عتقه في رخص موته تعلسا الحجر الرضوي وجدة انه ينفذ تصرفه في وضع
الاولي فيه ولا وصي ولا حاكم الى ان يلحقه نظرا لا فيضرب عليه الحجر ولو اشترى ثمن في ذمته
لم يصح على الصحيح ولو طلق او خالع صح ابا الطلاق فلا الحجر يتأمله لانه ليس بالمال وفيه نظر من
جهة ما يلحقه من نفوت الاستمتاع وتغير المهر واجاب القاضي ابو الطيب عن هذا بان يسري
ولا ينفذ عقده وفيه نظرا ايضا واما الخلع فلانه اذا صح الطلاق من محجنا نصته يحصل عوض
اولي واذ امتنع تصرفه هو لا تصون الادلية للانية الكريمة واولا بالاجماع ثم ابوالاب وان
علالانه ككتاب في التوزيع فكذا في المال ثم الوصي ثم الوصي ثم الحاكم لقوله صلى الله عليه وسلم
السلطان ولي من لا ولي له وهذا يشترط في الاب والمهر العادلة قال العرافيون لا بد من العادلة الظاهر
في اشتراط العادلة الباطنة وجهان قال النووي ينبغي ان يكون ارحمها عدم الوجوب والله اعلم
قلت نقل الامام عن المنين الى التحقيق انه كولاية النكاح والمذهب في النكاح انه لا يملك وفي التهمة
ان العادلة معبرة في حفظ المال بلا خلاف فلا يمكن الفاسق من حفظه وقد قال الرافعي لو
منعنا نزع المال منها ذكره في باب الوصية وهذا كله في الابد الجرد اما المحكام فشرط
العادلة بلا نزاع فلا يلي قصاصة الرشي اموال المذكورين ومن قد رعى مال يميم وجب عليه
حفظه بطريقه فلو دفعه الى قاض من هو لا قصاصة الرشي الذين قد تحقق منهم دفع اموال الصفا

الى الاموال المحرقة عاصرا ثم صان له سلط هذه الفتنة على ائلافه والله اعلم **قال** وتصرف الفليس
يصح في ذمته دون اعيان ماله الفليس من عليه ديون حاله زائدا على تدرايمه ومجر عليه للمالك رد
بطريقه ومنهم من يقول سبوا العزما اذا حجر عليه تعلق حق العزما بما له سواء كان المال عينا
او ديناً او منفعة فلا يصح تصرفه في المال ولا لمطلت فائدة الحجر فلو باع سلما او اشترى في ذمته
مهل يصح قبله كالكسفية والصحيح الصحة اذ لا ضرر على العزما في ذلك وكذا يصح طلاقه
وجعله اولي لانه تحصيل ربيع نكاحه واقتصاده واستقاطه القصاص لانه لا تعلق لذلك
بالمال لا نفوت على العزما ولو اقر الفليس بعين ارباب رجب قبل الحجر فلا يظهر قبوله في حق العزما
مباشرة على المربع ولا ضرر في حقه اكثر منه في حق العزما فلا ينهم في هذا القول ولو لم يطلب
طلب العزما خليفة على ذلك لم يخلف لانه لو امتنع لم يقد امتناعه شيئا اذ لا يقبل رجوعه وتقبل
لا يقبل اضراره في حق العزما لانه فيه ضرر ايم ولا يملك ما وطى المقوله قلت هذا القول قوي ويروى انه
لور من عينا ثم اقر بها فانه لا يقبل في حق الرهن والافها الفرق والفرق تبعاطيه ضمني والاف
ان يقال ان كان الحجر عليه موثوقا بدينه قبل وان كان غير موثوق وقد عرف منه الغنية والكل
الاموال بها فالجدة عدم عظم قبوله وتبقى الغنية سرحة والله اعلم **قال** وتصرف الموصي فيما اراد على
الثالث موثوقا على اجازة ورثته من بعده تصرف الموصي في ثلثه جائز فاذا كان البراءة يعرف
رصى الله عنه اوصي النبي صلى الله عليه وسلم بثلث ماله في القدر الزايد على الثلث ولا يطل بيه خلان
الرايح لا يطل ويوقف على اجازة الورثة فان اجازوها صح ولا فلا لانه وصية صادرة ملكه و
وانما تعلق بها حق العزما ناشد بيع الشقص المشفوع وقول الشيخ بعده يعني موته فلا نصيب الاجارة
والود كالموت اذ لا حق للورثة قبل الموت فاشبهه عفو الشيع قبل المبيع وايضا يجوز ان يصير
الوارث الا ان غير وارث عند الموت والله اعلم **فزع** حسن كثير الوقوع اذا اجاز الوارث ثم قال الخ
لا يطلعت ان المال قليل قد بان خلافه فالقول قوله مع يمينه انه لم يعلم لانه لا صل عدم العلم
بالقدار مثاله ان يوصي بالنصف فيجوز الوارث ثم يقول لقلت ان التركة ستة الا ان فسحت
بالف بيان انها ستون الفا فلم اسمع بعشرة فاذا خلق نفدت الاجارة فيما علمه وهو الف فباخذه
الوصي له مع الثلث والباقي للوارث وجهه انه استقاط حق عن عيني فلم يصح مع المبالغة
كالهبة فلو اقام الموصي له يمينه يعلم الوارث بقدر التركة لزمت الاجازة ولو قال طفت
ان المال كثير قد بان خلافه فقولان وصوه المسئلة ان يوصي بعد لزيد من الثلث فيجوز
الوارث ثم يقول طفت ان المال كثير فيكون البراءة من قيمته على الثلث يسري فان المال
قليل وان العبد اكثر من التركة ولم ارض بذلك اذ قال ظهور دين لم اعلم في قول يقبل

تولد المسئلة الاولى فينفذ في التملك وفي القدر اليسير الذي لا يتعدى ان لا يقبل
هنا ويلزم الوصية في جميع العبد لان الاجارة هنا وقعت بمقدار معلوم وانما حصل للمهدي غيره
فلم يتدخ في الاجارة وفي المسئلة الاولى للجهل حصل في اجارة فاقربتها والله اعلم
قال وتصرف العبد يكون في ذمته يتبع به اذا عتق العبد اذ لم ياذن له سيده في العتق لا يصح
شراؤه على الراجح لانه لا يمكن ثبوت الملك له لانه ليس اهلا للملك ولا لسيده يعوض في ذمته
لان لم يرض به ولا في ذمته العبد لما فيه من حصول احد العوضين لغرض من يلزم منه العوض الاخر
وتبيل يصح لانه متعلق بذمته العبد ولا يجر للسيد على ذمته قال الامام لا احتكام السادات
على ذم عبيدهم حتى لو اخرج عبيده على ضمان او شراي في متاع لم يصح وهذا القول نسبة الماوردي
والقاضي ابو الطيب الى الجمهور يغلي الراجح يسترد الباع المبيع سواء كان في يده او يد السيد
او باعه العبد لانه بان على ملكه بالكه لانه لم يصح المبيع ومونة الرد على من في يده العين تلو
تلف في يد العبد لزم منه الضمان ونفذ بذمته حتى لا يطالب الله بعد العتق لانه وجب برض صاحب
المق ولم ياذن فيه السيد والقاعدة المفردة فيما يتلفه العبد او يتلف تحت يده وان ما لم يرض بغير رض
مستحقه كالغصوب يتعلق بريقته ولا يتعلق بذمته في الاظهر وبالزعم برضى المستحق فان
اذن فيه السيد كالصداق تعلق بالزمن والكسب وان لم ياذن فيه السيد كسلة الشرا فخلق بنية
فقط لا بالكسب ولا بالرقبة وعلى هذا المجلد كلام الشيخ واقتراض العبد كسراه في جميع ما مر
لانه عقد معاوضة مالية نكاه كالشراي ولو اذن له السيد في التجارة صح وتصرف بالاجماع قاله
الوافي ويكون التصرف على حسب الاذن والله اعلم **قال فصل** ويبيع الصلح مع الاقرار
في الاموال وما انضى اليها وهو نوعان ابراء معاوضته فالابرا اقتصار من حقه على بعضه
ولا يجوز فعله على شرط والمعاوضة عدوله عن حقه الى غيره ويجوز عليه حكم البيع الصلح
في اللغة قطع المنازعة وفي الاصطلاح هو العقد الذي تنقطع به خصوصية المتخاصمين والاصل
فيه الكتاب والسنة قال الله تعالى والصلح خير وفي السنة المطهرة قوله عليه الصلاة والسلام
الصلح جائز بين المسلمين رواه الحاكم وقال انه على شرط الشيخين وفي رواية الاصل احد
حوائا ارحم حالا وهذا الحديث بهذه الرواية رواه ابن حبان في صحيحه والترمذي وقال
حسن صحيح اذا عرفت هذا فالصلح تارة يقع مع الانكار وتارة مع الاقرار فالصلح مع الانكار
باطل ومع الاقرار صحيح وهو كما ذكر الشيخ نوعان ابراء معاوضته وصورة الابرا بلفظ الصلح
وتسمى صلح الخطيئة بان يقول صاحبك عن الفان الذي لي عليك على حسن ما به فهو ابراء غير
عن بعض الدين بلفظ الصلح وفيه وجهان الاصح الصحة في اشتراط القبول وجهان كالراجح

بين قال من عليه دين وهبته له لا يصح الاشتراط لان اللفظ بوصفه يقتضيه ولو صلح من ان
على حسن ما به معينه جري الوجهان وراى امام الحرمين العباد هنا اظهر ويشترط قبض الخنباية
في المجلس كمان المهاج وغيره ولا يشترط تعيينها في نفس الصلح على الاصح ولو صلح من الفان رجل
او عكسه فباطل لان الاجل لا يملك ولا يملك ولا يملك ولا يملك هذا الصلح على شرط لانه امر بالغيب
الا براد وتعلق بالاجل لا يصح والله اعلم النوع الثاني صلح المعاوضة وهو الذي يجري على غير العين
المداواة بان ادعى عليه دارا مثلا فاقره له بها وصالحه منها على عدا اداة او ثوب فهذا حكمه
كما قال الشيخ حكم البيع وان عقد بلفظ الصلح نظر الى المعنى وتعلق به جميع احكام البيع
كالرد بالعيب والاخذ بالشفعة والمنع من التصرف قبل القبض والقبض في المجلس ان كان الصلح
عليه والمصلح عنه ربويا متقين في علة الربا واشتراط التساوي في بيعا والشرع ان كان حرجا
باحدا او يفسد بالغير والجهل بالشروط الفاسدة كفساد البيع ولو صلح من معا على منفعة
دار اداة مزة معلومة جاز ويكون هذا الصلح اجارة ثبتت فيه احكام الاجارة ولو صلح
على بعض العين المدعاة كمن صلح من الدار المدعاة على نصفها او ثلثها او من البعير من
على احدها او من الغنمين كذلك فهذا صفة بعض الداعي لمن هو في ذمته فيستحق لصحة الهبة
القبول ومضى زمان يمكن فيه القبض ويصح هذا بلفظ الهبة وما هو في معناها وفي صحة
بلفظ الصلح وجهان الصحيح الصحة ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع وقول الشيخ في الاموال هو
كما ذكرنا وتولد منها انضى اليها كما اذا ثبت له قصاص نصالح عليه بلفظ الصلح وان
صلح بلفظ البيع فلا واما ما ليس بالولا يوك الى المال كحد القذف والله اعلم **قال** ويجوز
للانسان ان يشترع روثا في طريقه فانفذ لا تستصير المارة به ولا يجوز في الدرب المشترك
الا باذن اهل الدرب ويجوز تقديم الباب في الدرب المشترك ولا يجوز تأخيره الا عند اذن
المشرك اعلم ان الطريق قسمان نافذ وغيره فالنافذ لا يختص باحد بل لكل الناس يستحقون
المردونه فليس لاحد ان يتصرف فيه بما يضر بالمارة كاشراع جناح وبناء سابط لان الحق
ليس له فان فعل هذا لكل احدا ان يهدمه وجهان حكاهما ابن الرفعة في المطلب وقال
الاشبه ان ذلك للحاكم لما فيه من ترفع القننة فان لم يضر بالمارة جاز ان لا ضرر ويشترط
ان يعلمه بحيث يمر الماشي متصفا قال الماوردي وعلى راسه ما عمل به قال ابن الرفعة في
المطلب وهو الاشبه هذا ان اختص بالمشاة فان كان يمر فيه القربان والقوافل فيرفعه
بحيث يمر البعير وعليه الحارة وخزها والاهل في حواجز الاشراع انه عليه الصلاة والسلام
نصب بيده الكريمه من اثار في دار عمه العباس رضي الله عنه رواه الامام احمد في مسنده

احال على القدر

فلا يصح عليه
يجوز في

والبيهقي والمحاكم وكان شارعا الى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما ورد النص في الميزاب
فتساعله الباقي واعلم انه يشترط في المشرع ان يكون مسلما فان كان دينيا لم يجز له الاخراج
الى شوارع المسلمين على الاصح في زيادة الرخصة لانه كاعلا النبأ على المسلمين اذ بلغ قال ابن الرقعة
وسلوكم طريق المسلمين ليس عن استحقاق بل بطريق التبع للمسلم ولو كان الشارع موقوفا
فما حكمه هل هو كالمملوك ام لا توقف فيه ابن الرقعة وفيه اطلاق الشيخ انه لا فرق وقول
الشيخ ويجوز ان يشرع اي يخرج جبا خا وحزن ذلك للعلم به ويؤخذ منه انه لا يجوز غيره
كتبا دكة وعزم من شجرة وهو كذلك ان صر بلا اخلان وكذا ان لم يضر على الرابع نعم يجوز
ان يفتح الابواب في الشوارع كغيرها من الفالح والله اعلم **قوله** يحرم على الامام او غيره ان يصالح
على اشراج الجباخ لله الهوا لا يفر بال عقد وانما يتبع القوار ولا بد ان صر لا يجوز تعلمه وان لم يضر فالجرح
يحقه وما يستحقه الانسان في الطريق لا يجوز اخذ العوض عنه كالمردد والله اعلم واما الدرب
المسدود اذا كان مشتركاً فيصير على غير اهل الدرب ان يشرع اليه جبا خا فيغير اذ نعم كان ملككم كذا
علله الاصحاب قلت ونقضه انه لا يجوز لغير اهل الدرب الدخول فيه بغير اذنه واجاب الامام
ان الدخول للغير مستفاد من قرآن الاحوال قال الاسناني ومقتضى هذا الجواب انه لا يجوز للدخول
اذا كان في المستحقين يجوز عليه لان الابطحة متعده منه ومن وليه وقد توقف ابن عبد السلام
ايضا في الشرب من انهارهم وغيرها وقال القاضي حسين ليس لاحد ان يجلس في درهم بغير اذنه
والله اعلم وتقول الشيخ لا يارد اهل الدرب اعم من الاجاب ومن اصحابه وهو كذلك لان الاملاك
المشتركة هذا شأنها لا يجوز التصرف فيها الا باذن بقية الشركاء ولهذا يحرم على الشريك ان
يترب الكتاب من المحيط المشترك الا باذن الشريك واعلم ان اهل الدرب المسدود من له باب نافذ
فيه لا بد هو الذي يستحق الانتفاع ويستحق كل واحد من باب داره الى راس الدرب دون ما يلي اخر
الدرب على الصحيح لان ذلك القدر هو محل تدرده وباعدا ذلك هو كالأجنبي منه فاذا اراد
ان يفتح بابا الى داخله منع الا برضاهم وان اراد ان يخرجه الى راس الدرب فله ذلك لانه ترك
بعض حقه بشرط ان يسد الاول واعلم ان وضع الميزاب لفتح الباب ثم حثت منع الشخص من فتح
باب فافصله اهل الدرب بالصح لانه استناع بالارض بخلاف اشراج الجباخ كما سوي الفزع والله اعلم
قوله الشخص منع طائفة في ملكه كمن شاد لا يجوز عليه ولو اراد ان يفتح بابا في الدرب ويسد
فعله ذلك بغير رضي اهل الدرب وجهان احدهما لا كالمالك قال انما التذانية من ذهب ولا يستعملها
فانه يمنع من ذلك والراجح في الباب الجواز دون الاراني لانه لو اراد ربح حايطه لكان له ذلك
فهذا الوجه والله اعلم **قال** وشرايط الموالة اربعة رضي المحيل وقبول المحتال وكون الحق مستقرا في

الزمان

الذمة وانفاق ما في ذمة المحيل المحال في الجنس والفرع والمطلوب والتاجيل وبما ذمة المحيل
للموالة يقع لها وحكي كسرها وهي في اللغة الانتقال من قولهم حال عن العهد اي انتقل وهو
في الاصطلاح انتقال الدين من ذمة الى ذمة وحقيقتها بيع دين بدين واستثنت من بيع الدين
بالدين لسير الحاجة والاصل فيها الاجماع وما رواه الشيخان انه عليه الصلاة والسلام قال مطلق
العتق طم اذا اتبع احدكم على ملي فليبعه وفي رواية اذا احيل احدكم على ملي فليجدر رواه الامام
في مسنده والبيهقي وقوله اتبع بضم الهاء وسكون التاء وقوله فليبعه قال بعض المحققين
ان تاء مسنده وقال النووي في شرح مسلم الصواب المعروف بتحقيقها وقوله على ملي هو بالهزة
والطلا طالة المدانصة واشترط الشيخ لصحتها هذه الاربعة وهي ثلاثة لان رضي المحيل والمحتال
شروط واحد ووجه اشتراط رضا المحيل ان الحق الذي عليه له تضاره من حيث شأ وجهه رضي
المحتال انه حقه في ذمة المحيل فلا ينتقل الا برضاه كما ان الاعيان لا تبذل الا بالتراضي ويؤخذ
من كلام الشيخ ان رضي المحال عليه لا يشترط وهو كذلك على الاصح لانه محل التصرف فاشبه
العبد المبيع وان الحق للمحيل فله ان يستوفيه بنفسه وبغيره والله اعلم الشرط الثاني كون الدين
مستقرا على ما ذكره الشيخ واشترط الاستقرار ذكره الرافعي عند ما اذا احال المشتري
البائع بالثمن وقال لا يكفي لحصة الموالة لزوم الدين بل لا بد من الاستقرار لان دين السلم لا يتم
مع الاصح لا تصح الموالة به ولا عليه لكنه قال هنا القسم الثاني الذي لا يتم تصح الموالة به وعليه
قال النووي بعده اطلق الرافعي صحة الموالة بالدين اللزوم وعليه ان تبدأ بالقبول وليس كذلك
فان دين السلم لا يتم ولا تصح الموالة به ولا عليه على الصحيح وبه قطع الاكثرين قلت قد انقضا
على تصحيح الموالة بالثمن رضي الجبار وعليه مع انه غير لازم فضلا عن الاستقرار الا الله يقول
الى اللزوم واما بعد بصي الخيار وقبل قبض المبيع فالمذهب الذي قطع به الجمهور انه يصح الموالة
به وعليه مع انه غير مستقر لموازاة المبيع فلا يستقر الا قبض المبيع وكذا يجوز للموالة
بلا جرة وكذا بالصدق قبل الدخول والموت ويؤخذ ذلك بل صدور اصل الرخصة في اول الشرط
نقال الثاني كون الدين لازما او يصير الى اللزوم والله اعلم **قوله** اذا اشترى شخص شيئا
ثم احال البائع بالثمن على رجل ثم علم المشتري بالمبيع عيبا فادى ما فزده به او تقابلا ونحوها
في بطلان الموالة خلافاً منقشرا المذهب اطلاقا وسواي ذلك بعد تبين المحتال للموالة ام لا
على الاصح ولو احال البائع على المشتري بالثمن لشخص فالمذهب انها لا تبطل سوا قبض المحتال
قال الموالة من المشتري ام لا والفرق بين الصورتين ان في الصورة الثانية يعلق الحق بثالث والله
اعلم الشرط الثالث اتفاق الدينين يعني المحال به والمحال عليه في الجنس والقدر والمطلوب

ان يرجع عليه رجوع الحديث وكذا ان الملق على الراجح لانه المقار فان قيل ما الفرق بين هذه
وبين ما اذا قال لشخص اعسل ثوبي ونحو ذلك بلا شرط فان للراجح هناك ان يستحق اجرة
فالفرق ان المساعدة في المنافع اكثر من الاعيان والله اعلم واعلم انه انما يرجع الضامن والمودي
اذا اشهد بالاداء رجلين او رجلا وامراة وكذا يكفي واحد لحليف معه في الراجح لانه يمكن
للاشهاد ان لا يشهد فلا يرجع ان ادى في غيبة الاصيل وكذبه اعني الاصيل وكذا ان صدق
الاصيل على الراجح لانه لم يرد ما يستفاد به الاصيل الا ترتيبا للمطالبة باقيه وحمل الخلف اذا سكنت
الاصيل عن قوله اشهد فان امره به وتركه لم يرجع بلا خلاف وان اذن له في ترك الاشهاد يرجع
قوله المودي في الجرح ولو صدق الضامن في اد المضمون له وادى بحضرة الاصيل رجوع على المذهب
اما في الاولى فليست سقط الطلب بقرار صاحب الدين واما في الثانية فلان التقصير من الاصيل لانه لم
يحط لنفسه بخلاف غيبته والله اعلم **قوله** اذا طالب المضمون له الضامن فهل للضامن مطالبة
المضمون عنه ليخلصه نظر ان ضمن باذنه فله ذلك قياسا على رجوعه ويعني بخلصه ان يودي
دين المضمون له ليس الضامن فلو لم يود فهل للضامن حبسه وجهان احدهما في الواقع لا يحبس
وتعده ان الرقعة على ذلك وزاد انه لا يرسم عليه ايضا قاله السني وفيه نظر والله اعلم **قال**
يصح ضمان المجهول ولا ضمان ما لم يجب الا ذكر المبيع اما ضمان المجهول فلا لأنه غير راسخ منه
عنه واما ضمان ما لم يجب فلان الضامن توقعه بالحق فلا يسبق وجوب الحق كالشهادة وصورة ذلك
ونحوها كما اذا قال بع فلا تأو على ضمان الثمن اترضه وعلى ضمان بقوله ويستتبي من ذلك ضمان
درك البيع على المذهب لان الحاجة داعية الي ذلك لان للعاطلة مع من لا يعرف كثيرة وخاف
المشتري ان يخرج البيع مستحقا ولا يظفر بالبيع فيفوت عليه ما بذله فاحتاج الى التزيق بذلك
وقيل لا يصح لانه ضمان ما لم يجب وجوابه انما يشترط في صحة قبض الثمن بيمين الثمن ان خرج
المبيع مستحقا فيقول ضمانت لك عهدة الثمن او دركه او خلاصك منه فلو قال ضمانت خلاص
المبيع لم يصح لانه لا يستقل خلاصه بعد ظهور الاستحقاق نعم لو ضمن عهدة المبيع ان اخذ بالثمن
لا حل بيع سابق صح قال ابن الرقعة في المطلب والمضمون في هذا الفصل ليس هو رد العين
والا لكان يلزم ان لا يجب قيمته عند التلف بل المضمون انما هو باليمين عند تعدد رده حتى لو كان
الاستحقاق والثمن في يد البائع لا يطالب الضامن بقيمته قال وهذا لا يتك فيه والله اعلم
قال فصل في الكفالة بالبدن جازية اذا كان المكفول به خادما في المذهب صحة كفاة
البدن لا طباق الناس على ذلك لا حل ميسر الحاجة اليها ولا يشترط العلم بقدر ما على المكفول
لانه تكفل بالبدن لا المال ويشترط كون الدين بما يصح ضمانه والذهب صحة كفاة بدن من

عليه عتقة لا ادى كخصاص وحدت ذن لانه حق لا رزم فاشبه المال واما ان كان عليه حله تعالى فلا
تصح الكفالة ببدنه وعن هذا الحذر الشيخ بقوله حق ادى روحه عدم الصحة انا ما وردن بسترها
والسعي في اسقاطها ما امكن والقول بالصحة ياتي ذلك وكما تصح الكفالة ببدن شخص كذا تصح
كفالة الكفيل بل كل من رغب عليه حضوره لم يلزم الحكم عند الطلب لحق ادى او رغب على غيره
احضاره صحته كما انه حتى تصح كفاة بدن غائب ومحبوس وميت ليخص ويشهد على صورته
اذ المبرور نسيبه وحمل هذا المبرور بدن من فان ذلك تصح كفاة البدن سواء اقيم له ثمن ان عين مكانه
والسليم يمين والاوجب التسليم في مكان الكفالة لان الفرق يقتضي ذلك واذا سلم المكفول في
مكان التسليم يبرئ من الكفالة بشرط ان لا يمنع مانع بان لا يكون هناك ظالم يقبله عليه وباحذه
بالفهر ولو حضر المكفول فلا يبرئ الكافل حتى يقول المكفول سلمت نفسي عن جهة الكفالة ولو غاب
المكفول وجعل الكافل مكانه لم يلزم احضاره لانه لا يمكن ذلك لا يكلف نفسا الاوسعها
يلزمه ويحمل قدر الحاجة فلو بان المكفول لم يطالب الكفيل بالمال لانه لم يضمنه حتى لو شرط في
الكفالة انه يفرم المال ان فان تسليمه بطلت الكفالة وصورة السلة ان يقول كفلت بدنه بشرط العزم
او على ان اعزم والله اعلم **قال فصل** في الشركة خمس شرائط ان تكون على ناس من الدراهم
والناتية وان يتفقا في في الحبس والبيع وان يخلط المالكين وان ياذن كل واحد منهما صاحبه في التصرف
وان يكون الزوج والمضمران على قدر المالكين الشركة في اللغة الاختلاط وفي الشرح عبارة عن ثبوت
الحق في الشيء الواحد لشخصين فصاعدا على جهة الشروع والاصل فيها قوله صلى الله عليه وسلم
يقول الله تعالى اننا نالت الشريكين ما لم يحن احدهما صاحبه فاذا خافه خرجت من بينهما ومعاها ان
تنزع البركة من مالهما رواه ابو داود والحاكم وقال صحيح الاسناد ثم الشركة انواع يذكروا عن
احدها شركة الابدان وهي باطلة كشركة المالكين وما بالخرين لكون نسبهما بينهما سواء
كان متساويا او متفاوتا وسواء اتفق السبب كالولد لأم وللمطابقين او اختلف كالخياط والرفا
ودرجة بطلانها ان كل واحد منهما متين بدينه ومناقعة فيخص نفوا يده كما لو اشتركا
في ما شينهما وفي ميمه ليكون الدر والنسل بينهما وجوز شركة الابدان عن اتحاد الصنعة
مالك وجوزها ابو حنيفة مطلقا ودللنا عليها ما سلناه من الامتناع في الاصطلاح والاختلاف
النوع الثاني شركة العنان وهي صحيحة للحديث السابق والاجماع يستفاد على صحتها وفي ما حذره
من عنان الدابة لا استواء الشريكين في ولا يذ الشفع والتصرف واستحقاق الدخ على قدر المال
كما استواء طرفي العنان ثم لصحتها شروط احدى ان تكون على ناس من الدراهم والناتية والاجماع
يستفاد على صحتها في الدراهم والناتية نعم في جوازها على الفسوخ وجهان احدهما في زيادة الرقعة

المعراز ايضا والثاني كالفراض ثم هذا المختص بالدرهم والدينار بل يجوز عقد الشركة على مثل
منصح في التبع والشعير ونحوهما لان المثل اذا اختلط بحسبه ارتفع التمييز فاشبه التدين ولهذا
لا يجوز الشركة في التقومان لعدم تصور الخلط الثاني للتمييز ولهذا القول احد المتقنين اوجهه
عقود فاستبعدت الشركة لذلك والاخذ احد الشريكين من مال الاخر بلا حق لو صحنا الشركة
في التقوم الشرط الثاني ان يتفقا في الجنس فلا يصح الشركة في الدرهم والذهب وكذا في الفضة
فلا يصح في الصالح والمكسرة للتمييز فيها الشرط الثالث الخلط لان المال قبله التمييز فيه حاصل
ويشترط في الخلط ان لا يبقى معه تمييز وينبغي ان يتقدم الخلط على العقد ولا ان فلو اشتركا
في ثوبين من غزله واحد والصانع واحد تصح الشركة لتمييز احدهما عن الاخر وعدم معرفة
كل منهما ثوبه ونحوه له اشتباه ويقاس بهذا امثاله ثم هذا الخلط انما يقع عند افراد المالين
اما لو كان مشاعا كان اشتراكه معا على الشيوع او وراثه فانه كان حصول المقصود
وهو عدم التمييز الشرط الرابع الاذن منها على التصرف واعلم ان تصرف الشريك كتصرف الموكل
تلا يصح بغير نقد البلد ولا يبيع بالاجل ولا يبيع ولا يشتري بغير فاضي وكذا لا يبيع
الا باذن شريكه الشرط الخامس ان يكون الزمخ على المالين سواء تساوا في العمل او تفاوتا
لانه لو جعلناه شيان الزمخ في مقابلة العمل لا اختلط فقد الفراض بعقد الشركة وهو مشروع
ولو شرط التسوي في الزمخ مع توافر المالين بسند العقد لانه محال ان يوصوع الشركة ويرجع
كل واحد منهما على صاحبه باجرة عمله كالفراض اذا سدد فانه يرجع العامل باجرة عمله
والتصرف نأخذ لوجوده الاذن والزمخ يكون على امتد والمالين وكذا المفسران كالمزخ يوحده
من كلام الشيخ انه لا يشترط تساوي المالين وهو كذلك على الصحيح وقال الانطاكي شروط
تساويهما الصحة الشركة وهو ضعيف والله اعلم **قريع** الجلية في الشركة في غير المتليات من
التقومان ان يبيع كل واحد منهما بعض عرصه بعض الاخر ويتقايضا ثم باذن كل منهما
للاخر في التصرف والله اعلم **قال** ولعل منها منحي شاري ما ان احدهما يطلب عقد
الشركة جاز من الطرفين فلكل واحد منهما نصيبه متى مثاله عقد ارقا كان جاز
كالوكالة وكما انه لكل منهما نصيبه فلكل منهما عزم نفسه وعزم صاحبه فلو قال احدهما
للاخر عزمك انصرف وبقي العازل على حاله ولو بان احدهما انقضت كالوكالة والمليون
والاغا كالوالمليون وجهه من اهلية التصرف والله اعلم **قريع** لخص دابة ولا حزيت ولا اخر
طاحونه واحدا لشره فلو اشتركا هذا ابدانه وهذا بيته وهذا حجره وهذا ابعده على ان
مانع من الطرفين شركة في فاسدة والله اعلم **قريع** يد كل واحد من الشريكين بدامانة

عالم المستوع

والمستوع نادى ادعى رد المال الى شريكه قبله كذا الوادعي بلنا او خسارة صدق فان و
استد التلقا الي سبب ظاهر لم يلج بالبينة نأذا انما سبب صدق في دعوى التلقا به ولو
ادعى احدهما خيانة صاحبه لم يصح حتى يبين نذر باخا ن به والقول قول المتكبر بمبينة والله اعلم
قال فصل في كل باجان للامسان ان يتصرف فيه بنفسه جاز ان يوكل منه او يوكل
الوكالة بتفويض الوار وكسرها وهي في اللغة تطلق على التوقيض وعلى الحفظ ومنه حسبا
الله ونعم الوكيل وفي الاصطلاح تقيض ماله مغله ما يقبل النيابة الى غيره ليحفظه في حال حياته
والاصل فيها ما يفتوا احدكم بوقفكم هذه الى الدينونة الا به وغيرها من السنة حديث حرة
البارقي المتقدم رحدث عمرو بن اسيد الصوري بلاء وكله رسول الله صلى الله عليه وسلم في قول
نكاح ام حليمة بنت ابي سفيان وغير ذلك واجمع المالكون على جوازها بل قال القاضي
حسين وغيره انها مندوب اليها لقوله وتقادوا على البر والتقوى وفي الحديث والله في عون العبد
ما دام العبد في عون اخيه واستد الحاجة الى التوكيل ماله يفي اذا عرفت هذا مشروط الوكالة
ان يكون الموكل بكسر الكاف يصح منه مباشرة ما وكله ما يملك او اولا به كالا ب والمعدان
لها ان يوكلا فان كان لا يصح منه ذلك فلا تصح الوكالة فلا تصح وكالة ولا يجوز ولا المرأة
والحرم في النكاح وكذا لا يصح توكيل الفاسق في تزويج ابنته لانه لا يلي نكاحها بنفسه
فلا يوكل كما ان الحرم لا يجوز ان يعقد نكاحه فلا يوكل من يعقد له في حاله الاحرام ولو وكل
من يعقد له بعد التحلل او اطلق الوكالة صحته كذا قاله الرافعي في كتاب النكاح فلو قال اذ التحلت
تقدرك لنتك فهو تعليق وكالة والصحيح عدم صحتها والضايط في صحتها كما قاله الشيخ لانه اذا
لم يصح تصوفه لنفسه وهو اقوى من التصرف للغير فلان لا يصح التوكيل اولا لانه اضعف وكما
يشترط في صحة التوكيل صحة مباشرة الموكل كذلك يشترط ان يكون من يصح تصوفه فيه
لنفسه فلا يصح توكيل الصبي والمجنون ومن في بعناها المعتوه والموسم والنايم والمغني عليه ومن شرب
ما يزيد عقله لحاجة ثم يستثنى ما اذا وكل شخص عبدا في قول نكاح امرأة فان يصح على الرابع
سواء اذن السيد ام لا اذا صرح على السيد في ذلك ومثل لا يبر من اذن السيد كما لا يقبل العقد لنفسه
الا اذنه والسفيه كالعبد والله اعلم **قريع** يشترط في الوكيل ان يكون عبدا نلو قال اذنت
لكل من اراد بيع دابة ان يبيعها لم يصح والله اعلم **قريع** لا يصح في العبادان البدنة لانه
المستود منها لا ابتلا والاحتيا روهو لا يجعل بفعل العبد ويستثنى من ذلك مساهل الحج وزرع
الاساخي وتغرة الزكوات وصوم الكفارات وركعتا الطواف في الاجيرا اذا صلاها بعتا
لطان الحج اما اذا وكل منها فقط فلا تصح الوكالة قطعاً صح به الرافعي في كتابه الوصية

ولم يلق بالعبادات الشهادات والايان ومن الايمان واللحان فلا يصح التوكيل في شي منها بالاختلاف
وفي الظاهر وجهان الاصح في الرد فيه وفي باب الوكالة انه لا يصح بشبه اليقين لكن صح الرافعي
في كتاب الظهار ان الغلب في الظاهر شبه الطلاق ومقتضاه تعليلنا يشبه اليقين لكن صحة التوكيل
وفي معنى الايمان الدور وعلق الطلاق وكذا في التدبير على المذهب فلا يصح التوكيل في هذه
الامور كلها والله اعلم **فزع** يشترط في الموكل فيه ان يكون معلوماً من بعض الوجوه
ولا يشترط علمه من كل وجه فان الوكالة جواز للحاجة منوع منها ولو قال وكنت في كل دليل
وكنت في كل اموري فكذلك لا يصح او نوصت اليك كل شي لانه عز وعظيم وان قال
وكنت في بيع اموالي وعقوتي ارقاي صح لفظة العز باليقين وفي معنى ذلك في تصاريه
واستخدام الودائع ويحذر ذلك ولا يشترط ان تكون امواله معلومة ولو قال في بعض اموالي
ويحذر لم يصح بخلاف ما لو قال ان فلاناً من ماله فانه يصح ويبي عنه قليل منه والله اعلم
قال والوكالة عقد جائز لكل واحد منهما منصفهما متى شأ وتفسخ بمت احدهما الوكالة
عقد جائز من الطرفين لانه عقد ارقاق ومن تمتد حوازه من الطرفين وكان الموكل قد يري
المصلحة في عزله لان غيره احق منه او بان يبدوله ان لا يبيع او لا يشتري ما وكل فيه
وكذا الموكل قد لا يتفرع لما وكل فيه فالزام كل منهما بذلك فيه ضرر ظاهر ولا اضرار
كما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وينسخ عقد الوكالة بمت احدهما لان هذا شأن العفو
الجائز ولا نه بالموت خرج عن اهلية التصرف بطلت ولهذا الوجه احدهما بطلت ولا عمل الجواز
على الاصح لعدم اهليته وكما تبطل الوكالة بالموت ونحوه كذلك تبطل بخرج الموكل منه
عن ملك الموكل كبيعته واعتاقه او فقده واستولده الجارية ولو زوجها كان عتاقه وكذا
لو اخرجها وان جازنا بيع المستاجر وهو الصحيح لان يري البيع لا يوجد غالباً لفظة الرغبات
في العين المستاجرة كذا نقله الرافعي عن المتولي واقرة والله اعلم قلت في هذا نظري هو
لان كثير من الناس ياكلون في بيع دورهم ودوابهم ويخرجونها لئلا يعطل عليهم منافع
اموالهم والتعليل بمنع الرغبة وان سلم الا انه ليس يحيطون بالصواب الرجوع الى عادة المبيع والله
اعلم **قال** والوكيل امن فيها لا يضمن الا بالتفريط الوكيل امن فيها وكل فيه فلا يضمن الموكل
فيه او تلف الا ان يفريط لان الموكل استامنه متضمنه ياتي بصحة تامينه كالمودع وكما
لا يضمن بالتلف بالتفريط كذلك قيل قوله في التلف كما في الامانة وكذا قيل قوله في ردعي
الرد لانه ان كان وكيلاً لا جعل مقدار المال المحض عز من المالك فاشبه المودع في العيني
لا بالعين نفسها ثم هل من شرط قبول الوكيل في الرد بقاء الوكالة قضية الملاقاة او انفي الوضعية

انه لا فرق

انه لا فرق في قوله فيما قبل العزل وبعده لكن قال ابن الرفعة في الطلب ان يقول قوله محله في
قيام الوكالة فان كان بعد العزل وهو نظير مسلفنا كذا قاله الاستاذي والله اعلم واعلم ان من صور
التفريط ان يبيع العين ويسلمها قبل قبض الثمن وان يستعمل العين وان يصحها في عجز حوزة وهل
يضمن بما خسر يبيع ما وكل فيه بالبيع منه وجهان والله اعلم **قال** ولا يجوز ان يبيع ويشترى
الا بثلاثة شروط بين المثل فقد اريدت البلدا ايضا يجوز الوكالة بالبيع مطلقاً وكذا في الشراء
فليس للوكيل بالبيع مطلقاً ان يبيع بدون من المثل ولا غير فقد حال ولا يضمن فاحش وهو ما لا
يحتل في الغالب لان العرف يدل على ذلك فهو بمنزلة التضييع علم الا ترى ان المتبايعين
اذ اطلقا العقد حل على النكاح الحال وعلى نقد البلد والله اعلم **قال** ولا يجوز ان يبيع لنفسه
ولا يشترى على موكله ليس للوكيل في البيع ان يبيع لنفسه وكذا الموكل ان يبيع لولده الصغير
لان العرف يقتضي ذلك وسببه ان الشخص حريص على طبعه على ان يشتري لنفسه رخصاً
ومرض الاحتياط في الزيادة وبين الغرضين مضادة ولا لو باع لانيه او ابنه البالغ فهل يجوز
وجهاً احدهما لا خشية الميل والاصح الصحة لانه يبيع منها الا بالثمن الذي لو باعوه لاجبي
لصح فلا محذور قال ابن الرفعة ويحل النع في بيعه لنفسه فيما اذا لم ينص على ذلك اما اذا
نص له على البيع من نفسه وقدر الثمن ونهاه عن الزيادة فانه يصح البيع قال واخذوا الموجب
القابل انما يتبع لاجل التهمة بدليل الجواز في حق الاب والجد والله اعلم واعلم ان الشرايينا ذكرناه
حكمه حكم المبيع والله اعلم واما سنده الاقرار فلا نه اقرار فيما يملكه والله اعلم **قال** فصل
في القرضين بان حق الله تعالى وحق المادي حق الله تعالى يجوز الرجوع عن الاقرار به وجه الادبي
لا يصح الرجوع عنه الاقرار لقلة الاثبات من قولهم توالتني بقولي الاصطلاح الاعتوان بالحق والاصل
فيه الكتاب والسنة واجماع الامة قال الله تعالى كونه اقراراً من بالقسط شهد الله ولو على انفسهم
والشهادة على النفس هي الاقرار وفي السنة اغدا انفس على امانة هذا فان اعترفت بارجحها
وداه الشيطان وكان الشهادته على الاقرار صحيحه فلا توارى له اذا عرفت هذا فاذا اقر من قبل
اقراره بما يوجب حده الله تعالى كالزنا وشرب الخمر والمخاربه بشبهه السلاح في الطرق والسرقة
الموجبة للقطع ثم رجع قبل رجوعه حتى لو كان استوفى بعض الحد ترك الباقي لقوله صلى
الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات وهذه شبهة لجواز صدقه في الرجوع ومن احسن
لانه قوله صلى الله عليه وسلم للماعز حين اعترف بالزنا اهلك قبلت فلو لا ان الرجوع
يحول الى كسر للتعريف به فأيده والله اعلم ان فائدة الرجوع في المخاربه سقوط حكم القتل
لا اصل القتل وفي السرقة سقوط القطع لا سقوط المال لانه حق ادمي ولهذا الاقرار انه

اكره امرأة على الزنا ثم رجع لم يسقط المهر ويسقط المهر على الذهب ولو قال زنت فلان
ثم رجع سقط خدام الزنا والاصح ان هذا القول لا يسقط الا بحد حق ادعي والفرق بين حقوق الله
تعالى وحق الادعي ان حق الله الكريم مبني على المسامحة بخلاف الادعي فان حقه مبني على
المسامحة ثم كيفيته الرجوع في الاقرار ان يقول كذبت في اقراري او رجعت عنه
او لم ازن او لا حد علي ولو قال لا حد وفي نكاحي بزوج علي الراجح لاحتمال ان يريد ان يعفي
عنه او حتى يقضي دينه او غيره لك قال المارديسي سال فاذا بين عمل عماده ولو قال بعد
شهادة الشهود على اقراره ما اقررت قيل هو كقول رجعت والاصح ليس بزوج وطرد
الرجحان في قوله ما كاذبان والله اعلم **قريع** هل يستحب للمقد الرجوع وحيث رجع الزاني
الاستحباب كما يستحب له ان لا يقر ومنهم من قال ان تاب ندب له العتمة والاندب له الاقرار
والله اعلم **قريع** اقرب الزنا ثم قال حددت في قول قوله في الحداحتمال ان في الجور للزاني ولو
اقرار الزنا ثم قامت البينة بزناه ثم رجع في سقوط الحد وحيثان ولو قامت البينة ثم اقر ثم رجع
عن الاقرار لم يسقط وقال ابو اسحق يسقط والله اعلم **قريع** اقرب الزنا وهو من يرجع ثم رجع
فتنكر شخص بعد الرجوع عن الاقرار فهل يجب عليه القصاص فيه وحيثان نقلها ابن حجر رجع
عدم الوجوب لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع والله اعلم **قال** رجع صحح الاقرار
الذي لا تشرائط البلوغ والعقل والاختيار وان كان بالاعتقوب فيه الرشيد وهو شرط رابع
اقرار الصبي والمجنون لا يغني عنهما تصونها وسقوط اقرارها في حق الجنون المعني عليه
ومن زال عقله بسبب بعد زنيه وفي السكون خلان كطلانه والذهب وقوع الطلاق
عليه اذا طلق واما اقرار المكروه فلا يصح كما يصنع العلاء والظلمة من الصبر وعينه ما يكون
الشفعية مكرهه لان الاقرار على الكفر مع طائفة القلب بالايان لا يصح كما قال الله
تعالى الا من اكره وتلك مطهرين بالايان فغيره ادلي ولو صوبه فاقول المارديسي ان صوبه
ليقول يصح وان صوبه ليصدق صح لان الصدق لم ينحصر في الاقرار كذا نقله النووي عن
وتوقف فيه واما السفية فان اقر بدين او بثلان مال فلا يقبل كالصبي ولا يطل فائدة
المحرور قيل في الاقرار بالاملاق كما لو اترف والصحيح الاول واذ لم يصح لم يطالب ولو بعد
نكاح المحرور المراد المطالبة في ظاهر الحكم اما فيما بينه وبين الله تعالى فيجب عليه الوفاء
نكاح المحرور كان صادقا وقد نص على ذلك الشافعي في الام قال ابن الرفعة ولم يختلف فيه
الاصحاب وقول الشيخ وان كان باليؤخذ منه انه اذا اقر بغير مال يقبل اقراره من الدين
وهو كذلك فيصح اقراره بما يوجب الحد والقصاص وكذا يقبل اقراره بالطلاق والخلع

والظهار

والظهار لان هذه الامور لا تعلق لها بالمال وحكمه في كلها كالرشيد لاجتماع الشروط
وبه وليس له تفرقة الزكاة لانها لا تعلق لها بالمال وتصرف بالمال والله اعلم **قال** اذا اقر بمجهول
رجع اليه بما يدينه يصح الاقرار بالمجهول لان الاقرار اخبار عن حق سابق والشرع يجر عنه
مصلحة تارة ويجلأ اخرها اما الجهل به او لشبهة مجهول كوصية وارث وغيرهما فاذا قال له
علي شي رجع اليه في تنسيه وقيل تنسيه بكل ما يقول وان قل الاسم الذي صادق عليه
ولو مشرو به لا يقول لكنه من جنس ما يقول وان قل الاسم الذي صادق عليه كحبة حنطة
او ارجل اقل تارة ككلب معلم ودل قيل لا ينعزم اخذه وتجب رده على من غصبه ولا يقبل
قبضه بالاعتقوب كخبرين وكل لا يقع فيه في صيد ولا في زرع وخوفه لان قول علي يقضي
لنوت حق على المقتل للقرلة ولا يعتقبي ليس منه حق ولا اختصاص ولا يلزم رده قيل يصح ودا
التفسير به لانه شي ولو مشروه حق الشفعة قيل ختم به في الوضعة في حد الفذن وحيثان
اصحها في التنبية وروايد الوضعة يقبل ولا يقبل تنسيه بعبادة ولا يرد الالام بخلاف مالو
قال له حق فانه يقبل تنسيه بالعبادة ورد السلام قاله النووي وتوقف فيه الرافعي وقال القاضي
حين لا يصح تنسيه بها والله اعلم **قريع** قال المديون لصاحب الحق اليس قد اوفيتك فقال
بلي ثم ادعي صاحب الحق انه في العوض صدق ذكره الرافعي في كتاب الكفاية والحكم الثاني
والله اعلم **قال** يصح الاستئذان في الاقرار اذا وصله به يصح الاستئذان في الاقرار وفيه اكثر
وروده في القرآن والفقهاء ثم الاستئذان تارة برفع الاقرار من اصله وتارة برفع بعض المقربة فان
كان الاول وهو بلفظ ان شاء الله تعالى فلا يكون مقرا كقوله له علي مائة ان شاء الله تعالى وهذا
هو المذهب الذي تطع به الجمهور ووجهه انه لم يحرم بالاقترار وايضا فان هذه الصيغة
تدل على الالتزام في المستقبل والاقترار اخبار عن امر سابق بينهما مناهة ولا اصل براءة الزمة
وشروط هذا الاستئذان ان يتصل على العادة فلا يصح سكتة النفس والعني بطول الكلام والحال
بالاشتغال بالعطاس ونحو ذلك لان ذلك بعد متصلا عادية ولو كان بالرجل سكتة
بين الكلامين فهي سكتة النفس فلا تنقطع الاتصال فلو لم يتصل على العادة بانه اشتغل بكلام
اخر او اعرض عن الاستئذان في بعض المقربة كما لو قال له علي عشرة الاثلاثه صح ايضا بشرط
الاتصال على العادة وان لا يستغرق كما مثانا فلو قال له علي عشرة الاثلاثه بطل الاستئذان
كاستغراقه ولزمت العشرة وصار هذا بمنزلة على عشرة لا تلزمي والله اعلم **قريع** اذا قال شخص
اذا جاز من الشهر او قدم زيد فلان علي مائة فانه يدينه لا يلزمه شي لان الشرط لا اقر له
ويجب المبال والمال والواقع لا يعلق بشرط وهذا اذا اطلقا وقال قصدت التعليل فان قصد التاجيل

هذا من سائر غرائب الروايات كان في سنة ١٠٢٠ هـ ولما قال سفيان بن عيينة عن ابن عمر عن
 سلمة بن كهيل عن ابن عمر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع الناس
 ما كان أبائهم يبيعون قالوا فماذا كان يبيعون قالوا ما كان يبيعون من الثياب والحرير
 والفضة والذهب والبر واليمن وما كان يبيعون من الثياب والحرير والفضة والذهب
 والبر واليمن وما كان يبيعون من الثياب والحرير والفضة والذهب والبر واليمن

قبل ولو قال له على كذا من ثمن كلب أو من ثمن خنزير أو من ثمن إله أو من ثمن زبد
 لا يبيع بغيره فهل يلزمه شيء أم لا نقول لا يلزمه شيء لأن الكلام كلام واحد ومثله يطلق
 في العرف ولا يظهر أنه يلزمه ما اقتربه لأن أول الكلام اقتراب صحيح وأخره يرفعه فلا يقبل منه
 كما لو قال له على الف لا يبيعني ويحرمي القتلان في كل ما ينظم عاده يبطل شرعا كما لو اضاف
 ذلك إلى بيع أو اجارة أو كفالة أو وصية بالفساد فلو ذكر هذه الأمور مفصولة عن الكلام
 الزمناه بلا خلاف والله أعلم قلت ترجيح اللزوم عند عدم القرينة صحيح أما إذا اعتضد لأفراد
 قرينة دالة على صدق القول فالمتحد عدم الزام بما اقتربه لا بعضا دال على الزمة بالذمة
 العادية في التوارع مع القرينة كما لو كان التوارع بين الكلابية والعمارين والمخزبيين
 اللهيية سببا لا يبيع ذلك عدم معلوم فتقوله الف من ثمن كلب فيه عرف معهود بخلاف
 قوله الف لا يبيعني فإنه لا عرف في ذلك فكيف يصح الحاق ما ينفرد عرف على بالعرف فيه التبا
 والقاضي اللبيب في مثل ذلك نظر ظاهر والله أعلم **فرفع** اقترن شخص أنه طلق امرأة واستثنى
 فهل يقع عليه الطلاق لأنه اقترن بالطلاق وأدعى بغيره بالاستثناء لا يقع نظرا في جملة كلامه
 انني بعض فقها يابا يقول قوله لا يقع عليه طلاق وفي فتاوى القاضي حين ما يشهد
 له ولو قيل لا يجوز على تعقيب الاقتران بما يرفعه لم يبعد والله أعلم **قال** وهو في حال الصحة
 والموصى سوا قوله وهو في الاقتران أعلم ان اقتران الصحيح صحيح حيث لا مانع لوجود شرط الصحة
 وأما اقتران المريض في مرض الموت فهل يصح نظرا لاجنب فقيه قوله ان سوا كان المقترن عيبا
 اوردنا الراجح الصحة قياسا على الصحيح وقيل بل هو محسوب من التلك والاقتران للوارث فقيه
 طريقتان أحدهما على القولين والذهب الصحة لأن المقترن انتهى إلى حالة يصدق فيها الكتاب ويصدق
 فيها الفاجر والظاهر أنه لا يقر إلا عن حقيقته أو قصد حوائجا وقيل لا يصح لأنه قد قصد حرمانه من
 الورثة ولو اقر في صحته بدين ثم اقر لاحد في مرضه تقاسما ولا يقدم الأول والله أعلم **قال فضل**
 وكما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه جازت اعارته إذا كانت منافعة آثارا عارية تبش
 وتخفف قال ابن الرنفة وحقيقته شرعا إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه
 جازت اعارته بما يحل به مع بقاء عينه ليرده وقال الماوردي هبة المانع والأصل فيها قوله لا
 ويمنعون الماعون والمراد ما يستعير به العيان لبعضهم من بعض وكان ذلك واجبا في أول
 قاله الروياني وقال البخاري هو كل معزوف وفي السنة أنه عليه الصلاة والسلام استعار يوم
 من صفوان ابن أمية أدرعا فقال له غصب بأجر فقال لا بل عار به مضمونه رده أبو داود
 والحاكم ثم روي مثله عن جابر وقال أنه صحيح الاستناد ونقل ابن الصباغ الإجماع على أن

إذا عرفت هذا فنشر العيان يكون أهلا للبيع فلا يصح من المحور عليه ويشترط أن يكون
 منفعة العين العارية ملكا للمعير فتصح اعارته المساجر لأنه ملك للنفقة ولا يصح للمعير
 لأنه غير ملك للنفقة وإنما يبيع له الانتفاع والمستبيع لا يملك نقل الإباحة بل يلدان لا ينفذ
 لا يبيع لغيره ما قدم اليد ولا يطعم الهرة وهذا الصحيح في الرافعي والروضة والمصالح والمحرر وقيل
 للمعير أن يبيع قال الأسدي في شرح المنهاج كما أن له أن يوجر واعتد في الإجازة على نقل ابن
 الرنفة في المطلب أن أبا علي لا يبيع نقل عن الثاقبي أنه جاز الإجازة للمعير قال ويكون رجوع
 في المستعير بمنزلة الإقذار في الدار حتى تنسخ الإجازة ويستحق المستعير القسط وفي وجهه
 في الرافعي في باب الإجازة أنه يجوز أن يستعير لوجر ثم شرط المستعار كونه منفعا به فلا تصح
 إجازة الحمار النعير ونحو لغوات القصور من العارية ويشترط أيضا أن العين بعد الانتفاع كما عا
 الدواب والنبات بخلاف اعارته لأطعمه والشموع والصابون وما يفسدها لأن منفعتها في استهلاكها ثم شرط
 المنفعة أن يكون لها وقع في الانتفاعات للحاجه ولهذا لا تصح اعارته الدواب للثوب على
 الصحيح لأنها منفعة ضعيفة ومعلم منافعتها في الاتفاق وقيل تصح اعارتها لأنه ينتفع بها مع بقاء
 عينها قال الرافعي في محل الخلاف عند المطلق العارية أما إذا استعار الدرام والدنانير للزينة فالتج
 القطع بالصحة ويحتمل إيجاب في التهمة وقول الشيخ للشيء إذا كانت منفعة آثارا احتد به
 عما إذا كانت المنفعة عينيا كاستعارة الشاة للبناء والشجرة لثمرها ونحو ذلك وفي جواز اعارته
 ذلك خلاف إذا كان بصيغة الإباحة كقوله خذ هذه الشاة فتدو هنيك درها وسلمها
 وهذه الهبة فاسدة فيكون الدر والنمل مقبوضا بهبة فاسدة والشاة مضمونة بالعارية
 الفاسدة والثاني في مسألة الإباحة أنها إباحة صحيحة والشاة عارية صحيحة وبه قطع المتولي
 وما قطع به المتولي صحة النودي في زيادة الروضة ثم نقل عنه أنه حكم بالصحة أيضا إذا
 دفع إليه شاة ونال عرتها لدرها وسلمها فعلى ما ذكر المتولي وصحة النودي يجوز العارية لاستعادة
 ما عارها وليس من شرطها أن يكون القصور من المنفعة بخلاف الإجازة والله أعلم **فرفع** أخذ كون
 من سقلا لا يملك كان الكون عارية فلو سقط من يده حنثه ولو دفع إليه أدرعا فآخذ الكون
 سقط من يده وانكسر فلا ضمان عليه في الكون لأنه إجازة فاسدة وحكمنا ساقا العقد حكم صحيح
 في ضمان وهو له ولو كان لمعاداة أن يشرب من سقاوي دفع إليه بعد كل حق شيئا فآخذ الكون
 سقط وانكسر فلا ضمان أيضا قاله القاضي حين والله أعلم **فرفع** قال أدرتك هذه الدابة
 على أن يملكها أو لتعيرني فزك نهي إجازة فاسدة يجب فيها أجرة المثل ولو تلفت الدابة فلا ضمانها
 كما في الإجازة الصحيحة ووجه أن الإجازة وهي العلف مجهولة وكذا دالة العمل في الصورة الثانية

وتيل عارية فاسدة نظرا الى اللطيف والله **قال** ويجوز العارية مطلقا ومقيدة بمدة قد علمت
ان العارية باحدة الانتفاع والبيع ان يطلق الاجارة وله ان يوقتها ثم له الرجوع متى شاء لان العارية
عقد جانيه فله رفعه متى شاء ولو منع المالك من الرجوع لا يمنع الناس من هذا المكنة واعلم ان
العارية كما ترتفع بالرجوع كذلك ترتفع بموت المبيع ونحوه واعلم ان المبيع عليه وكذا يجوز
المستعير فاذا مات المستعير وجب على ورثته رد العين المستعارة وان لم يطل به المبيع وهم
عصاة بالتأخير وليس للورثة استعمال العين المستعارة فلو استعملوها لزمهم الاجارة مع
عصيانهم ومنه الرد في تركه الميت ويستثنى من جواز الرجوع ما اذا اعاره لغيره من ميت
فمنه فليس له الرجوع حتى يبلي الميت ويندرس اثره لانه دين حق والنفس لغير ضرورة حرام
لما فيه من هتك حرمة الميت واذا منع عليه الرجوع فلا اجارة له صرح به الماردي والنفق
وغيرهما لان العرف يقتضي خلاف ما اذا اذن له ان يضع حذو على جداره ثم رجع فان الاجارة
ان اختارها على الصحيح ويستثنى ايضا ما اذا اقال اعير رادتي لفلان اوداري بعد موتي سنة
فان الاجارة تكون لازمة لا يجوز الرجوع فيها قبل المدة صرح به الرافعي بذلك في كتابه
التدبير ويستثنى بالواجاب شخص توفي اليك فيه ميت فكفن وقلنا ان الكفن باق على الميت
المعير وهو الاصح كما ذكره النووي في كتاب التوفيق من زيادته فانه يكون من الهواري لازمة
ويستثنى من جهة المستعير ما اذا استعاره ائلسكني المعتدة فانه لا يجوز للمستعير الرجوع
فيها قلزم من جهة صرح الاصحاب بذلك في كتاب العدد والله اعلم **قال** وهي صمته على الميت
بقمتها يوم تلفها العين المستعارة اذا تلفت بالاستعمال الماذون فيه ضمنها المستعير وان لم يقدر
بحدوث صفوان بل عارية مضمونة ولا نه ما لم تجب رده فيجب قيمته عند تلفه كالعين الماخوذة
على رجة السوم وقيمة اي يوم تعقب فيه خلاف الاصح بغيره يوم التلف لان الاصل رد العين وانما
تجب القيمة بالغوات وهذا لما يتحقق بالتلف فعلى هذا لو حصل في الوابة زيادة كالسمن وغيرها
ثم زال في يد المستعير لا يضمن تلك الزيادة كما دل عليه كلام الفقهاء فان في الطيب فانه ذكي
في البيع الفاسد وقاسه على العارية كذا نقله ابن الرفعة ويستثنى من ذلك ما اذا استعار من
المتاجر العين المستعارة وتلفت بلا تعدي فانه لا يضمنها لان يده يد المتاجر وتولت يد المتاجر
بلا تعد فلا يضمن فكذا ان يده ثم لو كانت الاجارة فاسدة صناعا والقرار على المستعير من المالك
وموت الرد على المستعير ان رد على المتاجر فان رد على المالك كانت على المالك كما لو رد على
المتاجر واعلم ان المستعير من الوصي له بالمنفعة ومن التوفيق عليه حكمها حكم المستعير من
الوصي له بالمنفعة ومن التوفيق عليه حكمها حكم المستعير من المتاجر والله اعلم ثم ان

اذا تلفت

اذا تلفت بالاستعمال فان تلفت بالاستعمال الماذون فيه بان اتلف الثوب باللبس فلا ضمان على المالك
كالاجزاء فان المالك اذا تلفت بسبب استعمال الماذون فيه فلا ضمان على المالك ولو تلفت الوابة
بسبب الركوب والحمل المعتاد فهو كالحق الثوب وتعييبها بالاستعمال كاستحقاق الثوب ولا ضمان
فيها على المالك والمزق بين المالحق والاشقاق ان الاشقاق ان الاشقاق ان الاشقاق ان الاشقاق ان الاشقاق
بالكلية بان يلبسه حتى يبلي ولا اشقاق هو نقصان وعقد الوابة وعرضها كالا شقاق والسد
اعلم **فمنع** قطع شخص غصنا وصله شجرة غيره فتمتة الغصن للمالك لا للشجرة كالمزغ
سما من غيره والله اعلم **قال تفضل** ومن غصب بالا اخذ برده وارث نقصه واحدة مثله
العصب من الكفاي ما قاله الله تعالى من اسباب غصبه والاصل في تحريمه ايات كثيرة منها قوله
تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الى قوله ومن يفعل ذلك عدوا وظالما سوف نصليه
فان اذ منكره بل للطفين والدالة فيها غاية المباحة واما السنة بالاخبار صفاني ذلك كثيرة
حدا ويكفي منها قوله عليه الصلاة والسلام في خطبته بني ان دماكم واموالكم واعراضكم
حرام عليكم بحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا رواه الشيخان وحده الغصب في
اللفظة اخذ الشيء ظلم المجاهرة فان اخذه سرا من خزانة بني بركة فان اخذه مكاراة سمي محاربه
فان اخذه استيلا سمي اختلاسا فان اخذه مما كان هو متصلا عليه سمي خيانة وحده في الشرع هو الاستيلا
على الغير على جهة التعدي كذا قاله الرافعي وفيه شيء ولهذا قال النووي هو الاستيلا على حق الغير
عدوانا عدل عن قول الرافعي مال الغير الى قوله حق لان الحق يشمل باليس مال الكلب والذئب
وحمل الميتة والمنافع والحقوق كاقامة شخص من مكان مباح كالطريق والمجد واحترام الحدود
وما اذا انتزع مال المسلم من الحرز ليرده على المسلم او من غاصب مسلم في وجهه ثم الاستيلا بحسب
الماخوذ والرجوع فيه الى تهيئته غصبا ولو جلس على باط الغير او عرف بانته الغير بلا ان يغلب
وان لم يقصد الاستيلا لان غاية الغصب ان يتنفع بالغصب وقد وجد ولو دخل دارا واخرج
حيها واخرجه وان لم يدخلها فغاصب وكذا لو ركب دابة الغير او حال بيده وبنيها ولو دخل
دار الغير ولم يكر صاحبها فيها وقصد الاستيلا عليها فغاصب بخلاف من دخلها ليقطعها تصالح
ان لم لا يخذل ذلك ولو دفع الى غيره شيئا ليوصله الى منزله بلا ان مالكة قال القاضي حسين
في اجابا وطوره فيما اذا عتبه في شغل رقاب الغوي لا يضمن الا اذا اقتدر طاعة الامر كالصغير
بلا يضمن بعد المراتة ثم متى ثبت الغصب وجب عليه رد ما غصبه الى المالك وهو يعني قول الشيخ
اخذ برده للاحاديات الواردة في ذلك ولو عزم في الرد اصناف قيمة الغصب كالمغصوب كالمغصوب
مستحقا فبقيمة ثمنه يمكن اخذ به يجب على الغاصب ان يحضر الغصب وان يتكلم في مونة
تلفه وهو لا يراعى فيه وكما يخرج العهدة بالرد الى المالك كذلك يخرج بالرد الى وكيله

ولم يقب العين المودعة من المودع اومن المناجيبين الرهون عنده ثم رد اليهم بربى على
الراجح لان يدوم كيد المالك وقيل لا يبرأ الا بالرد الي المالك ولو غصب من المستعير اذن الاخذ
على وجه السوم ثم رده اليه هل يبرأ وجها ذكرها الراغب في الباب الثالث من ابواب الرهن
ولورد الرواية الى الاصطلاح والادار في حق اهل القدي ويخبر ان علم المالك بذلك اما بان راها
او اخبره ثقة بري وان لم يعلم حتى شردت لم يبرأ كذا نقله الراغب عن المتولي في اخر الباب واقره
واعلم انه كما يجب رد الغصوب كذلك يجب ارض نقصه ولا فرق بين نقص الصفة ونقص
الجزء مثال نقص الصفة بان غصب دابة سبعة فهزلت ثم سميت فانه يرد لها وارض السهم د
الاول لان الثاني غير الاول حتى لو هزلت مرة اخرى ردها وارض السهمين جميعا ويقاس
بهذا ما في معناه وانما نقص العين بان غصب زرع خضه خف قيمتها عشرة نصاع احدها
واسع وجا اخر ودرهمين وصار قيمة الباقي درهمين لزمه قيمة الثالث وهو خمسة وارض النقص وهو ثلاثة فيلزم
ثمة وعظ احداهما الاخر ثمانية لان الارش حصل بالتقريب الحاصل عنده وهذا هو الذهب وقول الشيخ لزمه ارض نقصه
وقوله قال ابو عاصم في
الزيادة فان كان الارش
ثمة ضمن وان غار فلا
وهذا الوجه والاصح ان
ضمن الاول على الثاني
مطلقا وهذا الثاني
ولا فرق بين الواسع
والضيق ولو ضل عليه
في ضيقة او سحابة تركه
ثمة تغل اخر لم يكن له
لبيه وان علم انه لم يكن
دفعته بغيره واعصى
ان ليس ولو غصب
في جلدان دابة وحصلت
في يدها وهلك
ضمن كل واحد تمام
فمنهما والقرار على من
تلفه عند
لو غصب انسان ثمة
وايضا واخذ الارش
ثم ازال الباطن فحضر
الارض ولو وقع اياها
اي غفل في الماء ومانع
فستبقى الماء في ثمة
يجب ان ضمان على ثمة

واذا مال رد للمالك
ولورد جاره في طريق
واسع وجا اخر ودرهمين
ثمة وعظ احداهما الاخر
وقوله قال ابو عاصم في
الزيادة فان كان الارش
ثمة ضمن وان غار فلا
وهذا الوجه والاصح ان
ضمن الاول على الثاني
مطلقا وهذا الثاني
ولا فرق بين الواسع
والضيق ولو ضل عليه
في ضيقة او سحابة تركه
ثمة تغل اخر لم يكن له
لبيه وان علم انه لم يكن
دفعته بغيره واعصى
ان ليس ولو غصب
في جلدان دابة وحصلت
في يدها وهلك
ضمن كل واحد تمام
فمنهما والقرار على من
تلفه عند
لو غصب انسان ثمة
وايضا واخذ الارش
ثم ازال الباطن فحضر
الارض ولو وقع اياها
اي غفل في الماء ومانع
فستبقى الماء في ثمة
يجب ان ضمان على ثمة

وجاز

وجاز السلم فيه ويستثنى من هذا ما اذا تلف عليه ما في مائة ثم لقيه على شط نهر او تلف د
عليه الناحي في الصيف ثم لقيه في الشتاء فالواحي قيمة الثلج في تلك المائة وقيمة الثلج في وقت الغصب
والله اعلم ولو كان الغصوب من ذوات القيم كالحيوان وغيره من غير المثال لزمه ارض قيمه
المغصوب من وقت الغصب الى وقت التلف لانه في حال زيادة القيمة فاصب ما مطالب بالرد فان لم
يؤد في تلك الحالة ضمن الزيادة لتعديده وتجب قيمته من نقل البلد الذي حصل فيه التلف قاله الراغب
وكلام الراغب محمول على ما اذا لم ينقل الغصوب فان نقله قال ابن الرفعة ينتجه ان يعقب نقل البلد
الذي تعقب القيمة فيه وهو اكثر البلدان قيمة قال ابن الرفعة في البحر عن الدولة ما قاربته والعبرة
بالنقل الخالب فان غلب نقلان وسار باعني القاضي بلد التلف والمغصوب شلي وهو موجود
والصحيح انه ان كان لا سونة لنقله كالنقد نله مطالب بالثمة ولا لا يطالبه وبفرضه قيمة بلد التلف
لانه قد رعى المالك الرجوع الى البلد الله اعلم **قال فصل** في الشفعة واجبة بالخلقة
دون الجوار بما ينقسم لا بما لا ينقسم وفي كل ما لا ينقل من الارض كالاعقار والشفعة من شفعت الشيء
وبقيته وقيل من التقوية والاعانة لانه يتقوى باياخذه وهي في الشرع حق يملك بهدي
ثبت للشريك القديم على الحادث بسبب الشراكة بما يملك به لانع الضرر واختلف في معنى
الذي شرعت لاجله فالذي اختاره الشافعي انه ضرر مونة القسمة واستحداث الموافق وغيرها
والقول الثاني ضرر سواك ركة والاصل في ثبوتها ما رواه البخاري قصي رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا رفعت الحدود وصورت الطرق فلا شفعة وفي رواية في ارض ارب
ربع ارجايط والاربع المنزل والحائط الستة ونقل ابن المنذر والاجماع على اثبات الشفعة وهو منع
فقد خالف في ذلك جابر بن زيد من كبار التابعين وغيره اذ عرفت هذا فنقول الشيخ واجبه
اي ثابتة يعني ثبتت للشريك المخالط خلطة الشيوع دون الشريك الجار الحديث السابق
وقوله فيما ينقسم لا فيما لا ينقسم فيه اشارة الى ان العلة في ثبوت الشفعة ضرر مونة القسمة فلهذا
ثبت فيما ينقل القسمة ويجوز الشريك فيه على القسمة بشرط ان ينتفع بالمعصوم على الوجه الذي
كان ينتفع به قبل القسمة وهذا هو الصحيح ولهذا لا تثبت الشفعة في الشيء الذي لو قسم لم يطلت
شفعة المقصوده منه قبل القسمة كالحمام الصغير فانه لا يمكن جعله حامين وان امكن تجام
فثبتت الشفعة لان الشريك يجبر على قسمته وكذا لا شفعة في الطريق الضيق وغيره
لك وقوله في كماله لا ينقل احقر به عن المنقول ان اي لا تثبت الشفعة في المنقول لقوله
عليه السلام لا شفعة الا في ربع ارجايط وثبتت في كماله لا ينقل كالأرض والربوع واذا
تبع الا شجرة ولا بئيه فيها لان الحديث فيه لعظ الربع وهو تناول الابواب

والدمون المسيرة للبناء وكلما يقع في البيع عند الاطلاق كذلك هذا العلم ان الابنية ولا شجار اذا
بيعت وحدها فلا شفعة فيها على الصحيح لانها منقولة وان اردت للادام واذا عرفت هذا فلا شفعة
في الابنية في الاراضي الموقوفة كما لا شجار لان الارض لا تستبيع والحالة هذه وكذا الاراضي المحترقة
فأعرفه والله اعلم **قال** الثمن الذي ربح عليه البيع وهو على الفور فانه اخرها مع القدرة بطلت بالثمن
متعلق بمحذوف تقدير الكلام اخذ الشفيع المبيع بالثمن والمعي اخذ بثل الثمن ان كان الثمن مثليا
او بقيته ان كان منقوئا ويمكن حمل اللفظ على ظاهره حيث صار الثمن الى الشفيع والاعتبار
نوقت البيع لانه وقت استحقاق الشفعة كذا علمه الراعي ونقله البندجي عن نص السافعي
ولو كان الثمن موجلا فلا يظهر ان الشفيع محترق ان يعجز او ياخذ في الحال او يصبر الى محل
الثمن وياخذ لانا اذا جوزنا اخذ بالموجل اضرنا بالمشترى لانه الذم يقتل وان الزمناه اخذ
بالحال اضرنا بالشفيع لانه لا محل فيا بطله تسط من الثمن وكان ما قلنا دفعا للصريين ثم الشفعة
على الفور على الاظهر لقوله صلى الله عليه وسلم الشفعة محل العقول معناه انها تقوت عند عدم المبادرة
كما يفوت البعير الشرود اذا حل عقاله ولم يتدرا ليه وروي الشفعة لمن واشها ولا حق
ثبت لرفع الضرر فكان على الفور كالرد بالعيب واعلم ان المراد بكونها على الفور طلبها لان طلبها
فيه عليه ان الرفع في الطلب فأعرفه وقيل تمتد ثلاثة ايام وقيل غير ذلك فاذا علم الشفيع بالبيع
فليبادر على العادة وقد مر ذلك في رد المبيع المعيب فلو كان مريضا او غائبا عن بلد الشري او غائبا
من عدو فليوكل ان قدر والا يشهد على الطلب فان ترك القدر وعليه بطل حقه على الراعي لانه
مشعر بالترك وهذا في الرخص الثقيل فان كان مريضا خفيفا لا ينعه من المطالبة كالصداع اليسير
كان كالصحيح قاله ابن الرفعة ولو كان محبوسا ظلم فهو كالمريض الثقيل ولو خرج للطلب
حاضرا كان او غائبا فليطلب الاشهاد انه على الطلب الصحيح في الراعي والروضة ان اذ لم يشهد
لا يبطل حقه صحيح الزوي في تصحيح التنبية انه في الغالب يبطل اذ لم يشهد والمعتد الاول محال
عنه وكذا لانه يكفي ولو قال الشفيع لم اعلم ان الشفعة على الفور وهو ممن تخفى عليه صدق ولو
اختلفا في السفولة جلد الشفعة صدق الشفيع قاله الماوردي ولو ربح الشفيع الامر للقاضي وذكر
مطالبة الشري مع حضوره جاز ولو اشهد على الطلب ولم يراجع الشري ولا القاضي لم يكن
وان كان الشري غائبا رافع الامر للقاضي واخذ ولو اخذ الطلب وقال لم اصدر الخبر لم يعذر ان
اخره ثقة سوا كان عدلا او عبدا او اسرا لانه خبر الثقة مقبول ومن لا يوثق به كالكافر
والفاسق والصبي والمعتل ونحوهم قال ابن الرفعة في الطلب وهذا في الظاهر ما في الماطن فلا يخفى
ما يقع في نفسه من صدق الخبر كما ان كان او فاسقا او غيرهما وقد صح به الماوردي وعليه بان

يعلق

تعلق بالمعاملات يستوي فيه خبر المسلم وغيره اذ اربح في النفس صوته والله اعلم **قال**
واذا ربح امرأة على شقص اخذ الشفيع بمهر المثل وكان بين اثنين ثمن واحد منها امرأة
اصدقها نصيبه من ذلك المكان وهو ما يثبت فيه الشفعة لم يشركه ان ياخذ ذلك المهور
بالشفعة وكذا لو كان ذلك المكان ملك المرأة وملك شخص اخر ثقلت للزوج خالفني على
نصيب من ذلك المكان او طلقني عليه تعطل بات منه واستحق الزوج ذلك الشقص والشفيع
اخذ من الزوج كما ان له اخذه من المرأة في صورة الاصدات وياخذه بمهر المثل لا قيمة الشقص
على الراعي ورجه ان البضع مقوم بيمينه بمهر المثل لانه بول الشقص والله اعلم **قال** وان كان
الشفيع جماعة استقوها على قدر الاملاك اذا كان ما يقب فيه الشفعة ملكا لجماعة وهم
مستأثرون في قدر الملك وبيع احد من حصته فهل ياخذون على عدد رؤسهم ام على قدر املاكهم
فيه خلاف الاصح ياخذ كل واحد منهم على قدر حصته ورجه ان الاخذ حق يستحق للملك
تسقط على قدره كالأجرة والنفقة فان كل واحد من الاملاك ياخذ على قدر ملكه من
الأجرة والنفقة وقيل ياخذون على عدد الرؤس نظرا الى اصل الملك الا ترى ان الواحد لو قدر
اخذ الكل والله اعلم **فزع** ثبت لشخص الشفعة في شيء فقال اسقطت حقي من نصفه واخذت
الباقى سقط حقه كله من الشفعة لان الشفعة خصلة واحدة لا يمكن تضييعها فاشبه
ما اذا اسقط بعض القصاص فانه سقط كله والله اعلم **فزع** اذا تضمن المشتري في الشقص
بالمبيع والأجرة والوقف فهو صحيح لانه تصرف صادق بملكه كتصرف الولي فيها وهبه له
ابوه وقال ابن شريح هو باطل فعلى الصحيح للشفيع نقض الوقف والأجرة لان حقه سابق
وهو في البيع محترق ان ياخذ بالبيع او ينقصه وياخذ بالاول لان كلامها صحيح ونزويكون
في احدهما قل او من جنس هو عليه اسير واعلم انه ليس المراد بالنقص احتياجه الى استئذان
قبل الاخذ بل المراد ان له نقصه بالاخذ منه على ذلك ان الرفعة في الطلب فأعرفه والله اعلم
قال فضل للمنفذ اربع شرائط ان يكون على ناس من الدار والمناير وان
يؤذن رب المال للعامل في التصرف مطلقا ونهيا تقطع غالب القراض والمصارفة عني والقراض
شئ من القرض وهو القسط لانه المالك قطع قطعة من ماله ليتجر فيها وقطعة من ربحه
جدة في الشرع عقد على نقد لتصرف فيه العامل بالتجارة فيكون الربح بينهما على حسب
الشرط من مساواة او معارضة ولا صل فيه انه عليه الصلاة والسلام صارب لخدمته بما لها
الي الشام ويعتد لك واحصت الصحابة ومنهم من ناسد على المساقاة بما مع الحاجة اريد
تدبره التمس خلد وقال لا يمين العبد واخر عكسه وبارأه ان ياخذ منه عليه الصلاة

والسلام قال ثلاثة يسهل البركة البيع الى اهل والمقارضة واختلاط الربا لشعور لا البيع
قال البخاري انه موضوع اذا عرفت هذا فلعقد القراض شروط احدها شترط لصحة كون
المال ذراعا او دينار ولا يجوز على حلي ولا على بر ولا على عروض وهذا يجوز على الدراهم
والدينار المشتملة بينه وبين الصبي انه لا يصح لان عقد القراض مشتمل على ايراد العمل
غير مضبوط والربح غير موقوف به وهو عقد يقدر بفسخ ومبني القراض على رد رأس المال
وهو مع الجهل متعذر بخلاف رأس مال السلم فانه عقد وضع للزوم وقيل يجوز اذ ارجح رواج
المال اذا كانت قيمته قريبة من مبلغ المثل فالتعذر في العمل على هذا المعنى المقصود من القراض
تحصل به لاسيما وقد تعذر الخالص في أغلب البلاد فلا شرطنا ذلك لانه لا يبطال هذا في
غالب النواحي ورحم فالمصلحة الصحة لعمل الناس عليه بلا تكبير ويؤيده ان الشركة يجوز على
المشتوية على ما يحكي النووي من زيادته مع انه عقد فيه عز من الوجوه المذكورة في
القراض من جهة ان عمل كل من الشريكين غير مضبوط والربح غير موقوف به وهو عقد
عقد يفسخ رعله الحاجة موجودة والله اعلم الشرط الثاني ان لا يكون العامل مصنفًا عليه
ثم التصديق تارة يكون بمنع التصرف مطلقا بان يقول لا تشترى شيئا حتى تشاورني وكذا
لا تبني الا بمشورتي لان ذلك يودي الى نوات المقصود العقد فقد جرد شيئا بربح ولوراجعه
لغات وكذا البيع فيودي الى نوات المقصود العقد وهو الربح وتارة يكون التصديق بان
يشترط عليه شئ من متاع معي كهذه الخطة او هذه الثياب او يشترط عليه شئ من
بند وجوده كالخيل القناق او اللبق ويجوز ذلك او بما لا يوجد شئًا كالفواكه الرطبة
ويجوز ذلك ويشترط عليه معاملة شخص معي كان لا تشترى الا من فلان او لا تبني الا من
هذه الشروط كلها معتمدة العقد القراض لان المتاع المعين قد لا يبيعه مالكه وعلى
تقدير بيعه قد لا يربح واما الشخص المعين فقد لا يعامله وقد لا يجد عنده ما يظن فيه ربحا
وقد لا يبيع الا بشئ غال وكل هذه الامور تفوت مقصود عقد القراض فلا بد من عدم
اشتراطها حتى لو شرط رب المال ان يكون رأس المال معه ويوفى الثمن اذا اشترى العامل
منه القراض لوجود التصديق المتأني لعقد القراض نعم لو شرط عليه ان لا يبيع ولا يشترى
الا في سوق صريح بخلاف الدكان المعين لان السوق المعين كالربح العام الوجود بخلاف المكان
فانه كالخص المعين كذا قاله الماوردي ولا يشترط بيان مدة القراض بخلاف المساقاة لان الربح
لغيره وقت معلوم بخلاف الثمرة وايضا فها قد ادران على فسخ القراض متى شاء ان عقد جاري
تكون كونه ومنفعة التصرف بعد فسخ العقد لا يخل بالمقصود وان كان مستوفى الثمن وجها

تلازم

تلازم على الاصح لان المالك ممكن من منفعة ما اشترى في كل وقت بما اذا ان تعرض له في العقد
والله اعلم **قوله** فاضن شخصًا على ان يشترى حنطة فيطن وتخزن او غنًا لا فهو فيمنحه ويبيعه
منه القراض لان القراض رخصه شرع للحاجة وهذه الاعمال مضبوطة يمكن الاستجار عليها
فلم تكن الرخصة شاملة لها بل فعل العامل ذلك بلا شرط لم يفسد القراض على الواجب وقياس باقي
الامور بما ذكرنا والله اعلم **قوله** وان شرط له جزاء معلومًا من الربح وان لا يقدره مدة من شروط
عقد القراض امتراك رب المال والعامل في الربح لياخذ هذا الماله وذلك بعوله فلو قال قارضتك
على ان الربح كله لي او كله لك فسد العقد لانه على خلاف مقتضى العقد وكما يشترط ان يكون
الربح بينهما يشترط ان يكون معلومًا بالحزبة ككون الربح بيننا نصفين او ثلثًا واخوة ذلك
فلو قال علي ان لك نصيبًا او جزاء فهو فاسد للجهل بالعوض فلو قال علي ان الربح بيننا صح ويكون
نصفين ولو شرط للعامل قدرا معلومًا كناية مثلا او ربع فصح كزخ هذه الصناعة لان الربح
قد لا ينحصر في المايه وفي ذلك الربح فيودي الى اختصاص العامل بالربح وقد لا يربح ذلك
الربح وربح غيره فيودي الى ان عمله يضيع وهو خلاف مقتضى العقد ولو شرط ان يلبس الثوب
الذي يشترى به منده لانه ادخل في عوضه ما ليس من الربح وقياسه انه لو شرط ان ينفق من رأس
المال انه لا يصح وهذا الربح كثير الوقوع والله اعلم وقوله وان لا يقدره مدة يجوز ان يرايه
العقد وقد تقدم حكمه ويجوز ان يبريد ان يقدر الربح مدة بان يقول كما يفعل كثير من الناس
الحزب وربح هذه السنة بيننا وربح السنة الا بته اختص بها ذررك او عكسه والارل
اقرب والله اعلم **قوله** ليس للعامل ان ينفق من رأس المال حصرا للربح ولا سقرا على الواجب لان
التفقه قد تكون قدر الربح فيفوز بالربح دون رب المال ولان له جعلًا معلومًا ولا يستحق معه
شيًا اخر وليس له ان يسافر بغير اذن رب المال فان اذن له فساخر بعهده مال لنفسه وفلنا له
ان ينفق في السفر كما رواه المزني لانه بالسفر قد سلم نفسه فاشبه الزوجة فتوزع
النفقة على قدر المالين والله اعلم **قوله** وان كان على العامل الا بالصدوان العامل امين لانه
يقص المال باذن مالكه فاشبهه سائر الامان فلا ضمان عليه الا بالنقص في قصصه كالا من
تلازم عليه رب المال للحيانة فالقول قول العامل لان الاصل عدمه وكذا يصدق
تدريس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا يصدق في قوله لم اربح اذ لم اربح الا كذا
او اشترى للقراض او اشترى لي لا اعرف بفسده وكذا قوله دع عليه انه فاه عن كذا فالقول
قوله لان الاصل عدم السهم وقيل قوله في دعوى التلف كالوكيل والمودع الا ان يذكر
شيًا لانه لا يقبل الا ببينة لان اقامة البينة على السبب الظاهر غير متعذر ولو ادعي

رد رأس المال فهل يقبل وجهان الأصح نعم لأنه أمين فاشبه المودع ولو اختلفا في جنس رأس
المال صدق العامل والله أعلم **قوله** اختلف رب المال والعامل في القدر المشروط فماذا للعامل
أجرة المثل ويقوز المالك بالربح كله ويجوز التناقص فيفسخ العقد صرح به النووي في زيادة
الروضة عن البيان بلامخالفة وكلام المساج يقتضيهم وصرح به الروياني أيضا والله أعلم
قال وإن حصل خسران وبيع جبر الخسران الربح القاعدة المقدرة في القراض أن الربح وقايه لو كان
المال ثم الخسران تارة يكون برخص الشئ في البضاعة وتارة يكون بنقص جزء من مال
التجارة بابتل بعضه وقد يكون قليل بعض رأس المال فإذا دفع إليه ما يبين مثلاً وقال الخسر
بها فتأملت أحدهما وتارة تلف قبل التصرف وتارة بعده فإذا تلفت قبل التصرف وجهاً أحدهما
أيها خسران ورأس المال بائنان له الماتين ببعض العامل صار ما لم يوافق فخرج المائة الثالثة
بالربح وأصحها أن تلف من رأس المال ويكون رأس المال يابى لأن العقد لم يتأكد بالعمل ولو اشتكى
بالماتين شيئين مثلاً أحدهما قليل يتلف من رأس المال لأنه لم يتصور بالبيع لأنه به يظهر الربح و
فهو المقصود الأعظم والذهب أنه يخرج من الربح لأنه نصرت في مال القراض بالتأخر فلا يأخذ
شيئاً حتى يرد ما تصون فيه إلى يالك ولو تلفت أجنبي جبعه أو بعضه أخذ منه بوله واستخرج
القراض والله أعلم **قال** عقد القراض جائز من الطرفين لأنه له ركاله وبعد ظهور الربح شركة
وكلامها عقد جائز فكل من المالك والعامل الفسخ فإذا فسخ أحدهما أرفع القراض وإن لم يفسخ
صاحبه ولو مات أحدهما أوجب أو عني عليه الفسخ أيضاً فإذا أفسخ لم يكن للعامل أن يشتري ثم يطر
أن كان المال ديناً لزم العامل استيفاءه سواء ظهر ربح أم لا لأن الدين ملك ناقص وقد أخذ
من رب المال ملكاً تاماً فليرد مثلاً ما أخذ وإن لم يكن ديناً نظراً كان نقداً من جنس رأس المال
ولا ربح أخذه رب المال وإن كان هناك ربح أفساه بحسب الشوط وإن كان نقداً من غير جنس
رأس المال أو عوضاً نظراً كان هناك ربح لزم العامل ببعده أن طلبه المالك وللعامل ببعده
وإن أبا المالك لأجل الربح وليس للعامل ببعده ربح تأخير البيع إلى موسم رواج المنافع لأن حق المالك
معمل ولو قال العامل تركت حقك فلا تكلفني البيع لم يلزمه إلا جابة على الأصح لأن التخصيص
كلفية فلا تسقط عن العامل ولو قال رب المال لا تبع وقسم العود من أقال أعطيك قدور
نصيبك فأصافني بمكسب العامل من البيع وجهان والذي قطع به الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب
أنه لا يمكن لأنه إذا جاز للغير أن يملك عراض المستعير بقيته لربح الضرر فماله أن يملكه لأن
شريك هذا إذا كان في المال ربح فإن لم يكن ربح فهذا المالك تكلفي العامل البيع وجهان الرابع
ليرد كما أخذه وإن لا يلزم المالك مشقة البيع وهل للعامل البيع أن رضي المالك بأكثر مما

وجهان الصحيح أن له ذلك إذا تفرع وتفرعاً بان ظفر من أعين أو سبق يتوقع منه الربح وأعلم أنه
حيث لزم البيع للعامل قال الإمام فالذي قطع به المحققون أن الذي يلزمه ببعده وتخصيصه
قد رد رأس المال وأما الذي لا ينفك حكمه عرض مشترك بين اثنين فلا يكلف واحد منهما ببعده
وما ذكره الإمام سكت عليه الرازي في الترخ والنوري في الروضة وخبرنا بذلك في المحرر
والمكاح نعم كلام التنبية يقتضي بيع الجميع والله أعلم **قال فضل** والمسألة جارية
على الفحل والكوم ولها شرايط أن يقدرها مدة معلومة وأن ينفرد العامل بعلمه وأن لا يشترط
مشاركة المالك في العمل ويشترط للعامل خبراً وأعلموا من الثمر الشافعة هي أن يعلم الماسناً على شجر
لنفعهها بالسقي والتربية على أن ما رزق الله تعالى من ثمرة يكون بينهما ولكان السقي نفعاً لأعمال
اشتق منه اسم العقد واتفق على جوارها الصيانة والتأجيل وقيل الاتفاق حجة للجواز ما رواه
سلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى خيبر بشرط ما يخرج منها
من ثمرة وزرع وفي رواية دفع إلى يهود خيبر فحل خيبر وأرضها على أن يعطوها من أموالهم
وأن لرسول الله صلى الله عليه وسلم شطرها وغير ذلك من الأخبار ولا شك في جوازها على الفحل
لأنه مورد النص وهل العنب منصوص عليه أم مقاس بقيلان الثاني فاسد على الفحل بما مع
وجوب الزكاة وأما كان للعرض وقيل أن الشافعي أخذه من النص وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم
عالم أهل خيبر على الشوط ما يخرج من الفحل والكوم وهو يجوز على غير الفحل والنخ والعنب
من الأشجار المثمرة كالنخ والتين والتفاح وغيرها من الأشجار قوله أن حكمها الرازي بل لا ترجح
للمعبد للمع لا أنها أشجار لا زكاة فيها فلهذا المسألة عليها كالموز والصنوبر وهذا ما صححه
النوري في الروضة والقديم أنه يجوز لأنه عليه الصلاة والسلام عالم أهل خيبر بالشوط ما يخرج
من الفحل والتين وهذا قاله الأمان مالك وأحمد رضي الله عنهما واختاره النووي في الصحيح
التنبيه وأجاب القائلون بالمعبد بأن الثمر المراد بها الفحل لأنها الموجودة في خيبر وفوقها بين
الفحل والعنب وغيرها من الأشجار بأن الفحل والكوم لا ينمو إلا بالعلل فيها لأن الفحل يحتاج
إلى اللقاح والكوم إلى الكساح وبقية الأشجار تنمو من غير تعهد نعم التعهد يربطها في كسب
الثمر الطيبة وأعلم أن محل الخلاف فيما إذا امتدت بالمسافة أما إذا ساقاه عليها فبها الفحل والعنب
سواء وجهان حكاهما الرازي وأما الذي رجح وقال النووي أصحهما أنه يجوز قياساً
على المزارعة أو عرفاً هذا مما ساقاه شروط أحدها التوقيت لأنها عقد لازم فاشبهه بالأجارة
بهما خلاف القراض والفرق أن المزارعة غايه معلومة سبيل ضبطها بخلاف القراض فإن الربح ليس
أمر وقتي مصنفه أنفذه ليحصل الربح في المدة المقدرة ولو أتت بلاداً لم يبع على الراعي لجهل

المدة الشرط الثاني ان يفرد العامل بالعمل لانه وضع الباب لشرط ان يعمل منه بالكلية لا يشترط
العقد لانه مخالف لموضوع المساقاة والفاضة ان كل ما يجب على العامل ان يشترط على المالك ينسد
العقد على الاصح وتبطل فساد الشرط فقط نعم يستثنى سلبه ذكرها ابن الرينة عن نص الشافعي
في الويل وهو انه اذا شرط على المالك السقي حيا حكاها البند يعني عن النص يفرض فيها اذا
كان شرب بعروته لكن حكم المارد في فيما يشرب بعروته كخلف البصرة او حيا اخرها ان سقيها
سقيها على العامل والثاني على المالك حتى لو شرطها على العامل بطل العقد والثالث يجوز اشتراطها
على المالك وعلى العامل فان اطلق يلزم واحد منها الشرط الثالث ان يكون للعامل حيا معلوما
من الثمرة ويكون المزرع معلوما بالجزية كالنصف والثالث للنص فلو شرط له ثم خلان معينة
لم يصح لانه خلان النص ولانه قد لا تتر هذه الخلان فيضيع عمله او لا يتر غير ما ينضج المالك
وهذا غرر وعقد المساقاة غرر لانه عقد على بعدوم جواز الحاجة وعذر ان على شي يمنع من حقه
ولو قال على ان ما فتح الله بديننا رجل على النص ولو قال انا ارضيك ونحو ذلك لم يصح العقد ولو
ساقاه ثلاثين مثلاً جاز ان يجعل له في الاول النصف وفي الثانية الثلث وفي الثالثة السدس
وبالعكس لا تنافي العز وهذا هو الصحيح والله اعلم **قوله** لو شرط في العقد ان يكون سوا فسط
الخل من السعن والليف ونحوها للعامل بطل العقد لانها لم يشر في غير مقصودة فلو شرط
لها مزرعتها وشترط روية الاشجار لصحة المساقاة على المذهب والله اعلم **قال** ثم العمل فيها
على صريحين على يعود نفعه على الثمرة فهو على العامل وعلى يعود نفعه على الأصل فهو على رب
المال على الأصل كلما احتاج اليه الثمار لزيادة او صلاح من عمل بشرط ان يتكرر كل سنة واما
اعتبار التكرار لان ما لا يتكرر يبقى اثره بعد الفراغ من المساقاة وتكليف العامل مثل ذلك احيان
به يجب على العامل السقي وقابله من اصلاح طرق الماء والمواضع الذي ينفذ فيها لا وشمل الابار
والانهار وادارة الدواب ونحو راس الساقية وسدوها بحسب الحاجة وكذا الطرق به العادة
قال المتولي قال المتولي وعليه وضع حشيش فوق الفايدين احتاجت اليه صونا لها وعلى
عليه حفظ الثمار وجها ان اصحها على العامل لحفظ مال القراض وتبطل على المالك قال الراجح وهو
ان ليس بعد تصحيح الاول ويلزم العامل حفظ الثمرة على الصحيح لانه من اصلاح وكذا يلزمه
لتحقيق الثمرة على الصحيح ان اطوته عادة او شرطوا اذا وجب التحقيق عليه وجب توافقه وهي
تهية موضع الحفاق ونقلها اليه وتقليب الثمرة في الشمس والله اعلم واما ما لا يتكرر كل سنة
وتقصده حفظ الاصول من وصية المالك لحفظ الارض والارباب الجديده وبنا الحيطان ونحو
الابواب والدواب ونحو ذلك وفي سائر ما يبيح تنفق في الجدران ووضع سائر ما لا يتكرر
وجها ولاصح اتباع العرف وكما يجب هذه الامور على المالك كذلك يجب على المالك ان لا

يؤمن

يتؤمن بها العمل كالعاس والمحول والمخلد والمسخاة وكذا الثور الذي يدور الدابة بالصبح
انه على المالك وحراج الارض على المالك بلا خلان وكذا يجب على المالك كل عمل ينشأ في العمل
على المالك قال في الروضة قطعاً والدرك لا يجوز نفع والده وصنها والله اعلم **قال** فصل
وكما يمكن الانتفاع به مع بقائه صحت اجارته اذا قدرت منفعة باحد من مدة او عمل القياس
عدم صحة الاجارة لان الاجارة موضوعة للمنافع وهي بعد مده والعقد على المعدم غير لكن المحام
الماسية داعية الى ذلك بل الضرورة المخففة داعية الى الاجارة فانه ليس لكل احد سكن
ولا مركوب ولا خادم ولا له احتياج اليها فحذرت كذلك كما يجوز السلم وغيره من عقود الغرر
وقد اجتمعت الصحابة والتابعين على جوازها وقيل الاجاع حايها القرآن والسنة المطهرة قال الله
تعالى فان ارضعن لكم فائوهن اجورهن وروي البخاري انه عليه الصلاة والسلام قال ثلثة
انا خصمهم يوم القيامة رجل اعطاهم غدر ورجل باع حراً فاكل ثمنه ورجل استاجر اجيراً
فاستوفى منه ولم يعطه اجرة وروي انه عليه الصلاة والسلام قال اعطوا الاجير اجرة قبل ان يحق
عقوده وجره عقد الاجارة عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للتبديل ولا باحدة يعوض
معلوم وفيه نيود فاحترزنا بالمنفعة من الاجارة معقودة على ما تضمنت اطلاق عن ذلك
المتبذل للثمن والشاه للنبط وما يمينها وكذا صومها ودولها فهذه الاجارة باطلة نعم قد
ينفع العين تبعاً كما اذا استاجر اسرة الارضاع فانه حايه والقياس فيه البطلان الا ان النص
ورد فيه فلا يعدل عنه ثم هل المعتود عليه القيام بامره من وضع الصبي في حجرها وتلقينه الثدي
وعصوه بقدر الحاجة ام يتناول هذه الاشياء مع اللبن وجها ان اصحها ان المعتود عليه الفعل واللبن
يستحق تبعاً قال الله تعالى فان ارضعن لكم فائوهن اجورهن علق الاجرة بفعل الارضاع لا باللبن
وهذا كما اذا استاجر داراً وصيها يرب ما يجوز الشرب منها تبعاً ولو استاجر شاة الارضاع
تحملة لانه عقد على استيفاء عين واصحها الصحة كما يجوز الاستيجار لحورد الحصاة وكذا
الجوز استيجار الفحل للثوران على الاثلاث للشمي عن ذلك فقد نهي رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن عصب الفحل وفي مسلم عن بيع صراب الفحل وروي الشافعي عن ثمن عصب الفحل والله
اعلم وتولنا مقصودة احترز من منفعة تافهة كاستيجار قفاحة ونحوها للشم نعم ان كثر
الفتح قال الراجح في الوحدة كاستيجار الراعي للشم ومن المنافع المنافهة استيجار الدراع
والدنانير فان اطلقت العقد فطل وان صرح باستيجارها للثمن فالأصح البطلان ايضاً وكذا
لا يجوز استيجار الطعام لتزوين الحوائث على المذهب والله اعلم وتولنا معلومة احتراز عن
المفتوح المحرم والله اعلم لا يصح العذر فلا بد من العلم بالمنفعة قدراً ووصفاً وقابلة للتبديل

والأباحة ومنه احتراز من استيجالات الملهوك الطيور والمزمار والدياب وخوها فان استيجالها
حرام معلوم بذل الأجرة في مقابلتها وتجرم أخذ الأجرة لأنه من تبديل كل الأموال بالباطل وكذا يجوز
استيجال المعاني واستيجال شخص لمحل خمر وخوّه وكذا لا يجوز استيجال شخص لمحل المكوس
والرشي وجميع المحرمات عافانا الله تعالى منها ونولنا بعض معلوم احترازه عن الأجرة المجهولة
فانه لا يصح جعلها أجرة فاتها من المنفعة وشرط الثمن ان يكون معلوماً وان لا يجهل به عزراذ
عرفت هذا فنكلمني وجوز في منفعتها بشرط الصحة صح استيجالها وذلك كاستيجال الدار
للسكنى والدابة للركوب والرجل للمح والبيع والشري والأرض للزراعة وبالشبه ذلك وبشرط
في العين المستأجرة التقيد على تسليمها فلا يجوز انجار عبدانق ودابة شاردة وبغضوب لا يدر
على انتزاعه وكذا لا يجوز استيجال راعي الحفظ لانه يجرم عن تسليم منفعتها كما لا يجوز استيجال
دابة رزمة للركوب وللحمل وأرض لا مالها لا يكفيها المطر ونزادة الأرض وبالشبه ذلك
لان الأجرة في مقابلته المنفعة وهي بعد رزمة فلا يصح انجارها كما لا يصح بيع العين المعدومة
او التي لا منفعة فيها وتقول الشيخ اذا قدرت منفعة أي المستأجر ببيع الجيم بمدة او عمل
اشار إلى قاعدة وهي المنفعة العقود عليها ان كانت لا تنقضي بالزمن فالشرطي صحة
الأجرة فيها ان قدرت بمدة وذلك كالأجرة للسكنى والروضاع وخود ذلك لتعيينه طريقاً
لان تعيين ذلك قد يفسد الرضاع وقد يتعدى وان كان لا يتقدر إلا بالعمل قد ربه وان
ورد العقد فيه على الذمة كالركوب والمح وخود ذلك وان كان يتقدر بالمدة والعمل كليهما
والناقد راحدها لقوله استأجرتك لتحييط هذا الثوب او استأجرتك لتحييط لي ببقاً
وخود ذلك من الأعمال وان قدر بهما لم يصح على الراجح بان قال لتحييط هذا الثوب في هذا اليوم
لانه ان تدخ في بعض اليوم فان طال به بالعمل في بقية اليوم فقد اخل بشرط العمل ولا اخذ
بشرط المدة والله اعلم **قال** وأطلاها تقتضي تحصيل الأجرة الا ان يشترط التأجيل تحت الأجرة
بنفس العقد كما يملك المستأجر العقد المنفعة ولان الأجرة عقد لو شرط في عروضة التجرى
او التاجر اتبع مكان مطلقه حاله كالثمن في البيع نعم ان شرط فيه التأجيل اتبع لان
المؤمنون عند شروطهم فاذا اخل بالأجل وجبت الأجرة كالثمن في البيع وهذا في أجرة العين
كقوله استأجرتك منك هذه الدابة وخود ذلك انما في أجرة الذمة فان عقد لفظ السلم فثبت
تبين راس المال في المجلس وكذا ان عقد لفظ الأجرة على الأصح نظر إلى المعنى فثبت
ان تكون الأجرة حالة في أجرة الذمة ولا يجوز تأجيلها لئلا يلزم مع الكال بالكل
وهو بيع الدين بالدين وقد نهي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم والله اعلم **قال** ولا يتعدى

الأجرة بموت أحد المتعاقدين وتبطل تلف العين المستأجرة اذا مات أحد المتعاقدين والعين
المستأجرة بآنية لم تبطل العقد لان الأجرة عقد عارضة على شيء قبل النقل وليس له أحد
المتعاقدين منعه بلا عذر فلا تبطل بموت أحد المتعاقدين كما لو بيع فاذا مات المستأجر قام وارثه
بقائه في استيفاء الموقوف عليه وان مات والموخر ترك المأجور في يد المستأجر الى انقضاء
المدة والله اعلم ولو تلفت العين المستأجرة بان كانت دابة فماتت او كانت أرضاً ففترت
او ثوباً فاحترق نظر ان كان ذلك قبل القبض او بعده ولم يمض مدة مثلها أجرة انقضت
الأجرة وان تلفت بعد القبض وبعد مضي مدة مثلها أجرة انقضت الأجرة في المستقبل
افتران الموقوف عليه في الماضي خلاف والأصح انه لا يفسخ لاستقراره بالقبض وهذا كله في
أجرة العين لقوله استأجرتك منك هذه الدابة اما اذا رقت الأجرة على الذمة كما اذا قال
الزمت ذمتك حل كذا الى موضع كذا سلمه دابة ليستوفي منها حقه فهلك لم يفسخ
الأجرة بل يطالب المأجور بأداءها لان العقد عليه ما في الذمة وهو باق بخلاف أجرة العين
فان الموقوف عليه نفسه قد مات بفوات العين المستوفي منها راعى ان العين المسلمة عن هذه
الأجرة وان لم ينقضي العقد بتلفها فان استأجر اختصاصاً بما حتى يجوز له ايجارها كما في
أجرة العين ولو اراد المأجور ابدائها دون رضى المستأجر لا يمكن على الأصح والله اعلم **قوله**
لو اراد المستأجر ان يعاين عن حقه في أجرة الذمة قال الرازي ان كان بعد تسليم الدابة جاز
وان كان قبله فلا والله اعلم **قال** ولا ضمان على الأجير الا بعد وان الأجير امن يميناً لا بعد
منه كما اذا استأجر لقصرة ثوب وخوّه وتلف فانه لا يضمنه لانه امن ولا تعدي منه
فأشبهه عامل القرض فان تعدي لزمه الضمان كما اذا استأجره للخبز فاسرق ولا يقاد
او تركه حتى احترق او الصقة قبل وقته واشباه ذلك فانه يقتصر على الضمان وكما لا
يضمن الأجير كذلك لا يضمن المستأجر الا بالتعدي لانه عين تبطل ليستوفي منها
ملكه بعقد الأجرة فلم يضمنها بالقبض كالتخلف اذا اشتوى ثوبها وليس هذا كما اذا اشتوى
سنان في صرف قبضه فيه فانه يضمن الطرف في أصح الوجهين في الكفاية لانه قبضه بدون
الطرف يمكن واعلم ان الرجوع في العدول الى العرف ولو ربط الدابة في الاصطيد فمات لم يضمن
فان انهدم عليها مات الملق العذالي النقل عن الأصحاب انه يضمن وقال غيره ان انهدم
في وقت لا بعد ان يكون الانتفاع فيه كالليل في الشتاء والمطر الشديد في النهار
فلا ضمان ولا ضمان وجزم بهذا التفصيل في الروضة وفي المسالك ولو ربط دابة أكثرها
لحم أو ركوب أو انتفع به لم يضمن الا اذا انهدم عليها اصطيد في وقت لو انتفع به لم يضمن

يصح الهدم فاعرف ذلك ومن تعدي المتاجرين ببيع الدابة بالعام أو بغيرها برجله أو
بغيرها في غير محل العدم على خلاف العادة في هذا الموضع فإنه يصح لها الخلق ما إذا عُد ذلك
على العادة **قوله** حسن عصمت الدابة المتاجرة مع دواب الرفقة فذهب بعضهم في طلب
دائمه ولم يذهب المتاجرون لم يلزمه الرد عند انقضاء المدة لم يصح والافان استردوا هبون
بلا شقة ولا غرامة من المختلف وإن كان بمشقة وغرامة فلا ضمان قاله العبادي والله أعلم
قال فصل في العوض المشروط بالمعالة فتح الجيم وكسرها وأصل بيعها قوله تعالى ولو جابه حمل بعير
وكان معلوماً وفي الصحيحين حديث الذي رماه الصالح على قطيع غنم وفي
ذلك ولأن الحاجة تدعو إلى المعالة بل الحاجة داعية إليها ولا بد في استحقاقها لآخر
من اذن وتجوز أن يكون المحمول له عيناً لقوله لا يزيد مثلاً أن ردوت عبدي أو دابتي فذلك كذا
وتجوز أن يكون معيناً كقوله من رد صالتي فله كذا فإذا رد المحمول له ذلك استحق للمعالة
ولو لم يبع الزاد ذلك من المعالاة بل سعه من يتقبحه فزاد استحق ولا يشترط أيضاً أن يكون
للمعالة من مال المتاع بل لو قال بعض أحاد الناس من رد صالتي فلان فله كذا فزاد من سعه أو من
بلغه ذلك بطريقه استحق للمعالة ولا يصح في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم المومن عند شرطه
ويشترط في المعالاة أن يكون معلوماً لا نه عوض فلا بد من العلم به كالأجرة في الأجرة فلو كان
مجهولاً كقوله من رد ابني أو صالتي فله ثوب أو على رضاه ونحو ذلك كقوله أعطيه شيئاً فهو
فاسد فإذا رد استحق أجرة الشكر كذا لو جعل له ثياب العبد وهي مجهولة فنكرك ولو جعل له
الدابة الصالحة ربحها أو ثلثها لم يرد ما قال السرخسي لا يصح وقال الرازي هذا قريب
من استحقاق الرضعة تجوز من الرضيع بعد النظام وللعلم في مسألة الرضيع أنه فاسد كما لو استأجر
على سلخ الدابة لم يرد لها بعد الفراع أو أنه ربع الثوب بعد النسخ فإنه فاسد وقال ابن الرضا
لنبي كما قال الرازي فإن الرضيع جعل جزاً منه ملكاً لها بعد النظام والمزجعين والأعيان لا يرد
وهنا إن كان موضع الدابة معلوماً والعبد مربي فالوجه الصحة والله ينظر فيه موضع الخلاف
واعلم أنه لو اشترك جماعة في الرد اشتركوا في المعالاة لأنهم اشتركوا في السبب وقيمة بينهم
بالسوية وإن فادت أعمالهم لأن العمل في أصله مجهول فلا يمكن رعاية مقداره في التمسك
وللإمام اختلاف في توزيع المعالاة على تدراعمالهم لأن العمل بعد تمامه قد انصبط والله أعلم
قوله قال مالك المتاع لا يزيد مثلاً أن ردوت صالتي فلك ديناراً ساعده غيره في الرد فلو كان
مساعدة زيد استحق زيد الدينار والله استحق نصفه فقط وإن رده غيره زيد لم يستحق

شيئاً قاله القاضي حسن قال الرازي إن رده غير زيد يرد زيداً فله ثوباً فله ثوباً على أن الوكيل رد
هل يوكل والله أعلم **قال** وإذا دفع إلى رجل أرضاً لزراً وشروطاً معلوماً من زرعها
لم تجز وإن أكثره بذهب أو فضة أو شرطاً له معلوماً معلوماً في ذمته جاز المزارعة والمخاربه
هما بمعنى أن لا قال الرازي الصحيح وظاهره من الشافعي أنه عقدان مختلفان والمخاربه هي
المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها والمزارعة هي أكثر العامل لزراً الأرض ببعض
ما يخرج منها وللزراعة والمعنى لا يختلف قال النووي وما صححه الرازي هو الصواب ونول
العراقي أن أكثر أصنافها قالوها معنى لم يوافق عليه نهت عليه لئلا يفتريه والله أعلم
فإن لم ينفرد بذلك العراقي بل نقل صاحب التوبة أنه معنى واحد عن أكثر أصحابنا
الأصحاب وقال النووي معنى هما بمعنى ولا يعرف في اللغة بينهما فرقاً وقال القاضي أبو الطيب
هما معنى وهو ظاهر نص الشافعي وقال أبو هريبة المزارعة المخاربه والله أعلم وأعلم أن
الرازي والنوري قالوا أن المزارعة يكون البذر فيها من المالك والمخاربه يكون البذر
فيها من العامل والمخاربه بالمزارعة والمخاربه باطلتان في صحيح مسلم والتجاري السهمي عن
المخاربه فإن كانتا بمعنى فلا كلام ولا فتننا المزارعة على المخاربه مع أنه روي أنه عليه
الصلاة والسلام يهي عن المزارعة وأما المخاربه وقال لا بأس بهارواه مسلم من روايته
ثابت ابن العطاء وسوا السهمي أن تحصل منفعة الأرض ممكنة بالأجرة فلم يجز العمل
عليها ببعض ما يخرج منها كما لو اشترى الخلفان الشجر قال ابن شريح يجوز المزارعة قال النووي
يجوز المزارعة والمخاربه من كبار أصحابنا أيضاً ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وصف
ابن خزيمة فيها خبراً وبين فيه على الأحاديث الواردة بالسهمي عنها رجع ابن حاديت
الكتاب ثم تابعه الخطابي وقال صنفوا أحاديث حبل حديث السهمي وقال هو مضطرب كثير
الآراء قال الخطابي وأبطلها مالك وأبو حنيفة والشافعي رضي الله عنهم لأنهم لم ينفوا
في علته قال في المزارعة جازية وهي على المسلمين في جميع الأمصار لا يبطل العمل بها أحد
هذا كلام الخطابي والمختار جواز المزارعة والمخاربه وتأويل الأحاديث على ما إذا اشترط لغيره
من بيع قطعة معينة ولا خيراً خرب والمعدون في المذهب إبطال هذه المعاملة والله أعلم هذا
كلام الرضا وقال في صحيح مسلم أن الجوز هو الظاهر المختار لحديث جابر ولا يقبل دعوى
جوزه المزارعة في حنبلي إنما جازت تبعاً للمساواة بل جازت مستقلة لأن المعنى المحوز د
المساواة هو جزي المزارعة وقياساً على الفرائض فإنه جاز بالأجاع وهو كالمزارعة في كل شيء

في ملكه وقد نص الشافعي على هذا في غير موضع يعني هذا ليس له جدران يأخذه ولو خرج عن ملكه لا ملكه فاشبه ابن شاذان وقيل ان المال لا يملك لقوله عليه الصلاة والسلام المملوك شرك في ثلاث الما والكلالة والنار اخرجها ابو داود والمذهب الاول والحديث ضعيف وعلى الوجهين لا يجب على صاحب البئر بذل ما فضل عن حاجته لزراعة غيره على الصحيح ويجب بذله للماشية على الصحيح لما روي الشافعي عن مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من منع فضل الماء لمنعه به فضل الكلا منعه الله فضل رحمة يوم القيامة وفي الصحيحين لا تمنع فضل الماء لمنعه به الكلا والفرق بين الماشية والزروع بخلاف حرمة الروح بدليل وجوب سقيها بخلاف الزرع ثم لو وجب البذل بشرط اخذها ان يفضل عن حاجته فاما لم يفضل لم يجب ويبدأ بنفسه الثاني ان يحتاج اليد صاحب الماشية بان لا يجد ما يباحا الثالث ان يكون هناك كلاب رعي ولا يمكن رعيه الا سبى للمال الرابع ان يكون الماشية مستقرة وهو ما يستلزم فاما اذا اخذ في ابي فلا يجب بذله على الصحيح واذا وجب البذل مكن الماشية من حضور البئر بشرط ان لا يتصور صاحب الماشية في زرع ولا ماشية فان تضرر بوزر دها منعت ويستحق الرعاها قاله الماوردي وفي وجب البذل بطل يجوز له ان يأخذ عليه عوضا كاطعام مضطرو وجها على الصحيح لا للحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم من يبيع فضل الماء فلولم يجب بذل الفضل حاز بيعه بكيل او زرع ولا يجوز بيع الماشية او الزرع لا نهجهول وهو عذر والله اعلم **من** من حقرا بريا في موات قاله صحيح انه ليس لغيره ان يحفر بريا يحصل بسببها نقص ما للبئر الاولى ويكون ذلك الموضع من حرم البئر الاولى وهذا بخلاف ما اذا حفر بئر في ملكه تنفق ما جاره فانه لا يمنع لانه تصرف في ملكه وفي المرات ابتداء تملك فتمنع منه اذا امتن بالغير وحكم عرس الاشجار كالبرق قاله القاضي ابو الطيب والله اعلم **قال الفضل** والوقف جائز بثلاث شرائط ان يكون ما ينتفع به مع بقا عينه يقال دقت وادفت لعينه دهرية وحده في الشرع حب ما لم يكن الانتفاع به مع بقا عينه ممنوع من التصرف في عينه تصرفا منافعة في البينة الى الله تعالى ولو قيل حبس ما يمكن الانتفاع به الاخره فهو حسن ليشمل العكس العالم على وجه الرابع انه لا يصح وقفه وقيل لا يصح قطعا لانه لا يملك وهو قربة سزوب اليها قال الله تعالى واضلوا الخير وقال عليه الصلاة والسلام اذا مات الانسان انقطع عمله الا من زاد اشيا من صدقة جارية او علم ينتفع به او نكاح يدعوه له ربه مسلم وعنه وحمل العلم الذي للمارية على الوقف قال جابر رضي الله عنه ما بقي احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمتد له الاوقف وقول الشيخ ان ينتفع به مع بقا عينه دخل فيه العقار وغيره اذا كان او مشا

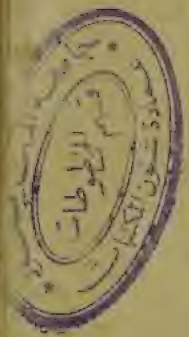
حيوانا كان او غيره واحترز به عما لا ينتفع به مع بقا عينه كالاشجار والطعام وكذا المستعمل الا ان كان انتفع باخراجها والطعام باكله والشموم لا يدوم واعلم انه يجوز وقف الاشجار والثمار والماشية لصونها ولبنائها وكذا العمل ليفقر على بنائها البلد لان الوقوف ذواتها وهي الامور هي منافعها وليس من شرط الوقوف ان ينتفع به في الحال فيصح وقف الارض للزبد لتصلح وبجوز زرعها وكذا يصح وقف العبد والمهر الصغير وكذا يصح وقف الارض للوجرة كما يصح وقف العين العنصرية والله اعلم **قال** وان يكون على اصل موجود ومنع لا ينقطع لا شك ان الوقف صدق بقاء دهر الامم وحقيقة الوقف نقل ملك المنافع الى الوقف عليه وتملك الموقوف م باطل وكذا تملك من لا يملك مال الاول ما اذا وقف على مسجد سيدي ثم على الفقراء ومثا الثاني الوقف على العمل وكذا على عبيد اذ قصد نفسه دون سيده ونزعنا على الصحيح ان العبد لا يملك بالتمليك فهذا او اشباهه باطل على المذهب لان الوقف تملك من غير ولا يصح على من لا يملك كالبيع وسائر التمليكات والى ما ذكرنا اشار الشيخ بقوله اصل موجود **فزع** الوقف على الميت لا يصح وقيل يصح ويصرف على الفقراء والله اعلم وهذا النوع يعبر عنه الفقهاء بقوله منقطع الاول وقوله وقف لا ينقطع احترز الشيخ عن غير منقطع الاول وهو الذي يعبرون عنه بقوله منقطع الاخير وهل هو باطل كالفزع الاول وهو منقطع الاول ام هو صحيح يحتل الترجيح فيه باختلاف صيغة الوقف فان قال دقت على اولي ثم سكنت او على الفقراء لم يسكن ولم يذكروا موصو له دوام ففي هذه الصيغة خلاف ينتشر والراجح الصحة وبيد الاكثر من منهم القاضي ابو حامد والقاضي ابو الطيب الطبري والقاضي الروياني ونصر عليه الشافعي في المختصر وبه قال مالك رحمه الله لان مقصود الوقف القرينة والثواب فاذا بين مصروفه في الحال سهلا اذ امته على سبيل الخير فعلى هذا اذا انقضت الوقف عليه لا يبطل الوقف على الراحي فعلى هذا ان من يصرف الصحيح ونصر عليه الشافعي في المختصر الى اقرب الناس الى الواقف يوم انقراض الوقف عليهم فعلى هذا حمل المعتز لا رث ام لا والصحيح اعتبار ثوب الرحم فعلى هذا يقدم ابن الميت وان لم يرث على ابن العم وهل يشترك الكل ام يختص به الفقراء والراجح اختصاص الفقراء لانه مصروفه مصروف الصدقة وهذا على سبيل الوجوب ام لا استحباب منه خلاف ما يريه الشيخان في ذلك شيئا لموا انقضت الفقراء المنصوص ان الامام يجعل الوقف حبسا على المسلمين يصرف غلتهم في مصالحهم ورحمة الطبري وفي الشامل لابن الصباغ يصرف للفقراء والمساكين والله اعلم اما اذا دقت هذا امته فالصحيح الذي قطع به الجمهور بطلان الوقف لئلا يشرط لانه المقصود دوام الثواب وهو مقفود والله اعلم **فزع** هل يشترط القبول في الوقف

ينظر ان كان الوقف على جهة عامية كالفقراء والربط والمساكين لا يشترط انعزله وان كان
على معين واحد كان ارجاعه ففيه خلاف الراجح في المحرر والمنهاج اشتراط القول بفعل هذا
يكون القول متصلاً بالاجاب كما في البيع والهبة وحصر المتولي الخلق بما اذا قلنا الملك في الوقف
ينتقل الى الوقف عليه اما اذا قلنا ينتقل الى الله تعالى فلا يشترط القول قطعاً واعلم انما صحته
النوري في المنهاج من اشتراط القول في باب الوقف خالفه في الروضة في كتاب السيرة فقال في زيادة
المختار انه لا يشترط والمختار في الروضة بمعنى الصحيح وكلام التبيين يقتضيه فانه ذكر الاجاب
ولم يشترط القول وكذا في المذهب ومن قال بعدم اشتراط القول خلاف تشييعاً لما بالعق
سليم الماوردي بل قطع به السعوي والرواي بل نصوا شاعى على انه لا يشترط والله اعلم **قال** وان
لا يكون في محذور المحظور الحرام فيستوي صحة الوقف انما المعصية لان الوقف معروف
وبه والمعصية عكس ذلك فيعزم الوقف على ثبوتها لقطع الطريق وكذا الا لان المحرر كابر
الات المعاصي كما يصنع اهل البدع من صوفية الروايات بان يوقف الله لهؤلاء السماع ويقولون
لا سماع الا تحت قناع ولا ياتي ذلك الا فاسد الصباغ وهو لا قد نص القرآن على عدم الحادهم وليس
في كفرهم نزاع وكذا لا يجوز الوقف على البيع والكفايس وكتب التوربه ولا تجل لها محرمة
ولو كان الواقف دميّاً حتى لو تراضوا اليان في ذلك ابطالناه هذا اذا كان الوقف كصدقة التطوع
وهي عليه جائزة بخلاف الوقف على الحربي والموتد فانه لا يصح على الراجح لانها مقتولة فهو وقف
على من لا دوام له فاشبهه وقف شي لا دوام له ولو وقف على غني ففيه خلاف سني على ان الذي
في الوقف جهة التملك ام جهة القرية وكذا الوقف على الفسق فيه خلاف هذا الخلقان قال
الرافعي والاشبه بكلام الاكثرين كونه تملكاً وتصحيح الوقف على هؤلاء وصح تصحيحه
في المحرر وتبعه النووي على التصحيح في المنهاج الا ان الرافي قال في الشرح بعد ذلك وتبعه
في الروضة الا حسن تصحيح الوقف على الغني دون الفسق لتضمنه الاعانة على المعصية والله
اعلم **قال** وعلى ما شرط الواقف من تقديم وتأخير وتسوية وتفصيل اذ اصح الوقف ان لم كالصق
واستحق الوقف عليه غلته منفعة كانت كالسكنى او عينا كالثمرة والصون واللب وكذا
الولد على الامح لا يخفى ان الوقف وتجب صرف ذلك بحسب الشرط من التقديم كوقف على اولادك
بشرط تقديم الامح او الاولاد او الزوج ويؤخذ لك او الثاني بان يقول وقف على اولادك فاذا
انقضوا اولادهم ويؤخذ لك او علي ان ربع السنة الاولى للاثالث والثانية للذكر او التسوية كما
اذ وقف على اولاده بشرط ان لا يفضل احد على احد في قدر النصب ويؤخذ لك او التفصيل
كما اذا قال وقف على اولادك على ان للذكر مثل حظ الانثيين ويؤخذ لك ووجه ذلك

درجته ذلك كذا ان الوقف عليك منافع الوقف فاعتبر قول الملك كالهبة والله اعلم
شرح اذ جعل شرط الواقف في المقادير اذ في كيفية الترتيب لا بعدام كتاب الوقف وعدم
الشهود قال الرافي وتبعه النووي في الروضة تقسم الغلة بينهم بالسوية وعلى بعضهم
ان الوجه الوقف حتى يصطلموا وهو القياس والقابل بهذا هو الامام ومحل التسمية بينهم بالسوية
اذا كان الوقف في ايديهم فان كان في يد بعضهم فالقول قوله ولو كان الواقف حي رجوع الى قوله
ذكر النووي وصاحب المذهب قال الرافي ولو قيل لا رجوع اليه كالمباح اذا اختلفا المشتران منه
لم يعد قال النووي الصواب الرجوع اليه والفرق ظاهر قلت وما قاله النووي ذكره الرواي والمروزي
وصرحا بانه فيقول قوله بل يمين وزاد بانه اذا مات الواقف يرجع الي ورثته فانه لا يملكه ورثته
وكان له فاطر من جهة الواقف رجوع اليه ولا يرجع الى المنسوب من جهة الوارث ولو اختلف الناظر
والوارث فهل يرجع الى الناظر او الوارث فيه وجهان ولو اختلف الناظر والوارث فهل يرجع
الى الناظر او الوارث والموتون عليه الوجهان قال النووي يرجع الى عادة من تقدم الساطن
المطابق ان اتفقت عاداتهم ولو عرفنا الوقف ولم يعرف ارباب الوقف قال الغزالي وغيره وهو
سهو وانما قال الغزالي انه لا يقطع الا جرم يكون الوقف صحته والاعانة بالوقف المطلق يقتضي
عدم الصحة لان الاصح في الوقف المطلق انه لا يصح والله اعلم **شرح** هل يصح ان يكون الشخص على
نفسه وان ذكر بعده مصراً قال جماعة من الاصحاب بالصحة منهم النيزكي وابن شريح واستحسنه
الروايي واحتجوا بذلك بان عثم رضي الله عنه لما وقف بيرومية قال دلوي فيها كذا والمسلمين
والصحيح ونصر على الثالث لا يجوز لان معنى الوقف عليك المنفعة قطعاً والتحصن لا يملك
نفسه باتفاق العقلاء ولهذا لا يصح ان يبيع من نفسه وللوارث ان عثم رضي الله عنه لم يقل ذلك
شرطاً ولكن اخبر ان الواقف ان يتفجع بالانفاق الاعانة كالصلاة في البقعة التي جعلها مسجداً
والفرق بين الارفاق الاعانة والخاصة ان الاعانة عادت الى ما كانت عليه من الاباحة خلافاً للخاصة
والله اعلم **قال** فصل وكل ملجأ يبعد جاز هبة اعلم ان التملك بغير عوض ان يخص
فيه طلب الثواب فهو صدقة وان حمل الى الملك اكراماً وتودد فهو هدية ولا يهذه به وهل
بشرط الهدية ان يكون بين الهدي والمهدي اليه رسول وجهان الراجح لا وتظهر فائدة الخلاف
فيما لو حمل الى الهدي اليه فهو هبة سبباً لا يبعد في الحديث وجهان والهبة مسدودة بالكتاب
والسنة واجماع الامة قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى والهبة بمراد السنة فكثرت
سماحدت بمراد رضي الله عنها في قوله عليه الصلاة والسلام هو لها صدقة ولا هدية رواه
سليم وفي حديث اي هدية رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام كان اذا انى بطعام سال عنه

فان قيل هدية اكل منها وان صدقة لم ياكل واعلم ان كل هدية صدقة هبة ولا ينعكس اذا
عرفت هذا فالشيء الموهوب هو احد اركان الهبة وهو معتق بالبيع فان الهبة عليك فاجرك بالبيع
فما كان بيعه جاز هبته ولا يجوز بيعه كالمحمول كقوله هبتك احد عبيدي ليصبح وكذا
لا يصح هبة الله والظالم كما لا يصح بيعها ويجوز هبة الموصوب لغير الطالب ان يدر على
الاتساع والا فلا ويجوز هبة المشاع للشريك او غيره وكذا يجوز هبة ارض يزرعها وكل ما
يصح بيعه ولا يجوز هبة الموهون والكلب وحل المينة قبل دفعه وكذا الدرهم الفضة والصدقة
به وقال النوري في القطع بصفة الصدقة به واعلم ان هبة الدين المدين ايا ولا يحتاج الي
قبول على ولا غيره باطلا على المذهب ولو رغب الفقير ديناً عليه بنية الزكاة لم يقع عنها
ولو قال تصدقت مالي عليك بربي قاله ابن شريح والشيخ ابو حامد والله اعلم **ترفع** اذا ختم
شخص ولده وعمل وليه فخلت اليه هدايا واسم صاحبها الاب لا الابن فهل في ذلك اطلاق
وجهاً صح النوري انها للاب واجاب القاضي حسين انها للابن وتقبل للاب قلت ينبغي ان تالفت
وهو انه ان كان المهدى ما يصلح للصبي دون ابيه كشيء من ملبوس الصغار فهو للصبي
وان كان لا يصلح للصغير فهو للاب وانما احتملها فهو موضع التردد لعدم القرينة المرجحة
والله اعلم **مسألة** كتب شخص الى اخيه كتاباً فهل يملك المكتوب اليه القوطاس قال النوري
ان استدعي منه الجواب على طهارة لم يملكه وعليه رده ولا فهو له هدية يملكها المكتوب
اليه وصح النوري هذا وقال غير المتولي انه يبقى على ملك الكتاب وللكتوب اليه الانتفاع به
اباحه والله اعلم **ترفع** ولا تلزم الا بالقبض واذا قبضتها الموهوب لم يكن للواهب ان يرجع
فيها الا ان يكون والد لا تلزم الهبة ولا تملك الا بالقبض لان الصدقة تصري الهبة
خل عايشة رضي الله عنها حياء عشرين وسقاً فلما مرض قال وردت انك خويته او
قبضتيه وانما هو المجهوم قال الوارث ملو لا توقف الملك على القبض لما قاله مال الوارث
وقال عمر لا يثم الخل حتى تجاوزها المخل وروي مثله عن عثمان وابن عمر وابن عباس
وانس وعائشة رضي الله عنهم ولا يعرف لهم مخالف والله عقدا رفاق يقتضون القبول
فاقتضوا القبض كالقرض وسائر الهبات حتى لو ارسل هدية ثم استرجعها قبل ان تصل
او مات لم يملكها المهدى اليه ولا يشترط القبض الغور نعم لا يصح القبض الا باذن الواهب
سبب بنقل الملك فلا يجوز من غير رضي المالك وبالقاس على الوهن في ان له في القبض
فقبض كمن صح به القاضي حسين وغيره وقال الماوردي لا بد من ائذان من الهبة او قبضه
ولا يكفي الاذن وما قول قديم ان الملك في الموهوب يحصل بنفس العقد والقبض

قوله قديم ان الملك في الموهوب يحصل بنفس العقد وان لم يقع قبض روي قول ثالث انه معقوف
ما اذا قبض بان انه ملك من رقت العقد وقد حزم الرازي في باب الاستبراء بما حصله القول الثالث
وتطهر ما يذو الخلاف في ثواب الموهوب من الثمرة واللين وغيرهما وكذا في المون من نفقة وغيرها
وكيفية القبض معتق بالعرف كقبض المبيع والموهون ولو مان الواهب قبل القبض لم يبطل العقد
لانه عقدي يولد الى اللزوم فلم يفسخ بالموت كالمبيع المشروط فيه للثبات هذا هو الصحيح المنصوص
والوارث بالخيار ان يقبض وان شام قبض لانه قائم مقام مورثه والله اعلم ثم اذا حصل القبض المعتبر
لوقت الهبة وليس للواهب الرجوع فيها كسائر العقود لانه ان يكون الواهب اياً ارباباً
وان علا وكذا الجدة بشرط ان يكون الموهوب خالياً عن حق الغير كما اذا رهن راتين وغير
ذلك والا صل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لا يبدل لرجل يعطي عطية اذهب هبة يبرجج
فيها الا الوالد منها يعطي لولده رواه ابو داود وغيره وقال الترمذي انه حسن صحيح ورد النص
في الاب فان دخل المجد في اسم الاب فلا كلام ولا يفتوى بعنا وكذا المجدات لا يملك كالب في العقد
ورجوب النفقة وسقوط القصاص في قتله وقبض لا رجوع الا للاب فقط لانه مورد النص وقيل
للاب والام فقط واعلم ان الهدية كالهبة ولو تصدق على ابنه فهل له الرجوع وجهاً صح
الرازي في هذا الباب ان له الرجوع في الشرح الكبير وصح في الشرح الصغير انه لا يرجع وبعدم
الرجوع حزم في الشرح الكبير في باب العارية وكان الفرق ان المقصود من الصدقة ثواب الاخ
وتد حصل فلا يرجع له مع الثواب بخلاف الهبة ولو كان على ولده دين فابواه فهل له ان يرجع
قال الرازي ان قلنا ان الاب يملك رجوع وان قلنا اسقاط فلا يرجع قال النوري ينبغي ان لا يرجع
على التقديرين والله اعلم **ترفع** رهب كالبه شيئاً موهبة الاب لابنه فهل للجد الرجوع منه وجهاً
ولو مات الابن الموهوب بعد ما رهبه من ابنه او باعاه فهل للجد ايضا الرجوع فيه بخلاف والاصح
في الكل للجد ولو رهب الابن لابنه العين الموهوبة فهل للاب الرجوع قال العراقي ينبغي ان لا
يجوز للاب الرجوع قطعاً لان الواهب وهو الاخ لا يملك الرجوع فالاب اولى والله اعلم **قال** اذا
اعمر شيئاً او رقبته كان للمعمر والمقرب ولو رثته من بعده اذا قال شخص لا خراعتك هذه
الوارث مثلاً حياتك او ما جيت او ما عشت ولعقبك من بعدك صح لقوله عليه الصلاة والسلام
اي ما رجل اعمر عمري له ولعقبه فقال اعطيتك كما وعقبك ما بقي منك احد فممن اعطيتك
وعقبه لا رجوع الى صاحبها من اجل انه اعطا عطاءً وقتت به الوارث لان هذا معنى الهبة وان لم
يك العبء بل قال اعمرتك حياتك صح ايضاً في حياته ولعقبه من بعده على الجدي لقوله
الصلاة والسلام العمري جارية رواه الشيخان ولو قال اعمرتك حياتك فاذا مات عادت



الي مفهومها او قال امرتك والصحيح الصحة وتكون لورثة العبد وبلغوا الشرط والله اعلم ولو قال
ارتبك هذه الدار وهي كذا ربي كالعربي لقوله صلى الله عليه وسلم العربي جازيه والرومي جازيه
لا هله رياه ابوداد وغيره وقال الترمذي حديث حسن نعم لو قال جعلها لك عمدي او حبابي
لم يصح في الاصح والله اعلم **تنوع** وهب شخص اخذ دارا فقبل نصفها او عشرين فقبل احدها
ففي صحة الهبة وجبان حكاهما الراعي بلا ترجيح وكذا حكم النوري بلا ترجيح وفي نظيره من البيع
لا يصح قطعاً قال الاسناني المرحوم انه لا يصح لانه لو هب لاشيئ شيئاً فقبل احدها نصفه كان كالبيع
حتى لا يصح على الاصح ذكره الراعي في الركن الرابع ومسلتنا انما بعدم الصحة لان الهبة لاشيئ
صفتان ومسلتنا صفة واحدة والله اعلم **قال الفضل** واذا وجد لقطه في بواب او طريق
فلم اخذها وتركها واخذها اولي اذا كان على تقبض من القيام بها اللقطة فتخرج النكاح على المشهور
هو الشئ الملقوط قال ابن مهران واحل عليه اهل اللغة وكذا قال الاصمعي والفرار ان الامري قال
الحليل في فتوح القان الرجل لا فعله الفاعل من صحكه وفعله بالاسكان للفعل يتوكل للقوط
قال ابن مهران وهو القياس ولا لقطه في الشرح هو احذر مال يحتم من مضيقه ليحفظه او ليلتصكه
بعد التعريف وبه نظر لانه يخرج منه الكلب المعلم ولا يشك في جواز التقاطه للحفظ فينبغي
ان يقال اخذ شي لخص به لانه الشئ نعم كل وفولنا لخص لان الكلب لا يابده فيه هل الخلب في اللقطة
حكم الامانة او حكم الاحتساب قولان والله اعلم ولا اصل فيها احاديث منها حديث زيد بن خالد
الجهمي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن لقطة الذهب او الورق فقال اعرف
وكما وعفاصها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستغنفا ولكن ودعة عنك فان جابها اليها
بوما من الدهر فادها اليه وساله عن صالة الله بل فقال يا لك ولها دعها فان بعها جزاها وسألتها
تد الما وتاكل الشجر حتى يلقها ربها وساله عن صالة الغنم فقال جزاها ما في لك اولادك
او للذئب وراه الشيخان وله طريق القاط واجمع المليون على المعان في الجملة وهذا يستحب وجب او كين
الحال بنظر ان كان الواجد فاسقاً كرهه لا لقطه ومن الاصل من منعه لا لقطه وهو قوي واذا
اللقط نزع من يده كما يرفع مال ولده وان كان الواجد حرّاً رشيداً وهو من على نفسه عدم
الحيانة فيها نظر ان وجهها في موضع يامن عليها لا مائة امله وليس الموضع مملوكاً ولا داراً
فالاولي في حقه ان ياخذها لقوله صلى الله عليه وسلم والله في عون العبد ما دام العبد في عون اخيه
وان كانت في موضع لا يامن عليها فهذا يلزم اخذها منه خلافاً لغيره لانه في غاي والموت
والومات بعضهم ارباباً بعض يلزم بعضهم حفظ مال بعض كما ان ولي اليتيم يلزم حفظ مال
وقبل لا يلزمه الا لقطه بل يستحب وهو الصحيح لان لقطه اما امانة

فان اذننا بالوجوب فلم ياخذها حتى تلفت لم يضمنها لان المال لم يحصل في يده كما لو راي مال
شخص يغرب او تحرق وامكنة خلاصه فلم يفعل وكذا يطعم المصطر حتى يان لم يلزمه صانته
وان كان عاصياً ونول الشيخ في بيان او طريق اخر من ذلك عما اذا وجدها في ملك شخص فانه لا يجوز
له اخذها ما سرح به المارودي لان الظاهر لصاحب الملك وقوله وكان على تقبض يوخز منه انه اذا
كان لا يثق بنفسه ان الاولي ان لا ياخذ وهو كذلك بل في جواز اخذه لها وجهان حكاهما الشيخ
ابو محمد والله اعلم **تنوع** وليس للعبد الا لقطه على الراجح لان لقطه امانة ولا يه في الاثبات او تلك
في الاثبات والعبد ليس هلا لذلك فلا يعتد بتعريفه فان تلفت ضمنها في رقبته ان لم يعلم السيد سوا
كان بتعريفه او غيره لانه مال الزممة بغيره فيستحقه فاستبده ارض حبابته فان علم بها السيد
فاخذها منه في لقطه في يد السيد ويسقط الضمان عن العبد وان لم ياخذها منه راقها في يد العبد
واستحفظه لغيرها فان كان العبد حائثاً فالسيد معتد وان كان اميناً فلا وهل يسقط الضمان
الاصح في الشهادة انه لا يسقط وقياس كلام الجمهور السقوط وان امله السيد منه خلافاً للراجح
تعلق الضمان بالعبد وسائر اموال السيد حتى لو ائتمس السيد بغيره صاحب اللقطة على سائر العزما
والله اعلم **قال** واذا اخذها عليه ان يعرف سنة اشياء وعافاها وعافاها وكماها وجنسها وعددها
وزنها ويحفظها في حوزة مثلها من جاز له الا لقطه فالتقط فعليه ان يعرف ما ذكره الشيخ
قال المتولي وهو على الغور اما معرفة العفاص والوكا فالحديث السابق واما العدد فمارودي البخاري
عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال وجد من صرة في فيها مائة دينار فابيت بها النبي صلى الله عليه
وسلم فقال عرفها حولا فعرفتها حولا ثم ابنته فقال عرفها حولا فعرفتها حولا ثم ابنته فقال عرفها
حولا فعرفتها حولا ثم ابنته الرابعة فقال اعرف عدتها وكماها ورعاها فان جابها اليها
والا فاستمتع بها وباقي الصفات بالقياس لانها صفات يمينها فاشبهت المنصوص عليه والوعا
الاثنا والعفاص الشداده ويطبق على الوعا حائراً والجمهور على ان العفاص الوعا ولكن جمع
الشيخ بينهما والوكا هو الحيط الذي يشده وبقي الصفات معروفة ويجب عليه ان يحفظها
في حوزة مثلها فان امانة فاشبهت سائر الامانات ولا يجب الا شئاً عليه على الله سبحانه
عليه الصلاة والسلام لم يتعرض له وقيل يجب وفيه حديث وهو محمول على الندب عند القابلون بالذهب
والله اعلم **قال** غ ان اراد ملكها عرفها سنة على ابواب المساجد وفي المواضع التي وجدها فيه
فان وجد صاحبها كان له ان يملكها بشرط الضمان اخذ اللقطة ان تصدحفظها على الكفا
ارلزمه التعريف الله انما يجب لا حل التملك ولا تملك عند اعادة اللقط والحديث انما الزم
فمن لم يملكها له بعده وهذا امر كرهه الاكثر من كماله الراعي والنوري وغيرهما

وقيل يلزمها التعريف وصحة الامام وعينه قال النووي وهو الاقوي والمختار قاله في الروضة وقتضاه
انه الصحيح لان المختار في الروضة بمنزلة الرابع كما تقدم وان اراد ان يتلكها عرفها سنة
لحديث خالد المتقدم والمعنى فيه ان السنة لا تتأخر عن القوافل فالطريق صاحبها قريب النوع
ثم اذا وجب التعريف فهل يجب على الفور ام يكفي تعريف سنة متى اراد وجهان اصحهما لا يجب الفور
ويكون التعريف على ايراد المساجد عند خروج الناس منها وفي الاسواق لانها مصان الاجتماع
وكذا في الوضع الذي وجد هاتيه لان صاحبها يتعهد به لان هذه المواضع اقرب الى وجود
بالكها فيها وقوله على ايراد المساجد يؤخذ منه انه لا يعرف في المساجد وهو كذلك قال الرازي
ولا يعرف في المساجد كما لا يطلب الضالة فيه الا ان الشاشي قال ان اصح الوجهين جواب
التعريف في المسجد الحرام بخلاف ما في المساجد وذكر مثله النووي وابن الرعيه ومقتضاه الغريم
في بنية المساجد الا ان النووي في شرح المذهب فقل الكراهة فاعرفه وكيفيته التعريف
ان يقول من ضاع منه شيء وللجب عليه ذكر الارصاف ويستحب ذكر بعضها وقيل يجب ذكر
بعض الارصاف قال الامام ولا يستوعب الارصاف لئلا يتعهدوا الكاذب فان استوعبها فهل
يضمن رحمان حج التوري الضمان ولهذا قال في المنهاج ويذكر بعض اوصافها وقول الشيخ
عرفها سنة تقتضي اطلاقه انه لا يجب الترتيب في السنة حتى لو عرف شهرين او اقل او اكثر
في كل سنة كمن دهنه كذلك على الاصح عند النووي وقيل يجب الترتيب لان المقصود ان
يبلغ الغرماء الى الترتيب لا يحصل هذا المقصود وهذا هو الحسن في المحرر وصحة الامام
وما وجد الاكلام التوري صحه العراقيون واعلم انه يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف اوله في كل
يوم مرتين ثم في كل يوم مرة ثم في كل شهر مرة بحيث لا يسهو ان تكرر المصني ولو قطع الموالاة
الواجبة وجب استيعاب السنة وفي صوره ورتبه ضامنا لخلاف **قوله** اذا وجد بالاعمال لربية
وحوها ملا يعرف ولو اجد له استبداد به وان تمول وهو قليل قاله اصح انه لا يعرف سنة بل يعرف
زمانا يظن ان فاتده يعرف عنه غالبا وصايبا القليل ما يغلب على الظن ان فاتده لا يكثر
استد عليه ولا يطول طلبه غالبا والله اعلم فاذا عرف التعريف المعتمد وكان قد قصد التملك
ولم يجد المالك واختار التملك ملكا له تملك ما يبدل فتوقف على الاختيار كالبيع وسواء
العني في ذلك والفقير وقيل يملك بالتعريف وان لم يرض لانه جاني رواية فان جازها
فادفعها اليه وان لم يات في لك والصحيح فعليه ان يقول تملكها وغذ ذلك كالباع وادخلها
صارت طرعا عليه فان هلك قبل التملك لم يضمنها لانها محفوظة له احيط ولم يرضها فيها
كالودع ثم اذا ملكها وجاز صاحبها ان كانت شبيهة منها بالمثل والافاقية ومن التملك

حزم به الرافعي وغيره وفي وجهه وقت طلب صاحبها فان اختلفا في قدرها صدق الملتقط لانه
عازم ولم يتلف ولكن بقيت استرد ما مع الارش على الاصح وقيل يبيع بها بلا ارش وقيل غير ذلك
والله اعلم **قوله** احب الملتقط اللقطة بقصد الحياطة فيها صار صامتا ولو عرف بعد ذلك واد التملك
عده لم يكن له ذلك على المذهب ولو قصد الامانة اوله ثم قصد الحياطة بلا تصرف ولا يصح انه لا يصير
صامتا مجرد قصد الحياطة كالمودع والله اعلم **قوله** جازها مع زادتها
المتصلة دون المنفصلة والله اعلم **قوله** رجله اللقطة اربعة اصوب احدها ما بقي على الدوام كالرطب
والفستق وهذا حكمه والثاني لا يبيع كالطعام الرطب فهو صميمين اكله وعزمه اربعة وحفظ
ثمنه والثالث لا يبيع الا بعلاج كالرطب يتفعل ما فيه الصلح من بعده وحفظ ثمنه اربعة وحفظ
اللقطة تارة تكون حيوانا وتارة تكون غيره ان كانت حيوانا فسياتي وان كانت غير حيوان فتارة
تكون ما يوكل وتارة لا يوكل فان كانت لا توكل ولها باقي في نفسها كالنقود ونحوها فهذا الذي
تقدم من اشتراط التعريف وغيره متعلق بهذه اللقطة وان كانت ما توكل فتارة تكون مما تنفسد
في الحال كالطعنة والشعير والبطيخ والرطب الذي لا ينتمى والبقول فالواحد فيها بالخيار بين ان
ياكلها ويغرم بتمتها وبين ان يبيعها بخلاف الثمن وهذا هو الصحيح فان اكله عول قيمتها مدة
التعريف وعرف اللقطة سنة ثم يصرف فيها لان القيمة فائمة مقام اللقطة والله يعبر على البيع فلا
خلاف في جواز الاكل وهذا يجب انوار القيمة فيه خلاف الاظهر في الرازي للجب لان باقي الذممة
لا يغني هلاكه فاذا امر صار امانة في يده والله اعلم وان كانت اللقطة ما لا تنفسد وتقبل العلاج
كالرطب الذي ينتمى والحب الذي يترتب والحب الذي يصنع منه اللبن ونحوها ودعي في ذلك الحظ
والصلح لذلك فان كان الخط في البيع باعده وان كان الخط في تحفيقه جفقه ثم ان يبيع الواحد
تجفيفه فذاك والا باع بعضه وانفق عليه لانه المصلحة في حق المالك وهذا خلاف الحيوان حيث
يباع جميعه لان النفقة في الحيوان تكرر فتودي الى ان تاكل اللقطة نفسها والله اعلم **قوله**
والرابع ما يحتاج الى النفقة كالحيوان وهو صبيان حيوان لا يمتنع بنفسه فهو محبوس بين اكله وعزم
ثمنه او تركه والتطوع بالاتفاق او بعده وحفظ ثمنه وحيوان يمتنع بنفسه فان وجدته في العراء
توكه وان وجدته في الحضر فهو محبوس بين الاشياء الثلاثة فيه غير الاذي من الحيوان صبيان الصر والاول
بالاخرة تنعده من صفار السباع كالغنم ولها العول والمتمسك من الابل وفي بعضها البسر ويكره
الابل والمقبول اذا وجدته من تجوز التقاطه جاز له اخذه ان شا الحفظ وان شا التملك لانها
لها تملك الصانع يفسد من السباع وربما اخذها خاسر ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
واصار الغنم في كوكا او احيك او للذبي فاذ التقط فان كان الالتقاط من مصيعة فهو الحار

بين الخصال الثلاثة التي ذكرها الشيخ والاولى ان يمسكها ويعرفها ثم يليها البيع والمفظة وخصلة
الملك من اخره في القضية ولما قيل ان يقول فلهذا تقدم فيما يمكن تحفيظه انه يجب مراعاة مصلحة المال
فهذا كان هناك ذلك وان كان الالتقاط في العرفان غير بين خصلتين فقط على الصحيح الاساس
او البيع ولا ياكل لا يمكن البيع وكلام الشيخ محمول على الالتقاط من المصلحة وان طلق كلامه
والله اعلم بالصواب الثاني ماله قوة تمنعه من صغار السباع اما بقوته كالأبل وبعدده كالخيل وكذا
بغال رحبه فانه الرافعي او يطير انه كالحمام وغوز ذلك ينظران وحدها في مصيعة كالبرية لا يجوز
لواحد ان يلتقطها للتملك ويجوز للمفظة لقوله عليه الصلاة والسلام في ضالقه لا يملك ولا يملك
سفارها الحديث وليس على الأبل ما في معناها فان التلقط للتملك منها لو تلت لتعديه نعم يابا النزاع
الى القاضي قلت بشرط عدالة القاضي ولا تلا سبط عنه الضمان ولما حيل ساطلة كل منهما اما الملقط
فلمتعديه بالآخذ واما القاضي فلتعديه على الشريعة المطهرة والله اعلم وان وجد هاتين العرفان اذ يجب
سماها جازاخذها للمفظة وهل يجوز اخذها للتملك منه خلاف قبل لا يجوز لاطلاق الخبر والراجح
الجواز والفرق بين البرية والعرفان انها في العرفان تطرق اليها ايدي الناس فلا تترك فربما ضاع عليها الكفا
بأخذ خاين بخلاف البرية فان طرق الناس بها لا يعاملها اسعيا بان تسمح وترد الما وهذا المعنى مفقود
في العرفان ويحل للفلان اذا كان الزمان من اما اذا كان زمن نهى ومناذ فيجوز تقطعا في الصحرا وغيرها
فانه المتولد وغير الحق للماردي بذلك ما اذا عرف مالكها واخذها لبردها عليه قال وتكون امانه
في يده والله اعلم **قوله** التقط رجلان لقطة يعرفانها وتلك كائنا وليا لهما فلهما نقل حقه
المصاحبة كما لا يجوز للملقط نقل حقه الى غيره والله اعلم **قوله** قال في التهمة يجوز التقاط
السنابل وقت الحصاد ان اذن فيه المالك او كان قد راى يشق منه على المالك التقاطه وكان
يلتقطه بنفسه فان كان قد راى يشق المالك ان يلتقطه بنفسه حرم وقوعه في عبارة الروضة
في هذا الفرع نوع خلل والله اعلم **قال في فصل** وان وجد لقط بآخرة الطريق فاخذه
وتريبته وكفائه واجبه على الكفاية ولا يقر الا في يد امين الملقط كل صبي صانع لا كافل له
ولا فرق بين المميز وغيره وفي المميز احتمال اللامهم والمعمد الاول لا حاجة الى التعهد وقاله
دعي ومفوض نقولنا كل صبي خرج بالصبي البالغ لا نه مستغن عن الصيانة والعهد فلا معنى
لاخذه ونقولنا صبي الماردي المنيود واما غيره فان لم يكن له اب ولا جد ولا وصي فلهذا
وصيفة القاضي لان ابي له في كتاب الله الحكيم وسنه رسوله العزيم بانقوم به ويغنيه من الضمان
فان الله قصاة الرثا السوياني ذمهم من نفس قد هلكت بأخذ ماله ودفعه للظلم ومع ذلك
يدعون محبة الله ورسوله وتوليته كماله المارديا كمال الاب والجد ومن يتوهم سبها

اذ اعرفت

اذ اعرفت هذا فاخذ اللقط فرض لقوله تعالى ونما نواعل البر والتقوى وعنى ذلك ولا نه ادعي له
حرمه بوجوب حفظه بالتربية واصلاح حاله كالمضطر وهذا اولى لان البالغ ربما احتال لنفسه
فاذا التقط من هواهل للمصانة سقط الاثم والاعثم وعصى كل من علم به من اهل تلك الناحية
ولقوله تعالى باصاغة نفس محترمة وقول الشيخ ولا يقر الا في يد امين اشارة الى شروط الملقط
احدها التكليف فلا يصح التقاط الصبي والمجنون الثاني الحرية فلا يلتقط العبد لان الالتقاط ولاية
فان التقط انتزع منه الا ان ياذن السيد او يقره في يده الثالث الاسلام فلا يلتقط الكافر الصبي
المسلم لان الالتقاط ولاية نعم يلتقط الطفل الكافر والمسلم التقاط الطفل المحكوم ببقوته لانه
من اهل الولاية عليه الرابع العدالة فليس للناسق الالتقاط ولو التقط انتزع منه لانه لا يؤمن ان
سيترقه الفاسد الرشيد فالجذر المحجور عليه لا يقوي يده ولا يشترط في الالتقاط الذمومة بل لا
خلان ولا الغني على الصحيح لانه لا تفرقه نفقته نعم يجب عليه رعايته بالمحيط والله اعلم **قوله** وان
وجد معه مال انفق عليه الحاكم منه وان لم يوجد مال تنفقته في بيت المال اعلم ان اللقط قد يكون
له مال يستحقه بكونه لقط او بغيره فالاول كالوقف على اللقطاء والوصية لهم او لغيرهم
والثاني ما يجوز ان يوجد تحت يده واختصاصه فان للصغير يد واحتصاصا كالبالغ اذا اصاب
الحرية مالم يعرف غيرها وذلك كالتياب التي هو لا يسهلها ومفوضة تحتة ومفوضة عليه
وكذا ما غطي به كالحان وغيره وكذا ما شئ عليه او حصل في حبيبه من دراهم وحلي وغيرها
وكذا دابة غنائها بغيره ولو كان في خيمة ففيه له ايراد لم فيها غيره وفي البستان وجهان
حكاهما الماردي قال النوري وطرد ما صاحب المستظهر في الصغيرة وهو بعيد وينبغي
بابه لا يحكم له بها والله اعلم فاذا عرف له مال انفق عليه منه لانه لو كان في حضنة ابيه
الموسر وله مال كانت نفقته في ماله فهذا اولى ولا ينفق عليه الا الحاكم لان الذي يملك
في ماله بغير ابوة وجدة وده ولا وصاية هو الحاكم فانه ولي من اولى له نعم للملقط الاستقلال
لحفظ مال الطفل على الصحيح وتبلا لا يلي كالاتفاق والقول الاول بعضده اللقطة ولو لم يكن
حاكم فليشهد فان اتفق بلا اشهاد ضمن لتركه الاحتياط وتبلا لا يضمن فان اشهد ضمن
على الراعي قال المحامي وشهد في كل مرة فان لم يكن له مال وجبت نفقته في بيت المال
سليم الصالح لان عمر رضي الله عنه استشار الصالحين في نفقة اللقط فاجروا على انها
في بيت المال وان البالغ العسر تنفق عليه منه فهذا اولى وتبلا لا يستقرض له القاضي من
بيت المال فان لم يكن في بيت المال شي او كان ولكن كان هاهنا هاهنا من نفقة اللقط
فمنه نفقة استقرض له القاضي فان لم يجد من يقرضه جمع القاضي الناس وعد نفسه

منهم ومنسقط نفقته على اهل الثروة ثم ان بان رتباً على سيده او حذراً له بال قريب رجع
عليه وان بان حراً لا قريب له ولا مال ولا كسب قضى الامام حقه من سهم القمار والمساكين او
الغايص رضى كما يراو الله اعلم **فروع** النقطة اثنان عني وقبري ندم العني على الراجح نكاحا
في العني ونصل لخدمه الاخر نرجحان صح النوري في زيادته عدم التقدم والله اعلم **فروع** ادعي
شخص رقبه سوا النقط رقبه قال الماردي لا يقبل قوله لان الظاهر حرته وبقية امتداد
به وبنى الرضعة تبعاً للرافعي اذا ادعى رقبه من هو في يده فان عرفت اسأله الى الالتقاط
لم يقبل الا بيمينه في اظهر القولين والا حكم له بالوف في الاصح ثم اذا بلغ وانكر الورق لم يقبل منه
في الوجهين **قال فصل** في الوديعه امانه يستحب قبولها لمن قام بالامانة فيها الوديعه
اسم لعين يضعها مالكها او نائبه عند اخر لحفظها والاصل فيها الكتاب والسنة قال الامام
عليه السلام في رواية ابو داود والترمذي قال حسن عريب وقال الحاكم انه على شرط مسلم
وفي الصحيحين من رواية ابي هريره رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام قال اية النفاق
ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد اخلف واذا اتى خان وفي رواية مسلم وان حاكم وصلى وزعم
انه مسلم ولا حقان الحاجة بل الضرورة داعية الى الابداع ثم من عصى عليه شي لم يستودعه
نظراً كان اميناً فادرا على حفظها ووثق من نفسه بذلك استحب له ان يستودع لقوله صلى الله
عليه وسلم والله في عون العبد ما دام العبد في عون اخيه ولو لم يكن هناك غيره فقد اطلق مطلقون
انه يتعين عليه القبول وهو محمول كما قاله الرافعي وتبعه النوري نقلاً عن السرخسي انه يجب
اصل القبول بشرط ان يتلف منفعة نفسه وحرره بلا عوض في التحفظ وان كان يجوز عن
حفظها حرم عليه قبولها كذا قال الرافعي والنوري ويتبدل ذلك ان الوديعه بما اذا لم يعلم بذلك
المالك فان علم المالك بحاله فلا يحرم وهو ظاهر ولو كان قادراً على حفظها لكان لا يثق بالامانة
نفسه فهل يحرم قبولها وجهاً ليس في الشرح والروضه ترجيح ولا شك في الكراهة والله اعلم
قال ولا تصنع الا بالنقد لا شك ان الوديعه امانة في يد المودع يفتح الدال كما جاءه التزويل
واذا كان كذلك فلا ضمان عليه كسائر الامانات نعم ان نقدي فيها او قصر ضمن واسباب
التقصير تسعة واستيعابها لا يليق بالكتاب فليذكر ما ينسب ذكره السبب الاول ان
يودعها المودع بفتح الدال عند غيره بلا عذر من غير ان المال ينصق سواء ادعاه عند
اور وجته او ابنه او اجبي ولو ادعاه عن القاضي فهل يضمن وجهاً ام لا نعم ان
له ثلث هذا ان القاضي العدل اما قاضي الرضا والظلمة فيضمنها بلا عذر

لم يكن عذراً فان كان بان اراد سفره فليست في ان يردّها الى مالكها او وكيله فان تعذر دفعها
الى ناص عدل وعليه قبولها فان لم يجد فاص دفعها الى امين ولا يكون تأخير السفر فان تدل
الدفع الى المالك او وكيله ضمن ولو دفع الى امين مع القدرة على الحاكم العدل ضمن على المذهب
ولو دفع الوديعه في غير حوزة عند ارادة السفر ضمن ارضي حوزة يعلم بها اميناً او اعلمه حيث
لا يجوز الا بداع عند الامين ضمن وان كان يجوز ولكن لا يضمن لا يمكن الموضع ضمن فان
كان سيكنه لم يضمن كذا قاله للجمهور واعلم انه كما يجوز الابداع بعد السفر كذا سائر
الا عذار كما اذا وقع في البقعة حريق او غرق او هب او غارة وفي معنى ذلك امثان للحوز
على الغراب ولم يجد حوزة انقلها اليه والله اعلم السبب الثاني السفر بها فان سافر بها ضمن وان
كان الطريق امناً على الصحيح وهذا حيث لا عذر فان حصل عذر بان خلا اهل البلد او وقع
حريق او غارة فلا ضمان بشرط ان يعجز عن ردها الى المالك او وكيله او امين موثوق بل يرضى
السفر بها في هذه الحالة ولا فهو مضيع وبل يرضى الضمان ولو كان وقت سلامة وعجز عن الرد
الى المالك او وكيله او الحاكم او الامين سافر بها والحالة هذه فلا ضمان على الاصح لئلا ينقطع
عن مصلحته ويتفرغ الناس عن قبول الودائع وشرط الجواز من الطريق والامانة وعلم ان
هذا في حق المقيم اما اذا اردع مسافراً مسافراً بالوديعه او متجراً فانصح بالوديعه فلا ضمان
لان المالك رضي بالسفر حتى اودعه والله اعلم السبب الثالث ترك الايض فاذا امرض المودع موصلاً
مخزناً او حبساً ليقفل لزمه ان يوصي مكن عن ذلك لزمه الضمان لانه عرضها للغارات لان الوارث
يعتد ظاهر اليد ولا بد في الوصية من بيان الوديعه حتى لو قال عندي لفلان ثوب ولم يوجد
في تركته ضمن لعدم بيانه وهذا كله فيما اذا تمكن من الابداع والوصية فان لم يمكن بان
قتل غيلة او مات نجاة فلا ضمان **فروع** بان المودع ولم يذكر رديعه اصلاً فزجر في تركته
كسراً محتوماً وعليه هذه رديعه فلان اورد في حوزته لفلان عندي وديعه كذا لم يلزم
الورثة التسليم بهذا الاحتمال انه كتبه غيره او كتبه هو تليسياً او اشترى الكسب بتلك
الكتابة اورد الوديعه بعد الكتابة في الحوزة ولم يحجها وانما يلزم الوارث التسليم بالاقراء
ولومات ولم يذكر وصية اصلاً فادعي صاحب الوديعه انه قصروا في الورثة لعلها تكون
تلف قبل سببته الى التقصير قال امام الحرمين فالظاهر براءة ذمته والله اعلم السبب الرابع
تلفها فاذا اودعه في ثرية فنقلها الى اخرى اخرى ان كان بينهما ما يسمى مضافاً ضمن وان لم
يكن مضافاً ضمن ان كان في الثقله حوزة اركان المقتول عنها او حوزة الا فلا ضمان على الاصح
هذا ان لم يضمن ضرره فان وجدت فكما ذكرنا في المسافر والثقله من دار البلد او من حوزة

الى محلة كالتلف من تربية الى تربية متصلة العارة والله اعلم السبب للناسو التصغير في دفع المهلكان
 فوجب على المودع دفعها على العادة فوجب على المودع دفعها على العادة فوجب على المودع دفعها على العادة
 وتقريباً للربح بل لو كان ذلك لا يندفع الا ليسها وجب عليه فان لم يفعل ضمن وهذا عند علم المودع
 بذلك فان كان في صندوق متفعل او ليس مشدوداً عليه المالك فلا ضمان اذ لا تقصير ويقاس بما
 ذكرنا في الصور كعلق الدواب وما اشبه ذلك والله اعلم السبب السادس التقدي بالانتفاع كالانتفاع
 بالوديعة كليس الثوب والطين في الاعمال ونحوها وكذا ركوب الدواب على وجه الانتفاع الا اذا
 كان عذراً بان ركبها لاجل السقي وكانت لا تنقاد الا به حيث يجوز اخراجها للسقي فان امكن
 نودها فركبها ضمن كذا قاله الرافعي والنوري ذلك في ذلك نظر ظاهر وينبغي تخصيصه
 بناحية تسهل فيها السقي اما بعض الواحي الذي يرد اهلها المان بعد رطون عادتهم
 يركب الدواب العواري والواري وغيرها فلا يجهل تضمن والحالة هذه للعادة المطردة اذ العادة
 محكمة وقد جابها القرآن والسنة والله اعلم السبب السابع المخالفة في الحفظ فاذا ائتمر بالحفظ
 على وجه مخصوص ففعل عنه وتلفت بسبب العدو لصحتها للمخالفة وان تلفت بسبب اخر
 فلا ضمان وفي هذا صرح فيها اودع دراهم وقال اربطها في كعبك فامسكها في يده وتلفت هل
 يضمن فيه خلاف فلتشر الراجح منه انها ان تلفت بنوم او سباً يضمن وان اخذها غاصب فهو كاس
 فلا ضمان لان اليد احرز ولو لم يربطها في كعبه وجعلها في جيبه لم يضمن لان احرز الا اذا كان
 واسعاً غير من رده ولا العكس يضمن قطعاً بان ائتمرها في جيبك فربطها في كعبه كما امره لم يضمن
 الامساك باليد ثم ينظر ان جعل الحيط الرابط خارج الكعب فاخذها طراً ضمن لان فيه اظهار للوديعة
 ونسباً للطرار وسهولة في قطعه وحله وان صاعته بالخلال العقول يضمن اذا كان قد احتاط
 في الربط وان جعل الحيط الرابط من داخل الكعب انعكس الحكم ان اخذها الصم يضمن وان صاعته
 بالخلال ضمن لان العقد اذا انحلت تنارت الدرام الى خارج فلا يشعر بخلاف العكس فانها تنارت
 في الكعب فتشعر بها قال الرافعي ونعيم النوري كذا قاله الاصحاب وهو مشكل لان المأمور به
 مطلق الربط فاذا اتى به وجب ان لا ينظر الى جهات التلف بخلاف ما اذا اهدل عن المأمور به فلت
 وما استشكله الرافعي قوي وينبغي الفتوى به وبويده ان ابن الرفعة قال في قياسه قال الاصحاب
 انه لو قال للمودع احفظها في هذا البيت فوضعتها في رابية منه فانه يضمن عليه انه يضمن لانه
 لو كان في غير هذا السلم ويعلم انه بعيد والله اعلم ولو اودع دراهم في طريق او سوق ولم يربطها
 في كعب ولا اسكها في يدك فربطها في الكعب واسكها باليد فقد بالغ في الحفظ ولو جعلها في
 جيبه وهو صيق او واسع وزرعه ولو اسكها باليد لم يربطها لم يضمن اذا اخذها عام

صام
 الطراز
 البطاط

يضمن

ويضمن ان تلفت بفعله اذ يضمن ولو ربطها في كعبه واسكها بيد فقياساً بتقديم ان ينظر الى كيفية
 الربط وجهه التلف ولو وضعها في الكعب ولم يربطها سقطت نظراً كانت خفيفة لا يشعر بها
 ضمن لتقصير وان كانت ثقيلة يشعر بها يضمن ذكره في المذهب ولو وضعها في كعبه عامته
 ولم يشده ضمن **قوله** اودعها في سوق ونحوه ثم قال احفظها في بيتك فبنيته ان يضمن الى البيت
 ويحفظها فيه فان احرزها عذراً وتلفت ضمن لتقصير ويقاس بما ذكرنا بغير الصور **قوله** اودعها
 خاتماً ولم يقل شيئاً فان جعله في غير المنصر يضمن ان كان رجلاً بخلاف المرأة لان غير المنصر في
 حقها كالتقصير حق المرأة وان جعله في المنصر فقبل يضمن لانه استعمال وقيل ان قصد الحفظ
 لم يظن وان قصد الاستعمال ضمن وقيل ان جعل قصد الظاهر ضمن ولا خلاف ان النودي المختار
 انه يضمن مطلقاً الا اذا قصر الحفظ والله اعلم السبب الثامن التصنيع لانه مأمور بالبحر عن اسباب
 التلف ولو احرزها حوان مع القدرة ارجعها في غير حوز مثلها ضمن ولو جعلها في احرز من حوزها
 ثم نقلها الى حوز مثلها فلا ضمان ولو اعلم بالوديعة ظالم ضمن كما لو سرق ولو طالع جنان للمودع
 بفتح الدال بالوديعة لزمه دفعه بلا نكار ولا خفاء بكل قدرته فان ترك الدرع مع القدرة
 ضمن لتقصيره وان اتركه خلفه الضامن جاز له ان يحلف لمصلحة حفظ الوديعة وتزويده الكفارة
 على المذهب وان اكرهه على الحلف بالطلاق فيحلف بين الحلف وبين الاعتراف فاذا اعتون وسلم
 ضمن على المذهب لانه ندي زوجته بالوديعة وان حلف بالطلاق طلقت زوجته على المذهب
 لانه ندي الوديعة بزوجه السبب التاسع جود الوديعة فاذا اطلبها مالكمها فخذها من جيبه
 ضامن لتقصيره بل هو **قوله** قال المودع لا وديعة لاحد عندي اما ابتداء او اما حواها اسوال المالك
 فلا ضمان سواء جري ذلك لحضرة المالك او غيبته لان اخفاها ابلغ في حفظها والله اعلم **قوله**
 المودع مقبول في ردها على المودع اذا قال المستودع ردت عليك الوديعة قال قوله يمينه لقوله
 تعالى فليؤدي الذي اتمن اما تنده امره بالرد بلا اشهاد فدل على ان قوله مقبول لانه لو لم يكن كذلك
 لا رشد اليه كما في قوله تعالى فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليه قال القاضي ابو الطيب
 ولا نه يصدق في التلف قطعاً فكذا في الرد وفيه اشكال من جهة ان المرفق والمتاجر القول
 قولهم في التلف دون الرد عن العوائدين والله اعلم **قوله** وعليان يحفظها في حوز مثلها قبل المودع
 الوديعة لزمه حفظها لانه المقصود وقد التزمه ويجب عليه ان يحفظها في حوز مثلها لان الاطلاق
 يقتضيه فوضع الدرام في الصندوق والاثاث في البيت والنعيم في صحن الدار ونحو ذلك والله
 اعلم **قوله** اذا اطلبها بها واخر الوديعة القدر وعليها ضمن اذا طالب المودع المودع بالوديعة وجب

١٢٠

عليه رد لقوله تعالى ان الله باسكم ان ترد الامانات الي اهلها فان احذر لا عذر وتلفت ضمنها
لنقدية وان كان بعد ذلك لا اعدار مثل كونه بالليل ولم يات فتح العز جنيذ ارسلا
او قضا حاجة او طهارة اراكل ارجام او سلا من غريم ثمان هويده ارحشي المطر والوديعه
في موضع اخر ويخوذ لك فالناخير جانيه قال الاصحاب ولا يصن وطوره في يد كل امه والله اعلم
قوله في تناوي القتال لو ترك حارة في محن خان وقال الحان احوظه كيلا يخرج وكان الحان
ينظره يخرج في بعض غلاته فلا ضمان لانه لم يتصرف في الحفظ العادوي في فاري الثاني حين
ان الثاب في مسلح للام اذا سرت والحامي جالس مكانه متيقظ فلا ضمان عليه وان نام او قام من مكانه
ولم يترك ثابا من على الحامي الحفظ اذا استخوط وان استخبط حكيما من حسن عن الاصحاب
انه لا يحفظ عليه قال وعندى يجب للعادة والله اعلم **قوله** اذا وقع في بيت المودع او خزانته خرب
فبا درالي نقل امتعه واخر الوديعه فاحترقت لم يصن كما لو لم يكن فيها الا دايغ واخذ في
نقلها فاحترقت ما تاخر والله اعلم **كتاب النواصب والوصايا** النواصب
جمع نواصبه مأخوذة من النواصب وهو التقدير قال الله تعالى فتص من ضمهم اي تدغم وكانوا في
الجاهلية يورثون الرجال دون النساء والكبار دون الصغار وبالخلق فنسخ الله سبحانه وتعالى
وكذا كانت سوارث في ابتداء الاسلام فتبخت فلما نزلت آيات النساء قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه الا وصية لوارث واشتهر من الصحابة في علم الغنائم اربعة
عليه وابن عباس وابن مسعود وزيد رضي الله عنهم واختاروا ان يفي رضي الله عنه مذهب زيد
رضي الله عنه لقوله صلى الله عليه وسلم انكم ريد ولانه اقرب الي القياس ومعنى اختياره لمذهب
انه نظر في اولته فوجدها مستقيمة فعمل بها لانه قلده والله اعلم **قال** والوارثون من الرجال
عقربه الابن وابن الابن وان سفل الورثة قد يكونون مخلصين وقد يكونون متميزين فقال والوارثون
من الرجال وعدم للناس في عدم طريقتا الجاهل زهوا الذي ذكره الشيخ وسنم من عدم علي
سبيل البسط فيقول الوارثون من الرجال خمسة عشو الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد
وان علا والاخ من الابوين والاخ من الام وابن الاخ من الابوين والاب والعم لابوين
والعم للاب وابن العم لابوين وابن العم للاب والزوج والمعتق وهو لا يجمع علي نورشهم والمعاد
بالحيوان الاب واد العمة هو الميراث منهم الا ثلاثة الاب والام والزوج واما النساء فوارثات
سهن سبع البنت وبنت الابن وبنت الابن وبنت الابن وبنت الابن وبنت الابن وبنت الابن وبنت الابن
وبنت الابن وان سفلت الام والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد والجد
والاب والاخ للام والزوج والمعتق وهو لا يجمع ايضا علي نورشهم والله اعلم

لا يرث منهم الا خمسة الزوجة والبنت وبنت الابن والام والاخ من الابوين واد اجتمع من
الصنفين اعني الرجال والنساء وورث الابوان والا بنو البنت ومن يوجد من الزوجين والدليل علي ان من
ذكرنا وارث الاجماع كما من المنصوص اليه والدليل علي عدم ثورث عنهم المتمسك بالاصل
واعلم ان كل من انفرد من الرجال خارج جمع الزكاة الا الزوج والاخ للام ومن انفردت من النساء
لم يفر جمع الزكاة الا من لها الولد والله اعلم **قال** ومن لا يسقط بها خمسة الزوجان والا بنو الولد
الصلب اعلم ان المحب فوعان يجب نقصان محب الولد للزوج من النصف الي الرابع والزوجة من الربع
الي الثمن والام من الثلث الي السدس ومحب خروان ثم الورثة تسمان تسمن لم يمسهم وبين الميت واسمه
وم الزوجان والا بنوان والا ولد فهو لا ي لا يمسهم احد لعدم الواسطة بينهم وبين الميت والله اعلم
قال ومن لا يرث مال سبعة والعبد والمدرام والولد والمكاتب والقاتل والميراث واهل بيتي اعلم
ان الارث يمنع باسباب منها الرق فلا يرث الرقيق لانه لو رث لكان المورث لسيدته والسيد
اجنبي من الميت فلا يمكن ثورثه كما لا يرث لانه لا ملك كما قال الله تعالى عبد امكوكا
لا يقدري علي شي وسواي ذلك المدر والمكاتب وام الولد لو جود الرق وي المعين خلاه الصحيح
ونص عليه الشافعي وقطع به الجمهور انه لا يرث لانه لو رث لكان بعض المال لالك الباقي وهو
اجنبي عن الميت وقال الميراثي وابن شريح يرث بقدر رعايته من الحرية وهل يرث قولان الا ظهر نعم
وهو الميراث لانه نام الملك فقل هذا يرث عنه جميع ما جمعه بنصفه الميراث اعلم ومن النساء
المائة للارث القتل فلا يرث القاتل سوا قتل بالباشرة او بسبب سوا كان القتل مضمونا لقصاص
او الدية او الكفارة او غير بصون البتة كوقوعه عن حداث او قصاص سوا صدر من قتل او غير
كالصبي والمجنون ام لا وسوا كان القاتل مختارا او مكرها العم قوله عليه الصلاة والسلام
ليس القاتل ميراث ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يرث القاتل شي ورواية النسي لم يمس من الميراث شي
ويحكي ابن عبد البر وزاد قتل الا قاتل علي ذلك واما الميراث فلا يرث ولا يرث واهله في اي برقة
رضي الله عنه قال يعني رجل عرس باسرة ابية فاسي ان اصوب عنه واهله فانه ميراثا
لانه استحل ذلك ولا ميراث في الميراث بين المعلن والزند بق وهو الذي يحل بالاسلام ويحني الكفر
كذا صرحه الرازي هنا قال ابن الرفعة وكونه لا يرث ولا يرث محله او امان علي الرد فان عاد
الي الاسلام يمس ارثه واما قاله سهو وقد صرح ابو منصور بالسلطة وحكي الاجماع علي عدم ارثه
في هذه الحالة وجهه انه كان في تلك الحالة حقيقة وغير مفر علي الكفر وعكسه لا خلاف
المستبين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا اسلام اما حوث بعد ذلك وفي ثورث
مصابي الله موص الماتعة له من التورث والله اعلم وقوله واهل بيتي يشمل صور منها انه لا

سورة الاحزاب

برث المالك الكافر ولا الكافر المسلم ولا فرق بين النسب والمعتق والزوج ولا بين ان مسلم قبل التسمية
او بعد ما واهل بيت اليهودي من النصارى وعكسه فيه خلاف الصحيح نعم وهذا اذا كان اذ يبيع
او حريين سوا انفق ذراهما او اختلفت فلو كان احدهما ذميا والآخر حرياً ففيه خلاف ايضا والذم
القطع بعدم التوارث لا يقطع المولاة قال الرافعي والزوي وانهما قبل بعض الفرضين الاجماع على ذلك
والله اعلم والمعاودة والمستامن كالذي على الصحيح النصوص لانها معصومان بالعهد والامان وقيل
هما كالحري والله اعلم **قوله** شككنا في موت انسان بان غاب واقطع خبره او جهل حاله بعد ان
دخل في الحرب او انكسرت سفينة فهو ميتا ولم يعرف حاله فهذا لا يورث حتى تقوم بيته انه مات
فان لم تقوم بيته فقبل لا يقسم ماله حتى يتحقق موته لا خلاف الناس في الامار والصحيح انه اذا مضت مدة
بحكم الحاكم فيها بان مثله لا يعش فيها قسم ماله بين الورثة حال الحكم ثم في قدر المدة او حجة الحكم
يكفي مده يقرب على العزلة لا يشترط كثر منكم والله اعلم **قوله** وان تزوج العصبية الابن ثم ابنته ثم الابن
ثم ابوه ثم الجد ثم الاخ للاب والام ثم الابن ثم الاخ للاب ثم العم
على هذا الترتيب ثم ابنته ثم اذا عدم العصبات فالمرء المعتق العصبية شقيقة من التعصب وهو
المنع سميت بذلك لتقوي بعضهم بعض ومنه العصاية فانها تشد الراس وتقلد ذلك والناس
في تعريف العصبية الفاظ متباينة كل من ليس له سهم متدين للجمع عليه من تدرجهم ويرث كل
المال لو اتفرد او ما فصل عن اصحاب الفرض ثم اولي العصبات الابن لقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم
الاية بدأ بالولد لان العرب تبدأ بالاولاد ثم ولان الله تعالى اسقط به تعصب الاب لقوله تعالى ولا يورث
لكل واحد منها السهم ما ترك ان كان له ولد واذا اسقط به تعصب الاب فغيره اولي له
اما من الابن او الاب ثم ابنته الابن بعد الابن وان سفل كلابن في سائر الاحكام ثم الاب لان الجد
بعضه بعضه وله الولاية عليه بنسبه ومن عداه يولي به فقدم لقربه ثم الجد ابو الاب وابا عملا
ما لا يكون اخوة لانه كالاب اما اذا كان معه اخوة فلم يذكره الشيخ ثم يقدم ابن الابن وهو الاخ
من الابوين ثم الاخ من الاب يقدم على الاخ من الابوين ثم يقدم بنو الاخوة من الابوين ثم من الاب
على الاعمام وان تباعد على العم ثم بعد بني الاخوة يقدم العم للابوين ثم للاب ثم بنو العم كذلك
ثم يقدم عم الام ب من الابوين ثم من الاب ثم بنوها كذلك ثم يقدم عم الجدة من الابوين ثم من
الاب كذلك الى حيث ينتهي فان لم يوجد احد من عصبات النسب واليت عتيق فالعصبية
من اقنقه رجلا كان المرأة لان رجلا اني برجل فقال يرسل الله ان اشترى عتيق واعقته
فان امره ان ياتى عليه الصلاة والسلام ان ترك عصبية فالعصبية الحق والا فالاولى حيث
اخذ الولد لمن اعتق فان لم يكن وارثا انتقل ماله الى بيت المال بشرط ان يكون من اهل البيت

مستقيمة

مستقيمة على ايجابه الشرع الشريف فان لم يستقم لكون السلطان جابرا او لم يجتمع به شروط
الامانة لم ياتنا هذا فقال الشيخ ابو حامد لا يصرف الى الرد على ذوي الفروض ولا الى ذوي
الارحام لانه مال المسلمين فلا يسقط بنوع الامان العادل والثاني يرد ويصرف الى ذوي الارحام
لان المال مصروف اليهم او الى بيت المال بالاجماع فاذا تقدر احد ما يقين الاخر قال الرافعي هذا
اي الرد والصرف الى ذوي الارحام افضى به اكابر المتأخرين قال الزوي وهو الصحيح او الصحيح
عد محقق اصحابنا ومن صححه واقتى بسراقة وصاحب الحاوي والقاضي حسين والمتوكب واخرون
قال ابن سرة وهو قول عاتق مشايخنا وعليه الفتوى اليوم في المصاير وقوله الماوردي عن مذهب
الشافعي قال وعظمت الشخ ابو حامد في وانا مذهب الشافعي منعهم اذا استقام امر بيت المال والله
والله اعلم قلت قال الماوردي واجع عليه المحصول وتنص في كلام الجميع انه لا يجوز الدفع الى الاسام
لجانب فلودفع اليه عصي ولزمه الضمان لتعديه فعلى الصحيح يرد المال على اهل الفرض على الصحيح
غير الزوي على قدر فرضهم ان كان هناك اهل فرض فان لم يكن هناك غير الزوجين صرف
الى ذوي الارحام في الاصح وهل يختص به الفقهاء ويصرف الى الاخوان فالأخوة أم لا الصحيح انه يصرف
على جميعهم وهو على سبيل المصلحة أم على سبيل الارث وجب ان قال الرافعي استهملها باصل الفرض
انه على سبيل المصلحة وقال النووي الصحيح الذي عليه جمهور اصحاب انه يصرف الى جميعهم على
سبيل الارث والله اعلم وذو الارحام كل قريب ليس يذ في فرض ولا عصبية وتقصيهم كل واحد وحده
ساقطين واولاد البنات وبنات الاخوة واولاد الاخوات وبنو الاخوة للام والمعلم للام وبنات الام والعمان
والخالوات والاخوان فاذا قلنا بالرد اولا ذوي الفروض وهو الاصح يفقد الفتوى انه لم يكن من يرد
عليه ذوي الارحام الفروض الا صنف فان كان شخصا واحدا دفع اليه الفرض والباقي بالرد كالنبت
لها النص بالفرض والباقي بالرد وان كانوا جماعة فالباقي بينهم على قدر فرضهم وان اجتمع صفات
فاكثر رد الفاضل عليهم بنسبة سهامهم واما توريث ذوي الارحام من ذهب اليه اختلاف في كنيته
فاخذ بعضهم مذهب اهل التنزيل لتزويلهم كل فرع منزلة اصله وسمى المخزون اهل القرابة لانهم يرثون
الاخوة قاله قريبا كالعصبات قال النووي لا يقيس مذهب اهل التنزيل والله اعلم واتفق المذهب بان
على من اتفرد من ذوي الارحام تجوز جمع المال ذكر كان او انثى واما يظهر الاختلاف عند اجتماع
قال الفروض المقدرة في كتاب الله ستة النص والربع والثمن والثلاثان والثلث والموس اعلم ان
اصحاب هذه الفروض اصناف منهم من له النص وهم خمسة احدهم بنت اذا انفردت قال الله تعالى فان
يكانت واحدة فلها النص وكذا بنت الابن لها النص عند عدم بنت الصلب بالاجماع واما الاخ
فاذا كانت من الابوين فلها النص اذا انفردت لقوله تعالى وله اخوت فلها نص ما ترك وكذا الاخوة

من الاب عند عدم الاخت لظاهر الآية وثمة المحنة الزوج وله النص اذ لم يكن لليت ولد ولا ولدان
لقوله تعالى ولكم نص ما ترك اباؤكم ان لم يكن لهم ولد فثبت النص في ولد الصلب واما ولد الاب
فان وقع عليه اسم الولاية فقد تناوله النص يدل لقنا وله قوله تعالى يا بني ادم وقوله صلى الله عليه وسلم انا عبد
المطلب وان لم يتساوله فولد الاب بمنزلة ولد الاب للاجماع على ذلك في الارث والتعصيب والله اعلم
قال والربع مريض الزوج مع الولد او ولد الاب وللزوجة او الزوجان مع عدم المحبة حجة ذلك قوله
تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع ما تركن ولهن الربع ما تركتم ان لم يكن لهن ولد واعلم ان الله افصح ان
المراة زوج بلاها وبالحاقة قليلة واستغنى الهان الغايب حتى يحصل الغوق وعدم الالتباس ثم الزوج
والزوجتان والاربع في ذلك سؤالا لوجعلنا لكل واحدة الربع لا يستغرق المال ولما زاد نصيبهن
على نصيب الزوج قال الرافي وهذا توجيه اقناعي وكفي بالاجماع حجة والله اعلم **قال** والربع مريض الزوج
او الزوجات مع الولد او ولد الاب حجة ذلك قوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثلث والاربع يستفد
على ذلك والله اعلم **قال** والثلثان مريض اربعة للبنين وبنيتي الابن للبنين فاحتر الثلثان لقوله
تعالى فان كن ساقون اثنتين فلهن ثلثا ما ترك والاية ظاهرة الدلالة فيما زاد على اثنتين والاربع استدلال
منها ان الاية وردت على سبب خاص وهو ان امرأة من الانصار اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومعه ابنتان فالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل ابيهما معك يوم احد واخذعهما ما له
ولا نيكان وله مال لهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعمني الله في ذلك فماتت هذه الاية
فدعاسوا الاولين والآخرين صلى الله عليه وسلم المرأة وصاحبها فقال اعطى البنين الثلثين والمرأة الثلث
وخذا الباقي واحتج بعضهم بان كلمة فوق رايدة لقوله تعالى فاصبروا فوق الاعناق وقيل المعنى ابنتين
فما فوق واحتج له ايضا ان الاخوات اصغر من البنات وقد جعل الله للاختين الثلثين فالبنات اولاد الله اعلم
قال والاختين من الاب والام والاختين من الاب للاختين فصاعدان الابوين او من الاب الثلثان لقوله
تعالى فان كانت اثنتين فلهما الثلثان ما ترك وقال جابر رضي الله عنه اشتكيت وعندي سبع اخوان
فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ما اصنع ولعن من يوثي الاكلالة فخرج رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم رجع وقال قد اتى الله في اخواتك فبين وجعل لهن الثلثين قال جابر رضي الله عنه في نزلت
اية الاكلالة يدل على ان المراد بالاية الاثنتان فما فوقهما والله اعلم **قال** والثلث مريض اثنين مريض الام
اذ لم يجز للام الثلث اذ لم يكن لليت ولد ولا ولد وان ولد له من الاخوة والاخوات سوا كانوا
من الابوين او من الاب او من الام حجة ذلك قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا ميراث
الثلث فان كان له اخوة فلا ميراث السدس وقد مر ان ولد الابن كالابن واما الكثرة فما احسن
مع ان الاية وردت بصيغة الجمع في قوله تعالى فان كان له اخوة لان الجمع قد يعم به ع

وقال

ور وقال ابن عباس لعثمان رضي الله عنهما كفي تردها الى السدس باخوين وليسا باخوة فقال عثمان رضي
الله عنهما لا استطيع رد شي كان قبلي ومضى في البلد ان ووارث الناس فاشار الى اباهم عليه
قبل ان يظهر ابن عباس رضي الله عنهما للخلان واعلم ان اولاد الاخوة لا يقومون مقام الاخوة
في رد الام من الثلث الى السدس لانهم لا يسمون اخوة ولم يندرجوا في الاية الكريمة واعلم ان الام ثلث ما بقي
بعد مريض الزوج والزوجة في صورتين احدهما زوج وابوان فللزوجة النصف وللأم ثلث الباقي وهو
السدس والباقي للاب وهو الثلث والثانية زوجة وابوان فللزوجة الربع وللأم ثلث الباقي وهو الربع
والباقي للاب لانه يشارك الابوين صاحب مريض فكان لام ثلث ما فضل عن النصف كما لو شاركها
بنات وهذا هو المذهب وذهب ابن شريح الى ان لها الثلث كالأخوات في صورتين لظاهر الآية وقيل غير ذلك
والله اعلم **قال** واثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات من ولاد الام ذكرهم واناثهم فيه سواء لقوله
تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وهذه الاية نزلت في ولاد الام بدليل قراءة سعد بن مسعود
وله اخ اרכת من ام والقراءة الشاذة كالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيجب العمل بها والله اعلم قلت وفي
الاستدلال بذلك نظرا لان الشاذ لا يكون قرآنا لعدم التواتر ولا خبرا لانه لم يصد به المعبر وتوضح
بهذا التور في شرح مسلم فاعرفه **قال** والسدس مريض سبعة الام مع الولد او ولد الاب او الاثنتين فصاعدا
من الاخوة او الاخوات حجة ذلك قوله تعالى ولا يورث كل واحد منها السدس ما ترك ان كان له
ولد وقوله فان كان له اخوة فلا ميراث السدس وقد تقدم ان ولد الابن كالولد وتقدم الجواب عن لفظ الجمع
في الاخوة والله اعلم **قال** والمجدة عند عدم الام المجدة ان كانت ام الام وان علت او كانت ام الاب وان
علت فلهما السدس لما روي قبيصة ابن ذؤيب قال رجأت المجدة الى ابي بكر رضي الله عنه تساله عن ميراثها
فقال مالك في كتاب الله شي وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فارجعي حتى اسأل
الناس فقال الناس فقال المجدة ابن شعبة شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاها السدس فقال اهل
بعك غيرك فقام محمد بن سلمة فقال مثله فانفذ لها السدس رجأت المجدة الاخرى الى عمر رضي الله
عنه تساله فقال مالك في كتاب الله تعالى شي وما كان القضاء الذي قضى به الا لغفوك وما انا بزايد
في الغايبين شيئا ولكن هو ذلك السدس فان اجتمعتم فميراثكما وانما اختلفت فميراثها وعن زيد
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل للمجدة السدس ان لم يكن دونها ام فان اجتمعنا حدثان
مختلفا متخاذاين فالسدس بينهما للاثر وان كانت احدهما اقرب من الاخرى فان كانت القريب
من جهة الام كام الام اسقطت الجدي من البنين كام ام الام وامر اب الاب لان امها تدلي بها والاخرى
لما انا اسقطتها وهي اب الاب فلا لها البعد والقريب تسقط الجدي وان كانت القريب من جهة الاب
تسقط الام لا تسقطها فيه قوله لان الصحيح انها لا تسقطها بل يشترك في السدس و

مخلان العكس لان الاب لا يحب الجدة من قبل الام فلان لا يحبها الجدة التي تدلي به اولى مخلان عكسه
فان الام تحب الجدة من قبل الاب تحبها امها والله اعلم **قال** ام ام وام اب وعلمها اب وام الاب ساقطة
ولام الام السدس كاملا على الصحيح والله اعلم **قال** ولينت الاب مع بنت الصلب محبة ذلك ان ياموسي
سلي عن بنت وبنت اب واخت فقال للبنت النصف والاخت النصف وان ابن مسعود مستنيا عجي ميل
ابن مسعود واخبر يقول اني موسى قال لقد ضللت اذا وانا من المهتدين لا قصي بينها ما قصي به رسول الله
صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولينت الاب السدس وما بقي للاخت فايقنا ياموسي فاخبرناه يقول ابن مسعود
فقال لا تسالوني ما دام هذا المحرمينكم ولو كانت بنات الابن اكثر من واحد فالسدس بينهما بالسوية
ولو استكمل بنات الصلب الثلثين فلا شيء لبات الاب والله اعلم **قال** والاخت من الاب مع الاخت
من الاب والام لان الاخوات يساوين في الدرجة وتفضل الشقيقة بالقرابة فتكون الاخت من الاب
مع الاخت من الابوين كبت الابن مع بنتا الصلب ويستوي الاخت الواحدة والاخوات في السدس
كبنات الابن في السدس والله اعلم **قال** وهو من صلب الاب مع الولد ولد الابن للاب السدس مع الابن
وابن الابن لقوله تعالى ولا يورث كل واحد منهما السدس ما ترك ان كان له ولد والمراد بالولد هنا الابن
والحقاية ابنته لما تقدم والله اعلم **قال** ومن صلب الجدة مع عدم الاب للجدة كالاب له السدس مع الابن وابن
الابن بالاجماع والله اعلم **قال** وللواحد من ولد الام ولد الام هو الاخ من الام فللواحد من اخوة الام السدس
ذكر ان كان اثنان لقوله تعالى وله اخ واخت فلكل واحد منهما السدس وهذه الآية في ولد الام
بدليل قرأة سعد بن ابى وقاص وابن مسعود رضي الله عنهما وله اخ واخت من ام والقراءة الثالثة كاخو
كما هو الله اعلم **قال** وتسقط للجدات بالام اعلم ان الام تحب كل جدة سواء كانت من جهة امها
وان علت او من جهة الاب كما يجب لاب كل من يرث بالابوة ووجهه عدم ارثهن مع وجودها
انهن انما يخذون ما يخذونه فلا يرثن مع وجودها كالجدة مع الاب والله اعلم **قال** ويسقط ولد الام
باربعة بالولد ولد الابن والاب والجدة يرث الاخ للاخ مع اربعة مع الولد كراكان المولود و
انتي وكذا ولد الابن والاب والجدة لان الله تعالى جعل ارثه في الكلالة والكلالة اسم للورثة وما
عدا الوالدين والمولودين وقيل اسم للورث الذي لا ولد له ولا والد وقيل الكلالة اسم لكليها والله اعلم
قال ويسقط ولد الاب باربعة بالاب والابن وابن الابن وبالأخ للاخ والام الاخ من الاب يسقط بهذه
الاربعة لقوله عليه الصلاة والسلام للمفقوا الغرايين باهلها فاقت الغرايين فلا ولي عصبه
ذكر وقد مر الاولي بالتقريب وكاشك في قرب الاب والابن وابنته على الاخ واما تقديم الاخ من
الابوين فليقر به ايضا بزيادة الامومة وقد قال عليه الصلاة والسلام اعيان بني آدم يتوارثون دون
بني العلات وبني الاعيان هم الاشقاء لانهم عين واحد وبني العلات هم الاخوة من الاب لان ام الكل

واحد

واحد واحد لم يعد الاخير بينهما وبني الاعيان هم الاخوة للاخ والام حياط الاخت لا يلزم
من اخلاط الرجال والله اعلم **قال** ويسقط ولد الام والام ثلاثة بالابن وابن الابن والاب
لانهم اقرب فدخلوا في عموم اولي عصبه ذكر **قال** واربعة يعصبون اخواتهم الابن وابن الابن
والاخ من الاب والام والاخ من الاب لا يعصب اخواته هذه الاربعة فانهم يعصبون اخواتهم
للذكر مثل حظ الانثيين اما تعصيب الابن لاخوته فلقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر
مثل حظ الانثيين واما اب الاب فان اطلق عليه ابن فلا كلام والابن بالقياس على الابن والام والاخ فلقوله
تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين واما امتناع ذلك في غيرهم فلا
اخته اذ لها كونها من ذوي الارحام والله اعلم واعلم ان الابن لا يعصب من يجازيه من بنات
عمه لانهن في درجته فاشبهن اخواته وكذا يعصب ابن الابن من مفرقة من عاتق وبنات عم ابيه
اذ لم يكن لهن فرض صورة تعصيب عما تمان يموت شخص وتختلف بنتين وبنات ابن وابن ابن ذلك
وصورة تعصيب بنات عم ابيه ان يموت شخص وتختلف بنتين وبنات ابن سبي ابيه وبنات ابن
سبي ابوه عمرا واما تعصيبهن لانه لا يمكن اسقاطه لانه عصبه ذكر واما يسقط فلا يمكن
اسقاطه لعاتق وبنات عم ابيه لانه لا يسقط من في درجته ومن بنات عمه من مفرقة مشاركنه
لهن بالفريضة اما اذا كان لهن فرض كما اذا كان لليت بنت واحدة وبنت ابن فان ابن اخيها
او ابن ابن عمها لا يعصب لانهما ذات فرض ومن ورث بالفرض تقربا لا يرث بها بالتعصيب فينظر
الابن بالباقي كما اطلقه الاصحاب قال ابن الرفعة ويظهر بقصد بلجده فانه يرث بالفرض والعيب
فيما اذا كان لليت بنت وحدها فخذ السدس بالفرض والليت النصف والباقي للجدة بالتعصيب
وحكم اولاد ابن ابن الابن مع بنات ابن الابن كما ذكرنا واعلم انه ليس في الفريضة من يعصب
اخته وعمته وعمه ابيه وحده وبنات اعمامه وبنات اعمام ابيه وحده الا الا المستقل من الاولاد
الابن والله اعلم **قال** واربعة يورثون دون اخواتهم وهم الاعمام وبني الاعمام وبني اخوة وعصبات
المعتق اما ارث الاعمام من الابوين او من الاب وكذا بنوا الاعمام وكذا بنو الاخوة فلا ينهم عصبه
واما اخواتهم فلا ينهم من ذوي الارحام واما عصبات المعتق فارثهن لقوله عليه الصلاة والسلام
الولا لهم كالحمة النسب لا يباع ولا يوهب رواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال صحيح الاسناد
واعلم البيهقي روي رواية ولا يورث ولا الحمة نصنم ونفتح والنسب للعصبات دون غيرهم
فلما انتقل الي غيرهم لم يكن موثقا فلهم الا ثلث النساء فاذا ثبت لشخص الولا فمات انتقل
ذلك الي عصبته وصانبط من يرث بوله المعتق هو كل ذكر يكون عصبه للمعتق فاذا مات
العقيق بعد موت المعتق والمعتق ابن وبنت او اب وام واخ واخت ورث الذكر فقط

دون الالفات والله اعلم **ق** في ميراث الميراث مع الاخوة فاما اجتمع مع الميراث قبل الالف اخوة واخوان
من الابوين او من الالف لانه الاخوة من الالف فيسقطون به فتارة يكون معهم وميراث وتارة لا يكون
فان لم يكن معه صاحب ميراث فله الالف من الميراث وتلك جميع المال ثم ان تاسم كان كاخ
وان اخذ الثلث فالباقي بين الاخوة والاخوان للذكر مثل حظ الانثيين وقد يستوي له الميراث
وتلك جميع المال وقد يكون الثلث حيزا له والصابط في ذلك انه ان كان معه اقل من مثليه فالغنا
حيز له وان كان معه مثله استوت الميراث وتلك المال وان كان اكثر من مثليه فالثلث حيز له
فهم ثلاثة احوال الحال الاولى اذا كان معه اخت او اختان او ثلاث اخوات او اخ واختان فهي
جميع صور الحال الثانية بان يكون اخوان او اخ واختان او اربع اخوات فهي ثلاث صور الحال الثالثة
ان يكون معه ازيد من مثليه كثلاثة اخوة وخوة فهنا ياخذ الثلث لانه لا حظ لباقي الميراث فيقص
عنه هذا اذا لم يكن معه صاحب ميراث كما ذكرنا فان كان معه صاحب ميراث وميراث ميراث
مع الميراث والاخوة البنت وبنت الابن والام والميراث والزوجة فيسقطان لم يبق بعد الفرص
تي ميراث له السدس كما اذا كان في المسئلة بنتان وام وزوج فيفرض للميراث السدس ويتراب الميراث
وان بقي السدس فقط فكيفتين وام فيفرض له السدس ويقال للسلة وعلي هذا التقديرات الثلاثة
سقط الاخوة والاخوان وان كان الباقي اكثر من السدس فليجوز اخواته او اخواته اما مقاسمة الاخوة
والاخوان او تلك ما بقي ارسدس جميع المال وقد علمت ان الميراث كاحد الاخوة فاذا كان معه اخوة
واخوان لا يوين ولا ب عد الاخوة للابوين عليه الاخوة للاب في القسمة فاذا اخذ الميراث حصته
فان كان الباقي في الاخوة للابوين ذكر فالباقي لم او محضوا وكذا ويسقط الاخوة للابوين
لم يكن في الاخوة من الابوين عصبية بل محضوا انا فان كن اثنتان فصاعدا اخذن الى الثلثين
فلا يبي شي فيسقط الاخوة للاب وان كانت اختا واحدة اخذت الى النصف فان بقي شي فالاخوة
للأب ذكر او انا او انا للذكر مثل حظ الانثيين واعلم ان الاخت مع الميراث كاخ ولا يفرض
لها ميراث الا في الاكدييه وهي زوج وام وحده اخت من الابوين او من الالف فلزوج النص
وللام الثلث والميراث السدس ويفرض للاخت النص اصلها ميراث وتقول الى تسعة ثم يضمن نصيب الاخت
الى نصيب الميراث ويجعل بينهما اثلاثا له الثلثان ولها الثلث لا يمكن ان يفوز بالنص لولا تفصل
عليه فيضرب مخرج الثلث في السلة بعولها وهو تسعة بتلسم وعشرين للزوج تسعة وللام
سنة والميراث ثمانية وللأخت اربعة وسيت بذلك اكدييه لا ميراثها كذا على زيد
مذهبه لانه لا يعمل سائر الميراث ولا يفرض للاخت معه ولو كان يولد للاخت اختان لم تقدر السلة
وكان للزوج النص وللام السدس والباقي للميراث والاخوين للذكر مثل حظ الانثيين لا ميراث
تقصه المقاسمة عن السدس والله اعلم **قال فضل** ويجوز الوصية بالمعلوم والمجهول

والجوز

وراما بعد ثوب الغيرة في ميراث الميراث مع الاخوة فاما اجتمع مع الميراث قبل الالف اخوة واخوان
من الابوين او من الالف لانه الاخوة من الالف فيسقطون به فتارة يكون معهم وميراث وتارة لا يكون
فان لم يكن معه صاحب ميراث فله الالف من الميراث وتلك جميع المال ثم ان تاسم كان كاخ
وان اخذ الثلث فالباقي بين الاخوة والاخوان للذكر مثل حظ الانثيين وقد يستوي له الميراث
وتلك جميع المال وقد يكون الثلث حيزا له والصابط في ذلك انه ان كان معه اقل من مثليه فالغنا
حيز له وان كان معه مثله استوت الميراث وتلك المال وان كان اكثر من مثليه فالثلث حيز له
فهم ثلاثة احوال الحال الاولى اذا كان معه اخت او اختان او ثلاث اخوات او اخ واختان فهي
جميع صور الحال الثانية بان يكون اخوان او اخ واختان او اربع اخوات فهي ثلاث صور الحال الثالثة
ان يكون معه ازيد من مثليه كثلاثة اخوة وخوة فهنا ياخذ الثلث لانه لا حظ لباقي الميراث فيقص
عنه هذا اذا لم يكن معه صاحب ميراث كما ذكرنا فان كان معه صاحب ميراث وميراث ميراث
مع الميراث والاخوة البنت وبنت الابن والام والميراث والزوجة فيسقطان لم يبق بعد الفرص
تي ميراث له السدس كما اذا كان في المسئلة بنتان وام وزوج فيفرض للميراث السدس ويتراب الميراث
وان بقي السدس فقط فكيفتين وام فيفرض له السدس ويقال للسلة وعلي هذا التقديرات الثلاثة
سقط الاخوة والاخوان وان كان الباقي اكثر من السدس فليجوز اخواته او اخواته اما مقاسمة الاخوة
والاخوان او تلك ما بقي ارسدس جميع المال وقد علمت ان الميراث كاحد الاخوة فاذا كان معه اخوة
واخوان لا يوين ولا ب عد الاخوة للابوين عليه الاخوة للاب في القسمة فاذا اخذ الميراث حصته
فان كان الباقي في الاخوة للابوين ذكر فالباقي لم او محضوا وكذا ويسقط الاخوة للابوين
لم يكن في الاخوة من الابوين عصبية بل محضوا انا فان كن اثنتان فصاعدا اخذن الى الثلثين
فلا يبي شي فيسقط الاخوة للاب وان كانت اختا واحدة اخذت الى النصف فان بقي شي فالاخوة
للأب ذكر او انا او انا للذكر مثل حظ الانثيين واعلم ان الاخت مع الميراث كاخ ولا يفرض
لها ميراث الا في الاكدييه وهي زوج وام وحده اخت من الابوين او من الالف فلزوج النص
وللام الثلث والميراث السدس ويفرض للاخت النص اصلها ميراث وتقول الى تسعة ثم يضمن نصيب الاخت
الى نصيب الميراث ويجعل بينهما اثلاثا له الثلثان ولها الثلث لا يمكن ان يفوز بالنص لولا تفصل
عليه فيضرب مخرج الثلث في السلة بعولها وهو تسعة بتلسم وعشرين للزوج تسعة وللام
سنة والميراث ثمانية وللأخت اربعة وسيت بذلك اكدييه لا ميراثها كذا على زيد
مذهبه لانه لا يعمل سائر الميراث ولا يفرض للاخت معه ولو كان يولد للاخت اختان لم تقدر السلة
وكان للزوج النص وللام السدس والباقي للميراث والاخوين للذكر مثل حظ الانثيين لا ميراث
تقصه المقاسمة عن السدس والله اعلم **قال فضل** ويجوز الوصية بالمعلوم والمجهول

بما بعد موته وهي في الشرع تفويض تصرف خاص بعد الموت وكانت في ابتداء الاسلام واجبة بجميع
المال الا ما بين لقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين وللأقربين
ثم نعت بآية الميراث وتقي استحبابها في الثلث فمادونه في حق عزالدين قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما حق امر مسلم الا شي يوصي منه يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده رآه رواه الشيخان
وعنها وفي لفظ مسلم يبيت ثلاث ليل لا راجع للموت على استحبابها نعم الصدقة في حال الحياة افضل
للاحاديث المشهورة اذا عرفت هذا فاعلم ان الوصية لها اركان احدها الموصي به ويشترط فيه كونه
غير معصية فلا وصي بقنا كنيسة للتعباد او كتب التورية وللحق الماردي بذلك كتب الفجر والمفسر
والحق القاضي بذلك كتابة العزل فانها محرمة وبه عدم الصحة ان الوصية شرعت لاختلاف الحساب
واستدراك المالفات وذلك بنا في المقصود ولو اوصي بالسيرج فيد في الكناس ان قصد تقطيرها
لم يجز وان قصد الوضوء على من يارب اليها كذا قاله جماعة وقد كوفي نظيره من الوقف لا
لا يجوز قال ابن الروعة ولا يجر بحيه هنا واعلم ان الميراث مسمي في الوصية يمنع على الميراث صرف المال
اليه وكل ما يحرم الانتفاع به فلا يصح الوصية به لان منافعها معدومة شرعا ولا يشترط في الوصية
به ان يكون طاهر نعم الشرط كونه يجوز الانتفاع به كالزبل والطلب الذي يجوز اقتنائه والزيت
النجس لان هذه الامور اختصاصات ينتقل الى الورثة فيجوز نقلها الى الوصي له بخلاف الكلب العقور
والميراث المحظور لانه محظور لا انتفاع بها ولا تقوي اليد ولا يشترط كون الوصي به عينا بل يجوز الوصية
بالمنازع فتصح الوصية بمنفعة هذا العبد وخوذه الدار وخوفا وخوفا بوقت ومدة والاطلاق
يقضي التامير ويجوز ان يوصي لزيد بمنفعة دار ولا خير بقتن وكما يجوز الوصية بالمنافع كذا
كذلك يجوز بالمجهول كما ذكره الشيخ كالوصية بشاة من شياهه وباحد ابنته وكذا الاعيان
الغائبة وبالا يقدر على تسليمه كالطير في الهوي والعبد الا بق وكما يجوز الوصية بالمجهول يجوز
ايضا بالمعذور كالوصية بالمخلصة النافعة وخوفا او باقتنائه هذه الاشياء ويجوز ذلك ووجه
ذلك بان المعذور يجوز ان يملك بالمساقاة ولا جارة مع انها عقد معاوضة فالوصية اولى لان باب
الوصية اوسع من غيره وقيل لا يصح مطلقا وقيل يصح بالشقة دون الولد ونزق بينهما بان التمسرة
تحدث بلا صنع بخلاف الولد واذا صحت الوصية بالميراث الذي سمحت فتصح بالمال الموجود اولى وشروط
استحقاقه تحقق وجوده حال الوصية **ق** اوصي له نمل جارية فالت جنيبا بجانية جان فلا رش على سائر الميراث
للموصي لانه تملان البهيمية فانه لا شي للموصي له والفرق ان ارش الجنين بدله وما وجب في جنين البهيمية ربيهم
له ما تقسم من ثمة الام والله اعلم **ق** قال اوصيت لك بهذه الدابة وهي ملك غيره او قال اوصيت
بشيء من ثمة الام والله اعلم **ق** قال اوصيت لك بهذه الدابة وهي ملك غيره او قال اوصيت
بشيء من ثمة الام والله اعلم **ق** قال اوصيت لك بهذه الدابة وهي ملك غيره او قال اوصيت

التميز

لك بهذا العبد ان ملكته فقل تصح الوصية فيه وجها قطع الغر الى عدم الصحة لان هذه العين
ملك مالها الوصية بها ولو صححت الوصية لادى الى ان الشيء الواحد يكون محلا لتصرف اثنين وهو
منع والثاني انه يصح لانه اذا صححت الوصية بالمعذور فهذا الولي قال النودي في الوصية وهذا
واجوب علي بن ابي طالب وهو الذي جري عليه الشيخ في التسمية واتفق النودي في الصحيح والاعلم
قال وهو من الثلث فان نادى وقف على اجازة الورثة ولا يجوز الوصية للوارث الا ان يجزها في الورثة
يجوز الوصية بثلث المال بعد الدين لان البراءة معزور رضي الله عنه اوصى للنبي صلى الله عليه وسلم
بثلث ماله قبله صلى الله عليه وسلم ورده على ورثته وسوا كان الموصي عالما بقدر ماله او جاهلا فان
نادى على الثلث كما اذا اوصى بنصف ماله فهل تصح الوصية وجها قيل لا تصح لانه عليه السلام صلى
عن الزايد والسفي يقتضي الفساد والصحيح الصحة ويقف على اجازة الورثة فان اجازوا صححت في الوارد
ولا بطلت فيه وجه الصحة انها وصية صادقة ملكه وانما يعلق بها حق الغير فاشبه بيع المشتق
المستفوع ثم الرد ولا اجازة لا يكون ان الاعداء الموت اذ لا حق للوارث قبله فاشبه عفو الشنيع قبل البيع
ولو لم يكن له وارث بطلت الوصية فينا زاد على الثلث لان الانصاري اعتق سنة ابي عبد بن حزام النبي
صلى الله عليه وسلم ثلاثة اجزاء فاعتق اثنين وارقا رجا قال لا يحل لم يكن له وارث اذ لو كان لوقفه
على اجازة ثم وهل يستحب الوصية بالثلث نظر ان كان ورثته اغنيا اما بالمعزور او بما حصل من ثلثي التركة
استحب ان يستوفي الثلث وان كان فقر استحب ان لا يستوفي الثلث لقضية سعد قال ابن الصباغ
في هذه المسألة يوصي بالربع فادونه وقال القاضي ابو الطيب ان كان ورثته لا يفصل ماله عن غايه فالاقل
ان لا يوصي واطلق الرازي انقص عن الثلث لخبر سعد ولقول علي لان اوصي بالجزء احب الي من اوصي بالربع
وبالربع احب الي من الثلث والتفصيل الاول هو الذي جزم به في التسمية واتفق عليه النودي في الصحيح
وجزم به في شرح مسلم وحكا عن الاصحاب والله اعلم وهل تصح الوصية للوارث فيه خلاف قيل لا تصح
البته لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث وهو حديث حسن صحيح قاله الترمذي في صحيحه والصححة وثقف
على اجازة الورثة لقوله علم الصلاة والسلام لا يجوز الوصية لوارث الا ان يشاء الورثة رواه الارناؤطي
قال عبد الحق المشهور انه منقطع واصله بعضه فغلي الصحيح اجازة الورثة تنفيذ على الصحيح
للحجاجة التي اجاب رتبها ويكنى الاجازة والله اعلم **فزع** المهمة للوارث كالوصية له وكذا
صنان الدين عنه لا يجزي واطلق العراقيون الوصية لعبد الوارث كالوصية له والله اعلم
منع الاعتراض في كونه وارثا عند الموت فلو اوصى لاجنبية ثم تزوجها او اناخ وله ابن فمات
الابن ففي وصية لوارث ولو اوصى لآخر ولا ولد له ثم ولد له نفذت الوصية والله اعلم **قال** وتصح
الوصية من كل مالك عاقل لكل مملوك او في سبيل الله تعالى من اركان صحة الوصية الموصي الموصي

الوصية من كل مالك عاقل لكل مملوك او في سبيل الله تعالى من اركان صحة الوصية الموصي الموصي

الوصية من كل مالك عاقل لكل مملوك او في سبيل الله تعالى من اركان صحة الوصية الموصي الموصي

له فالوصي ان كان حائرا النحر في ماله اجازت وصيته للاخبار وان لم يكن حائرا النحر
كالجنون والمبرم والمعتوه فلا تصح وصيته لان صحة الوصية تتعلق بالقول وقول من هذا
صفته ملحق بالبرسام والعتوه نزع من اختلال العقل كالمجنون والصبي غير المميز كالمجنون واسما كان ايمان فرعون علم
المين فلا تصح ايضا وصيته وتدينه كعتوته واعتاقه اذ لا عبارة له كالمجنون وفي السفيه خلاف قيل وان لم يشته اليه
المذهب صحة وصيته لانه صحيح العبارة بخلاف الصبي والله اعلم وقوله لكل مملوك اشارة الى الوصي عاقل وهو الموصي او
له فالوصي ان كان جهة عامة فالشرط ان لا يكون جهة معصية سواء وصي به مسلم او ذمي فلو اوصى اذ لا فلا وله حكم الصبي
مسلم بينا بقعة لبعض المعاصي كما اوصى شخص بشرا بعة ليقام فيها سماع فقر الرجب الذين وتفصيله بصورته
يتصلعون من اموال الطلبة ويتبرون الى الله حل رجلا بالوقف على الله اللهم مع الاحداث والنسب وغيره من الخوف
وتواجدون بسبب ذلك فهذه الوصية باطلة كما لو اوصى ذمي بشي كسيرة حتى لو حكم بحكمه
ذلك نقص وان كانت الوصية لمعين فيلزم ان يتصور له الملك فلو اوصى لحال جارية نظر ان قال
اوصيت لفلان فلانة او لفلان فلانة لا بد لنفوذ هذه الوصية من شرطين احدهما ان يعلم وجوده بسببه النجاء الى الوفاة
حال الوصية بان يفصل لفلان من سنة اشهر فان انفصل السنة اشهر فاعتبر نظر ان كان المرأة فاشاء ومملوك ومنهما اذ ان
لزوج او سيد لم يستحق شيئا لاحتمال طوقه بعد الوصية وان لم تكن فاشاء بان فاشاء زوجها او سيدها المخرج هي فخرج تحت
قبل الوصية نظر ان كان الاتصال لكثير من اربع سنين من وقت الوصية لم يستحق شيئا وان انفصل في داخل السنة
لدون ذلك ففيه خلاف والراجح انه يستحق لان ظاهر وجوده الشرط الثاني ان يفصل حيا فان انفصل قبل
ميتا فلا شيء له ولو اوصى في سبيل الله او سبيل الله صرفا في الغزاة من اهل الصدقات لانه شرعا داخل في صدق وجها شديدا ثم
المية ثلاثة ويجوز للمسلم والذمي الوصية لغزاة المسجد الأقصى وغيره من المساجد وكذا الغزاة بولاية ويسكن وذلك وقت
والصالحين والعلماني ذلك من احيا الزبارة والله اعلم **قال** ويجوز الوصية الي من اجتمعت فيه خمس العلامات وكذا ارجع للمصنف
حصال الاسلام والبلوغ والعقل والعربة والامانة قال الرازي الوصاية مستحبة في رد المظالم وقضاء القرض والحاجة في
الديون وتنفيذ الوصايا واموال الاطفال قال النودي هي في رد المظالم وقضاء الديون وتنفيذ الوصايا والصدقة والبر والبر
التي يجز عنها في الحال واجبة والله اعلم اذا علمت هذا في شرط الوصي امورا اول الاسلام والبلوغ والبر والبر
ان يوصي المسلم الى الذمي لان الوصاية امانة ولاية فاشتراط الاسلام الثاني المبلغ فلا يجوز ان يكون
الصبي وصيا لانه ليس من اهل الولاية ولانه مولي عليه فكيف يلي امر غيره والمجنون كالصبي ولانه يوم او يومين لم يشأ
لا يهدي التصرف ولانه عاجز عن التصرف لنفسه فكيف يكون متصرفا لغيره واما اشتراط طي فليس بخوف الا ان ينعى
الحرية فلان العبد ناقص عن مرتبة الولاية مع استقالته فخدمة السيد ولانه لا يصلح ان يتصرف في اليه فخرج الطعام
مالا به فلا يصلح ان يكون وصيا كالمجنون والمبرم والمكاتب والعبد وام الولد كذلك وفي الدب لم يستأله او خرج الدب
لمستوردة خلاف واما الامانة فلا يمتنع شرط الوصي العبد ولا يجوز الوصاية الي ناسق من الكفار او محرم من

الوصية من كل مالك عاقل لكل مملوك او في سبيل الله تعالى من اركان صحة الوصية الموصي الموصي

لما بينهما من معنى الولاية ويقصدها الا عظم الامانة والفاسق غير يابون واهل الشيخ شروطا منها
عدم غيره فلا يجوز الوصية الي عاجز عن التصرف لهدم او غيره ومنها ان يكون له هداية في التصرف
فلا يصح الي السفينة وهذا هو الصحيح فيها ومنها ان لا يكون الوصي عدد الطفل المعوض اليه اسر
وهذا الشرط ذكره الرديان واخذون واعلم ان كل ما يعتق من الشروط في وقت اعتباره اوجه
اصحها حالة الموت وقيل عند الوصاية والموت جميعا ويجوز الوصية الي المرأة واذا حصلت الشروط
في ام الاطفال ففي ادلي من غيرها ويجوز الي الامامي الاصح واعلم ان الوصي اذا علم من نفسه الامانة
والقدرة فاختار له القبول وان علم خلاف ذلك فاختار له الرفض قاله الرديان في المجموع اذ اعلم
قوله اذ الوصي لم يجز ان يصرن الي اربعين دار من كل جانب من الابواب الاربع علي الصحيح وقيل يصرن
للملاصق داره داره قال النووي ويصرف الي عدد الدور دون عدد سكانها والله اعلم **قوله** اذا
ادعي لا عقل الناس في بلده صرن الي اربعة دار من كل جانب من الابواب الاربع علي الصحيح وقيل يصرن
حكى الرديان انه يصرف الي عبدة الا وثان فان قال من المسلمين فالي من سب الصحابة رضي الله عنهم
وقال المتولي يصرن الي الامامية المتظرة للفايم والي المجسمة قال النووي وقيل يصرن الي من تركي
الكبار من المسلمين لانه الاشبه لهم والله اعلم قلت وعلي هذا القول اولاهم بالصون الفقهاء الذين يوزون
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر علي الاحكام الجاهلية اذ يلزم من السكون ائذ اس الشريعة المطهرة
مع ان الفرع مشكل والله اعلم **قوله** اسم الله الرحمن الرحيم **كتاب النكاح**
وما يتصل به من الاحكام والقضايا النكاح في اللغة الضم والجمع يقال نكحت الاشجار اذا التقت بعضها
علي بعض وفي الشرع عبارة عن العقد المشهور المشتمل علي الركان والشروط ويطلق علي العقد
وعلي الوطى لغة قاله الزجاجي وقال الازهري اصل النكاح في كلام العرب الوطى وقيل للزواج
نكاح لانه سبب الوطى وقال الفارسي تزقت العرب بينهما تفريق لطيف فاذا اتوا نكح فلانه اذنت
فلانه اواخته ارادوا عقد عليها واذا اتوا نكح امراته اورد وجهه لم يريدوا الا الوطى وقال النووي
النكاح الوطى فقد يكون العقد واختلف الفقهاء في انه يكون حقيقة فيما دعا علي اوجه حكمها
القاسمي حين احدها انها حقيقة في الوطى مجاز في العقد والثاني انه حقيقة في العقد مجاز
في الوطى وهذا هو الصحيح وصححه القاضي ابو الطيب والطلب في الاستدلال له وبه قطع المتولي
وغيره وبه جاء القرآن والسنة قال الله تعالى فانكحوا مطايبكم من النساء وغيرها وقال عليه
الصلاة والسلام انكحوا الولود وغيره من الاحاديث والثالث انه حقيقة فيسما بالاشتراف
وقوله وما يتصل به من الاحكام جمع حكم والحكم خطاب الله تعالى التعلق بانفعال المكلفين
سوا كان طلب فعل كالواجب والتدرب او طلب كبح كالحرام والمكروه ان فيه تروا

عالم الجدة

وكالا باخته وتوله والقضايا القضايا جمع قضية والقضية قول يقال لقائله بانه صادق بینه او
كاذب والله اعلم **قال** والنكاح يستحب لمن احتاج اليه لاصل في مشروعية النكاح الكتاب
والسنة واجماع الامة قال الله تعالى وانكحوا الايامي منكم والصلحين من عبادكم واليامي ان يكونوا
ان يكونوا متقوا يعنيهم الله من نصله ويخوها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تناكحوا تكثر الباهي
بكم الامم وخوها ثم التام صوابا نكاح النكاح وغير تايق فالتايق وهو الذي عبر الشيخ عنه
بانه محتاج اليه تارة لجداهية النكاح وتارة لا يجدها فان وجداهية النكاح استحب له ان
يتزوج سوا كان متعبدا وغير متعبدا لقوله عليه الصلاة والسلام يا معشر الشباب من استطاع
منكم الباه فليتزوج فانه اخص للبصر واخص للفرج ومن لم يستطع فليصم بالصوم فانه له رجب
والباه اصلها في اللغة الجماع ما خوذ من الباه وهي المنزل ثم قيل لعقد النكاح بانه لان من نكح امرأة
بواها منزلا واختلف في معناها فقيل المراد بالباه الجماع ونقد بالكلام من استطاع منكم الجماع
لقدرته علي مون النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مونه فليصم ليقطع شرمه
كما يقطع الوجا والوجا بالمد تحصيل الخصبة وقيل ان المراد بالباه مون النكاح وفي الحديث
الامر بالنكاح لمن له استطاعة وتاقت نفسه اليه وهو امر يندب عند الشافعية وكانت العلماء
قاله النووي وعند احمد يلية الزواج او الفري اذا خان العت وهو الذنا وهو وجه لنا وجه من قال
بعدم الوجوب قوله تعالى فانكحوا مطايبكم من النساء اناط الحكم باختيارنا واستطاعتنا والواجب
ليس كذلك واما التايق لكنه عاجز عن مون النكاح مثل الصداق وغيره فالاولي في حقه عدم
الزواج ويكره شهوته بالصوم للعجز فان لم تنكس به فلا يكرهها بالكافور وخوها بل يتزوج
لعل الله يفي به من فضله الضرب الثاني غير التايق الي النكاح وله حالتان الاولى ان لا يجداهية
النكاح فهذا يكره له النكاح لما فيه من التزام مالا يقدر علي القيام به من غير حاجة وفي قوله
عليه الصلاة والسلام يا معشر الشباب اشارة الي مثل ذلك الحالة الثانية ان يجد مون النكاح ولكنه
عجز محتاج اليه اما لعجزه يجب او تعين او كان به مرض دايمة وخوذه لك فهذا ايضا يكره له وان
لم يكن به علة وهو احد للاهية فهذا لا يكره له النكاح نعم التحلي للعبادة له افضل فان لم يكن
مشتغلا بالعبادة فما الا فضل في حقيقة فيه خلاف الواجب ان كان النكاح افضل للافصني به البطالة
والغراغ الي الغواشي والله اعلم **قال** ويجوز للحران الجمع بين اربع حراير والعبد بين اثنتين تحرم
علي الرجل الحران الجمع بين اربع سورة لان غيلان اسلم علي عشرة سورة قال له النبي صلى
الله عليه وسلم اسكاري فارق ساريهن رواه ابو داود والترمذي وابن حبان وغيرهم فلو كان
الرجل يكره من اربع لما امره بذلك واسلم بوفاء من معارفة علي حقي فقال له النبي صلى الله

عليه وسلم اسكارتها وبارك الله في ذلك واما العبد فلنقله صلى الله عليه وسلم لا يتزوج العبد فوق
اثنين رواه عبد الحق ونقله غيره عن اجماع الصحابة والاية مختصة بالاحرار يدل قوله او ما ملكك
ايمانكم والله اعلم **ترغ** المبيع اذا اشترى امة بملكه ببعضه للقول في التتمه ظاهره ان
المنصوص بحرم وطئها والله اعلم **قال** لا ينكح المرأة الا بشرط عدم صداق الحرة وحرف
العنت لا يلحق الحرة بانكح امة الغير الا بشرط الاول والثاني ما ذكره الشيخ والثالث ان لا يقدور
على نكاح حرة مسلمة او كتابية لم يجل له الامة فان تقدمت الحرة بالكلية او وجدت ولو كان
بها مانع ككونها رقيا او ثوبا او محذورة او رضيعه او معتدة عن غيره فله نكاح الامة على
الاصح وحجة ذلك قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات من ما ملكت
ايمانكم من ثقاتكم المؤمنات الى قوله ذلك ان خشي العنت منكم فذكر الله تعالى الطول وذكر
المحصنات وهن الحرائر وذكر العنت اما الطول فهو الصداق ولهذا قال جابر رضي الله عنه من رجع
صداق حرة لا ينكح الامة ومثله عن ابن عباس رضي الله عنهما من رجع صداق حرة في موضعها
لم يجل له نكاح الامة فلو تدبر على صداق حرة لكن به علة لا يرضى به حرة اصلا بسببها فله نكاح
الامة للصورية ولو كان تاديرا على صداق حرة لكن في غير موضع بان كان الصداق في بلدة
اخري فله نكاح الامة كما تضمن اليه الزكاة فقول الشيخ عدم صداق حرة اي في موضعه ولو
رصدت الحرة بلا مهر او بمهر قليل وغلب على ظنه قدرته عليه عند المحل او بيع منه شي بالاجل بما بقي
بصداقها او رجع من سباجرة باجرة حاله او كان له مسكن او خادم يفي ثمنه بالصداق وهو محتاج
اليه حلت له الامة في الاصح ولو رجع من يقرضه المهر حلت له الامة في الاصح ولو ذهب له مال
او جارية لم يلزمه القول وحلت له الامة لكثرة المنفعة في ذلك ولو لم يجد الا حرة لا ترضى الا
باكثر من مهر مثلها وهو في ادعية نقول البغوي لا ينكح الامة فقلها نقله عنه الشافعي الرافعي
قلت وقاله القفال والطبري والله اعلم ونقل للتولي حوازه وقال الامام والعزالي ان كانت زادة
بعد زوالها اسرا فاحلت الامة والا فلا قال النووي قطع به اخرون بموافقة التولي وهو الاصح والعلم
ترغ لو كان للشخص ولد يلزمه اعفان ابيه وبذل له مهر حرة لا يجل له نكاح الامة في الاصح
والله اعلم واما العنت في الاصل فهو المشقة والهلاك والماد به هنا الزنا لانه سبب مشقة
المطلو او الرجم الذي فيه هلاكه ولغيره المواد حقون الزنا ان يغلب على ظنه الوقوع فيه المراد
ان يتوقعه لا على وجه الضرر وليس عيني الخاف من علم انه يجتنب ولكن غلبة الظن بالتوقي
والاجتناب بينا في الحزن من علمته شهوته ورق تقواه فهو خاف ومن ضعفته شهوته
وهو يتبدع الزنا الذي لو سرة او حيا فهو خاف العنت وان غلبت شهوته وتوى

تقواه

تقواه ففيه تردد لا مام للعزمين ولا يصح انه لا يجوز له نكاح الامة وبه قطع العزالي لانه لا يخاف
الوقوع في الزنا وخاف العنت لو قدر على شرائه لم يجل له نكاح الامة في الاصح ولو كان في
ملكه امة لم يجل له نكاح الامة والله اعلم الشرط الرابع في حوزان نكاح الامة ان لا يكون تحت
حرة يمكنه الاستمتاع بها فان كان من زوجات حرة كذلك فليس نكاح الامة مظهر لو كانت
زوجته مسلمة او كتابية حرة او امة لانه غير خاف العنت اما لو كانت لا يمكنه الاستمتاع بها
لضعفها او هربها او غيبها او حبسها او حبسها او برص او رق او رقن او افضاها ففقه خلاف والصحيح
المحل لعدم فائدة هذه الترجمة اذا لم يمنع حزن العنت الشرط الخامس ان تكون الامة المنكوحة مسلمة
لقوله تعالى من ما ملكت ايمانكم من ثقاتكم المؤمنات واعلم ان سبب منع نكاح الامة ارقان الولد
لان الولد يبع الام في الرق والحرة والشارع يشترط في بيع الرق فلو كانت الامة المسلمة لكانت
تفعل يجوز ام لا رجحان احدهما لا يجوز ويشترط كون الامة مسلمة لئلا يملك الكافر الولد المسلم
والاصح الحوزان لحصول الاسلام في الامة المنكوحة والله اعلم **ترغ** للمسلم ان يبطا امة الكتابية
دون الجوسية والوثنية اعتبارا بالنكاح والله اعلم **ترغ** من اجتمع فيه الشرط ليس له نكاح
امة صغيرة لا توطأ على الاصح لانه لا يابن العنت ومن بعضهما حرك الرقيقة فلا ينكحها حرا لا يوجد
الشرط ولو قدر على نكاح المبيعة فله نكاح الرقيقة المحصنة فيه تردد لا مام للعزمين
لان ارقان معين الولد اهلون من ارقاق كله واذا جاز من الامة المنكوحة فالولد رقيقا لا كرها
موا كان الزوج حرا عربيا او غيره وفي القديم ان العرب لا يجري عليهم الرق فيكون ولد العربي
على هذا حرا وهل على الزوج قننه كالغزو رام لاشي عليه لان السيد حين زوجها عربيا رضي فيه
قوله وللحاصل ان شروط نكاح الامة اربعة ان يجد صداق حرة وان يجازي الزنا وان تكون تحت
حرة صالحة للاستمتاع وان تكون الامة مسلمة والله اعلم **ترغ** نكح الحر الامة بالشرط ثم اسير
او نكح حرة لا يفسخ نكاح الامة على الصحيح لانه يقتضي الرق ثم ما يقتضي الرق ابتداء والله اعلم **ترغ**
نقل الوانعي عن قتاري القاسمي حسين ان الشخص لو زوج امة بواحد صداق حرة فاولادها مائة واولادها
ارقان سبعة النكاح كالنكاح الصحيح والله اعلم **قال** ونظر الرجل الى المرأة على سبعة
اصوب احدها نظره الى اجنبية لغير حاجة فغير جائز الرجل هو البالغ من الزكوة وكذا المرأة
هي البالغة من الاثان ان لم يرد بالالف واللام للجنس ثم ان النظر قد لا تدعو اليه الحاجة وقد تدعو
اليه الحاجة الضرب الاول ان لا تدعو اليه حاجة وحيد فينصرف نظر الرجل الى حرة المرأة الاجنبية
مطلقا وكذا يحرم النظر الى وجهها وكيفية ان كان فتنه فان لم يخف ففقه خلاف الصحيح
الغريم قال الا يصطري والبر على الطبري واختاره الشيخ ابو محمد وبه قطع الشيخ ابو الحق

السرازي والروائي ووجهه الامام بانفاق المسلمين على منع النساء من الخروج سافرات وان النظر لظنه
الفتنة وهو محرك الشهوة فاللاني يجاسن الشرع سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال
كما يحرم الخلوة بالاجنية ويحجب له بعم قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا ن ابصارهم ويحفظوا فروجهم
وهل للرائق النظر وجهان احدهما ان نظره كنظر البالغ لظهوره على عورة النساء فعلى هذا معني انه
كالبالغ انه يجب على المرأة ان تحجب منه كما انها لمزها الاحتجاب من المحزون قطعاً ويلزم الولي ان يمنع
النظر كما تلزمه ان يمنع من الزنا وما من المحرمات وما حكم المسوح وهو الطواشي قال الاكثر ونظرة
الى المرأة الاجنبية كنظر الرجل الى محاربه وعلى تحجب قوله تعالى والتابعين عذارى الاربع من الرجال
والثاني انه كاللحل مع الاجنبية انه يحل له تكلمها قال النووي المختار في تفسير عوارك الاربع
انه الغفل في عقله الذي لا يكثر للنساء ولا تستهين كذا قال ابن عباس وغيره رضي الله عنهم
والله اعلم واعلم ان جب ذكره فقط ارسال حصاء فقط والعين والشيخ الهرم حكمه حكم الفعل
على ما قاله الاكثر وانما مملوك المرأة وعندها نهل هو كالحرم فيه خلاف قال الرازي الاصح نعم قال
النووي ونصر عليه الشافعي وهو ظاهر الكتاب السنة ومنه نظر من جنة المعنى والله اعلم قلت صح
النووي في نكث المذهب انه كالرجل الاجنبي فيحرم عليه النظر تجب عليه الاحتجاب منه
وكذا صحه ابن الرقعة في المطلب وهو قوي حسن فلتكن الفتوى عليه والقابلون بالحوار شرطوا
ان يكون العبد ثقة ذكره النووي وكذا المرأة قاله النووي وهو ظاهر معني وتبيحه بعضهم
له بانه محرم لها منه تساهل ولهذا لو سها او لمسته انتقض وضوءها قطعاً والحرم لا ينتقض
وضوءه ولا ينعى ما طلاق المحرمية مع ذلك موقوف والله اعلم وهذا الذي ذكرنا من نظر الرجل
الى المرأة هو فيما اذا كانت حرة اما اذا كانت المرأة امه فماذا ينظر منها فيه اوجه قال الرازي اوجهها
فيما ذكره النووي والروائي تحرم النظر اليه سرها وركبتها وفيما سواه يكره والثاني يحرم
ما لا يبدوا حاله في نفسه دون غيره والثالث انها كالحرة وهذا قريب لا يكاد يوجد لغير الغزالي
انتهى قال النووي فوضح العراي وعيونه بان الامه كالحرة وهو يقتضي اطلاق كثيرين وهو ارجح
دليلاً والله اعلم قلت ينبغي ان يفصل فيقال ان كانت الامه شوها فالمنجى ما قاله الرازي وان كانت حرة
كسبعت حوار الترك فالصواب للفرع بالفرع فان بعض الجوار لها حسن تام وبعض العراي بالعكس
والعني المحرم للنظر للحال لانه مظنة الفتنة والله اعلم ولو كانت الحرة عجوزاً فالمنجى الغزالي
الى بالشافعي قال لان الشهوة لا تضبط وهي محل الوطى قال الروائي ان بلغت بلوغاً يؤمن الفتنة
بالنظر اليها جاز النظر الي وجهها وكيفية لقوله تعالى والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون
نكاحاً الاية والله اعلم **قال** ما حكم الصغيرة حكم الرازي في النظر اليها وجبت وقال الله

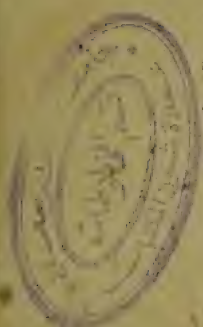
والاخر

ولا فرق بين عورتها وغيرها الا انه لا ينظر الى الفرج قال النووي حرم الرازي بانه لا ينظر الى الفرج الصغيرة
وتنقل صاحب العدة الاتقان على هذا وليس كذلك بل قطع القاضي حرم يجوز النظر الى فرج الصغيرة
التي لا تستحي والصغير يقطع به في الصغير المردى وذكر النووي فيه وجهين والصحيح للموازاة
الناس بذلك قدما وحديثاً وان اباحته ذلك يبقى الى بلوغه سن التمييز وبصيرة بحيث يمكنه متى
عورته عن الناس والله اعلم **قوله** ما حكم نظر المرأة الى الرجل الاجنبي فيه اوجه اوجهها عند الرازي
انها تنظر الى جميع بدنه الا باين سرته وركبته والثاني لا ترى منه الا ما يرى منها قال النووي هذا
هو الاصح عند جماعة وبه قطع صاحب المذهب وغيره لقوله تعالى وقل للمؤمنين ما يغضون من ابصارهم
ولقوله صلى الله عليه وسلم اغضوا وانما التي تبصره الحديث وهو حسن والله اعلم **قال** والثاني نظره
الى زوجته وامته يجوز ان ينظر الى ما عدا الفرج منها يجوز للرجل ان ينظر الى جميع بدن زوجته
لانه يجوز له الاستمتاع بها نعم في النظر الى زوجه انه يحرم لقوله عليه الصلاة والسلام النظر الى فرج
يورث الطمس اي العمى في العدة بولد الولد اعني من قال يورث العمى الذي ينظر والحديث قال
ابن الصلاح فيه ان ابن عدي والبيهقي رواية باسناد جيد والصحيح انه لا يحرم النظر الى الفرج
لانه يجوز له استمتاع به بل هو محل الاستمتاع الاعظم فالنظر الى البطن واللبان صح يجوز على الكرامة
والنظر الى باطن الفرج اشد كراهية ولهذا يكره للاسنان ان ينظر الى من جده لغير حاجة ونظر السيد
الي امته التي يجوز له الاستمتاع بها كنظر الزوج الى زوجته سواء كانت تنه او مديرة او مستولدة
او هرص مانع قريب الزوال كالخبيص والمومن وان كانت من جده او مكانه او مشتركه بينه وبين
غيره او محبوسه او ثفيله او مديرة حرم نظره الي باين سرها وركبتها ولا يحرم ما زاد على الصحيح
واعلم ان نظره زوجة الى زوجها كنظره اليها وقيل يجوز نظرها الى من جده قطعاً ونظر الامه
الى سيدها كنظره اليها والله اعلم **قال** والثالث نظره الى دان محاربه او امته الموزجة يجوز
فيما عدا ما بين السرة والركبة الرجل لا ينظر من محرمه ما بين سرها وركبتها قطعاً لانه عورة
وهله النظر الى ما سوى ذلك من بدنها المذهب نعم لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ليعلمن
او ابائهن الاية ولان المحرمية بمعنى بوجوب حرمه المناكحة فيكونا كالرجلين الا ترى انه لا ينتقض
وضوءه بلبسها في الظاهر وسواء ذلك المحرم بنسب او صاهره او رضاع على الصحيح وقيل لا ينظر
من محاربه الا ما يبدع الهيئة وهي الخدمة وهل الثدي ما يبدع الهيئة منه وجهان وكما
يجوز للمحرم النظر بجوارحه للخلوة بحرمه والمساورة بها وحكم الامه قد مر والله اعلم **قوله**
الا ولا ينظر الرجل الى الرجل جاني في جميع البدن الا ما بين السرة والركبة وهذا عند من الفتنة فان
خشية الفتنة به حرم وكذا يحرم النظر الى المحارم بالشهوة بالاختلاف وكذا يحرم النظر الى امرء

بشهوة بخلاف وهو اولى بالتحريم من النظر الى النساء ولو لم يكن شهوة ولم يخوف من النظر فتنه قال
الراغب لا يحرم فان لم يكن شهوة وخاف الفتنة حرم على الصحيح وقول اكثر من قال الزوري في غير
موضع من شرح المذهب الصحيح تحريم النظر الى الامرد مطلقا ونصر عليه الشافعي ويعني مطلقا اي سواء
كان شهوة او غير شهوة نعم شرط في الرضا ان يكون حسنا والله اعلم قلت الحسن ابي سبي
تختلف باختلاف الطباع ولا شك الامرد مظنة الفتنة كما ان المرأة كذلك راد كانت الحكمة غير
منضبطة فالقاعدة العامة وانما طاعة الحكم بانضبط الا ترى ان المشتقة في السيرة للحكمة في حوز
القضي فلما لم تكن منضبطة الغناها وانما الحكم بالمظنة وهو السعير وكذلك ههنا فالوجه
المنع مطلقا وكذا المطلق غير واحد من اصحاب بل نفس الشافعي اطلقه والله اعلم **الفرع الثاني**
ان نظر المرأة الى المرأة لنظر الرجل الى الرجل وهذا في نظر المسلمة الى المسلمة اما نظرا الى المسلمة فيفهم
خلان قال الغزالي الاصح انها كالمسلمة وقال الغزوي الصحيح المنع فعلى هذا لا تدخل مع المسلمات الى
الحمام وما الذي ترى من المسلمة قبل ترى ما يرى الرجل وقيل ما يبدى واعند المتهمة قال الراغب وهذا الشبه
قال الزوري الصحيح ما صحه الغزوي وما يري الكافرات كالزانية في هذا ذكره العراقي والله اعلم
قلت واحتج الغزوي لما قاله بقوله تعالى اوسايعن وليت الكافرات من سايهن اي من سائر المومنات
بل قال الامام العلامة الشيخ عز الدين ابن عبد السلام ان المرأة الفاسقة في ذلك حكمها حكم الزانية
فيجب عليها كراهة الاور منع الذميين والفاسقات من دخول الحمامات مع المحصنات فان تعذر
ذلك فلفظ مبالاة رلاة الامور باه كان ذلك فلتحذر المومنات الحرة عن الكافرة والفاسقة والتم
الفرع الثالث ان كلما لا يجوز النظر اليه متصلا كالذكر وساعد المرأة وسعر راسها وثلاثة طلف
رجلها وتعر عانة الرجل وما اشبه ذلك فيحرم النظر اليه بعد الا تقصا على الصحيح فينبغي لمن خلق عانة
وكذا المرأة الحرة ان تستط راسها ان يراها ذلك واعلم انه حيث حرم النظر حرم المس بطريق الاول
لانه ابلغ لذة فيحرم على الرجل ذلك ونحو الرجل بلا حائل فان كان من فوق حائل وحاف فتنه
حرم ايضا وقد يحرم السر ان لم يحرم النظر فيحرم من المحارم حتى يحرم على الشخص من يظن انه
وظهرها وكذا يحرم عليه ان يكسر ساقها ورجلها وكذا يحرم تقبيل وجهها قال القفال
وكذا لا يجوز للرجل ان يامس اشته او احته ان تكسر رجله ولهذا قال القاضي حسين العياشي
الا ييكلن الرجال يوم عاشوراء من تكبات للحرام والله اعلم الرابع يحرم على الرجل ان يتصاعق
الرجل وكذا يحرم على المرأة ان تصاعق المرأة في نواش واحد وان كان كلاهما منسهما في
جانب الفراش كذا اطلقه الراغب وبعده الزوري على ذلك في الرخصة وتبدى الزوري التحريم
في شرح مسلم باذا كانا عاريين وهذا القيد صرح به القاضي حين والهردي وعندهما وقد رد

في بعض

في بعض الروايات ذلك واذا بلغ الصبي والعبيته عشرين وجب التقويت بينه وبين امه وابيه واخيه
واخيه في الصحيح المنصوص الواردة في ذلك والله اعلم **قال** الرابع النظر الى الرجل النكاح فيجوز الى الوجه
والكفين تقدم ان النظر قد لا تدعو اليه حاجة وقد تمس الحاجة اليه وقد يصح الضرب الاول الضرب
الثاني ما يمس اليه الحاجة والحاجة امور منها تصد النكاح فاذا اراد الرجل ان يتزوج امرأة ورغب في نكاحها
فلا شك في حوز النظر اليها وهل يستحب للابن ان لا ينكح سواها للدوام او يباح الصحيح انه يجب
لقوله على الصلاة والسلام للغيرة انظر فانما اجري ان يدوم بينكما رواه النسي وانما حاجة وحسنه
التردي وصحة ابن حبان والحكم وقال انه على شرط الشيخين وغيره من الاخبار فيجوز تكرير النظر
ليتين وسوا نظر باذنها وبغير اذنها فان لم يتيسر بعث امرأة تاملها وتصرفها له لانه علم الصلاة
والسلام بعث ام سليم الى امرأة وقال نظري الي عرقها وشي عاقلها والمرأة ايضا اذا رعبت في نكاح
رجل نظر اليه فانه يجبر منه ما يجبر منها قاله عمر رضي الله عنه ثم المنظر اليه الوجه والكفان
ظهرا او بطنًا ولا ينظر الى غير ذلك وفي رجه ينظر اليها نظر الرجل الى الرجل وهذا النظر مباح
وان خاف الفتنة لعرض التزوج ووقت النظر بعدم العزم على نكاحها وقبل الخطبة لئلا يتركها
بعد الخطبة فيؤذيها هذا هو الصحيح وقيل ينظر حين ياذن في عقد النكاح وقيل عند ركوع كل
واحد الى صاحبه واذا انظر فلم يجبه فليسكت ولا يقل لا اريد ها لانه اذا والله اعلم **قال** الخامس
النظر للداوات فيجوز الى المواضع التي تحتاج اليها من مواضع حاجة النظر الى المرأة الاحمية لا حاجة
الي الفصد والحجامة فامر النبي صلى الله عليه وسلم في الحجامة فامر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يابطية ان يحجمها
رواه مسلم وليكن ذلك بخصرة محرم او رجب خشية الفتنة ثم شرط ذلك ان لا يكون امرأة نكاحا وكذا
يشترط في معالجة المرأة الرجل ان لا يكون هناك رجل قاله الزوري والرواي قال الزوري وهو صحيح
وبه تطع القاضي حسين والمولي فالاول لا يكون ذميا مع وجود مسلم واعلم ان اصل الحاجة وفي النظر
السوءين تعتبر من يد تاكد الحاجة قال الغزالي وذلك بان تكون الحاجة بحيث لا يعود التكشيف يلبسها
هتكا للردية وبغيره في العادة والله اعلم **قال** السادس النظر للشهادة والمعاينة فيجوز الى الوجه
خاصة من مواضع الحاجة حوز النظر الى تربي الموصفة للجل الشهادة على الرضاع وكذا النظر
الى زوجها لا جل الشهادة على الولادة وكذا النظر الى زوج الزانية لا جل الشهادة عليه لان الحاجة
قد تدعو الي ذلك وقيل لا يجوز كل ذلك لان الزنا سدد الى ستره والولادة والرضاع بشهادة
الناس قبله نيه والصحيح الاول لانه بالزنا هناك حرمة الشرع فجاز ان يتهتك حرمة الرضاع
والولادة في الجواب عنها رقة وكما يجوز النظر لهذه الامور كذا يجوز النظر لاجل المعاينة لان الحاجة
قد تدعو الي ذلك وتنبه الشيخ بالوجه فقط لان الحاجة قد تدفع والباقى ممنوع منه في الصلاة



هذا هو الحق لا يخفى على احد
 من كان له قلب سليم فليسمع
 من كان له عقل سليم فليسمع
 من كان له عين سليم فليسمع

والله اعلم **قال** والسابع النظر الى الامة عند انبياءها في موضع الذي يحتاج اليه في ثلبها
 من مواضع الحاجة النظر لاجل الشراء وتذكروا في البيع فراحده والله اعلم **قال** ولا يصح عقد النكاح
 الا بولي ذكر وشاهدين ويتفق الولي والشاهدان الى شرائط الولي احدا كان النكاح فلا يصح
 الا بولي لقوله تعالى فلا تغفلوه ان يتكلمن نزلت في محفل ابن ميار حين حلف بان لا يزوج اخته
 من سفلتها فلو كان للمرأة ان تغفل ما يغفل عنها من عسلها ولقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وساهدي
 عدل وما كان من نكاح عنده لك فهو باطل رواه ابن حبان في صحيحه **قال** لا يصح في ذكر الشاهدين
 غيره عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تزوج المرأة ولا تزوج نفسها وكذا
 نقول الذي تزوج نفسها هو الزانية رواه الدارقطني باسناد على شرط الصحيح وعن عائشة رضي الله عنها
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا امرأة تكلمت بغير اذن وليها فبطل نكاحها باطل ثلاث مرات رواه ابو داود وابن
 ماجه والترمذي **قال** انه حسن وان حبان والحكم **قال** صحيح على شرط الشيخين **قال** ابن عيينه انه اصح
 ما في الباب وقوله ذكر احترظه عن الحنفى والمرأة فلا تصح عبارة في المرأة في النكاح ايجابا وقوله
 فلا تزوج نفسها باذن الولي ولا بغير اذنه ولا غيرها ولا بولاية ولا بوكالة ولا قبيل النكاح ولا قبيل
 النكاح لا بولاية ولا بوكالة للاخبار بغير شرط الولي والشاهدين ما ذكره والله اعلم **ترغ**
 بنس ابن عبد الله علي ان الشافعي رضي الله عنه كما قال اذا كان في الرفقة امرأة لا ولي لها مات امرها
 رجلا حتى روحها جاز لان هذا من قبيل الحكم والمحكم يقوم مقام الحاكم **قال** النوري ذكر الماوردي
 فيما اذا كانت امرأة في موضع ليس فيه ولي ولا حاكم ثلاثة اوجه احدها لا يزوج والثاني تزوج نفسها
 للضرورة والثالث تولي امرها رجلا يزوجه وحكي الشافعي صاحب المذهب كان يقول في هذا الحكم
 فقيها محجها وهذا الذي ذكره في التحكيم صحيح بناء على انه مظهر في جواز النكاح ولكن شرط الحكم
 ان يكون صالحا للقضايا وهذا عسير مما مثل هذا الحال فالذي يختاره صحة النكاح اذا ولت امرها
 عدلا وان لم يكن محجها وهو ظاهر نصه الذي نقله يونس وهو ثقة والله اعلم **قال** الاسلام والبلوغ
 والعقل والحرية والذكورة والعدالة الا انه لا يقتصر نكاح الذميمة الى اسلام الولي ولا نكاح الامة الى العلية
 السيد لا يجوز ان يكون ولي المسلم كافرا لقوله تعالى والمؤمن بعضهم اولياء بعض فالكافر ليس
 بناصر لها لا خلدان الذين فلا يكون وليا وكذا ايضا لا يجوز ان يكون المسلم وليا لكافرة
 لقوله تعالى لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض فمقطع سبيلهم وتعالى المولاة
 بين المؤمنين والكافرين وهذا هو المذهب بوحي من الامة ولاية الكافر الكافرة كما ذكره
 الشيخ في قوله الله لا يفتقر نكاح الذميمة الى اسلام الولي وهذا كذلك على الصحيح ولا بد
 ان يكون عدلا في دينه ولو كان يرتكب المحرمات قال الرازي فترتبه اياها كزوجه المسلم

هذا هو الحق لا يخفى على احد
 من كان له قلب سليم فليسمع
 من كان له عقل سليم فليسمع
 من كان له عين سليم فليسمع

الفاسق

الفاسق بنته وقال الحليمي ان الكافر لا يلي التزويج وان المسلم اذا اراد ان يتزوج بذميمة زوجته الفاسق
 والصحيح ان الكافر لا يلي التزويج من شرطه ان لا يكون الولي قاصيا فان ولي الذميمة قاصيا فلا يجوز
 للمسلم ان يقبل نكاحها من قاصيهم على المذهب واعلم انه يستثنى من قولنا ان المسلم لا يلي الكافرة
 السلطان فانه يزوج سائر اهل الذميمة اذ لم يكن لهم ولي سيب ويقول السلطان امرهم بالولاية
 العاتية وقوله والبلوغ والعقل احترظه عن الصبي والمجنون فلا يجوز ان يكون الصبي والمجنون
 وليين لانه مولي عليها لا اختلا لا نظرها في مصلحتها فكيف يكونان وليين لغيرها ثم هذا في
 المجنون المطبق فعلى هذا ينقل الولاية الى الله بعد لا الى الفاسق يزوج يوم حيوته دون يوم اقامته
 واعلم ان اختلال العقل لهم اوجب جليا رعا من يمنع الولاية ايضا وينقلها الى الابد وكذا
 المجرب بالسفه على المذهب لا اختلال نظره في حق نفسه فغيره اولى ولهذا اولى عليه فاشبه
 الصبي وفي معنى ذلك كثرة الاستقام والالام الشاعلة عن هرة مواضع النظر والمصلحة تقتل
 الولاية الى الابد نص عليه الشافعي رضي الله عنه وتبعه عليه الاصحاب رضي الله عنهم واما الاما
 ما كان لا يدوم غالبا فهو كالتعم ينتظر افاقة وان كان يدوم يومين وثلاثة فقبيل كالتعم
 والصحيح المنع فعلى هذا قال الغوي وغيره ينتظر افاقة كالتعم وحزم به في الحر والله اعلم
 وقوله والحرية احترظه عن الحق فلا يجوز ان يكون العبد وليا لانه لا يلي على نفسه فكيف يزوج
 غيره نعم لو تركه غيره في قول نكاح فان كان ياذن سيده صح قطعا وان كان بغير اذن السيد
 جاز ايضا على الصحيح وهذا يجوز ان يكون وكيلا في جانب الايجاب قبل نعم كما يجوز ان يكون وكيلا
 في جانب القبول والصحيح عند الجمهور المنع والفرق ان جانب الايجاب ولاية وهو غير اهل للولاية
 وقوله والذكورة احترظه عن غيرها فالفاسق على ان تزوج موليته فيه خلل منتشر المذهب
 لا يلي لولا به المال ولقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي ميثاق رشيد وله الفسوق فيج
 في الشاهد نكاح اني الولي كالقوت ويستثنى من هذا السيد فانه يزوج امته وان كان فاسقا لانه
 يزوج بالملك على الاصح لا بالولاية واعلم ان الرازي قال ان اكثر المتأخرين اتفق بان الفاسق يلي قال
 لا سيما الغزاسانيون واختاره الروياني قال النوري واستفتي الغزالي في ولاية الفاسق فقال ان كان
 لوسلته الولاية لا تنقل الى حاكم بركت فانفسه به ولي ولا فلا قال النوري وهذا الذي قاله
 حسن وينبغي ان يكون العمل به والله اعلم **ترغ** اذا امرنا على ان الفاسق يلب الولاية فلو تاب
 فلا يغوي يزوج في الحال وقال الرازي القياس الظاهر وهو المذكور في الشهادات انه لا بد
 من استنوايه لعوده اليه حيث يقبل الشهادة والله اعلم **ترغ** لا اعني ان تزوج بلاخلان وله
 ان يزوج على الاصح واما الاخير فان كان له كناية او اشارة ففهمه فيه لخلان في الاعي

والاملا ولاية له والله اعلم واعلم ان هذه الشروط كما تقتضي في الولي كذلك تقتضي في الشاهدين فلا
يصح عقد النكاح الا بحضور شاهدين مسلمين وان كانت الزوجة دينية فكلمين حريين عدلين
يعني في الظاهر ويتواطع ذلك ان يكونا من قبيل شهادتهما لكل واحد من الزوجين وعليه
وان يكونا مسلمين بصيرين عارفين بلبان المتعاقدين فلا يتعدى قوة الغفل الذي يصط
وحجة ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل والعني في ذلك الاحتمال
للايضاع وصيانة النكاح عن المحرود والحفظ الا ساء بلو عقد خصرة الفاسقين كمنهودة قصاة
الرشق وشهودهم قسم الظلمة وشبههم فالنكاح باطل كما لو عقد خصرة كافرين او عدي
فينبغي ان يتبينه لذلك ويجوز بريد النكاح شهودا عدولا كما جازي التزويك واخبره رسول
الله صلى الله عليه وسلم والله اعلم **قوله** يشترط في صحة عقد النكاح حضور اربع ولي وزوج وشاهدين
الوكيل يصح النكاح لان الوكيل نائب الولي والله اعلم **قال** والى الولاية الاب لان من عدا
يديه ثم الجداي اب الاب وان علا لان له ولاية وعصوبة يقدم على الاخ هنا بخلاف الارث والا في
ارث الاب ثم ابنه وان سفل لا ولا يرث الاب ثم الابوين او الاب ثم ابنه وان سفل ثم سائر العصبات
والترتيب في التزويك كالترتيب في الارث الا في المدة فانه يقدم على الاخ هنا بخلاف الارث والا في
الاب فان خلا بزواج بالنوة وان قدم في الارث وزوجه عدم ولا ينفي النكاح انه شاركة بينه
وبين الام في النسب فلا يعنى بدفع العار عنه ولو شارك الام في النسب كانت هوان ابن عمها فله الولاية
بذلك لا بالنوة وكذا ان كان معتقا او قاصيا او ثلوث تربية من رط الشبهة بان كان ابنها
اخاها او ابن ابيها او ابن عمها ولا تمنعه النوة التزويك بالمجهة الا خزي والله اعلم **قال** فان عرت
العصبات فالمرءى العتق اى الرجل ثم عصبة الولي وهكذا في ترتيب الارث لقوله عليه الصلاة
والسلام والامة كالمجة النسب فان كان المعتق امرأة فالاصح انه يزوجه من تزويج المعتقه لكن
الاولا الحجة كالمجة النسب فان كان المعتق امرأة فالاصح انه يزوجه من تزويج المعتقه لكن
الاولا فيقدم المعتقه وفي وجيه يتي ولاية الاب والله اعلم **قوله** لو خلف العتق ابنين قال ابن
الجداد يزوجهما كل منهما على الاقتراد كالنسب والله اعلم **قوله** تزويج عتق نخرة الاصل وانت
بابه زوجها بعد العصبات لما حكم وقيل بولي الاب والله اعلم **قال** ثم الحكم وقيل بولي الجد
اي حاكم الموضع الذي هي فيه لقوله عليه الصلاة والسلام السلطان ولي من لا ولي له ولو اذنت
لحاكم بلدا اخر يصح فانه العتق الي والله اعلم **قوله** هذا الترتيب الذي ذكرنا في الاول ما هو
في صحة النكاح فلا يزوجه احد وهناك من هو اقرب منه لانه يستحق بالنسب ما شابه
النكاح والسيد ان كان عبدا ولا نكاح في ولا الزوج باليتم على اصل العقد

حاشية من الانوار
ولو زوج نفسه او غيرها
ياذن الولي او دونه او غيرها
غير الولي باذنها دون ادخل
ولا يجب لغيره احد من
معتق للشواظ كالمعتق في الحرم
كالان في ريعه معتق
الفرق ويجب المهر والعدة
ولو حكم بصفحة قاصر حتى
لم يقضه لان نفي ولو زوج
اولا الى ان ينفق
وبقي القاصي وليس ينفق
بعد ذلك ان كان محجورا ولا
ينفع منه الطلاق ولا حنك
الى محله لو طلق ثلاثا لكره
وطي قبل التزويك
لقد ولو زوج نفسه
لكره لولي تزويجها قبل ان يلق
القاضي ولو عقدت بمادة
شاهدين فاسقين او غير
واسرائين فكلها عقد بلاوي
ولو اقرت بالعدا فله حرة
بالنكاح صح وبشرط ان
تفصل تنقوله حتى في
حضور شاهدين عدلين
وهنا اي ان كانت من
غيرها وان يصدق
النكاح والسيد ان كان عبدا ولا نكاح في ولا الزوج باليتم على اصل العقد

المات فلوزوج احد منهم على خلاف الترتيب المذكور لم يصح النكاح والله اعلم **قال** ولا يجوز ان يصح
تخطبة معتدة ويجوز ان يعرض نكاحا قبل اقضاء العدة للخطبة بكسر الخاء في التام النكاح
ثم المرأة ان كانت خلية عن النكاح والعدة جازت خطبتها تصريحا وتقريرا قطعا وان كان عزوم
حرما قطعا وان كانت معتدة حرم التصريح بخطبتها ولما القريض فان كانت رجعية حرم القريض
لانها زوجة وان كانت في عدة الوفاة وما في معناها كالباين والمنسوخ نكاحا فلا يحرم القريض
لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء لان طائفة ثبت نيس طمها وزوجها
ثبت طلاقها مثال لها النبي صلى الله عليه وسلم اذا حلت فاذني ووزق بين التصريح والقريض
بانه اذا صرح تحققت الرغبة فيها فاكذب في اقضاء العدة لعلة الشهوة او غيره
وفي القريض لا يتحقق ذلك وهذا الفرق يصح فيما اذا كانت عدتها بالاقراء دون الاشهر
مع ان الصحيح انه لا فرق بين العدة بالاقراء والاشهر ثم الفاظ الصريح ما كان نصافي ارادة
التزويج نحو اريد ان اكن نكحك واذا حلت نكحتك والقريض ما جازي الرغبة وعدمها
كقوله رب راعب ونكك واذا حلت فاذني ومن تجد مثلك ويخذلك ثم هذا كله فيما اذا خطبها
غير صاحب العدة وما صاحبها الذي يحل له نكاحها بيها فله التصريح بخطبتها والله اعلم **قال**
والساعلي من تيب وابكارا فالجوز للاب وللجد اباها على النكاح والتيب لا يجوز الا
بعد بلوغها واذ بها تقدم لك ترتيب الاولين من النسب وغيره ولا شك ان اقوى اسباب الولاية
الابوة ثم الجدة لكل شفتقتها فلهذا كان للاب والجد تزويج البكر من كفو بغير اذ بها صغير
كانت او كبيرة بمهر المثل لقوله صلى الله عليه وسلم التيب احق بنفسها من وليها والبكر تستأمر
واذ بها صاهتا راءه سلم وفي رواية واذ بها سكوتها ولا جبار منوط بالكاره لا بالصغير ودر
عندنا ثم هذا اذا لم يكن بين الاب والجد وبينها عداوة ظاهرة فلو كان مني جواز اباها
وحكام قال ابن كح رابن الزويان ليس له اباها راعا على ذلك حري الراعي والنوي قال الساطي
وختم الجواز فلت حزم للاردي والرواي يبقا به على ولايته واوردا على انفسهما بان الاب
اذا كان عددا وضعها تحت غير كفو واجا بان حزن العار يرشد الى دفع هذا التوم والله اعلم
ويجب ان يستادن البالغة للغير ولو اتر الاب او الجد بالنكاح حيث له الاجاز قبل على الاصح
لانه يقدر على الاستا ومن تدبر على الاستا قد رعى الاقارب وفي وجهه لا يقبل حتى يشاهد البالغة
ولو استا ذنها في دور سهر المثل من كنت لم يكن اوفي ان يزوجهما بغير كفو من كنت كفي
في اصح الوجهين وانه زوج غير الاب والجد فلا بد من ان البكر بعد البلوغ ويكي السكون
على انه لا يحل للغير تزويج حيث يكي السكون سواء صحت او بكت الا ان يكي بصياح

١٢

وصرب خذ فلا يكون رضى والله اعلم واما التيب اي العاقلة فلا يجوز تزويجها الا باذنها بعد البلوغ
واذنها النطق لقوله صلى الله عليه وسلم التيب تستنطق ولا استنطاق الا بعد البلوغ بالاجماع فان كانت
مجنونة صغيرة جاز لاب والجد تزويجها لا غيرهما لان الجنون اذا انضم الى الصغر تكدت الولاية
وليس لها حالة تنفذ فيها ولا ولاية الجارية للملكة فانقضت المصلحة تزويجها ويكفي ظهوره
المصلحة وان لم يكن بها حاجة الى النكاح لان النكاح يبيدها المهر والنقطة هذا هو الصحيح وقيل
لا يزوج البنت الصغيرة المجنونة ولو كانت كبيرة وقد بلغت مجنونة جاز لاب والجد تزويجها
وكذا يجوز للحاكم عند عدم الاب والجد وان كان له قريب من اخ وغيره هذا هو الصحيح لان
ولا يته عاتقه وله ولاية على اهلها وبرجى شفاها ولها فان رقت الصغيرة وقيل يزوجها القريب
كالاخ وهل يلزمه مراعاة ائرها او سيجب رجاء ثم الحاكم انما يزوجها بظهور الحاجة بان تظهر
مخاليل شهوتها او يقول الاطباء ان شفاها يتوقع به يجب حينئذ وقال ابن الصباغ لا يزوجها
الحاكم الا اذا قال الاطباء ان شفاها يمينه ولو اتفقت لك نروح لاجل النقطة والمصلحة اخرج
لم يجزى الاصح لان تزويجها يقع اجبارها او غير الاب والجد ولا يجوز وقيل يجوز كما يجوز الاب
للمصلحة اما اذا بلغت عاقلة ثم جنت فهل لاب والجد تزويجها اذا قلنا لا يعود ولاية لوالها لانه
رجحان اصحابها نعم في التمه يزوجها الاب بالاحلال والصحيح انه يعود ولاية من له الولاية
بالمجنون ولا يلي القاضي على هذا الاب والمجنون لا يحل له البنت لا يجوز الخاء
بعد بلوغها واذنها يستثنى الصغيرة المجنونة البنت على ما تقدم والله اعلم واعلم ان البكارة
تدور بوطحلال او شبهة او زنا وفي القديم ان الزانية حكمها حكم البكر وهو صغير ولو
حصلت الثبوتة بالسقطه او باصبع او حدة الطث وهو للرجل او طول النفيس وهو بقاها
زمانا بعد ان بلغت حد التزوج ولم تدرج فالصحيح انها كالبكارة ولو طبت مكروهه او ناعية
او جنونه فالصحيح انها كالتيب فلا يزوجها وتلقاها وتلقاها وتلقاها الصبري ولو خلقت المرأة
بالبكارة فهي بكرا والله اعلم **قوله** ادعت للمرأة البكارة او الثبوتة فقطع الصبري والمورد
بان القول قولها ولا يكشف حالها لانها اعلم قال لاوردى ولا تسال عن الوط ولا شوط
ان يكون لها زوج قال الشافعي في هذا نظر لا يها رب ما اذهبت بكارتها باصبعها فله ان يسلمها
فان انها حلفتها قلت طبع النساء الى ادعائى ما جبر الى العار فبني رابعة القوالب
في ذلك وان كان الاصل البكارة لان الزمان قد كثر سواده الظاهر فلا بد من مراعاة
القوالب ولا يكتفى بالسكون احتياطا للاصباح ولا سباب والله اعلم **قوله** في اسل الرضة
اقرت لزوجه واقرت لغيرها المعقول اقراره لا حره المعقول اقراره او اقرارها بيمينه رجحان

بلا زوجه والله اعلم قلت وفي الكتابة لاب الرضة اذا اقرت المرأة بالنكاح وصرفها الزوج قبل
على الجدي يغلي هذا يعني الاطلاقات على الاصح فلا بد ان نقول زوجي ولي بعدلين رضائي
حيث يعتد وكذا لو ادعى الزوج وهل يشترط عدم تكذيب الولي والشهود لها فيه اوجه
اصحها لا ثم قال فاذا قبلنا اقرارها وان كذبها الولي اقرت لنفسه واقر المحبر لا حره بل
اقراره ان اقرارها رجحان وحكي الالم عن الاصحاب تردد في قول اقرار البكر ومعها
يجوز ربح عدم القول استثنى خصا والله اعلم **قوله** والمحرمان بالنصر اربع عشرة سبع
من جهة النسب وهي الام وان علقت والبنت وان سفلت والاخت والعمة والحالة وبنت الاخ وبنت
الاخت اعلم ان اسباب الحرمة المودة للنكاح ثلاثة قرابة رضاع ومصاهرة السبب الاول
القرابة وهم من سابع كما ذكره من الشيخ لقوله تعالى حرمت عليكم اسيانكم وبناتكم
وعما تنكحون وبنات الاخ وبنات الاخت فهو للمحرمان بالنكاح وللحرم بنات الاعمام والعمة
والاخوال والحالات فمنهم بعدن عكس السابقات قال الهيثم ابايوسف ومنهم من القزايه الا
من دخلت في اسم ولد العمة او ولد المولود له والله اعلم **قوله** واثنان بالرضاع وهما الرضعة
والاخت من الرضاع هذا هو السبب الثاني من المحرم وهو الرضاع لقوله تعالى وامهاتكم اللائي اصغتم
واخوانكم من الرضاعة واعلم ان كل ما حرم من النسب حرم بالرضاع كما ذكره الشيخ من بعد
لقوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب رواه الشيخان وفي رواية ما يحرم من
الولادة ويستثنى من ذلك صور منها ام اخيك واخنتك من الرضاع فانها تدل على المحرم كما اذا
ارصعت اجنبية اخاك واخنتك فانها لا تحرم عليك وفي النسب يحرم لها نكاحا امك او زوجة
ابيك ومنها ام تاملت ابي ام ولد ولك وفي النسب حرام لانها اما بنتك او زوجة ابنتك
وفي الرضاع قد لا يكون بنتا ولا زوجة ابن بان ارصعت اجنبية ولد ولدك ومنها حرة
ولوك حرام في النسب لانها اما امك او ام زوجتك وفي الرضاع قد لا يكون ذلك بان ارصعت
اجنبية ولدك فان امها حرة وليت يامك ولا يام زوجتك ومنها اخت ولدك حرام لانها
اما بنتك او يمينك راد الارصعت اجنبية ولدك فبنتها اختك وليس بنتك ولا يمينك
واعلم ان اخت الاخ في النسب والرضاع لا يحرم صورته في النسب ان يكون ذلك اختك
واخ لا يجوز له نكاحها لانها ليست باخته من ابيه ولا اخته من امه بل هي من رجل
اخر وام احمري فهي اجنبية وصورتها من الرضاع ان امرأة ارصعتك وارصعت صغيره
اجنبية منك تجوز له خيكت نكاحها وهي اختك من الرضاع وقد ذكر الرازي هذه المايل
الاربعة في كونهن لا يحرم من الرضاع وتحرم من النسب وادان الرضة ام العم ولم العمة

وام الحال وام الخالة من الرضاع لا يحرم عليهما عك ولا ام عتك ولا ام خالك
ولا ام خالك من الرضاع والله اعلم **قال** واربع بالمصاهرة وهن ام الزوجة والريسة اذ احتلا
بالام وزوجة الابن هذا هو السبب الثالث للمصاهرة فيحرم بها على الابن اربع احدها من ام اركل
وكذا جذاتها مجرد العقد سواء في ذلك من السب او الرضاع لقوله تعالى واسنان سايبكم وفي
وجهه لا يحرم الاب بالادخول كالريسة وهو معنى الثانية بنت الزوجة اي سوا بنت النبت او الرضاع
وكذا بنات اولادها لا يشترط ان يدخل بالام فان كانت من قبل الادخول بها طلق له وان دخل
بها حرم على ابنايد لقوله تعالى وريايكم اللاتي في محبتكم من سايبكم اللاتي دخلتم بهن
فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وقول الشيخ اذ احتل بالام المراد بالخطوة الدخول
بها لانه اصطلاح عربي والريسة بنت الزوجة من غيره وان لم يكن في حجره وذكر المحجوب
ورد على الغالب فان قلت لم حرمت ام الزوجة بمجرد العقد بخلاف البنت فانها للحرم الاب بالادخول
على اسمها لحوان ان الزوج يتبني في العادة معاملة ام الزوجة عقب العقد لا يها تزيت امرئتها محرم
بمجرد العقد لئلا يمكن من الخطوة بها لذلك بخلاف البنت واعلم انه لا يحرم على الرجل بنت زوج الام ولا
امه ولا بنت زوج البنت ولا امه ولا ام زوجة الاب ولا بنتها ولا ام زوجة الابن ولا بنتها
ولا زوجة الزبيب ولا زوجة الواب والله اعلم الثالثة زوجة الاب حرام وكذا زوجة الاحداد
سواء في ذلك من جهة الاب او الام وسواء في ذلك من السب المراد الرضاع لقوله تعالى ولا تنكحوا
ما نكح اباكم من النساء فاسم الابوة صادق على الكل باعتبار الحقيقة والحجاز او باعتبار الحقيقة
مطلقا والله اعلم الرابعة زوجة الابن وكذا ابنا الابن وان سئلوا سواء في ذلك السب والرضاع
لقوله تعالى وحلال انباكم الذين من اصلا بكم والمراد انه لا يحرم زوجة الولد الذي بيناه وهذا
التحريم بالعقد والله اعلم واعلم ان هذا التحريم محله في العقد الصحيح اما النكاح الفاسد فلا يتعلق
به حرمة المصاهرة لانه لا يعيد محل النكاح نعم ربط التشبيه تحريم فاذا تزوج امرأة ووطئها
ابوه او ابنه شبهة كما انافئها زوجته او وطئ اي الزوج ام زوجته او بنتها بشبهة
انفخ نكاحها معه لانه يعني يريد الحرية فاذا طهر ابطال النكاح كالرضاع والله اعلم وقول
الشيخ وتحريم من الرضاع ما يحرم من النسب قد تقدم وما استثنى منه **قال** واحد من جهة
الجمع وهي اخت الدرجة ولا يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها يحرم على الرجل ان يجمع في نكاحه
بين المرأة واختها سواء في ذلك الاختان من الابوين او من الاب او من الام وسواء في ذلك الاخت
من النسب او من الرضاع لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين عطف سمعانه ونحو تحريم الجمع
على تحريم المحرمات المذكورات في اول الآية وفي حديث معلون من جمع مله في رحم اخين

وكذلك حرّم الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين
 المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها رواه الشيخان والمعنى منع الجمع بين المرأة وخالتها وبين أولادها
 تطع الرحم وكما يحرم الجمع بين المرأة وعمتها كذلك يحرم الجمع بين المرأة وخالتها وبين أولادها
 أحباها وكذا بين المرأة وبنات أخينها وبنات أولادها وأختها سواي ذلك النسب والرضاع وصابط من محرم أو هو وإن كان بعد فان
 الجمع بينهما كل امرأتين لو قدرت أحدهما ذكرًا لمّا حل لها نكاح الأخرى لا حل القربى وأحرى أن كان بعيدة فافرن أو
 بالقربى من المرأة وأم زوجها ومن المرأة وابنة زوجها فإنه يجوز الجمع بينهما وإن كانت أحدهما
 لو كانت ذكرًا لمّا حل للأخرى والله أعلم **فزع** كل امرأتين يحرم الجمع بينهما في النكاح يحرم الجمع
 بينهما في الوطء على الذين لم يجز الجمع بينهما في أصل الملك والله أعلم **فزع** ملكة فادعت
 أنها أخته من الرضاع فإن كان ذلك قبل أن يملكها لم يخله وإن أدعت بعد أن سكنته من الوطء
 لم يحرم عليه وإن أدعت بعد الملك وقبل الوطء فزجهان جاريان فيها لو ادعت أنها موطوءة أبيه ولو
 ادعت أخته نسب لم يحرم عليه لأن النسب لا يثبت بالساق لا يثبت بهذا التحريم بالنسب بخلاف الرضاع
 قاله القاضي حسين والله أعلم **قال** رتبة المرأة خمس عيوب بالحجون وللجذام والبرص والرتق
 والقنن ويرد الرجل أيضا بخمس عيوب بالحجون وللجذام والبرص واللب والعتة لا يشك أنه النكاح
 يراد للجذام ويقصوده الأعظم الاستمتاع وهذه العيوب منها ما يمنع المقصود الأعظم وهو الوطء
 كالجب وهو قطع الذكور والعتة لا تمنع الوطء والرتق وهو انسداد محل الجماع بالحم وكذا
 القنن لأنه عظم في الفرج يمنع الجماع أو ما يشوش النفس فيمنع كمال الاستمتاع كالجئون والجذام
 وهو علة صعبة تعجز عنها العصور ثم يود ثم ينقطع ويتناثر نساء الله عليهم العائنه والبرص ثبت
 الخيار بسبب ذلك لانا لو ثبت خيار الفسخ بذلك لادى إلى دوام الضرر ولا حرز الإسلام
 والأصل في ذلك ما روي أنه عليه الصلاة والسلام تزوج امرأة من غفار فلما دخلت عليه رأى كشحها
 يا صائًا فقال النبي يا بك والحق بأهلكي وقال لها هلها واستمر علي رواه البيهقي في السنن الصغير
 من رواه ابن عمر رضي الله عنهما والكشح الجنب ثبت في البرص بالنص وقيل الباقي عليه لأنه
 في معناه في المنع من كمال الاستمتاع وأول ما روي أن عمر رضي الله عنه قال لما رجل تزوج امرأة بها
 جئون أو جذام أو برص فسها فلما صاها فها ذلك لزوجها ولأن النكاح عقد معاوضة قابل للرفع
 فإن رفعه بسبب العيوب المؤثرة في المقصود كالجماع ولا فرق في الجئون بين المطلق والنقطة
 وهو كان قبل العلاج لا ولا يخلو به إلا أن يزول المرض ويبقى زوال العقل والميل
 فذه العيوب سبعة ثلاثة يشترك فيها الزوجان وهي الجئون والجذام والبرص وأثنان يختصان
 بالزوج وهما اللب والعتة وأثنان يختصان بالمرأة وهما الرتق والقنن يحسن حصول خمسة

في كل من الزوجين كما ذكره الشيخ قال الرافعي والعبارة للروضة وما سواها من العيوب لا خيار به
على الصحيح الذي تطع به الجمهور فلا يثبت الخيار بالصلح والخبر وإن قيل لا علاج ولا بد من
الاستحاضة والقروح السيالة وما يبيحها لك وقبل يثبت في ذلك لحصول التخيير ثم إن الرافعي ذكر
في الديات أن المرأة إذا كانت لا تحتل الوطى إلا بالانصاف بمنزلة الزوج وطبقها قال الغزالي إن كان سببه
صديق للتفريق حيث تخالو العادة فله الخيار والمشتهور من كلام الأصحاب أنه لا يثبت الخيار بمثل هذا
ثم قال ويشبهه أن يقال إن كانت المرأة بمثل وطى تخفى مثلها فلا يصح وإن كان سببه صديق المتفرد
حيث يحصل به إلا انصاف كل وطى بهذا كالتزويج وبذلك ما قاله الأصحاب على الحالة الأولى
وما قاله الغزالي على الحالة الثانية يثبت قال الرافعي ولا خيار يكون الزوج أو المرأة عقيمًا ولا يكونها
سواءً ولا فضاها ورفع الحاجتين من معنى البول ويدخل الذكر والله أعلم **قال الفضل**
ويستحب تسمية المهر في النكاح فإن لم يسم صح العقد وجب مهر المثل بثلاثة أشياء أن يفرضه
الحاكم أو يفرضه الزوجان أو يدخل بها فيجب مهر المثل الصداق بفتح الصاد وكسر هاء
وهو اسم المال الواجب للمرأة على الرجل بالنكاح أو الوطى وله أسما صدق وخلعة وفريضة
وأجر وهذه هي القرآن العظيم ومهر وعليقه وعقد وهذه في السنة الشريفة والصداق
ما خذ من الصدق وهو التبريد الصلب لأنه أشد العواض ثبوتًا فإنه لا يسقط بالتراضي والصل
فيه الكتاب والسنة قال الله تعالى وأول النسا صدقاتهن خلعة والخلعة هي الفضة وهي بخلة لأن
المرأة تستمتع بالزوج كهيولى في أكثر فكاكاتها فخذ الصداق من غير مقابلته شيء ومن السنة
قوله عليه الصلاة والسلام التمس ولو خائفاً من حديثه ثم أنه لم يجده فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم زوجتكم بما يحكم من القرآن إذا عرفت هذا فالمستحب أن لا يعقد النكاح إلا بصداق
أفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لم يعقد إلا بمسمى لأنه أوقع الخصومة ومقتضى كلام الشيخ
أن المهر ليس ركناً في النكاح وهو كذلك قال الأصحاب ليس المهر ركناً في النكاح بخلاف
البيع فإن ذكر الثمن ركن فيه والفراق أن المقصود الأعظم من النكاح الاستمتاع وتوابعه
وهو قائم بالزوجين فلهذا كان ركناً في النكاح بخلاف البيع فإن العوض مقصود به ويدل
على ما ذكرناه في النكاح باعتبار جوانب اختلافه عن ذكر الصداق قوله تعالى لا جناح عليك
أن تطلقتم النساء ما لم يمسوهن أو تقرضوهن من فضله وهو دليل المسئلة التقويض التي ذكرها
الشيخ بقوله فإن لم يسم صح العقد ومعنى التقويض خلا النكاح عن ذكر الصداق وصورته
أن يصدر من مستحق المهر وذلك بأن يقول البالغة الرشيدة ثيباً كانت أو بكرًا زوجتي
بلا مهر أو علي إن لا مهر لي فيزوجها الولي وبني المهر أو سكت ومن التقويض الصحيح الحيث

أن يقول سيد الله زوجتها بلا مهر أو سكت لأنه مستحق المهر فإذا وقع العقد صححاً لم
يجب به مهر على الجديد إلا ظهر كما هو مقتضى كلام الشيخ ووجه ثبوته بالعقد أنه حقها
فإذا رخصت بعد ثبوته لم يثبت ولأن الصداق لو وجب بالعقد لخصص بالطلاق وعلى الإطلاق
هل تقول بالكت بالعقد أن يملك مهر المثل وإن ملك مهر أمينة فولد بالجملة لها مطالبته
الزوج بفرض مهر قبل المسيس وهو الوطى لأن خلو العقد عن المهر خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم
ولتكون على ثبت ما تسلم نفسها به وله طرق كما ذكره الشيخ أحدها أن يفرضه القاضي وذلك
عند انتفاع الزوج من العرض أو عند تنازعها في قدر العرض فيفرض الحاكم مهر المثل من نقد
البلد حاله ولا يزيد على مهر المثل ولا ينقص كما في قيم الثلثات نعم الزيادة والنقص اليسير بين
الواقع بينهما في محل الاحتياط لا اعتبار به ويستمر على الحاكم بقدر مهر المثل وإذا فرض
لم يتوقف لزومه على رضاها لأنه حكم منه وحكم القاضي لا يقتضيه لزومه إلى رضي الخصمين
الطريق الثاني أن يفرضه الزوجان فإن قدر مهر المثل وهما يعلمانه فلا كلام وإن جهلا
فقد مهر المثل أو أحدهما وقد فرضا فقولان لا يظهر عن الجمهور صحة ما قدراه ونص عليه
في الأم سوا كان قدر مهر المثل ردونه أو مؤته سوا كان من جنسه أو من غيره سوا كان
من نقد أو عوض سوا كان حاله أو موحلاً لأن العرض بمنزلة الأصداف ولو تراخى على صداق
عند العقد كذلك صح ولله الوطى فله قبل الدخول شرطاً من ضماؤه لأنه كالمسمى في العقد
الطريق الثالث أن يدخلها قبل فرض من الحاكم وقبل تراخيها على شيء فيجب لها به مهر المثل
لأن الوطى بلا مهر خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا أن يضع فيه لله تعالى ولهذا لا يباح بالإنه
ينصاع عن صورة إلا باعتة من المعتبر مهر مثلها وقت الوطى وقت العقد أم أكثر مهر من
يؤم العقد إلى الوطى فيه أو جه أصحها في الحر والملك إلا اعتبار بيوم العقد وهذا الوجه
لم يحكم في الروضة بالكلية بل صح أن الواجب أكثر مهر من يوم العقد إلى الوطى ونقله
الرافعي عن المعتز بن تم نقل الرافعي في باب التقوان إلا كثيرين على اعتبار يوم العقد ذكره
عند تراه نصيب الشريك والله أعلم ولو مات أحد الزوجين قبل العرض والوطى فهل
يجب مهر المثل أم لا يجب شيء منه خلاف ينبغي على حديث تزويج ثبت وأشق فامتها سكت
بلا مهر فوات زوجها قبل أن يفرض لها مقتضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهر سابعها
والنكاح فاختلق الأصحاب في ذلك على طرق فقولان ثبت الحديث وجب المهر والآخر
يقولان وقبل أن لم يثبت فلا مهر ولا نقولان وقيل إن ثبت وجب المهر والأصل لا يجب وقيل
قولان مطلقاً وهو الأصح وبه تطع العراقيون واختلفوا في الأرحم من القولين فقال

الراعي ربح صاحب التفرير والموتى الوجوب وروح الصراخ والامام والموتى والراعي
ومتصاه ربحان الثاني وهو انه لا يجب وصرح بتصححه في المحرور وقال المؤيد في المنهاج الاظهر
وجوبه ولفظ الرخصة قلت الراجح ترجيح الوجوب والحديث صحيح رواه ابو داود والترمذي والسيدي
وعنه وقال الترمذي حديث حسن صحيح ولا اعتبار بما قيل في اسناده وفيما على الاحوال فان
الموت بقرب كالأحوال ولا وجه للقول الاخر مع صحة الحديث والله اعلم فان اوجبت مهر
المثل قبل الاعتراف بنوم العقد او يوم الموت ام باكثرها فيه اوجه ليس في الراعي ولا في الرخصة
ترجيح والله اعلم ولو طلقها قبل الاحوال والفرض وجبت لها النفقة ولا تطير نفقها على الاظهر
انه لا يجب بالعقد شي فينشط الاصل الى النفقة لمعهم قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان
تمسوهن وقد فرضتم لهن من نفقة فتنصن ما فرضتم فخصر سحانه وتعالى التطير بالفرض
واعلم ان مهر المثل هو القدر الذي يرغب به في امثال المرأة لكن الركن الاعظم السب فراعي
اقرب من نسب الى من ينسب اليه هذه المرأة كالأخت ويراعي في نسبا العصبات قرب الدرجة
وان متن واقربهن الاخت لا يورث ثم لا يورث الاخوة للايون ثم لا يورث البنات كذلك ثم بان
الاعمام فان تعذر نسبا العصبات اعتبر بذوات الارحام كالمجدان والمالات ويقدم القرني والقرني
من البنات وكذا يقدم القرني فالقرني من الجهة الواحدة وقد يتخذ ذلك اما بقدره
اولا فنه لم ينكر ولا لجهل بمقدار مهرهن وجب بذواتهن لا اعتبار بنسبهن من الاجنبيات
وتعتبر العربية بعربية مثلها والاسية باتباع مثلها وينظر الى شرف سبورها وعددها ويعتبر
بهر العتقة بعقبة مثلها ويعتبر مع ما ذكرنا من البلد فان كان يسا عصبانها يلدن
في احداهما اعتبر بعصبان بلدها فان كان كلهن يلدن احري فالاعتراف بهن لا اجنبيات
بلدها فلت كذا جزم به الراعي والمؤيد وهو غير صاف عن الاشكال وبالمثال يظهر
الاشكال مثاله امرأة في قرية من قرى مدينة مهر مثل تلك المرأة في تربتها مع ظهور الرغبة
الفان ومهر لحواتها في المدينة ما يتان كجهد مهر يابن مع ظهور الرغبة الثاني ومهر لحواتها
في المدينة بالالفين فان فرض تساوي البلدين في المهر او حصل تفاوت قرب سهل الامر والا
فلا اشكال قوي فينبغي الاخذ به والله اعلم واعلم انه تعتبر المشاركة في الصفات المرغوبة
كالعفة والجمال والسنن والعقل والبار والذكارة والعلم والفصاحة وشرف الايون
وساير الصفات التي تختلف بها الاعراض وهي اختصت بصفة مرغوبة زيدي مهرها وان كان
فيها نقص ليس في النسوة المعنويات نقص من المهر بقدر ما يليق به ولو ساحت واحدة لم تنرم
المساخة والله اعلم **قال** وليس لطل الصداق واكثر من ذلك يزوجها على منفعة

معلوم

معلوم ليس للمراق حدي النفقة ولا في الكثرة بل لكل ما جاز ان يكون ثمن من عين او منفعة
جاز جعله صداقا وقال ابو ثور يتعد خمسة دراهم وابو حنيفة بعشرة دراهم وهذا التقدير ان
ثبت منه سنة والا فهو حكم في السنة ما يدل كما قلنا في الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام
قال للرجل الذي اراد التزويج التمس ولو خاتما من حديد وهو حديث مطول وفي اخرون حديث
بما يعك من القرآن وبه دليل للمبالغة في النفقة في جواز جعل النفقة صداقا وفي حديث
عائشة ان امرأة من بني فزارة تزوجت على يعلق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ارصبت من نفسك وما لك بنعيلين قالت نعم فاجازه رواه ابن ماجه والترمذي وقال انه حسن لسيدنا الفاساد
وفي بعض النسخ حسن صحيح وقال ابن عساکر بن كتابه الاطراف انه صحيح قلت وفي الاسناد لا على العوض ولا بلزها الوفا
اي حنيفة به وقفة لحوان العلقين كما بعد لا عشرة دراهم واحسن من هذا ان الرد قوله صلى الله عليه وسلم
ادرا العلايق قيل وما العلايق قال ما فرضني به الا هلون والقياس فيقال لا يتقدر لانه بدل نفقتها
فلا يتقدر كالأخوة ثم هذا في المرأة الرشيدة وفي سيدنا الفاساد اما الولي اذا زوج المحرور عليها فليس
التزويج عن مهر مثلها نعم يستحب ان لا ينقص عشرة دراهم للمزوجه من خلاف في حنيفة وبسبب ان لا يحد لها فان كان
بنا د على صداق ان يزوج النبي صلى الله عليه وسلم وهو حنيفة درهم فان قلت فهذه ام حنيفة زوج النبي
صداقها اربع مائة دينار فالحجاب ان هذا القدر من مهر النجاشي من ماله اكراما لسرا الاولين والاخرين السيد بعددها
صلى الله عليه وسلم لانه عليه الصلاة والسلام اراه وعقد به وفعل ذلك النجاشي رضي الله عنه حريا
علي اخلاق الملوك استعمال الحسن الصبيحة والله اعلم **قال** وسقط بالطلاق قبل الاحوال من نفقة الكاف
المهر اعلم ان المرأة تلك الصداق بالعقد الصحيح او بالفرض لانه عقد يملك به العوض وهو
الاتناع بالضيع وبما بعد فملك به العوض كالباع وهذا ان كانت التسمية صحيحة والا فملك
مهر المثل ثم استقراره بحالين اثنين احدهما الوط وان كان حرا فكالوطي الحيز ولا حرام
لقوله تعالى وكفى تأخذون به وقد افئس بعصمكم الي بعض وضرا لا نصا بالمجامر وتحصل ذلك بوطيه
واحدة الطريق الثاني يستقر بموت احد الزوجين ولو قبل الاحوال لانه بالموت انتهى العقد فكان
كاستيناء العقود عليه كالأجزة ويستثنى من الموت ما اذا قتل السيد امته المزدوجة فانه
سقط مهرها على المذهب فلو لم يحصل وطء لموت وحصلت نفقة قبل الاحوال نظر ان كانت
الفرقة منها بان من نكح النكاح بعيبها وارصفت زوجة له احري صغيره ونحو ذلك او نسخ
النكاح سببها كان نسخ النكاح بعيبها فيسقط جميع المهر وان كانت الفرقة لانه لا سبب
بها فشرط المهر وذلك كما اذا اطلقها بنفسه او من اطلاق البها ففعلت او علق طلاقها بزوجها
او اخرجها ففعلت او خلعها بكل منة يحصل لاسباب من المرأة واجتبه للتطير بقوله قبل المهر فان
الفرقة من غير هذه الاسباب لم ينفذ المهر وان كان المهر من غير هذه الاسباب لم ينفذ
الفرقة من غير هذه الاسباب لم ينفذ المهر وان كان المهر من غير هذه الاسباب لم ينفذ

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

سائل سائل

بیوج

نعمانها اولی
دورن الزوجه كان
الغنى يتعلو الزوجه
في التبار اولی
اولی بر الفسده
فكانت عليها الغبر
يتعلو الزوجه
في صورة العله
غيرها اولی
اللازمه فكانت
الذي يترجمها
فكان تفردها اولی
واما اذا احسنها
الملك العله المقاربه
السلام احد هما

عليه وسلم لعبد الرحمن ابن عوف وقد تزوج اوله ولوبشة حديث صحيح رواه الشيخان ولانه عليه الصلاة
والسلام ما تركها حضرا ولا سقرا ولا اظهروا هو باجزم به الشيخ انها مستحبة لقوله صلى الله عليه وسلم
ليس في المال حق سوا الزكاة ولا في الطعام الا حصص بالمحتاجين فامشبهت الاحبة وتباعدت
سائر الاولاد والحدوث الاول بحول علي تأكيد الاحتجاب وقيل انها من كفاية اذا افعلها واحدا
اثنان في ناحية شاع وظهر سقوط علي الباقي واما سائر الاولاد غير ولية العرس فالذهب الذي قطع
به الجمهور انها مستحبة ولا يتأكد تأكيد ولية العرس وفي قولنا سائر الاولاد واجبه وهو قول يخرج
واقل الولية للقادر ساة لانه عليه الصلاة والسلام اوله علي بن ابي طالب رضي الله عنه فاشاء وبما شئوا ولم
كني لانه عليه الصلاة والسلام اوله علي بن ابي طالب رضي الله عنه فاشاء وبما شئوا ولم
ولية عرس فان اوجبت الولية وجبت وان لم توجبها وجبت الاجابة ايضا علي الرابع ورحم العرائس
والرديا وغيرهم للاحاديث الصحيحة من دعي اليه ولية فلياتها وفي رواية من يجب الدعوة فقد عطي
ورسوله رواه مسلم واما عني ولية العرس فالذهب ان الاجابة اليها مستحبة ثم اذا اوجبت الاجابة
مهي نرضع عني علي الرابع وقيل فرض كفاية ثم الاجابة حيث اوجبت او استحبتاها اما يجب او يجب
شروط وهي معنى قول الشيخ الا من عذر واحد هان يع بدعته جميع عشيرته او جيرانه او اهل حرمته
اغنيائهم وفقراهم دون ما اذا خصل الاغنياء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم شر الطعام طعام الولية
ينعها من ياتيهما ويدعي اليها من ياتياها رواه مسلم الثاني ان يحض بالدعوة نفسه او بعن اليه
شخصا اما اذا افتح باب داره وقال للحضر من اراد وبعث شخص لحضر من اراد وقال لشخص احضروا
واحضر معك من ثبت بل الحجب الاجابة ولا يجب الثالث ان لا يكون احضاره لحق منه ككونه
من الظلمة او اعوانهم او كونه قاصي الظلمة او لعوانه ولو ذلك وان لا يطع في جاهده او ليعادنه
علي باطل بل يكون للقرب والتودد الرابع ان لا يكون هناك من ينادي منه لحضوره لانه لا يليق
به بحالته فان كان فهو معذوري الخلف كان يدعوا السفلة وهو دشرن والسفلة اسقاط
الناس كالسوة والملازمة وهم رسل الظلمة وقصاة الرشيدة القلندرية وققر الزوايا الذين ياتون
ولهم من دبدب ودرج من المكسة وغيرهم فانهم اذل الازدال ومثل ذلك واشباهه وهو شئ
لا يخفي ومن ذلك طالب علم يتصد بطلبه معرفة العلم لاجل حفظ الشريعة ويدعوا معه
طلبة قد ظهر عليهم طلب العلم لاجل الدنيا والترفع علي الاقران وخود ذلك فهو لا يجب عليه
الحضور وكذلك امر الصوفي الصادق وكذلك امر الصوفي في سلوككم لا يجب عليه
الحضور اذا دعي من صونية الزمان الذين ياتون دعوة كل روافض وتبعدون بالان الدهر
والطرب وما اشبه ذلك وهذه امور يظهر لا يخفي الا علي اكمل لا يعرف القدر العاسر

هناك

هناك منكر كثر الجز والملاهي من زمر وغيره فان كان نظرا من اذ احضر رفع المنكر فالحضر
اجابة للدعوة وازالة للمنكر الاحرم عليه الحضور لانه كالراعي بالمنكر واقاربه وفي رجة يجوز
له الحضور ولا يسمع وينكر بقلبه كما لو كان في جواره منكر واقاربه وفي رجة يجوز له الحضور
له الحضور له الحضور بغير فلا يلزمه التحول وان بلغه الصوت قال الثوري هذا الوجه غلط
وهو خطأ ولا يعتبر بجلاله صاحب التبيين وخوة من ذكره والله اعلم بغلي الصحيح لو اعلم
بالمكر حتى حضره فان لم ينهه فليخرج فان تعذر حرم عليه القعود علي الصحيح فان تعذر عليه
الخروج بان كان في ليل وهو مخاف من الخروج فقد وهو كارهه ولا يستمع فان استمع فهو عاص
وفي الحديث ان من استمع الي قينة صب في اذنيه الاتك وهو دبان الرصاص ومن المنكر
نرس الحرس وصور الحيوات علي الجدران والسقوف والياب الحريم الملبوسة كما يصنع مخائنه
الرجال من ابناء الدنيا الملعونون علي لسان النبوة من تشبههم بالنساء من اعتقد حله بعد يفره
بالحرم فهو كافر لانه اعتقد حل ما جازا الشرع يحرمه فيستتاب فان تاب والاصرت عنقه وجب
علي من حضر انكاره علي الاس ولا يستطع عنه الا نكاره بغير ففها السوفانهم تصدرون
لشريعة ولا تفقره الوحي فانهم جهلة تباع كل نافع لا يفتقدون نور العلم ويعلمون مع كل
نوع الشرط السادس ان يدعوه في اليوم الاول ثلث ايام فثلاث في الايام فثلاث في الايام فثلاث في الايام
يتاكر استحبابها كالبرم الاول وتكره الاجابة في اليوم الثالث الشرط السابع ان يدعوه مسلم
فان دعاه ذمي فلا يجب الاجابة علي ما قطع به الجمهور لان مخالطة الذي يكرهه لخاسته
وتصرفاته الفاسدة وغير ذلك ولان في ذلك مواددة قال الرافعي هنا وفي يكرهه لكنه حزم
في احتجاب الصنية بان موادته حرم تلت وهو الصواب ويدل له الايات الواردة في القرآن في عيب
موضع قال الله تعالى لا تتخذوا عدوي وعدوكم اوليا تلقون السيم بالمودة وقال تعالى لا تجد
قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا اباؤهم او ابناءهم
او اخوانهم وقد نفى الله تعالى الوحدان من ان يذل علي ان من واد ليس يحرم وقد عدا بعض العلماء
ذلك الي موادته الفسقة من المسلمين فحرم مجالسة الفساق علي سبيل المراسمة وقد صرح الرافعي والثوري
بذلك في كتاب الشهادات ولهذا كان سياتن الثوري بطرق بالبيت تقدم الوشيد يبريد الطواف
تقطع سياتن طوافه وذهب بئلا هذه الآية لا تجد قوما وكذلك صنع ابن ابي داود وتساو اوك
يعوم اللفظ والله اعلم **فزع** واعتذر المدعو الي صاحب الدعوة برضي تملكه زال الوجوب ولو
دعاه جماعة اجل الاستق فاجابا احباب الاقرب رحا ثم الاقرب اذا كالصدق والصوم
ليس عدا في ترك الاجابة فان حضر وكان في صوم فرض يصيق حرم الفطر قطعا وكذلك

ان كان غير مصتيق على الراح وان كان في صوم فرض مصتيق حرم الفطر قطعاً وكذا ان كان غير مصتيق على الراح وان كان في صوم فقل فان لم يشق على صاحب الدعوة صومه استحب اتمام صومه وان شق عليه استحب له الفطر ثم الفطر هل يجب عليه ان ياكل ولو لقلته فيه خلاف صح في الروضة هنا تبعاً للرافعي انه مستحب لان المقصود الحضور وقد وجد وكذا صححه النووي في شرح مسلم في باب الوليمة واختار في تصحيح التبيين وجوب الاكل وصرح به في شرح مسلم في باب نذر الصائم فقال الصحيح انه يلزمه الاكل عند ناره الله اعلم **قوله** المرأة اذا ادعت النافق فكم ذكرنا في الرجال فان كان رجلاً او رجلاً لا قال في الروضة وجبت الاجابة اذ لم تكن حلوة محرمة قال لا انساب وهي تغيير بالرجوب نظرين جهة ان شرط الدعوة ان تكون عامة كالعشيرة والاخوان واهل الصناعة فكيف يفي الرجوب عند دعوة الرجل الواحد وعبارة الرافعي صحيحة فانه عن نكاح نصح في الروضة بالوجوب فحصل الخلل انتهى قلت صورة المسئلة عند الدعوة العامة والتخصيص على هذا الرجل بعينه فلا خلل والله اعلم **قال فصل** والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة ولا يدخل على غير المصوم لها لغير حاجة يجب على كل من الزوجين معاشرته صاحبها المحرم بذل ما يجب عليه بلا مطلق ولا اظهار كراهية بل يوديه وهو طلق الوجه والمطل مراعفة الحق مع القدرة وهو ظم قال الله تعالى ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف والمراد تأملها في وجوب الاداء بالنسبة اليها يجب عليه وقال تعالى وعاشروهن بالمعروف وجامع المعروف الكين عاينكم واعفا صاحب الحق من مونة الطلب وباديته بلا كراهية قاله الشافعي فاذا كان تحت الشخص زوجتان فاشترى فلا يجب عليه ان يقسم لهن لان المبيت حقه فله تركه كسكنى الدار المستأجرة والحكمة في ذلك ان في دافعه الطبع ما يعني لا يجب ان يقسم ولا يعطيه لانه اضرار وفي وجه ليس له عي عنهن فان اراد ان يبيت عند واحدة وجب عليه القسم ولا يبرأ واحدة الا بقرعة او باذن البائت لانه العدل فاذا قسم وجهه عليه السرية فلها اعتبارات بالمكان واعتبار بالزمان اما المكان فيقسم عليه اتبع بين زوجتين او زوجات في سكن واحد ولو ليلة واحدة الارضا من لانه يودي الي كثرة الخصامة والخروج عن الطاعة لما بينهما من الوحدة وليس ذلك من المعاش بالمعروف ولان كل واحدة مستحق السكنى فلا يلزمها الا شراك كما لا يلزمها الا شراك في صورة واحدة فتناسلوا بها وهذا عند اتحاد المرافق والافقود اذا كان لا يقا بالمال اعلم ان للرجوع بين الزوجية والسرية او السراي في بيت واحد حرام كالزوجات صرح به الرافعي والله اعلم والله اعلم ان عماد القسم الليل والنهار تابع له والله تعالى جعله سحناً والنهار لا يرد في المصالح وهذا حكم غالب الناس اما من يعمل ليلاً طاهر معارفة

النهار والليل تبع وعاد قسم المسافر وقت نزوله ليلاً كان او نهاراً اكثر كان او قليلاً اذا عرفت هذا ان عاد قسم الليل حرم عليه ان يدخل في نوبة واحدة على اخرى ليلاً سواء كان لغير حاجة كعبادة وغيرها وهذا هو الصحيح ونقل المزي في المختصر عن الشافعي انه يجوز ان يعودها ليلاً في نوبة غيرهما وهو يقتضي الشيخ وقال عامة الاصحاب ان المني سمي في النقل عن الشافعي وانما قال الشافعي في يوم غيرهما نعم لو دخل نهاراً الحاجة كالحاجة او تعريف خبره وسليم نفقة وضع متاع ويجوز ذلك فلا تصالح على الصحيح وقيل النهار كالليل ويجوز الدخول فيه نوبة الغير للضرورة بخلاف واختلف في الضرورة التي يجوز الدخول ليلاً في نوبة الصرة فقال ابن الصباغ هل سئل ان يموت او يكون منزله ابي في النزاع وقال الشيخ ابو حامد وغيره الضرورة كالمرض الشديد وقال الغزالي كالمريض المحتضر وكذا المرض الذي يحتمل كونه مؤثماً ويدخل ليتبين الحال وفي وجبه لا يدخل حتى يتحقق انه يحتمل ثم اذا دخل على الصرة للضرورة فان مكث ساعة طويلة قضى لصاحبه النوبة مثل ذلك القدر في نوبة الدخول عليها وان مكث الاكثر سبيرة فلا ر نصاً ولو قد دخل بالدخول فدخل بلا ضرورة ولو كان الحاجة نظر ان طال الزمان قضى وان لم يطل فلا يقضى ولكنه يعصى في الحديث من رواية ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كانت له امرأتان قال الى احدهما وفي رواية فلم يعدل بينهما جازم القيامة وسنه ما بل وفي رواية ساقط رواه ابو داود والترمذي وغيرهما وصححه ابن حبان وقال الحاكم انه على شرط الشيخين لكن بالفاظ مختلفة رآه الاسوي يسنه في الظاهر لم يوافق رواية ميل ثلثه الي بعضهن ولا يجب السرية في الجماع لكن يستحب التسوية فيه وفي سائر الاستمتاعات ووجه عدم التسوية في الجماع بان امرئ يتعلق بالشهوة وهي امر لا يوازي في كل وقت اذ لا قدرة له على ذلك ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم فيعدل ويقول اللهم هذا امي هذا امي ملك فلا تملني بما تملك ولا الملك ولا الملك يعني القلب رواه غيره واحده وصححه ابن حبان وقال الحاكم على شرط مسلم وقال الترمذي في نه مرسل اصح واعلم ان القسم يستحقه المريضة والرقاء والغرا والحايض والنفساء والمحرمة والمولى عنها والمظاهر منها والمراققة والمجنونة التي لا يحان منها لان المراد الا منع استثنى في المولى المعنونة عن وطئ شبهة لا بدحرم للثوة بها وهذا كله عند طاعة الزوجة اما لو شرت عن زوجها بان خرجت من منزله او اراد الدخول عليها فاعلقت الباب فبقيت او ادعت انه طلق او منعته التمكن من نفسها فلا قسم لها كما لا نفقة لها واذا عادت الى الطلاق لم يستحق الفضا والتمنع المجزئة كاستناع العاقلة لكن لا ياثم واسم اعلم **قال**

وإذا أراد السفر فخرج من بيته وخرج بالقرعة الأصلية ذلك حديث عائشة رضي الله
عنها أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرًا أتبعه من سابه فأتين حتى سمها
خرج بها رواه الشيخان فإذا سافر بالقرعة لم يقض مدة الذهاب والياب والاقامة في البلدان إذا لم
يتوالا فاقامة بها مدة تزيد على مدة المسافرة ولا تستمر مقامه وسوا كان السفر طويلاً أم قصيراً لأنه
عليه الصلاة والسلام ما من عائشة رضي الله عنها ولم ينقل أنه قضى بعد عودته بالظفر أنه كل كان يرد
على النوبة بل روي عن عائشة أنه كان يقضي وإن للساعة فقلت شيئاً بازاد مقام الزوج معها
فلو قضى لوفى حظ الميعات وإعلم أن مدة السفر إنما تقضي بشرط أحدها أن يتبع فان لم يتبع
قضى للتحلفات ويقضي جميع مدة ما بين اثنا السفر إلى رجوعه اليهن على الصحيح الشرط الثاني أن لا
يقصر سفره النقلة فان قصر سفره النقلة فلا يجوز أن يستحب فيه بعضهن دون بعض بقرعة
ولا بغيرها ولو فعل قضى للتحلفات على الصحيح ونيل أن افرع فلا يقضي مدة السفر ولا يجوز أن يخل
سأه بل يقضن بنفسه أو بوكيله أو يطلقهن لما في تحلفهن من الاضرار بهن قال الرافعي كذا
اطلقة الغزالي وفيما علق عن الإمام أن ذلك أدب وليس بواجب الشرط الثالث أن لا يفرض على الأقامة
كما تقدم فلا يقضي مدة السفر إذا صار معيماً فينظر فان انتهى إلى مقصده الذي يوفي اقامته
أربعة أيام فأكثر أبقاها عند دخوله قضى مدة اقامته وفي مدة الرجوع وحظن الصحيح لا يقضي
كمدة الذهاب وان لم ينو الاقامة وأقام قال الإمام والغزالي أن قام يوماً بقصره ولا يقرب ما ذكر
البغوي أن زاد مقامه في بلد على مقام المسافر وجب قصا الزايد ولو أقام لشغل ينتظره في
القضاء وخلاف كالحلاق في الترخص قال المتولي أن قلنا نترخص لم يقض والا فيقضي ما زاد على مدة
المسافر والمذهب في الترخص أنه ان كان يتوقع تخير تغلغ ساعة ساعة فترخص ثمانية عشر
يوماً وان علم أنه لا يتخبر في أربعة أيام لم ترخص أصلاً ولو استحب واحدة بقرعة ثم عزم على
الاقامة في بلد وكتب إلى الباقيات يستحضرهن في وجوب القضاء من وقت كتابته وجهان
حكاهما البغوي لم يرجح الرافعي والنوري فيها شيئاً ولو كان تحت سنة له أمله أن
يساير ما به بلا نزاع وجهان قال الرافعي القياس الجواز قال النوري هو الصحيح والله أعلم **فرع** لو
رهبت واحدة حقها من القسم للزوج لم يلزمه القبول وله أن يبيت عندها في نوبتها فان رضي
بالهبة نظران رهبت لمعتبة جاز ويبيت عند الموهوبة ليلتين ولا يترط في هذه الهبة
رضي الموهوب لها على الصحيح ولو رهبت حمها للزوج فهل له تخصيص واحدة بنوبة الزايدة
وجهان أحدهما بنوبة تطع العراقيون والردائيون وغيره والله سبل الأكثرين ولو رهبت جميع
لجميع الصرات أو أسقطت حقها وجبت التوبة فيه بين الباقيات لا خلاف وللواهب

الزوج

الرجوع متى شئت ويعود حقها في المستقبل لأن المستقبل هبة لم تقض حتى لو رجعت في اثنا
الليل فخرج من عند الموهوب لها لم يأنص لا يؤثر الرجوع فيه وكذا ما فات قبل علم الزوج بالرجوع
لا يؤثر فيه الرجوع فلا يقضه على المذهب وسيله الغزالي بما إذا أباحدة مرة يستأنه ثم رجع
وأكل المباح له بعضها قبل العلم بالرجوع وفي هذه الصورة طريقان فمن الشيخ أبي حنيفة
وجوب العزم قولان كسيلة الوكيل وعن الصيدلاني في القطع بالعزم وإلى الله الامام لأن الغزاليان
يتروني فيها العلم والجهل كذا قاله الرافعي والنوري وقوله ان الامام بالرجوع مخير ففي النهاية
الحزم بعدم العزم والله أعلم **مسألة** لا يجوز للمرأة أن تأخذ عن حقها من القسم عوضاً لا من الزوج
ولا من الصرة فان أخذت لم يهرده لأن الحقوق لا تقبل العوض حتى الشفعة وغيره ولهذا لا يجوز
أخذ العوض بالتزول عن الوصايف وان حوت عادت المناهين من الفقهاء بذلك والله أعلم **قال** وان
تزوج جديدة خصها سبع ان كانت بكرًا وان كانت ثيبًا نكحت إذا حددتخص نكاح امرأة وعنده
زوجات مثلاً قد قسم لها قطع الدور الجديدة فان كانت بكرًا أقام عندها سبعا وثيبًا ثلاثاً ولا يقضي
لقول انس رضي الله عنه من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا ثم قسم وإذا تزوج
الثيب أقام عندها ثلاثاً ثم قسم قال أبو ثلابة ولست نعلم أن أشار فقه إلى النبي صلى الله عليه وسلم
رواه البخاري وسلم والمعنى في ذلك زوال الحشمة بين الزوجين وهذا التخصيص واجب على
الزوج على المذهب قال المتولي لو خرج بعض تلك الليالي بعد زواجها قضى عند التمسك وجب
المولاة بين السبع والثلاث لأن الحشمة لا تزول بالمعزق ولو تزوج في الاحتساب بالمعزق وجهان
ظاهر كلام الجمهور المانع وان كانت الجديدة ثيباً استحب له أن يخبرها بين أن يقيم عندها
ثلاثاً بلا قضاء وبين أن يقيم عندها سبعا ويقضي للباقيات السبع وان أقام بغير اختيارها
لم يقضي الا الأربع الزايدة هذا هو المذهب الذي قطع به الأصحاب ولو التمسث أربعاً رجساً
لم يقض الا الزايد على الثلاث ولو طلبت البكر عشرة المخرج اجابتهما فان اجابها لم يقض الا ما زاد
على السبع والله أعلم **فرع** وفي الزوج حق الجديدة من الزفان ثم طلقها ثم راجعها فليس لها
حق الزفان لأن الرجعية باقية على النكاح الأول وقد روي حقه وان ابانها ثم جدد نكاحها
فقولان الا ظهر أنه يجدد حقها من الزفان لأنه نكاح جديد والله أعلم **قال** وإذا ابان متوز
المرأة وعظما فان ابان الا الشوز هجرها فان اقامت عليها ضرباً وسقط بالتزويتمسها
ونفسها إذا ظهر من المرأة ما رأت الشوز اما بالتزول مثل أن اعتاد حسن الكلام أو كان إذا راعها
أجاب بلسك ونحوها فتعفى ذلك وأما بالفعل بان كانت في حقه طلقة الوجه فاطهرت
عزمه أو أدت أعراضاً على خلاف ما الله من حسن الملتقي وعظما بالكلام بان يقول ما

هذا التقرير الذي حدث وكنت الفت منك غير ذلك فأتق الله تعالى فان حق واجب عليك وبين
لها ان الشئون يسقط النفقة والكسوة والضم وحجة ذلك قوله تعالى واللات خائفون
نشور من نعضوهم ولا يهرها ولا يضرها الاحتمال ان لا يكون ذلك نشوراً وعلوها بتدب
عذر ارتقوب ونحس ان يهرها ويستميل قلبها فان است الا نشور وظهر ذلك منها بان دعاها
الى الفراش فاست وصارت بحيث يحتاج في ردها الى الطاعة التي تعيب لا استماع دلال او حرج من
منزله ونحو ذلك هجرها في المصحح ولا يهرها في الكلام وهل هجرها انها في الكلام حرام
ام مكروه فيه وجهان عن الامام قال الامام وعندي انه لا يحرم الاستماع من الكلام انما اذا
كلم نعليه ان يجب كجواب السلام وانما في قول الراعي ولم قال بالحق ان يقول لا منع من ترك
الكلام بلا قصد اما اذا قصد الهجران فحرام كما ان الطيب ونحوه اذا تركه الانسان بلا قصد
لم يأثم ولو قصد تركه الاحداث وحكى عن الشافعي انه لو هجرها بالكلام لم يزد على ثلاثة
فان زاد اثم قال ابن الروقة وحمل الخلاف فوق الثلاث اما الثلاث فلا يجوز قطعاً قال النووي الصواب
الحزم تجريم الهجران فيما زاد على ثلاثة ايام وعدم التحريم في الثلاث للحديث الصحيح لا يحل للمسلم
ان يهر اخاه فوق ثلاث قال اصحابنا وغيرهم هذا في الهجران لغیر عذر شرعي فان كان عذر
بان كان المهجور مذموم الحال ليدعه او فسق ونحوها اركان فيه صلاح لدين المهاجر او
المهجور فلا يحرم وعلى هذا يحمل ما ثبت من هجر النبي صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك وصاحبه
ونهيته عليه الصلاة والسلام الصحابة عن كلامهم وكذا ما جاز من هجران السلف بعضهم
بعضاً كذا ذكره هنا وقال في كتاب الايمان وهجران المسلم حرام فوق ثلاثة ايام وهذا اذا
كان المهجر مخطوط النفوس وتعبات اهل الدنيا فاما اذا كان المهجور مبتدعاً او متجاوزاً
بالظلم او الفسق فلا تحرم مهاجرته ابداً وكذا اذا كان في المهاجرة مصلحة دينية والله اعلم
قلت واشد الناس مستقام من المسلمين فقها السوء وفقرا الرخص الذين يترددون الى الظلمة
طعاس من يلبسهم مع علمهم بام عليه من شرب الخمر وادواغ الخمر من اخذ الكوس ونحو
الناس على ما تدعوهم اليهم انفسهم الله مارة بالسوء فسفك الدماء وتبع من دعاهم الى ما نزلت
به الكتب وارسلت به الرسل فلا يغتر بضع هؤلاء الا راذل من الفقهاء والفقراء وتجب اتباع
ما جاء به سيد السالقين والحقين صلى الله عليه وسلم وقد حرك بعض فقهاء العصر متجانبين
يتعاطى شيان يحمل به حل باحرم الله تعالى لا حل لعدم انكاره ذلك لان ما يقيم الشريعة
فقال من اتى بصحفي في القاذورة كفر وان ادعى الايمان لان ذلك يدل على استهزاء به
بالدين مهمل يكون قوله تعالى بسبب ان ادعى الايمان او في التكفير ام لا وحمل هذا

لان مثل ذلك قد يخفى على العوام بخلاف الفقهاء المحققين شرفه الله تعالى ولان السبب المردى
الى طمس الدين وامانة الحق اذ دل على حيث الطوية وان قال ان سريره حسنة كما
قاله عمر رضي الله عنه وهذا حلي لا شك فيه في ذلك والله اعلم اما اذا تكرر منها الهجران
واصرت عليه فله الهجران والصوب بلا خلاف وهذه هي الطريقة الصحيحة المعتدة في المراتب
الثلاث وفي قول الجوز الهجران والصوب في المرتبة الاولى وهي عند حوز الشئون وظاهر الاية
بدل لذلك وهذا يجوز الصوب الثاني وهي ما اذا اظهر منها الشئون ولم يتكرر منه خلاف ربح
الراعي في المحرم المنع وصح النووي في المنهاج الجواز واختاره في الروضة وقال انه الموافق لظاهر
القرآن وحيث جازله الصوب فهو صوب تأبيد وتغريب وينبغي ان لا يكون من سناً ولا بوجهاً
ولا على الوجه والمالك كان يغفل وادي الى تلف وجب الغرم لانه تبين انه اتلاف لا اصلاح
ثم الزوج وان جازله الصوب قاله ولي له العنوخلان الولي فانه لا يترك صوب التاديب
للصبي لانه يصلحه وفي الحديث النهي عن صوب النساء و اشار الشافعي رضي الله عنه ومنه
الى تأويل احدها انه منسوخ بالاية او حديث اخر يصح بهن والثاني حمل النبي على الكراهة
او تركه الاول قال الراعي وقد يحمل على الحال الذي لم يوجد فيه السبب المحذور للصوب قال النووي
هذا التأويل الاخر هو المختار فان النسخ لا يصار اليه الا اذا تعذر الجمع وعلما اننا نرجح والله اعلم
نزع ليس من الشئون الشتم بذيان اللسان لكنها تأثم باذيانه وتسحق التاديب وهل يوزنها
الزوج ام يرفع الا الى القاضي وجهان حكاهما الراعي هنا بلا ترجيح وحزم في باب التغريب
بان الزوج يوزنها وصحة النودي هنا من زيادته فقال قلت الاصح انه يوزنها بنفسه لان في
رفعها الى القاضي مستقته وعاراً وتكديلاً للاستمتاع فيما بعد وتوجيهاً للقلوب والله اعلم
ولو يكف من الجماع وصفت من بقية الاستمتاع وهل هو شئون يسقط النفقة فيه وجهان
ذكرهما الراعي بلا ترجيح وصح النووي من زيادته انها تسقط والله اعلم **قال الفضل**
والخلع جازن على عوض معلوم الخلع مشتق من الخلع وهو النزع ومنه خلع الثوب فاذا فارقتها
فقد خلعت منه وهو في الشرع عبارة عن الفرتة على عوض ياخذ الزوج ومنه نظرم جهة
انه لو خالعهما على ما ثبت لها علم من القصاص او الديون ونحو ذلك فانه يصح ولا احد فلاحق
ان يقال على عوض راجع الزوج واصل الخلع يجمع على جوارزه وجانبه القرآن والسنة قال الله
تعالى فلا جناح عليهما فيما افترقا به وعما من عباس رضي الله عنهما ان امرأة ثابت ابن قيس
اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت ابن قيس ما عيب عليه في خلق ولا دين ولا عني
يراضي اخره الكهفي الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان زوجك عليه حديقته قالت نعم فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل الحديثه وطلقها تطليقه رواه البخاري ولا فرق في جواز التلغ بين
ان يخالعه على الصداق او على بعضه او على ما اخر سوا كان اقل من الصداق او اكثر ولا فرق بين
العين والدين والمنفعة وصابطه ان كل ما جاز ان يكون صداقا جاز ان يكون عوضا في التلغ
لعموم قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ولا نه عقد على بضع فاشبه النكاح ويشترط
في عوض التلغ ان يكون معلوما متولاه مع ما يرشده الا عواض كالقدرة على التسليم واستمرار
الملك وغير ذلك لان التلغ عقد معاوضة فاشبه البيع والصداق وهذا صحيح في التلغ الصحيح
اما التلغ الفاسد فلا يشترط العلم به ولو خالعهما على مجهول كزوج غير معين او على حل هذه الابنة
او خالعهما بشرط فاسد كشرط ان لا ينفق عليها وفي حامل اولادها بان اتي الى اهل
مجهول ويخوذلك بان من في هذه الصورة بمهر المثل اما حصول العترة فلان التلغ اما نسخ
او طلاق ان كان مستحيا فالنكاح لا يفسد بفساد العوض فكذا نسخها اذا الصوخ على العقود وان
كان طلاقا فالطلاق يحصل بلا عوض وبالله حصول بلا عوض فيحصل مع سداد العوض كالنكاح
بل اولى لعقود الطلاق وسرايته واما الرجوع الى مهر المثل فلان قضية سداد العوض ارتداد العوض
الاخر والبضع لا يرتد بعد حصول العترة فوجب رد بده كما سري سداد التلغ الصداق ويقاس ما
ذكرنا ما يشبه هذه لان ما لم يكن ركنا في شيء لا يضر للجهل به كالصداق ومن صور ذلك ما لو خالعهما
على ما في كفها ولم يعلمه فانها تبين بمهر المثل فان لم يكن في كفها شيء في الوسيط انه يقع الطلاق
رجعيا والذي نقله غيره انه يقع باي مهر المثل قال الراعي ويشبه ان يكون الاثر فيها اذا اذاعه
عالم بالحال والثاني فيما اذا ظن ان في كفها شيئا قال التودي المعروف الذي اطلقت الجمهور وتوعده
باي مهر المثل والله اعلم واعلم ان التلغ على ما ليس بالملك ولا يكتسب قد يقصد يقع به الطلاق باي
مهر المثل كما لو خالعهما على خير او حرم او غصب بطلاق ما لو خالعهما على دم فانه يقع الطلاق رجعيا
ومر فوا بان الدم لا يقصد بحال فكانه لم يطع في شيء والتلغ على الميتة كالخمر لا كالدوم لانها
قد تقصد للصورة والخوارج وقال القاضي حسين في ذكر الخمر والغصب رجعيا وموقوف لان
المذكور ليس بالملك فلا يظهر طبعه في شيء والصحيح انه يقع باي مهر المثل وقطع به الاصحاب
والتلغ على ما لا يقدر على تسليمه وبالله الملك عليه كالتلغ على الخمر ولو خالعهما على عين فتلقت
مثل القطن او خرب مستحقة للعين او عيبة فزدها او فانت منها صفة متروكة فزدها رجوع
بمهر المثل في الاصح ونيل بقيمة العين بطلاق ما لو خالعهما على شيء موصوف في الدية بصفات
معتبرة فاعطته ذلك الشيء فان معينا فله ردها وبطلانها بسلام كما في السلم ولو كان ان
اعطيتني ثوبا بصفته كذا فانت طالق فاعطته ثوبا بملك الصفة طلقت فان خرج معينا

مودة

مودة رجوع بمهر المثل على الاظهر وبقيمة ذلك التوب سلمنا على قولنا صنف والله اعلم واعلم
انه يشترط ان يتخلل بين الانجاب والقبول كلام اجنب فان تخلل كلام كثير بطل الاثر بل اعلم
ولا يصح السعي على الصحيح **فزع** كثير الوقوع فالت الزوجة ان طلقني فانت بري من صداقي او
فقد ابرأتك تطلق ونفع الطلاق رجعيا ولم يبرأ من الصداق لا تعليق الا بالابح والابح والطلاق الزوج
طبعيا البراءة من غير لفظ صحيح في الاقدام لا يجب عوضا قال الراعي وكل لا يعد ان يقال طلق طبعيا
في حصول البراءة وفي رغبة في الطلاق بالبراءة من غير لفظ صحيح فيكون ذلك عوضا فاسدا
فاشبه ما اذا ذكر خيرا ونحوه والله اعلم وهذا الذي نخشع الراعي نقله الخوارزمي ونقله
المسألة رجعتي بالحرز بما القاصي حسن ونقله عنه الراعي في اخر الباب الخامس من التلغ فقال ولو كانت
ان طلقني ابرأتك من صداقي او فانت بري تطلق لا يحصل الا بالان لا تعليق الا بالابح والابح (كثير عليها)
مهر المثل لا نه لم يطلق بمحاكم بل بالبرار من تحتها والله اعلم قال الاستاذ وما نقله من وجوب
مهر المثل واقره المشهور خلافا له فلا يجب شي ربيع رجعيا والله اعلم قلت يعصم قول الراعي
مسائل منها ما احتج به من ذكر الخمر والخمر من الحر والغصب والميتة وعلو اليسونة بالاطع
فيما قد يقصد وفي مسلمات البراءة من الصداق منصودة لا بحالة ومنها ما تقدم ايضا فيما اذا
خالعهما على ما في كفها ولا شيء فيه انها تبين بمهر المثل لا نه اما طلق طبعيا في شيء كذا ذكره
في الشامل والتمه ورجحه التودي ورجحه التودي واعتمد وفي اليسونة على تعليق الطبع ومنها
لو صحت العايب من صداقتها ولم يكن بقي لها شيء فهل تبين بمهر المثل فيه رجعا في متاري البصري
ورجح المصنف وفي متاري القفال انه اذا خالعهما على صداقتها وقد ابرأتها منه فان جهل الحال
معليها لمهر المثل ام مثل ذلك القدر وقولان وان كانت عالمة فان حرم لفظ الطلاق فهل تبين
او يقع رجعيا ورجحان وان حرم لفظ التلغ يقتضيه انه لا انتهى كلام القفال والصحيح ان مطلق
التلغ يقتضي المال وقد يجب بان هذه الصور فيها تعليق من جهة الزوج بخلاف مسلة البراءة
فانه لا تعليق فيها بل بين المرأة والله اعلم **قال** تلك المرأة نفسها ولا رجعة له عليها اذا اطلق
الرجل زوجته على عوض او خالعهما فلا رجعة له سوا كان العوض صحيحا او فاسدا سوا قلنا
التلغ نسخ او طلاق لانها بذلت المال لتلك البضع فلا يملك الزوج ولا ية الرجوع اليه كما
ان الزوج اذا ابدل المال صداقا لتلك البضع لا يكون للمرأة ولا ية الرجوع الي البضع والله اعلم
قال انه لو رخصه خالعتك بدينار على ان لا عليك الرجعة فهل يقع الطلاق رجعيا ولا مال
او يلغو بشرط الرجعة ويجعل اليسونة بمهر المثل في ذلك تصوير للشافعي قال ابن سلمة
ابن الوكيل في المسلة قوله لان جمهور الاصحاب على القطع بوجوبه رجعا بلا مال ولو خالعهما

ماية على انه متى رد المابة وكان له الرجعة نصر الشافعي على انه يفسد الشرط ويحصل البينونة
بمهر المثل قبل بطرد الخلاق في المسئلة الاولى وقيل بالحزم بالنصوص لانه رضى بسقوط الرجعة
هنا ومتى سقطت لا يعود راد الله اعلم **قوله** وكل امرأة بطلاق زوجها او خلعها صح على الاصح وقيل
لانه لا تستقل بجواز ان يוכל في الخلع عبدا والسفيه المحجور عليه ولا يجوز ان يוכל المحجور
عليه في القرض فان فعل وقبض في التهمة ان المختلع بمرأته يكون الزوج مصيغا لاله ولو كانت
المرأة في الاختلاع محجور عليه بسفه قال السفيهي لا يصح وان اذن العبد ولو جعل دفع الطلاق
رجوعا كاختلاع السفينة وهذا اعلى ما ذكره المتولي فيما اذا اطلق اما اذا اذن المال اليها تحصل
البينونة ويلزمها المال اذا اضر على السفينة والله اعلم **قوله** ويجوز الخلع في الطهر والحين
ولا يلحق المختلعة طلاق الطلاق في ريق الحيض حرام على ما سياتي ويستثنى من ذلك ما اذا اطلقها
على عوض وكذا اذا خلعها واخرج كذلك باطلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما امتدت
به وبان النبي صلى الله عليه وسلم اطلق الاذن لثابت بن قيس في الخلع من غير بحث واستفصال عن
حال الزوجة وليس الحيض بامر نادر الوجود في حق النساء قال الشافعي ترك الاستفصال في قضاء
الاحوال مع قيام الاحتمال بنزول منزلة العوم في المقال والنبي صلى الله عليه وسلم لم يستفصل هل
هي حايض ام لا ثم المعنى المحجور للخلع اختلف فيه على وجهين احدهما ان المانع في الحيض انما كان
بمحافظة علي جانبا لتصرها بتطويل العدة فاذا اختلعت بنفسها فقد رخصت بالتطويل
والثاني بذكر المال في شهور قيام الضرورة والحاجة الشديدة الى الفلأص ربي مثل هذا لا يحسن
الامر بالتأخير ومراقبة الاوقات وتظهر ثمرة الفلان في مسلمتين احدهما اذا سالت الطلاق ورخصت
به بلا عوض في الحيض فهل يكون الطلاق حراما ان عللنا بالرعي فلا تخريم لرضاها بتطويل العدة
والثاني وهو الاصح محرم لان قصور الضرورة لم يتحقق لعدم بذل المال الثانية لو خالع الزوج
اجنبيا في الحيض فهل يحرم رجعا وجه الجواز ان وجود بذل المال يدل على الضرورة والا صح
التخريم لانه لم يوجد منها رعي ولا بذل وقوله ولا يلحق المختلعة طلاق لانها تبين بالخلع والباين
لا يلحقها طلاق لانها اجنبية بدليل عدم جواز النظر والخلوة وخوها والله اعلم **قوله** قد علمت ان
الخلع يصح مع الزوجة للنصر وكما يصح معها كذلك يصح مع الاجنبي اذا قلنا ان الخلع
طلاق وهو الاصح ووجهه ان الزوجة حقا على الزوج ولها ان تسقط نفقته بغير جواز ذلك غير
كالدين ربي وجه لا يصح فلو قلنا ان الخلع فسخ لم يصح من الاجنبي لان الفسخ بلا علة لا يفسد
به الزوج فلا يصح طلبة والله اعلم **قوله** لان صريحا صريح ركنية الطلاق في اللغة
هو حل القيد والاطلاق ولهذا يقال ناقة طالق اي برسلة تدعى حيث شئت وهو في الشرع

اسم لحل بند النكاح وهو لفظ جاهل ورد الشرع بتقريره وتيقا لطلقت المرأة بفتح اللام على الاصح
وجوزنها والاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع اهل الملل مع اهل السنة وسور ذلك في حكمه
ثم للطلاق اركان منها اللفظ فلا يقع الطلاق لمجرد النية ولو حررك لسانه بكلمة الطلاق ولم رد
يرفع قد لا يصح نفسه نقل المربي فيه قولين احدهما تطلق لانه اقوى من الكتب مع النية والثاني
لانه ليس بكلام ولهذا اشترط في صلاته ان يصح نفسه قال النووي الا طهر الثاني لانه في حكم
النية المحجورة بخلاف الكتب فان في وقوع الطلاق به حصول الافهام ولم يحصل هنا والله اعلم
ثم اللفظ اما صريح واما كناية الصريح بالاثبات وقوع الطلاق به على نية لانه كذلك وضع
اي وضعه الشارع كذلك واما الكناية فهو ما يتوقف على النية وهذا بالاجماع ولا يقع الطلاق
في الكناية بلا نية **قوله** فالصريح ثلاثة الفاظ الطلاق والفراق والسراح ولا يقتصر الى النية اما كون
الطلاق صريحا فلا بد ان يكون في القرآن واشتهر في معناه وهو حل قيد في الجاهلية والاسلام واطبق
عليه معظم الفقهاء ولم يختلف فيه احد قال الله تعالى الطلاق مرتان والطلاقان يبرصن بانفسهن
ثلاثة تنزيها فان طلقته وهن وقد فرضن لهن فريضته يا ايها النبي اذا طلقتم النساء الى غير ذلك وما الفراق
والسراح فلوردهما في الشرع وتكررها في القرآن بمعنى الطلاق قال الله تعالى وسرحوهن سراحا
جيلا وقال تعالى فتعالين استعصين واسرحكن سراحا جيلا وقال تعالى او فاروهن بمعروف وقال تعالى
وان يتفرقا يغن الله كلا من سعته وروي انه عليه الصلاة والسلام سئل عن الطلقة الثالثة فقال
او تخرج باحسان رواه الدارقطني وصوب ارساله لكن ابن القطان صححه وفي القديم ان الفراق والسراح
كنايات لانها يستعملان في الطلاق وغيره فاشبهها لفظ البايين والحديد الصحيح الاول كما ذكرناه
واعلم ان لفظ الطلاق مصدر والمشتق منه في حكمه في الصراحة فلو قال انت طالق وبطلقة او يا طالق
او يا بطلقة بثربد اللام وقع الطلاق فان لم ينو لانه صريح في حل قيد النكاح شتهر بخلاف الشق
من الطلاق كقوله انت بطلقة باسكان العا او يا بطلقة فليس بصريح عال الصحيح لعدم اشتهاه
وان كان الاطلاق والتطليق متقاربين كالا كرام والتكريم وفي قوله انت طالق او الطلاق اطلق
وجهان اصحهما انه كناية ولو قال انت مفارقة او انتك او سرحتك او انت مسرحة طلقت وان
لم يتوكل الطلاق والله اعلم **قوله** قال اردت بقولي انت طالق اطلاقها من الوثائق وليس من كونه
وبالفراقة المفارقة في المنزل والسراح الى منزل اهله او قال اردت خطاب غيرها سبق لساني
اليها لم يقبل منه في ظاهر الحكم فلو صرح بذلك فقال انت طالق مؤثقا او سرحتك الى موضع كذا
او ما رتكت في المنزل خرج عن كونه صريحا وصار كناية والله اعلم **قوله** اذا اشتبه في الطلاق
انقضه سوى اللفاظ الثلاثة الصريحة لقول الناس ان علي حرام في عاقبه بالصرح ووجه اصحها

عند الرافعي انه يلحق بالصرح حتى يقع بالطلاق وان لم ينو اطلاقه استعمال وحصول التقام ونسبه
الي الشهادتين وتناوب القفال الثاني حسين والمناخيرين والثاني لا يلحق بالصرح قال الرافعي
ورجحه المتولي ووجهه بان الصراح يؤخذ من ردود القرآن بها وتكررها على لسان جملة الشريعة
والا فلا فرق اذا نظرنا الى مجرى اللغة والاستعمال بين الغراق واليسونة قال النووي الارح الذي
تطرح به العراقيون والمقدمون انه كناية مطلقا والله اعلم واما البلاد التي لم يشتهر فيها هذا
اللفظ للطلاق فهو كناية في حق اهلها بالاخلاق ولو قال انت حرام ولم يقل علي قال الغوي هو كناية
بالاخلاق والله اعلم **قال** والكناية كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ويقع الي النية هذا هو الصواب
الثاني وهو الكناية ويقع الطلاق بها مع النية بالاجماع وردي ان عمر رضي الله عنه قال الرجل
ان قال لامرأته حليلك علي غاريك اشرك برب هذه البنية هل اردت الطلاق فقال الرجل اردت
الغراق فقال هو ما اردت وعن عائشة رضي الله عنها ان ابنه الحنون لما دخلت على رسول الله
صل الله عليه وسلم ودني منها قالت اعدوا بالله منك قال لقد عدت بعظيم للقي باهلكي رواه البخاري
فان لم ينو يقع طلاق لا شرع لان لو كان يقع بلا نية لم يكن للخلق فائدة ولما بعث النبي صلى الله
عليه وسلم الي كعب بن مالك ان يعتزل امرأته قال لها كعب للقي باهلكي فلما تركت توبته لم يفرق
النبي صلى الله عليه وسلم بينهما ولان الفاظ الكناية تحتل الطلاق وغيره فلا يقع ما لم ينو كما
ان الاساك عن الطعام لما احتمل العبادة وغيرها لم يصرن اليها الا بالنية ثم الفاظ الكناية
كثير جدا فنقتصر على ذكر بعضها فمنها قوله انت خلية اي خالته من الا زواج وبريه اي برت
من الزوج وبنه اي قطعت الوصلة بيننا وبنه من يتبتل الرجل اذا ترك التكاح وانفرد وباب
من البن وهو الغراق ويجوز وبانه والا فصحح ما بين كهاين وطائف وانت حرة وانت واحدة
واعندي واستبري رجلك والقي باهلك وحليلك علي غاريك وما اشبه ذلك كقوله اخري
واذهبي وسافرني وتنفعي وتسترني وبني واعدي وتجري وما اشبه ذلك كقوله انت
حرام او انت علي بحرمة او حرمتك ثم ان نوي الطلاق بقوله انت علي حرام ونحوها نذر رجعا
وان نوي عدوا ارتفع ما نوي وان نوي الطهار فهو طاهر وان الطلاق والظهار معا فوجه
اصحها يتخير بين جعله طلاقا او ظاهرا وبهذا قال ابن العاد واکثر اصحاب ولا ينفذ
الاثنان معا بالاخلاق وقيل يكون طلاقا وقيل يكون طهارا قال السنوي وتقرير منع
الجمع ممنوع يعني كونه طلاقا وظاهرا فانه يجوز استعمال اللفظين المعين معا لا يذهب
الشافعي سوا كان اللفظ حقيقة بينهما كالمشرك او حقيقة في احدهما كما في الاخر وقد
صرح الرافعي بان الجمع بين الحقيقة والحجاز غير منقطع ذكره في كتاب الايمان وان المطلق قوله انت

علي حرام ولم ينو الطلاق ولا الطهار فتولا وهذا كله تنوع على ما صححه النووي ان قوله
انت علي حرام مخبر عنيها اردتها او طيها لزمه كفارة بين في الحال وكذا ان لم يكن له نية
في الاظهار وان قال انت كالمعتق والدم ولحم الخنزير وقال اردت الطلاق او الطهار نفذ وان نوي
الخنزير لزمه الكفارة وان اطلق فالصل به كالحرام فيكون على الغلاق وعلى هذا جري الامام
والذي ذكره الغوي وغيره انه لا شيء عليه ولو قال اردت انها حرام علي فان حملناه صريحا وجبت
الكفارة والا فلا لانه ليس بالكناية كناية ونحوه على هذا جماعة قال الرافعي ولا يكاد يتحقق
هذا التصويب ولو قال اردت انها كالميتة في الاستقذار صدق ولا شيء عليه والله اعلم ولعلم ان نية
الكناية لا بد ان يقترن باللفظ ولو تقدمت او تاخرت لم يوشروا ولو نوي في اوله عند قوله انت
او عكسه كان نوي عند قوله باين فبفساها وجهان الاصح في الشرح الصغير الوقوع في الصورة
الاولي وخالف في المحرر فرجح انه لا بد من اقترانها بجميع اللفظ واختلف كلام الرضة والمناخير ايضا
فرجح فيه اقتران النية بكل اللفظ وقال في الرضة ولو اقترنت النية باول اللفظ دون اخره
او عكسه طلقت في الاصح وقال السنوي والغوي انه يقع في الاول وفيه اذ انوي في اول اللفظ
دون الثانية قال الماردي بعد تصحيحه انه اشبه بذهب الشافعي والله اعلم **فقال** قال هذا الطعام
او الثوب او الشاة حرام علي فهو لغو لا يتعلق به كفارة ولا غيرها والله اعلم **فقال** والساخران
صوب في طلاقهن سنة وبدعة وهن ذوات الحيض فالسنة ان يقع الطلاق في طهر غير جامع فيه
والبدعة ان يقع الطلاق في الحيض او في طهر جامع فيه لم يزل العلماء قديما وحديثا يصفون الطلاق
بالسنة والبدعة وفي معانها اصطلاحان احدهما ان السني لا يحرم ايقاعه والبدعي ما يحرم وعلي
هذا فلا قسم سواهما والثاني وهو المنذور وعليه جري الشيخ ان السني طلاق المدخول بها ليست
بحال ولا صغيرة ولا ايسه والبدعي طلاق مدخول بها في حيض او نفاس او طهر جامع فيه
ولم يبين حملها وبني كما ذكره وهو الصواب الثالث اذا عرفت هذا فطلاق السنة ان يدعه
في طهر جامعها فيه وهي مدخول بها لان ابن عمر رضي الله عنهما طلق زوجته وهي جايض فقال
عمر رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال له فليراجعها ثم لم يمسكها حتى
تطهر ثم خيطن ثم تطهر فانك اسكها وانك طلقها قبل ان تجامع تلك العدة التي امر الله
تعالى ان يطلق لها النساء في رواية قبل ان يمسها ولا امر الله ان يطلقها في طهر من
العدتين اي في عدتين لان الامر جتي يعني في كقوله تعالى وتصنع الموانين القسط المير القبانة
اي في يوم القبانة وقيل المراد لو لم يشرع في العدة وردي انه عليه الصلاة والسلام
قرأ الملقون من قبل عدتهن قال الامام والظاهر انه ان كان نذكرة فسيما فاستلهم من الآية

والخبران الطهر الذي اجماع فيه محل الطلاق السنة وقول الشيخ فالسنة ان يرتفع الطلاق في طهر غير
مجامع فيه يريد عليه انه لو طلق في اخر الحيض ثم طلق في الطهر الذي يليه قبل ان يجامع فيه فانه لا يكون
سبباً على الصحيح في الرخصة والله اعلم واما طلاق البتة فهو ان يطلقها في الحيض مختاراً وهي من
نقد بالافراء من غير عوض من جهتها او يطلقها في طهر جامعها فيه بلا عوض منها وهي من يجوز ان
تقبل ولم يتحقق حملها ودليله حديث عماري ادعى امام الاجماع عليه والحكمة في ذلك ان الطلاق في الحيض يطل
عليها العدة لان بقية الحيض لا تحسب من العدة وفيه اضرار بها واما الطلاق في الطهر الذي جامعها
فيه فلانه بايقينه ندب عن ظهور الحمل ان الاثم ان يطلق لما يلزمه الحامل واذا ندب فقد لا ييسر التدارك
فيتنصر الولد والله اعلم **قال** وملك للمرأة ثلاث طلاقات والعبد طلقين يملك للمرءلي زوجته حرة كانت
او امته ثلاث طلاقات لما روي انس رضي الله عنه قال جاز رجل الي النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني سعت الله
يقول الطلاق مرتان فاني الثالثة فقال عليه الصلاة والسلام اسأل مجعون او متخ أو احسان صححه
ابن القطان وروى عن عليه وقال الدارقطني الصواب او سألوه بهذا امرت عاتشه وابن عباس قيل
الثلاثة في قوله فان طلقها فلا تقل له من بعد الآية ولا نه حق خالص للزوج يختلف بالرق والحرية
فكان لعود الزوجات واما العبد فلا يملك الا طلقين لقوله عليه الصلاة والسلام طلاق العبد اثنتان
وروي الشافعي ان بكاتباً له سلة طلق حرة طلقين واراد الرجعة فسال عثمان وبعه يريد ان ثابت
رضي الله عنهما فاستدراه فامساك عليه ولا فرق بين الفن والذبح والمكاتب وكذا المعوض
وسبي طلق الحر والعبد جميع ما يملك لا يخله حتى تسبح زوجا غيره ويطاها ويافرتها وتنقصي عدتها
واسه اعلم **قال** ويصح الاستئنا في الطلاق الاستئنا صحيح معهود وفي الكتاب والسنة موجود
ثم تارة يقع في العدد وتارة يقع بلفظ المشبه فان وقع في العدد فله شرطان احدهما ان يكون
متصلاً باللفظ فان انفصل فهو باطل وسكتة النفس والمخ لا يمنعان الاتصال قال امام الحرمين
والا اتصال الشرط هنا البالغ من اشتراطه بين الميجاب والقبول لانه يمتثل بين كلاهما الشخصين
ما لا يمتثل بين كلام شخص واحد ولهذا لا ينقطع التخلل بين الميجاب والقبول بتخلل كلام يسمي
عليه صحح وينقطع الاستئنا على الصحيح وهل يشترط قوله فترن الاستئنا باول اللفظ فيه
وجهاً واحداً بل لو بدله الاستئنا بعد تمام المستثنى منه فاستثنى حكم صحة الاستئنا
واصحها وادعى الفارسي الاجماع عليه لا يصح الاستئنا حتى يتصل باول الكلام قال النووي الصحيح
وجه ثالث وهو صحة الاستئنا بشرط وجود الشيء قبل مزاج البين وان لم يقارن اربها والله اعلم
ثم ما ذكرناه من اتصال اللفظ واقران القصد باول الكلام تجري في الاستئنا بالله واحوالها
وسوا في ذلك التعليق بالشيء وسائر التعليقات الشرط الثاني ان لا يكون الاستئنا معروفاً

فان استغرق فهو باطل ويتبع الجميع مثالة قال الزوجته انت طالق ثلاثا الواحدة او اثنتين متصلا
مع النية العتقة لا يقع المستثنى كان قال الا ثلاثا وقع الثلاث للاستغراق والله اعلم اما اذا كان الاستثنا
بالشيء بان قال انت طالق ان شاء الله تعالى فينظر ان سبقت ان شاء الله تعالى الى لسانه لعوده لها كما
هو الا ردنا وتصدن التبرك بذكر الله تعالى وتصدت الاشارة الى ان الامر كله بمشيئة الله تعالى
يقصد تعليفا محققا لم يوثر ذلك ووقع الطلاق وان قصد التعليق حقيقة لم تطلق على المذهبين
احدهما وهو طريق التكلمي انه يقتضي شيئا جديدة ومشيئة الله تعالى قديمة فاذا تعذر الصفة
لم تطلق والثاني وهو طريق الفقهاء ان لم تحقق وجه المشيئة لم تطلق لان الاصل في النكاح كما
لوعلق بمشيئة زيد مات ولم يعلم مشيئته فانها لا تطلق وفي الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال من
اعتق او طلق واستثنى نكته نكاهه وبالقاس على غيره من الشرط كما لو قال انت طالق ان شاء الله
او انك او شئت ويحذرك ولا فرق في الاستثناء بين ان يقول انت طالق ان شاء الله او ان شاء الله
فانت طالق او بقي بشا الله او اذا شا الله وكذا لو قال ان شاء الله انت طالق وفي هذه الصيغة وجيه
انه يقع ولو قال انت طالق ان شاء الله بفتح الهزة وقع في الحال وفي وجهه لا يقع وفي ثالث يعرف
بين عارف النحو وغيره واختاره الروايين ومقتضاه وقوع الطلاق على الصحيح لكنه محج من زيادته
خلاف ذلك ذكره قبيل الفصل الموقوف للتعليق بالحمل قال هناك في اصل الروضة ان الشرطية
يكسر الهزة فان فتحت صارت للتعليق فاذا قال انت طالق ان لم اطلقك بفتح الهزة طلقت في الحال
الا ان يكون الرجل ممن لا يعرف اللغة ولا يميز بين انا وانت وقال تصدت التعليق فيصوق قال الرازي
وهذا الشبه وقال الزودي من زيادته ان من لا يعرف اللغة لا يقع عليه مطلقا وحمل على التعليق
قال فهو صحيح وبه قطع الاكثر من الله اعلم انتهى مختصرا ولو قال انت طالق ان لم يشا الله تعالى واذا
لم يشا الله لم تطلق على الصحيح الذي قطع به الجمهور ولو قال انت طالق الا ان يشا الله فوجها واحدهما
في اصل الروضة انه لا يقع الطلاق كما لو قال انت طالق ان شاء الله تعالى والثاني انه يقع الطلاق وبه
قال العراقيون لانه اوقع الطلاق وجعل المخلص منه مشيئة الله تعالى وهي غير معلومة فلا يحصل
الخلاص كما لو قال انت طالق ان شاء زيد ولم تعلم مشيئته فانه يقع الطلاق والفاليون بالصحيح يقولون ان
هذا تعليق بعدم المشيئة وهي غير معلومة كما ان التعليق بالمشيئة غير معلومة وايضا فعنا حصر الوقوع
في حال عدم شيئة الوقوع وهو تعليق مسجل لان الوقوع بخلاف مشيئة الله تعالى محال والتعليق
على المسجل لا يقع به طلاق كما لو قال انت طالق ان صعدت السما وهذا ما صححه الامام والعراقي
وعنه ما روي عليه الفقهاء ونقله من نص الشافعي قال الرازي وهو اقرب ولهذا صححه الزودي
في اصل الروضة يعني عدم الوقوع والله اعلم

انت طالق ثلاثا الا واحدة او اثنتين متصلا
 ثلاث للاستغراق والله اعلم اما اذا كان الاستغنا
 ان شاء الله تعالى الى سانه لعوده لها كوما
 بالاشارة الى ان الامر كلهما بشية الله تعالى
 صد التعليق حقيقة لم تطلق على الذهب لرب
 مشية الله تعالى قديمة فاذا عذرت الصفة
 شية لم تطلق لان الاصل في النكاح كما
 في الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال
 من الشوط كما لو قال انت طالق ان شاء الله
 ان يقول انت طالق ان شاء الله او ان شاء الله
 ان شاء الله طالق وفي هذه الصيغة وجيه
 في الحال وفي وجه لا يقع وفي ثالث يفرق
 مع الطلاق على الصحيح لكنه مح من زيادته
 المحل قال هناك في اصل الدوصة ان الشرطية
 طالق ان لم اطلقك بفتح الهزة طلقت في الحال
 ان قال قصدت التعليق ينصدق قال الرافعي
 للغة لا يقع عليه مطلقا وتحمل على التعليق
 لصا ولو قال انت طالق ان لم يشاء الله تعالى واذا
 وقال انت طالق الا ان يشاء الله نوحا ان احكما
 ان شاء الله تعالى والثاني انه يقع الطلاق وبه
 شية الله تعالى وهي غير معلومة فلا يحصل
 انه يقع الطلاق والثالثون بالصحيح يقولون ان
 بالمشية غير معلومة وايضا فحصر الوقوع
 وقوع بخلاف مشية الله تعالى بحال التعليق
 بعدت السما وهذا ما صححه الامام والعذابي
 قال الرافعي وهو اقوي ولهذا صححه النووي
 قال انت طالق ان شاء الله ولم يقصد بركا

اذا قال اذ دخلت الدار او كملت زيد اذ كانت طالق اذ كانت طالق ان دخلت الدار او كملت زيد اذ اطلقت
بأيهما وجد وتعمل اليقين فلا يتبع بالصفة الاخرى شي وان قل ان دخلت الدار وان كملت زيد اذ اطلقت
فان طالق قد دخلت وكلمته رفع فطلقتان او باحدى الصفتين مطلقه وان قال ان دخلت وكملت طلاق
فان طالق فلا بد من وجود الدخول والتكليم ويقع طلقة واحدة وسواء تقدم الكلام على الدخول
او تاخر على الصحيح وقيل يشترط تقدم الدخول اي ثم بان قال ان دخلت الدار ثم كملت زيد اذ اطلقت
منها ويشترط تقدم الدخول والله اعلم ومنها اذا قال ان اكلت هذا الزبيب فان طالق فاكلته
طلقت فان تركت واحدا فلا يثبت ويقاس بهذا الشبهة ولو قال ان اكلت هذا الزبيب فان طالق
فاكلته لا اثنا قال ان اكلت لا يثبت كما لو قال ان كملت هذه الرمانة فان طالق فاكلتها
الاحبة فانه لا يثبت وقال الامام ان بقي قطعة خضت لجعل لها موضع لم تحت وربما يصيب بان
تسمى قطعة خبز وان دق موركع لم يبق له اثر في بركه لا تحت قال الراعي والوجه تنزيل الطلاق
القاضي حين علي هذا التفصيل والله اعلم ومنها لو وقع محرمي الدار فقال ان تخبرني الساعة
من رماه فان طالق في فتاوي الفقهاء القاضي حين انها ان قالت رماه مخلوق لم تطلق وان قالت رماه
ادمي طلقت لجواز ان يكون رماه الهوا وهرة لانه وجد سبب الحث وشككت في الجماع المانع
وشبهه بما اذا قال ان طالق الان شيان زيد اليوم نصي اليوم ولم يعرف مشيئة فانه يقع الطلاق على
حلاف فيه سبق هذا الكلام الروضة هنا وذكر في احزاب الرابع انه لو قال ان طالق ان لم
يشا زيدا او ان لم يدخل الدار وان لم يفعل كذا اوبات ولم يعلم وجود الصفة فالاكثره قالوا بالوقوع
عند الشك لانه الاصل عدم وجود العلق عليه واختار الامام عدم الوقوع قال الراعي وهو وجه
واقوي قال النووي الاصح عدم الوقوع للشك في الصفة الموجبة للطلاق والله اعلم وايضا
ما قاله النووي انه وان كان الاصل عدم مشيئة زيد او عدم دخول الدار الا انه عارضه اصل
النكاح واحتمال وجود مشيئة زيد ودخوله الدار يمكن فصنف اصل عدم الدخول والمشيئة
بهذا الاحتمال ولا كذلك النكاح ويقاس الصحيح هنا عدم الوقوع في سلة المحر لا احتمال صحتها
فما اخبر به مع ان الخبر يصدق على الصدق والكذب والله اعلم ومنها لو قال كل كلمة كلمتي بها
ان لم اكل مثلها فان طالق فقال المواة ان طالق ثلاثا وطريق الخلاص من ذلك ان يقول ان تقول
ان طالق ثلاثا او يقول ان طالق ثلاثا ان شاء الله تعالى والله اعلم ومنها لو قيل له يا زوج الحية
فقال ان كانت اسوان بهذه الصفة فهي طالق نظر ان قصد التخلص من عارها وقع الطلاق والله
تعالى ينظر ان كانت بالصفة المذكورة طلقت والا فلا وكذا لو قال له يا حبيبي فقال ان كنت
كما تقولين فان طالق نظر ان اراد المكافاة طلقت سواء كان حبيبا ام لا وان قصد العاقبة

لم تطلق

لم تطلق الا بوجود وان اطلق ولم يقصد المكافاة ولا حقيقة اللفظ فهو للتلفيق فان ع العرف بالمكافاة
كان على الخلاق ان يراعي الوضع او العرف والاصح وبه قطع المتولي مراعاة اللفظ فان العرف لا يكاد
ينصبط في مثل هذا واجاب القاضي حين يقتضي الوجه الاخر ان شك في وجود الصفة فلا اصل ان
لا طلاق والله اعلم ومنها لو قالت له يا حبيبي فقال ان كنت احق فان طالق فان الامر راجع مع معرفة
الاحق قال الراعي قال ابو العباس البربادي الاحق من نقصت مرتبة امره واحواله عن مراتب امثاله
نقصا ثابتا بلا سبب ولا سبب وقال النووي قال صاحب المذهب والتعذيب الاحق من يفعل الشيء
في غير موضعه مع العلم بقبحه وفي التهمة والبيان انه من يعمل ما يصزه مع علمه به بقبحه وفي
للماوي اعني الكبير من يضع كلامه في غير موضعه فيا في الحسن في موضع القبح وعلمه
وقال ثعلب الاحق من لا يتنقع بعقله والله اعلم ومنها قال رجل لزوجته ان سرت اوزيت
فقال لم اقبل ذلك فقال ان كنت سرت اوزيت فان طالق حكم بوقوع الطلاق في الحال اقراره
الابق كذا قاله الراعي والنووي حازمين به وفيه نظر ومنها لو قال ان صرتك فان طالق
فتطلق اذا حصل الضرب بالسوط والوكز والكز ولا يشترط ان لا يكون حايلا ويشترط الا بلام
على الاصح والعص وقطع الشعر الاسمي صرنا فلا يقع به الطلاق وتوقف الزيف في الصن ولو قصد
ضرب غيرها فاصابها طلقت ولا يقبل قوله لان الضرب يتيق ويحتمل ان يصدق قاله النووي في
فتاويه ومنها لو قال ان اريت فلا فان طالق فزاد حيا ارميتا او نائما طلقت ويكفي رواية في
من بدنه وان قل وقيل يعني الوجه وان راته مستورا في المنام لم تطلق واد راته في ما صاب
اوسم واد راجح شاف طلقت على الصحيح ومنها لو قال ان كملت زيد فان طالق فاكلته
ولو كان سكرانا او مجنونا طلقت قال ابن الصباغ بشرط ان يكون السكران بحيث يسمع
ويكلم وان كلمته وهو معني عليه او هو نائم لم تطلق وان كلمته وهي مجنونة قال ابن الصباغ
لا تطلق وعن القاضي حين انها تطلق قال الراعي والظاهر تخبر به على حث الناسي وان
كلمته وهي سكرانه طلقت على الاصح ولو حطت صوتها بحيث لا يسمع لم تطلق وان رفع
في سعيه شي فهو المصود اتفاقا لانه لا يقال كلمته ولو نادته من سانية بعيدة لا يسمع
سما الصوت لم تطلق ولو حلت الزبح كلامها ردت في سعيه فالذهب انها لا تطلق وان كانت
المسافة تحت يسمع فيها الصوت فلم يسمع لذهول او شغل طلقت فان لم يسمع لها ردت
او لصم بوجان لم يصح ولا النووي هنا مشيا وسمع الراعي في الترح الصغير الوقوع وجزم
به في الشرح الكبير في صلاة الجمعة بالوقوف والله اعلم ومنها لو قال ان سرت مني شي فان طالق
مدفع اليها كذا فاخذت منه شي لا تطلق لانه خيانة لا سرة قلت كذا يجرم به

بها لم ينفع الطلاق وإن ثبت النسب والميراث لأنها من توابع الولادة وضرب رأتها فخلان الطلاق والله
أعلم وصلى الله على من أتى طلاقاً فأتى طلاقاً حتى يحصل اليأس من التطلق وفي معنى
ذلك التعليق ينبغي دخول الدار أو الضرب وسائر الأفعال فخلان ما إذا قال أدام الطلاق فأتى
طلاقاً فإنها تطلق إذا أمضى زمان يمكن أن يطلق فيه فلم يطلق وهذا هو المذهب في أن إذا أوصى
المستوص والمفروق بين أن إذا أن حرف يدل على مجرد الاشتراط فلا اشتغال بالزمان فخلان إذا
تأخر طرف زمان وقيل بينهما قولان ولو قال متى لم يطلقك أو متى أو على أن فعل أو تفعل إذا
فأتى طلاقاً نصي زمن يسع الفعل ولا تفعل فطلق على المذهب كلفظ إذا وأعلم أن لفظه أن المكروه
إذا تمت صارت للتعليق ولو قال إن لم أطلقك فأتى طلاقاً صح أن يطلق في الحال قال الرازي
الاشبه أنه يقع في الحال إلا أن يكون بالاعرف للغة وقال قصدت التعليق فيقبل منه
ويصدق قال النوري يكون ذلك للتعليق مطلقاً إذا كان عامياً لا يفرق بين أن وإن وهو أصح
وبه قطع المحققون وما قاله النوري فله الرازي عن الشيخ أبي حامد وأما ما في الغالب والصواب وأعلم
أن قول العامي أنت طالق إن دخلت الدار ينفع أن كذلك وكذا قوله أنت طالق إن دخلت الدار وإن كانت
للتعليل لأنه لا يفرق بين أن إذا أو الله أعلم **رفع** علق طلاقاً رجعت بصفة كدخول الدار مثلاً
ثم أبانها قبل الدخول فخلع أو بالثلاث في الدخول بها أو بأحدة في غير الدخول بهانهم وجدت الصفة
في حال البتة ثم جددت كاحكامهم رجعت الصفة ثانياً في النكاح الثاني لم يطلق على المذهب الذي
قطع به الجمهور لا بحجاب ونفري للطلاق في عود الأيلاد والظهار ولو لم توجد الصفة في حال البتة
ثم رجعت في النكاح الثاني لم يطلق على الواجب لأن التعليق يتعلق بالنكاح الذي وجد التعليق فيه
والنكاح المحدد غيره فلو الطلاق رجعتاً ثم رجعت بصفة طلق بالاحتمال لأنه ليس نكاحاً
محددًا ولم يحدث حالة تمنع وقوع الطلاق وهذه المسئلة هي التي يعبر عنها بعبود اليقين والله أعلم **قال**
ولا يقع الطلاق وهذه المسئلة قبل النكاح بشرط وقوع الطلاق الولائية على المحل كالزوجة
ولا يقع طلاق غير الزوج سواء كان بالتخيير كقولها لا جنبية أنت طالق أو بالتعلق كقولها لا جنبية
أنت وحبك فأتى طالق أو أن تزوجت ثلاثة فهي طالق رجعت ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا
بما يملك رده غير واحد وقال الحاكم صحيح الإسناد وقال الترمذي أنه حسن وأحسن شيء روي في الباب
وسالت البخاري أبي شيحة في الطلاق قبل النكاح فقال حديث عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده
وروي لا طلاق إلا بعد نكاح والقياس على القول لا جنبية إن دخلت الدار فأتى طلاقاً ثم رجعت
ثم دخلت الدار فإنها لا تطلق بالانكاح وإن قالوا في التعليق أنه يقع والمذهب أنه لا يقع والله أعلم
قال وأرجع لا يقع طلاقهم الصبي والمجنون والنايم والمكره أما الثلاثة فمقتولة صلى

عليه وسلم

عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يتعالم وعن المجنون
حتى يعقل أخرجه أبو داود والترمذي وقال أنه حسن وأما المكروه فمقتولة صلى الله عليه
وسلم لا طلاق ولا عتاق في عتاق رده أبو داود وابن ماجه والحاكم وقال أنه شرط مسلم واللفظ
ابن ماجه والحاكم عتاق وهو المحفوظ والأعتاق المكروه قاله أبو عبيد والفتيحي وفي حديث ابن
عباس رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام قال وضع عن أمي الخط والنسيان وما استكرهوا
عليه رده ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين وأعلم أن المرسوم والمخي عليه
كالنايم وأما السكران فيقع طلاقه على المذهب لأنه مكلف وحجه قوله تعالى لا تقربوا الصلاة
وأنتهم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولأن علياً رضي الله عنه رأى الجاهل حد المتوهم عليه لهذا رده
ورأفته الصحابة رضي الله عنهم على ذلك فدل على ذلك أن لكلامه حكماً كالصالح ولا نه
كالصالح في قضا صلوات زمان سكره فكذلك في وقوع الطلاق وهل يقع طلاقه بأطوار
وجهاً وعن شرب دواء زال عقله غير حاجة حكم السكران لا اشتراكها في التعدي بالشرب
وأعلم أن المكروه على تعليق الطلاق لا يقع منه التعليق كما يمنع الإكراه بغير الطلاق ولا بد من
عرفته بشرط الإكراه فإنها تنقلب على كغير من الفقهاء فضلاً عن المتفقين وكثير ما يقع في الفتاوى
ما يقول العلماء في تحريمه على طلاق زوجته الإكراه الشرعي فهل يقع طلاقه فيقول المفتي إذا أكره
الإكراه الشرعي لا يقع وهذا المذهب وإن كان يقال أنه صحيح إلا أنه خطأ لعدم استفسار السائل
وتدكان بعض مشايخنا يفتي بذلك فأتفق أنه استفسر السائل في واقعته فأبانا عن معنى
الإكراه الشرعي عند فوجده باعتبار عرف ذلك السائل وكانت الصورة أن شخصاً حل بالطلاق
لا يشرب الخمر ثم على أي كبير وهو يشرب الخمر فعلق السائل بالطلاق عليه ليشرب معه فشرّب
وافترق ذلك الإكراه فيبعد أن يكتب له لا يقع الطلاق أخذ منه الفتوى وأفتاه بالوفاق
وكان بعد ذلك إذا كذب على يتوب بذكر شرط الإكراه ولا يفتى صريحاً في قوله إذا أكره
الإكراه الشرعي لا يقع إذا عرفت هذا بشرط أن يكون الإكراه كونه المكروه بغير الراغب
قادر على تحقيق ما هو به المكروه فتح الراوي قد رتب ما بولاه ارتقب أو شرط مجرم بشرط
كون المكروه معلوماً عاجزاً عن الامتناع بهرب أو متاركة أو استغناء بغيره وبشرط أيضاً
أن يغلب على ظنه أنه لا امتنع ما أكرهه عليه أن يقع به المكروه والصحيح أنه لا يشترط
تخيير ما رده به بل يكفي التوعد نعم لا يحصل الإكراه بالتحريم بغيره أحله كقول
عبد الله بن مسعود لا يشترط أن لا يظهر ما يملك على اختيار المكروه يقع الزمان ظهر خلافه ورفع
الطلاق كما إذا أكرهه أن يطلق زوجته ثلاثاً فطلق واحدة فأتى بغيره وكذا قوله

وكذا اذا اكرهه على تحيز الطلاق فعلقه اربا بالعكس فلا عبرة بالاكراه في هذه الصورة يقع
الطلاق لظهور اختياره اذا عرفت هذا فلا بد من معرفة ما يحصل به الاكراه من الامور المذكورة
والاصحاب فيه خلاف قال النووي في اصل الرضعة وفيما يكون الخوف به اكرها ما سبعة اوجه
وحيث تقتصر على ما يقتضي به الاصح انه يحصل بالخوف بالقتل والقطع والضرب الشديد والحبس
اطلقه في الرضعة وتبيده في المذهب وغيره بالحبس الطويل وكذا يحصل الاكراه بالخوف باخذ
المال او التلاذذ او زاد الشيخ ابو علي التوعد بنوع استحقاق لرجل وجيه قال النووي ان الاكراه يحصل
بان يكرهه على فعل يوشى العاقل الاقدام عليه حذرا مما تهدده به فعلى هذا ينظر فيما طلب فيه وما
هدده فقد يكون الشاكر ما في مطلوب دون مطلوب وفي شخص دون شخص والله اعلم ولا يحصل
الاكراه بان يقول شخص طلق امرأتك والا قتلت نفسي او كفرت او تركت الصلاة ولا يقول مستحق
القتصاص طلق امرأتك والا اقتصصت منك والله اعلم واعلم ان الناسي والجاهل لا يقع طلاقه
على الراجح قال النووي لحدث رجع عن امي واختار انه عام فيعمل بعونه الا فيما دل الدليل على تخصيصه
كغرامة الكفارات والله اعلم **فرع** اخذ الحاكم الظالم شخصا بسبب غيره وماله به فقال لا اعرف
سبعة او طالبه بالدية فقال لا شيء له عندي فلم يخله حتى يخلص بالطلاق فخلق به كاذبا ورجع
طلاقه ذكره القفال وغيره لا تملك بكرهه على الطلاق فطلاق ما اذا سكت المصوص وقالوا
لا تخليك حتى تخلف ان لا تذكر يا حربي فخلق لا يقع الطلاق اذا ذكره لانهم اكرهوه على الخلف
بالطلاق هنا والله اعلم **فرع** تلفظ بالطلاق ثم قال كنت مكرها وانكرت المرأة لا يقبل قوله
الا ان يكون محبوسا او كان هناك فزينة اخرى فيقبل ولا يخل لا حدان يشهد عليه في مثل
ذلك واشباهه بطلاق الطلاق ومن شهد بذلك فهو شاهد بحد زنا ثم قلبه ولما شهدا دته
بكتوبة في صحيفته الخبيثة وبسبب اعطاه الله بصيرا مشهدا والله اعلم **فرع** طلق احدي
زوجتي بعينها ثم نسيها حرم عليه الاستمتاع بكل منهما حتى تذكر فلو باءت واحدة وماتت
اما المطلقة فلا يقع منه بقوله بسبب اولاد ادرى بل يطالب من حازمة انه لم يطلقها فان نكل
خلعت ونفي يابن المردودة ولو طلق منها بان قال احدا كما طالق ولم يقصد واحدة بعينها طلقت
واحدة على الايام وبعبارة هو والله اعلم **فرع** قال لا رجعة المدخول بها است طالق است طالق
است طالق نظرا ان سكت بين الطلقتين سكتة موت سكتة النفس وخوفا وقع الثلاث
فلو قال اردت التاكيد لم يقل طالق او بين يدين وان لم يمسعت وتصد التاكيد قبل ولم يقع
الا طلاق وان قصد الاستينان وقع الثلاث وكذا ان الملق على الاظهر حررا اعلم **فرع**
اللفظ لان الناسي فيه اولى من التاكيد والله اعلم **فرع** قال يخص لزوجته است طالق

في قوله لا رجعة المدخول بها

ثلاثا

ثلاثا وقع الثلاث ولو قال است طالق ونوي ثنتين او ثلاثا وقع ما نوي ويدل لذلك حديث
ركانه في تخليق النبي صلى الله عليه وسلم له الله ما اردت الا واحدة فلو كانت الثلاث واحدة لما
كان للخلق فائدة وحديث سلم في المدخول بها لا يثبت بالاولى والله اعلم **قال فصل**
واذا طلق امراته واحدة او اثنتين فله مراجعتها ما لم تنقص عدتها فان انقصت عدتها كان له
نكاحها وتكون معه على ما بقي من عدد الطلاق الرجعة بفتح الراء على الاصح وكسرها لغة
وهي في الشرح عبارة عن الرد الى النكاح بعد طلاق غير باين على وجه مخصوص والاصل فيها
الكتاب والسنة واجماع الامة قال الله تعالى ويحلنهن احق بدين الآية قال امام الحرمين والرد
الرجعة واجماع المفسرين وقال عليه الصلاة والسلام في تضيئة ابن عمره فراجعها وعن عمر رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة وراجعها وراى ابو اورد والسائي وابن ماجه وقال
الحاكم صحيح على شرط الشيخين فاذا طلق الحراسات واحدة او طلقين او اربع طلاقا بعد الدخول
بلا عرض فله مراجعتها قبل ان تنقص العدة لما تقدم من الدلالة وتصح الرجعة بالهيبة على الصحيح
سواء احسن العرية ام لا ولا يشترط فيها الاشهاد على الصحيح ولا يقبل القليل فلو قال راجعتك
ان شئت لم تصح ويستلزم ان تكون الرجعة معينة فلو طلق احدي زوجتيه مبها ثم قال راجعت
المطلقة لم يصح على الاصح ولا يشترط في الرجعة في ذلك نعم يشترط ان تكون الرجعة بالقول
الصريح للقادر لان الرجعة استباحة بضع مقصود فلم تصح بقول كالتكاح وقيل يصح الوط
والتبذلة والمباشرة مشهورة وصيغة الرجعة ان يقول راجعتك او راجعتك وهذه الثلاثة
صريحة ويستحب ان يضيف الى التكاح او الزوجية او نفسه ولا يشترط ذلك نعم لا بد من
اضائية هذه الالفاظ الى مظهر او مظهر كقوله راجعت فلانة او راجعتك اما مجرد راجعت
فلا يكفي ولو قال رددتها فالاصح انه صريح فعلى هذا يشترط ان يقول الى تكاحي على الصحيح
ولو قال استسكتك فهل كناية ام صريح فيه خلاف صح الرازي في المحررات صريح وقوله عند
في الرضعة وسكت عليه قال الاسوي الصواب انه كناية فقد قال في الجمران الشافعي نفس
عليه في عامة كتبه ولو قال تزوجتك او نكحتك فهل كناية ام صريح فيه اوجه الاصح في
اصل الرضعة انه كناية واعلم ان صريح الرجعة محصورة على الصحيح لان صريح الطلاق
محصورة فالرجعة التي حصل بها حصة اولي ثم شرطت الرجعة بقاها في العدة وكونها
قابلة للمحل فلو كانت ارجعها في العدة لم يصح الرجعة لان المحل غير جلال في هذه الحالة
فلا يصح نكاحها بل انقصت عدتها فان الرجعة لم تحصل البنوة ثم ان جدد نكاحها
قبل ان تنكح زوجا اخر او بعده وقبل الاصابة ارجعها لا يابى عادت اليه باق من عدد الطلاق

قال فصل

ألا لا ولو طهرها وهو محبون فالتصحيح هو طهرها في التحليل وتعتبر المسهر
وساير الأحكام وفي وجهه لا فصل فيطالب عقب إقامته وأعلم أن الصحيح أنه إذا طهر وهو مكره لم يحسب
لأنه فصل بين وإن حصلت الغيبة بطل حقها من المطالبة فإذا طهرها سوا كان في المدة أو بعد ما سوا كان
في المدة أو بعد ما سوا كان بعد التصديق أو قبله فإن كانت اليقين بالزمن الكفاية على الظاهر لاخبار الدالة
على ذلك والاية وقيل لا كفاية لقوله تعالى فان ما وان الله غفور رحيم واجاب القائلون بالظاهر فان
المحضرة والرجعة إنما ينصرفان إلى ما يصح به والغيبة للوجوب الكفاية سندوب اليقين فان لم ينف طوبى
بالطلاق لما روي سهل بن أبي صالح عن أبيه قال سألت اثنا عشر نفسا من الصحابة عن الرجل يولي
تفلا لو احكم ليس عليه شيء حتى يولي عليه أربعة أشهر فيؤقت فان ما لا يطلق فان لم يطلق يقولان
احدهما يجبر عليه بالمعس والتضييق بما يليق بحاله لينبغي يطلق ولا يطلق للحاكم لقوله وان عز من العلق
فاصنافه إلى الأجل ولا يجرى من شين الغيبة أو الطلاق فإذا امتنع لم يقع القاضي فقامد كمن اسلم على
أكثر من أربعة سنين والثاني يطلق القاضي عليه وهو الأصح لأنه حق لعين تدخله اليأية فينوب عنه
للمحكم كالابن وبما روي اختيار الرابع لأنه لم يتعين حق واحدة منهم وإذا طلق القاضي فأنما يطلق واحدة
رجعية فلو طلق الحاكم ثم بان أن الزوج وطى قبل الطلاق تبين أنه لم يقع وكذا لو بان أنه طلق قبله لم
يقع طلاق الحاكم ولو وقع طلاق الحاكم أو لا وقع على الأصح وقيل إن جهل الزوج طلاق الحاكم لم يقع وقيل
أن سالت يوجب منه إذا لم تسأل لا يطالب الزوج بشيء وهو كذلك كالذي يولي لا يطالب بشيء لم يطلبه
ربه ثم إذا لم تسأل لا يسقط حقها بالتأخير حتى لو تركت حقها وصفت به ثم بدالها العود إلى المطالبة
لأن الضرر يمتدد ويختص المطالبة بالزوجة وليس لولي المرافعة والمجتهد المطالبة بغيره يخص من الحاكم
أن يقول له أقر الله بالغيبة أو الطلاق وإنما يصح عليه إذا بلغت أوقاف وطلبت وكذا ليس للسيد المطالبة
لأن الاستمتاع حق الله وتقول الشيخ ثم تخبر من التكثير والطلاق يفيد شيئين أحدهما أن المطالبة
تكون بالغيبة وهو الوطى أو الطلاق وليس لها أن تزوجه الطلب بخلافها بل يجب أن تكون المطالبة من
بين الآخرين وهو كذلك حتى بعد الرافعي والثوري الشي الثاني أنه إذا رغب في الغيبة لا يطأ حتى يكسر
إذا وطى قبل التكثير لا يجوز تخير بالتكثير كغيره ذلك وأعلم **قوله** قال والله لا أحاكم
ثم أعاد ذلك مرتين فصاعداً وقال ردون التاكيد مثل دكيات بين واحد سوا طار الفصل
أه لا سوا القدر المجلس أو عدد على الصحيح وإذا قال ردون الأسبان فقد روي البيهقي وإن طلق ثم
قال المتولي أن أحد المجلس لا طهر لها على التاكيد وإن تعدد على الأسبان بعد التاكيد
مع احتلال المجلس فإن لم يحكم بالتعدد لم يجب بالوطى الكفاية وإن حكمها بالتعدد فخلص من
اليمين بوطيه واحدة روي تعدد الكفاية وقال أن الظاهر عند الجمهور أنه لا يجب الكفاية واحدة

وغيره

وغيره

فالفصل

و قيل بتعدد بتعدد الإيمان والله أعلم **فالفصل** الظاهر أن يقول الرجل لزوجه در
انت على كظهر أبي فإذا قال ذلك ولم يبعده بالطلاق صار عايداً وزمه الكفاية الظاهر مشتق من
الظهور لأنه موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج وقيل أنه مأخوذ من العلون قال الله تعالى فما استطاعوا
أن يظهره أي علوه فكانه قال علوي عليك تكلم علي أي وكان طلاقاً في الجاهلية ثم نقل
الشاعر صلى الله عليه وسلم حكمه إلى قوله لها بعد العود وجوب الكفاية روي بحله وهي الزوجة
والظاهر حرام بالاجماع لقوله تعالى وانهم ليقولون منكم من القول وروايتان في قوله انت على
حرام فإنه مكره وأن لما أن أخباراً ما لم يكن لأن في الظاهر الكفاية العظمى وهي ما يجب في الحرم
كالنكاح والعتق في رمضان وفي لفظ التخصيم كفاية بين وبين المعتكف ليعاين من ثم ضرورة الظاهر
الظاهر الأصلية كما ذكره الشيخ كما يقول انت على كظهر أبي وهي صرخة في الظاهر وفي معناها
سائر الصلوات كقوله انت معي أرعدني وأمي أبي كظهر أبي وكذا في لفظ الصلوة قال انت
كظهر أبي ولم يقل علي عن الدار كي أنه إذا ترك الصلوة كان كناية لا احتمال أنه يريد انت محرمة
علي غيبي والصحيح الأول كما أن تولد انت طالق صرخ ولم يقل مني ومي انت بصرخ الظاهر وقال
أردت غيره لم يقل منه علي الصحيح كالرأي بصرخ الطلاق رادعي غيره لا قيل ولو قال جلنك
أو نفسك أو ذاتك أو جسمك أو يدك ركز قولك كيدن أي وجسمها رادعاً أنها لم تظهر
أي وإن شبهها ببعض أجزالهم نظراً كان ذلك العوض لا يذكر في معرض الإكرام والأعزاز
كالطين والفرج والصدر واليد والرجل والشعر لقوله لا طهر إلا طهر الله ظاهراً لا تشبهه لعصوة
محرمة فاشبهه الظاهر وإن كان ما يذكر في معرض الأعزاز والإكرام كقوله انت على كعين
أي فان أراد الإكرام فليس بظاهر فان أراد الظاهر فظاهر على الظاهر وإن أطلق فوجهان الأصح
أنه لا يكون ظاهراً ولو قال كزوج أبي فكقوله كعين أبي ولو قال كراسي أبي بهل هو كيد
أي وبه قطع العراقيون وهو الظاهر في المنهاج أرعيت أم روي طريقه المراد به نفي الخلاف
والتفصيل قال الرافعي وهو الأقرب ولو قال انت علي كاسي أو مثل أي فان أراد الظاهر فظاهر
وان أراد الإكرامة فلا مانع أطلق ليس بظاهر علي الأصح وهو قطع كثير من إذا أصل عدمه
وأعلم أن تشبيه الزوجة بالحيدة سوا كانت من قبل أو لا يكون ظاهراً قطع به الجمهور
لأنه من لطائف الأدب ولا من شائعه من الحق وسقوط الفاسد وجوب النفقة
وقيل فيه خلاف كالتشبيه بالبت ولو تشبها بالمحرمة من البت طائفت والأخوات والعوات
والغلات ونبات الأخ والخت فغيره خلاف الذهب أنه ظاهراً وأما المحرمات بالنسب كالمحرمات
بالرضاع والمصاهرة فقيسهن خلاف نكح المذهب منه أن شبه من لم تره بموتة عليه

متكفنه فهو ظاهر والا فلا ولو شبهها من له تقوى عليه ان احاطت به ومطلقة ومعتدة واخت امراته
وتخود لك فليس بظاهر قطعا سواء اريد التحريم كان نكح بنت الأجنبية او طيبا وطيبا محرمًا او لم
يطر او لو شبه بلا عتق فليس بظاهر لان تحريمها وان كان موبداً الا انه ليس بالحريم وله المصلحة ولو شبهها
بظاهر ابيه او ابنه او غلامه فليس بظاهر والله اعلم فاذا صح الظاهر ترقب عليه كما ان احدهما تحريم الوطى
الى ان يكفر ولا تحريم سائر الاستمتاع على الاظهر عند الجمهور للحكم الثاني وجوب الكفارة بالعود
والعود هو ان يسكنها في النكاح زمانا يكتفي به ان يطلقها منه ولم يطلق لان تشبهها بالام يقضي ان لا
يسكنها زوجة فاذا اسكنها زوجة فقد عاد بها قال لان العود للعزل بخلافه ولهذا يقال فلان قال قولا
ثم عادني وعاد له اي خالفه ونقضه فاذا وجد ذلك وجبت الكفارة للآية الكريمة لانه عاد لما قال فكان
من حقه ان اذا قال انت علي كظهر امي ان يقول عقبه انت طالق وتعود لك ما تحصل به العتق والله
الله اعلم **قوله** اعلم ان الرجعية زوجة والمطهر الطلاق قطعا ويصح خلعها على الاظهر وكذا يصح الايلا
منها والظاهر ان اذا طهر من الرجعية لم يصح تركها الطلاق عايداً الا فاصارية الى البيونة فلم تحصل الايلا
على الرجعية فلو راجعها فلا خلاف انه يعود الظاهر واحكامه فلو لم يراجعها وتركها حتى انقضت عدتها
وبانت منه ثم نكحها بقي عود الظاهر والخلاف في عود الحدث والمذهب انه لا يعود ولو لم تكن رجعية بل زوجة
وعاد وجبت الكفارة ثم طلقها رجعيًا او بائناً استقطت الكفارة فاذا جدد النكاح استمر التحريم الى ان يكفر
سواء حكمنا بعود الحدث ام لا لان التحريم حصل في النكاح الاول وقد وجد وقد قال الله تعالى تحريم
ريبة من قبل ان يتامسا والله اعلم **قوله** والكفارة عتق رقيق مومن سلمي من العيوب فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كل مسكين مد ولا يخل ويطبخ حتى يفر كفاارة
الظهار كفارة ترتيب بنسب القران قال الله تعالى والذين يظهرون من سائرهم يعودون لما قالوا فحرم
ريبة من قبل ان يتامسا ذلك توعدون به والله يتولى خبير من لم يجد فصيام شهرين متتابعين
من قبل ان يتامسا من لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ويثل ذلك اسر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفر
لما طهر من امراته وخصال الكفارة ثلاثة الاول العتق ولا بد في الكفارة من النية الحديث المشهور
ولان الكفارة حق مالي وجب تطهيره فوجب فيه النية كالزكاة ويعني نية الكفارة ولا يشترط
ذكر الوجوب لان الكفارة لا تشترط الاداء ولا يكفي فيه نية العتق الواجب عن غيره ذكر
الكفارة لان العتق قد يجب تعيين سببها ككفرها عن طهارتها او تملأ كفارة بين كما يجب
تعيين المال المخرج ولو اريد كفارة طهارتها وجاع مثلاً فاعتق ربة بنية العتق سبب عن
احدها وكذا الوصام او اطعم فان قلت ما الفرق بين الكفارة والسلاة حيث يبرأ من العتق
فالفرق الصلاة البدنية اشد اشد والحد الامنع التوكيل فيها وايضا فان مرات الصلاة متفارقة

بين

في الشقة فان وقت الصبح اشق وعدد النظم اكثر ولا تقاوت بين كفارة الظهار والجماع ثم اذا عين
بعد ذلك ما اتى به عن كفارة تعين واشتق صفة الى غيرهما كما لو عين ابداً ولو عين في الابد وكفاة
الظهار مثلاً وكانت عليه كفارة بين لم يجزه عداً كان او خطاً كما لو نوى زكاة مال بعينه وكان ثالثاً
لا يصرف الى غيره بخلاف ما لو نوى رفع حدث غلطاً وعليه غيره فانه يرتفع على الصحيح لان رفع المؤني
يتضمن رفع الكل والعق من كفارة معينة لا يضمن الاجزاء عن اخرى وهل يشترط ان تكون النية
مقارنة للاعتاق والاطعام قال في اصل الرخصة الصحيح انه يشترط وتيل يجوز تعدل بها كما ذكرناه
في الزكاة وقال في شرح المذهب صاحب الوجهين جواز تقديم نية الزكاة على النوع قال اصحابنا والكفاة
والزكاة في ذلك سواء وهذا هو الصواب وظاهر النص انتهى واعلم ان شرط الجواز في الزكاة ان تكون
النية مقارئة للعزل فاعرفه وقياسه هناك ذلك اذا عرفت هذا يشترط في الرتبة الجزئية
عن الكفارة اربعة شروط الاسلام ولغة الايمان اولى لانه نص القران العظيم والسلاة عن العيوب
المحصنة والعمل وكال الرق والخلوع العوض فلا يجوز اعتاق الكافر في شيء من الكفارات وبه
قال مالك واحمد رضي الله عنهما وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يجوز اعتاق الكافر الا في كفارة
القتل لان الله تعالى قال فيها فتحرر برتبة مومن وخجنا قياس غير كفارة القتل عليها رجل الشامي
المطلق على المقيد وشبهه بقوله فاستشهدوا شهداء من رجالكم فانه مجهول على المقيد
في قوله واستشهدوا ذوي عدل منكم وتقول الشيخ سليمة اي من العيوب الذي تصح بالعمل ضرورة
بيناً لان المقصود تكبير حالة للتفرغ للعبادة وظايف الاحواب وما يحصل ذلك الا اذا استقل وقام
بكفايته والا فيصير كلاً على نفسه وعلى غيره فلا يجوز الرق من العيوب الا في كفارة القتل وان
كانت افاقتة اكثر اجزاء وكذا ان استويا على المذهب ولا يجوز مريض لا يرجى زوال مرضه
فان رجى اجزاء ولو اعتق من وجب عليه القتل قال الفقهاء ان اعتقه قبل ان يقدم للقتل اجزاء قدم
فهو كبري من لا يرجى ولا يجوز مقطوع احدي الرجلين ولا مقطوع ائمة من ابهام اليد وتجوز
مقطوع ائمة من غيرها ولا يجوز مقطوع ائمتين من السبابة او الوسطى ويجوز مقطوع الخصر
من اليد والنصر من اخرى ولا يجوز مقطوعهما من يد ويجوز مقطوع جميع اصابع الرجلين على الصحيح
ويجوز نصو الخلق الذي يقدر على العمل والكسب ويجوز الشح ان قدر على العمل على الصحيح
ويجوز الهرج الا ان يكون شديداً منجاً من العتق لا العتق دون الاعمي والمراد
عور لا عتق عتق بالبول قاله الشافعي ويجوز الهضم ويجوز الهضم ان فم الشاة والله لا
يجوز الهضم والجرب والله لا الرق والقران لا يفقد السنان ودل الزنا وصغيف النطش
والصغير والله اعلم فاذا تبصر ما كمال الرق فلا بد منه فلا يجوز ايه الولد وكذا المكاتب كتابته

صحيح وان لم يرد شيئا من الصوم ولو ملك من يفتق عليه شري او غيره ونوي عتقه عن الكفارة
لم يجزه على الصحيح لان العتق مستحق جهة القرابة ولو اشترى عبد ابشرط العتق فالمذهب انه
لا يجزه عن الكفارة ولو اعتق من تحت يده في الحاربة اخذناه قاله القاضي حسين ويجزي الدبر والمعلق
عتقه بصفة والعبد الغائب المقطوع الخبر لا يجزي على المذهب والابن المصنوع يجزي ان اذاع علم
حياته على الصحيح لكمال الزمان وهذا هو الصحيح في العتق عند الرافعي وقال النووي ان كان لا يقدر
على الخلاص فلا يجزي كالزمن اعدم قدرته على التصرف كذا نص في صحيح التبيين وكل المقطوع يد عن
اكثر العوائق وحكي عن جهور الفرائض ان الاجزاء التامة للملك والمنفعة وهو الذي حكي عليه الرافعي
واما الملقون العوض فلا بد منه فلو اعتق عبدا عليا ان يرد عليه دين او مثالا لم يجزه عن الكفارة على
الصحيح ولو شرط عوضا على غير العبد بان قال لاسان اعتقت عبدي هذا عن كفارتك بان عليك
قبيل او قال لاسان اعتقه عن كفارتك وعليك كذا ففعل لم يجزه عن الكفارة والله اعلم بالمصلحة
الثانية الصيام من لم يجد الرتبة عليه صيام شهرين متتابعين للاية الكريمة ثم عدم الرتبة
قد يكون بان لا يجدها او لا يجدتها او يجدها ثم غاب او يجدها ثم غاب او يجدها ثم غاب او يجدها ثم غاب
اليتمها للنفقة اما العادم بالكلية فلاية واما المحتاج فلاية تستغرق ما معه فصاير العادم
ممن وجد للمحتاج اليه فانه ينتقل اليه كذا في حاله وان كان لا يجدها او يجدها ثم غاب او يجدها ثم غاب
لا ينفع الانتقال اليه الصوم للمحتاج والمراد بحاجته المذمة ان يكون به مرض او كبر او زمان
او حفاة لا يقدم معها على حدة في نفسه او كان لا يجد نفسه في العادة مع الصحة ولو كان
يخدم نفسه كارباط الناس لزمه الاعتاق على الراجح والمراد بالنفقة قوته وقوت عياله وكسوته
وما لا بد منه من الاثاث وكذا امر العبد يحتاج اليه المذمة وهل تقدر النفقة والكسوة بعد
قال الرافعي لم يقدره الا صاحب فيجوز ان يعتبر كفاية العر ويجوز ان يعتبر سنة ويوبده قول الغوري
انه يترك له ثوب الشتاء وثوب الصيف قال النووي الصواب الثاني يعني سنة قال ابن الرفعة قد تعرض
له الاصحاب في كفارة الذين قالوا على يا حكاة المحامي وغيره انه من ليس له كفاية على الدوام ولو كان
له ضيعة او راس مال فيجزيه وكان يحصل منها كفاية بلا مزيد ولو باعها فحصل رتبة لصاد
في حد السكين لم يكن بغيره الذي قطع به الجهور ولو كان له ماشية فهي كالضفة
ان كان لا تزيد على ما في كفايته لم يكن بغيره ان زاد ثم بيع الزايد فهو الماردي **فري** له
بالعاصي ولم يجد الرتبة او له اليايب لا يجوز له العدول الى الصوم في كفارة التلبس والبيع والبيع
لم يصير حتى بعد الرتبة او يصل الى المال لان الكفارة على التراخي وينتقد بها يموت نودي من تركه
يخلو العاصي عن من الما فانه يقيم لانه يحسن قضاء الصلاة لومات وفي كفارة الظهار وجعل نصرة

يقول

يقول الاستماع واثار الغزالي والنووي الى ترجيح وجوب الصبر هذه عبارة الرخصة وما ذكره
الغزالي والنووي من وجوب الصبر صحة النووي في تصحيح التبيين ويؤخذ من كلام الرافعي والرخصة
هنا ان الكفارات الواجبة بسبب محرم تكون على الفور وتذكر ذلك في مواضع وذكرنا
في مواضع اخر ان الكفارات كلها على الفور وقد صرح النووي في شرح مسلم في حديث المجامع
في رمضان بانها على التراخي ونبه من الاختلاف الكثير ما ظهر والله اعلم بالصواب ولو قصر عليه
الاعتاق كزنا الصوم وهل الاعتاق باليار والاعسار يوقت الا دام بوقت الوجوب ام بالعلظ
الحالين فيه اقول اظهرها الاعتاق بوقت الا دام بعبارة لها يدل من غير جنسها فاعتبر فيها
حال الا دام كالصوم والتميم والقيام والقعود في الصلاة فغلي هذا ان كان موسرا وقت الا دام فقصده
الاعتاق وان كان معسرا فقصده الصوم وان كان موسرا من قبل ولو شرع في الصوم ثم ايسرته
ولم يجب عليه الانتقال الى العتق على الصحيح وقال الغزالي يلزمه على الصحيح في جواز الفروج من الصوم
وجهاً كالوجهين في رواية الماسيوط فقصده بالتميم والله اعلم **فري** اذا صار واجبه الصوم وجب
ان يوفي من الليل لكل يوم ولا يجب تعيين جهة الكفارة ولا نية التتابع على الصحيح ويجب
تتابع الصوم كما هو نص القرآن العظيم ولو طوى المظاهرة في الليل قبل تمام الصوم عصي الا انه
لا يقطع التتابع ولو انظر فيما رواه اليوم الا خبر لزمه الاستينان ولو عليه الموع فانظر بطل
التتابع وسبب النية في بعض ليالي يقطع التتابع كتركها عذرا او شك بعد نزاعه من صوم
يعم هل يفي فيه ام لا لم يلزمه الاستينان على الصحيح ولا اثر بعد نزاع اليوم ذكره الرافعي
والمرص يقطع على الاظهر لانه لا يباي الصوم بخلاف الميعون والاعا كالميعون ويترك المرص
وفي السفر خلان فيترك المرص ويترك قطعاً لانه باختياره كذا حكاها الرافعي والنووي
وبالجملة فالمذهب انه يقطع التتابع بالخط في السفر ولو اكره على كل فاكل وقتنا يبطل
صومه انقطع تناجعه لانه سبب نادر هذا هو المذهب ولو استثنى فوصل الما الى ما غده وتنا
ينقطع في انقطاع التتابع المخلان ولو اجر سكرها لم ينقطع التتابع تناجعه على انقطع به الاصحاب
في كل الطرق رين رين يبطل وينقطع التتابع والله اعلم بنفسه الثلاثة الطعام من لم يستطع
الصوم اليوم يرضى او شقة شدة او مرض او غيره من هذه الاسباب الثلاثة الطعام للاية الكريمة
وهل يشترط في المرض ان لا يبرح في زمانه ام لا قاله شريط وقال الامام الغزالي ان كان تدرم
شهرين في طالب النطق المستفاد من الاطباء ان من العرف فله العدول الى الطعام وصح النووي
وما قاله اعني الامام الغزالي قال النووي وقد رافق الامام علي ذلك اخرون والله اعلم بغيرهم

استوى سكتنا للآية الكريمة كل مسكين مائة من ثمن ثوبه اذا كان مسكيناً في الزكاة والبلد رطل
وثلاث بالعمومي وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز صرف الكفارة الى كافر ولا الى هاشمي يطلب
ولا الى من تليده نفقته لزوجته وتربوا الى عبد موصوف الى عبد وسيد بصفة الاستحقاق حيا
ان كان باذن السيد لا ينفذ الى السيد ويجوز صرفه الى ولي الصغير والمجنون والله اعلم **فصل** في
عجز عن الحق والصوم ولم يقدر الا على اطعام عشرة او على يد واحد من ماله اخرج بل لا خلاف في ذلك
لا اطعام فلو عجز عن جميع خصال الكفارة استقرت الكفارة في ذمته على الاظهر وقول الشيخ وللعمل
وطيها حتى يكفر للآية الكريمة والله تعالى اعلم **فصل** في الكفارة التي على كظهر امي ان على كظهر
امي ان على كظهر امي نظر ان اراد التاكيد بالثانية فهو ظاهر واحد فان اسكتها بعد الموت
فهو عايد وعليه كفارة واحدة وان اراد بالثانية فظاهر اخر تعددت الكفارة على العبد وان اطلق
ولم ينو شيئا قبل تجدد الظاهر لم يتعد فيه خلاف والظاهر التقديرية قطع ابن الصباغ والمتولي وقد
تقدم ان الطلاق اذا كرر لفظه واطلق يتعدد الطلاق والفارق بين الظاهر والطلاق ان الطلاق لثوري
لانه يزيل الملك بخلاف الظاهر وان الطلاق له عدد محصور والزواج مالم ياذكوره كان
الظاهر استيناف المملوك والظاهر ليس يتعدى وضعه ولا هو مملوك للزوج ولو تضافت المرات
وقصد بكل واحد طهارة او اطلق تكلمة طهارة برأسه والله اعلم **فصل** في الزنا
زوجته بالزنا فليحد القذف الا ان يقيم البينة او يلعن فيقول هذا كذا علي المنبر في جماعة من المسلمين
اشهد بالله اني لمن الصادقين فيا ربي به زوجتي فلان من الزنا وان هذا الاول من زنا وليس مني اربع
مرات ويقول في الخامسة بعد ان يعظه الحاكم على لعنة الله ان كنت من الكاذبين هذا فصل اللعان
وهو مصدر لا عن وهو مشتق من اللعن وهو الابعاد وسمي باللعن لان له كذا ما يعقب اللعان من الاثم
والابعاد لان احدها كاذب فيكون ملعونا وقيل لان كل واحد منهما يبعد عن صلحته بتأييد الحق
وهو في الشرع عبارة عن كلمات معلومة جهات حجة للظهور في توثيق لفظه فراهته ولفظ به العار
واختبر لفظ اللعان على العصب والشهادة لان اللعان لفظ عزيز والشهادة لفظ عريض وقيل له سد
في لعان الرجل وهو تقدم والله اعلم في قوله تعالى والذين يرمون ازواجهن ولم يكن لهم شاهد الا
انفسهم مشاهداً اربعة اشهاد بالله انهم من الصادقين والخامسة ان لعنة الله على من كان من
الكاذبين الايات سب اولها ان حلال البينة توثيق زوجته عند النبي صلى الله عليه وسلم لم يبرئ
من الشبهة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يبرئ من الشبهة اوحدي ظهر كذا حلال والذي يثبتك بالحق
ان الصادق يلعن ان الله يلعن من يلعن من الملعون فلعنت هذه الايات وقيل غير ذلك فاذ توثق

زوجته

زوجته وجب عليه الحد كما جابه النص وله مخلصان عنه اما البينة او اللعان كما نص الخبر ثم متى
تيقن الزوج انها زنت بان راها زني جاز له تذفها وكذا الواتر به عنده ودفع في قلبه صدقها
او اخبر به ثقة او شاع ان رجلا زني بها وراه خارجا عن عندها في اوقات الزينة فلو شاع ولم يراه
او راه ولم يشع لم يجز في الاصح وقال الامام لوراه معها تحت شعرا وعلى هيئة منكورة او راعا عده
مرات كثيرة في محل ربه كان كالا ستفانة مع الزينة وتبعه الغزالي وغيره ولا يجوز القذف
عند عدم ما ذكرناه وهذا كله اذا لم يكن ولد قال النووي قال اصحابنا واذا لم يكن ولدا فلا ريب ان
لا يلعن بل يظن انها كرهها والله اعلم وان كان هناك ولد يتيقن انه ليس منه وجب عليه تيقنه
اللعان هكذا قطع به الجمهور حتى ينتهي عنده منه ليس مني ليس منه ولي وجبه للجب التي قال
الغزالي وغيره فان يتيقن مع ذلك انها زنت قذفها ولاعن ولا يلقاها ليجوز ان يكون الولد من زني
قبله او من وطئ شبهة قال الآيتي واما يحصل اليقين اذا لم يطلها اصل او طيها رأت به لاكثر من اربع
سنتين من وقت الوط او اقل من ستة اشهر فاذا انتهى الى اللعان فياني خمس كلمات كما ذكره
الشيخ ويكون ذلك باسم الحاكم او ناسبه يسمى امراته ان كانت غايبة عن المجلس والبلد ويرفع في نسبها
حتى تتيقن عن غيرها وان كانت حاضرة يمكن الاشارة اليها على الصحيح لان ما يحصل اليقين من الاحتجاج
مع ذلك الى ذكر النسب والاسم وقيل يجمع بين الاسم والاشارة ويقول في الخامسة ان لعنة الله على اذنك
من الكاذبين فيا ربي ما يلعن من الزنا لنفس وان كان هناك ولد يتيقن انه ليس منه في الكلمات الخمس كل مرة
بميز له شهادته فيقول ان هذا الولد الملعون من زنا وليس مني فلو اقتصر على قوله ليس مني لم يكن له القفل
ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج الى اعادة اللعان لنفسه وقول الشيخ فيقول عند الحكم هذا اللعن
منه في الاعتداد بصحة اللعان لان اللعان يمين فلا بد فيه من امر الحاكم كسائر الايمان وقوله على
المنبر في جماعة من المسلمين هذا من الادب واقلهم اربعة ويكونوا من اعيان البلد والحكام لان في ذلك
تعظيما للامر وهو بالغ في الردع وقوله اشهد هذا اللفظ سبعين فلو ابدله بقوله احلف بالله اقسم بالله
وخوذه اني لمن الصادقين او ابدل لفظ اللعان بالابعاد او ابدل لفظ العصب بالخط او ابدل لفظ العصب
باللعن او عكسه لم يصح على الاصح في جميع ذلك وقيل لا يصح قطعا لان حله لفظ الماحور به
فان شبه الشاهد اذا اخل بلفظ الشهادة واذ ابلغ الرجل لفظ اللعان او المرأة لفظ العصب استحب
للحاكم ان يقول ان هذه الخامسة موجبة للعذاب في الدنيا وعذاب الدين اعمون من عذاب الآخرة
فاثني الله تعالى في اخشي عليه كان لم تكن سارقا ان تبوء بلعنة الله تعالى اي يجمع وتلوع عليه
ان الذين يشكرون نعم الله وراياهم ثنائيا قليلا او ليك للخلق لهم في الآخرة ذكرا يحلهم الله
ولا ينظر اليهم يوم القيمة ولم عذاب عظيم ومعني لا حلال لهم اي لا نصيب لهم فاما اللعان

تركها وينبغي للحاكم ان يذكر هذا الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة ارخلت على قوم من ليس
منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله الجنة وايا رجل خد ولده وهو ينظر اليه احبب الله منه
وفضله الله على رسد الاولين والآخرين وفي رواية علي بن ابي طالب يوم القباصة رواه ابو داود والشافعي وابن
ماجة وصححه ابن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم والله اعلم **قال** ويتعلق بلعان خمسة احكام
سقوط الخلع عنه وجوب الخلع عليها وزوال الفرائض ونفي الولد والتمتع على الايداع علم ان الرجل لا يجبر على
اللعان بعد الفذف كالاجني وكذا المرأة لا تجبر على اللعان بعد لعانها فاذا الاع عن الزوج واكمل اللعان
ترتب عليه احكام منها سقوط الحد عنه الالية فانها اقامت اللعان في حقه مقام الشهادة ومنها وجوب
الحد عليها اذا اذنتها بربا اضافته الي حاله الزوجية وكانت سليمة لولده تعالى ويدبر اعني العذاب ان شهد
اربعة تشهد شهادات بالله انه لم يكاذب بين الاية ومنها حصول العزقة بينها وهو الذي عبر الشيخ عنه
بذوال الفرائض وهذه العزقة تحصل ظاهرا او باطنا سواء صحت ام صدقت وقيل ان صحت لم يحصل باطنا
والصحيح الاول رجعة ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزق بين رجل وامرأة تلافيا في زمنه عليه الصلاة
والسلام ولحق الولد بالام رواه ابن عمر رضي الله عنهما اخرج به البخاري ومسلم ومنها بقي الولد عند حدس
ابن عمر ومنها التحريم بينهما اذا كانت اليمنونة باللعان علي التاخير لان العجلاي قال بعد اللعان كذب
عليها ان لم يمسكها في طائفة ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسيل لك عليها فتي السيل مطلقا ولو
لم يكن موبدا البين غايته كما ينسأ في المطلقة ثلاثا وفي المتلاعنان ابدا ولو كان قد ابانها
فقل اللعان ثم لا عنها فهل تنابد للعزقة وجها ان اصحها نعم ثم هذه الاحكام تتعلق بمجرد لعان الزوج
ولا يتوقف شي منها على لعانها ولا على قضا القاضي ولو اقام بينة برباها لم تلعن الله المرأة لمنع الخلع لان
اللعان حجة ضعيفة فلا تقوم البينة والله اعلم **قال** لو كانت الملاعة امة فلكها الزوج فيحل وطئها
طريقان الذي قطع به العرافيون المنع وقيل فيها الثلاثا فيما اذا اطلق زوجته الامة ثلاثا ثم لم يحكمها هل
يحل له ام لا الاصح لا يحل حتى تنكح زوجها غيره ويطلقها بشرطه لظاهر الالية وهو قوله تعالى فان ملئت
ولا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقيل حل لان الطلقات الثلاث لا تنبع للام فلا يمنع الوطئ فيه بخلاف
النكاح الاول والله اعلم **قال** ويقتضي لعانها بآذان تلعن فتقول اشهد بالله ان فلانا هذا من الكاذبين
فيما وباني به من الزنا اربع مرات فتقول في الخامسة بعد ان يعرضها للحاكم وعلى غضب الله ان كان من
الصادقين وقد علمت ان المرأة لا تجبر على اللعان لكن لها ان تلعن زوجها لقوله تعالى ويدبر اعني
العذاب ان شهد اربع شهداء بان الله انه لم يكاذب بين يمين زوجها وتبين اليه مما تقدم ان كان
حاضرا او تذكر ما يميز به من اسم وسبيل لم يكن حاضرا وتقول في الخامسة ان غضب الله عليها
ان كان من الصادقين لآية الكريمة ولا يحتاج هي الي ذكر الولد لان لعانها لا يورث ولو تعرضت

له لا يورث قبل ذكره لتقابل اللعان والله اعلم **قال** قال شخص لا خيرا لو طي فهل هو كناية في
الفذف ام صريح المذهب عند الراعي كناية وليس بصريح قال النووي قد علب في العرف لا ردة
الوطئ في الدبر بل انهم من هذا فينبغي ان يقطع بان صريح ثم بل الصواب الجزم بان صريح وبه حين صلح
التبيين وان كان المعروف في المذهب انه كناية والعجب انه قال في تصحيح التبيين الصواب انه كناية
والله اعلم **قال** كثير في السنة الناس يقولون للصبي واخيه يا ولدا الزنا وهذا قد ذل لام للقول له
ينجب منه الحد لانه قد ذل صريح والله اعلم **قال** والمعتدة صريان متوفي عنها زوجها وغير متوفي عنها
ان كانت حاملا معتدتها بوضع الحمل وان كانت حايلا معتدتها اربعة اشهر وعشر العدة اسم لعدة معدودة
تتربص فيها المرأة لبعون براءة زوجها وذلك حصل بالولادة تارة وبالا شهر او اكثر واخرى ولا ت
المعتدة على صريين متوفي عنها زوجها ما لم يوفى عنها زوجها تارة تكون حاملا وتارة تكون
حايلا فان كانت حاملا معتدتها بوضع الحمل بشرط ذكرها فيما بعد في عدة الطلاق ولا فرق بين ان
ينحل الوضع او يتأخر قال الائمة وظاهر الالية يقتضي وجوب الاعتداد بالعدة وان كانت حاملا لكن
يثبت ان سبيعه الاسلامه ولدن بعد وفاة زوجها بنصف شهر فقال الهارسل الهارسل عليه
وسلم حلت فانكح من ثبت اخرج به البخاري وغيره وعن عمر رضي الله عنه قال لو وصفت وزوجها
علي السري حلت ثم لا فرق في عدة الحمل بين الحرة والامة وان كانت حايلا او حاملا الحمل لا يجوز ان
يكون من اعتدت العدة اربعة اشهر وعشر القوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا
يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشر اخرجت للحامل منه بدليل فبقيا بعد اذ لك على عروته واما
الحامل من غيره فلا يمكن الاعتداد به ثم لا فرق في ذلك بين الصغيرة والكبيرة وذات الاثر او لا
وغيرها ولا فرق بين زوجها الصبي والمسوح وغيرها ويعتبر الا شهر بالهالة ما لم يكن واعلم ان عدة
الوفاة تختص بالنكاح الصحيح ولو نكحت فاسدا مات قبل الدخول فلا عدة وان دخل ثم مات او تزق
بينهما اعتدت للدخول كما مقتضى عن الشبهة والله اعلم **قال** وغير المتوفي عنها زوجها ان كانت حاملا
معتدتها بوضع الحمل وان كانت حايلا من ذوات الحيض معتدتها بالاقر وهي الاطهار وان كانت صغيرو
اراسيه معتدتها ثلاثة اشهر هذا هو الصواب الثاني وهو عدة غير المتوفي عنها زوجها ولا شك
انما اصناف اما اذا حل واما اذا اقر واما اذا اقر واما اذا اقر واما اذا اقر واما اذا اقر واما اذا اقر
لعونه لقوله تعالى واللات الاحمال اهلن ان يصفن حملهن لكن لا اعتداد بذلك بشرط ان امرها
كون الولد مسويا الي من العدة منه اما طاهرا او احملا لا كالتقي باللعان فاذا الاع من حاملا
ونفي الولد الذي هو حمل القصة عدتها بوضع الحمل لا مكان كونه من اياها الم يكن ان يكون
منه بان مات صبي لا ينزل وامرانه حامل فلا تنقصي عدتها بوضع الحمل على المذهب والحفي الذي

١٠٠

يعني كذا قال ابن ابي حنيفة رحمه الله عنه اول ما نزل من العدد والمطقات يتربعن بافسهن ثلاثة
 قمرية فارتاب ناس على الصغار والايات فانزل الله تعالى والاي يفسن الاية واختلف في من الياسر فالأشهر
 قاله اثنتان وستون سنة وقيل خمسون وقال السرخسي وراينا امرأة حاصت تسعين وعبا
 يعتبر ياسرها قبل اياس قاربها من الابوين لتقاربهن في الطبع ونصر عليه الشافعي ورجحه في المحرر
 وقيل ساعصا تها كغير المثل فعلى المخرج لراختلف هل يقبوا أمهلن أو أكثرهن منه حلان وقيل يقبوا
 اياس جميع النساء اقصا اياسهن لتحقق الباس وهذا هو الصحيح عند النوري وغيره واليه سبل الأثرين
 كما قاله الرازي قال امام الحرمين ولا يمكننا طوف العالم وانما المراد ما بلغنا خبره وقيل المعبر عن اياس
 غالبا لا اقصاه وعلى الوجهين هل المعبر عن زمانها أم نسائي زمن كان الذي في الابانة والتمهيد وتعلق
 القاضي حين الاول بمعنى لم يتعرضوا لذلك وقيل يعتبر اياس سائلها لان للاهوية تأثير فلا تختلف
 عما دهن اعتبرنا اقصاهن والله اعلم **فرفع** ولدت امرأة لم تزحضا قط ولانها ساقطت فاعتد بالاشهر التي
 اقتطعت حيضها بلا سبب وجهان الصحيح الاعتداد بالاشهر لدخولها في قوله والاي لم تحضن قال النوري
 قال الرازي في اخر العدد وعن قتادة النجوي ان التي لم تحض قط اذا ولدت اوفست فقد ثبت انه اشهر
 ولا يجعلها الناس من ذوات الاقارب فيم النجوي بهذا لم يذكر الرازي هناك حلالة والله اعلم **قال**
 والمطلقة قبل الدخول لا عدة لها عليها المطلقة قبل الدخول عليها ان لم تحصل حلوة فلا عدة عليها بلا خلاف
 بل بالانفاذ وان طلقها بعد الخلوة بها سواء ابرها فيها دون الفرج أم لا فيه قوله لان الظاهر انه لا عدة عليها
 لقوله تعالى ثم طلقوهن من قبل ان تحضوهن قالهم عليهن من عدة تعدونها ولان البراءة المحققة وقيل تجب
 العدة لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا طلق بابا وراحي سدا فلها الصداق كاملا وعليها العدة واعلم ان
 روضة المحزون الذكر الباقي الاثنتين لا عدة عليها وزوجة المموج لا عدة عليها فتابعي الاصحاب الاولاد
 بلغته والله اعلم **قال** وعدة المرأة في الحمل لعدة الحرة وبالاقراء بقرب وبالشهور عن الوفاة بشهرين
 وحسن ليالي وعن الطلاق بشهرين من الامة المطلقة ان كانت حاملا فعدها بوضع الحمل العموم قوله
 وارلات الاحمال الحمل ان يصغى حملهن ولان الحمل لا يتبعض فاشبه قطع السرة وان كانت من ذوات
 الاقارب اعتدت بقربن لقوله صلى الله عليه وسلم لم يلقن الحبل الاثنتين وتعد الاثنتي عشتين وهو يخص
 عموم الاية المذكورة ولا تنافي بين النص في القسم والعدالة لا يحسن تخصيص المقوم فكمل الثاني كما كمل
 المحققون اشد اثنتين وان استمر الزوج في الحياة لثلاثة اشهر او اقلها بالحرية والعدد واستمر الموطوءة
 بالملك بحصة لعصاها برقتها فكان استمر الامة المتكوبة بهما بالوجود الفقد دون الحرية وان كانت
 موزونة الاثنتين فثلاثة اشهر او اقل احد ما لثلاثة اشهر لعموم الاية ولانه انزل من يظهر فيه المرنز للحمل
 من الحر كبر البطن فادله يظهر ذلك على البراءة والثاني شهوان بدلالة اقرب كما كانت

خلاص

[illegible]

الاشد لا يتم الولد فاعرفه ولو اشترى امه ما راد تزويجها قبل الاستبراء فان كان البائع قد وطئها
لم يجز الا ان يزوجها به وان لم يكن وطئها البائع اركان قد وطئها واستبراء قبل البيع اركان الاستبراء
من امراه او صبي جاز تزويجها في الحال على الاصح كما يجوز للبائع تزويجها بعد الاستبراء وقيل لا يجوز
له وطئها حتى يتبين حالها القابلون بالاصح بلزوم الفوت وهذا الوجه قوي بسببه القفال الى اكثر
الاصحاب قال الرازي وروى في هذه المسئلة والله اعلم **قال فضل** والعنده الرجعية
السكنى والنفقة للباين السكنى دون النفقة الا ان تكون حاملا المعتدات انواع منها الرجعية
فلهما النفقة والسكنى بالاجماع وروى الدارقطني في حديث فاطمة بنت قيس حين طلقها ثلثا ان الله صلى
الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة وقال ابنما السكنى والنفقة لمن يملك الرجعة وخرجه النووي
وفي رواية اي اذا دول نفقة لك الا ان تكون حاملا والذي في مسلم لا نفقة لك ولا سكنى وكانت
بارئا حاملا وان الرجعية زوجة والمانع من جهة الزوج لا يقدرك على ان التزوج كما يجب النفقة والسكنى
يجب لها بقية من الزوجات الا الله الشطياف والله اعلم ومنها البايين والبيئونة ان كانت بخلج او استيفا
الطلاق الثلاث فلها السكنى حاملا كانت او حاملا لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم
وتال تعالى للمخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن وان كانت معتدة عن وفاة مقي استحقاقها السكنى
قولان احدهما لا يجب كما لا يجب النفقة والظاهر الوجوب لان تزويجه بنت ماكل اخذت ابى سعد الخدرى
رضي الله عنه تزل زوجها فالت النبي صلى الله عليه وسلم ان ترجع الى اهلها فانه لم يتركها في سكنى يملك
واذن لها في الرجوع فالت فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة او المسجد دعاني فقال اسكني في بيتك حتى
يبلغ الكتاب اجله فالت فاعتددت اربعة اشهر وعشرا وان كان معتدة عن ككاح بقوته عن
طلاق في الحياة كما انفسح بعيب ورضاع او غيرها من وجوب السكنى لمثل تلك طرق عديدة واختلف
ترجيح الرازي في ذلك فنصح في المحرم الاستحقاق في جميع الصور فقال الله طهرهن من المعتدة عن سائر
الفران في الحياة كما المطلقة وذكر الوجوب في المطلقة وقال في باب النيار لا تستحق ان كانت حاملا
على المشهور وكذا ان كانت حاملا ما لم يحج القولين وذكر في اصل الرخصة هنا حتى طرق وقال الزوج
يعني الطريق الرابع الغوي ان كانت الفوت بعيب او عذر فلا سكنى وان كانت برضا او
مضاهرة فلها السكنى على الاصح لان السبب في كونها زوجة يوم العقد ولا استئثار السيد والامانة
تستحق قطعا كما المطلقة ثلاثا والمجلة بالمذهب وجوب السكنى اذا وقع فسخ سوا كانت
او اسلام او رضاع او عيب وخوة والله اعلم **ترغ** طلقها وهي ناشرة فلا سكنى ولا نفقة
لانها لا تسحق النفقة والسكنى في صلح النكاح منعد البيئونة اولى كذا قاله الناصبي
حين وقال الامام ان طلق في سكنى النكاح فليس لها من تزويجها فاد طلاق استحققت

والله اعلم وتولد الا ان تكون حاملا يعني البايين فخلع او طلاق ثلاث فلها النفقة اذا كانت حاملا
وتضمنه كلام الشيخ ان النفقة لها وهو الصحيح وقيل انه للرجل فعلى الصحيح لا يجب له ان يملك من رطل الشبهة
ولا النكاح الفاسد وكذا ايضا لا يجب النفقة لمعتدة عن الوفاة وان كانت حاملا والله اعلم
قال وعلى المتوفى الاحداد وهو الاقناع من الزينة والطيب يجب الاحداد في عدة الوفاة وهو ما خرد
الحد وهو المنع لانها تمنع الزينة ونحوها والا صل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تحل لامراة تزمن بالله
والعوم الا خزان تعد على ميت فوق ثلاث ليال الا على زوج اربعة اشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصوغا
الا ثوب عصب ولا تتكحل ولا تمس طيبا الا اذا ظهرت نبذة من سطر الطغار وراه الشبان ولا تنق
في وجوب الاحداد بين المسلمة والذمية ولو كان زوجها ذميا ولا بين الحرة والامة ولا بين المكلفة وغير
والولي يمنع الصغيرة والمجنونة ما تمتنع منه المكلف ويؤخذ من كلام الشيخ ان المعتدة عن غير الوفاة
انه لا يجب وهو كذلك اما الرجعية ثلاثا زوجة في الاحكام نعم الشافعي لا يجب وهو جخص
الاصحاب الى ان الامامان تزمن ما يدعوا الي رجعتا اما المطلقة فخلع او استيفا العدد فنبذة قولان
اصحها انه لا يجب الاحداد ايضا لانها معتدة من طلاق فاشبهت الرجعية وايضا في بقية بالطلاق
فلان كلف التفجع ثلاثا المتوفى عنها زوجها والقديم انه يجب الاحداد لانها باين معتدة فاشبهت
المتوفى عنها زوجها اما المفسوخ نكاحها بعيب وعوة ففيها طريقان احدهما على القولين في البايين
بالطلاق وقيل لا يجب قطعا لان الفسخ اما يعني منها او مباشرتها فلا يلحق بها اظهار التمتع في الاحداد
واما كغيره فهو ترك الزينة بالثياب والحلي والطيب اما الثياب فلا يعم حفس القطن والصوف والوبر
والشعر بل يجوز المنسوج منها على اوانها الخفيفة وكذا الكتان والقصب والبقى وان كانت فبيده
ناعمة لان فاستها وحسها من اصل اللقمة لان زينة دخلت عليها واما الابريس فليس ينقل فيه نص من
الشافعي وهو عند معظم الاصحاب كالكتان وغيره اذ لم يحدث فيه زينة وقال القفال نحن لا نرى
تلك الطلاق جواز لبس الدون بالبراعة وكذا الدوبيتي وجوه صحيح عند اهل التردة من المدن وغيرهم
اما غير اهل التردة لا سيما المشغفين من اهل البرادي فيجوز لهم بخرم ذلك عليهم واي تشبه
بين ثوب كبراس مصوغ الى صون بروج وقد قال ابن الجوزي المصوغ من الصوف ونحوه ان كان في يوم
يتربون به حرم والله اعلم يعني ان يراعي عادة الالبس وحله وما حصل به الزينة عندم دون
ما لا يحصل والله اعلم وما لا يحرم في جنسه لو صبغ بغيره في جنسه ان كان ما يتصدق منه الزينة
فما لا يحل الا حرم الا حرم وليس لها البسه ولا تزني بين ان يكون لبنا او خشنا في ظاهر المذهب ونص
عليه في الامم ريد على هذا الدويج المنقش والوبر المكون فيجوزان والمصوغ من رمله قبل النسخ كما اورد
وهو حرام على الاصح كما المصوغ الفسج وان كان الصبغ ما لا يتصدق منه الزينة بل يصبغ المصيبة

واحتال الوسخ كالاسود الكلي بلها لبدنه وهو بلع في الحداد بل حكي المارد في وجهه ان
بلزها ليس السواد في الحداد وان كان المصوغ متروكاً بين الزينة وغيرها كالزينة فان كان
سواء في اللون فحرام وان كان كدراً او اكهب وهو الي يصير الي الغيرة جاز واما الطراز علي
الثوب فان كان كثير الحزام والافا وجبة ثلثها ان يبيع مع الثوب جاز وان ركب حرم لانه محض
زينة والله اعلم واما الطيب فيجوز عليه لبسه سواء في السوار والخلخال والحاتم وغيرها والذهب والفضة
وبهذا قطع الجبرود وقال الامام يجوز لها ان تحت ثيابها الغضنة كالرجل في اللالي نردد للامام
وبالبحر طمع الغزالي وهو الاصح والله اعلم واما الطيب فيجوز عليها في بدنها وثيابها وتحريم عليها
دهن راسها ويجوز لها دهن البدن ما لا طيب فيه كالدهن والشح ولا يجوز ما يمس طيب
كدهن البان والبنفسج وتحريم عليها اكل طعام فيه طيب وان تكحل بما فيه طيب واما لا طيب
فان كان اسود وهو الاصح فحرام لانه زينة ولا فرق بين البصا والسود او في رجليه فهو للسود
والصبيح الاول لا طلاق الا حادث فان احتاج الي الاحتمال به لمرد وغيره انكح به لئلا يتحتم
بها فان دعت ضرورة الي الاستعمال فجاز ويجوز استعماله في غير المعين الا لما جاز فانه فيه
تسريح واما الحلل الصغرى هو الصبر فحرام علي السود او كذي علي البصا علي الاحل لانه يحسن العين
ويحرم الاستيفاد وتحريم ان تحتجب بالحناء ونحوه فيما يظهر من البدن كاليدن والرجلين والوجه
قال الامام ويجوز الصراخ وتصفيق الطرة لا تقلق به ولا يمنع ان يكون كالجلي ويجوز للحدوة الزين
في الفرس والبسط واثاث البيت لان الحداد في البدن لان الفرس ويجوز لها التصفيق بفيل الراس
والامتناسط ودخول الحمام وتلم الا طفا وازالة الدساح لانه ليس من الزينة والله اعلم **فزع** يجوز
الاحداد علي عني الزوج ثلاثة ايام فادونها الحديث الصحيح المتقدم وقد صرح بذلك العراقي والنووي
اعلم **فزع** وعلي المتوفى عشر زوجها والميتة ملازمة البيت الحاجة فجب علي المعتدة ملازمة
سكن العدة ولا يجوز لها ان تخرج منه ولا احراجها الا بعد نصر علي ذلك القوان العظم قال الله
تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن لولا تفق الزوجان علي ان تنقل الي منزل اخر فلا عذر
لم يخرجهن من بيوتهن من ذلك لان العدة حق الله تعالى وقد وجبت في ذلك المنزل فكيف
يجوز ابطال اصل العدة كذلك لا يجوز ابطال ثيابها وقوله الله الحائض يعني فيجوز الخروج
والحاجة انواع منها اذا حاضت علي نفسها او ما لها من دم او حريق او عرق سواي ذلك عدة
الوفاة والطلاق وكذا لو لم تكن الدار حصينة وخاضت الصبيح او كانت بين قسود
نحان علي نفسها او كانت تنادي بالجران والاحداث يا شديدا ولو كانت تنادي وتطلب
لبسها عليها جاز احراجها ويخرجي القرب من مسكن العدة ومنها اذا احتاجت الي شرا

لعلم

لعلم ارتبطا ببيع غزل ونحوه فينظر ان كانت رجليه في رجليه عليه القيام بها لا يخلو
ولا يخرج الا بانه قال التولي الا اذا كانت حاملا وتلا شح النقطة فلا يباح لها الخروج ومسه
اذا كان المسكن مستعاضا او رجح المستعير واستاجر وبصت وطلب الك فلا بد من الخروج
ومنها ان الزمها حق فان كان يمكن استيفاءه في البيت كالدين فعلي بيده وان لم يكن واجتنب بيده
الي الحاكم فان كانت بيده خرجت ثم تقود الي المسكن وان كانت عذرة عقب الحاكم اليه يابا الرخص
بنفسه ولا يخرجه من الخرج لا عراض تعد الزادات دون الامور المهمات كالزبادة والعرارة واستمنا
المال بالحجارة وتحصيل حجة الاسلام وزيارة بيت المقدس وتبوء الصالحين ونحو ذلك وفي عاصمة
بذلك والله اعلم **قال** يجرى علي الزوج مساكنة العدة في الدار التي تحت فيها وما خلتها لا يرد في
الي المخلوة وحلوتها بها حلوتها الأجنبية وكثير من الجهلة لا يرون ذلك حراما ويقول هي مطلقتي
وهو اعرجن الحائض ان اعتقد حله بعد عرف كثر فان تاب والا ضربت عنقه وكذا حكم العكائين
الذين يجرون مع النساء الي حل للمخلوة بهن ولا يقتدي في ذلك من يفعل من التفقه فان ذلك
حرام حرام حرام والله اعلم **فزع** بصت مدة من العدة او حلها ولم تطلب حق المسكن سقط ولم نص
دينا في ذمته نص عليه الشافعي ونص ان نفقة الزوجة لا تسقط بحين الزمان بل تصير دينا في ذمته تقبل بول
والذهب تغيير النصين والفرق ان النفقة يجب بالتمكين وقد وجد السكنى لصيانة ما به علي وجب
نظرة ولم يتحقق وحكم السكنى في صلب النكاح كذا كثر في عدة النكاح كذا كثر في العدة
والله اعلم **قال فصل** واذا ارضعت المرأة بلسنها ولذا صار الرضع ولوها بشرطين احدهما ان
يكون له دون المولي والثاني ان ترضعه خمس رضعات متفرقات الرضاع يكسر الرضعات وتقول
رضع بكسر الصاد يرضع بالفتح وبالكسر الاصل فيه الكتاب والسنة واجماع الامة قال الله تعالى
واسماتكم اللائي ارضعنكم واخوانكم من الرضاعة وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال يخرج من الرضاعة ما يخرج من السب رواه الشيخان ثم الرضاعة المحرمة لها اركان منها
الموضعة ولها ثلاثة شروط الاول كونها امرأة مملنة البهيمة لا يتعلق به قوم فلو شرب صغيرا ان شرب
بلسنها اعدت وكذا ابن الرجل لا يحرم علي الصحيح الشرط الثاني كونه حية فلو ارضع صغيرا ميتا
او حيا ميتا لم يتعلق به تحريم كذا لا يثبت حكم المساهمة بوط المني ولو حلب بغير حية ثم اجر الصبي
بعد موتها حرم علي الصحيح ونص علي ان الثاني الشرط الثالث كونها محتلة للولادة فلو طهر لصغيره
دون تسع سنين لم يحرم وان كانت بنت تسع حرم وان لم يحرم بالبلوغ لان احتمال البلوغ قاييم
والرضاع كالسب فيمكن فيه الاحتمال والفرق في الموضع بين حواجره وجها لا ولا بين حواجرها
بكرام لا وقد لا يحرم لبن البكر والصبيح انه يحرم نص عليه الشافعي ومما ابي من ارضكان

الرضاع اللبن ولا يشترط ثبوت التحريم في اللبن على هيئة حاله انفصاله عن الثدي قبل فطره
نحو صفة أو اعتقاد أو اغلاصا رجباً أو قطاً أو ذباً أو حياً أو طعم الصبي من حصول اللبن إلى اللبن
وحصول التدبير به ولو خلط بغيره نظراً كان اللبن غالباً تغلبت الحرمة بالخلوط ويشترط أن يكون
اللبن تدبيراً من اللبن من رضعات على المذهب ومنها من الأركان المحل وهي عدة الصبي الحي
وما في معنى الحدة بهذه ثلاثة فيرد الأول المدة فالوصول إليها ثبت التحريم سواء ارتفع الطفل أو
حلب وأوجز أوصى في إقده فوصل إلى جوفه ودماغه حرم على المذهب بخلاف ما إذا احتج به أو كان
في بطنه حرجة نصب فيها مؤصل لم يثبت التحريم على الإطلاق ولو ارتفع وبقيا في المال ثبت التحريم
على الصحيح القيد الثاني كون الصغير دون المولود فإن بلغ سنتين فلا اثر لارضاعه ويعتبر أن
بالأهلة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رضاع إلا مكان في المولود رواه الدارقطني وفي رواية الترمذي
لا يحرم من الرضاع إلا ما في الثدي وكان قبل الطعام قال الترمذي حسن صحيح القيد الثالث
حياء الرضيع فلا اثر للوصول إلى عدة الصغير الميت ثم شرط الرضاعة المحرمة جنس رضعات
هذا هو الصحيح ونص عليه الشافعي ويكفي ثبوت برصعة واحدة وقيل ثلاث وفيه قال ابن المنذر
وجماعته وجهه الصحيح قوله عائشة رضي الله عنها قالت كان فينا امرأة من القران عشر
رضعات معلومات يحرم منهن ثمن ثمنهن معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بما يقدر
من القران وفي رواية لا يحرم المصاة ولا المصان ولا الرضعة ولا الرضعتان رواه مسلم ثم شرط
الرضعات أن يكن منفردات والرجوع في الرضعة والرضعات إلى العرف حتى تخلل فصل كثير
تعدت الرضعات فلا يرتفع ثم قطع امرأته واستعمل شيئا آخر ثم عاد وارتفع بها رضعتان ولو
قطعت الرضعة رضاعة ثم عادت إلى الارضاع بها رضعتان على الصحيح كما لو قطع الصبي ولا يحصل
النفوذ بان يلفظ الصغير الثدي ثم يعود إلى القائه في الحال ولا بان يتحول من ثدي إلى آخر أو تحول
الرضعة لقادما في الأول ولا بان يلهو عن المتصاص ولا بان يقطع للنفوس ولا بتخلل النوم
الحقيقة ولا بان تقوم الرضعة وتشتغل بشغل خفيف لم يعود إلى الارضاع وكل ذلك رضعة
واحدة والله أعلم **فصل** في الرضعة هل ارضعته حسام أم هل وصل اللبن إلى
جوفه أم لا فلا يحرم ولا ينجي الورع ولو تحققت أنها ارضعته حسماً ولكن نكث هل هي في اللبن
أم بعضهما فلا ينجي أيضاً على الأصح والله أعلم **قال** ويصور وجهها إلى الله هذا يعطون على
قوله صار الرضيع ولها ويصير وجهها إلى الله رجمه ذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها
أن أباها أي النعمان أسأذن على بعد ما أتته الحجاب فقلت والله ما أذن له حتى أسأذن رسول الله
رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن أبا النعمان ليس هو أَرْضَعَنِي أم أَرْضَعَنِي أم أَرْضَعَنِي أم أَرْضَعَنِي أم أَرْضَعَنِي

رسول الله

رسول الله أن الرجل ليب هو أَرْضَعَنِي وأما أَرْضَعَنِي أم أَرْضَعَنِي أم أَرْضَعَنِي أم أَرْضَعَنِي أم أَرْضَعَنِي
له فانه عمد ترتب بينك قال عورة فذلك كانت عائشة رضي الله عنها تقول حرموا
من الرضاعة ما يحرم من النسب رواه البخاري ومسلم وأبو القعيس زوج أمها من الرضاعة
وهو أبوها لأن اللبن له وأما أخوه فهو عمها وقولها أنا أَرْضَعَنِي أم أَرْضَعَنِي أم أَرْضَعَنِي أم أَرْضَعَنِي أم أَرْضَعَنِي
أفعل وفي مسلم أن الرضاعة يحرم ما يحرم الولادة وفي رواية تحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة
وقوله صلى الله عليه وسلم ترتب بينك في معنى ذلك حلال من شرط حد السلف والخلق من جميع الطوائف
قال النووي والأصح أقوى الذي عليه المحققون في معناه أنها كلمة أصلها انقترن ولكن العرب
اعتادت استعمالها غير فاصدة حقيقة نعماً ما الأصل مثل قال الله ما السجدة والله لا اله إلا الله
وبل الله وهو ذلك والله أعلم **قال** وتحرم على الموضع التزوج إلى من ناسبها فحرم عليها التزوج
إلى الموضع وولده دون من كان في درجته وأعلى طبقة منه الكلام لأن في من يحرم بالرضاع
ولا شك أن تطبق ذلك الرضيع والموضع وكذا في الفعل الذي له اللبن ثم تنتشر الحرمة بسبب
إلى غيره فيحرم على الموضع فتح الصادان تزوج من ناسب الموضع أي من نسب إليها بالنسب أو الرضاع
وولده وان سفل ومن نسب إليه وان علا لأن الرضيع وولده وان سفل أبناؤها على سبيل الحقيقة والحجاز
كانا النسب وإذا صدقت النسبة حرم على الشخص أن تزوج أخته أو بنت أخيه وأن تزول وكذا حرم
عليه أن يتزوج بالموضع أي الرضيع وبولده وان سفل لأنها لهم وان سفلوا دون من في درجته لأن أخوة
الرضع إذا لم يرضعوا فهم أحباب وكذا لا يحرم من هو أعلان في درجة الرضيع كأعمامه والحاصل أن كل
ما يحرم من النسب حرم بالرضاع إلا ذلك المتقدم واستثنى بعضهم مسائل يحرم في النسب وقد لا يحرم
في الرضاع فمنهم من يحرم الاستنسا ومنهم من يعدد على كل حال فتدبرنا ذلك ففصل في فصل والحرمان
بالرضع عشرة فراجعوا والله أعلم **فصل** نفقة الأهل واجبة للموالاتين والمولودين فاما
الموالاتين فيجب بشرطين الفقر والزمان والفقر والموتين وأما المولودين فيجب نفقتهم بشرط
الفقر والصغر والفقر والزمان والفقر والموتين نفقة ما خذوة من الأتفاق والله خراج ويرجعها
إلا أن أسباب القرابة والملك والزوجه أما السببان الآخران فلو كان لك على مالك وللزوجه
على الزوج ولا عكس أما السبب الأول وهو الفقر فيجب لكل من له مال أن يشترط العيشة
الشفقة وهذا ما يجب عليه من نفقة العيشة وهي الأموال والمزيج فيجب للموالاتين على المولودين
المولود على الوالدان سفل لصوت الأبوة والبوة والامتز في ذلك بين الذكور والإناث ولا بين
الوارث وغيره ولا فرق بين أمتان الدين ولا خلاف فيه وفي وجهه لا يجب على مسلم نفقة كافه الدليل
على وجوب النفقات على الوالدان قوله تعالى راضعها في الدين يعرفنا ونؤله ورضعنا الله نؤله

170

حسناً وتوكل على الله عليه وسلم اطيب ما ياكل الرجل من كسبه وولده يد عليه قوله تعالى ما اغني عنه ماله
وما كسب يميني ولده وقد روي عن ابي ذر ان ابا ذر ركب هبة من الله واموالكم لكم اذا اجتجتم اليها والاحاديث الصابت
لمحقون بالدين ان لم يدخلوا في عيود الا بقرعة كما الخواص في العتق وسقوط القصاص وغيرها الوجوه والعجوة
واما يجب نفقة الوالدين بشرط مساهمة يسار الولد والموسر من فضل عن قوته وقوت عياله في يومه وليسته ما
يصونه اليها فان لم يقبل فلا شيء عليه لا عساره وبيع في نفقة القريب ما يباع في الدين من العقار وغيره
لا لها حق مالي لا بدول له فاشبه الدين ولو كان الاول لا مال له الا انه يقدر على الكسب فيحصل ما ينصل
عن كفايته فهل يكلف الكسب منه خلال قبل كماله يكلف الكسب لقضاء الدين والصحيح انه يكلف
وبه قطع الجمهور لا بد له بل يميزه احياناً نفسه بالكسب ومنها اي من الشروط ان لا يكون لها مال فان كان
ويكفيها فلا يجب سواها ان يمين او يحويها وبها مرض وعلم له عدم الحاجة وسفاهان لا يكونا
مكتسبين فان كانا مكتسبين لم يجب نفقتهما لان الكسب بمنزلة المال العتيد ولو كانا محييين
الا انها غير مكتسبين فهل يكلفان الكسب منه قولان الصحيح في التبيية للجب القدرة على الكسب
والثاني انها يجب لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وليس من المصاحبة بالحرور فكيفها الكسب
وهذا هو الصحيح عند الرافعي والشافعي ومنهم من قطع به فان تعدت هذه الشروط وكانا فقيرين زمني
او محييين او بها محييين مرض وعلم كانا له الخوف وجبت نفقتهما لتحقيق الحاجة والله اعلم **فروع** حسن
لو كانت الام تفرق على النكاح لكثرة الطلاب فلا تسقط عن الاب نفقتها ولو تزوجت سقطت فلو شرت
لم يلزم الولد نفقتها قاله الماوردي والله اعلم والاولى على وجوب نفقة المولودين وان مطلقا سفلوا
وكذا كانا او انا ثانياً لقوله تعالى وعلى المولود له زكواتهم وكسوتهم بالمعروف وقوله فان ارضعن
لكم فأتوهن اجورهن وقوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية الالاق الآية وفي السنة الشريفة جاز
رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني عدينا فقال انفق على نفسك فقال علي خرف فقال انفق
علي ولانك وقال عليه الصلاة والسلام لزوجة ابي سفيان في الحديث للشهور حزين ماله بالمعروف
ما يفيك ويكفي بيتك وانما يجب النفقة لهم بشرط مساهمة يسار الوالدين كما في حق الاولاد ان لم يكن
مال لذكر كانا ذاكسبين حب لائق بها فهل يجب عليهما ان يكسبا نفقة الولدين خلال الصحيح
يجب وبه قطع الاكثرين والثاني لا سيما ان لا يكون للولد مال ولا كسب فان كان يجب
حاجته سواها كان الولد زناً او محيياً او مريضاً او به عي فان كان له مال او ارضى او قدر
بجانبه او تقرا طفا لا يتسها ستم العمل وجبت نفقتهم للايان الدالة على ذلك ولهم راجع
ابو ثور نفقتهم مع اليسار ولو كان الاولاد احداً الا انهم غير مكتسبين بايديهم فهل يجب نفقتهم
والدالة هذه والثاني وهو الصحيح عدم الوجوب لان الطفل محل النقص والصحيح التمسك من الحيلة

والنقص

والنقص ليس في معناه فلا يلحق به بطلان الركن والمحزون والله اعلم **فروع** لو كان لابن مال غلب
لزم الوالدان نفق عليه قرصاً موقوفاً فان قدم ماله رجع عليه بالانفق وان لم ياذن الحاكم اذا قصد الرجوع
وان هلك المال لم يرجع ما انفق من حين التلف قاله الماوردي والله اعلم واعلم انه يوجد من كلام الشيخ
ان غير الاول والفرع لا يجب نفقتهم وهو كذلك وقال ابو ثور يلزم الوارث النفقة لقوله تعالى
وعلى الوارث مثل ذلك واجيب عن ذلك بانه النفقة لو كانت على الوارثة للزم الاب تلك النفقة
والام ثلثها وليس كذلك والله اعلم **فروع** نفقة القريب لا تقدر بل هي بقدر الكفاية وتختلف
بالكبر والصغر والزهادة والرغبة لانها تجزية الوقت ولا يشترط انفقها المتفق عليه الى حد الضرورة
ويعطيه ما يستغل به ودون ما سيد الرزق ويجب له الكسوة والسكنى ولو احتاج الى خادم وجب ولو
انفقت هذه الامور بصيانة وتبرع سقطت ويجب عليه بدلها ولو سلم النفقة الى القريب قتلت في
يده او اتلفتها وجب الادبال لكن اذا اتلفتها لزمه الادبال اذا لم يتركها الا نفقات على قومه حتى
مضي زمان لم تصر ديناً سوا قديم ام لا لانها شرعت على سبيل الواساة بطلان نفقة الزوجة لانها عوض
والله اعلم **قال** ونفقة الرزق واليهام واجبة بقدر الكفاية ولا يكلف من العمل الا ما يطيق هذا هو السبب
الثاني ما يجب النفقة وهو ملك الدين من ملك عبد او امة او من نفقة رقيقه ثوباً او دناراً كسوة
وسائر المون سواها كان زناً او مريضاً او ام ولد وسواها كان صغيراً او كبيراً وسواها كان زناً او اعرجاً او سليماً
وسواها كان مريضاً او مستأجراً او غيرهم لوجود السبب الموجب كذلك وهو ملك الدين رزقاً او
هوية رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للملوك طعانه وكسوته ولا يكلف من العمل
الا ما يطيق رده سلم وفي رواية لابي الهيثم ان ابن عباس عن ابي بكر بن محمد عن ابي بكر بن محمد
وتصرفه بغيره بغيره وقد اتفق العلماء على ان لا يكلفه طعانه وموته بقدر الكفاية ويعتبر في ذلك
رعيته وزهاده ولا يكلف من العمل الا ما يطيق اذا استعمله لئلا اراد زناً او مريضاً او اعرجاً او سليماً
في الصبي في وقت القبلولة وما خفف عنه نلح احده في الحديث ما خفف عن خادك من عمله كان
لك احب في موانيك رواه ابن جابر في صحيحه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الملوك ذكرنا
كان اراقتي بول المجهود وترك الكسل والله اعلم وكما يجب من ملوكه كذلك يجب عليه
نفقة رايته سوا في ذلك العلل والسبب نعم نعم ان ذلك انما يجب للزعم والادان كانت
من نوعي وتلقى بذلك نصيب الامن ومنه ولم يكن مانع من الحج وعينه فان اشبع من ذلك
احبوه الحاكم عليه وانه في الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام قال عدت اوله في هرة سميتها
حتى ماتت فوكت بينا اناراه في اطعمتها ونفقته ان هي جسته ولا في تركها تاكل من ثمنها
الامين والغشاش الحشران ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم حايط رجل من بني النضير وشايط

البيان فادامه جل فلما راي النبي صلى الله عليه وسلم دردت عيناه فاناها النبي صلى الله عليه وسلم وسع عليه فمكن
ثم قال من رب هذا الجبل فاجاب من الانصار فقال هو لي يا رسول الله فقال لا انتي الله في هذه البهيمية
التي ملكك الله اياها فانها تسكوا لي انك تجيحه وتوايه رواه الامام احمد والبيهقي واسناد
في مسلم واستدركه الحاكم وقال هو صحيح الاسناد وفي رواية ان الجبل حين اياه ولان الدابة ذات روح
فاستهت الملوكة ولا يكلفها من العمل الا ما تطيق كالزريق والله اعلم **فزع** الدابة اللبون لليجوز زرع
لبنها بحيث يصور لها وانما يجب ما فصل عن ربي ولها قال المتولي ولا يجوز للطلب اذا كان يصير البهيمية
لقلة العلم ويستحب ان لا يستغنى في الطلب ويدع في الصنع شيئا ويستحب ان يقصص المالب اطباء ليلاد
يوذيها وكذلك ايضا يقي للجل شيئا من العسل والكورة والله اعلم **قال** نفقة الزوجة الممكنة
من نفسها واجبه وهي مقدرة اذا كان الزوج موسرا فزان من غالب قوتها ومن اللدم والكسوة ما جرت
به العادة وان كان موسرا فمدا يادام المحسرون ويكسونه وان كان متوسطا فمدا ونصف ومن اللدم
والكسوة الوسط قد علمت ان اسباب النفقة ثلاثة القرابة البهيمية وملك اليدين وقد مضى هذا هو
السبب الثالث وهو ملك الزوجية ولا شك في وجوب نفقة الزوجية وقد نظرت في ادلة على ذلك
من الكتاب والسنة واجماع الامة قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء والقيم على الغير المتكفل بأسره
وقال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن والايات في ذلك كثيرة وفي السنة الشريفة احاديث منها
حديث هند امرأة ابي سفيان لما جات الي رسول الله صلى الله عليه وسلم وشكت امرها فقال عليه الصلاة والسلام
خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف وفي حديث جابر الطويل فأتوا الله في النساء فانكم اخذتموهن
بأمانة الله واستحلتم فرجهن بكلمة الله ولكم عليهن ان لا يطعن في امرهن فممنك احد انكرهونه فان فعلن
ذلك فاصبروهن حتى يغيرن منهن ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقد تركت فيكم ما لم تضلوا
بعده ان اعتصمتم به كتاب الله الحديث بطوله والاجماع يعتقد على وجوب نفقة الزوجية في الجملة ونفقة
الزوجة انواع منها الطعام وهو الحب المقتات به في البلد غالبا وتختلف الواجب باختلاف حال الزوج في البدار
والاعسار ويستوي في ذلك الملهة والذمية والحرة والامته لانه عوض نفلي المورس وان وعلى العسر
مدر على المتوسط مد ونصف والاعسار مد ورسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بايه وثلاثة وسبعون **فما**
وثلث ويصليها بعد الرافعي قال وهذا الزوي وهو تفرغ من الرافعي على ان دخل بغداد واما في الثوب
درهما والختار ان بايه وثلاثة وعشرون درهما وارجح اسناد عدم وانه اعلم ودليل التفرغ قوله
تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه اي صيق فليقت ما اتاه الله فلا اعتبار للجب
المقتات في البلد لان الله تعالى واجب النفقة بالمعروف ومن المعروف ان يطعمها بما ياكل أهل البلد
واما وجوب الحب دون غيره من الدقيق والخبز فمما لقياس على العكارة وسواها في ذلك القمح والشعير

والنهر

والنهر كذا الاقط في أهل البادية الذين يتفادون ولما تاملت ان كان الله عز وجل يملك ما لا يحصى
ما يدبر لم يقصر لها الا الدقيق وان اعتذر الطن فلا بأس بقرص المنفعة وقيل لا نظر في الغالب بل ما
يلتقي لحال الزوج والمذهب الاول يجب لها الحرة الطن والخبز وقيل ان اعتاد ذلك لزمنها فلهه والله
فلا ومنها اي من الانواع الواجبة للزوجة اللدم وجنسه غالب ادم البلون من الزيت وغيره وتختلف
باختلاف الفصول وتختلف الفواكه في اوقاتها يجب ويجب عليه ان يطعمها اللحم وفي كلام الشافعي
ان يكون يوم الجمعة فانه اولى بالتوسع فيه ثم قال الاكثر انما قال الشافعي هذا على عادة أهل مصر
لعزة اللحم عندهم ذلك الوقت فاما حيث يكثر اللحم في بلادهم فبما عاده البلد وقال القفال واخرون لا يزيد
على ما تاله الشافعي في جميع البلاد لان فيه كفاية لمن تمنع ويجب على الزوج الات الطبخ والشرب
كالقدر والحرة والكوز وغيرها ويكفي نحوها من خرف ارجو وحش وبالياد على ذلك من
رغبات النفس منها اي من الانواع الواجبة الا خوام من الخدم نفسها في عادة البلد على الزوج
اخراجها على المذهب الذي تطع به الجمهور لانه من العاشرة فان قال الزوج انا اخذتها بنفسني
لم يلزمها ذلك لانها تستحي منه فتتبع من استيفاء الخدم والله عار عليها وهذا هو الصحيح
وقيل له ذلك ومنها اي من الانواع الواجبة الكسوة ويجب على قدر الكفاية وتختلف بطول
المراة وقصرها وهما راسنها وباختلاف البلاد في الحر والبرد ولا يختلف عدد الكسوة
سائر الزوج واعساره وفي الحادي لما ورد في انما أهل القرى اذا جرت عاداتهن ان لا يلبسن
في ارجلهم شيئا في البيوت لم يجب لجلهن شيئا في البيوت جنس الكسوة تختلف باختلاف سائر
الزوج واعساره يجب للمرأة المورس من ربيع ما يلبس أهل البلد من قطن او كتان ارجو لان الكسوة
تقدر بالكفاية فلا يمكن فيها الزيادة فيرجع الى تفاوت الزوج لانه العرف بخلاف النفقة ويجب
للأمة المحسنة عليم الطن والكتان للمرأة التوسط ما بين هذا هو المذهب وقيل ينظر
الكسوة الى حال الزوج فيلزمه ما يكسوا مثله مثلها عادة وقيل يعتبر حال الزوج والله اعلم قول
الشافعي ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها اختار فيه عن غير الممكنة وعدم التمكن يحصل بالحر
منها الشور فلا نفقة لها شري وان قدر الزوج على ردها الى الطاعة فهو ان لو نشز بعض النصار
في مكان اخرها لاشي لها والثاني يجب لها بفسط من الطاعة قال الرافعي والاول اوفق بما سبق
وهذا الذي اشار اليه الرافعي الى ترجحه وهو عدم الوجوب تبعه النووي عليه هاتم ربح في الخواص
القطع بعدم الوجوب ذكره في اول الباب الحادي عشر من زيادته فقال قلت الصحيح لعزم في الخواص
بانه لاشي لها في هذه الحالة والله اعلم ولا يشترط في النكاح اتفاق الكلي بل لو اشتمت من الوطى
وحده من نية الاستمتاع حتى قبله سقطت نفقتها ولو قال سلم المهر لا سلم نفسي فان

حريه دخول او كان المهر مولا في ناسرة اذ ليس لها الاستماع والمالة هذه ولو حل الاجل قبل هو كالمحل
وجها لم يبيع الرامي والنوب هنا شيئا وكر الرامي المسئلة ايضا في الصدقات وصح ان لها الحبس ونقله
عن الاكثرين وعلم ان لها المطالبة بعد المول كذا في الاستدلال لكن جزم الرامي في نظيره من البيع انه لا
حسب للبائع اذ حل الاجل ويحتاج الى الفرق نعم لو كانت مريضة ان كان بها تخرج يصرفها الوط في حوزة
في الاستماع عن الوط وعليه النفقة بشرط ان تكون عنده وكذا لو كان الرجل عبلا وهو كبير الذر
نحيث لا تقبله وليس لها الاستماع عن الرقا بعد زوالها ولها الاستماع بعد الرض لانها متوقعة الزوال
ولو كانت لا يمكنه الا في بيتي اوي موضع كذا في ناسرة وهو بها من بيت الزوج وسفرها بلا اذن
نشوز قال النوب ولو حبست ظلم اذ يخف فلا نفقة كما لو طليت بشبهة فاعتدت والله اعلم ومنها
الضرة فان كانت صغيرة وهو كبير او صغير فلا نفقة لها على الاظهر وان كانت كبيرة وهو صغير
وجبت النفقة على الاظهر اذ لا عذر منها ومنها العبادات فاذا حرمت نكح ارمعة فان احرمت باذنه
وخربت قد سارت في عرض نفسها فان كان الزوج معها لم تستقط نفقتها على اذهب والاستقطت
على الاظهر وان احرمت بغير اذنه فله ان يخللها من جهة التطوع فطعنا وكذا النكاح على الاظهر لان حقه
على الزوج ان يخللها فلها النفقة ما لم تنكح لانها في نصيته وهو قادر على تحليها والاستماع بها
ومثل لا نفقة لانها ناسرة بالاحرام ولو صارت في رمضان فلا تنكح ولا تستقط النفقة على الاصح وفي حوزة
الزانية الا انظار اذ اشرعت منه وجها من حجاب من القولي في التحليل من الحج فان قلنا لا يجوز في سقوط
النفقة وجها من حج في زيادة الرخصة السقوط واما صوم التطوع فلا شرع فيه بغير اذنه فان اذن لم تستقط
نفقتها وان شرعت فيه بلا اذنه فله قطعه فان انحطرت فلها النفقة وان ابت فلا نفقة على الاصح وتلجب
لانها بمن داره وببضته قلت وهو قوي لانه يتمكن من وطئها والاستماع بها والفرق بين الصوم
والحج الا ان يفرض الصورة في امتناعها من التمكن وبه نظر لان السقوط والمالة هذه انه لو حل عدة
التمكن وجب فيه فلا مدخل للصوم والله اعلم ولو كان الصوم نذرا فان كان نذرا مطلقا فلا زوج
سغيا منه على الصحيح لانه موسع وان كان اياها معينة نظرا في نذرها قبل النكاح او بعده باذنه
فليس لمنعها والا فله وحيث قلنا في النكاح فشرعت فيه وابت ان تنظر في الصوم التطوع واما صوم الكفو
فهو على التراخي فلا زوج منعها وحيث قلنا ان الصوم يستقط نفقته كل النفقة ام لا فتمسكه من
الاستماع ليل الاربعين من النوب بشرط البيع والله اعلم **قال** وان اعسر ينفقها فلها النفقة وكذا
ان اعسر بالصدوق وقبل الاخول اذ عجز الزوج عن القيام بوجوب النفقة عليه والذي يصر عليه
الكافي قديما وجديدا انهما خياران شات صبرت وانفقت من مالها وانحصرت وانفقت على نفسها
ونفقتا في نفسه الى ان يبرأ ان شات طلقت نكح النكاح وقال في موضع اخر وتقبل خيارها

والايمان

والايمان خلاف في ذلك وبالجملة فالذهب ان لها ان تنسخ ربه قال مالك واحمد رضي الله عنهما
روي انه عليه الصلاة والسلام سئل عن يمس نفقة امراته فقال نفق يمسها واه الارطقي وسيل
ابن المسيب عن ذلك فقال نفق يمسها قليل له سنة فقال سنة قال الشافعي الذي شبه قول ابن المسيب
انه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وايضا الجلب او العنة ثبت حق الفسخ والعجز عن النفقة اولي لان
الصبر عن الاستماع اسهل من الصبر عن النفقة ولو كان الرجل حاضرا وله مال غائب فان كان دون
مسافة القصر فلا فسخ ويوسر فيجمل الا حصار وان كان على مسافة القصر فما فوقها فلها الفسخ ولا
يلزمها الصبر لشدة الضرر ولو كان له دين على زوجته فامرها بالانفاق منه فان كانت موسرة
فلا خيار كما لو كان له دين على يمس حاضرا وان كانت عسرة فلها الفسخ لا لانها لا تنصل الى غيرها
والمعسر ينظر ولو تبرع شخص باء النفقة عن المعسر فلها الفسخ ولا يلزمها القول كما لو كان
دين على اسنان تبرع غيره بقضائه لا يلزمه القول لان فيه منه للتبرع واعلم ان القدرة بالكتب
كالقدرة بالمال ولو كان يكف نفسه كل يوم نذر النفقة فلا خيار فلو عجز عن العمل لم ينكح ولا فسخ
ان رجمي زواله في ثلاثة ايام وان كان يطول فلها القسم الفسخ للضرر والله اعلم **نزع** كالموطأ
الموسر لا نفقة المعسر فلا فسخ ويصير الباقي ديناً عليه والقادر على الكسب اذ امتنع من الانفاق
عليها فهو كالموسر اذ امتنع والا صح انها لا تنسخ اذ امتنع الموسر النفقة سواء كان حاضرا او غائبا
والاعسار بالكسوة كالا عسار بالنفقة وكذا الاعسار بالمسكن وهل لها ان تنسخ بالعجز عن الادم فيه
وجها الاصح عن الراعي نعم والاصح عند النوب لا فسخ لانه عجز زودي والله اعلم **نزع** كثير
الوقوع بشرط الفسخ تحقق اعسار الزوج ارفعية الظن بالبينة القولية شرعا سواء كان الزوج
حاضرا او غائبا فلو غاب ولم يعلم اعساره فلا فسخ في الاصح كما لو كان الزوج موسرا وهو غائب
ولو صدق النفقة ضمان باذنه فقبل لها الفسخ وجزم القاضي حسين والمولي بالمنع ان كان مدينا
وان ضمن بغير اذنه فوجهان والله اعلم والاعسار بالمهر فيه خلاف فتمسكه حاصل المذهب ما
ذكره الشيخ ان كان قبل الاخول فلها الفسخ والا فلا والفرق ان بالاخول تدل على العوض نصار
العوض ديناً في الدية ولان تسليمها يشترطها ما بذمته فلا تدل على الاخول واعلم انما حيث حوز نا
الفسخ بشرطه ان لا تكون المرأة قد تبعت بها من الصدقات فاذ تبعت فببضته انفق عليها
الفسخ بخلاف البايع اذ ابتعت من الفسخ فانه يجوز له الفسخ بالاشترى عن باقيته والفرق ان
الزوج بائنا من بعض المهر قد استقر له بعض البضع فلو جاز المرأة الفسخ لعاد اليها البضع بكما له
لانه لا يمكن فيه الشريك فيودي الى الفسخ فيما استقر بخلاف البايع فانه وان استقر بعضه بقبض
يعين الثمن الا ان الشركة فيه يمكنه فحوز نا الفسخ في البايع خاصة كذا ذكره ابن الصلاح وتوقف

ابن الرضا في المسئلة ذكره في المطلب والله اعلم **ترغ** الصحيح المشهور ان المرأة لا تستقل بالفسخ بل
لابد من الرضا الى الحاكم كما في العنة لانه امر مجتهد فيد قيل لها ان تفسخ بنفسها كالدابة العيب
على الصحيح اذا ثبت عنده الاعصار في الفسخ اذ ان لها ان تفسخ ولو لم ترفع الى القاضي ونسخت نفسها
لعلمها بعجزه لم ينفذ في الظاهر وهل ينفذ باطنا وجها قال الامام الذي يفتنيه كلام الائمة انه لا ينفذ
باطنا واعلم ان القاضي لا يفسخ اياها لانه بعد اسبوعه ثلاثة ايام والله اعلم **ترغ** له ام ولد وعجز عن نفقتها
ممن اي زوجه عجز على نفقتها او تزوجها ان وجد خا طار اغيا وقال غيره لا يجزى بل يخلوها لتكتب
وتنطق على نفسها كذا في ذكره الرافعي وصح النووي في زيادة الروضة الثاني والله اعلم **قال الفصل**
واذا فارق الرجل زوجته وله منها ولد ففي حق حصانته الى سبع سنين ثم يغير بين ابيه فاما الخار
سلم اليه الحصانة فتخرج الحاد في عبارة عن القيام بحفظ من لا ينفذ ولا يستقل بامر وتربته بما يصلحه
ورفايته بما يرضيه وهي نوع ولاية الاسماء بالاثاث التي لا تمن اشفق واهدي الى التزوية واصبر على
القيام بها واشد ملازمة الاطفال وسنة الحصانة على الاب لانها من اسباب الكفاية كالنفقة فاذا فارق
الزوج زوجته فالام اخت حصانته الولد منه ومن غيره من النساء الشرط الثاني وان احتج لتدعيمها
باروي عن عمرو بن سعيد عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاته امرأة قالت يارسول الله
ان ابني هذا كان بطني له رعا وتدي له سوا رجولي له حوا وان اباه طلقني واراد ان يتزوجه فني قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم انت احق به ما لم تنكح به ابراهيم وداود والحاكم وقال صحيح الاسماء ثم الحكم
بالطفل للام دون الاب الا اذا كان صغيرا لا يميز فان بين اخين بين الابوين فيكون عمن من اجناب
منهما وسواي ذلك الابن والبقى واحتج للتمييز باروي عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم خير علكا بين ابيه وامه رواه ابن ماجه والترمذي وقال الحسن وفي الاطوار لابن عساكر
زيادة انه صحيح وفي رواية لابي داود للحاكم فاخذ بيد امه فانطلقت به قال الحاكم صحيح الاسناد
واختلف في سنه التمييز فالذي جزم به هنا في الروضة انه في الغالب ابن سبع او ثمان سنين تقريرا واعلم
ان المراد على التمييز سوا حصل قبل السبع او بعد ها ولا بدع التمييز ان يكون عادرا باسباب الاختيار
والا اخذ الى حصول ذلك لان التمييز لا ينفذ اليه لانه اعرف بخطه لانه قد يعرف من امرها ما يدعو
الى اختياره وللناس عار في ضبط التمييز واخبرنا بكران يصور الطفل بحيث ياكل وحده ويشرب
وحده ويستحي وحده والله اعلم واعلم ان حكم الام مع الاب والجد حكم الام واذا فارق الابن
لحصانته قدست الام ثم اسماها تقدم القرني فالقوي ثم الام ثم اسماها ثم الجدة ثم اسماها والجد
لام الاب ثم الاخت للابوين ثم للاخت ثم الام ثم الخالة ثم العمة هذا هو الظاهر هذا اذا لم يمت
الا نكاح فان اجتمع مع النساء رجال قدست الام ثم اسماها ثم الاب ثم اسماها ثم الجدة ثم اسماها

ثم الاخوات

ثم الاخوات ثم الخالة ثم العمة على النص واما الاخوة وبنوهم والاعمام وبنوهم فانهم كالأب والجد في
الحصانة يقدم الاقرب منهم فالاقرب على ترتيب الميراث على النص واعلم ان بنات الاخوات يقدمن على
بنات الاخوة كما تقدم الاخوات على الاخ والاصح ثبوت الحصانة للأنثى التي ليست محرم كبنات الخالة والعمة
وبنات الخال والعمة فان كان الولد ذكر استمرت حصانته حتى يبلغ حدا شتوي مثله وتقدم
بنات الخالات على بنات الاخوال وبنات العمات على بنات الاعمام وتقدم بنات الخولة على بنات العمومة
والله اعلم **قال** وشرايط الحصانة سبعة العقل والحرية والدين والعفة والامانة والمهرين زوج والامانة
فان احتل شرط سقطت قد علمت ان الحصانة ولاية وسلطنة وان الام او الحريم من الاب وغيره لو تزوج
شقتها فادارت في الحصانة فلا بد لاسحقاقها من شرط الاول كونها عاقلة فلا حصانة لحيونة
سوا كان حوزها مطلقا او مستقلا نعم ان كان نكح ولادته كجوز في سبي فلا يبطل النكاح به كمن
يطر او يزدول ورجعه سقط بالحزن انه لا ياتي منها مع الحزن خط الولد وصاته بل في نفسها
فحتاج الي من يحكم بكنهها فكيف تكون كافلة لغيرها والله اعلم الثاني الحرية فلا حصانة لرتيقه
وان اذن السيد ووجه المنع ان شفقتها للسيد وهي مشغولة عن الحصانة به والان الحصانة نوع ولاية
والرتيق للولاية له ثم ان كان الولد حرا فلا حصانة بعد الام للاب وغيره وان كان رقيقا فحضانته
على السيد وهل له تزوجه من الاب وتسليمه الي غيره وجهان بناء على القولين في جواز التفريق وهل لها
حق الحصانة في ولدها من السيد وجهان الصحيح لا حصانة لقصصها ولو كان الولد نصف حرا ونصفه
رقيق فنصف حصانته لسيدة ونصفها لمن يلي حصانته من اثاره الاحرار والله اعلم الثالث كونها
سليمة ان كان الطفل سليما باسلام ابيه فلا حصانة لكافرة على سلم لانه لا حظ له في توبتها
لانها تنقشه وينشأ على ما لا ينفذ منها ولا ولاية ولا ولاية لكافرة على سلم وقيل تحصنه الام الزمية
حتى يموت الصحيح الاول كما ذكرنا والطفل الكافر والمجنون الكافر ثبت لغيره المسلم حصانته
وكفالة على الصحيح لانه يمينه مصلحة له والله اعلم الرابع والخامس العفة والامانة فلا حصانة لغاسية
لانها ولاية ولا يمان تكون في حوطه وينشأ على طريقتها واعلم انه لا يشرط تحقق العدالة البالبة
بل يكفي العدالة الظاهرة كشهود النكاح قاله الماوردي قال ولو ادعى احد الابوين منقلا الاخر ليكفل
لم يقبل قوله وليس له احلافه بل هو على طاهر العدا لانه حتى يفيح دعوى المنق عليه ينفذ كذا ذكره ابن
الرزقم وفي تكملة الزود لا بد من ثبوت اهلية الام عن القاضي اذا نازعها الاب او غيره من
المحققين والله اعلم السادس كونها فارغة خلية عن النكاح لقوله عليه الصلاة والسلام انت
احق به ما لم تنكح ولا يفسخ له بالزوج فيتنصير الولد ولا اثر لصني الزوج بذلك كالأثر
لرعي السيد بخصانته الله ولورعي الاب معه فهل يسقط حق العدة فتدبر حوا ينصير الولد

مع الخلود والغضب والتعدي والعذاب الموصوف بالاعظمة عافانا الله من ذلك ويصحح مسلم لا يسل
تتل امر مسلم الا بعد ما تالك كغيره ايمان وزنا بعد احصان وتتل نفس بغير حق وفي الخبر يقتل تومن
اعظم عند الله من زوال الدنيا وراه التريزكي والنسائي واسنادهما صحيح ورواه غير واحد بالفاظ مختلفة
وقال عليه الصلاة والسلام من اعان علي قتل مسلم ولو بشرط كلفه لقي الله وهو مكتوب بين عينيه اسير من
رحمة الله تعالى والله اعلم هذا كله في العمد وقد ذكره الشيخ بقوله ان العمد الصرية وهو قصد الفعل
الى شخص والها في صريه عايد اليه وقوله باقتل ما يعني شي وهو اعلم من الله وغيرها كالسب كما هو
وقوله غالباً احترقه عما لا يقتل غالباً سيما ان شاء الله تعالى وقوله يتقصد قتله هذه الزيادة هي
طريقة صغيفة شرطها بعض الاصحاب والصحيح ان قصد القتل غير شرط لوجوب القصاص بل الحد
المعتق قد الفعل والشخص باقتل غالباً والله اعلم **قال** فان عني عنه وجبت دية مغلطة حالة في مال
القاتل مستحق التود وهو القصاص بالمجانين ان يقتصر ويمن ان يغفر لقوله صلى الله عليه وسلم ثم انتم معشر
خداة قد تبلم هذا القيل من هذا وان الله عاقله من قتل بعدة قتيلاً فاهله بين خيرين ان احبوا
قتلوا وان احبوا اخذوا الدية حوجه ابو داود والترمذي وقوله من قتل قتيلاً الى حوزة حوزة الجاري
وجه الدلالة انه عليه الصلاة والسلام حذر الورثة بين الدية والقتل فان اقتصر المستحق فلا كلام وان عني
علي الدية وجبت فوجب بقتل الحر المسلم مائة من الابل ثم ان كان القتل عداً فاعلقت من ثلاثة اوجه
احدها انها تجب على الجاني ولا تحملها العاقلة والثاني انها تيب حالة بلاناجيل الثالث انها تغلظ
بالسن والتأليب فوجب ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون خلفه وخلفه الجاني وسوا كان
العمد موجبا للقصاص ففي علي الدية كما ذكره الشيخ ام لم يوجب العمد القود فقتل الدود له
واحتج لما ذكرنا بقوله عليه الصلاة والسلام من قتل عمو منعوا دمه الى اوليا القتول فان شاءوا قتلوا
وان شاءوا اخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون خلفه وبالصالحوا عليه فهو لهم وذلك
لتشديد القتل وراه الترمذي وقال حسن عزيز بالله اعلم **قال** والخطا المحض هو ان يرمي الي
شي ينصيب رجلاً فيقتله ولا ترد عليه بل تجب دية مخففة على العاقلة مرجلة ثلاث سنين قد
علمت ان الجنايه على ثلاث اصناف بقصد الكلام على العمل والكلام الان على الخطا وله قسمان
احدهما ما ذكره الشيخ ان يرمي الي شي سوا كان صيداً او رجلاً او غيرها فينصب رجلاً وهذا
ما ذكره القاضي ابو الطيب والقاضي حين والذبي تاله غيرهما ان الخطا هو ان يقتصد به الفعل
كمن زلق وترفع على غيره فمات او قتل الملاك من يد المقتصد في الخطا لا تصح فيه لقوله
تعالى ومن قتل مومنًا خطا فحقير رقيق مومن من دية مسلم الى اهله ورحب الله تعالى الدية
ولم يعرض للقصاص وفي الخبر انه عليه الصلاة والسلام كتب الى النبي ان في النفس مائة من الابل

ثم الدية

ثم الدية في الخطا تخفف من ثلاثة اوجه احدها باعتبار الخمس فوجب عشرون بنت مخاض وعشرون
بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة قال الرازي واحتج الاصحاب بما روي
عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في دية الخطا مائة من الابل ونصلها
على ما ذكرنا وقوله ونصلها اي ابن مسعود ولهذا روي بعضهم ان ابن مسعود دفعه الى النبي صلى الله
عليه وسلم واعلم ان جمهور الصحابة على تخيسها قال سليمان ابن يسار كما لو اتوا بدين دية الخطا مائة من
الابل وذكرنا ذكرناه وسليمان تابعي مدلي على انه اجاع من الصحابة لحو الوجه الثاني كونها على
العاقلة فاذا جني الحر على نفس خرا خطا او عمد خطا وجبت الدية على عاقلة الجاني والاصل في ذلك
ان امرأتين من هذيل اتقتلتا ثم مات احدهما فحجروا ويروي عنده قسطاط فقتلها فقتلتها واستطعت
حينئذ تقتني رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية على عاقلة الثالثة وفي الخبرين بغرة عبد الله وهذه
سورة شبه العمد واذا جني الخجل في شبه العمد في بدل الخطا اولى قال العلماء وتعرف عن الجاني
خارج عن الاقضية الظاهرة الا ان القبائل في الجاهلية كانوا يتوبون بنصرة من جني منهم ويمنعون
اوليا القتل من ان يذكر كوابرهم ويأخذ من الجاني حقه فجعل الشارع صلى الله عليه وسلم بدل تلك الضر
بدل المال وخصص العاقلة بهما لان الخطا شبه العمد ما يكثر فحسنت اعانة القاتل لئلا يفتقر السبب
الذي هو بعد ورينه بخلاف العمد اذ لا عذر له فلا يليق به الرقيق واحلت على العاقلة لئلا يشق عليه
الا داو دع الامام الاجاع على تحمل العاقلة دية شبه العمد والمذهب الاول لورد النص فيه والله اعلم
الوجه الثالث كون الدية في ثلاث سنين روي ذلك عن عمرو بن علي وابي عباس كذا ولم يذكر
عليه نكان اجاعاً ولا يقولون ذلك الا توثيقاً فان قلت قال ابن المنذر وما ذكره الثاني لا يعلم له
اصلاً من كتاب ولا سنة وقال الامام احمد لا يسئل عن ذلك الا اعرف فيه شيئاً فالجواب ان من عرف
حجة علي لا يعرف ركني بقوله الثاني بذلك وهو اعلم القوم بالخبر والتاريخ بطل ذلك والله
اعلم **قال** وعند الخطا ان يقصد صرية بالقتل عايد اليه موت فلا ترد عليه بل تجب دية مغلطة على
العاقلة مرجلة تدبر ذكر العمد والخطا وبني شبه العمد وهو ان يقصد الفعل والشخص معاً
بالا يقتل غالباً كما اذا صر به سوط او عصي خفيفة او دابة صغيرة او غيرها من الضروب ولم يستد
الام بل لم يكن وقت حراً او برداً يدبر او لم يكن الضروب صغيراً او صغيراً فهو شبه عمد
ان كان شي من ذلك وجب القصاص لانه قصد الفعل والشخص باقتل غالباً ولو صر به الجرم
صرية وعدا صرية وهذا من الضروب حتى مات توجهاً لان الغالب السلامة عند تصرف
الضرب قال السعدي لو صر به صرية وقصده ان لا يرمي عليها فقتله فقتله فقتله فقتله فقتله
تصريحه نال الله حتى قتله فلا تقصاص لعدم الموات قال الرازي وينبغي ان لا ينظر الى صورة الموات

والله الى تدروا القوت بل يعتبروا الضربة السابقة والله لا الم الفاصلة بها ان يتفق ثم صر به اخري
فهو كما لو ادى ولو طبق كنه ولكم فهو كالضرب بالعصا الخفيفة فيفصل بقول الشيخ فلا تد عليه
بل يجب ديه دليله حديث الرايين من هذيل وقوله مخلطة يعني من وجهه وقوله على العائلة موحلة يعني
مخففة من وجهين لان جنابة الخطا مخففة من ثلاثة وجوه كونه على العائلة موحلة ومخففة وجنابة
العد مخلطة من ثلاثة اوجه كونها على الماني حالة مثله وجنابة شبه العدم تبع الى العدم من وجه
كونها فيه تصد الفعل والشخص وتبع الى الخطا يكون الالة لا تقتل غالبا فلها اخفقت بكونها
على العائلة وبالاجل وغلطت بكونها مثله والله اعلم **قال** وشرايط وجوب القصاص اربعة ان يكون
القاتل بالقاء قاتلا وان لا يكون المقتول انصر من القاتل كغيره وادى لما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى الجنابة
ونوعها باعتبار ما يجب فيها القصاص بالاجب شرع الان في ذكر من يجب عليه القصاص من لا يجب
ولا شك ان القصاص هو المماثلة كما قاله الا زهري وهو ما حوز من اقتصاص الشر وهو يتبعه لانه
يتبع الجنابة فيما اخذ مثلها والمثلية تعني الجنابة كذلك تعني المساواة بين القاتل والقاتل وليس
المساواة في كل خصلة لان بعض الخصال يعتبرها الشارع قطعاً كظن الخلقة مع كبري الصلابة
وتحوز ذلك كالقوة والصغى وغيرها ودار ذلك على صفات تذكر في فصل القاتل على المقتول كخلة
منها فلا تدونها الا سلام والحرية والولادة فلا يقتل مسلم بكافر ولا حر بعبده ولا د بولده ولما دعو
الى ذلك ويشترط مع ذلك كون القاتل مكلفا فلا يجب القصاص على صبي ولا مجنون لان العلم سرفوع
عنهما كما هو في الغير فلا يجب عليهما كما لا قصاص على النائم فيما اذا اقلب ولا على البهيمة لعدم التكلف
ولان القصاص عقوبة فلا يجب عليهما كالحديث من زال عقله محرم كالسكران ومن فقد شرب
دواء سبيل للعقل فلا يجب عليه القصاص قتل كالمقتول والمذهب القتل بوجوب القصاص لعدة
دواعي تركه بذلك فان من رام قتل شخص لا يجوز ان يقتل حتى لا يقتل منه فيودي ذلك الى مفك
الدواء والله اعلم **قوله** القاتل كمن يرمي القاتل بدمه يوم القتل صغيرا صدق بيئته بشرط اسكان ما يدعيه
ولو قال انا الله صغيرا صدق بلا يمين على الاصح ولو قال كنت محبوا عند القتل وعهد له حين
صدق على الاصح وقيل صدق الوارث لان الاصل السلامة والله اعلم ويشترط ان لا يكون القاتل
انصر من القاتل بصفة الكفر فلا يقتل كافر بغير ما كان المقتول او ميتا او عامدا لقوله عليه
الصلوة والسلام لا يقتل مسلم بكافر رواه البخاري والله اعلم ويشترط في وجوب القصاص ايضا
ان لا يكون المقتول انصر من القاتل بصفة الذنوب فلا يقتل حر بعبده فنانا كان او مبررا او مكاتباً
او ام ولد لقوله تعالى للحر بالحر والعبد بالعبد وظاهره عدم قتل حر بعبده وعن علي بن الحسن ان لا يقتل

ولا يرد على القاتل بدمه يوم القتل صغيرا صدق بيئته بشرط اسكان ما يدعيه ولو قال انا الله صغيرا صدق بلا يمين على الاصح ولو قال كنت محبوا عند القتل وعهد له حين صدق على الاصح وقيل صدق الوارث لان الاصل السلامة والله اعلم ويشترط ان لا يكون القاتل انصر من القاتل بصفة الكفر فلا يقتل كافر بغير ما كان المقتول او ميتا او عامدا لقوله عليه الصلوة والسلام لا يقتل مسلم بكافر رواه البخاري والله اعلم ويشترط في وجوب القصاص ايضا ان لا يكون المقتول انصر من القاتل بصفة الذنوب فلا يقتل حر بعبده فنانا كان او مبررا او مكاتباً او ام ولد لقوله تعالى للحر بالحر والعبد بالعبد وظاهره عدم قتل حر بعبده وعن علي بن الحسن ان لا يقتل

خروج

حر بعبده والله لا يقطع طريقه بطريقه ثانيا ان لا يقتل به والله اعلم **قوله** قتل الحر الم شخصاً
لا يعلم انه مسلم او كافرا اوله يعلم انه حر او عبد فلا قصاص للشبهة ذكره الروايات في الحر والاعلم
ويشترط في وجوب القصاص ان لا يكون القاتل انا او حوا او ان علا وان نزل المقتول لغيره عروسي
الله عنه في قصة وتعت لولا ان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقاد الله بدين ابنه
لقتلك هلم ديتك فاته بها قد مضى الى رثته وراه البيهقي قال اسنده صحيح وقال الحاكم صحيح
الاسناد ولان الولد سبب في وجوده فلا يخفى ان يكون الولد سبباً في اعدامه وقيل يقتل من
الا حداث واللبان والله الصحيح الاول والله اعلم **قوله** لو حكم قاض بقتل والد قال ابن حنبل
حكمه والله اعلم **قوله** قتل مسلم مرتداً فلا قصاص ولو قتل زانياً محصناً فلا صح المقتصر
وبه قطع المرافعة ان لا قصاص وظاهر كلام الرازي انه لا فرق في عدم وجوب القصاص والقتل بين ان
ثبت زناه بالبينة او بالقرار وقد ذكره كذلك في حد الزنا وفي الاطعمة وتبعه الزوي على ذلك
لكنه صح في تصحيح التتبع وجوب القصاص اذا ثبت بالقرار وتجري للثلاث فيها لو قتل حارياً
هل فيه قصاص ام لا والله اعلم **قال** وقيل للجماعة بالواحد اذا اشترك جماعة في قتل واحد
تتوا به بشرط ان يكون فعل كل واحد ولو اتفق لقتل لعموم قوله تعالى من قتل مظلوماً فقد جعلنا
لولىه سلطاناً يعني بالقصاص وقيل عروسي الله عنه سبعة اوجه من اهل صفا الذين باحد
وقال ابن عباس رضي الله عنهما اذا قتل جماعة واحداً متلوا به ولو كانا اباه ولم يكر علم احد
فكان ذلك اجازاً وايضا فالقسي لا يحصل الا بقتل الكل وكذا الزجر واذا ازال الامر الى المال
فهل يلزمهم على عدد الضحايا ام بالسوية الواح الثاني الجراحة الواحدة تد يكون بكأيه
للا يكون للجراحات ثم كيف الاستحقاق قال الجمهور يستحق زوج كل واحد اذا الروح له
تجوي ولو استحق بعضهم لم يقتل وقال الحلبي اذا كانوا عشرة مثلاً لم يستحق الا عشرة روح
كل واحد بوليله لو ازال الاسراب الدية لم يلزمه الا عشرة غير انه لا يمكن استيفاء العشر
الا بالكل فاستوفى لتعذره وصار هذا بمثابة ما اذا دخل الغاصب المصوب في مكان
صنع واحتج في رده الى تلح الباب وهذا الجواب ورد الامام ذلك بانه لو قطع يد غيره
فصنع السعد لا يجزي القصاص منه خوفاً من استيفاء الدية وعلى الجنابة تجزيه
ويقتل سبعة اعشار الدم بلا استحقاق لا يستيفاء عشرة واحد واعتبار القصاص الدية موزع
الارب ان الرجل يقتل المرأة واذا ازال الاسراب المال لم يلزمه الا نصف دية نفسه ولو ضرب
سعداً واحد سوطاً رخص خفيفة مات ففي وجوب القصاص عليه اوجه اعمها ان الشا و
قطع العوي وشجته القاصي حين ان صدر ذلك عن نواط منهم لوسم القصاص بالاملا

ولا يرد على القاتل بدمه يوم القتل صغيرا صدق بيئته بشرط اسكان ما يدعيه ولو قال انا الله صغيرا صدق بلا يمين على الاصح ولو قال كنت محبوا عند القتل وعهد له حين صدق على الاصح وقيل صدق الوارث لان الاصل السلامة والله اعلم ويشترط ان لا يكون القاتل انصر من القاتل بصفة الكفر فلا يقتل كافر بغير ما كان المقتول او ميتا او عامدا لقوله عليه الصلوة والسلام لا يقتل مسلم بكافر رواه البخاري والله اعلم ويشترط في وجوب القصاص ايضا ان لا يكون المقتول انصر من القاتل بصفة الذنوب فلا يقتل حر بعبده فنانا كان او مبررا او مكاتباً او ام ولد لقوله تعالى للحر بالحر والعبد بالعبد وظاهره عدم قتل حر بعبده وعن علي بن الحسن ان لا يقتل

والله اعلم **قال** وكل مضمين جري القصر بينهما في النفس تجري بينهما في الطول وشرائط
وجوب القصاص في الطول بعد الشوايط المذكورة اثنان الا شراك في الله سم الخاص البني باليهي
والسري باليسري وان لا يكون باحد الطرفين شلل تدعت ان القصاص هو المائلة وكما تقتضيه في
النفس عدل ذلك فقبلي في الطول لان الاعتدال يقابل بثلثه من لا يقبل شخص لا يقطع طرفه بطرفه
لان المائلة الموعية شرعاً واذ اتقرر هذا انما يقابل طرف غير جنبه كاليد بالرجل ونحوه كما
لا يقابل العضو غير جنبه كذلك لا يقابل عند اختلافان المحل فلا يقطع اليه باليسري وبالعكس
وكذلك بقية الاعضاء فلا يرخض العين اليه باليسري وبالعكس والسلي بالعيا من الشفتين وبالعكس
كما لا يرخض خصرها باهام ولا اذنه باخوي لا اختلافان محلها ومنافعها كما لا يرخض ان يعض وكما
يؤثر اختلافان المحل في منع القصاص لعدم المائلة كذلك يؤثر اختلافان المحل في منع القصاص لعدم
المائلة كذلك يؤثر تفاوت الصفات المعيرة فلا يرخض البدن الصحيح بالشلل وان رضي لان الشلل
سلوبة المنفعة فلا تؤخذ بها كاملة كما لا تؤخذ العين البصيرة بالعيا بخلاف الاذن السلي حيث
يؤخذ بها الصحيحة على الراجح لان منفعتها من جمع الصوت ودفع الهول باقية وان الشلل موت كما
نص عليه انما لا يتصل من حي بخير رتبة ميت كما لا يقطع الصحيحة بالشلل وكذلك لا يقطع
الصحيح يديها شللاً نعم له لفظ الاصابع الصحيحة واخذ الارض عن الشلل وهل تحب حكومتها
جميع الكن او حكومتها ما قبل الاصابع الصحيحة التي انتصر منها وتسقط حكومة الشلل الذي في
حكومتها رجلاً من حزم العراقيين بالثاني صحح ابن الرفعة في الكفاية الاول به حزم الثامن حين
واعلم انه اذا تعدد الجنس والمحل والمنفعة فلا اعتبار بالتفاوت في الصغير والكبير والطول
والقصر والقوة والضعف والصحة والخلابة كما لا يقبض بمائلة النفس في هذه الامور ولهذا
انقطع يد الصانع بالاحزق كما يقتل العالم بالمجاهل والله اعلم **قال** وكل عوارض من فصل فنيته
القصاص ولا تقصاص في الجراح التي بالوضعة لا شك في جريان القصاص في الجراحات في الجملة قال الله
تعالى والجروح قصاص ثم الجراحات تارة تفصل بعضها باينة وتارة لا تفصل ان حصل بعضها باينة وتارة تكون
الا باينة من فصل وتارة لا تكون ان لم تكن من فصل فلا تقصاص لعدم الدوث بالمائلة كما لو قطع
يد من نصف الكن فلا تقصاص في الكن وله التقاط الاصابع وله حكومة نه والكن على الاصابع
ولو قطع من نصف الساعد قطع من الكوع واخذ حكومة نصف الساعد ولو قطع له يده الكف
وحكومة نصف الساعد وكذا القصاص في كسر العظام لعدم الوثوق بالمائلة وان كانت الا
من فصل وجب القصاص بشرط امكان المائلة وان استيفاء الزيادة يحصل وان يكون
للخروج وتوضع الحديد عليه ثم اتصال العضو بالعضو قد يكون بجارية محضة وقد يكون مع

دخل علم بن عظم كالموقف والركبة من المفاصل الأنامل والكوع والركبة وبفضل القدم
 فإذا وقعت الحياطة على بعضها اقتصر من الجاني لا مكان المائلة بل لا يذو ومن المفاصل أصل
 الخنجر والمنكب فإن أكن القصاص بلا اجانة اقتصر والانلاساو كان الجاني لا مكان للمائلة
 بالزيادة أحيان الملا لأن الجواني لا تضيق ولهذا لا يجري فيها القصاص وفي وجهه شاذ أن
 القصاص يجري إذا كان الجاني أحيان وقال أهل الحنزة يمكن أن يقطع ريجان مثل ذلك الجانية
 وإن كانت للجوازة لا إبانة معها فلا تقاص في شيء ما قطع أو أبا على الرأخ إلا في الموصحة سوا كانت
 في الرأس أو الصدر أو غيرهما كالساعد والأنامل وسبب ذلك لأنها أوضحت العظم ورحب القصاص
 فيها لا مكان للمائلة بالمساحة فيذرع موصحة الشجرج خشبة أو حيط وتحت ذلك الموضع من
 رأس الشاح إن كان عليه شعر ويحيط عليه سواد أو حمرة ويضبط الشاح حتى يضطرب ويوضح تحديد
 حادة كالموسى ولا يوضح بالسيف وإن كان أوضح به لأنه لا تؤمن معه الزيادة وكذا الواحدة نجح
 أو دوس أو عصي لا يقص منه بالحديدة كذا ذكره الثعالبي وغيره وتزد منه الرمياني ثم يغفل
 ما هو أسهل عليه من الشق دفعة واحدة أو شيئا فشيئا ولا عمرة بتقارن الجلد في العظم والحم
 للجاني والمجني عليه كالأغرة بالصناعة والحفاطة في تقاص النفس والطرف والله أعلم وقوله ولا تقطع
 إلا في الموصحة هذا استثنان الشجاج للثنية وهي تسعة عشر الموصحة صومنها الحارصة وهي التي تنشق
 للجلد قليلا نحو الخدش ومنها حكومة ولا يبلغ بها أرش الموصحة الثابتة الرابعة وهي التي تدعى
 موضعها من الشق والخدش ولا يقطر منها دم كذا نص عليه الشافعي وأهل اللغة قال أهل اللغة
 فإن سال منها دم ففي الدفعة العين المملة ومنها حكومة أيضا الثالثة الباصقة وهي التي تقطع
 اللحم بعد الجلد ومنها حكومة أيضا الرابعة المتلاحمة وهي التي تعوص في اللحم ولا تبلغ للجلد بين اللحم
 والعظم ومنها حكومة أيضا الخامسة السمحاق وهي التي تبلغ تلك الجلدة وتسمى تلك الجلدة السمحاق
 ومنها حكومة أيضا كالتى تبلى إلى أدسة الهاشمية وهي التي تكسر العظم ومنها خمس من الأبل فإن
 أوضع مع الهشيم رجب غشرا لجة المقلة وهي التي تنقل العظم من موضع إلى موضع ومنها مع الهشيم
 والأصباح خمس عشرة الثامنة المومدة وهي التي تبلغ إلى الرأس وهي خريطة الذراع المخططة به وفيها ثلث
 التاسعة الداعية وهي التي تنشق للبريطة وتصل إلى الذراع ومنها ثلث الدية العاشرة الموصحة
 وتصل إلى بعد السمحاق وهي الجلدة لأن الموصحة تنزلها فتظهر العظم موصحة ومنها خمس من الأبل عند دم
 وهو أس وتذكر الشيخ ما يجب فيها من الدية وفي الجانية ثلث الدية وهي الجانية التي
 تصل إلى جون والله أعلم **قال فصل** والدية على سبب من تخلطه وخففة فالتخلط من الأبل
 ثلاثون حقة وثلاثون حذعه وأربعون خلقة الدية في المال الواجب بالجناية على العريس أو كانت في

منها
نور من نور حكومتكم
التي هي
من نور حكومتكم
التي هي
من نور حكومتكم
التي هي

الحبيب

من يقول ان عمله القلب وهو الصبح او الدماغ او مشترك بينهما ولا يتعد راسه ولا يذهب قليل
الحناية ولا يذهب بكثيرها واعلم ان الباد بالاعتل الرحب الدية العقل العزوي يتعلق به التكليف
فاما المكتوب الذي حسن التصرف فيه حكومته والله اعلم وقول الشيخ يجب في الذكر والاشي
يعني الدية اي في كل منها وكان من حق الشيخ ان يقول ان يقيم هاذين لانها من قبيل الاجرام لان قبيل النافع
والاصلي وجوب الدية فيها حديث عرو بن خزم ولان الذكر فيه منفعة التماسل وهي من اعظم المنافع
فأشبهه الله في ذلك ذكره الشيخ والصغير والعين وغيرهم لان العنة عيب في غير الذكر وفي
الحسنة الدية لان ما عداها من الذكر كالنافع لها كالكن مع الاصابع وان قطع بعض الحسنة وجب
تقسيمه في الراجح ولو جني على ذكره فمثل وجبت الدية كشمل اليد واما الاثنين فوجوب الدية بينهما
مع ذكرهما في الخبر فلا بأس من تمام الخلقة وحصل التماسل ولا فرق في ذلك بين العيني والمجرب والطفل
والشيخ والاشي هما البهتان فتدعيان بعض الروايات وفي البيهقي وفي لحوها نص الدية لا تقتضي
التوزيع كالدين ولو قطعها مذهب ما روى ديان والله اعلم **قال** وفي الموصلة والسن من الابل
لأنه الوارد في حديث عرو بن خزم فلو اخرج موضعين فأكثر عدد الارش واما الاسنان فمن الواحدة
خمس من الابل فلو قطع جميع الاسنان ايا في دية بضربة او اسفاه شيئا مستقطت اسنانه او والي بني النعم
نحيث لا يتخلل احوال فلو قطع دية نفس لأن الاسنان خمس دية وعدد فاشبهه الاصابع ام يجب في كل
سن خمس كما اطلقه الشيخ وبه قطع جماعة لعدم قوله عليه الصلاة والسلام وفي كل سن خمس ولا يفتري
غالباً على يد الدية بخلاف الاصابع فلي الذي يجب مائة وستون بغير اذا كانت كمثل الاسنان
وهي اثنان وثلاثون سنّاً اربع سنّاً اربع ربايعات واربعة ايات واربعة صواحك واثنا عشر سنّاً
واربعة بواحد وهي اخوها فلو زادت على ذلك فمثل يجب لكل سن من الزوايد خمس من الابل للظاهر
الخبر وحكومتها كالاصابع الزائدة بين وجهان والله اعلم **قال** وفي كل عضو لا منفعة فيه حكومة
اقول يكذا في كسر العظام بالجميع الحنات التي لا تقدر فيها لان الشرع لم ينص عليها ولم يفتد في
شبهها الى المنصوص فوجب فيها حكومة وكذا يجب للحكومة في تقويع الرقبة والوجه ومستويده
وتصغيره وما اشبه ذلك ثم للحكومة ان تقوم المجني عليه بتقدير ان عيبه بعد الا نزال او يخذل
بنسبة النفس من الدية وهي الابل على الاصح وقيل فقد البلد كذا ذكره الرازي عند انصار الراي
فأعرفه ثلثه يساوي المجني عليه مائة صاع من الدية والاشي مال يجب عشرة دية على
يشترط ان ينقص عن دية العضو المجني عليه ان كان له ارش من دية ان ينقص نقص الخارج ما يراه
واقطع ما كان جعله ثمن الارض او الله اعلم **قال** ودية العبد بتمتة عدا كان امانة او اقل
شخص من يجب عليه الضمان عدا امانة او بتمتة بالغة لانها مال فاشبهها سائر المال

المقترنة

قال ودية الجنين المملوك عشرة قيمة انه اقول ذكرنا ان اوائلي له جنفا دية
فيضمن بغير ما يضمن به الام كالحرة وفي الوقت الذي يعتبر فيه قيمتها وجهان احدهما حالة الضرب لان
الضرب سبب الاسقاط وهذا هو الصحيح في الحر والمملوك والشرح الصغير ونص عليه الشافعي وذكره
الشيخ في التبيين وانه النودي عليه في التصحيح وقيل يعتبر القيمة اكثر ما كانت من وقت الضرب
الى الاسقاط وهذا صحيح النودي في اصل الروضة ونص عليه الشافعي رضي الله عنه وكان لا يجل
بين الصحيحين بخاتمة وتقول تصحيح المملوك جراً على الغالب لان قيمة الام وقت الحناية في الغالب اكثر
قيمة ما بعدها لان وقت الحناية وقت سلامه ولا شك ان وقت السلامة تكون القيمة فيه اكثر من غيره
والله اعلم وقول الشيخ ودية الجنين المملوك احرز به عن الجنين الحر فدية الجنين الحر السلم او الفصل
مجا بالحناية عمرة عبداً او امة بنت في قضائه صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان ويشترط بلوغها نصف عشر
دية الاب او عشرة دية الام وهي قيمة خمس من الابل لان عمر رضي الله عنه قوم العوة حين دنيا واوذي
علي وزيد رضي الله عنهما ولا يخالف لهم ولا يفتي بغيره قد رت كسائر الديات وقد رت بابل ارش ورد في الشرع
وهو الموصلة ولا ترد الا اتملة فان فيها ثلاثة وثلاث فان ديتها سعد رخصة باختياره والله اعلم **قال** صاحب
علي صبي غير مملوك على طرف سلع او بقر او بغيره فادى سقط ويات منه وجبت الدية قطعاً ولا تصاب على
الراجح ولو كان على وجه الارض ويات من الصبي فالا ضمان على الراجح لان الموت به في غاية البعد
والجنون والمعتوه الذي يعتبر به السواس والتام والمراة الضعيفة كالصبي الذي لا يميز وشهر السلاح
والتهديد الشديد كالصبيح ولو صاح على بالغ وحوزه فلا ضمان على الراجح والمراقق كالبائع وان
صاح على صغير فزال عقله وجب الضمان والله اعلم **قال** اتفق شخص اسناناً بسيف فمروا بالتي منه
من الخنزير في يهر او من شاق عال او في يهر فملك فلا ضمان لان الهارب هو الذي ياتر اهلاك نفسه
تصد او المباشرة مقدمه على السب فلو لم يعلم بالمهلك فوقع بلاك تصد بان كان اعرج في ظلمة او بالليل
وجب على الطالب الضمان ولو الخسف به سقط في هويته وجب الضمان على الراجح ونص عليه الشافعي والرواية
ولو كان المطلوب صبيّاً او محبواً فاذا اتى نفسه في البير وحوزه فهل تصف الطالب بيبني على ان عدها
خطا او عدوان فلما ان عدها عدونها كالبالغ وان ثلثا خطا وجب الضمان والله اعلم **قال** صاحب
الي سباح ليعلم السباحة تعرف وجبت فيه دية شبه العبد على الصحيح كالروض العظم الصبي الناري
فملك ولو خشي الحرام فاطخطا فاصاب الحسنة وجب الضمان وتولى العاتلة لانه قطع ما لم يزدن له
والله اعلم **قال** كناية رتشر البطيخ وحزوها اذ اطرحا في حرات فملك بها انسان او تلق
بها مال فلا ضمان وان طرحها في الطريق فحصل تلق وجب الضمان على الصحيح وبه قطع الجمهور
وقيل لا ضمان العادة وقيل ان الناهي من الطريق ضمن وان القاه في سقطين لا ينسب اليه

المارة فاما الصانع فبالصحيح شرط الصانع ان يكون الذي يكثر بها جاعلا اما اذا مشى عليها فعدوا
فلا صانع كما لو نزل في البئر العدوان متعلق ولو شق الماني الطريق فزلق به انسان او بهيمة فظن ان رش
الحلقة عاتق كدفع الغبار عن المارة فلا صانع وان كان لمصلحة نفسه وجب الصانع قال الراعي بينه
الوجه المذكور في طرح القشور والوجار والقدح المقادير الرش قال المتولي وجب الصانع تطعنا
كما لو بل الطين في الطريق فانه يضمن باقتلاف به ولو بني على باب داره دكة فتلق بها انسان او دابة
وجب الصانع وكذا الطوان اذا وضع متاعه في الطريق فتلق به شيء لزمه الصانع بخلاف ما لو وضع
على طرف حائوة والله اعلم **قال فصل** واذا اقرن بدعي القتل لو يقع به صدق في
النفس حلق المدعي حنين يمين واستحق الدية وان لم يكن هناك لوث فالبين على المدعي عليه هذا الفصل
الفساد في الامان في الاما وصورته ان يوجد قتل بوضع لا يعرف من قتله ولا يثبت بدعي عليه قتله
على شخص معين او جماعة معينين وتوجد قرينة تستدل بصدقه ويقال له اللوث فيلحق على ما يدعيه
حينئذ يثبت ولا يشترط والله تعالى اعلم في الرابع فاذ اختلف وجبت الدية في العهد على القسم عليه وفي الخطا
رشيته العهد على العاقلة والوث طرق منها ان يوجد قتل في قبيلة او حصن او قرية صغيرة او
حلبة مفصلة من الكبيرة وبين اهلها عداوة ظاهرة فهذا لوث في حقهم ومنها ان
يتفرق جماعة عن قبيل في دار دخلوا عليها وهو ضيق والحاجة او في مسجد او سبستان او طريق او حرا
يقولون وكذا لو راح قوم على بلد مضيق ثم تفرقوا عن قبل لا يشترط في هذا ان يكون بينه وبينهم
عداوة ومنها لو شهد عدلان زيدا قتل فلان لوث على المذهب سواء تقدمت شهادته على الدعوى
او تأخرت ولو شهد عبيد ونسوة فان جا واستقرت وكذا الوجار دفعة على الراجح ولو شهد
عبيدين لا تقبل رايته كصبيان ومنسقة وذميين فالصحيح لوث وسواء قال البعوي لودع
في السنة الخاص والعام ان زيدا قتل فلان لوث في حقه وسواء في القسامة ادعى سلم على صان
او عكسه والاصل في القسامة ما روي سهل بن ابي خثيرة قال انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة
ابن مسعود الي خبيز رعي يومئذ صلح فتفرقا فاتي محيصة الي عبد الله بن سهل وهو مشغول في
دسه فبلاذنه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهل وحوبيصة وحيصة ابنا مسعود
الي النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن في تكلم فقال خيركم وهو احدث القوم منك فتكلم
فقال الخلفون وتنفقوا ثم قال انكم تقولوا اني خلق ولم تشهدوا لم قال خيركم فهو د
تخمين بمثلهم فقالوا اني نأخذ بايمان قوم كفار فيقتله النبي صلى الله عليه وسلم عنده رايه المشيخان
وهذا الحديث يخص الجور قوله عليه الصلاة والسلام البينة على المدعي والمصلح بين علي المدعي
عليه مع ان الدال على رعي النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة ووجه تقديم المدعي في القسامة ان جاسد قري باللوث

فحرف

تقولت البين اليه كما لو قام شاهدان في غير الدم وقوله فان لم يكن هناك لوث فالبين على المدعي
عليه خبرا على القاعدة وقوله بدعي القتل احتراز به عن غير القتل فلا قسامة فيها دون
النفس من الاطراف والمزدوج والله سأل بل القول فيها قول المدعي عليه بيده وان كان هناك
لوث لان النص ورد في النفس وفي وجه تجري في الاطراف وعلى قايده والله اعلم **قال** واذا
انكر المدعي عليه اللوث في حقه وقال ان كان مع المتفرقين عنه صدقة بيده والله اعلم **قال** وعلى
فانل النفس المحرمة كفارة رعي عتق رقبة مومنة سليمة من العيوب فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين اذا قتل من هو من اهل الصانع سواء كان القاتل مسلما او كافرا وسواء كان حرا او عبدا وسواء
كان حيا او ميتا وسواء كان مباشرا او سببا وسواء كان عامدا او خطيا من غير قتله حتى الله تعالى ربح
الكفارة وسواء كان القاتل مسلما او كافرا وسواء كان ذميا او عبدا وسواء كان حرا او عبدا وسواء
عده او عبدا وسواء كان عامدا او خطيا وسواء كان صغيرا او جدينا وصايطه ان يكون القاتل او سببا
معصوما يايمان او ايمان فلا تجب الكفارة بقتل حربي ومزدوجا وطريق وزان محصن ولا يقتل نسا
اهل الحرب واولادهم وان كان قاتلهم محرما لان تحريمهم ليس لحرمتهم بل لمصلحة المسلمين لئلا يقتلهم
الا زفان بهم وعن هذا الحزن يقولون ان يحرم قتله حتى الله تعالى اما وجوب الكفارة في مثل الخطا
فلا اجماع والنص قال الله تعالى ومن يقتل مومنا خطأ فعليه رقية مومنة الاية واما في العهد فلما
روى واثنان ابن الاسقع قال انما رسول الله صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قد اوجب بيني وبيننا والقتل
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتقوا عنه وادوا به فليقتل رقية يقتل الله بكل عسر منها عسوانه
من النار رايه النسياب وابوداد و محمد بن حبان والحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين والقاتل لا
يستوجب النار الا في العمد ولا يذنب قتل ادميا محقون لحرمة من وجب فيه الكفارة كالمخطا وتول
النفسا عن كونه واحدا او جماعة فلو اشتهر كجماعة في قتل واحد لزم كل واحد كفارة
لان حق يتعلق بالقتل لا يتبع من وجب ان بكل في حق كل واحد كالتصاص ولا بينها
عني العباد وهو لا توزع وتبليغ كفارة لا بها مال يجب بالقتل فوجب ان لا بكل في حق كل
واحد كالدية وكفارة قتل الصيد ومن قال بالصحيح فرق بان الدية وحده الصيد بول نفس في
واحدة والكفارة لتخفيف القتل لا لولا وكذا كل ما يتلف بعض المقتول وكبره ولا يجب في اللذان
ويصدق على كل منهما كمال الكفارة حتى رقية مومنة لئلا يفرق بيني وبين واحد
ناضلة عن كفارة على الدوام قال الماوردي والبيهقي فان لم يجد علم شهرين متتابعين للايه
الكرية فان لم يستطع فقولان أحدها يطعم ستين مسكينا كل مسكين مائة درهم ككفارة
الظهار والله مستوص عليه في الظهار وكن القياس على المطلق عليه هنا والله اعلم لا يطعم

شأنه إلا بدوافع الكفارات متروقات على النفس دون القياس ولا يفتقر المطلق على المتبدل إلا في الإلزام
دونه إلا صلح الجمل على اليد في التيمم على تقييدها بالوقوف في الوضوء لم يجل ترك الرأس والرجلين
فيه على كراهية الوضوء بمقتضى الصحيح لو مات قبل الخرج من تركته لكل يوم موطعاً كمنات صوم رمضان
واعلم أن القول في العتق والصيام على ما ذكرنا في الظاهر والله أعلم **فزع** إذا رجبت الكفارة بقتل الصبي
والجبن اعتق الولي من مالها كما يخرج النكاح والفقرة ولا يصوم عنها لما في الوصام الصبي في صغر
مهل جزيه وجهاً كما لو قضي في صغره حجة أسند ما الله أعلم **قال كتاب الحدود** الحدود
جمع حد وهو في اللغة المنع ومنه سمي حد الدار لعمدة شاركة غيره وسمي الباب حداً لأنه المنع الداخل
والخارج وبسبب الحدود وحدود المعصيات ارتكاب الفواحش وقيل لأن الله تعالى حددها فحدوها
فلما زاد عليها ولا ينقص منها وكانت الحدود في صدور الأسلام بالهولاء ثم نحت بهذه الحدود
قال الزاني على ضربين محض وغير محض فالمحض من حده الرجم وغير المحض من حده مائة جلدة وتقريب
عام الزنا من الكبائر ويوجب الحد وهو مقصود وتدين وصايط ما يوجب الحد هو الإجماع عند المشقة
من الذكري من حرم شتمه طبعاً لا شبه فيه ثم إن كان الزاني محضاً من حده الرجم ولا يجلد بعد
وقال ابن المنذر يجلد ثم يرمى وإن كان غير محض من حده الجلدة والتقريب ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة
لأن عمر رضي الله عنه خطب فقال إن الله تعالى بعث محمد صلى الله عليه وسلم بالحق وأمر بالعدل والكفاية فكان
نبياً أرسل عليه آية الرجم فقرأها وقرأ عيناها ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلها ورجلها ورجلها ورجلها
زنا إن يقول قائل ما يند الرجم في كتاب الله ينصتوا بترك من يضيق أن لها الله تعالى فالرجم حق على كل من
زنا من الرجال والنساء إذا كان محضاً إذا قامت البينة أو كان حلاً أو اعترا من ديم الله لولا أن يقول الناس
زادهم في كتاب الله لكتبتهأ رواه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي يحتجوا بمطولا وكان ذلك
محضاً من الصحابة ولم ينكوه أحد وإن كان غير محض فإن كان من حده جلدة مائة جلدة ولايه وفي قوله
تعالى فاحلوا كل واحد منها مائة جلدة وتقريب علم لقوله عليه الصلاة والسلام البكر بالبكر جلد
مائة ونقي سنة رواه مسلم وأعلم أنه لا ترتيب بين الجلد والتقريب فيقدم ما تشاء منها ثم يشترط في التقريب
أن يكون إلى مسافة تقصر فيها الصلاة على الصحيح لأن المقصود الإيعاش عن أهله ووطنه وما دون مسافة
القصر في حكم القصر فإن رأى المسلم تقربه إليها كثيراً فذلك مفضل لأن الصواب رضي الله عنه أغزى ذلك
مذكور والغارقي رضي الله عنه إلى الشام وعثمان رضي الله عنه إلى مصر وعلي رضي الله عنه إلى البصرة
وقال المتولي أن وجد على سلمية القصر موضعاً صالحاً لم يجر الأجر وهو وجه والصحيح الذي قطع به
المجربون الأول لقصة الخليفة ولا تقرب المرأة إلا بجرم أو زوج ولو لم يخرج إلا بجره لزم وتكون
منها ما على الأصح فإن قالوا بالغ العاقل المختار وهو مسلم أو ذي دين أو غير ذلك وجب عليه الحد ما لم

بما لا يطاع

بما لا يطاع وإنما الذي فلا ن أهل المال مجمعون على تحريم الزنا وقد التزم احكامنا فاشبه السلم وقد رجم
رسول الله صلى الله عليه وسلم يهود بن زيناكنا محصنين وأما الرد من طريق الأول لم يجر احكام
الاسلام عليه وأما الصبي والمجنون فلا يجب عليه الحد رفع العلم ثم يوجب الولي الصبي ما يجره
ولا يجر الكفر رجلاً كان أو امرأة وهو با على تصوير الكراه من الرجل وهو الصحيح ويتصور الكراه
في حق المرأة بالاختلاف ويشترط لوجوب الحد أيضاً أن يكون عالماً بالتحريم فلا حد على من جهله كمن قرب
عهده بالاسلام ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لما عزه هل تدري ما الزنا فلو لم يكن الجهل مانعاً لسياله
صلى الله عليه وسلم ولأن الحد يتبع العلم وهو غير ثابت ولو علم التحريم وجهل وجوب الحد حد لأن من علم التحريم
كان من حقه أن يكون والله أعلم **قال** وشرايط الاحصان أربعة اشياء البلوغ والعقل ووجود الوطى في كفا
لأب من التمييز من حده الجلد والرجم والأهريق دم غير حق وترك من لدم له ثم الاحصان في اللغة
المنع قال الله تعالى ليحصنكم من أنفسكم وأعلم أنه ورد في الشرح معان منها الاسلام ومنها البلوغ ومنها
العقل وقد قبل كل منها في قوله فإذا احصن فإن اثنين بها حشية ومنها أن الاحصان ورد بمعنى الحرية
ومنه فغلبهن نصف ما على المحصنات ومنها أنه يريد بمعنى العفة ومنه والذين يرمون المحصنات ومنها
أنه يريد بمعنى التزويج ومنه والمحصنات من النساء ومنها أنه يريد بمعنى الوطى ومنه قوله تعالى محصنين غير
مسافحين يريد على أن المراد هنا هو الوطى في نكاح صحيح ما ثبت في الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام لا يحد
دم أسلم يشهد أن لا إله إلا الله وإن رسول الله إلا بأحد من ثلاث التيب الزاني والنفس بالنفس والتارك
لدينه الفارق الجماعة واجهوا على أن المراد بالثبوت هنا هو الوطى في النكاح الصحيح والعنف في ذكر الشبهة
مركبة في النفس فإذ اوطى في النكاح فقد نالها حقه فحتم أن يمنع عن الوطى وأيضا فإذ يصاب إسرته
تقتل كذا في أشباهه ولو لم يوطى غيره فزاد عظم وحشته فإذا لم يوطى غيره فزاد عظم وحشته فإذا لم يوطى غيره فزاد عظم وحشته
هذا مشروط في المحض ثلاث صفات الأولى التكليف فلا حد على صبي ولا مجنون لكن يوجب ما يلحق به
يزجرهما كتابا بالمحررات الثانية الحرية وليس الرقيق والمكاتب وأم الولد والمبعض محصن وإن وطئ
نكاح صحيح لأن الحرية صفة كمال وشرن والشرن يصون نفسه عما يرضى عرضه بخلاف الرقيق فإنه
متبدل كان لا يخاصي بما يشاء منه لمرور لهذا تأكلت هند رضي الله عنها عند البيعة أو تزويج العرب
الثالثة العتق في نكاح صحيح ويكفي فيه تقييد المشقة ولا يشترط كونه من ينزل وتحصل الاحصان
إن كان موطئاً حراماً كالوطى في الحيض والأحرام وعدة الشبهة وقول الشيخ في نكاح صحيح احتراز
بعض الأسرانة لا يحصل الاحصان بالوطى فيه لأنه حرام فلا يحصل به صفة كمال وأعلم أنه لا يشترط
العلم من العاين فإذا زني البكر محصنة أو المحض بصر رجس المحصن منها وجلبوا له عز و
والله أعلم **فزع** لا يحصل الاحصان بالوطى في ملك اليدين بالاختلاف بل حكمي بعضهم الاتفاق على ذلك

قال والعبد والله ما حرم الله من حد الحر اذ ان يراقب جلد جسده لقوله تعالى فليضربن نصن ما على الحصان
من العذاب ولانه ناقص بالرق فليكن على النص من العراك المشكاح والعدو وسوا في ذلك القن والمكاتب وام
الولد وفي البعض خلاف الراجح انه كالقن وهل يغرب العبد نصن سنة فيه خلاف الراجح نعم لانه حد
يتبعن فاشبه الجلد قبل لا يغرب حتى السيد وقيل يغرب سنة وقال ابو ثور يجلد العبد ايضا مائة والله
اعلم **قال** وحكم اللواط واتبان البهائم حكم الزنا من لواط اي من اتي ذكر في دبره وهو من اهل حد كون
الزنا لكونه مكلفا بخلاف الاعلان بالاعتزاز وهو مسلم او ذمي او متد فغير محيد به خلاف الصحيح ان حده
حد الزنا فيرجم ان كان محصنا و يجلد ويغرب عن الحصن لان الله تعالى سئل لك فاحشة في قوله تعالى
انا نؤمن الفاحشة ما سبقكم بها من احدين العالمين وقال تعالى والذان ياتيانها منكم الابهة ثم قال عليه الصلاة
والسلام هذا راعين الحديث هذا على ان ذلك حد الفاحشة وقال عليه الصلاة والسلام اذ ان الرجل الرجل ففها
زنايان وقيل يقتل بطلقا محصنا كان او غير محصن لقوله عليه الصلاة والسلام من وجدتموه يعمل قول قوم
لوط فامتلوا الفاعل والمفعول به وفي رواية فارجعوا الى الله والاسفل رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه
وقال الحاكم صحيح الاسناد والاله مؤلف وفي كنيئة قتله خلاف قيل يقتل بالسيف كالزنا لان السابق
الي الفهم من لفظ القتل وهذا ما صححه النووي وقيل يجرم لاجل الرواية الاخرى ولانه قتل وجب بالوطي فكان
بالرجم لقتل الزاني وقيل يهدم عليه جدار ايربي من شاق حتى يموت اخذ من عذاب قوم لوط ولان وقت
في اللواط من الاجنبى وغيره ولا بين مملوك ومملوك غيره لان الدبر لا يباح بحال والله اعلم قلت ذهبت
طائفة من المحدثين الى عدم تحريم الفروج لهم معرفة بالعلوم العقلية تقع منهم مناظرة مع المتفقه من
المتفقهة يحتجون بعومات ادله فيقطعونهم فيظن من له ديانة له بالعلوم الشرعية صحة دعواهم بملك
فيأخذ بقواهم فيلحد ذلك فان هذه الطائفة من اخبت الحقيقة اعتقادا فليعلم على اتباعهم لعنة
الله والملائكة والناس اجمعين والله اعلم واما اتيان البهائم فحرام قطعاً لانه فاحشة وفيما يجب بنعله
خلاف قيل يحد حد الزنا فيفوق بينه وبين الحصن وغيره لانه ايلاج في نزع فاشبهه الايلاج في نزع المرأة
وهذا ما جزم به الشيخ والثاني حده القتل محصنا كان او غير محصن لقوله عليه الصلاة والسلام من اتي
بهمة فامتلوه واقتلوه ما عده رواه ابو داود والترمذي وغيرهما وقال الحاكم صحيح الاسناد
وقيل يجب التعز بوقط وهو الصحيح لقول ابن عباس ليس على الذي ياتي بهيمة حد رواه النبا
وهذا لا يقول الا من توفيق واذا انتق الحديث التعز لانه اتي محصنة لا حد فيها ولا عقوبة
ولانه فوج لا تبدل به النفس فلا تستهني طبعاً فلا يحد لان الحد ما شرع لاجل الاستتار لا لاجل
التعز للحد يترتب البول لما ذكرنا وهذا القول نص عليه الشافعي وقطع به عن من لم يوافق في
نزع مائة فلا حد على الرجم لانه لا يستهني طبعاً والله اعلم **قال** وفي وطى دون الفروج عزر ولا يبلغ

بالنحو

بالنحو رادى الحدود اذ اوطى اجنبية فبادون الفروج عزر ولا يحد لارواه ابو داود عن ابن مسعود
قال جابر بن ابي انبى صلى الله عليه وسلم قال ابي عالجت امرأة من اقصي المدينة فاصبت فيها دون اناسها
فانا هذا فاقم على ما شئت فقال عمر بن الخطاب لعنه الله تعالى لو استترت على نفسك فلم ير النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً فاطلق
الرجل فاتبه النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً فزاعه فقتل عليه واقم الصلاة طوي السهار فزاعاً
من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات الاية فقال رجل من القوم يرسل الله الى خاصته ام للناس فقال
للمناس كانه واخرجه مسلم والترمذي وكذا الوطى صبي او رجلاً فبادون الفروج والله اعلم وقوله
ولا يبلغ به اذ في الحدود لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحد احد فوق عشرة اسواط الا ان يحد
من حدود الله تعالى رواه الشيخان وفي حديث من ضرب حدا في غير حد فهو من المعتدين والله اعلم
نوع الصلح حرام فاذا استمضى شخص بيده عزره لا بها مباشرة بحرمة بغير ايلاج وينص الى قطع النسل
فجرم كباشرة الاجنبية فبادون الفروج وقد جاءه من نصحه بيده والله اعلم **نوع** تساقط النسا حرام
وعزرون بذلك لانه قتل محرم قال القاضي ابو الطيب رآته ذلك كاتم الزنا لقوله صلى الله عليه وسلم اذ انت
المرأة المرأة فمها زنايان والله اعلم **باب** الاستمى الرجل يد امراته حاز لا بها على استماعه وفي رواية
القاضي لو عمرت المرأة ذكر زوجها او سيداً ما يكره وان كان باذنه اذا امتى لانه يشبه الغزل والغزل
مكره والله اعلم **باب** القذف فان قذف غيره بالزنا عليه حد القذف الذي ومنه فاذ فيه
في اليه والمراد به الزنا بالزنا على وجه التعريض وهو من الكبائر ويتعلق به الحد بالكتاب والسنة
واجماع الله **قال** وشرايطه ثمانية ثلاثة في القاذ ان يكون بالغا عاقلاً وان لا يكون اداً او المقتدون
لا يحد الصبي والمجنون اذ اذن الحديث رفع القلم عن ثلاث وبالقاس على الزنا والسنة قال الراعي نبعا
المسجوب ويعززان اذا كان لهما عيب واطلق البيهقي انه لا شرط عليها وفي الحارثي انه ان كان الصبي
مراهقاً يوزي تذن شمله عزره الا فلا ويشترط لوجوب الحد ان لا يكون القاذن اصلاً كالاب والام
وان علياً لانه اولى بالمقتول الاصل به تقدم حجة تقدره اولى بغير عزر لان القذف اذى وقال ابو ثور
وابن المنذر يحد لظاهر القرآن لكنه له اقامته ويشترط ايضا ان يكون القاذن مختاراً فلو كره
على تذن الغير فلا حد الحديث المشهور والله اعلم **قال** وخسة في القذف شكلاً بالغا عاقلاً حراً
عقلاً شرط الحد في القذف ان يكون القاذن محصناً كاذن عليه الابهة الكرمية في قوله تعالى
والذين يرون المحصنات اليه وشروط الا حصان الاسلام والبلوغ والعقل والعربية والعفة من الزنا
فاذا اذن كانا ارضعاً او حراً او عبد او احراراً يعني زانياً فلا حد لعدم الحصان الذي دللت
عليه الابهة الكرمية نعم عزر الانا والله اعلم **قال** وتحد الحرانين والعبدان يعني اذ اذن الباطل المقاتل
الحق وهو مسلم او ذمي او ستملن او ستره المحصن ليس بولي وجب عليه الحد للزنا والجماع ١٤

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

123

[illegible]

فان يعد عونه الامام
ويعلم ان يطوع الفجر
سلطان لما اتاهوا
عنه لم يصبر الى ان ملكه

عليه السلام

44

[illegible]

وكذا أصل أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ولا يحال لهما رياسا على قاطع الطريق ولا أن يقطعوا الرجل الذي
لا استوفينا أحوالنا في بعض ما يكون منه صنم عقوبة إلى عقوبة وكذلك أن يقطع يد السري لئلا يستوفى
منفعة النفس فتزداد العقوبة وتقطع من فضل القدم كذا فخذ عند شرط قطعها بعد أن مال اليد لئلا
يفضي به إلى القطع إلى الهلاك فخلان قطع الحارثية لأن قطعها هناك حدودا واحدة من عاد قطع النبي صلى
عليه وآله والسلام بذلك رد في ذلك عن قول الصديق فإنه حي برجل يقطع اليد والرجل يقطع يد
السري فإن عاد بعد قطع الأربعة عزز لأن القطع ثبت بالكتاب والسنة ولم يذكر بعده شيء آخر السرة
بعضه غير سبها قال في الكافي تحبس حتى يموت في الصلح حتى تظهر فيه من أقدامه أنه يقتل لأنه عليه
السلام والسلام لم يقطع السارق في الأربعة وقال في الخامسة أقتلوه رواه أبو داود والنسائي والمذهب أنه
يعزركا ذكرنا والحديث قال النسائي أنه منكر وقال الزهري أن القتل منسوخ بلاحتراف بين العلماء ولا
كل جمعية أوجب حذا الموجب تكرر بها القتل كالزنا والقتل والله أعلم **فانقل** فقاطع الطريق
على أربعة أوجه أن قتلوا ولم يأخذ والمال قتلوا وان قتلوا وأخذوا والمال قتلوا وأصلبوا وان أخذوا والمال لم
يقتلوا أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلان فانا خاموا ولم يأخذوا والمال لم يقتلوا أو حبسوا وعزروا فقاطع
الطريق سواء ذلك لا يقطع الناس من الرواية خوفا منهم وعقوبتهم نص عليها القرآن العظيم قال الله تعالى
الماجر الذين يخربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم
من خلان أو ينقلوا من الأرض ذلك لهم جزاء بما كانوا يعملون في الآخرة عذاب عظيم فقاطع الطريق طائفة
يتصورون في الكائن الوفية فالحسب ما إذا ردم برزوا وأصدى الأموال معتدين في ذلك على
قوة وقدرة يتخلون بها وفيهم شرعت هذه العقوبات العظيمة وأعلم أنه لا يستطاع تطاع الطريق الأول
ولا العدد ولا كونهم في غير الزمان بل لو كان واحد له فصل قوة يثب بها الجماعة على النفس والمال كما هو
بذلك فهو قطاع طريق فإذا علم الإمام من رجل أو من جماعة أنهم يخشون السبيل وجب عليه المبادرة
إلى زجرهم وأصلبهم ثم يبتطان لم يأخذوا والمال ولا قتلوا فمأخذهم بالحبس وغيره فانا أخذوا من المال
تذريضا للسرة قطعت أيديهم وأرجلهم السرون عادوا واطلعت أيديهم البر وأرجلهم المين وانا قطعوا
من خلان فالا يفتون حبس المنفعة فإن كان المال دون النصاب فلا قطع على الراجح وإن قتل قاطع الطريق
قتل وهو قتل عتمة ولا يبرئ عنه ولا العقوبة وليس سبيله سبيل القصاص فلعله الله على
الطالحين الذين يبرطون ويهونون عن سبيل الله وإن جمع قاطع الطريق بين القتل وأخذ المال قتل
صاحب وقيل يقطع يده ورجله ويقتل ويصل فإذا صلب ترك مصلوبا إلا أن على الصحيح المذهب
فان أئله ذلك تركه وأما أن يترك فيه خلان الراجح أنه لا يبقى ويقتل بتركه حتى ينزل من عليه
وهو الودك والصلب يكون على خشبة ويحرقها ويصل بطرح على الأرض حتى يسيل سوره والله أعلم

في ذلك الوقت من حيث المعنى ان العادة ان صاحب الزرع والبساتين ينظرونها بها اولاد من
ارسال الدواب للرعي والعادة ان الاداب لا تترك مشرة ليل ان صاحبها ينصرف في الحفظ فيضمن وتكون
حوت عارة باحيد بالعكس انفسر الامر على الصحيح حرياً على العادة واتباع المعنى الحزب والله اعلم **فزع** رحلت
بهيمة من عزة نصاح عليها صاحب الزرع فخرجت الى زرع الجبار فان قصص على تغييرها من زرعهم رخص
وان تبعها بعد الخرج من زرعهم حتى ارتفع في زرع الغير من ثلوك كانت من عذته منقطة بالزراع
لم يجز له احداً لانه لا يجوز ان يفي بالمال بالغير فان فعل من غلبه ان يتركها ويضمن مالها بالثقة
والله اعلم **تبيد** جميع ما تقدم من الضمان على صاحب الدابة هو فيها ان لم يوجد من صاحب المال تصبيري
ان وجد بان عرضه للدابة او وضعه في الطريق فلا ضمان على صاحب الدابة والله اعلم **سلب** كثيرة
الوقوف وهي الماشي اذ وقع مقدم براسه على برص براس غيره وتمزق لزمه نصن الضمان لانه تمزق
بفعله وفعل صاحبه والله اعلم احري كذلك اذ اكان الشخص قطعاً قطعة تحطون الطيور وتطلب
القدور فالتفت شيئاً منه صاحبها على الصحيح سوا التفت ليلاً او بها والله مثل هذه الهرة ينبغي
ان تربط ويكن شرها وكذا الحكم في كل حيوان يولد بالنقي يولد لم يكن للهرة وهو عادة بذلك
فلا ضمان على الراجح لان العادة حفظ الطعام عنها لا يربطها وهل تجوز قتل الهرة في حال سكوتها اذ اكانت
ضاربه فيه وجبان الراجح لان ضررها عارضة والخرق منها سهل بالمحفظات والقاصي حين تقتل
الله وليحق بالفرائض والله اعلم **قال قصص** وبنايل اهل البقي بذلك شرايط ان يكونوا في منعه
وان يخرجوا عن بنصف الامام وان يكون لهم تاديل بائع البقي الظلم والباغي في اصطلاح العلماء المخالف
لالام العدل الخارج عن طاعته باقتناعه من اذما وجب عليه اذ غيره بالشروط الا يتعدى الى العلم واجب
قتل البغاة ولا يكفون بالبقي اذ ارجع الى الطاعة ترك قتاله وتبكت توبته قال النووي واجعت
الصحابة رضي الله عنهم على قتال البغاة نداء اخرج على الامام طائفة وراست عزله وانتهوا من اداء
الحقوق فنظروا فيهم ان وجدت فيهم شروط البغاة احري حكمهم عليهم والله لا للمباغاة صفات
يتبينون بها عن غيرهم من الخارجين على الامام منها ان يكونوا في سعة بان يكون لهم شركة وعدد
تحدثت حاج الامام في ردهم الى الطاعة الى عقله ببدل مال راعدا رجال ان نصب قتال فان كانوا
ان اذ ايسر من ضبطهم وليسوا ببغاة ولا يشترط افرادهم موضع من تزيين او حصر اهل الراجح عند الحسنين
قال الرازي وهو ما يترجح عن وجه من وجهه الامام وهذا هو الشرط الثاني عند الشيخ وهو ان يكون
لهم تاديل فيفقدون بسبب جوار الخروج على الامام او شيع الحق التوجه عليهم فلو خرج قوم عن الطاعة
ومعه الحق بلا تاديل سوا كان هذا انقصاصاً او طاعة الله تعالى واللام في عدا اهل الجاهل
بتاديل وليس لهم حكم البغاة وكذا المرتد ومن التاديل ان كان بطلانه في حقها بوجوبها او نعمها

الطاعات

الطاعات الا كثر من ان لا يقرب كذا ويل المرتدين وشبههم وان كان بطلانه مظلوماً فهو معتبر ولهذا
قال الشيخ تاديل تابع ومن الاحكام من يعبر عن ذلك بتاديل محتمل والكل يرجع الى معنى من ذلك تاديل
الخارجين على علي رضي الله عنهم حيث تسكوا باعتقادهم انه يعرف قتلة عثمان رضي الله عنه وتقدر عليهم
ولا يقتض منهم لوصاء بقتله وسوا طائفة اياهم ومن امثلة التاديل لما ابل على منع الفت ما وقع لما نفي الزكاة
في زمن الصديق رضي الله عنه حيث قالوا امرنا ببيع الزكاة الي من صلاته سكتا لنا وهو رسول الله صلى الله
عليه وآله فقال سبحانه وتعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم
وصلاة غيره ليس سكتا لنا وسكتا ان يكون لهم مبيع مطاع اذ لا قوة لمن لا يجمع كلهم على مطاع اذ لو
من امة تاديل بلا شركة او شركة بلا تاديل ليس له حكم البغاة والله اعلم **قال** ولا يقتل اسيرهم ولا
يغنيهم بالهم ولا يذوق على حيث يحتم تدعوت شرط البغاة والكلام ان في كيفية قتالهم وطريقة دفع
الصائلي كاسر لان المصود رجع الى الطاعة ودفع شره لا القتل فاذا اسكن الاسر فلا قتل واذا اسكن
الاخنان فلا تدين فان التيمم القتال خرج الاسر عن الصنيط فلا سوا واحد منهم او اخن بالمرحلة او غير
ولا يقتل الاسير ولا يذوق على اللعنة والتذيق قتل القتل وتجهيله وقال ابو حنيفة رحمه الله يقتل
الاسير ويذوق على الخبز ويحبسنا قوله عليه الصلاة والسلام لابن مسعود رضي الله عنه يا ابن ام عبد
ما حكم من بقي من اسبي قلت ان الله ورسوله اعلم قال لا يذوق يدبرهم ولا يبعث على جرحهم ولا يقتل اسيرهم
ودخل الحسين بن علي رضي الله عنهما على مروان فقال يا ابا بكر من اينكما ان ولينا طهورنا
يوم الجمل حتى تادينا دية الا لا يبيع يدبر ولا يذوق على جرح ولا المصود كن شره لا قتلهم وتسك
التي في رضي الله عنه في ذلك باليد الكريمة في قوله تعالى فان بغتوا حداها علي الاحري فقاتلوا
التي بقي حتى تبي الي امر الله ورسوله في الآية الكريمة تترك القتال والعود الى الطاعة اذ الهزيمة
وقال ايضا امر الله تعالى بقتلهم لا يقتلهم واما يقال ما قتلوا من يقاتل ويقاتل المهزوم اقتلوه تلك وكذا
فقال لا اسير والخذلان لا تقابلة فيها اذ هذه الصيغة مناعلة وصفا والله اعلم وقوله لا يغني بالهم لا نفهم
صلون ولا قيل بال امر مسلم الاعن طيب قلب والايان والغيار في ذلك كثر والله اعلم **قال قصص**
من ارتد عن الاسلام استتيب ثلاثاً فان تاب والانتحل لم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن في ثياب المسلمين الردة
في اللغة الرجوع الشيء الى غيره ومنه قوله تعالى ولا تزدوا علي ادياركم وفي الشرع الرجوع عن الاسلام الى غير
الاسلام بعد دلالة القول وقارة الفصل وازالة الاعتقاد وكل واحد من هذه الاوضاع الثلاثة فيه
سائل لا يتطرق فيذكر من كل فقرة يعرف بها غير ما انا القول فيك اذ انك شخص عن عدوه لو كان
ما عداه فانه يفتقر وكذا القول لو كان ما است به اذ قال من ولوه ارض وجنحه هو احب الي من الله
ان رماه وكذا القول لو كان من شي لقيت في مرضي هذا الي قتلت ابا بكر عمر واستوحشه

فانه يكفر بذهب طائفة من العلماء انه يثبت قتله لانه يثبت قوله تشبيهه الله ببارك وقال الى الجور
 وقضية هذا التعليل ان يلتحق بهذه الصورة ما في معناها لا يخلو يثبت هذه النسبة عاونا الله تعالى من ذلك
 وكذا الواجب انه يرحي اليه وان لم يدع النبوة او ادعى انه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها وانما يعاقب للغير العفن
 بهذا كبريا بالاجماع ومثل هذا مشابه كما يقول زنادقة التصوفه فانهم الله ما اجهلهم وما اكفرهم وبالم
 من اعتقدتم ولو سب نبيا من الانبياء واستحق به فانه يكفر بالاجماع ومن صور الاستهزاء ما يحذر من الظلمة
 عند صريهم بتمسكهم بالصواب سيد الاديان والاخرين صلى الله عليه وسلم فيقول حلي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذلك ولو قال شخص اني قال اخذت كفرة ولو قال المسلم باكانه لا تاويل كفرة لانه سمي الاسلام
 كفرة وهذا اللفظ كبري يصدر عن الترك لم يستطع لذلك ولو قال ان مات انبي وهو ذلك تهودت
 او تنصرت كفرة في الحال ولو سأل كافر بدين الاسلام ان يلقنه كلمة التوحيد فاشار عليه بان يثبت على كفرة
 وكذا ان لم يلقنه الكلمة كفرة او اشار على مسلم ان يكفر كفرة ولو قيل له قلتم الفار كارتص شواربك
 فانه سب فقال لا اهل ان كان سب كفرة كما في الرافعي عن اصحاب ابي حنيفة وبتبعهم وقال النوري المختار
 انه لا يكفر الا ان يقصر استهزاء به والله اعلم ولو قال شخص ان قال احدهم لا حول ولا قوة الا بالله
 فقال لا حول ولا قوة الا تقني من جوع كفرة ولو سمع اذان المودن فقال انه يكذب كفرة ولو قال لا اخاف
 القياسة كفرة ولو اقبل على صليب فقال احذ مالي ردودي وكذبي وماذا تفعل ايضا وما بقي لم
 تفعله كفرة ولو ضرب علامة او لده فقال له شخص الست بمسلم فقال لا تمنعوا كفرة ولو قال له شخص
 يا يهودي او انصرياني فقال ليك كفرة كذا قتله الرافي وسكت عليه وقال النوري في هذا نظران ينو
 بتيقن الله اعلم ولو قال يعلم الصبيان اليهود خير من المسلمين بكثرة لانهم يقيمون حقوقهم يعلم صبيانهم
 كفرة كذا قتله الرافي عن اصحاب ابي حنيفة وسكت عليه وبتبعه النوري قلت وهذا اللفظ كثير
 الوقوع من الصناعات والمعيشة ربي التكفير بذلك نظرا هو اخرج مسلم عن دية لم يظن لها
 عمل صحيح لا سيما عند القرينة الدالة على ان المراد ان معاملته هذا اليهود من معاملته هذا الاسيا اذ اخرج
 بان هذا مراده او وقع في لفظه صريحا كالملة المنقولة والله اعلم ولو عطف السلطان او حوّه من الجبابرة
 فقال رجل يرحمك الله فقال احزله قال للسلطان هذا كفرة كذا قتله الرافي عن اصحاب ابي حنيفة
 وانهم وقال النوري انه لا يكفر بمجرد هذا ولو قيل لرجل بالان قال لا ادري كفرة كذا قتله الرافي
 عن اصحاب ابي حنيفة وانهم رتبته النوري قلت هذه المسألة واشباهها كثيرة او تخرج وفي التكميل
 بذلك نظرا لا يخفى والله اعلم ولو قال مسلم للمسلم عليه السلام هذا كفرة قال لك امره ورتبه انما بان
 قال القاضي حين عن بعض اصحاب في مسئلة سلب الايمان انه يكفر لانه ربي بان كفرة يظهر
 انه لا يكفر لانه دعا بتسليم الاسر عليه والعقوبة لا رضي بالظهور والله اعلم واما الكفر بالحق

نفي الجور

في السجود للصليب الشمس والقمر في الفاذورات والحق الذي فيه عبادة الشمس وحق النذخ
 للاضام والحق بالاسم من اسم الله تعالى استغنا فانه يكفر وقتل الرافي عن اصحاب ابي حنيفة انه لو شذ الزنار
 على وسط كفرة قال واختلفوا فيمن وضع تلتصوه المحرس على راسه والصحيح انه يكفر ولو شذ على وسطه
 حلا سبيل عنه قال هذا انما قاله كثرون على انه يكفر وسكت الرافي على ذلك وقال النوري في القول
 انه لا يكفر اذا لم يكن له فيه وبأذ كره النوري تد ذكر الرافي في اول الخبايات في الطون الرابع ما حمله
 موافقة النوري وان لم يري الكفار بحجده لا يكون ردة وتقال الرافي عن اصحاب ابي حنيفة ان الناس اذا ابع
 ولوه خيرا انما اقترباه الدرام والدنانير فانهم يكفرون وسكت الرافي عليه وقال النوري الصواب انهم لا يكفرون
 ولو فعلوا خلا اجمع المسلمون على انه لا يصدر الا من كان كافرا وان كان صريحا بالاسلام مع فعله كالسجود للصليب
 او الشئ الى الكنائس مع اهلها بزيهم من الزناير وغيرها فانه يكفر ولو صلى شخص بغير وضوء معتذرا اذ في
 ثوب خشن اذ في غير القبلة هل يكفر قال النوري مذهبنا مذهب الجهور انه لا يكفر انما يستحل
 والله اعلم واما الكفر بالاعتقاد فكثير جدا انما اعتقد قدم العالم ارحدون الصانع او اعتقد في ما هو
 ثابت لله تعالى بالاجماع او اثبت ما هو متفق عليه بالاجماع كالاكوان والانتقال والاتصال كان كفرة
 او استحل محرما بالاجماع او حرم حلالا بالاجماع او اعتقد وجوب ما ليس بواجب كغزو ابي وجوب شي جمع
 عليه علم من الدين بالمعزورة كفرة كذا ذكره الرافي والنوري مثل لكن هذا تشبيه وهو ان المحسنة ملتزمون
 بالاكوان والاتصال والاتصال وكلام الرافي في كتاب الشهاد ان يقتضي ان المشهور ان لا تكفرهم وبتبعه
 النوري على ذلك الا ان النوري جزم في صفة الصلاة من شرح المذهب بتكفيرهم المحمدا حجة ذلك وهو
 الصواب الذي لا يحيد عنه اذ فيه مخالفة صريح القرآن فان الله المجسمة والمعطلة بالاحرام على مخالفة من
 ليس كمثل شئ وهو السبيح البصير ومن هذه الآية رد على الغزيقي والله اعلم ومن استحل لغير الوطء الغزير
 او الزنا او اللواط او ان السلطان يلد او يجرم ككثير من الطلبة فيعتقد ان السلطان اذا غضب على احد
 وانغم على اخرون ودينه باله ان يجل به ذلك ويدخل على الاموان والاصناف مستحلا له باذن السلطان
 وكذا لك من استحل الكفرس وهو ذلك ما هو حرام بالاجماع والرضا بالكفر كفرة العزم على الكفر كفرة
 في الحال وكذا لو تردد هل يكفر كفرة في الحال وكذا يتعلق الكفر بامر مستقبل كفرة في الحال ولو قال
 شخص لطيف او اعطى ارباب الاسلام فلفظي كلمة الشهادة فقال انما جيتي ارفع والقدر كفرة في الحال
 ولو نفي شخص لا يحرم الله تعالى المغرور لا يحرم الما كحسين الناصح والاحت لا يكفر بخلافه بالوتمني
 ان لا يحرم الله الظلم الزنا وقتل النفس بغير حق ما يكفر والصواب فيه انما كان حلالا في زمان نفي
 حله لا يكفر والله اعلم **ترقي** او كتاب كبر الصريات ليس بغير ولا يسلب اسم الا ان والاسواق اذا مات
 ولم يرب لا يخلد في النار والله اعلم اذا عرفت هذا فمن ثبت ردة فهو جدد والدم لانه اني بالاعتق انما اع

الكفر واغلقها احكام قال الله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فينت وهو كاذب كحطت اعالم في الدنيا
والاحرة واوليك اصحاب النار هم فيها خالدون وهل تنصب قبة او نصب قولان احدهما استحباب لقوله عليه الصلاة
والسلام من بدل دينه فاقتلوه والصحيح انه يجب لما روت عائشة رضي الله عنها عن انا امرأة اردت يوم احد ما سر
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستأب فان نابت والا قبلت ولا ان اخلب في الردة ان تكون شبهة عرضت فلم
يجز القتل قبل كسرها والا استأب منها كاهل الحرب فاما لا تقتلهم الا بعد بلوغ الدعوة واظهار الهجرة وقيل لا
يقبل اسلام الزنديق وهو الذي يعلن الكفر ويظهر الاسلام قال الروايي والعمل على هذا وقيل ان كان من المشركين
في الخبيث كدعاة الباطنية لا قبل ثوبه ورجوعه الى الاسلام وقيل من علمهم وقيل ان اخذ لقتل لا قبل ثوبه
وان حيا استأبأ بها وظهرت اماران الصدوق قبلت وقيل ان تكررت منه الردة لم يقبل ثوبه والصحيح الذي عليه
الثاني ربه قطع العرايين انه يقبل ثوبه بكل حال وعلى عمل قبل نعم ويكون ثلثا قاله قدّم رجل على عمر بن ابي
نقال له من غزوة خيبر قال نعم رجل كثر بعد اسلامه قتلناه فقال عمر ملا حبه في بيت ثلاثا اللهم احضر
ولم ارجع من ارض اذ بلغني اللهم اي ابراهيم من دمه والصحيح انه يستأب في الحال الحديث عائشة وعيسره
ولانه حد فلم يرحل كسار للحدود فان تاب قبلت ثوبه لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينشئوا بغير علم ما تد
سلف ولقوله عليه الصلاة والسلام لا يجرد امر مسلم الا باحدى ثلاث الحديث واذا قتل فلا يغسل ولا يصلي عليه
ولا يدفن مع المسلمين لانه كافر لا حرمة له والله اعلم **قال** وان ترك الصلاة ان تركها غير معتقد لوجوبها فحكه
حكم المرتد وان تركها معتقد لوجوبها فيستأب فان تاب والاقبل حد واحكم حكم المسلمين اذا اتفق شخص من
فعل الصلاة نظر ان كان لكونه مستورا لوجوبها وهو غير معتقد لوجوبها وبطلانها لكونه محددا
مقطوعا به لا عذر له فيه نص من محوه تكذيب الله تعالى ورسوله ومن كذبها فقد كفر وقيل لقوله عليه الصلاة
والسلام من بدل دينه فاقتلوه رواه البخاري وحكمه حكم المرتدين تقدم وان تركها وهو معتقد لوجوبها الا انه تركها
تكالفا حتى خرج الوقت فهل يكفر قبل ثم لقوله عليه الصلاة والسلام بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة رواه
مسلم واخذه بخلافه منهم علي بن ابي طالب رضي الله عنه والسيد الغليل عبد الله ابن المبارك وكذا الحسن بن
راهويه وهو رواية عن الامام احمد والصحيح ربه قال الجمهور انه لا يكفر لقوله عليه الصلاة والسلام لا تشركوا
بسم الابا حدي كثر بعد ايمان وزا بعد احسان وتقتل نفس بغير حق ولقوله صلح من شهد ان لا اله الا الله
وان محمدا عبده ورسوله وان عيسى عبد الله ورسوله وانما هو اليه مرجع وروح منه وان الجنة حق والنار حق
ادخله الجنة على ما كان من قبل ربه الشيطان وان الكفر بالا اعتقاد واعتقاد صحيح والحدوث الذي استدل
به من قال بالتكفير بخلافه على جحد الوجوب بقول الصحيح يستأب لانه ليس بأسوا حاله من المرتد فان
تاب وتوبته ان يصلي والا قتل جازم عنقه على الذم لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قتلتم باحدا من هؤلاء
وقيل يصور بالقتل الى ان يموت وقيل يحبس بمدة الى ان يصلي او يموت فان مات قبل ان يصلي عليه ودفن

في كتاب

في كتاب المصنف لله سلم وقيل لا يغسل ولا يصلي عليه ولا يرفع نعشه ويظهر بقره اهانة له باهاله هذا العرض الذي
هو شأن النبي فامرين الدين والله اعلم **منع** تارك الوضوء والغسل يقتل في الصحيح ولو ترك الجمعة وقال انا اصلي
الظهر ولا عذر له قال الغزالي لا يقتل لان له ابدا ولا ينقطع بالاعذار وحزم الشافعي بانه يقتل ورجحه النووي واخاذا
ابن الصلاح والله اعلم **كتاب الجهاد** الجهاد فرض على الكفاية لقوله تعالى لا يستوي القاعدون
من المؤمنين غير اهل الصور والمجاهدون في سبيل الله الاية وغير ذلك ولانه لو كان فرضا على كل واحد من
المعاش والمزدرعان وحزب البلاد نعم تدعى من ما يوجب ذلك على كل واحد كما سنذكره ان شاء الله تعالى فاما
قام بالجهاد من فيه كفاية سقط الفرض عن الباقي لان هذا شأن فرض الكفايات ثم الكفاية تحصل بشيئين
احدهما سجن الثغور بجماعه يكونون بازاءهم من العدو فان صفوا وجب على كل من رآهم من المسلمين ان يهدوهم
من ينقوبة على قتال عدوهم والثاني ان يدخل الامام دار الكفار عاريا بنفسه او يبعث جيشا ويومر عليهم
من يصلح لذلك ولو امتنع الكل ان القيام بذلك حصل الاثم لكن على كل واحد من الجهاد من نفسه او يبعث جيشا او يومر عليهم
المذكور في الجهادي للماردي وتعليق القاضي الطيب انه ياتى الكل صحيح التوبة ان ياتى من لا عذر له واعلم انه يجب
الاكثر من الجهاد والايات والاخبار الواردة في ذلك وان لم يجب في السنة مرة لانه عليه الصلاة والسلام لم يترك
منذ اسره في كل سنة والاقبال به واجب ولاه سبحانه وتعالى قال اوليرون انه يقتلون في كل عام مرة او مرتين
قال عبا هو نزلت في الجهاد ولا فرض فيكون راقلا ورجب المستور في كل سنة مرة كالصوم والزكاة فان دعت
الحاجة الى اكثر من مرة في السنة وجب لانه فرض كفاية فيقتدر بقدر الحاجة والله اعلم **قال** وشروط وجوب
الجهاد سبعة الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والصحة والطاقة على القتال قد علمت امر الجهاد
فرض كفاية وهذا الفرض لا يجب الاعلى سلم بالغ عاقل حرد ذكر يستطيع من اجتهت به هذه الصفات
فهو من اهل فرض الجهاد بالاتفاق اما الكافر فلا جهاد عليه لان الشخص لا يغلب بقتل نفسه واما الصبي فلقوله
تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج الاية قيل المراد بالضعفاء
الصبيان لضعف ايمانهم وقيل لضعف عقولهم والخبر المشهور وهو منع الفلم عن ثلاث سنم الصبي والمجنون
ولانه عليه الصلاة والسلام روي ان ثابت وراعي ابن خديج والبرابن عازب وابن عمر يوم بدر واستصغروهم
وفي الصحيحين عن ابن عمر قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم احد وانا ابن عشرين سنة فمرد في ولم يجزني
في القتال وعرضت عليه يوم الخندق وانا ابن خمسة عشر سنة فاجازني واما الحرية فاحترار عن الرق
فلا جهاد على من يملك لقوله تعالى جاهدوا الجاهل وانفسكم فلم يجبه ام الخطاب لانه لا مال له فدخل
في قوله تعالى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج وروي جابر بن عبد الله بن جابر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
في قوله عليه الصلاة والسلام لا جهاد في جند صاعبه فاجزاه ملوك فاشتره رسول الله صلى الله عليه وسلم منه فبيعت
فكان عبدا لانه من لا يفرقه بياضه مال اخر هو ام ملوك فانه تاجر من يبيع على الاسلام والجهاد

في كتاب

لانه لا يسلم لهم له ولو كان من اهل عرض الجهاد لا يسلم له والمؤمن كالمؤمن
واما الذكوة احتراز من الاثمة فلا يجب الجهاد على المرأة لقوله تعالى يا ايها النبي جرح المؤمنين على
القتال والاطلاق للمؤمن لا يدخل فيه النساء فان مقتضى الدليل رسالت عائشة رضي الله عنهن عن الجهاد
فقال جهاهن الحج واما الاستطاعة فاحتراز عن الاستطاعة كما لو جرح في الحرب لا يجوز
على الجهاد ولهذا انزل الله تعالى فيهم ليس على النبي جرح ولا على المؤمنين جرح ولا على المؤمنين جرح
وسورة الفتح في ذلك للجهاد اتفاق ولا يجب على مقطوع الرجل او اليد ان قطع بعض اصابعها فان كان
الامم حيا لا يكثر قتاله الماردية ولا يجب على المقتير الذي لا يجد ما يتفق عليه نفسه وعياله او له جديرا
على عليه وهو على سانه التصرف وان قدر على المشي لقوله تعالى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون جرح
ولو كان العدو دون مائة الفصم بشرط وجوب الرحلة ان قدر على المشي ويشترط في هذه الحالة
وجود الثقة الا ان يكون العدو يارب يده والله اعلم ثم هذا كله اذ لم يطرأ الضرر بل للمؤمن فانه ولو جرحا
وغشوا المؤمنين وعلم كل اذن عليه من الجرح والعدو والمراة والاعرج والمرص لان قتال دافع عن الدين لا
قتال عن رطل كل مطبق والله اعلم **قال** ومن سبي من الكفار فيكون على صوتين ضرب يكون وقتا بنفس السبي
وهم النساء والصبيان وضرب لا يرق بنفس السبي وهم الرجال البالغون والا ما يفرق بينهم من اربعة اشياء القتل
والاسترقاق والكن والعقوبة بالمال او بالرجال فيجوز ما يمين المصلحة عن قتال الكفار وصبيانهم وكذا الجاني
الا ان يقتلوا لانه عليه الصلاة والسلام يفرق بين من قتل من غير حق الله عنه انه عليه الصلاة والسلام سري
بعض عوراته فوجد امرأة تقول فانه عليه الصلاة والسلام قتل النساء والصبيان وانه الشيطان فاذا سبي
صبي رق بالاسر لانه عليه الصلاة والسلام كان يقسم السبي كما يقسم المال وحكم الجون كالصبي صرح به
القاضي حين وان كان السبي امرأة رقت بالاسر لانه عليه الصلاة والسلام كان يقسم السبي كما يقسم المال
قال الماردي هذا في الكتابة فان كانت ما لا كتاب لها كالدورية وعنده الاثنان فان امتنع من الاسلام
قتل عند الثاني قال ابن الرفعة بطهران في سنده في الاسير وان اسر جرحا فقتل من اهل القتال
من لأم اراسه للجيش كما قاله الماردي وغيره انه يقتل فيه المصلحة من القتل والاسترقاق عريثا كان او عجميا
منه كتاب او من لا كتاب له والممن والمناذرة بالمال الماسوا راعينهم او من اسر من المسلمين ودليل جواز
القتل اذ اراه مصلحة لانه سباع او ذود راي قوله تعالى اتلوا للشركيين وقتل عليه الصلاة والسلام عقبة
ابن معيط والنسابة الفارث صبرا يوم بدر ودليل الاسترقاق اذ اراه مصلحة لكونه كثير العمل ولا راي
له ولا سباع لانه عليه الصلاة والسلام استرقق بقرينة من المصطفى وهو ابن وادي القاضي او
الطيب الاجاع على ذلك ولعل جواز النكاح منه ما لا الى الاسلام اذ انما ارشفت قوله تعالى فاما
سابع رايها ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر على اي العاصم اب السجوع ومن علي اب عمره المحي

على

على الله قتله قتلت قتله في احد فاسرقت له صلى الله عليه وسلم بيده واسر المومن ثمانية ابناء قال الحنفية ويؤثر
سائرهم المجدد ملقته رسول الله صلى الله عليه وسلم وفادى اهل بدر بالهول وقال القاضي حنيفة في
خضلة حاسية تحلده في السجن او ان يراي رايه والله اعلم **فتح** لو كان الماسر عيدا ولا يجوز فيه
التجسس بل يتعين استرقاقه ولو راي ان يجر عليه لم يجوز الا بوضعي الغائبين وفي الجاهلي الماردي ان لو راي
ان ينادي به اسري من المسلمين ويعرض عنه الغائبين جاز في المذهب انه لو راي قتله مثله وصنعه للغائبين
لانه مال يجوز استرقاق بعض الشخص على الصحيح والله اعلم **قال** ومن اسام قبل الاسرا حرز الله ودمه
وصغار اولاده من اسلم من الكفار قبل اسره والظفر به عصب دمه وماله على قتال عليه الصلاة والسلام نادا
فالوها فقد عصوا بني داهم واسلمهم سوا اسلم وهو محصور وقد ترب النخ او اسلم حال امنه وسوا اسلم
في دار الحرب او الاسلام لا طلاق للغير وبعض ايضا اوله الصغار من السبي وتعلم بالاسلام يقال
والمل كالمفصل فلا يسترق ويتبع امه وهل يعيم اسلام الجدة ولوا انه الصغير فيه ارجح الصحيح نعم المحزون
من الاولاد كالعصاير ان كان بلغ عاقل لا يخرج عنه ايضا على الصحيح وكذا الواسلث المدة قبل الطفولة
بها عصمت نفسها وبها والاولاد الصغار ومن الاولاد تول وهو شاذ ورد في قول الشيخ وصغار اولاده
احتراز به عن الاولاد البالغين العقلاء فلا يعصم اسلام الاب لاستقلالهم بالاسلام وقضية كلام الشيخ
ان اسلامه لا يعصم روحه عن الاسترقاق وهو كذلك على الغرض ومن عليه الشافعي والله اعلم **قال**
وتخرج للصبي بالاسلام عنه بوجود ثلاثة اسباب ان اسلم احد ابويه او سبي منفردا عن ابويه او يوجد
لقبطا في دار الاسلام الاسلام منه كلام وشرب فلولوا يعلى كذا لم امن عباس ذكوه الجارح
في صحبه ونزله وان ينقص كما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم رايه ابو داود وقال الحاكم صحيح الاسناد
واذا كان كذلك ناسب ان يعصم بالاسلام الصبي نجا للساني قال الشيخ ابو حامد الاجاع وعلم ان الصبي
لا يتحمل موت نفسه اذ لا حصر لكلامه تبع السبي لانه كالاب في الحضارة وقال امام الحرمين
السبي قلبه ما كان عليه قلبا فانه كان محكوما بحريته واستقلاله اذ بلغ والاعتدق بالسبي
حتى عدم واقترح له وجود وقيل بقي محكوما بكنهه لان يده بملكه فاشبهت بالمشرك والصحيح
الاول وعلى هذا لم يحكم بالاسلام ظاهرا فقط اتم ظاهرا باطن وجها فان بلغ ورضى الكفر
انزل على الاول دون الثاني ولو كان السبي محبوا او مراهقا حكم بالاسلام المسمى نجا ايضا حكمه
الغريب هذا حكم السبي واما اذا كان احد ابويه سبي وقت العلوق فهو مسلم لانه بعض الاصل
ولو علم بين عامرين اسلم احداهما حكم بالاسلام لان الاسلام يزيد ولا ينقص ويعلم والله اذا تبع
الساني في الاسلام فبعبه لا احد ابويه اولى بالعصية ومن السبي الذي يحكم بالاسلام الصغير
ان يوجد لقطا يدار الاسلام فليث الاسلام والار لانه يعلم ولا يعلم عليه وقوله عليه الصلاة والسلام

من مولود الا يولد على الفطرة فاما يهودانه او نصرانه او مجسانه وفي لفظ وشركانه قال رجل ارايت يا رسول
الله لو مات ميل ذلك فقال الله اعلم باكانوا عابدين رءاه الشيخان واعلم ان الحكم باسلام اللقب لا يخص
بدار الاسلام بل لو كانت دار كفرة وميثاق مسلمون بل مسلم اسير او تاجر ورجل لقاتلناه فالحكم باسلامه على
الاصح لان الاسلام يزيد ولا ينقص واعلم ان من حكمنا باسلامه بالارواحادي واقام بينة مقبولة بنفسه
لحقه ونسبه في الكفر لان البينة اقوى من الدار ولو انتصر على الدعوى فالذي هبانه لا يتبعه في الكفر والله
واعلم وقد يؤخذ من كلام الشيخان الصبي لا يصح اسلامه استقلالاً فهو كذلك على الصحيح وان كان هذا
لا عبارة له بل هذا لا يصح كونه ولا يقع طلاقه ولا ينفذ عتقه ويبيعه ويبيع عاقلته والله اعلم **قال فضل**
ومن قتل ميتاً على سببه وتسميم القنبه بعد ذلك فتعطي اربعة اخماسه لمن شهد الواقعة للمارس ثلاثة اسهم
وللمجاهل سهم من غير نفع وهو من اهل السكك في قتل كافر متعجب في حال القتال استحق عليه سوا شرطه له
الامام ذلك ان لا لقوله عليه الصلاة والسلام من قتل ميتاً له عليه بيعة فله سببه رءاه الشيخان وعنه ما ورد
ابو داود انه عليه الصلاة قال من قتل كافراً فله سببه فقتل ابو طلحة يوم بدر عشرين رجلاً واخذ اسلابهم
والفرق بين ان يقتله مبارزة او اغتر في الصلابة فقتله ارجاه من رءاه وهو قاتل قتل لانا باقتادة رضي الله عنه
قال خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر فزاد رجلاً من المشركين فذبحه رجلاً من المسلمين فاستدركه
حتى اشتد من رءاه فصر يته على جمل عاقلة صرته فاقبل على قضيتي صرته وحديث مسكين الموت ثم ادركه
الموت فارسلني اليان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل ميتاً له عليه بيعة فله سببه فقتل فانتصت
القصة فقال رجل صدق رسول الله فاعطاه فاعطيت به ما تبعت به محرقاً في بيعة فانه ازالنا قاتله في الاسلام
الحزن بنق الميم البستان وبكرها في ما يجني فيه الثمار وفي معنى القتل ما اذا ازال كفايته شره بان يقتله او ازال
امناعه يعني او قطع يديه ورجليه وكذا يديه او رجليه او يذبحه او رجل في الاظهر لا قطع يدا رجل ولو اسره
استحق سببه في الاظهر لانه اكفاهه ولو لم يكن من اهل السكك الا انه من اهل الرضخ كالعبد والبي
والمرأة وكذا العاقر وحضر ياذن الامام فانه يستحق السلب على الاصح العاقر على الذنب ولو اشترك
جاعة في قتل واحد اشتركوا في سلبه والسلب هو ما على القليل من ثياب ورض والاث حرب كدورع ومغفر
وسلاح وبركوب يقابل عليه او ما سكا عتانه ويقابل رجلاً وما على الركوب من سرج ولجام ومثاقير وعظما
وكذلك طوق وسوار ومنطقة وهيمان ونفقة مئة وجنيده نقاد حدي في الاظهر لا حقبة مشدودة على
الفرس وما فيها من دراهم واستعة على الذنب ولا ثياب واستعة خلفه في الخيصة فاذا اخذ السلب فلا ينس
على الذنب ثم بعدة يخرج الامام او نائبه الموت الا ارضع كاجرة جمال ورجل نظره على ثم جعل البا حجة
اقام مساويه وياخذ من رفاع يكتب على واحدة لله او للصلح وعلى العاقلين ويدرج على بناق
من طين ويخرج لكل قسم رقعة بعد الخط من حج عليه سم الله تعالى حوله بين اهل الجنس على حجة ومنه

يكون القتلى الاصح وتسمي اليان على العاقل لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فانه لله خمسة لانه فاذا
خرج سهم للمارس الباقي للعاقلين وهذه الآية نظير قوله تعالى وروثه اياه فلامه الثلث اي ولا يسه
الباقي من اجل سهم والفاقر ثلاثة اسهم لانه عليه الصلاة والسلام فضل ذلك يوم خيبر رءاه ابن
ساجد وفي رواية لابي داود اسهم للرجل وللفرس ثلاثة اسهم سهمين للفرس وسهم له وفي لفظ
الجاري جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً وفي رواية ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام تم يوم خيبر
للفرس سهمين وللرجل سهم رءاه البخاري ومسلم ونسرة نافع مولي ابن عمر قال اذا كان مع الرجل فرس
فله ثلاثة اسهم فان لم يكن له فرس فله سهم والراد بالفاقر هنا من حضر الواقعة وهم من اهل فرس القتال
بفرس يقابل عليه مهيا للقتال سواء كان غنياً او فقيراً او ذوقاً او هجيناً مقرباً سوا قاتل عليه ام لهدم الحاجة
اليه وكذا القاتل على حصار حصن اسهم للفرس لانه عدة لان يلحق به اهل الحصن لو هربوا وكذا القاتل
في البحر سهم للفرس لانه رءاه انتقل الي البر فقاتل عليه نص عليه ابن ابي في الام وحمله ابن الحج عابا اذا قروا
من الساحل واحتمل ان يخرج ويترك ما اذا لم يحتل الحال الركوب فلا يحق له عطا الفرس وغنوه والله اعلم
قال سيم الامن استعمل منه جن شرايط الاسلام والمبلغ والحربة والعقل والذكورة فانه احل شرط
من ذلك رضى له ولم يسم له سهم له ولا لانه ليس من اهل فرس الجهاد واما الرضخ فله سهم عليه الصلاة والسلام
اما الكفار اذا حصر ما ياذن الامام فانه يرضخ لهم اذا لم يشا حرو لانه عليه الصلاة والسلام استغاث يهود
بنو قينقاع يرضخ لهم ولم يسمهم فان حصر الذي يغير اذن الامام لم يرضخ له على الاصح لانه منهم في دولة اهل
دينه بل للامام تغزيه ان راي ذلك واما الصبي فانه يرضخ له سواء اذن الامام لانه حصل به نفع وتكثير
سواد ولفظ الشافعي دل على انه عليه الصلاة والسلام ارضخ له ولا يسم له لانه عليه الصلاة والسلام ليس من اهل فرس
الجهاد وفي الحاروي للماردي الحاق المحزون بالصبي واعني انه عليه الصلاة والسلام ارضخ له واما الصبي
فلا يسم ويرضخ له لانه ليس من اهل فرس الجهاد وبيد نفع قوي وتكثير وقد رضى رسول الله صلى الله عليه
وسلم لعمر مولي اي النعم يوم خيبر رءاه الترمذي وقال حسن صحيح ولم يسم له واما العقل فقد مر حكم
المحزون واما المرأة فلا يسم لها فانها لبت من اهل فرس الجهاد ثم يرضخ لها سواء كان لها زوج ام لا
سواء اذ ان لا لانه كتاب ابن عباس الى عذرة قد كان يحضن العرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاما ان يصرفه لهن سهم فلا وقد كان يرضخ لهن اخذه سهم والله اعلم **قال** وتسمي للفرس على خمسة
اسهم سهم لفرس رسول الله صلى الله عليه وسلم يصف عبد الصالح ويسم لادوي القريب وهم بنوهاشم وبنو المطلب
وسهم للثاني وسهم للمساكين وسهم لانا السبيل فمروان القنبه خمس وان الحسن الواحد يكتب
عليه الله او للصالح وهو الحسن خمس ارجا لقوله تعالى واسلو انما غنمتم من شيء فان لله خمسة والرسول
الاية فاصيب الله والرسول وللقنبه الاضنان صدور بنو كنانة بنو كنانة وتيل اسلم ان ليس

الله عن كتاب امر الاجناد ان اصروا الحزبية ولا تصوبوها على النساء والصبيان ولان المرأة محتونة الدم ومال من
الاعمال والحزبية على مال والامتناع في المرأة يعني ان تكون زوجة لذمي استجبها احد من العقدا لا وساولون
في دارنا وكانت في دار الحرب وطلبت الذمة لتقيم دارنا يجوز ان يعقد لها بشرط ان يجري عليها احكامنا من غير
حزبية والله اعلم الغامض ان يكون المعقود له كتاب او شبهة كتاب اما لا كتاب له ولا شبهة كتابه كصحة
الايمان والشس والقرون في معانهم والمردن لا يعقد له لان الله تعالى اسرى قبل جميع المشركين اليان بسلامة اهل
المشركين حيث وجدتهم وخصوا هذا الكتاب بالآية الحزبية من له شبهة كتاب ودم الحزبية من غير فتي
الحكم فاعاد الذكور من عدم الآية وتعقد الحزبية لمن دونه من متبعك بمصفا ابراهيم ويزور داوود عليهما
السلام والسلام من احدا بويه كتابي والاخر في تفقده الذمة ايضا على الذهب وكذا يعقد ولا د من
يهود او نصر قبل النسخ او شك كتابي فتد لا ككحول لا يكتبا قال الله تعالى والله لي زبوا الذين وقال الله
تعالى صحت ابراهيم وموسى وعيسى وادله اهل الحزبية دينار في كل حول ويؤخذ من متوسط الحال ديناران
ومن الميسر اربعة دنانير استعمل لا يصح عقد الذمة الا بشرط ان احدهما ان يلتزموا احكام المسلمين ولا يشترط
التصريح بكل حكم حكم قال السدي في الثاني ان يذلو الحزبية يجب التعرض للذين في نفس العقد ويشترط
التعرض ايضا للمقتل الحزبية ولا يجب التعرض لغير ذلك على الصحيح فيقول الله ان يذلو الحزبية او ذلت لكم
في الاقام في دار الاسلام على ان تقادوا لا احكام الاسلام وتذلو الحزبية في كل سنة عذرا يقول الذي قبلت
او صحت بذلك لا يصح عقد الذمة موه ثنا على الزايج لانه يذلو عن الاسلام والاسلام لا يوت والادل ان تتم
الحزبية على الطبقات فيجعل على القيد الكسوب دينار وعلى المتوسط ديناران وعلى الغني اربعة دنانير اذ
يعبر عن الله عنهما بعث عثمان بن عفان بن حنيفة الى الكوفة امره ان يجعل على الغني ثمانية واربعون درهما
وعلى المتوسط اربعة وعشرون وعلى الفقير اثنا عشر درهما والاعتبار في الغني والفقير يوت الاخذ لا يوت
العقد من ادعي منه انه فقير او متوسط قبل قوله الا ان تقوم بينه وبين تطلانه نعم اقل الحزبية دينار كل سنة
نص عليه الشافعي وهو الجوز في كتب اصحاب رخصة ذلك على الصلاة والسلام لادجته عاذا الى الدين
اسره ان ياخذ من كل علم دينار او عدله من المعافرة في ثياب تكون بالدين رواه ابو داود والترمذي وقال
حسن صحيح وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين وقال ابن عبد البر اسناده صحيح ثابت متصل والله اعلم
قال ويجوز ان يشترط عليهم الصيانة فضلا عن مقدار الحزبية قوله ويجوز ان يشترط ان لا يذلو الحزبية
للالام ان يشترط عليهم الصلاة والسلام شيئا من غير ذلك من المسلمين من العبادات والادب والادب
بذلك لا على الصلاة والسلام ضرب على نصاري ايلة ثمانية دنانير كل سنة وصاروا ثمانية من و ان
يصيبوا من غيرهم من المسلمين ثلاثا وان لا يقضوا مسلما وضرب عمر رضي الله عنه الحزبية على اهل الشام
شرط عليهم صيانة ثلاثة ايام ولان فيه مصلحة للمسلمين لا سيما الفقراء ولان ثلاثة ايام قوله عليه

الصلوة

الصلوة والسلام الصيانة ثلاثا وبارز عليها صدقة وفي رواية مكروه وتصيب الصيانة على الغني والمتوسط
وفي ضربها على الفقير اربعة اصحاب في اصل الرخصة والمنهاج لا تصيب وهو ظاهر نص الشافعي لا يفتكر
ينبغي عينا والله اعلم **قال** لو اراد الصيغ ان ياخذ من سفر من الطعام لم يلزمهم ولو اراد ان ياخذ الطعام ويذهب
به لانه ياكله كله ذلك بخلاف طعام الولية والفرق ان هذه معلومة وذلك مكروه ولهذا بين الطعام والادام
وجلسها فيقول العبد احد كذا من الخبز وكذا من السين او الزيت ويعرض لعلق الدواب والاحتياج الي ذكر
تدريه لهن نعم ان ذكر الشعير من تدريه بخلاف اللبن والخشيش وخوها واطلاق العلف يقتضي الشعير نص عليه
الشافعي رضي الله عنه والله اعلم **قال** ويضمن عقد الذمة اربعة اشياء ان يورد الحزبية وان يقرى عليهم احكام
الاسلام وان يذكر وادب السلام الا بالخير وان لا يفعلوا ما يهين من ذل المسلمين الذمة العهد والزام فاذا صح عقد
الذمة لم يمتشي ولو سمي شي اما يلزمنا ما من احدها الكف عنهم بان لا يتعرض لهم نفسا ومالا ويضمنها للثقل لانهم
انما ذلوا الحزبية للاحصية الامار والاعمال ولا تليف خورم الا اذا ظهر دها من المنها من غير اظهار عصي ولا ضمان
اذ لا قيمة لها والله اعلم الامر الثاني انه يلزم الامام دفع من تصدم من اهل الحرب ان كانوا في بلاد الاسلام فانه كانوا
مستوطنين في دار الحرب وما بذلو الحزبية لم يجب الذم عنهم وان كانوا مغندين ببلدة في جوار اوجب الذم
عليهم لا يجب دفع اهل الذمة والمسلمين عنهم كما يجب دفع اهل الحرب والله اعلم والاما يلزمهم ما روي منها
او الحزبية لها اربعة اوجه قال الرازي وتؤخذ على وجه الصغار والاهانة بان يكون الذي تايما والمسلم جاسا
ويأمره ان يخرج يده من جيبه ويخفي ظهره ويطاطي راسه ويصعب بامعه في كفة الخزان وياخذ المستوي
بجميعه ويضرب بي لهرسته ويصيح للحم بين الماضع والاذن وهذا يعني الصغار عند بعضهم وهل هذه الهبة واجبة
ام مستحبة رجاء ان اصحابها مستحبة قال النووي هذه الهبة بالملء ولا يعلم لها اصلا ذكرها بعضهم قال الجمهور تؤخذ
موتق كاحدا لليون فالصواب للحزبية بطلانها وردا على من احتربها ولم يتخل عنه عليه الصلاة والسلام ولا احده من
السلطان الراشد من فعل ثبائنها قال الرازي والاصح عند اصحاب تفسير الصغار بالتزام احكام الاسلام وجبايتها
عليهم وقالوا الصغار على المراء يحكم عليهم بالاقتفاد ويضطر الى ائتمار الله اعلم قلت روي ابو داود ان همام
ابن حكيم بن خزام وجد رجلا وهو على حصن شمس ناسا من القبطي او الحزبية فقال ما هذا سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان الله عز وجل يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا واخرجه مسلم وتذكر الشافعي على ذلك اي على اخذ
بالرفقة والله اعلم **قال** لا يحكم الاسلام من صان النفس والمال والعرض بالنسبة الى المسلمين لانهم يعقدون
وجوب ذلك وقد التزموا احكام الاسلام عليهم فان اتوا به فقد دون عتبه من الزنا والسرقة اثم عليهم
للعقد على الصلاة والسلام في يهودي ويهودي ثوريا نامر بها من جاره الجاري وسلم ان اتوا بالا يقتدون
خبره عن غير الخبر وكما الجودس والحام هذا قيام عليهم المذنبين كما جدد الحق بالبيد على الصحيح مع اعتقاد
حله والذهب انهم لا يحدون لا غير يرون على الكفر بالحزبية لاجل اعتقادهم فكان اقرارهم على ما يوجبون بالاحنة

127

والسكون

والسكان ثلثة الصلح عند الامام والعراقي وجماعه عدم الحمل لانهم لا تصوم ناشيوا النيام اذ
كان يبدى حين منعت على حلقوم شاه فانها لا تمل وان تقطع مع العربي الثاني للردية قطع الشيخ
ابو جلد والشيخ ابو اسحق البرزنجي كان قطع حلق شاه يظنه خيبة فانها لا تمل لان لهم قصد اوارادة
مخلان النائم والصلح في المحرم وزيادة الوصفة وشرح المذهب للحل والاحسن ان كان له اشارة منه
حلت ذبيحته والا فنيه خلاف والصلح الذي قطع به الاكثرون للحل وكذا قيل ذكاة الاعي والمراة
وان كانت حائضا واجتمع حل دجها ماروي البخاري ان جارية لا لكعب كانت ترمي غنمهم تصف شاة
منها تكسرت مودة وقد خفها قال يولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجاز لهم اكلها والمودة للحل الا يصير
وفيه دلالة على جواز الذبح بالحجر والله اعلم **قال** وذكاة الجنين بذكاة امه وان وجد في يده كفي
الجنين الذي يوجد في بطن الذكاة مثا ارميه حياة غير مستقره يحل بان يذكي ظاهر القول صلى الله
عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة امه خزجه الامام احمد وهو يرفع الذكاة فيها كاكلها المحظوظ فيكون ذكاة
له ويؤيد ذلك ماروي مسدد قال قلنا يا رسول الله فقد الناقة ونحر البقرة او الشاة فيجوز يطنها
الجنين القية ام تاكله فقال كلوا ان شئتم فان ذكاته ذكاة امه وهذا يعد رواية نصب الزكاة
الثانية يعني ذكاته مثل ذكاة امه يذبح اذا مكى والا فحمل ولو خرج راس الجنين مبقا فذبحت امه
مثل انقصا له حل قاله العوفي لا نأخذ بقضائنا ذكاة فيه وفي كلام الامام بايد اعلي عدم حله واخرج
الجنين وفيه حياة مستقره يتبع معها الزمان لانه لم يذبح لكان مع فقد الالة حتى ياملح ليل مات
فانه لا يحل وان لم يتبع الزمان للذبح حل ولو خرج بعضه والحياة بينه في حله يذبح الام خلاف صحيح التوفيق
في شرح المذهب للحل وهو مقتضى صحيح الرافي في كتاب الحدود واليد السلام المأكول اذا ذبح في حل
اكلها وجهان احدهما الحل والوجهان بيان على انها كالميتة ام لا والله اعلم **قال** وما قطع من حي فهو
بيت الاسهر المستنقع به في العارض واللاس وعينها الا على ذلك حديث ابي سعيد الخدري رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن جباب اسنة الابل واليان الغنم فقال ما قطع من حي فهو راء
الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين ورواه ابو داود والنسائي وقال احسن رواية ما قطع من حي فهو
وعينه فهو ميت ويستثنى من عدم ذلك شعر المأكول وريشه وصوفه وبره اذا انفصل بحياة
يقطع او قص فانه ظاهر وكذا ما تار او تنفت في الاصح لان لنا في ذلك اثنا وثمانعا الى حين
وشمل الشيخ الاشعور وروى عن ابن القوي والظلي والظفر والسن والعظم اذا انفصل في الحياة
امه ليس كذلك وفي ذلك كله طريقان احدهما انها كالميتة فيكون طاهرة من الكول
خبة من عذره واحدها فان حصة لا لها بالاعضاء واشبه وقد قال تعالى فان من عظم العظام
رعي وميم ولا حيا لميت ولا لها حصة تام يقول على انها في الحياة تنجس بالون خلاف

الشعور بانها لا تغلق الحياة ولهذا النفس ولا تالم لقطع ولنا في شعور غير المأكل وجه انها لا تغيب لهنه
العله والله اعلم **قال الفضل** وكل حيوان استطابته العرب وهو حلال ما ما ورد الشرع بتحريمه
طلب للحلال يؤمن به لان العلم الثابت من العوام الثا راوي به كاجاب الخبر انه حلال في فصل الاطعمة الا
والاخبار قال الله تعالى يسئلونك ما ذوالحل لم تل احل لكم الطيبات والمراذبه هنا استطيعه النفس
وتشهيده ولا يجوز ان يراد به الحلاله لا سحر سلوه عا الحل لم تكفي تقول الحل لكم الحلال وقال تعالى ويجل
الحل الطيبات ويحرم عليكم الخبائث وقال تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي من حرام علي طاعم يطعمه الاية اي فيما
اوحى الي قرانا فان غير ذلك حرمة السنة وقيل حناه لا اجد فيما اوحى لي حراما فيا كانت العرب تستطيعه
الا هذه الثلاثة قال لا يحاسب ما يمكن اكله من الجادات والحيوانات لا يتايت حصاره لكان لا حلال في
الحل للحل لان الاعيان مخلوقة لما نفع العباد ويستثنى من ذلك ما ورد الشرع بتحريمه فان القورسا
ثالث حرام وتقول الشيخ استطابته العرب لغيره به عن العجم فانه لا اعتبار به لان الله تعالى لما اناط الحكم
بالطيبات والتحريم بالخبائث علم بالحق انه لم ير ما يستطيعه وتستطيعه على الناس لا سحره اجتهادهم
على ذلك لا اختلاف طابعهم متعين اذ اذ بعضهم العرب اولي بذلك نزول القرآن بلغتهم وهم الخاطبون
ثم طابع العرب مختلفة فيتعذر اعتبار جميعهم فيرجع الى من كان في عصره عليه الصلاة والسلام كما قاله
القاضي حين روي عنه رابا الذي في نفسه احدا لا في عدد اختصاصهم بذلك وانه يرجع في كل زمان الى
عونه وعلى كل حال ينشأ طابعهم شروط منها ان يكونوا ارضيين من البلاد والاريا في دون اهل الجوازي
والمواضع المقطوعة فانهم ياكلون ما درج ومنها ان يكونوا ذوي طابع سليمة ومنها ان يستطيعوا
الحيوان في حال الرخا دون حالة الخط فان استطابته الجوع واستغنيته الجوع اعتبر بالكثر ان استوا
رجح بقوش تاله العبادي وغيره فان اختلفت قريش او لم يحكموا بشي رجح الي شبع الحيوان في صورته
او طعم لحمه او طعمه من اللاتيه والعدوان فان استوي الشبهان او لم يجد ما يشبهه فالاصح للحل وقيل
يجوز وبناها لما روي علي الفلان في ان الاعتبار قبل الشرع في الاشيا هل هي على الاباحة او المحظورة
ولو وجبنا حيوانا ونقدر بعونه حكمه من شرعنا وثبت مقومه في شرع من قبلنا فهل يستحب تحريمه
قولان الا ظهوره وانما ثبت انه شرع من قبلنا بالكتاب والسنة او بعد ان اسلمنا منهم عارفين بالتمييز
اذ اعوت هذا فلا بد من ذكر نية ما يستطاب وما يستحب اما المستطاب فكثير مع اختلاف
اذا عده رهاسي وخشي من الا سى لا بد من التفرق والغنى وحلها بالاجاع بعد قوله تعالى احلت لكم
بهيمة الاطعام وقوله ومما نافع ومنها تاكلون ومنها الغنيل لما روي جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم يرم جبر عن لحوم المبرواذن في لحوم الغنيل اخبره الشيطان في رواية اي ذلوله فانا نحن
الحريم والسجالات ولم يمتنع عن الغنيل والله اعلم ويحل من ذل الوحش الجوزة في ان الطير لا يستحب

في ذلك

في ذلك الدليل والوعاء وكذا جميع كباش الجبل مغننه وكذا الحمار لانه عليه الصلاة والسلام احل منه
ولا فرق بين المتوشش والمساكن كما لا يحل الحمار الا هلي في الحائض والصبي والصبيع والشعب والاربع
والسبع والقطيع والوبر والبر عرس لا فاستطابة وفي بعض ما خلاص وكذا يحل الصبي لانه احل لغزته
ولهذا اشتهر ان شاء الله تعالى والله اعلم واما ما يستحب فكثير جدا منها الحيات والعتارب والفتاس من مفرها
كالقراذ والقمل وعز ذلك لانها من الخبائث قال الله تعالى يحرم عليكم الخبائث **قال** وتحرم من السباع
ما له ناب قوي يخرج به وتحرم من الطيور ما له تحلب قوي يخرج به كل ما كان من السباع له ناب يعدره
على الحيوان ويتقوى به فيخرج من السباع كالبقر والغنم والذئب والوبر والغنم والقرد والتمساح والزرافة
وان اوى لانه عليه الصلاة والسلام نهي عن اكل ذي ناب من السباع اخبره الشيخان وغيرها
لان هذه الانواع تعد وبنائها طلبة غير مطلوبة كما قاله الثاني وقال ابو اسحق لانها لا تاكل الا من
منسكها ولهذا لا يحرم الصبيع والتعلب ونحوها المقد هذين المعنيين وفي وجه حل الغنم وفي اخبر
حل التماسح وفي اخبر حل ابن اوى وفي اخبر حل الزرافة ولا يحل كلب لانه من الخبائث وكذا
الخنزير لانه وفي السور حلال والصبيح الخنزير وان كان خنثيا لانه يتقوى بنابه ويأكل الحيف
ناشبه السد وفي صحيح مسلم عن ابي الزبير قال سالت جابر عن ثمر الكلب والسنور فقال زجر النبي
سلم عن ذلك وروي انه عليه الصلاة والسلام قال ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمرة وحمل المهور والسجالات
والشك والفا تم على الاصح ونص عليه الشافعي والله اعلم وكذا تحريم من الطيور وكل ما يتقوى بحمله
كالتمسح والصقور والناهي والناهي والعدا بانواعها لانه عليه الصلاة والسلام نهي عن اكل ذي ناب
من الطيور رواه مسلم وكذا ما ياكل من الحيف كالغراب الا يقع والاسود والدين لا يها مستحبان وفي
تحريم الزناغ حلال فيحل منه حجر المفا والرجلين على الاصح دون العذان وهو راي في بعض الحديث
على الاصح كذا صححه النووي في اصل الروضة وهو سهو والذي في الشرح الصغير الحرام لانها
بالقطة لللب كالفراخت ولا ياكلان الحيف بخلاف الاسود الكبير وحمل الكوكبي وبالشقرا بخلاف
وامه اعلم **فترى** تكره الواحدة للبلال كالثاة والبقرة والوحاجة وغيرها لانه عليه الصلاة والسلام
نهي عن اكل الحلاله والباها رواه الترمذي وحسنه والملااة هي التي اكلتها العذرة الياسه كذا
قاله الشيخ ابو اسحق وقال غيره في التي تاكل العذرة والفقرا وكل ثم الكراهية متوسطة بتغير الرية
والتمسح فانه وجد في حرمها وغيره من الخبائث بخلافه والافلا يحل الحية النورية في اصل الروضة
والذي قاله في التحريم ان الاعتبار بغيره المعلق فان كان الاكثر نجاسة فحلاله والا فلا
وهل السحر عن اكل الحلاله للتحريم او الكراهية وحكم في النورية انها للتزينة وعلت ان السحر
انما كان للنجاسة وما اكله من الطامع ان نفس في حرمها فلا تغذي الا بالنجاسة

ابدأ فاكلها الجاسة انما يوتر في تغير لحمها وذلك يقتضي الكراهة كما ان المذكور اذا جاز للغير م
 اكله على المذهب ووجه الرافعي في الحرمة ان الامام والغزالي وغيرهما القصر لظاهر الخبر ولا لها صارت
 من الخبائث لكونها في الشرح الكبير عن الاكثريين فيهم العراقيون وما وجد في النوى والله اعلم **قال**
 رجل للصطر في المحضة ان ياكل من الميتة ما سيد الرقيق من غير ان يصره القوان العظيم على تحريم الميتة والدم
 ولحم الخنزير وما اهل لعنائه به وما في معناها كالقودرة والمتزينة والطبيعة وما اكل السبع وهذا في
 غير حاله الصلابة اما المصطر فيباح له الاكل على اياها اقل من اضطر غير باع ولا عاده فلا اثم عليه
 اي ناكل فلا اثم عليه ثم الاكل قد تحب لدفع الهلاك واعلم انه لا خلاف ان الجوع القوي لا يكره الاكل
 الحرام ولا خلاف انه لا يجب الامتناع الى ان يشر على الموت وان الاكل حينئذ لا يفتيد بل لو استمر الى هذه
 الحالة لم يكره له اكل الميتة فانه غير معين ولا خلاف ان الملاك اذا كان غيافا على نفسه لو لم ياكل من جوع او ضعف
 عن الشيء وهو الركوب او يتقطع عن الرفقة او يصيب نحو ذلك فلو كان حدث من محقق حبه فهو كونه
 الموت وان كان طول المرض فكذلك على الواجب ولو على صبره وجهه الجوع فهل يكره له المحرم ام لا حتى
 يصل الى ادي الرق قولان قال في زيادة الرخصة الا يظهر الجوع لا يشترط فيه الجوع من يتقن وتوعده
 لو لم ياكل بل يكره عليه الظن فاذا انتهى الى الحالة التي يباح له فيها الاكل فانه اذا اكل ما اكله ما يسد
 به الرق فلا خلاف في ذلك ولا يكره له الزيادة على الشبع بلا خلاف وفي حل الشبع اتم اذا انتهى ان كان
 غريبا من الجوع لم يجز الا جاز ربح القفال وكثير من اصحاب المع والروايين وغيرهم كذا
 اطلق للثلاث اكثرهم ومنهم الامام والغزالي تفصيلا حاصله ان كان في بادية وخاف ان تركه الشبع
 ان لا يقطعها ويهلك وجب القطع بانه يشبع وان كان في بلد وثوقه لللال قبل عود الضرورة وجب
 القطع بالا فتصل على سد الرق وان كان لا يظهر حصول طعام حلال وامكن الرجوع الى المحرم
 مرة بعد اخرى ان لم يجد للحلال فهو موضع للثلاث وقد اختلف في جميع الشيوخ في ذلك وبالجملة فالجوع
 ان ياكل ما سد الرق لانه بعد سد الرق غير مضطر نزال المحرم بوزن علته لان القاعدة المقررة
 ان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما قال السدي قوله تعالى ولا عادي في الا سيقا اليحد
 الشبع ومن قال بالشبع على بانه طعام جائز ما سد الرق تجاز في الشبع كالذي
 والا اضطرار علة لا تبدأ الا كذا دون استدلاله كما ان مقتضى طول الضرورة علة لا تبدأ كذا
 الامة دون استدلاله وعلى هذا فيفسر المراد بالشبع ان ياتي حتى لا يبقى الطعام ساع فان هذا
 حرام بلا خلاف واكثر الروايات باسئل حتى اكبر سورة الجوع بحيث لا ينطلق عليه اسم جوع او اعم
 ان الواجب جوع في المحرم انصله الامام والغزالي ولما لا يترو من الميتة ان لم يبق الاصول الى
 الحلال فله التردد وان رجا فيه خلاف الاصح في شرح المذهب وزيادة الرخصة الجواز

اعلم

قال ومقتضى حلاله ان السمك والجوز اعلم ان الحيوان ثلاثة اقسام الاول ما لا ياكل
 فهذا ميتة ووجهه هو القسم الثاني حيوان ياكل ولا ياكل ميتة فهذا لا ياكل الا بالتركيبه الميتة
 على ما في القسم الثالث حيوان ياكل ميتة وهو السمك والجوز واجتمع له حديثان عن رضى الله
 عنهم انه عليه الصلاة والسلام قال اكلت لثقتان الموت والجوز رواه ابن ماجه لكن باسار صغرى
 لا حلل عبد الرحمن بن زيد بن اسلم وان كان الحاكم قال في مسند روى في حديث هو في مسنده هذا حديث
 الا مسند نعم قال البيهقي وقعه اصح وهو في مسند روى في مسنده هذا حديث هو في مسنده هذا حديث
 وهل ياكل السمك الصغار اذا شربت ولم يشق جوفها ولم يخرج ما فيه رجوان صححه جماعة التزم
 بسبب ما في الحديث فانه نجس ونجس ما يقبل به روحه الحيوان مشقة تتبعها قال الرافعي وعليه المساحة
 حرمي الا ولون في الطهار اطبقوا على اكل المالح منه ويجوز سمكة في جوف سمكة في جوف سمكة في جوف سمكة
 لو ماتت حقا فنها ولو قطعت سمكة في جوف سمكة وتغير لونها لم ياكل على الاصح لا ياكل الموت
 ويكره دبح السمك الا ان يكون كبيراً ان طول حياته ينسحب في نفسه على الاصح اراحة له ولو ابتلع
 سمكة حية ارتفع فلقه منها لم يجرم على الاصح لكن يكره وطرد الوجهان في الجوز ولو دبح من
 قبل ذكاته سمكة حلت لانه بها ينهها ميتة وميتتها حلال فمنه القاسم في الزيت الحار
 قبل موته عافا الله تعالى من عذابه والله اعلم **قوله** حيوان الجوز اذا كان اذا خرج منه لا يعيش الا
 عيش الذبوح كالمسك يا نواحه فهو حلال ولا حاجة اليه بمحرمات بسبب ظاهر لصدقه
 او صوب الصياد او غيره او مات احتق انفعه راما الى صوره السمك المشهورة بقية ثلاثة مقالات
 اصحاب الحل وصر عليه الثاني واحتج له بعدم اكل لحم صيد البحر وتولاه عليه الصلاة والسلام والحديث
 وقد نص الرافعي على انه قال يوكل ما لا ياكل من السمك الا في الضرورة في اصل الرخصة الاصح ان السمك
 يقع على جميعها في الصحيح هل يشترط الذكاة الراجح لا ياكل ميتة كالمسك واحتج لذلك بقول
 الصديق رضى الله عنه وغيره كل دابة تموت في البحر فقد ذكاته تعالى لحم نعم قال الشافعي ان كان
 منه ما يبول جوفه روجه كالمسك ياكله ويكره فله اراحة له ويستثنى من ذلك التمساح كما مر
 لانه يتقوى بنابه والله اعلم **قوله** يحرم الضفدع والسرطان والزحفاة على الراجح اعلم **قوله** صار
 سمكة في بطنها دابة هل يملك الدابة ينظر ان كانت متقوية فالدابة لقطعة ولا يملكها الا بطريقه على ما
 مر في الفتاوى وان كانت غير متقوية لم يملكها مع السمكة والله اعلم **قال في فصل** الاصححة سنة
 الاصححة سنة وانما هو ما في حرم من اللحم من غير ان يذبحه في يوم العيد والامم المتدين وقال في الاصححة
 في الاصححة سنة بل الاجماع قوله تعالى والذبح حلالا من اللحم من غير ان يذبحه في يوم العيد والامم المتدين وقال في الاصححة
 وتولاه نص الجوز واخرج على الشهوة ويجوز ذلك وفي سنة موكله وشعاره هو في غير ذلك

عليها انما ينظر عليها وذهب مالك رحمه الله تعالى الى وجوبها قال ابو حنيفة رضي الله عنه يجب على
المقيم بالبلد المأوى والموسر الذي يملك نصا يورده عوي الوجوب بموعته بالسنة التبريد في التبريد في
عليه الصلاة والسلام قال ابن ابي عمير وهو سنة لعم وصرح منه ما روي الدارقطني ثبت على الخبر ليس
بواجب عليكم في صحيح مسلم من حديث ام سلمة رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام قال اذا رايت هلال
ذي الحجة واراها حرك ان يصح فليس بك عن شعوه واطفائة وقال الحاكم هو على شرط البخاري ايضا
وجه الدلالة منه انه على التحية على الارادة وما هو واجب ليس هذا شأن الحديث الوارد بوجوبها
رواية مجهولة وان صح حل على الاستصحاب جهاين الدلالة اذا علمت هذا اما التحية سنة على الكتاب
اذ انظر واحد من اهل بيت تادي عن الكل حق السنة ولو تركها اهل بيت كره لهم ذلك والمخاطب بها
المردود قال المارودي وللانام ان يصح عن المسلمين بيت المال ولا يجوز عن الميت على الاصح الا ان يوصي
بها نعم يجوز النيابة عنه بنقل موته والله اعلم **قال** يجرى فيها للذبح من الصان والشي من العز
والاهل والغير يجرى التبريد عن سبعة والبقرة عرسعة واثاة عن واحد بشرط ان يصح به امور
احدها الذبح والثاني المذبح وتدر ذكرها الثالث الوقت رسيان ان شاء الله تعالى والرابع ان يكون
من الاهل والبقر والغنم باثنا عشر لالايات والاحبار قال الله تعالى ويذكر اسم الله على ما رزقتم من بهيمة
الاغنام ولعلكم عليه الصلاة والسلام ولا يجرى غيرها لاجتماع ولا يجرى من الصان الا للذبح وهو من
الغنم ماله سنة على الاصح وفي التهذيب وغيره انه الذي له سنة او سقط اسنانه فيكون كاللغو
فانه اما بالسن لا للاختلاف قبله ويشهد قول القاضي ابو الطيب ان الاجزاء سقوط اسنان اللبن وبيان
غيرها والذي تاله الموهري ان الذبح اسم الزمنة وليس هو من سقط وينت وقال ابن الرفعة مثل بعضهم
عن اهل البادية ان الصوفة تكون على ظهوره فائمة فاذا مات علم انه حذق وقبل ماله ستة اشهر ويحل ثمان
واما الشيء من العز ماله سنتان على الاصح وخالف الصان لان لحما دون لحم الصان نجس بزيادة السن وي
ثباتا لطوع ثبته وتيل يجرى ماله سنة ودخل في الثانية واما الشيء من الابل قاله حنبل سبق ودخل
في السادسة على الاصح وتيل ما دخل في السابعة واما من البقر ماله سنتان ودخل في الثالثة على الاصح
وتيل ما دخل في الرابعة واعلم انه لا فرق في الاجزاء بين الهن والذكور اذ وجد السن المعنى مع الذكر
اقبل على الذبح لانه اطلب لحما ونقل عن الشافعي انه قال انبي احب من الذكر وهو من على حب
الصيد لانه اكثر ثمة فتشترى بها طعاما وتربى البقرة عن سبعة وكذا البقرة المارودي حله
الله عنه قال خزانة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحد بغير البقرة من سبعة والبقرة من سبعة وكذا
التبوة المارودي حله من سبعة رواه مسلم وقال ابو اسحق جزي البقرة عن عشرة في البخاري يشهد
له ورواه الترمذي وقال انه حسن عوي وقال ابو القطار انه صحيح ويجزى الشاة عن واحد وكذا

عن ابي

عن اهل بيت حارس والله اعلم **قال** يجرى في الصحايا العور الذين عورها والعوجا الذين عوجها
والمرضة الذين مرصها والعجفا الذين ذهب نخها من الهزال بشرط ان لا ينجده سلامتها من عيب نقص
ينقص اللحم ويحل من مسائل منها العور التي ذهب حدتها وكذا ان يثبت على الاصح لاطلاق الخبر
وهو قوله صلى الله عليه وسلم اربع لا تجوز في الاصحاحي العور الذين عورها والمرضة الذين مرصها والعوجا
الذين صلحها والله العجفا التي لا تنق قال الترمذي حسن صحيح والنقي الشحم وقيل في العظم روجه عدم الاحبار
ان التي ذهب حدتها فاد مساجر ما حول مستطاب وان لم يذهب من عيبها ينقص من جانب العور تنهزل
لوقيت وسما الله العوجا المجرى ولا تجزى العجفا التي اشد عرجها حيث يسبقها الاشية الى الصلا الطيب
وتختلف عن القطيع فان كان يسيرا لا يخلطها عن الماشية يضر ولو اصحها ليضحي بها وهي بليمة فاصطربت
وانكسرت رجلها او عرجت تحت السكنى لم تجز على الاصح لا ما عرجها عند الذبح فاشبهه بالوانكسرت
رجل شاة ينادى التحية بها فانها لا تجزى وسما المرضة المجرى والمرضة ان كان مرصها يسير المربع
الاخبر وان كان يثا يظهر سبب الهزال فساد اللحم يمنع الاجزاء هذا هو المذهب وفي قول المرص لا
يبيع مطلقا والمرص في الحديث يحول على الحرب ويوجد المرص منع مطلقا وان كان يسيرا وحشا
المارودي قوله ومن المرص الهيام وهو شدة العطش فلا يروى من الما قال اهل اللغة هو داي اخذها
نتهم في الارض ثلاثي وسما العجفا المجرى ولا تجزى العجفا الذي ذهب منها شدة هذا الهال لا يجوز
في اللحم فان قل اجزاء وصنط الاصحاب الذي يصر بان ينتهي الى حد نابه نفوس المتربين في الرضا
والرخص قال ابن الرفعة ينبغي ان يكون المرجع في ذلك الى العرف وقال المارودي التي ذهب ثقيها
ان كان المرص من وان كان لم يخل ثقله فلا يضر منها العجفا فان كان حرجيها صرحت ان قل على
الاصح ونصر عليه الشافعي لا يفسد اللحم والودك واختار الامام والغزالي انه لا يجمع الاجزاء الا الكثير والمرص
وكذا اتيد والراعي في المحرم بالكثير وسما التوك وهي التي تورق في المرعي ولا تجزى منها اي من العيوب
نقد الاسنان فاذا ذهب بعض اسنانها لم يضر وان تشارت بالكسر او غيره جميع الاسنان قال الامام
المختون جزي لا يفسد جزء ما حول واطلق الغوي وجاها انها لا تجزى وصحة النودي واحتج بان في
الحديث النهي عن المشبعة وقال بعضهم ان كان ذلك المرص او ترقى العلف ونقص اللحم فلا تجزى والاجزاء
قال الراعي وهذا حسن وقال الشافعي لا يفسد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الاسنان شي ولا يجوز فيها الا واحد
من قولين اما النوع لا يفسد اللحم وان قل والاخر النقص العرف والله اعلم **قال** ولا تجزى المقطوعة الاذن
والذنب لا تجزى مقطوعة الاذن وكذا المقطوع احتراد لما لا يخلو فان كان يسيرا فافيه
سلان والاصح عدم الاجزاء لقوات جزء ما حول وصنط الامام الغزالي بين القليل والكثير
بانه لا لاح من حد كثير والا يسير ولو قطعت وبقيت سدا لاجزاء على الاصح ولو كويت

احزاب على الذهب وتيل لا تجزي لصلب موضع الحي وتجزي صغيرة الاذن ولا تجزي النعل يخلق
لها اذن على الراجح وتسمى السكا وتجزي الذي خلقت لها اية ارضع في الاربع والعشرون ان الاذن
لازم لخلق الصرع والالبنة بدليل حوان التحفة بالذكر من المعز ولا تجزي قطع عذ الاية والصرع
على الاربع لغزان جزيا حول وكذا مقطوع الذنب كذلك الله اعلم **قال** وتجزي الحصى والكسور والقرن
الحصى هو مقطوع الا تشيب والذهب انه تجزي لان نقصها سبب لزيادة اللحم وطيبه واعزب ابن ج
بحكي بنه قولين وجه عدم الا جز المائنة من نوات جزيا حول مستطاب وتجزي القصعا وهي التي
كسر فنانها من اصلها سوال الدم ام يسل وكذا تجزي الحما وهي التي كسر ادها وكذا الجالجا وهي التي
لم يخلق لها قرن وكذا العصيا وهي التي ذهب بعض فديها وكذا القصا وهي التي انكسر علان فديها
وكذا القصا وهي التي انكسر فديها الباطن لان ذلك كله لا يؤثر في اللحم فاشبه الصوف بغيره تحفة
بذلك وتجزي التي يشرب لبنها وهل تجزي الحامل من خلاف قال ابن الرقعة الشهور انها تجزي لان
نقص اللحم يجبر بالحسين وتيم وجه لا تجزي قال ابن القتيب وهذا الوجه اقتصر النووي في شرح المهرج
على حكايته عن ابي الطيب انه نقله عن الاصحاب ومقتضاه انها لا تجزي وقال الاستاذ وما قاله
ابن الرقعة عن الوجه الصحيح من الشهور خلافه عجيب فقد صرح بكونه عيبا يعني الحمل خلايق
منهم النووي وجزم به شيخ الاصحاب الشيخ ابو حامد والعمري والنوري في شرح المهرج نقلوا عن الاصحاب
ومؤنوا بن التحفة والزكاة بان مقتضوا التحفة اللحم وهو يهز لها وللصود من الزكاة الفدية وصرح
به ايضا البندنجي ورايته في شرح المهرج المسي بالاستقصاء ونقله عن الاصحاب فهو لا ائمة المذهب
جزوا به ولعله السبب في قول ابن الرقعة ذلك كونهم ذكروا المسئلة في غير موضعها والله اعلم قلت
ينبغي ان يفصل فيقال ان كانت الحامل سبيبا تجزي فقلنا المعنى المقصود من التحفة وليس في الحديث
ما يمنعها ولا في معنى المستوص عليه وان لم تكن سبيبا فان بان بها الهزال مثلا تجزي والا احزاب
لنظيرها من لا حل لها علي ان في كلام الرازي يدل على جزاها مطلقا ولهذا قال انها لو عينت عما
في الذمة احزاب ثم قال في ائنا كلامه ولهذا عادت الي ملكه وهو يقتضي ان الحمل ليس عيبا لان
لا يجوز لعينه عاي الدم وما ذكره الرازي في البيع من ان الحمل يقتضي لمعها لمعته والله اعلم **قال**
ورقت الذراع من رقت سلاة الصيد الى غروب الشمس من احزاب يوم التثريق بدخل وقت التحفة
اذا طلعت يوم النحر وصفي تدبر صبيح وخطبتين خفيفتان على الذهب هذا التقط الرقعة
اخر الشيخ صاحب التيسر في الصحيح على اعتبار زيادة على ذلك في رقت الشمس تدبر
وهذا الذي اجتمعت عليه في الصحيح وهو الرازي في النحر وهو محذور في رقت الشمس
والخطبتين قوله علم الصلاة والسلام من دخل قبل الصلاة فاما يذبح لانه من دخل بعد الصلاة

تذكرة من رقت سلاة السنين رواه الشيخان تيل ما هز لمع بدل على اعتبار الصلاة فلو علم من ذلك
الي اعتبار الوقت فالحال ان دخل الصلاة ليس شوطا في دخول الوقت بالنسبة الى اهل السواد بالانفاق فذلك
في اهل السواد والله اعلم ونخرج رقت التحفة يخرج ايام التثريق لقوله عليه الصلاة والسلام ايام مني
كلها سجود الاثالث ايام التثريق حكم اليوسن قبله في الزمن وفي الرضا تحريم الصوم فكذا في الذبح والله اعلم
منع يكره التحفة لئلا خشية ان يحط بالذبح او يصيب نفسه او تاحر قوته اللحم طريا والله اعلم **قال** ويستحب
عند الذبح جنة اشيا النسيئة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واستقبال القبلة بالذبيحة والتكبير والدعاء
بالقبول تستحب النسيئة لقوله تعالى فكلمناه كرام الله عليه وفي الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام
حين دبح اضحية قال سمعتموه اسم حلت لان الله تعالى اباح ذبايح اهل الكتاب وهم لا يسيرون غائبا في الصحيحين
ان انا سألوا رسول الله ان اعرب ياؤنا بالعم ما نوري اذ كرام الله عليه لم لا نقول عليه الصلاة
والسلام سبوا الله وكلوا من علي انها غير واجبه وغير ذلك من الادلة واما الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم فتدبر نص الشافعي على استحبابها ثانيا على سائر المواضع ولان الله تعالى منع ذكره فلا يكره الا
وذكره بعد قد ثبت ذكر النسيئة واما ترجم الذبيحة الى القبلة خير الجاهات ولا نه عليه الصلاة والسلام رحمه
ديحه الى القبلة قبل يذبح ان يكره لانها حالة اخراجها من بين الجوارح واجيب بانها حالة تستحب فيها
ذكره تعالى فخلات تلك وفي كيفية الوجه ارجح اصحابا الوجه الذبح ليكون الذبح مستقبلا كما هو الاصل
واما التكبير في رواية اسانه عليه الصلاة والسلام حتى يكسب من الحسين اربعين ذبحها بيده ومن كسب
روضه رحمه على صفاتها رواه الشيخان واما الدعاء بالقبول مستحب ونقطة المهرج واليد تقبل
مني ومعنى ذلك هذه نعمة وعطية منك وستمنها وتقرب بها اليك واجتهد ان لا يذبح الله عليه الصلاة
والسلام قال عند التحفة بذلك الكبشين اللهم تقبل من محمد وال محمد والله اعلم **قال** ولا ياكل من التحفة
المذكورة وبما كل من المتطوع بها ولا يبيع الا تحفة المذكورة ملك الشا ذرعها بالذبح والاعتق عبد
حتى لو ائتمها لزمه صانها فاذ جزها لزمه الصدق لجهها فلو اخره حتى تلف لزمه صانها ولا يجوز له ان ياكل
منها شيئا ثانيا على جز الصيد وما لغيره ان ياكل منها شيئا غيرم ولا يلزمه اراقة الدم ثانيا
لانه قد فعله وبما يضمن اوجه الراجح ونحو الشافعي انه غيرم قبيته كما لو ائتمه غيره والثاني يلزمه
مثل اللحم والثالث يشارك به في ذبيحة احزاب واما المتطوع بها فيستحب له ان ياكل منها قتل بالوجوب
لقوله تعالى فكلوا منها واشبعوا الصالحين لا تقوله تعالى وان يكون جعلها لكم جعلها الله سبحانه
وعالى لا يملكها بالقبول على الحقيقة والا فصل الصدق بالبيع الا ائمة اهل البيت ياكلها فانها
مستوفى قال الامام والقبول الصدق بالقبول حسن على كل قول فلو لم يرد الصدق بالكل فالذي
يفصل قبل اكل الصدق ويتصدق بالصدق لقوله تعالى فكلوا منها واشبعوا الصالحين الفقهاء يجعلها ذر

[A dense page of handwritten Arabic script, likely from a manuscript.]

190

میں

تعلت عدانا فهو دي او نصراني او يري من الله او من رسوله او يستحل الخمر فيقول لم يصح بمنا ولا فارة
في السبت به ثم ان تصد بك تبطل نفسه عنه لم يكفر وان تصد به الرعي بك لك او يافى بعناه اذ انفله
مهورا في العال واذا لم يكفر في الصورة الاولى فليقل لا اله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله
تعالى ويجب لكل من تكلم بقبح ان يستغفر الله تعالى وتجب التوبة من كل كلام يحرم والله اعلم
قال ومن حلف لا يفعل شيئا فاسر غيره بفعله لم يحنث ومن حلف لا يفعل امرين ففعل احدهما لم يحنث
اعلم ان سوارا البر والحنث راجع الى مقتضى اللفظ الذي غفلت به اليدين فاذا حلف لا يضرب عبدا
او لا يبيع او لا يشرب فوكل غيره لم يحنث لان مقتضى اللفظ ان لا يباشر ذلك بنفسه نعم ان اراد المعنى
المجاري كان حلفه الاشتراك فلا ينافي وادعاه عدم دحوله في ملكه فانه يحنث لانه غلط على نفسه
ويؤاس بما ذكرته ما يشابه ذلك ولا فرق في ذلك بين الحلف بالله والطلاق والله اعلم واذا حلف على
ثمين ففعل احدهما لم يحنث لانه لم يوجد المحلون عليه كما اذا حلف لا ياكل هذين الرغيفين فاكل
احدهما فانه لا يحنث ويؤاس بهذه الصورة ما يشابهها والله اعلم **قوله** لو حلف شخص ان لا يتزوج
فوكلف شخصاً قبله نكاح امرأة فهل يحنث فيه وجهان ليس في الروضة والشرح هنا الصحيح
وفي التنبيه انه للجب كالبيع وسكت المؤدي عليه في التصحيح والذي في المحرر والمصالح انه يحنث
وهو الصحيح فقد جزم به الراغب في كتاب النكاح في باب الاول اعرف توكل الوكيل والله اعلم
قال وكفارة البين هو تحريرها بين ثلاثة اشيا حتى او الطعام عشرة مساكين على سبيل ما
او كسوة ثوباً فان لم يجد فصيام ثلاثة ايام سبب الكفارة كفارة لانها تكفر الذنب اي تستره
ولهذا اسمي لا كسار كما في الفلاح لانه ستر الذنوب منه الكافر لانه يعطي بقة الله لا يملكه شخصياً
على الله تعالى هو كما اثبت على نفسه فاذا حلف الشخص رجعت وجبت الكفارة لقوله تعالى ولكن لو لم
بما عقدتم الايمان الى قوله ذلك كفارة اي انكم اذا حلفتم اي وحنتم وفي سبب وجوبه اطلاق الصحيح
انه البين والحنث مماثلة كفارة البين اولها تحريم واخرها ترتيب مقتضى او البين الفصال الثلاث
التي ذكرها الشيخ لقوله تعالى كفارة ما حلفتم او الطعام عشرة مساكين من اوسط ما تنطقون اهليهم او كسوتهم
او تحرير رقيقه ولا يجوز ان يطعم خمسة ويكسوا خمسة كما لا يجوز ان يعقن نصف رتبة ويطعم
خمس لان الله سبحانه وتعالى انا خير من ثلاث اشيا حسنين لا يقتلن خير راغبان ان اراد اعاق
رغبة اعاق رتبة كما في الظهور والجامع التفسير وان اراد الطعام اطعم عشرة مساكين رطلاً ثلثاً
لانه عدد الرغيف وكفاية المقصد وبهاية الزهيد وان اراد الكسوة دفع الى كل مسكين
ما يبع عليه اسم الكسوة من قميص وسراويل وسير بالهزم وهو الاثر المواد الذي يترتب له الحزم
وشذ ذلك العمامة والعمامة والفتعة والعمامة الكسوة لان الشرح اطلق الكسوة ولا عرف فيها

[illegible]

ولا يجب لكل سجين بدله انفاقا ما كثر ما ينطلق عليه الاسم وهذا هو الصحيح وقيل يكفي سائر
العورة وهل يشترط تمكن الاخذ من لبد حتى لا يفرج دفع ثوب طفل لكبر سنه وجهها احصها
لا يشترط كما لا يجوز ان يدفع ثوب الرجل الى المرأة بالعكس ولا يشترط ان يكون تحتها الله اعلم
اعطى عشرة ثوبا طويلا هل يكفي قال الماوردي ان اعطاهم بعد قطعه اجزا او قبله فلا لله ثوب
واحد والله اعلم ولا يجوز القنوسه على الاصح ولا العزل قبل السج ولا السبط والانتفاع وتجوز
ما يلبس من الجلود واللبود ولا يجوز للفق والمكعب والتبان ولا يجوز الثوب البالي كالحجريات الطعام
المسوس والعبد الزن والله اعلم فان لم يجد المال الذي يصرفه في التكسب الكفاية كفز بالصوم للآية
الكريمة قال الشافعي والمجالي والمراد من يوصل عن كفايته على الا بد وقال ابن الصباغ والرازي
المراد من له الاخذ من الزكاة بصفة الفقر والمسكنة او من الكفاية وله الصوم حتى لو ملك نصيبا
ولا يملك به الكفاية لزمته الزكاة وله الصوم لا نالوا سقطت الزكاة عند حلال انصاب عنها
وهنا تشتغل الى بدل وهو الصوم وهذا هو المنصوص وفي الماوردي لا يصوم من نصبت الزكاة
عن كفايته فانه قد رتبته على المال وان حل له اخذ الزكاة وابدأ الواقي احتمال ان يكون فاضلا
عن كفاية سنة وهذا الاحتمال صرح به النووي وبصوم الثلاثة متفرقة على الراجح لا طلاق الآية
الكريمة ووجه المتابع قرأة ابن مسعود ثلثة ايام متابعات والله اعلم **قوله** لو كان الحائض
حائضا لم يكف بالصوم لانه ليس من اهلها ويكف بالماء الله اعلم **مسألة** هل يخص لا يفعل
شيئا كان لا يدخل هذه الدار فدخلها ناسيا لليمن او جاهلا انها الدار المحلوق عليها هل يجزئ
فيه قولان سواء كان الحلق بالله تعالى او بالطلاق او غير ذلك وجه الحديث قوله تعالى ولكن اذا
ما عقدتم الزمان وهي عاتية في جميع الاحوال ووجه عدم الحديث وهو الراجح قوله تعالى وليس عليكم
حناح فيما اخطأتم به الآية وقوله عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى تجاوز لاهلتي عن الخطا والعيان
وما استكرهوا عليه واليمن داخل في هذه العموم والحوادث هي قوله ولكن يواحدكم بما عقدتم
الايمان ان فيها اضرارا وحشتم فلا سلم للحث وكان الماوردي والصميري وابوالفيا من لا يفتوا
في غير الناسي شي والله اعلم **قوله** النذر يلزم في المجازاة المباح بطاعة لقوله ان شأ الله مريحي فله
على ان تصدق او اصوم ويلزمه من ذلك ما يقع عليه الاسم النذري للغة الوعد خبرا وشروا في الشرع
الوعد بالخير دون الشر قاله الماوردي وحده بعضهم بانه التزام توبة غير ان يتبعها اصل الشرع
وقيل غير ذلك والاصل في ذلك قوله تعالى يوتون بالنذر وقوله صلى الله عليه وسلم من نذر ان يبيع
الله فليطعه ومن نذر ان يهني الله فلا يصح رده النذري ويؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم من نذر ان يبيع
الله فليطعه ومن نذر ان يهني الله فلا يصح رده النذري وهو نذر ان يبيع الله فليطعه ومن نذر ان يهني الله فلا يصح رده النذري وهو نذر ان يبيع الله فليطعه



وهو ان يلزم من نذري ما يلزم من نذري او ان نذري ما يلزم من نذري او ان نذري ما يلزم من نذري
ويؤخذ من ذلك فله على اعتاق او صوم او صلاة فاذا حصل الحلق عليه من الوفا بالانذار وعقد الوفاق بغير
الم يملك الله على الصحيح وحده ذلك قوله تعالى وانما عهد الله انما عاهدتم وقوله ومنهم من عاهد الله
لا ان اتاينا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين وغير ذلك من الآيات ونذرت امرأة ركب البحر
ادخلها الله تعالى ان تصوم شهرا فنجت نلم تصم حتى ماتت فماتت بنتها او احتسب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان تصوم رده ابو داود والشافعي الثاني ان يلزم من نذري ان يبيع الله فليطعه ومن نذر ان يهني الله فلا يصح رده النذري وهو نذر ان يبيع الله فليطعه
اصوم واعتق فقوله ان الراجح اللزوم كالنوع الاول ونصر عليه الشافعي واحتج له بالطلاق قوله عليه
الصلاة والسلام من نذر ان يبيع فليطعه والثاني لا يبيع ولا يلزم منه لعدم المتابع كما ان البيوعات كما لم
يكون لها عرض لم يلزم بالعقد ولا النذر عند العرب وعد شرط قاله تطلب وقول الشيخ علي المباح
اعتز به عن المعصية وسببا في ان شأ الله تعالى واعلم ان السبب الذي تعلق به النذري ان يبيع الله فليطعه
يكون مباحا كسنة الموبين وقد يكون طاعة كقوله ان يبيع الله فليطعه او حث على كذا ونهيه عن
وقتي الله تعالى للصلاة او يبري الحج فعلى كذا وقد يكون معصية كقوله ان يبيع الله فليطعه
الخلافة فله على كذا وتمة هذا باق وقول الشيخ ويلزم من ذلك ما يقع عليه الاسم اي المنذور
كما اذا علق بطلاق الصدقة او الصوم او الا اعتاق فيصح ان يعتق رقبة وان كانت عبيدة غير مومنة
على ما يحكيه النووي لصدق اسم الرقبة كالصدقة بالكيل وقيل لا بد من رقبة كفارة وللخلاف مبني
على النذر بملك به ملك جائز الشرع او واجبة ومن نزع هذه القاعدة انه يجب عليه التيب
في الصوم المنذور ان يصح بنية قبل الزوال قال الرازي ان قلنا ان النذر يقول على ان يبيع الله فليطعه
الاصح وجبنا التيب وان قلنا على ان يبيع الله فليطعه فلا بد ان يبيع الله فليطعه وجوب التيب
وان سلك به سلك واجب الشرع وخالف هذه القاعدة في باب الرجعة فقال من زيادته المختار
انه لا يطلق ترجيح واحد من الوجهين بل يختلف الراجح مسلكا فحسب السائل لظهور دليل احد الطرفين
في بعضها او عكسه في بعض وقال في شرح المذهب انه الصواب والله اعلم **قوله** ولا نذري معصية
كقوله ان قتلت فلا لله علي كذا لا يصح نذري المعصية لقوله صلى الله عليه وسلم نذري معصية رده سلم
ولقوله عليه الصلاة والسلام من نذر ان يبيع الله فلا يصح نذري المعصية رده النذري وقيل مثل الشيخ لذلك بما
ذكره رحمه الله يعني ان يبيع الله فليطعه بان يبيع الله فليطعه كذا وشرب الخمر او الزنا او القتل
او الصلاة في حال الحدث او نذر ان يبيع الله فليطعه او نذر ان يبيع الله فليطعه او نذر ان يبيع الله فليطعه
فقد استحسنوا كفاية عليه ايضا على المذهب الذي قطع به الجمهور ورحل الجمع قوله انه يجب
الكفاية واختار الشافعي المعصية لا نذري معصية وكفاية من قال الرازي قال

المجهول المراد بالحدوث في الحاج قالوا رواه الربيع من عبيد وقال النوري هذا الحديث بهذا اللفظ
ضعيف باتفاق المحدثين وانما صح لا تدرى معصيني رواه مسلم من حديث عمران بن حصين وحديث عبيد
كفاية النذر كفاية بين رواه مسلم ايضا والله اعلم **قال** ولا يلزم النذر على ترك ما يحل كقوله لا اكل لحما
ولا اشرب لبنا وما اشبهه اعلم ان المباح الذي لم يرد فيه رعيه كالاكل والنوم والقيام والعقود وسوا
كان تقيا كقوله لا اكل اكل كذا ارا ثباتا كقوله اكل كذا ارا ليس كذا فهذا اوصافا شابهه
لا ينعقد نذره لانه لا يذنه فيه ولا نه عليه الصلاة والسلام راي رجلا قائما في الشمس فسأل عنه فقالوا
هذا ابو اسرايل نذر ان يصوم ولا يتعد ولا يستظل ولا يتكلم فقال عليه افضل الصلاة والسلام مرده
فليتكلم وليتعد ولينصومه رواه البخاري وعنه ولو خالف في المباح فعليه ان يتركه كقوله لا يمين
تصية الراعي والروضة ان الذهب انه لا يلزمه وبه حزم الراعي في اكل الاكل الا ان كان في الحرم وجوب
الكفارة وتجه النوري في الحاج والله اعلم **قوله** قال النوراني من نذر ان لا يتكلم الا مدين يحتمل
ان يقال انه يلزمه لانه ما يتقرب به لتحتمل ان يقال لا يلزمه لما فيه من الصيق والشريق وليس ذلك
من شرعا كما لو نذر الوتوف في الشمس كذا ذكره الراعي وصح النوري انه لا يلزمه وحديث
ابي اسرايل يدل على ان اراة تحت صامتة عن الكلام فقال لها الصديق تكلمي فان هذا
لا يحل والله اعلم **قوله** اذ نذرنا اوشعا ونحوه ليس في سجدا وعنه ينظر ان كان ذلك المكان
حيث نذر يتبع به ولو على النذر مثل صل هناك او نائم او غير ما صح النذر ولزم الوفاء ان كان
معلوما ولا يتحقق احسن الدخول اليه ولا لا تنفع به لم يصح وكذا لو نذر شيئا ليس شرعي من علمه
ويت او غيره ليس في سجدا وعنه محكم في الصحة على ما ذكرناه في النذر والله اعلم **كتاب**
الاقصية الا تصية جمع تصايا بالمد كما عطية جمع لغطا ككسا واصل القضا احكام
احكام التي وفادها قال الجوهري تصني بمعنى انفي ونزع فالقاضي ينهي الامر وينزع منه
وتصني بمعنى ارجب ومنه وتصني ركب والقاضي يوجب الحكم وتصني بمعنى اتم ومنها فاذا تصنيتم
مناسكتكم فالقاضي يتم الامر بحكمه ويكون معنى ادي ومعني تدريس القضا احكاما لما فيه
من منع النظام باحوز من الحكمة التي توجب رضع التي في حله او من احكام التي ما حوز من حكمة
التي لم تعها الدابة ثم الاصل في ذلك الايات والاهل بالاجماع قال الله تعالى وان احكم بينهم
بما امر الله وقال الله تعالى وان احكم بين الناس ان يحكموا بالعدل وعنه ذلك في السنة
الشرعية احاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم اذ اجتهد الحاكم فخطأ فله اجر وان اخطأ فله اجر وان
رواه الشيخان ومثله قوله صلى الله عليه وسلم اذ احس القاسم في مكانه خطا عليه لمكان سيد رايه
في وفاته ويرشد انه ما لم يحزن ان كان عرجا وتركه رواه البيهقي في رواية الطبراني في

غيره اي غير الحق فان اراد غيره وجار معتدا تبرأ منه وركلاه نفسه وهذا كله في القاضي الذي
الذي هو بصفية القضا وصفة القضا ثاني اما من ليس اهلا له اما جهله او فسقه كقضا الرشي والبرميل
فهم شهادة سيد الاولين والاخيرين صلعم في النار قال عليه افضل الصلاة والسلام القضا ثلاثة قاض في
الجنة واثنان في النار فمن عرف الحق فقصي به فهو في الجنة وقاض عرف الحق فحكم بحكم جهل فله فهو
في النار وقاض قصي على جهل فهو في النار رواه ابو داود وغيره وقال عليه الصلاة والسلام من كان
قاضيا فقصي بالجهل كان من اهل النار ومن كان قاضيا فقصي بالجهل كان من اهل النار ومن كان قاضيا
عالم فقصي بحق او بعدل سأل النفلت حكما رواه ابن حبان في صحيحه والا حديث بخود ذكره كثيره قال
العلامة ابن ليس باهل الحكم فلا يحل له الحكم فان حكم فهو اثم ولا ينفذ حكمه سواء في الحق ام لا لان
اصالة الحق انما فيه ليت صادرة عن اصل شرعي فهو عاصي في جميع احكامه سواء في الصواب ام لا
واحكامه سرودة كلها ولا يجوز في شيء من ذلك كذا اخبر به النوري رحمه الله في شرح مسلم والله اعلم
قال والنوراني في القضا ان من استكمل منه خمس عشرة خصلة الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والعزلة
والاخوة من لا يصلح للقضا وتغرم توليته وتغرم عليه ان يتولى وتغرم عليه ان يطلب الحق المتقدم من الصلوات
المعينة الاسلام فلا يجوز توليته القضا لكثرة اهل العلم ولا على غيره لانه ولاية سبيل وهو ليس
اهلا لذلك وانتشر عمر رضي الله عنه ابو موسى حين استعمل كاتبا نصرانيا قال لا تدنهم وقد انقضى الله
ولا تكرمهم وقد اهانهم الله ولا تأسؤهم وقد حزنهم الله وقد نهيتكم عن استعمال اهل الكتاب فاعلموا
الرشا ومنها البلوغ والعقل لان الصبي والمجنون اذا لم يتعلق بقولها حكم على انفسهم تعالى غيرها
اولم وقد ادعي الاجماع عليه في المجنون قال المارودي ولا يكتفي بالعقل الذي يتعلق به التكليف حتى يكون
صحيح اليقين المتميز جيد الفطنة بعيد من السهو والغلطة ليتوصل الي وضع المشكل وذكر الامام نحوه
وكذا الغزالي نعم قال الراعي يستحب كونه وان العقل تنبها اذا خطئة ويقظة ومنها الحرية لان العبد
ناقص عن ولاية نفسه وعن ولاية غيره اولى وبالقياس على الشهاذ ومن لم يكل فيه الحرية كالقن
ومنها العدالة لان الفسق اذا منع من النظر في مال الامن مع علم بصفته منع ولاية القضا التي بعضها
حفظ مال اليتيم اولى وسواها كان منتهى بالاشبه له فيه او ما فيه شبهة وفي وجه لا يضره له فيه شبهة
وتأويل ومنها الاخوة لقوله تعالى ارجل تواصوا على الشا الله وقوله عليه الصلاة والسلام ان يفلح قوم
ولو اكرم امرأة رواه البخاري وكذا الحاكم وقال الله على النبي الشجين والله القاضي يحتاج الى محبة
الرجال والمرأة ما حوز به النوراني ذكر والله اعلم **قال** ومعرفة احكام الكتاب والسنة والاجماع والاعتدال
وطريق الاجتهاد وطريق من لسان العرب من صفات القاضي ان يكون اهلا للاجتهاد فلا يجوز توليته
الاجتهاد الا احكام الشرعية كالقضا لقوله تعالى ولا تقن ما ليس لك به علم وقوله عليه الصلاة

والسلام القصاة ثلاثة فالقائد في حكمه متين بالسياسة له به علم وقاض الفهم لا بدري طريقه ولأنه لا يصلح
للقوى بالقضا اوله لان الاتقان اجاز غير ملزم والقضا اجاز ملزم وانما حصل اهلية الاجازة بما سور
احدها ان يعرف من القرآن ايات الاحكام وهي كما قيل جنسية يعرف الناسخ والمنسوخ والعام والخاص
والعام الذي اريد به المقصود وعكسه والمطلق والقيود والحكم والمقتضا والمحل والمفصل ولا
يشترط حفظه على ظهر القلب قاله الروياني قال الرازي ومنهم من ينادي بظاهر كلامه فيه الثاني ان يعرف
من السنة الاخبار المتعلقة بالاحكام ويعرف مسلماتها في الكتاب العزيز ويعرف التواتر والاحاد
والمرسل والمنقطع والمفصل والفرع والتعديل الثالث ان يعرف احوال اهل العلم بالصناعة ومن يعدم رضى الله
عنه اجازة واختلاف اهل العلم على خلافه او يقول ثالث الرابع القياس يعرف جليله وخفيه
ويميز الصحيح من الفاسد الخاص يعرف كلام العرب لغة واعرابا وكيفية الاسماء والفهي والمفرد والاستغفار
والوعد والوعيد وغير ذلك كما لا بد منه فهم الكتاب والسنة لان الشرح ورد بالعبارة وبها يعرف ما
ذكرنا يعرف اطلاقه وتقييده واجاله وبيانها قال صاحب ولا يشترط التميز في هذه العلوم بل يكفي حمل
صحتها قال القرطبي واجتماع هذه الشروط مستعذر في عصرنا لخلو العصر عن الجهد المتقن فالوجه تنفيذ
تصاكنه ولا سلطان دوشوكمه وان كان جاهلا او ناسقا ليل لا يتعلم صالح الناس قال الرازي وهذا
احسن قال ابن الصلاح وابن ابي الدوم لا تعلم احدا ذكر ما ذكره القرطبي والذي قطع به العراقيون والرواذه
ان الناس لا يتفهم احكامه وتظهر ذلك بطلان ما قاله والله اعلم **قال** وان يكون سميغا بصيرا كاتبا
متيقضا يشترط في القاضي السمع والبصر فان الاحكام لا يفهم من الاقرار والانكار والاعمال يعرف الطالب من
الطلب وقيل نعم ولاية الامم على الصلاة والسلام استغنى انهم مكثرون على المدينة وكان اعني المذهب
القطع بالمع والغير قبل يضعفه ويتقدم الحق بحول على ولاية الصلاة دون الحكم وفي معنى العمى يري
الاشباح ولا يعرف الصور ولا يشترط ان يعرف الكتابة على الاصح لان المعنى المقصود من الحكم يعرف بدونها
ويشترط ان يكون متيقضا فلا يصح قضا غفلا اختل اياه ونظرو بكم او سمن ونحوها ويشترط ايضا كونه
ناطقا فان الاحكام لا يفهم على انما ذلك احكام الله اعلم **قال** ويستحب ان ينزل القاضي في وسط البلد
ويجلس في موضع بارز للناس لا حاجب دونه ولا يبعد المقصود في المسجد اعلم ان القضا اذا قامها ان ينزل
في وسط البلدة اقرب الى التسوية وحصول العدل وهذا نص عليه الشافعي ومنها انه يجلس في موضع
يسبح ليل لا يباذي الحاضرون بضيقه وان يكون بارزا ليس دونه حجاب يتهدي اليه الموطن والغريب
ويصل اليه كل واحد ويستحب ان يكون خاليا من الغرور والبور والعبارة والافان يجلس في الضيق حيث
يليق به وكذا الشارب وكذا في زمان الرباح ومنها ان لا يتخذ حاجبا ولا معاينة له وما يندم المناقض
ومنع له ملازمة قضا هذه كونه الحاجة قال الماوردي يجب فيه العدالة والعفة والامانة وينبغي

كونه حسن النظر جميل الخبر عارفا بما يقادير الناس جيد امن الهوى معتدلا لا يخلو بين الشراة والدين
قال ايام العرب ان عثرت الرحمة وري الصلحة في اتقاده هذه والا فلا وفي الرخصة اذا جلس للقضا ولا رجة
كره ان يتخذ حاجبا على الاصح ولا كراهة فيه في اوقات الملوكة على الصحيح ويجوز من الاحكام لقوله عليه
الصلاة والسلام من ولاه الله شيئا من امور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلعتهم وفقرهم احتجب الله عنه
دون حاجته وخلته وفقره رواه ابو داود والترمذي ومنها ان لا يتخذ المسجد مجلسا للقضا وان اتخذ
كره له تنزه عن دفع الاصوات وحضور الخبث والكفار والمجانين وغيرهم وهم يحضرون مجلس القضا
وقيل لا يكره كما لا يكره الجلوس منه لقراءة القرآن وسائر العلوم الشرعية والا فلا ولو اتفقت فتوية ائمتنا
وقت حضوره في المسجد لصلاة او غيره فلا يفصلها والله اعلم **قال** ويسوي بين الخصمين في ثلاثة اشياء
في المجلس واللفظ والمحل لا تشك ان منصب الحكم موضوع للعدل وميل القاضي عن ذلك جور مهلك يسوي
بين الخصمين مع ما ذكره الشيخ في الاحوال عليه وفي القيام لهما وكذا في المجلس ولا يقرب احدهما اكثر من الآخر
بعد ان يسوي بينهما في جواب السلام فان سلم احدهما معا وان سلم احدهما قال صاحب بصيرتي يسلم
الآخر فيجيبهما قال الرازي وقد يتوقف في هذا على طول الفصل فانه يمنع استفاضه حوائيا اذا انتسها
الى المجلس احب احدهما عن يمينه والاخر من يساره والا ولي على الاطلاق ان يكونا بين يديه وبينه
حدث ثم ليقبل عليهما بما مع قلبه ولا يارح لهما ولا يشير اليه ولا يشاوره ولا يلقى الدعوى به يقول
ادعي عليه كذا ولا ادعي عليه الا تراءى والانكار وكذا يسوي بينهما في النظر اليهما والا سماع
لهما وطلاقة الوجه وسائر الوجوه الاكرام فلا يخص احدهما بشي من ذلك قال الامام كونهما متواضعا
بالقسط الا به ثم هذه الامور الشريفة بينهما واجبة على الصحيح وانتصايب الصباغ على الاستقبال نعم
يرفع المسلم على الكافر في المجلس على الصحيح الذي قطع به العراقيون وقيل يسوي بينهما فيه قال الرازي
ويشبه ان يجوب الوجهان في سائر وجوه الاحكام وما جئته الرازي صرح به القرطبي والله اعلم **قال** لا يجوز
ان يجلس الموكل الى جانب القاضي ويقول ويكفي جالس مع الخصم والله اعلم **قال** لا يجوز ان يقبل هدية
من اهل عمله لا تشك ان الرشوة حرام لا تقبل الاكل والباطل وقد نقل الله تعالى عنه وهي صفة
اليهود وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم رواه الامام احمد والترمذي
وصحبه ولعنوا من ماجه لعن الله على الراشي والمرتشي واما الهدية فالاولى سوابها ثم ان كان للمهدي
خصوصة في الحال حرم قبول هديته في حال ولا يثم وان كان له عادة بالهدية لصاغة او ثوابه وكذا
لا تقبل هديته من لم يكن له عادة قبل الولاية وان لم يكن له حكومة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عدايا العمال غلول يريد من تحت رداء الامام احمد وفي الصحيحين عنه واللفظ ما بال العامل بعنه

يقول هذا الحكم وهذا الهدى لي فلا حيلة في بيت ابدي واسم الذي يسمى بيده وفي رواية والذي نفس
 محمد بيده لا ياتي شي الا بما يوم القيمة تحمله على رقبته ان كان يعزله رعا او بقية لها جوار او شاة
 يتعزى ربح بيده حتى رايها عن في ابويه الله على بلغت ثلاثا واذا كان هذا في الحال ما القاصي اولي
 وان المهدي لا خصوصية له وله عادة بالهدية واهدي قد رعا دته ومثله جاز ان يقبلها لخرج ذلك
 عن سبب الولاية وهذا هو الله صرح المصنوع وقيل لا يجوز ولا حتم لا حدون محاكمة فلو اهدي اكثر
 سبب الولاية وهذا هو الله صرح المصنوع وقيل لا يجوز ولا حتم لا حدون محاكمة فلو اهدي اكثر
 من المعتاد او ارفع منه مثل ان كان يهدي الماكل ناهدي الثياب لم يحجز القبول صرح به للماردي
 وتبعه البغوي وغيره وقال الماردي ونزوله على اهل عمله صيغا كقبول هديتهم والله اعلم ولو كانت
 الهدية في غير عمله من غير اهل عمله فقبل نعم والله صرح المصنوع انه لا يحرم ولو اهدي اليه في عمله من هو
 غير عمله باسأل الهدية وللهدية حكومة حرم وكذا ان دخل بها بنفسه ولا حكومة له لانه صار
 من عمله بالحوزل وان ارسلها ولا حكومة في جواز القبول وجها قلت ينبغي ان يكون جواز القبول
 حيث جاز اذا كان يثق من نفسه بعدم الميل والحوزل ان لم يثق بذلك من نفسه فالوجه المحرم
 لان القبول حينئذ بسبب حامل على ما ترك العدل لاسماني زمانا هذا الذي تدظهرت فيه الرشوة
 فصلا عن الهدية واعلم ان الهدية لغير الحاكم كهدايا الرعايا بعضهم لبعض ان كانت لطلب محرم او
 اسقاط حق او اعانة على ظلم حرم القبول والشفعة والتوسط بين المهدي والاحض من فاسد وغيره
 وكذا بيت الرشوي والراشي حكمه حكم موكله فان وكله معا وكان المهدي او الراشي يعتقد راء
 لا حل خلاص حقه حرم على التوسط لا نه كحل الاخذ وهو محرم عليه والله اعلم **قال** وتجنب
 القضا في عشرة مواضع عند الغضب والجور والعطش وشدة السهر والحر والفرح وعند المرح
 ومداغمة الاختين وغلبة الغاس وشدة الحر والبرد الاصل في ذلك كله قوله عليه الصلاة والسلام
 لا يقضي الحاكم بين اثنين وهو غضبان وراه الشيخان ومعلوم انه عليه الصلاة والسلام لم يرد الغضب
 نفسه بل الاضطراب الحاصل له به المعين للعقل والخلق وهو في هذه الاحوال التي ذكرها الشيخ متغير
 العقل وان تفاوتت فلا يجوز على الاخذ به وهل المنع للكرامة الذي صرح به الراشي وجماعته
 انه يكره وكلام الماردي يقتضي انه لا يمان حكم في هذه الاحوال فقد حكى قال الامام
 والبغوي وجماعته الغضب المبني عن الحكم فيه اذا كان اعترافه تعالى اما اذا كان به ثلثين مقيلا
 عنه واستعز به الرديان وقال المحذور وهو عدم توثيقه على الاحتياط ولا يختلف الحال فيه
 بين الغضبين والله اعلم **قال** ولا يسأل المدعي عليه الا بعد كمال الدعوى اذا جلس للخصمان بين

هذا الحكم وهذا الهدى لي فلا حيلة في بيت ابدي واسم الذي يسمى بيده وفي رواية والذي نفس محمد بيده لا ياتي شي الا بما يوم القيمة تحمله على رقبته ان كان يعزله رعا او بقية لها جوار او شاة يتعزى ربح بيده حتى رايها عن في ابويه الله على بلغت ثلاثا واذا كان هذا في الحال ما القاصي اولي وان المهدي لا خصوصية له وله عادة بالهدية واهدي قد رعا دته ومثله جاز ان يقبلها لخرج ذلك عن سبب الولاية وهذا هو الله صرح المصنوع وقيل لا يجوز ولا حتم لا حدون محاكمة فلو اهدي اكثر سبب الولاية وهذا هو الله صرح المصنوع وقيل لا يجوز ولا حتم لا حدون محاكمة فلو اهدي اكثر من المعتاد او ارفع منه مثل ان كان يهدي الماكل ناهدي الثياب لم يحجز القبول صرح به للماردي وتبعه البغوي وغيره وقال الماردي ونزوله على اهل عمله صيغا كقبول هديتهم والله اعلم ولو كانت الهدية في غير عمله من غير اهل عمله فقبل نعم والله صرح المصنوع انه لا يحرم ولو اهدي اليه في عمله من هو غير عمله باسأل الهدية وللهدية حكومة حرم وكذا ان دخل بها بنفسه ولا حكومة له لانه صار من عمله بالحوزل وان ارسلها ولا حكومة في جواز القبول وجها قلت ينبغي ان يكون جواز القبول حيث جاز اذا كان يثق من نفسه بعدم الميل والحوزل ان لم يثق بذلك من نفسه فالوجه المحرم لان القبول حينئذ بسبب حامل على ما ترك العدل لاسماني زمانا هذا الذي تدظهرت فيه الرشوة فصلا عن الهدية واعلم ان الهدية لغير الحاكم كهدايا الرعايا بعضهم لبعض ان كانت لطلب محرم او اسقاط حق او اعانة على ظلم حرم القبول والشفعة والتوسط بين المهدي والاحض من فاسد وغيره وكذا بيت الرشوي والراشي حكمه حكم موكله فان وكله معا وكان المهدي او الراشي يعتقد راء لا حل خلاص حقه حرم على التوسط لا نه كحل الاخذ وهو محرم عليه والله اعلم قال وتجنب القضا في عشرة مواضع عند الغضب والجور والعطش وشدة السهر والحر والفرح وعند المرح ومداغمة الاختين وغلبة الغاس وشدة الحر والبرد الاصل في ذلك كله قوله عليه الصلاة والسلام لا يقضي الحاكم بين اثنين وهو غضبان وراه الشيخان ومعلوم انه عليه الصلاة والسلام لم يرد الغضب نفسه بل الاضطراب الحاصل له به المعين للعقل والخلق وهو في هذه الاحوال التي ذكرها الشيخ متغير العقل وان تفاوتت فلا يجوز على الاخذ به وهل المنع للكرامة الذي صرح به الراشي وجماعته انه يكره وكلام الماردي يقتضي انه لا يمان حكم في هذه الاحوال فقد حكى قال الامام والبغوي وجماعته الغضب المبني عن الحكم فيه اذا كان اعترافه تعالى اما اذا كان به ثلثين مقيلا عنه واستعز به الرديان وقال المحذور وهو عدم توثيقه على الاحتياط ولا يختلف الحال فيه بين الغضبين والله اعلم قال ولا يسأل المدعي عليه الا بعد كمال الدعوى اذا جلس للخصمان بين

القاضي

القاضي فله ان يثبت حتى يتكلم وله ان يقول ليتكلم المدعي مستكبرا ان يقول للمدعي اذا عرفته
 تكلم وحطاب الامم الوافق على راسه فادعي المدعي ومنع من دعواه سال حينئذ القاضي للخصم
 ان يجيب ويقول له ماذا تقول وفي وجه لا يطالبه بالجراب حتى سأل المدعي عما لا يطالب به المال حتى
 يسأل المدعي والصحيح الاول لان سوال القاضي يتفصل للخصومة ويظهر اثر الدعوى فاداساله نظري
 الجواب ان اتي بالمدعي فليدعي ان يطلب من القاضي الحكم وحينئذ يحكم بان يقول اخرج من حقه او لا
 اخرج من حقه وما اشبه ذلك وهل ثبت للقاضي ان يترام لا بد من ثبوت من قضا القاضي كالبينة
 وجها ان اصحها ثبت بجور الدال ان يترام البينة والغزق ان داله له الا قرار على وجوب الحق حلية
 والبينة تحتاج الى نظر واحتياط وان انكر المدعي عليه فلقاضي ان يثبت وله ان يقول للمدعي الك
 بينة هذا هو الصحيح وقيل لا يكره شيئا له كالنقلين فعلى الصحيح ان قال المدعي لي بينة واثابها
 فلا كلام وان قال لا ايمها واريد بينة مكن منه وان قال لي بينة خاصة فقلو المدعي عليه
 بينة سمعت وان قال لا لبينة لي لا خاصة ولا غايية سمعت ايضا على الصالح لا نه ربال يعرفون او شيء عرف
 او تذكر وقيل لا يسمع للمناقضة والله اعلم **قال** ولا يخلق الا بعد سوال المدعي له خلق القاضي المدعي
 عليه الا بعد ان يطلب ذلك المدعي لان اسدق البين حقه فينتوق على اذنه كالدين فانه حلفه قبل
 الطلب فلا يعتد بها على الصحيح فعلى هذا يقول القاضي للمدعي حلفه ان شئت والله فاطع ملكه عنه
 ولو حلف المدعي عليه بعد طلب المدعي عليه وقيل اختلان القاضي لم يعتد بها ايضا صرح به القاضي حين
 ولو رضى القاضي الى اللذان اليين ناستوتاها على نفسه في الاعتدال بها وجها **قال** المدعي انكر
 عن اليين سقط حقه في هذه الدعوى وله استينان الدعوى وتخليفه فانه في التهذيب والذهب
 وحزم به النووي في اصل الرخصة وقال ابن الرخصة وتظهر انه مبني على قول العراقيين اما على قول الرخصة
 فيظهر ان لا يسوغ الدعوى عليه ثانيا والله اعلم **قال** ولا يلقن خصما ولا ينعى بالشهادتين القاصي
 ان يلقن خصما دعوى ولا كفي يدعي على الاصح لما في ذلك من اظهار الميل وضابطه انه لا يلقن لخوا
 ما يرضى بالآخر ولا بهدية اليه مثل ان يقد الاقرار فيلقنه الا انكار او يقصد النكول فيجزيه على
 اليين او بالعكس وفي معنى ذلك ان يتوقف الشاهد فيجزيه على الشهادة او العكس الا في الحدود التي
 تدبر الشهادة وقول الشيخ ولا ينعى بالشهادة وهذا من عليه الشافعي قال ولا يجوز ان ينعى بالشهادة
 قال الماردي وذلك من وجه الاول ان يظهر التكبر عليه والاستهانة به وهو ظاهر السيرة وان
 العقل وكذا ذكره ابو الطيب وابن الصباغ الثاني ان يسأل من اتي علمت هذا كفي فحلفت
 ولعلك سمعت الثالث ان ينعى في القاطن وعبارته لان ذلك مبالغة على المشهود له وانما
 الى تلك الشهادة ولا يجوز ان ينعى على الشاهد ولا ينهيه والله اعلم **قال** ولا يقبل الشهادة

الامم ثبت عدالة العدالة في الشاهد معتبره بنص القرآن وصفته تعالى ان شانه تعالى فاذا شهد
عند القاضي شهود فان عرف منفسهم رد شهادتهم وان خرج الي بحث وان عرف عند التهم قبل شهادتهم
ولا حاجة الي التعديل وان طلبه الخصم وان لم يعرف حاله لم يجوز قبول شهادتهم وللمحكم بها الاستبعاد
الا استزكا والتعديل سوا طعن الخصم منهم او سكت لانه اذا قبلهم وسأل الحكم بشهادتهم لم يرد ولا يجوز
الحكم الا بعد البحث عن شرط الشهادة ولا يجوز الا كتحقق بان الظاهر من حال السلم العدالة كما لا يخور
بان الظاهر من حال من في دار الاسلام الاسلام احتكاما بالارسل فلو اتى الخصم بعد التهم قبل يحكم بالبحث
وجها من قبل نعم لان البحث لحقه وقد اعترف بعد التهم والصحيح لا بد من البحث والتعديل لا حل حق الله
تعالى ولهذا لا يجوز الحكم بشهادة فاسق وان رضي الخصم ولان الحكم بشهادته تنقض تعدليه
والتعديل لا يثبت بقوله واحد ويكفي في التعديل ان يقول هو عدل لانه اثبت العدالة التي اقتضاها
فلا هو اطلاق الالبه في قوله تعالى واسهوا ذوق عدل منكم وهذا هو الصحيح الذي نص عليه الشارع
في جرمه ونص في موضع اخر منه انه يقول عدل رضي راسخا لم يسمعهم بعض الاحكام وقيل لبيان
يقول هو عدل علي ولي قال الامام وهو بالغ عاوان التزكية ونص عليه الثاني في الامم والمختصر لان
قوله عدل لا يثبت العدالة على الاطلاق ليجوز ان يكون عدلا في شيء دون في هذه الزيادة تزدل
الاحتمال كذا علمه ابو اسحق وعلمه غيره بان العدل قد يكون عن لا يقبل شهادته له بان يكون
اباه وابنه ولا يقبل عليه اعداؤه فاذا قال علي ولي زال الاحتمال فان علم انه لا سب بينهما ولا عداوة
لزم ذلك على التعليل الاول دون الثاني فانه الماردي والله اعلم **قال** ولا يقبل شهادة عدل علي
عدو ولا شهادة والد الولد ولا ولد الولد يشترط في الشاهد عدم الشهادة وللشهادة اسباب منها
المعضية التي تشتمل على الاصول والفروع ومنها العداوة فلا يقبل شهادة العدو على عدوه
اذا كانت له بدني ليقوله تعالى وادي ان لا تقاتلوا ولا تقاتلوا والعداوة اقوي الويب ولقوله عليه
الصلاة والسلام لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا مجلود حذرا ولا ذي عيب ولا خبيث ولا ظنين
في رواية رواه ابوداود ولم يضعفه نعم ضعفه الترمذي والعري بكر العين المجردة السخا
وقيل العداوة قبل بغير تعريف العداوة والحبوب قال القاضي حين العداوة هنا من يظهر
من اقواله وافعاله ما يظهر به العداوة بحيث يثبت بمصايبه ويجوز سبارة ويتمني
له كل شر وكل الامور التي توجب منه وعند الماردي من اسباب العداوة القذف والغضب
والسرقة والقتل وتطلع الطريق فلا يقبل شهادة المعصوب منه على الغاصب ولا المروق
منه على السارق وولي القول على القاتل وكذا القذف والعداوة على القاذف وما ذكره
الماردي نص عليه الثاني والله لا يقبل شهادة والد الولد ولا ولد الولد ولا يثبت

الاول

الاول والوالدان على قوله تعالى انكم انشط عن الله انتم للشهادة وادي الاثر نابع او الويعة
ها حاصله لشدة الميل والمحبة وقد قال عليه الصلاة والسلام فاطمة بطعته مني اي قطعته واذا
كان الولد من الشهادة له شهادته الشخص لنفسه وقد جاز زيادة من ثقة الحديث ولا شهادة
الولد لوالده ولا الولد لولده وتكلم العلماء في هذه الزيادة فان صححت والا فني قوله ولا ظنين في رواية
دليل عليه وعن القديم انها تقبل ربه قال المزني وابو ثور وابن المنذر ولا يجوز بان الشخص لا يكون
صادقا في شيء دون شيء والمذهب المعروف الاول وما ذكره باطل يمنع شهادته لنفسه ويؤخذ
من قول الشيخ انه يقبل شهادة بعضهم على بعض وهو كذلك وفي تعاليفه لا يقبل شهادة الولد
على والد له ما يقتضي قصاصا او حذوف لانه كما لم يقبل بقتله ولا حذوف بقتله لا يجوز له بقتله
والاول هو الصحيح والله اعلم **قوله** شهد ابن علي ابيه انه طلق صرة امه فهل يقبل قوله ان قيل لانه
منظم بوجه الي ابيه فعلا انفرادا به في شهادة لانه والا صح القول لانها شهادة على ابيه
لغير ابيه ولو شهد علي ابيه انه قذف امه لم تستع لانها شهادة لام والله اعلم **قال** ولا يقبل
كتاب تاحي الى تاحي في الاحكام الا بعد شهادته شاهدين يشهدان بامنه اعلم انه يجوز
الدعوي على الميت الذي له وارث له معين وعلي الصبي الذي له نائب له بالاتفاق من ادعي
حقيقة وكذا يجوز الادعوي على الغائب الذي لا وكيل له على المشهور المقتطوع به والحق
له بقوله تعالى فاحكم بين الناس بالحق وما شهدت به البينة حق فوجب الحكم ولقوله عليه
الصلاة والسلام لزوجه ابي سفيان حذري ما يكرهك فانه قصاصا على غائب وقام علمه عليه
الصلاة والسلام بانها زوجته فقام البينة وقوله صلح حذري دليل على انه ليس بقوي والا فقال
باس ونحوه وقال عمر رضي الله عنه في قصته لا سيقع من كان له دين فليأتنا عندنا يا ايها الناس
وقاسموه بين غرمائهم وكان غايته رآه مالكي الموطا في اخر الاثر وياكم والدين فان اولهم
واخرهم حبيب ولان في الامتناع على الغائب امتناعه الحقوق اذ لا يعجز الممتنع عن الوفاء عن الغيبة
والحق القاضي حين بالغبية ما از احضر المجلس مغرب قبل ان يسع للمحكم البينة او يعيده
وقبل الحكم فانه يحكم عليه قطعا فاذا حكم حاكم على غائب يشهادة شاهدين او باقراره
او نحوه ويمنى الدعي والمحكوم به حق في رتبته او قصاصا او حذوا امتناعا على الغائب
به حكم هو الصحيح او عقاري بده سأل الدعي ان يكتب الي قاضي البلد الذي منه الخصم
ليقول رغباعها او حشيتة التاحي او غير ذلك كتب له باحكم به وهذا لا ينع فيه
لان حكمه لزم فلم يزلوا ينفذ به بخلاف ما لو ثبت عدوه ولم يزلوا به حيث يفصل بين
قرب المسافة ومداها مع ذلك سهل احضار الشهود ثم لا يهاطرقا ان احدهما

الا عن بعض الاعيان كعبد بن بن اثنى قبة احوها مائة رتبة الاخر اثنان نطلب احوها القسمة لبعض
من خرجت له القسمة بالحسب ويكون له في النفس ربعة نفية حلال والاربع اجبارها لا الشريعة
لا ترفع بالكلية وان كانت الاعيان احبا شاكر دواب وشباب وحنطة وشعر وحمولة كادوا عا تجول
تحتي وعزي رضان ومغزو وثوبين كنان وقطن وحمولة نطلب احوها ان يقسم احبا ساد او اوعا
لم يعبر الاخر وانما يقسم بالتراضي وكذا لو اختلطت انواع وتقدر التميز كتم جيد وودي بلا قسمة
الا بالتراضي عايا قطع به الجهور وهو المذهب النوع الثالث قسمة الرد وصورتها ان يكون في احدى
جانبين الارض بواحد صورا في الدار ببيت لا يمكن قسمته فتعصب قسمة ما احتصر ذلك الجانب به ويقسم
الارض والدار على ان يرد من يخذ ذلك الجانب تلك القسمة وهذه الاجبار عليها بل الحلال لانه دخل
في ذلك بالاشركة فيه وكذا لو كان بينهما عيان وهوها بالسوية وقسمة احوها القسمة الاخر
ستاه واقسم على ان يرد اخذ النفس ما يتبين لستوا هذا هو المذهب المشهور نعم لو تراضيا قسمة
الرد حياز بالمصلحة فالراجح ان قسمة الرد والتقدير بيع وقسمة الاخر انما على الراجح ويشترط الرد
في الرضا بعد خروج القرعة وكذا لو تراضيا بقسمة ما اجبار فيه اشتراط الرضا بعد القرعة على الراجح
كقولها رضيا بهذه القسمة او اخرجت القرعة واذا عرفت هذا فان لم يكن في القسمة تقويم
وقد اولى الحاكم بها جبر احياز قاسم واحد لان قسمة تلمس بنفس قوله ما شبه الحاكم وهذا المذهب
وبه تطع جماعة وان كان في القسمة تقويم لم يكن الا تساهل لان التقويم لا يثبت الا باثنين كذا حكاه
الرافعي والبيهقي والماوردي والرويان والغبوي وصاحب الكافي وتبعهم التودي قال ابن الرضا
وقسمة ان الحاكم لو قسم لواحد سماع البينة بالتقويم وان يحكم به لا يمكن وقد قال الامام ان ذلك
سايغ وبهارة الرضا ان كان تقويم اشروط اثنان وللإمام ان ينصب قاسما يجعله حاكما في التقويم
ويجوز له التقويم عدلين وقال ابن الرضا ان تعلقت بصبي او بحورن اشروط اثنان والى ملا قضية
كلام ابن الرضا ان ذلك يجري فيها لا تقويم بيه را علم انه لو قسم الشراكا القسمة الى واحد حياز
بلا حلال قاله الرافعي وتبعه التودي راعه علم **قال** واذا ادعى احد الشريكين او الشراكا شتمها
واشتم الاخر نظرا ان كان لا ضرر في القسمة اجماع المتع وقد كالتجارب الغليظة التي لا تقسم بقطعها
والارض والدار والحبوب وهو ذلك لانه لا ضرر وان كان عليها من ركايل امر والنياب القسمة
التي تنقص بقطعها او الرجا او البير والحام الصغير في غير المتع لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا
فاساد عليه الصلاة والسلام عن اصاحه المال ولو لم يوافق الحاكم ركايل القسمة بطلان القسمة
لم يجزى ويحكم ان يقسموا او يقسم لانه سعة وان نقصت كسبوا جسد على الاصح
لكن لا يمنع ان يقسموا او يقسم وان كان على احوها من ردوه الا ان يكون لا ضرر

عشر

عشر احوها ولا ضرر سعة احوها وانما سبها من صاحب الاشارة لا تتعاضد بهادون الاخر ان طلب
صاحب العشر ان يقسم الاخر على الاصح وان طلبها الاخر اجماع صاحب العشر على الاصح لان صاحب العشر
متعنت في طلبه اذ لا تقع له بنا ملك عبد القسمة بخلاف الاخر فانه يستفاد بتعذر ذلك ينبغي ان يقال ان كان
صاحب العشر له ملك ملاقى الى ما يحصل له بالقسمة او يواتر بالامانة الى ذلك يتسرع به بتسبيح الاجار
لا دفع سوا الشاركة وحصول الاشارة والله اعلم **قال** فصل واذا كان مع المدعي بينه وبين الحاكم
وحكم له بها فان لم يكن بينه وبين الحاكم الذي عليه الاصل في الدعوى قوله عليه الصلاة والسلام لو يعطي الناس
بوعا لم لا يدعي لاس دمار رجال واموالهم ولكن الذين على المدعي عليه رواه الشيخان واللفظ لم لا يدعي
البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه والعين تجعل البينة في جانب المدعي لا في حجة قوته بانفسا
الشبهة لانها لا تجلب لنفسها نفعا ولا تدفع عنها ضررا وجانب المدعي يغني لان ما قوله خلاف الظاهر
تلك الحجة القوية تقوي بما ضعفه واليمين تحذف صفة لان الحالف منهم على نفسه النفع وجانبه
قوي او الاصل براءة دمه فاكتفى بالحجة الضعيفة والصحيح ان المدعي بخلاف قوله الظاهر والمدعي
من يوافق قوله الظاهر فاذا اقام المدعي البينة تعي له بها ركا لو كان بعد ذلك المدعي عليه لا ملات
لغيره وقد ثبت البينة على اليمين لان اليمين من جهة الخصم وهو قول واحد بخلاف البينة فيها فان لم يكن
بينة فالقول قول المدعي على الحديث وفي الصحيحين رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين على المدعي
عليه والله اعلم **قال** وانكسر عن اليمين ردت على المدعي بخلافه ويستحق اذا كان للمدعي به لشخص
يعني يمكن خليفه نكل المدعي عليه ردت اليمين على المدعي لانه عليه الصلاة والسلام واليمين على طالب
الحق ذكره البيهقي والدارقطني وقد ردت اليمين على زيد ابن ثابت بخلافه على عثمان فلم يخلف وهو
وهو مستفيض في الصحابة رضي الله عنهم فلم يطعم منهم بخلافه ان لم يمكن خليفه الا ان كان الصبي
والمجنون والشهود استطار الملوغ والامانة فان كان للمدعي معي كالمسلمين كمن مات ولا وارث
له اذا وجد في دفتره ما يدل عليه وادعى الوصي اليه انه اوصى الفقرا بكذا فانه والمالة هذه
يجوز المدعي عليه حتى يخلف او يرفع الحق لانه لا يمكن القضاء بالشكول بلايين لان الحق يثبت
بالاقرار او بالبينة وليس بالشكول واحدا منها ولا يمكن رد اليمين لان المستحق غني عني ولا يمكن
شكها لانه من ترك الحق متقين للمدعي لنقل الخصومة وتبيل يقضي بالشكول ويؤخذ
الحق من الضرورة ولما وجبه قبل ومتولي المسجد والوقت هل يخلف اذا شكك المدعي عليه
منه او من المرجح لا وقيل ان باشر السبب بنفسه حلف والا فلا يخلف الصحيح على يقيني

عشر

اذا سمع

اذ اسعده يقول في عند فلان كذا فيصير قد بين اربعه وليس هذا اعتداء اعلى انه لا يكذب
 هذا نصه والاعجاب منه على ثلاث خوف فخرته حجت على ظاهر نصه وقبلت شهادته جميعهم وهذه
 طريفة الجمهور واستدلوا بانهم مصبون في زعيمهم ولم يظهر ما يسقط الثقة بقوله حتى قبل هو لا
 شهادته من سب الصحابة والسلف رضي الله عنهم لا نه يقدم عليه عن اعتقاده عن عداوة وعناد
 قالوا اوشهد خطاي وذكر في شهادته ما يقطع احتمال الاعتناء على قول الدعوي ان قال سمعت فلانا
 يقول كذا فلان اذ رايته انزع قبلت شهادته وروية منهم الشيخ ابو حامد ومن تبعه حلوا
 النعم على الخالفين في الفروع ورد شهادته اهل الله هو كلهم وقالوا لو ادلينا من الغشقة وروية
 ثالثة توسطوا من شهادته بعضهم دون بعض فقال ابو اسحق من انكر امانة الصدوق ردت
 شهادته لمخالفته الاجماع ورد الشيخ محمد شهادته الذين يسبون الصحابة ويقذفون عايشة رضي
 الله عنها وعنه فانها حصنة كالحفظ به القرآن وعلى هذا جرى الامام والعز الحبر السجوي واستحسنه
 الرازي في الزمان شهادته الخواص ورد روية لكثير من اهل القبلة ثم قال النوري قلت الصواب
 مقال الغزفة الاولى وهو يقول شهادته للجمع فقال الثاني في الامم ذهب الناس في تاويل القرآن
 والاحاديث الى امور ثمانية فيها نبأ شديد واستحل بعضهم من بعض ما تطول حكايتها
 وكان ذلك متقادما من كان في عهد المن والي الجور ولم يعلم احدا من السلف سلف الله يتقدرا
 به وكان بعدهم من التابعين رد شهادته احدينا رايه وان خطاه وظلمه رايه استحل ما حرم الله
 تعالى عليه فلا ترد شهادته احديهم من التاويل كان له وجه يحتمله وان بلغ في استحلال المال والدم
 هذا نصه بخروجه وفيه التصريح بما ذكرناه نعم فان عايشة كانت لا تقبل شهادته انتهى كلام
 النوري صريح في قبول شهادته من يستحل في تاويله الدم والمال وقد بالغ في ذلك فقال الصواب
 كذا ولا شك ان الغاية نوع من المخالفين بتاويل وقد ذكر الرازي هنا ان الباغي ان كان يستحل
 دماء اهل العدل وادارهم لا ينفذ حكم حاكمهم ولا يقبل شهادته شامداهم ونقله عن المعتز
 وبعده النوري على ذلك وعلمه بالحق بل جزاءه لعن الحر واليهامج ولقظه يقبل شهادته
 الجاهة وقصاها عليهم فيما يقبل قصاها من الله ان يستحل دماها وقد ذكر النوري قبل هذا ما يقتضي
 قبول شهادته المجردة كمنه في شرح المذهب بكثير وذكره في صفة الائمة لمقتضيه
 له والمخطا به هم اصحاب ابن الخطاب الكوفي وهم يتقدرون ان الكذب كفروا من حاة علي
 في جميعهم لا يكذبون فيصدقونه على ما يقولوا ويشهدون له بغير ايجابه وهذه شهادة زور
 لا لها شهادة على غير مشهود والله اعلم ونقول الشيخ ما من الغضب اخبر به عن الله عند
 عنده كثيرين زنا هذا لا تقبل شهادته لا عن يامون سقطت الثقة ونقول الشيخ

كالبيع ونحوه ومنها ما هو جازي منها كالقراض منقوذه ومنها ما هو لازم من احد الطرفين دون الآخر
ومن ذلك الكتابه وهي جازية من جهة العبد فله نسخها متى شاء لان عقد الكتابة عقد لحظي
فانفسه المرفوع وهذا هو المذهب وقيل لغيره الفسخ اذا لم يصر عليه في ثبوتها قال العراقيون قولهم
لا يصر عليه مرفوع فانه قد تبصر بكونه النسخة على نفسه فيستفيد بالفسخ ومفهومه وانما من
جهة السيد في لازمة وليس لها نسخها لان الكتابة عقدت لحظا المكاتب لا لحظ السيد فكان
السيد فيها كالراهن لانه لو جاز له الفسخ لم يبق المكاتب بغيره على الكتابة فيتحال في التحصيل
فمن غير المكاتب عن الاله او احد المحل فليس السيد نسخها كما ينسخ البائع البيع بغير المشتري عن الثمن
ولو لم يجر ولكن انفع المكاتب عن الاله فليس السيد الفسخ ايضا وخالف عقد الكتابة البيع فانه
لازم من جهة المشتري فيجب المشتري على الاله ان يدفع الثمن فلو غفل عن الكتابة فانه جازية من
جهة المكاتب فلا اجبار والحال في هذا على التراخي فلو صرح بالاسماء في الفسخ جاز والله اعلم
وعلى المكاتب التصرف بما فيه ثمنه الا ان المكاتب يملك بعقد الكتابة منافعها واكسابه الاله
بحرر عليه استهلاكها بغير حق لحق السيد فله البيع والشراء والاستيجار ونحوها لكن على وجه
القبضة فلا يجازي ولا يوجب ولا يرفع ولا يورث ولا يتفق على اقراره لانه كالعسر بدل عدم
تفوت ثمراته ولا يبيع بنسبة ام باجل وان زرع اضعاف الثمن واخذ رهنا او كفلا او قرض
كولم يجوز عليه في اقرانه والاصح المنصوص الاول فلو ادعى له السيد في شيء من ذلك فله الجور
فولان احدها لا يجوز لان المكاتب ناقص الملك والسيد لا يملك ما في يده فلا يصح بافانها
ولان الله تعالى في ذلك فلا يورث برضى السيد والثاني يصح وهو الاصح لان النفع اما كان لحقه فله
باذنه كالمرفوع وهذا انما عدا العتق فانه اعتق المكاتب عن نفسه فالذهب في الرضا
تبع للراعي انه لا ينفذ لا يترتب عليه الولاء والمكاتب ليس اهلا له وقيل ينفذ وهو مقتضى ما في
تصحيح التبيين فانا اعتق عن السيد او عن احببي فتولاه ايضا والصحيح القود والله اعلم
قال وعلى السيد ان يصح يرضع عنه من مال الكتابة يستعين به ولا ينفذ الا باذنه اجمع المال
بعد القدر الموصوع عن تعقيب على السيد في الكتابة الصحيحة ان يحيط عن المكاتب بعض ما
عليه او يوتيده شيئا من عتقه يستعين به على الاله بقوله تعالى وانعم من تال الله الذي اناكم
وظاهره الوجوب عن علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى وانعم
من تال الله الذي اناكم قال ربع الكتابة رواه السائي وقال الصواب وقفه والظاهر في ذلك
رواية الورع صحيحة الاسناد وروى عن ابن عمر في الآية صفوا عنهم من مكاتبهم فلو
تخطى السيد عنه شيئا وجب ان يوتيده مالا من عتقه ولحظ هو الاصل والاشياء بذلك

عن

وعنه هذا الاصح المنصوص وقيل لا ينهاه الاصل فيعطيه اذا اعتق شيئا ليهي به امر نفسه
والخط يقوم مقامه وقيل يخبر بها قال الماوردي قالوا والسيد ان يعطيه واراد العبد الخط
اجيب العبد لانه يردم تحصيل العتق ليستعين به على العتق وخالف المتعة لانه لا يجير الكسر
وهو بعد الطلاق وعلى هذا لم يحل له الخمر الاخير وعادة الرضا وعلى هذا لما يعين الخمر الاخير وعادة
المنهاج والخمر الاخير التي رجاء بعضهم يجب ان يقي عليه تدبيره في نفسه والله اعلم انه لو حظ اراد من حين
العقد اجاز على الاصح وقيل انما يجوز بعد ان يخذ شيئا لقوله تعالى وانعم من تال الله الذي اناكم وعلى الصحيح
المدا من قوله تعالى اناكم ام اوجبه لكم على نفسه بالعقد او بعد الصبر على الله تعالى وفي نذر الواجب
رجحان احدهما يعتبر بعد مال الكتابة يوتيده من الكثير بقدره ومن القليل بقدره كانه لم يمتد يكون
بقدر ربه واعاذه والحكماء يرضون على الشاقي بكني اقل ما يتول ولوجه لانه الله تعالى لم يقدر شيئا خلاف
المتعة فان الله تعالى تدبرها بحسب الوسع والعسر ويستحب حظ الربع على الاصح وقيل الثلث والصلاة
الطاهرة لا يخطئها على الاصح ولو تضمن المال كله روعه بعضه لظاهر الآية قال بعضهم ولا يتابع على
الخط والدفع الا ان الخط اربى لانه انفع له ربه من الصلابة رضي الله عنهم واعلم انه لا يعتق المكاتب
ولا شي منه ما بقي عليه درهم لقوله عليه الصلاة والسلام المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم رواه ابو
ابوداود ولا يملك من عتقه الا نصفه فلا يعتق قبل استكمالها وان غلب يعني المعاصرة فالبيع
لا يجب تسليمه الا بيمين جميع الثمن كذلك هذا والله اعلم **قال فضل** راد الصاب السيد امته
موصفت منه ما بين فيه شيء من خلق ادبي حرم عليه بيعها وهبتها وجاز له التصرف فيها بالاعلام
كالاستخدام والوطي اذا رطب لم يرضه بحيث منتهى اعتق رده حرا ونصير لانه بالولد مستولد
عتق برون السيد ويقدم عتقه على الديون كما سياتي وكما ثبت الاستيلاء بوضع الولد اتمام كذلك
ثبت بالقابضة ظهر بها خلفه الا دمي المال كل احدا والفوايل واهل الخبرة من السنان لم يظهور
بقيل مواصل ادبي ولو بقي التصور فهل ثبت الاستيلاء منه خلاف قيل ثبت كما تفصي به العدة
والذهب انه لا يثبت امية الولد وان اقتضت به العدة وقد مر في العدة واحتج لامية الولد
وحديثه عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال الماوردي ما ربه ام ابراهيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اعتق اولادها رواه ابن حزم باسناد صحيح كما قاله في البيع وقال هناك رجله ثقات وقوله عليه
الصلاة والسلام من اشتراك الساعة ان تله الله ربتها اي سيدها اي سيدتها تمام علم الصلاة
والسلام الولد تمام اي لا يبرح فكذا الولد فلا يملك له احد لان مانع الرق فان سبب
الملك انما يخلو بالمال المشتري ورجحه الحامل من ذوات الولد يعتق عليه وولاه له اذا ثبت حرة
الولد امية امه ثبت لها حق الحرية وحرمت بيعها وهبتها والوصية بها الحديث ابن

عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبيع عن بيع امهات الاولاد وقال لا يلحق ببيع
ولا يوهن ولا يورث ويستمتع بها سيد ما دام اجبا فانما ذواتهم حرة رواه الدارقطني والبيهقي
وابن القطان وقال كل رداءة ثقات وهو عدي حسن صحيح ورواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن
عمر فان قلت في حديث جابر رضي الله عنه كنا نبيع امهات الاولاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى
بذلك باسار رواه النسي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه سمعناه في رواية ابي داود وابن حبان ايضا
من حديث جابر رضي الله عنه امهات الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وايضا رضي الله عنه قال كان عمر بن الخطاب
ثانفينا واجيب على تسليم صحة ذلك ان هذا النعل منعم في رقبته عليه الصلاة والسلام وهو لا يشعر
لان هذا الاسرار قد روي في حديثه ان كان مباحا ثم نهي عنه ولم يعلم بذلك الصديق رضي الله عنه ومثل هذا يعني
عدم العلم كثير وقد وقع له في غيره ولهذا كان الضيق وغيره اذا وقعت له الواقعة ولم يعلم فيها
شيئا سال رسول الله صلى الله عليه وسلم واشارتها وطبعا الحديث وفي تزويجها احوال اصحابها ان يجوز لانه يملك
رقبتها ومنازلها حتى لو طاف في تزويجها يرضاها وبودته كالمدينة وهذا هو الصحيح ونص عليه الشافعي
في الجواب واه اعلم **قال** وانما ان السيد مقت من راسه ما قبل الدين والوصايا ما عتقها فلما مر من الاخبار
ولان الولد انفق حرا وبعضه منها قد صار بعضا حرا فاستنعى بآتيها كالعتق الا ان في العتق
قوة فاستنعى في الحال وهذا صنف ثالث في العتق وانما يكونان راس المال فكله حصل بالاستماع
فان شبه الانطلاق بالاكل واللبس وبالنس على من تزوجها في مرض الموت قبل ان يفتق بموت السيد
وخطب على رضي الله عنه بالكوفة فقال اجمع رأيي ورأي عمر ان لا يباع امهات الاولاد رواه ابن
ابرييجهف قال له عبيد السلامي رايك مع الجماعة احب اليك في الفرق فاطرف رضي الله
عنه ثم قال انصوا ما انتم تقصون فاني اكره ان اخالف اصحابي ولهذا اختلف اصحاب هل يرجع له
قال النووي في اصل الرقبة فان قلت بالذهب انه لا يجوز بيعها فنص بجوازها فقص حكاي الروابي
عن اصحاب انه يقص قضاءه وما كان فيه خلاف بين الفرق الاول مقدار قطع وصار مجبا
على سعة ونقل الامام فيه وجهين الشافعي ومقتضاها رجاء النقص قال الرازي وللأصوليين
خلاف في انه هل يشترط الحصول الاجماع انقراض العسر ولا يحبان بيا اذا اختلف في
الصحة في مسألة ثم اجمع التابعون على جواز العتق في هذه النكاح الاول قال النووي في الاصح
انه اجماع وقال العراقي وابن براهيم انه مذهب الشافعي وقال الامام الحرمين سيد الشافعي اليه
من عبارته الرقبة في ذلك ان المذهب لا يكون اصحابا واه اعلم **قال** ولو لو له ان غيره
بميراثها اوله والمستولاه ان كانوا من السيد فلا حق في حريتهم وان حدثوا من نكاح او ثاقفهم
حكم الام لان الولد يبيع الام في الحرية فكذلك في حق الحرية فليس للسيد بيعهم ويعتقون

بموته وان كانت الام تدامت في حياة السيد ولو اعتق السيد لم يعتق الولد وكذا حكم العتق
كان في المذهب بخلاف ما لو اعتق المكاتبه يعتق ولها والعقود ان البيعة في الولد في ام الولد
والنكاح في امهات الاولاد واميته الولد والصفة موت السيد ولا كذلك الكتابة ولو ولد
المستولاه من وطى شبهة فان كان الوطى يعتقها زوجها وحبته لانه فالولد يفتق للسيد كلام
وهو كالموت به من نكاح او زنا وان كان يعتقها زوجها وحبته لانه فالولد يفتق الولد
حرا وعليه قيمته للسيد واما الاولاد والحاصلون قبل الاستيلاء بنكاح او زنا فليس لهم حكم
الام بعد الاستيلاء دليل السيد بيعهم اذا ولدوا في ملكه ولا يعتقون بموته لانه حدثوا قبل ثبوت حق
الحرية للام واه اعلم **قال** ومن اصاب امه غيره في نكاح فوله منها مملوك لسيدها اذا ولد
شخص جارية اجني ما بنكاح اخذنا الولد مملوك لصاحب الجارية لانه يبيع الام في الرق
كما ينحى في الحرية **قال** وان اصابها بشبهة فوله منها حرة وعليه قيمته لسيدها فان ملك
الامة بعد ذلك لم تصرام ولوله بالوطى في النكاح وصارت ام ولوله بالوطى بالاشبه
اذا وطى شخصه الغيرة على ظن انها زوجته لانه اذا ولد له فالولد حر ينظر الى ظنه
وعليه قيمته للسيد لانه من رقبته بظنه ولا تصير لانه ام ولوله في الحال لعدم ملكه لها
فان ملكها بعد ذلك فهل تصير قوله ان احداهما تصير ام ولوله لان العلوق بالحر في الملك
سبب للحرية بعد الموت كان العتق عند الملك سبب للعتق في الحال فلما كان الملك اذا اطلق
القوبة حصل العتق في الحال فكذا اذا اطلق احداهما فادخل حرا يحصل بعد الموت والثاني
لا يبرر وهذا هو الصحيح وهو ما جزم به الشيخ لا فاعلقت منه في غير ملكه فاشبه بالوعلت
به في نكاح وكذا في لو غزوة امه تشككها فان ولده منها حرة في صودتها ام ولوله اذا
ملكها هذا القولان وقول الشيخ وصارت ام ولوله بالوطى بالاشبه وهذا قول يوجب وعلة
ما تقدمنا ان حرية الولد سبب لاميته الام عند الملك والامام لا تصير لانه فاعلقت في غير
ملك اليه واعنا التقليل للاصلاح وقال الامام العزيمي القادر ان يبررنا الى
طرف النكاح والطلاق انه قال في الحب والاصح وكان في النفس من الزيادة على ما
سويها الا انني عارضني في ذلك عدول النفوس عن طلب العلم وتسميتها
في رايها من الارباح فصرنا بصفتها عن التطويل والمخالفة ونادينا بالبيان لخالها فلهذا هذه
الفتحة في السلاح رباح والمحدث على ما سير من تعليق هذه الاحرف جدا لا ينقطع عند
المار الصباح رضي الله على سيدنا الامين والآخرين محمد اهل الله عليه وسلم وكبرهم
وعلى جبريل وعلى الكل وساب الصالحين وسبنا الله وكرم الوكيل

قال مولانا نفع الله به نزعته من يوم الجمعة في العشر الاول من شهر ربيع الاول سنة ثمان مائة وثمانين وكان ذلك بالدراسة الملاحية بالقدس الشريف زادته الله شرفا وكرامة انه على ما يشاء تدبيره وبالأجابه جدير وعفوا الله له ولجميع اهل بيته كتابا هذا دعاءنا بالعترة

دخل في الملك الشيخ
عبد المظفر ابن محمد
الملك في سنة ثمان مائة وثمانين

والحمد لله رب العالمين اوله واحسنه وطاهره وباركاته
وصل الله على سيد الاولين والاخرين وعلى آله
الانبياء والمرسلين والكل وسائر الصالحين
ورأى الفراع من سجنهم الالهين ياتان
سهر جدي الاحمر سنة ثمان مائة وثمانين

والله اعلم بالصواب
عبد المظفر ابن محمد
الملك في سنة ثمان مائة وثمانين

كُتِبَتْ رَتْدَاؤُنَا يَوْمَ كَتَبْتُهُ بِأَن يَدِي بِلَادِي فِي كِتَابِهَا
يَا تَارِي لِحُطِّ الَّذِي قَدْ كَتَبْتُهُ تَفَكَّرِي أَيْدِي وَمَا قَدْ صَارَ
أَكْبَرُهُ قَائِدِي مِنْ نَظْمِ الشَّيْخِ الْأَمَامِ الْعَلَامَةِ إِلَى الْعَالَمِ
ابْنِ الْعَادِ الْمَصْرِيِّ تَلْهِيدَ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ كَلِّ الدِّينِ الْمَرْكُورِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ
وَأَذَانُكَ فَإِنَّكَ الْمَصُونَةُ بِمَكَّةَ عَدَدُ خَيْرِ بَوْنَةٍ بِمَكَّةَ وَلَوْ دَخَلْتُهَا كَثِيرًا

عائلة ومهرها يابور غنية وان ترم فقيرة فقرها كنت على بصيرة
وحيرة مؤمنة حسيبة وان ترم دينية تواضعاً لنفسك الرضوية

باب لوجع الضرس
يكتب على دونه ويدق
في عتبه الباب الصغير
النفوسانية في اول شهر ربيع
الامات فان كان يرقى يدق في
في اليد الاربع لسانه ثم يمسح
او تاتي حلقه او يوجع حلقه
او اللجل خذ على بركة الله تعالى
وزن ثلاث دراهم عود الصليب واجعله
واعجنه في عسل غير مايع واعل منه
صوفة من روجل وعمله المرأة على
نظف فان ذلك يذهب الورد على
الوطوبه ويسكن الوجع ويسوي العجل

هكذا في دونه

وحرة مؤمنة سرية نكاحها اول من السرية فان خراجه من الفلاحا
فاعتقن ثم اعقد النكاحا

وعده من حسن من نساء قبح في الصباح والنساء حنانة مائة انا انه
بمراصة براقه حوانه

قصيرة ذممة اي هندية فقيرة عجوزة اي مدبرة مشهورة اي عينية زرقاء
لبيرة طويلة حقا حذافة بعينها غضوب لغوت اوز رقوط او قطوب
بمنعنة نظرية شظيرة كالذيب كن منها على بصيرة ثقبه المهر هي المشوم
السميكة او تنظر من طاقات الغرور الى المشوم

قد ندرت وضدها معلومه ودون قدر الزوج في الغناء ففي العوا الى كثرة الغناء
تعبيرة شديدة ذات ولد واقصد فروكا ان تزدج الولد وغيره صاغر من تجرد
خدومه خير من الخدومة ثم الجزام يسقط الحضانه فيه حديث صحيح في الدنيا

صنائها مستحكم بخرا عذ يوطد عند الجماع تحرا رتقا وقرنا نرجها شزم
او عرفت بانها عقيم ليست تحرقا عظمها قليل ولا كرم شائها تحويل
والله اعلم بالصواب

فانها ملبغونه محبته قال ابن عباس ووطي الحايض يحثت الاولاد لا تعارض
بامضة واشرة وشامة واصلة شعرا يشعر العامة وقد ازال النبي عن رجبته
في سنة ثمان مائة وثمانين

وحكمة مجوز الصهاره قد و لدت بلفيس من جنية في سنة ثمان مائة وثمانين
فان بلفيس تسمى بارعة جنية فاقبل باذن سامية الجن لهتم اخوانا في الشرع
وحكمهم حكما في الفرج تصدقت عائشة الكسيلة بديه عن حية قتيلا
وعظم صلي على لقمان قد قتلوا من حية الجنان الشانعي بكرة الحربية
وحرة مؤمنة مستبينة وقال وطى الزوج ايضا بكرة في زوجة في دار كثر فانهوا
واحدة عاتق الارفاق او فتنة الاولاد عن وفاق ليست له قرابة قريبة كبت عاتق القرية
بنت زنا بجمولة لقطه ناكلها يابور بلحيطه كفوة الاحسان والشرى وما ترى يقول من قصير
كثيرة سنية للملكه تاكلها ما ترى من بركة سلعة موزية جريه بلفعه من جرها خلية
اصرها في ظلمة معتقة جارها في دهرها موقنة فاراد الله

[illegible]

ما هو حرمه في نفسه في بيده ان كان كاح السفينة باطل وهذا من قائلها وتاعلمها
سببها ما احسنه له الهوى من الحال في العيا واستفنتا فامتن قوله لا ادري لعله
يبلغ قول ابو مسعود هو الله عنه ان الذي يقبل النكاح كله يستفنتونه لجنون
كفا بقوله عز وجل وما اوينتم من العلم الا قليلا ثم عذرهم وقوع الطلاق في هذه المسئلة
او بيان ذلك ان الناس قاطبة من جميع المذاهب يجوعون على انهم اذا تزوجوا حلا معه امرأة
عزها وبناتها تشيع دعواه عليها الزوجية ودعواها عليه النفقة وحقوق الزوجية من غير
تفصيل ولا سوار عز حال عقده هل كان مصليا عدلا ام لا مع علمه بعقله الفسق على النكاح
شأنه في نفسه لا يضره على وقوع الطلاق الثلاث من الزوج مطلقا في مواضع كثيرة من غير
من هذه الدقة التي تنبه لها هو لا يمع عليه رضي الله عنه بعقله الفسق واعتقاده انه هو
والله انصر في الشهادة ان عليا انه لا يقبل الا بشهادة من علمه عدل الله فعلم ان معنى
الحاكم واما عايب الناس ومن بلغ منصرفا في امواله فلا حرج عليه ولا يمكن حكمة حكم السفينة
ما حاكم السبكي عن شيخه المذكور وليس في كتب الذهب ما يخالفه وهذا لفظ المهاج في بيان
لا يصح من المحجور عليه سببه بيع ولا نكاح وفي كتاب النكاح ومن حرم عليه سبفه لا يستفنتا نكاح
شبهه المحجور عليه ان كان سببه عليه في نكاحه ولا يضره في نكاحه ولا يضره في نكاحه ولا يضره في نكاحه
وحيث لا تأثم ادعى ما ينافي ذلك لا يقبل قوله ولا تشيع ببنته وهذه خصوصهم فمنها ما قاله
في كتاب النكاح فصرح لو طلق ثلاثا ثم توافقا على نكاح ابي سبب
قوله فسق الشاذين او غيرهم قال الخوازمي في كافي لا يجوز ان يوفعا نكاحا جديدا
للمكانة التي له ولا به حوائج تغالي فلا يسقط بقولها ومعهما ما في الرواية عن تناوي
لو طلقها ثلاثا ثم قال كنت حرمتها على نفسي قبل هذا الطلاق يقبل قوله ولو اقام بين
وتزوجها بالف وخمس مائة ولم يزوجها الوكيل الا بالذوالعقدة ويقبل قوله ولو اقام بين
ثم الراهم يقبل قوله ولو اقام بينه لم تشيع وحكم بوقوع الطلاق وهذا من قول ابي الطاهر
في الفقه في الصداق قال ابو العاد ولا يحتصر ذلك في الصور بل في كل صورة
اد قبل الطلاق وقد ثبت في صحيح الامام ابو الفتح نصر الله بن محمد بن سبب
في قوله المفق من كان دليها حال العقد وهل كان يشرب الخمر او لا يشرب الخمر
في قوله المفق من كان دليها حال العقد وهل كان يشرب الخمر او لا يشرب الخمر
في قوله المفق من كان دليها حال العقد وهل كان يشرب الخمر او لا يشرب الخمر

٤١٥
في عام سني ندره
نظرت في نظر
سنة الامام حجة الاسلام ابو حامد الغزالي
وفروع الطلاق الثلاث فاجاب
في احد افقوى الامام الشافعي رضي الله عنه وهو القياس
نكاح الولي القاسق صحيح في احد افقوى الامام الشافعي رضي الله عنه وهو القياس
ولا سبيل ابي الفثوي بغيره اذا القسق قد علم العباد والبلاد ومن شهد
النكاح فقد شهد اوله على نفسه في غالب الامور والله الاحكام وشهد بذلك
الزمان بل شهد علي اهل العصر كلهم بذلك الامر شهد منهم على سبيل
ثم ليت شعري من اثنى بذلك فكيف تجدد النكاح فانه ان نظرت
وخدم اسوأ حالا من الولاة الادلين فانه لا ورع لهم انهم لا ورع للدين
ثم ليس لهم منصب الاجتهاد في العلم وليس للنشائي قول في صحة تزويج القاسق
ولا في صحة القضاء من ليس له منصب الاجتهاد وله قول في صحة صحيح في تزويج
كيفية المفتي عن احد قوليه في صريح مخالفة وان قوله المفتي بنفسه
العدالة فهو اعز بباطن امره ولو انصفه عرف العدالة ونشرها لم يدمها
والغالب وذلك المفتي ايضا تادروا ان كان عدلا فهو اجنب ولا يصح
ان لا واحد فالمفتي هذا جاهل بحقائق الفقه واحوال اهل العقد
ان انكم اهل العصر صيحي واولادهم اولاد حال وان طلاقهم واقع
بقضاء الثلاث الابتنكا ح جديد انهم وهذا فيه كتابه لمن انصفه
تسقطت كالملة والله ولي المداية قال ذلك سدا
الاسم عالم العلامة والكبير البحر الفهم شيخ الاسلام مفتي الانام
في سنة ١٢٠٠ هـ ابي عبد الله محمد البلاطني بلدا الشافعي مدني
تفاد انهم لم يرفعوا في بعلوهم واثابه بما قاله البحر المحرر وال

هذا هو
الشيخ
البحر
الفهم
شيخ
الاسلام
مفتي
الانام
في سنة
١٢٠٠ هـ
ابو عبد
الله
محمد
البلاطني
بلدا
الشافعي
مدني
تفاد
انهم
لم يرفعوا
في بعلوهم
واثابه
بما قاله
البحر
المحرر
وال